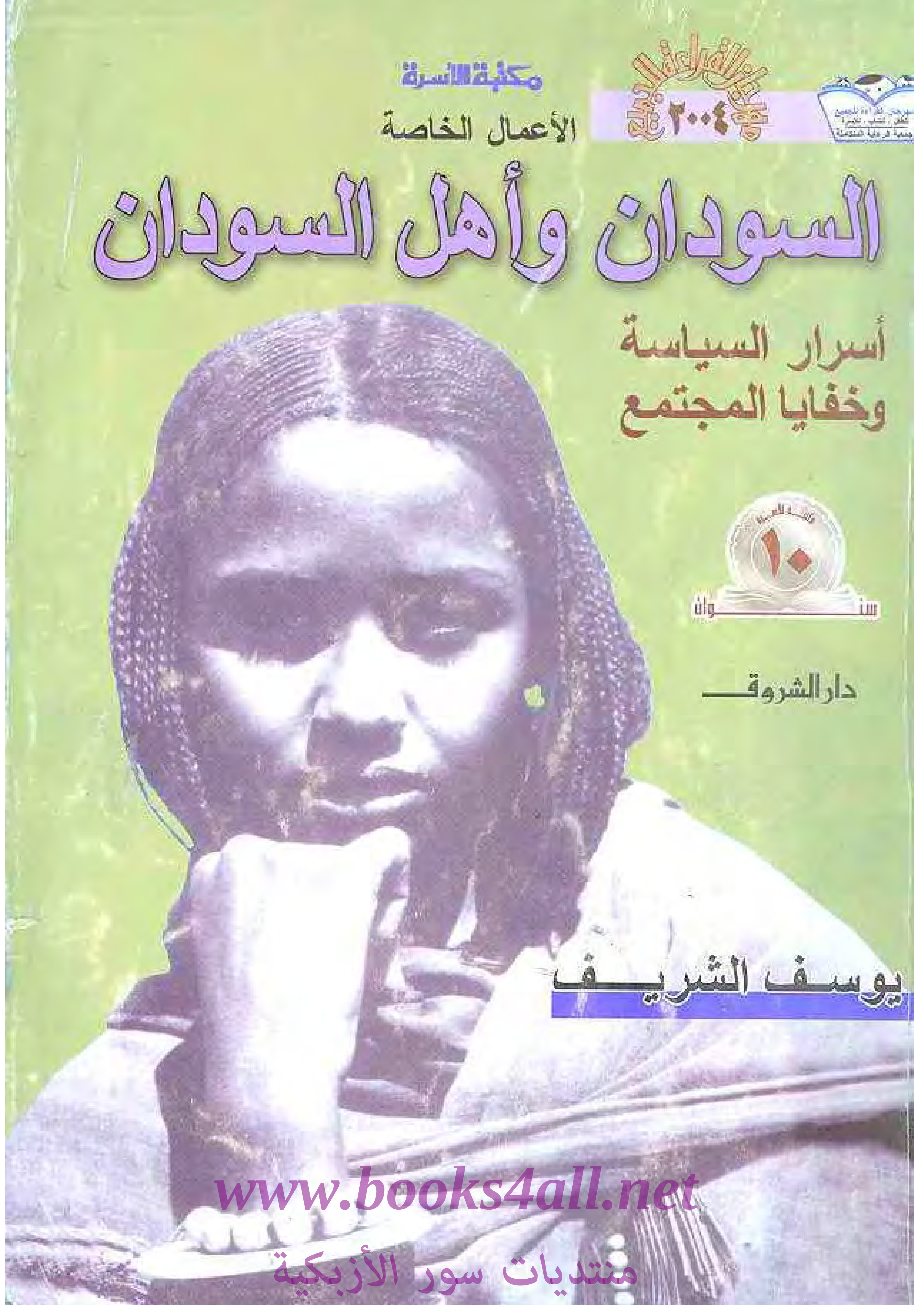

مكتبة الأسرة
الأعمال الخاصة
السودان وأهل السودان
أسرار السياسة
وخفايا المجتمع
دار الشروق
يوسف الشريف
www.books4all.net
منتديات سور الأزبكية

يوســـف الشريـــف

# السودان وأهل السودان

## أســـــرار الســياسة وخفايــا المجتمع

دار الشروق




## مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٤

### مكتبة الأسرة

### برعاية السيدة سوزان مبارك

### ( سلسلة الأعمال الخاصة)

إشراف: نادية مصطفى

**السودان وأهل السودان**

**يوسف الشريف**

الغلاف والإشراف الفنى :
للفنان محمود الهندى

الإخراج الفنى والتنفيذ:
صبرى عبدالواحد

الإشراف الطباعى:
محمود عبدالمجيد

المشرف العام
د. سمير سرحان

الناشـر :
دار الشروق

الجهات المشاركة :
جمعية الرعاية المتكاملة المركزية
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التربية والتعليم
وزارة الإدارة المحلية
وزارة الشـباب
التنفيذ : هيئة الكتاب

طبعة خاصة تصدرها دار الشروق ضمن مشروع مكتبة الأسرة

## السيدة التى جعلت من الكتاب وطنًا!

د. سمير سرحان

مرت عشر سنوات منذ إنشاء «**مكتبة الأسرة**» وأذكر أنه كان يومًا مشهودًا، حين جلسنا مع عدد من المثقفين والوزراء والمفكرين حول تلك السيدة العظيمة التى كانت عيناها تشخص إلى السماء، حيث أحلام كثيرة تدور بذهنها الذى لا يتوقف عن التفكير أبدًا.

كانت منذ سنوات قد أنهت رسالتها من الماجستير، التى كان من نتائجها ضرورة إصلاح أحوال المدارس الابتدائية، ورفع مستواها العلمى والتعليمى، وحتى مستوى الأبنية والخدمات.. فكان الأساس فى ذهنها، كما أدركت بعد ذلك معظم الدول الكبرى أن العملية التعليمية هى أهم ما يميز الأوطان، وأن الطفل الذى يمثل البذرة الأولى فى بناء مستقبل أى وطن هو البداية الحقيقية، كنا نتعجب جميعًا فى صمت ونحن جالسون حول تلك المائدة الصغيرة.. لماذا لم يفكر أحد من قبل فى الطفل، ولا أعنى صحته فقط، أو ما قد يصيبه من أمراض، أو مستوياته الاقتصادية والاجتماعية.. لماذا لم يفكر أحد فى الطفل الإنسان؟! أى فى عقل الطفل ووجدانه، والانطباعات المختلفة، التى يكتسبها من عملية التعلم، وبخاصة من القراءة الحرة، وليس قراءة الكتب المدرسية فقط.

وكان الطفل المصرى فى ذلك الوقت معتادًا أن يمسك بالكتاب المدرسى ويصب عليه كل ما فى طاقته من كره وسخط، ويحفظه حفظًا آليًا بلا فهم، ويُفرّغ هذا الفهم على الورق لينجح وينتقل من سنة دراسية إلى أخرى، أما فى آخر السنة فكانت العادة أن يرمى الكتاب المدرسى من النافذة، كأنه قد تخلص من عبء ثقيل.

كانت السيدة العظيمة، التى قُدّر لها أن تعنى بمستقبل مصر، وأن تكرس حياتها لبناء هذا المستقبل، تفكر فى الطفل كإنسان، وكعقل، وكروح،.. لقد اكتشفت أن كل ذلك لا يأتى إلا بالقراءة، والقراءة خارج المقرر الدراسى، كما لا يأتى أيضًا إلا من خلال كتاب يوضع فى يده ليحبه شكلاً ومضمونًا، ويحتضنه فى سريره وهو نائم، ويطلق من خلال المادة التى يقرؤها فيه، العنان لخياله، فيسافر من خلال هذا الكتاب إلى عالم سحرى من الأماكن والأفكار والمشاعر والرؤى.

لمعت العينان الذكيتان بعمق الفكرة، وأهميتها لوطن يبنى نفسه ويضع نفسه على

مشارف القرن الحادى والعشرين، وبعد أربع سنوات من افتتاح المكتبات العامة فى الأحياء الفقيرة والمُعدَمة، كانت الفكرة الرائدة قد اكتملت فى ذهنها، فأصبحت سوزان مبارك صاحبة أعظم مشروع ثقافى فى القرن العشرين وأوائل الحادى والعشرين.. **«مكتبة الأسرة»**.

وكانت فكرة مكتبة الأسرة بسيطة وعميقة فى نفس الوقت، وهى أن نقوم بغرس عادة **القراءة فى نفوس ملايين أبناء الشعب الذين لم يكن الكتاب من قبل جزءًا من حياتهم..** وأعتقد أن هذا الهدف قد نجح تمامًا، فقد كان بعض من يسخرون من الشعب المصرى، **محاولين الحط من قدره يصفونه بأنه شعب الفول والطعمية**، وأعتقد أنه الآن وبعد عشر **سنوات من صدور مكتبة الأسرة، أصبحوا يسمونه بلا تردد شعب الكتاب والقراءة والعلم والمعرفة.. لكن الهدف الأعمق والأسمى كان إعادة بعث التراث الأدبى والفكرى والعلمى والإبداعى الحديث لهذه الأمة، وهذا يؤكد بالفعل لا بالكلام ريادتها وقيادتها الثقافية والفكرية فى عالمنا العربى، كما يؤكد عظمة ما جاء به عصر التنوير المصرى لينقل العالم العربى كله من عصور الظلام المملوكية والاستعمارية إلى شعوب تعيش عصر العلم والتقدم، وتبنى شخصيتها الثقافية وحضورها الثقافى على مدى العالم..

**وها قد أصبحت مكتبة الأسرة بعد عشر سنوات من الجهد المضنى والمتواصل تقدم أكثر من عشرة ملايين كتاب موجودة الآن فى كل بيت مصرى، تحمل صورة السيدة التى فكرت ونفذت هذه الذخيرة من الفكر والإبداع التى تثرى عقل ووجدان كل مواطن طفلاً كان أم شابًا، ليس فى مصر فقط، وإنما فى العالم العربى كله.. وأصبحت المادة التى تضمها هذه الكتب هى أساس راسخ لتكوين مواطن المستقبل، وأصبحت معظم الدول العربية والمؤسسات الدولية تطلب تطبيق التجربة المصرية على أرضها.

هل كان مجرد حلم لسيدة عظيمة شخصت بنظرها إلى السماء باحثة عن المستحيل، أم كان مجرد حلم رائع، هائل القيمة والحجم وتحقق.. تحية لهذه السيدة العظيمة **«سوزان مبارك»**، واحترامًا وحبًا بلا حدود على قدرتها لتخيل المستقبل، وبناء إنسان جديد لوطن جديد.

وستظل صورة السيدة سوزان مبارك موجودة على كل كتاب، وفى كل بيت تُذكّر كل مصرى أن الحلم الحقيقى ليس بالمال، وليس بالتهافت على الماديات، إنما هو **«المعرفة»** وبدون معرفة فى هذا العصر لا يوجد وطن، وإذا فقد الإنسان الوطن فقد ذاته.. بل فقد كل شىء يربطه بهذه الحياة.

**د. سمير سرحان**

## الإهـــداء

إلى أهلنا فى السودان عشاق الحرية والديمقراطية والسلام وألوان الفرح والمسرات وكل جميل ونبيل فى الحياة يستحق الحرص والنضال من أجله .

إلى روح الضابط «الدينكاوى» عبد العزيز عبد الحى أحد أبطال ثورة اللواء الأبيض عام ١٩٢٤ ، الذى جسد هو ورفيق دربه الضابط «الدينكاوى» على عبداللطيف وحدة شعب السودان جنوبيه وشماليه ، وأنصع صفحات النضال المشترك بين الشعبين السودانى والمصرى على درب المصير الواحد ، وارتحل إلى مصر عام ١٩٤٣ بعد قضاء سنوات عقابه فى سجون الاستعمار البريطانى بالسودان، واختار حى الروضة سكنًا له وأسرته إلى جوار بيتنا حتى أخريات حياته، فكان صاحب الفضل الأول فى إثارة إدراكى المبكر بأهمية السودان لمصر وأهمية مصر للسودان، وكان المرشد والمعلم الذى تلقيت على يديه ألف باء النضال فى سبيل وحدة وادى النيل والإيمان بحتمياتها!

إلى روح زوج شقيقتى السيدة عطيات الله الشريف المرحوم الأستاذ الشيخ حسن بليل وزير التجارة ورئيس مجلس إدارة بنك السودان الأسبق . . حيث يرجع لهما فضل ضيافتى بمنزلهما العامر فى الخرطوم معظم الفترات التى عشتها سائحا جوالا فى ربوع السودان، وهمزة الوصل المعرفية بناسه وشئونه وشجونه .

**المؤلف**

## تقديم الطبعة الثانية

### يوسف الشريف ومساهمته فى فهم السوادن والسودانيين

**بقلم الدكتور: حيدر إبراهيم على**

**رئيس مركز الدراسات السودانية**

الكتب مثل البشر - أحيانا - من ناحية الحظ الجيد أو السيئ. والحظ ليس صدفة باستمرار، ففيه قدر من التدبير وحسن التوقع. فكتاب الأخ يوسف الشريف: (السودان وأهل السودان) من الكتب المحظوظة لأنه جاء فى الوقت المنتظر تماما، فالعلاقات المصرية - السودانية فى حالة انحسار لم تعرفه من قبل، والمؤلم فى الأمر هو أن التوتر لم يعد مقصورا على المستوى الرسمى بل تعداه إلى التعامل الشعبى العادى فى بعض الأحيان. والآن تتكون صور ذهنية ونفسية شديدة السلبية فى النظرة المتبادلة بين المصريين والسودانيين، وهذه تراكمات وعقد تنتظر المستقبل لكى تتفجر وتظهر. لذلك يجىء كتاب الشريف ليساعد فى تقديم صور إيجابية حتى الماضى القريب، فالعلاقة الآن تحتاج إلى قدر كبير من الاهتمام القائم على المعرفة والحب. وهذا الكتاب ينضح بحب عميق، وهذا هو المطلوب الآن. فالمؤلف لم يصدعنا بالحديث عن الإستراتيجية والجيوبوليتك والمصالح والمصير المشترك والعلاقات الأزلية والوحدة الفورية.. إلخ، ولكنه دلف بهدوء ورقة إلى شخصية الإنسان السودانى والمجتمع السودانى، لذلك جاء الكتاب «ونسة قريبة للقلب»، ولكنها تحرك العقل بطريقة مختلفة. فالعلاقات المصرية السودانية لا تحتاج فى فهمها إلى إحصاءات ونماذج فقط، بل تبدأ من الرغبة فى الفهم والاحترام المتبادلين، ولكن كثيرا ما نهرب من الفهم الحى إلى التنظير البارد، لذلك بقى المسكوت عنه فى العلاقات كثيرا، وهو الأهم والأكثر تأثيرا.

يأتى كتاب «السودان وأهل السودان» ليكسر الصمت والإهمال الذى لازم تاريخ الكتابة المصرية عن السودان، فقد بقى عدد قليل من الأصدقاء الذين يكتبون عن السودان

بحب وفهم - أذكر منهم على سبيل المثال والتقدير : حلمى الشعراوى ، أمينة النقاش ، نسيم مقار ، إجلال رأفت ، أمانى الطويل . ولا أعنى بكتابة الحب التحيز للسودان أو ترضية ما يسمى بالحساسية السودانية ، بل بسبب معايشتهم واحتكاكهم ورؤيتهم الواضحة للعلاقة . لقد وقعت الكتابة المصرية عن السودان بين معركتى الهيكلين ، فقد كتب الدكتور محمد حسين هيكل ، عقب زيارة للسودان فى يناير عام ١٩٢٦ ، كتابا بعنوان «عشرة أيام بالسودان» ، وقد أثار الكتاب غضب السودانيين ، حتى إن المؤرخ محمد عبد الرحيم ألف كتابا فى الرد عليه بكتاب عنوانه : «النداء فى دفع الافتراء» (١٩٣٥) . ثم جاء الأستاد محمد حسنين هيكل عقب أكتوبر عام ١٩٦٤ ، وكتب مقالا بعنوان : «ثم ماذا بعد فى السودان؟» وعَدَّه السودانيون - الذين كانوا فى خضم ثورة شعبية ضد الحكم العسكرى - انتقاصاً وتبخيسا لقدرات الشعب السودانى . ومن وقتها قرر هيكل الصيام عن تناول الشأن السودانى .

لهذين الحدثين دلالة واضحة على غياب التحمل أو عدم التسامح ورفض الآخر ، وكانت النتيجة الانسحاب المصرى من ميدان الكتابة العميقة والمخلصة عن السودان ، وترك هذا الموضوع لبعض المعلقين متوسطى القدرات والساسة الهواة والحزبيين ضيقى الأفق .

عند المقارنة بين ما كتبه الأجانب وخصوصا البريطانيين وما كتبه المصريون ، نجد الفرق شاسعا فى الكم والنوع . وكثيرا ما أقول بأن المصريين هم الأقرب من السودان جغرافيا ، ولكنهم - للأسف - الأبعد فى فهم السودانيين ثقافيا ونفسيا واجتماعيا . فقد كتب البريطانيون من إداريين وأنثروبولوجيين ، وصوروا الأفلام الوثائقية عن قبائل السودان المختلفة . ومازالت بعض كتبهم تُعَدّ مراجع أساسية .

من ناحية أخرى ، كان وجود جامعة القاهرة فرصة جيدة لفهم السودان والسودانيين ، وبالفعل ظهرت مجموعة من الأكاديميين أبدت اهتماما بكتابة السودان بعيون مصرية ، وعرفنا أسماء الأساتذة : محمد عوض محمد ، محمد النويهى ، عبد المجيد عابدين ، محمد السيد غلاب ، الصياد ، مصطفى مسعد ، محيى الدين عوض ، طلبة عويضة ، خليل عساكر ، محمد رفعت رمضان ، محمد زكى العشماوى ، محمد حافظ دياب ، صموئيل بأسيلوس ، كمال الدسوقى ، شاطر البصيلى ، عبد العزيز كامل . وكانت فترة صعود فى العلاقات على المستوى الشعبى ، إذ كانت الظروف الإقليمية أيضا مواتية ، وكانت حركة التحرر الوطنى العربى فى مدها ، والإنسان العربى - المصرى قد رفع رأسه

وشعر بدور يتعدى الدائرة العربية رغم مركزيتها . والسودان يمثل الجسر بين إفريقيا والعرب، ولكن جاءت هزيمة حزيران (يونيو عام ١٩٦٧)، ثم النكسة الحقيقية المتمثلة فى الفورة النفطية، ليتحول اهتمام الأكاديميين والمثقفين إلى منطقة أخرى . لا بقصد الكتابة والحث ولكن بهدف تأمين المستقبل الشخصى. وهكذا انحسر الاهتمام بالسودان، رغم القرارات الفوقية الخاصة بالتكامل وبرلمان وادى النيل والتى ظلت مجرد شعارات خاوية المضمون، فالتنقل بالبطاقة ساهم فى تبادل تجارى ولكن لم ينعكس على التقارب الثقافى والفكرى.

أعتقد أن ميزة كتاب الشريف هى العودة إلى تقليد الكتابة عن السودان من منطق الندية والتواضع والفهم وقبول الآخر، لم ينحز إلى السودانيين بعاطفية، ولم يقل عنهم ما ليس فيهم لأنه عرفهم جيدا، فالسودانيون ليسوا حساسين بالمعنى المرضى الذى يردده بعض الكتاب المصريين عنهم، والمقصود بهذه الصفة - بطريقة غير مباشرة - عدم النضج والانفعالية وبالذات سرعة الغضب، بل العكس، التجارب الديمقراطية وطبيعة المجتمع السودانية البسيطة وشبه البدوية، جعلت فى السودانيين محاورين ومناقشين جيدين. وللمفارقة يرى السودانيون أن المصريين حساسون ولا يحتملون أى نقد إذ يرونه «إساءة لمصر»، وأى تعليق ناقد يُعَدّ تطاولا على مصر، لذلك يحجم السودانيون عن «التدخل» فى الشئون المصرية رغم المعايشة، و هذا يعنى أن الحذر من الجانبين، ومن هنا يأتى سوء الفهم أو عدم الرغبة فى الفهم، ولذلك تبقى الصورة السلبية المتبادلة، فتحت الحديث عن الإخاء والعلاقات الأزلية، توجد صور وانطباعات تخلو من أى إيجابية وكأننا أمام نظرة عرب لصهاينة أو العكس، والسبب هو أن السياسة مازالت تتحكم فى النظرة، بينما الثقافة تقف بعيدة عن مجال هى الأجدر به.

حاول الشريف أن يرى السودان من خلال الثقافة والمجتمع والشخصية السودانية، وهذا ما افتقده رصفاؤه من الكتاب المصريين. ومن البداية يكشف الإهداء عن هذا المدخل: «إلى أهلنا فى السودان عشاق الحرية والديمقراطية والسلام وألوان الفرح والمسرات وكل جميل ونبيل فى الحياة يستحق الحرص والنضال من أجله» (ص٥). هذه صفات تميز الإنسان السودانى ومجتمعه، وهى مفتاح فهم لكل شىء فى جنوب الوادى، لذلك كان الكاتب موفقا حين رأى أن الوضع الحالى هو «الخروج عن النص» (ص٢٣١) فالسياق الطبيعى هو الحرية والديمقراطية والسلام. وهنا نجد خطأ آخر يقع فيه بعض الأخوة المصريين حين يرون «سودان الجبهة الراهن» هو الأصل وليس الاستثناء، وبالتالى

يصبح السودانى فى نظرهم إرهابيا أو مشروع إرهابى . والمشكلة الأساسية أيضا فى عدم الفصل بين الشعب وحكامه ، فالسودان لديهم كتلة واحدة . . الشعب ، السلطة ، الوطن . ويتسبب هذا الخلط فى كثير من سوء الفهم والإدراك الخاطئ .

يمكن عَدُّ الباب الرابع (ص ٣٨٧ ـ ٤٩٠) من أمتع وأعمق ما كتب عن الحس الفنى والذوق لدى السودانيين ، وهذا جانب رغم أهميته ظل مهملا بينما هو أس الثقافة . وأرى أن هذا هو اكتشاف يوسف الشريف الذى يمكن أن يميزه ، لأن الكاتب أمسك بالروح السودانية . يقول واصفا ببراعة استمتاع السودانى بالغناء والموسيقى : «ومن النادر أن تلتقى بسودانى بلغت مكانته رفعة وحولا وطولا لا يعشق الاستماع أو ممارسة هواية الغناء ، وتذوق ألوان الطرب السودانى» . ويضيف : «لكن الغناء ليس وحده متعة أهل السودان ، إذ إنهم يحرصون دوما على التفنن فى تلوين رتابة الحياة وتحمل مشاقها ومنغصاتها عبر ألوان محببة من الفنون والتقاليد الموروثة والعادات الاجتماعية الشائقة ، وممارسة ألوان الضحك والظرف والسخريات» (ص ٣٨٧) . فالسودانى ليس ثقيل الدم أو مغلقا ، ولكنه يحافظ على مسافات الجد والهزل بعناية . هذا الباب فى الكتاب أقرب إلى دراسة إثنوغرافية أو وصف ثقافى للجوانب الفنية لدى السودانى .

وأخيرا يختم الكاتب بدعوة إلى الإدراك المتبادل كشرط لوحدة وادى النيل ، ويقول فى الصفحة الأخيرة : «ورب ضارة نافعة . . إذ إن التداعيات المؤسفة والمتردية لأوضاع السودان السياسية والاقتصادية وانتهاك حقوق الإنسان منذ انقلاب الجبهة الإسلامية عام ١٩٨٩ ، أسفرت تلقائيا عن نزوح ثلاثة ملايين مواطن سودانى إلى مصر . . يمارسون حياتهم الطبيعية وسط أشقائهم المصريين ، ولعلها الفرصة السانحة والمواتية لإعادة التلاقى والحوار الشعبى المتبادل لسد هوة الغياب والإدراك المعرفى بأهمية العلاقات المصرية السودانية» . (ص٥٢٢) . ولا شك فى أن أى سودانى يشارك الكاتب فى هذه الرغبة ويتمنى أن يكون الوجود السودانى الحالى - بغض النظر عن حجمه - فرصة للفهم والتقارب . ولكن ذلك لن يتم بالأمانى والرغبات بل قد يتحول إلى عامل تباعد وسوء فهم ، إن لم تتحرك التنظيمات الحزبية والشعبية وأجهزة الإعلام فى التأكيد على العمل من أجل علاقات مصرية - سودانية معافاة ، ومن هنا أخشى أن يكون الوجود السودانى فى مصر يعيش الحذر أو اللامبالاة أو التجاهل ، وأخشى أن تكون قيمة الإنسان السودانى فى غير مكانها الصحيح من الإدراك المصرى بسبب ممارسات نظام الجبهة الحاكم ، وأن يكون «السودانى الطيب» قد اختفى فى المصطلح المصرى ، إذ لا يكفى الوجود المادى الكبير

للسودانيين، فلابد أن يتحول هذا الكم إلى كيف فى التفاعل اليومى الإيجابى مع الإخوة المصريين وإلى احتكاك يعمق الأخوة والحميمية وليس المنافسة والكراهية.

وفى نهاية الأربعينيات شهدت مصر وجودا مشابها، وكان أغلب المقيمين من دعاة وحدة وادى النيل «تحت التاج المصرى» أو نتيجة «الكفاح المشترك»، ولكن كان هؤلاء هم أنفسهم الذين دعوا للاستقلال فى داخل البرلمان السودانى، وفوجئ المصريون «بغدر» السودانيين. وكانت الحقيقة غير ذلك. فقد تراكمت مواقف كانت تُعَدّ صغيرة ولكنها كونت اتجاهات أثرت على مواقف مصيرية. لذلك فإن مسئوليتنا تقتضى أن نبدأ من الآن وأن نوظف هذه الفرصة فى مزيد من التفاهم والإدراك ندخره لمستقبل العلاقات التى لا أتصور أى مستقبل للبلدين بدون تطويرها إلى أقصى مدى.

كنت أود أن يكون ظهور كتاب الأستاذ يوسف الشريف فرصة لفكرة طرحت ثم ماتت فى مهدها، وهى إقامة ندوة تحت عنوان: «العلاقات المصرية ـ السودانية من منظور شعبى» تكون محاورها ومنطلقاتها وأهدافها مختلفة عن السلسلة الطويلة للندوات السابقة. وأن تركز فقط على المسكوت عنه فى العلاقة، ونحيى الأستاذ يوسف الشريف ونبادله الحب والود بل وأكثر.

## قبل قراءة الطبعة الثانية

منذ صدرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب عام ١٩٩٦ ، والسودان على مدى ست سنوات عجاف يعج بالأحداث والمتغيرات والمتناقضات على كل صعيد، وربما بوتيرة متسارعة فى إيقاعها عن كل ما سبقها من الحقب السياسية منذ استقلاله عام ١٩٥٦ . ومما لاشك فيه أن استيلاء الجبهة الإسلامية على السلطة فى ٣٠ من يونيو عام ١٩٨٩ ، وإعلان النظام الجديد عن مسوِّغات إجهاضه للديمقراطية الثالثة بدعوى إنقاذ الوطن من ممارساتها ومثالبها ومن ثم أطلق على نفسه نظام الإنقاذ الوطنى، ثم تبنيه لمشروع الإسلام الحضارى من بعد، كل ذلك كان من أهم العوامل المباشرة التى أججت الصراع السياسى بين الفرقاء السودانيين فى السلطة والمعارضة، وبين الشمال والجنوب إلى حد احتكام الجميع للسلاح، فضلا عن توتر العلاقات بين السودان ودول الجوار لأسباب تتراوح بين تصدير المشروع الإسلامى إليها أو تصدير الإرهاب، فكان من الطبيعى أن تنفتح الأبواب على مصاريعها للتدخلات الأجنبية فى شئون السودان .

والشاهد أن معظم الانقلابات العسكرية التى ابتلى بها السودان، لم تكن على مستوى القيادة والقاعدة حكرا على حزب أو تيار سياسى بعينه، إذ كانت بدون استثناء ذات هوية قومية، وذلك أن القوات المسلحة ظلت دوما المؤسسة الرسمية والشعبية التى تجسد القومية السودانية بكل سماتها وعناصرها وتراكيبها السياسية والاجتماعية والعرقية والدينية والثقافية والجهوية . وهكذا رغم الكوارث والنكبات التى لحقت بالسودان خلال العهود الانقلابيّة، فإن الكيان السودانى ظل فى جوهره سليما متماسكا، وقادرا بالتالى على حل مشكلاته ذاتيا دونما حاجة إلى استدعاء الوساطات الخارجية، سواء عبر الاحتكام لتقاليد الأجاويدالموروثة فى إنجاز المصالحة الوطنية كما حدث بين المعارضة والرئيس جعفر نميرى عام ١٩٧٧ ، وربما تعزيز آليات الحوار الديمقراطى كآلية مقبولة لحل مشكلة الجنوب سلميا على غرار لجنة الاثنى عشر ومؤتمر المائدة المستديرة إثر انتصار ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ .

كان بإمكان الجبهة الإسلامية التى أحرزت المرتبة الثالثة فى انتخابات عام ١٩٨٥ بمزيد من الجهد والتنظيم، مواصلة جهودها السياسية والتنظيمية للوصول إلى السلطة فى أى من الانتخابات اللاحقة عبر الاحتكام للديمقراطية ومبدأ التداول السلمى للسلطة، لكنها تعجلت وغامرت بارتكابها خطأ سياسيا وتاريخيا فادحا عندما أعلنت انفرادها بالحكم عبر انقلاب ٣٠ من يونيو عام ١٩٨٩، ثم راحت تبطش وتكبل حريات غيرها من أحزاب وزعامات السودان. وعلينا أن نعترف بأنه لولا الضغوط التى مارستها المعارضة على نظام الإنقاذ بالوسائل السياسية أو العسكرية، لكان من رابع المستحيلات أن يرسى كارها وعلى مضض تلك الصيغة الراهنة المبتسرة للديمقراطية والتعددية الحزبية، لكنه تمترس - فى نفس الوقت - وراء كم هائل من القوانين الاستثنائية والمبررات أو التبريرات السياسية التى تستبعد مبدأ التداول السلمى للسلطة حتى يظل قابضا وحده على خيوطها. وهو حين قبل أخيرا عام ٢٠٠٢ أن يشاركه حزب الأمة العتيد فى الحكومة وليس السلطة، فذلك كان عبر نجاحه فى قسمة الحزب أولا إلى جناحين، على غرار قسمة الحركة الشعبية بزعامة جون جارانج من قبل، ثم التحالف بعدئذ مع المنشقين مقابل بعض المكاسب الشخصية، وهو نفس النهج والأسلوب الذى نجح أخيراً مع الحزب الاتحادى . . وهلم جرا!

من هنا لا أغالى فى القول إن الكوارث التي تخلفت عن افتقار السودان فى عهد الإنقاذ للنهج القومى وغياب الديمقراطية وانفرادها بالسلطة والثروة أيضا، ربما تحتاج تداعيات هذا الكابوس الثلاثى وقتا مضنيا وجهودا خلاقة لإصلاح ما أفسده فى السودان على كل صعيد. ونضرب على ذلك مثالا واحدا يتعلق بزهاء خمسة ملايين سودانى من الفارين والنازحين واللاجئين إلى الخارج تحت وطأة الاستبداد والحرب الأهلية وتدنى الأوضاع المعيشية، فهل بوسع أى من المراقبين الرهان على عودتهم جميعا أو حتى نصفهم إلى السودان فيما لو كتب له الاستقرار والعافية الديمقراطية والوحدة الوطنية؟

على أن ما يدرك كله من تطورات الأحداث أو تداعياتها ويحتاج إلى كتاب آخر، لا يترك كله فى الطبعة الثانية من هذا الكتاب، عبر تتابع مسلسل الوقائع والمواقف التى حرصت على رصدها فى حينها وضمنتها كتاباتى فى مجلات «روز اليوسف» و «الأهرام العربى» و «وجهات نظر» وصحف «الأهرام والبيان الإماراتية والشرق القطرية والأسبوع المصرية والعربى الناصرية، صوت الأمة، والعالم اليوم»، لكن

الطبعة الأولى من هذا الكتاب تظل تمثل بانوراما الماضى وجذوره وثوابته ومنطلقاته، إذ بدونها يصعب فهم الحاضر واستيعاب متغيّراته واستشراف المستقبل سياسيا واجتماعيا وثقافيا، وذلك كان محور الكم الهائل والكيف المتنوع من الكتابات السودانية والمصرية التى بادرت إلى التنويه بمضمون الكتاب وأهدافه وخياراته. ولعل شهادة أستاذنا الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل له وعليه كأفضل كتاب عربى قرأه فى حينه، وسام أعتز به وأفاخر.

## احتمالات الصدام بين مصر والجبهة الإسلامية

ليس سرا أن مصر أخذت أهبة الاستعداد أخيرا لردع العداوات المبيتة ضدها من جانب نظام الجبهة الإسلامية الحاكم فى السودان، وفق سيناريوهات وخيارات متباينة فى آلياتها وأساليبها كان الرئيس مبارك قد لوح بها فى أعقاب محاولة الاعتداء الفاشلة على حياته بأديس أبابا!

ولا شك فى أن هذه الخيارات سبقتها دراسات سياسية ومعنوية وتعبوية فى إطار إستراتيجية مصر وثوابتها التاريخية التى تحكم علاقتها مع شعب السودان والحفاظ على مصالحها الحيوية، الأمر الذى أدركه المراقبون عبر تصريحات الرئيس وتحذيراته المتكررة لنظام «البشير - الترابى» بالتراجع عن استفزازاته لمصر ووقف مظاهر العدوان على أمنها واستقرارها، لأن البديل الجاهز إذا فشلت الوسائل السلمية فى رأب الصدع الراهن فى العلاقات الرسمية بين البلدين سوف يكون بالضرورة استثنائيا وعسكريا على وجه التحديد، وهو ما تتردد مصر كثيرا بشأن هذا الخيار لكون الضرر واقعا لا محالة على شعب السودان المغلوب على أمره وعلى مقدراته وإمكاناته.

على أنه يتضح موقف نظام «البشير - الترابى» إزاء تأجيج الخلافات مع مصر وكأنه صاحب الحول والطول والمعتدى عليه من مصر لا المعتدى على مصر، والادعاء بأن لب الصراع يكمن فى تبنى السودان للإسلام الحضارى الذى ترفضه مصر، بينما حقيقة الصراع - من وجهة نظر مصر - أنه لا علاقة له بالنهج الإسلامى الذى يتزعمه الترابى أيا كانت مصداقيته من عدمه .. وإنما يكمن فى تهديدات النظام التى تخطت مرحلة الأقوال النظرية المرسلة إلى مرحلة الممارسات الخطيرة على أرض الواقع عبر إيواء جماعات الإرهاب الأصولى وتدريب أعضائها وتسليحهم ودفعهم إلى مصر لزعزعة أمنها واستقرارها وإجهاض تجربتها الديمقراطية ووقف عجلة التنمية والإصلاح الاقتصادى وهى حقيقة تؤكدها الوقائع والشواهد!

وهكذا استمرأ السودان سكوت مصر وصبرها والتزامها بالحوار والوفاق بديلا عن

المواجهة والصدام نظرا لصعوبة انتقاء طلقات الرصاص لأعداء مصر من أصدقائها فى السودان.

لكن نظام «البشير - الترابى» عندما أدرك نفاد صبر الرئيس مبارك وجدية تحذيراته وعزمه على رد الصاع صاعين إذا ما تجاوز هذا النظام الخطوط الحمراء، اختار توزيع أدوار التعامل مع مصر بين قياداته وأجنحته وكأنهم صقور وحمائم، حيث اختص الصقور بمهام التهديد والوعيد بتحويل حلايب إلى مقبرة للجيش المصرى وقطع مياه النيل عن شعب مصر . . إلخ، بينما راح الفريق الآخر بزعامة على عثمان طه وزير الخارجية ينفى تصريحات الفريق الأول والتخفيف من تهديداته وترويج الادعاء على مصر بأنها تستهدف جر السودان إلى معركة لا يرغب فى خوضها حتى لا يتفرغ لمعركته المصيرية لكبح جماح التمرد فى جنوبى السودان، وأن مصر ضالعة بالتالى فى مؤامرة مع أمريكا وإسرائيل وأعداء الإسلام الحضارى لفصل الجنوب عن شماليه، رغم أن موقف مصر ظل ثابتا فى إطار إستراتيجيتها الخاصة بالحفاظ على الأمن القومى لوادى النيل فى العمق الجنوبى واستعدادها للتصدى سياسيا وعسكريا - من دون دعوة - لمختلف المحاولات والمخططات المشبوهة الرامية إلى فصم وحدة وتماسك الكيان السودانى، وهو ما حرص الرئيس مبارك على تأكيده للإدارة والصحافة الأمريكية خلال زياراته لواشنطن!

والشاهد أن مصر أبدت استياءها لموقف بعض فصائل المعارضة السودانية حين استجابت إلى حضور «ندوة واشنطن» التى نظمتها الخارجية الأمريكية تحت عنوان «جنوب السودان المأساة المنسية» وما أسفرت عنه من قرارات استباقية بمنح الجنوبيين حق تقرير المصير، وكان رأى مصر أنه حق يراد به باطل . . لأن مشكلة الجنوب تكمن فى نهج وتوجهات نظام البشير - الترابى الذى يسوم مختلف ربوع السودان بدون استثناء ويلات القهر والجور والاستلاب ويرفض أن يشاركه أى من فصائل الحركة الوطنية مسئولية الحكم . ولا يستجيب لمختلف الوساطات الإفريقية والدولية التى حاولت البحث عن حلول سلمية لمشكلة الجنوب - بديلا عن الحل العسكرى - يراعى عدالة تقسيم السلطة والثروة والتنمية المتوازية بين مختلف مناطق وشعب السودان بصرف النظر عن هويتهم الدينية أو العرقية والجهوية.

مصر إذن لم يعد أمامها بديل آخر سوى أخذ أهبة الاستعداد لردع العدوان، وخياراتها مفتوحة وأساليبها متباينة، لكنها «مؤجلة» أو فى حالة «تحجيم» الآن بانتظار استثمار النظام الحاكم فى السودان الفرصة لمراجعة مواقفه المعادية والتوقف عن استفزازاته الخطيرة.

لكن تبقى خيارات المعارضة السودانية التى أعلنت عنها فى مؤتمرها الخامس الذى عقد فى أسمرة، وتراوحت قراراته ما بين تكثيف النضال السياسى والإعلامى وتسريع وتيرة استكمال عناصر الظروف الموضوعية التى توفر للشعب السودانى الآليات والمناخات الملائمة للقيام بالثورة أو الانتفاضة بداية بإعلان العصيان المدنى، فيما يبدو تفاؤل المعارضة بلا حدود فى تشتيت المجهود الحربى للقوات الحكومية ومليشيات الجبهة الإسلامية «المقاومة الشعبية» عبر نقل المعركة من جنوبى السودان إلى شرقيه وشماليه من خلال حرب العصابات التى تستعد لها قوات الحركة الشعبية بقيادة جون جارانج وإسناد هذا الدور إلى تشكيل «لواء السودان الجديد» وإلى الكوادر العسكرية فى القوات المسلحة السودانية التى لاتزال تدين بالولاء والانضباط التنظيمى للقيادة الشرعية التى يتزعمها الفريق فتحى أحمد.

المعروف أن القيادة الشرعية كانت قد لجأت إلى ممارسة أشكال من عمليات تدمير المنشآت فى الشمال وزرع الألغام وقطع خطوط المواصلات التى تعتمد عليها القوات الحكومية فى نقل إمداداتها العسكرية إلى جنوبى السودان . . لكنها تراجعت عن هذا الأسلوب إثر محاولة تفجير أحد الكبارى الإستراتيجية فى شرق السودان . . ومن ثم عادت إلى تبنى نهج وأساليب الحرب النظامية استعدادا لمواجهة القوات الحكومية بعيدا عن المناطق العمرانية تجنبا لوقوع الضرر على المدنيين الآمنين . . حيث يتم الآن تنظيم وتدريب وتسليح الآلاف من ضباط وجنود القوات المسلحة الفارين والمفصولين من الخدمة فى جنوبى السودان وتجنيد غيرهم داخل صفوف القوات المسلحة .

على الصعيد الإفريقى تسعى المعارضة السودانية الآن إلى إقناع سبع من دول الجوار الإفريقى لمراجعة ما لديها من ملفات حول تدخل السودان فى شئونها الداخلية عبر دعم جماعات المعارضة لهذه الأنظمة وتهديد أمنها القومى وفرض سياسة الأسلمة على شعوبها وتصدير الإرهاب إلى أراضيها توطئة لعرض هذه الملفات على منظمة الوحدة الإفريقية واتخاذ موقف حاسم من هذه النزاعات .

كانت أريتيريا وأوغندا قد قطعتا علاقاتهما الدبلوماسية تباعا مع السودان بسبب تلك التجاوزات . . فيما تلوح فى الأفق الآن بوادر التهديد المتبادل بالصدام المسلح بين السودان وأريتريا . . واحتدام الخلافات بين أثيوبيا والسودان فى أعقاب محاولة اغتيال الرئيس مبارك فى أديس أبابا حيث شرعت السلطات الأثيوبية فى مراجعة جوازات سفر وإقامة السودانيين والعرب بشكل عام .

من جهة أخرى يتوقع المراقبون فى أعقاب إدراج السودان ضمن قائمة الدول التى ترعى الإرهاب الدولى . . وإدانته بانتهاك حقوق الإنسان والتفريغ العرقى . . أن تتبنى إحدى الدول عرض تجاوزات السودان على مجلس الأمن تمهيدا لاستصدار قرار بفرض عقوبات متدرجة على الخرطوم تنتهى إلى الحصار الاقتصادى . . لكن فى كل الأحوال يظل اتخاذ مثل هذا القرار مرهونا بالمواقف والمصالح السياسية والإستراتيجية الأمريكية فى منطقة القرن الإفريقى . . ومدى مصداقية ما يتردد من معلومات حول علاقة الإدارة الأمريكية الخفية بالترابى وجبهته.

## مجزرة التكفير والهجرة بأم درمان

أعلنت حكومة السودان حالة الاستنفار الأمنى فى مواجهة ظواهر العنف والتكفير، فى أعقاب مجزرة مسجد جماعة أنصار السنة المحمدية فى حى «الجرافة» بأم درمان التى ارتكبها ناشط بجماعة التكفير والهجرة، وأدت إلى اغتيال أكثر من عشرين مواطنا وسقوط ٣٠ جريحا خلال أداء صلاة التراويح الرمضانية. ولم يكن هذا هو الحادث الأول من نوعه وفظاعته حتى تستشعر الحكومة مسئوليتها فى مواجهة الاختلالات الأمنية فجأة، فقد سبقه وبنفس السيناريو والأمكنة والانتماءات المذهبية وأسلوب الاغتيال، ثلاثة اعتداءات على المصلين فى مسجد «الحارة» بأم درمان وغيره من مساجد جماعة السنة المحمدية، من دون أن تسفر التحقيقات عن تفسير لدوافعها الدينية أو السياسية، ولا أخذت الحكومة الإجراءات الأمنية الوقائية الكفيلة بردع المتطرفين والإرهابيين، واستئصال ظواهر التهوس الدينى!

على أن عباس الباقر مرتكب الحادث ليس مجهولا بالطبع بالنسبة للنظام الحاكم فى السودان الذى يعتبر الأمن أبرز هواجسه منذ استيلائه على السلطة من نظام ديمقراطى عبر انقلاب عسكرى، فقد سبق اختياره بدقة من بين عناصر الجماعات الدينية الموالية للجبهة الإسلامية، حيث تم تدريبه على حمل السلاح فى معسكراتها، قبل التحاقه بقوات الدفاع الشعبى وخوض غمار «الحرب المقدسة» ضد المتمردين فى جنوبى السودان، حيث شارك فى العمليات العسكرية بمنطقة «كيوتا»، ثم إنه سبق اعتقاله أربعة شهور بعدما أثار ضجة فى مسجد «الجرافة» وتوعد جماعة السنة المحمدية بالعقاب لمنعه من إمامة المصلين رغما عنهم. فأى مصداقية إذن لتصريح العميد عبده عبد الله مسئول الأمن بولاية الخرطوم حين

أكد أن الإفراج عن المتهم كان بعد إقلاعه عن فكر التكفير والهجرة؟! وقال: «لم يكن بوسعنا اعتقال الناس بالاشتباه وإلا امتلأت السجون لمجرد الشكوك، خاصة وأن الدستور يحمى حرية العمل الدينى، مشيرا إلى أن جماعة التكفير والهجرة ليست محظورة، ولم ولن تتخذ ضدها أى إجراءات أمنية إلا فى حالة اعتدائها على حرية الآخرين»!

والشاهد أن النظام كان قد فتح أبواب السودان على مصراعيه ـ إبان كان الدكتور حسن الترابى رجله القوى ـ لاستضافة مختلف ألوان جماعات وأفراد الطيف الإسلامى الأصولى من شتى ربوع المعمورة، ومنحهم الجنسية السودانية، وأتاح لهم مساحة واسعة من حريات التنظيم والانتقال والدعوة وإعفائهم من الضرائب والجمارك بدعوى تعزيز الأنشطة التطوعية والخيرية والإغاثية، وذلك فى إطار مشروع الجبهة الإسلامية الحضارى لأسلمة المنطقة ودول الجوار بوجه خاص. لكن كما فشل المشروع فى مجتمع السودان الذى يعج بأحزاب الإسلام الطائفى والتسامح الدينى للطرق الصوفية، كان فشله كذلك فى دول الجوار، حيث توالت اتهاماتها للسودان بالإرهاب والتدخل فى شئونها، ومن ثم قطعت أو جمدت علاقاتها مع الخرطوم، ثم كان اتهام أثيوبيا للسودان بالضلوع فى محاولة اغتيال الرئيس حسنى مبارك فى أديس أبابا، وكذا محاولة اعتداء جماعات التطرف الأصولى على حياة المنشق السعودى أسامة بن لادن فى مقر إقامته بالخرطوم، بمثابة إزاحة الستار والكشف عن المستور، وعندئذ بدأت عملية واسعة لترحيل العائدين من أفغانستان وغيرها من الجماعات المتطرفة الوافدة على السودان، لكن بعد أن سرى فكرها سريان النارفى الهشيم، واستحكمت فى مناهج وتنظيمات إسلامية محلية، وبينها جماعة التكفير والهجرة التى تأسست فى مصر أوائل السبعينيات على يد شكرى مصطفى، لكنها أجهضت وتلاشت فى أعقاب اختطاف الشيخ حسين الذهبى وزير الأوقاف الأسبق، ومن عجب إذن أن تعاود الظهور وممارسة نشاطاتها مجددا فى السودان، إلا أن تكون قد وجدت مرتعا خصبا لفكرها الذى يحظى بحماية الدستور على حد ما أكده مسئول الأمن بالخرطوم!

على أن مجزرة جامع «الجرافة» كشفت ضمنيا عن كثير من المفارقات السياسية والدينية الخطيرة، وذلك أن محور فكر جماعة السنة المحمدية سواء فى السودان أو فى مصر، يكمن فى التأسى بالرسول عليه الصلاة والسلام، واتباع سنته فى العبادة وشتى مناحى الحياة، ولا دخل لها من قريب أو بعيد بالسياسة، شأنها شأن الطرق الصوفية التى كان لها الفضل فى اعتناق أهل السودان للإسلام بالأسوة والموعظة الحسنة، بعد أن استعصى على

جيش الإسلام بقيادة عبد الله بن أبى سرح فتح السودان بالسيف. ومن هنا السؤال: لماذا تكرر اعتداء جماعة التكفير والهجرة على مساجدها واغتيال المصلين دائما وهم سجود لله خاصة فى شهر رمضان المبارك؟ ألا تشى هذه الممارسات بفهم خاطئ للدين الإسلامى؟ .. وقصور جهود العلماء ومبادراتهم لتصحيح تلك المفاهيم المغلوطة واجتثاث بؤر الضلال التى نكبت الإسلام والمسلمين فى السودان ووصمه بالإرهاب والوحشية؟ ثم إن الحادث تزامن مع بداية جولة الانتخابات الرئاسية والنيابية، والشروع فى المصالحة الوطنية بين النظام والمعارضة، إيذانا بالحل التفاوضى الشامل للأزمة السودانية التى راوحت مكانها منذ أكثر من عشر سنوات، مما يعكس مؤشرات سلبية إزاء عدم قدرة النظام على توفير الأمن وحريات التعبير، وتردد المعارضة بالتالى فى العودة إلى السودان، خاصة وقد فاقم من مخاوفها واقعة اعتقال الشرطة سبعة من سكرتارية تجمع المعارضة فى الداخل، إثر لقائهم مع ديبلوماسى فى السفارة الأمريكية بالخرطوم، ولم تكن هذه المرة الأولى، فقد سبقها كثير من اللقاءات مع ديبلوماسيين أمريكيين وأجانب وعرب وأفارقة بموافقة الجهات الأمنية وتحت سمعها وبصرها. أما الادعاء بأنهم كانوا يخططون لقلب نظام الحكم، فذلك ما يكذبه عدم تقديمهم للتحقيق ومبادرة ١٠٠ محام للدفاع عنهم، إذ إن المطلوب مجرد تلويث سمعة الرموز الوطنية للمعارضة، وتوجيه احتجاج ضمنى لأمريكا التى يسرح رجالها ويمرحون فى جنوبى السودان دون إذن مسبق من الخرطوم، من دون التورط فى ترحيل ديبلوماسييها محل الاتهام خارج البلاد. لكن وفى كل الأحوال لا يصح إلا الصحيح، ولا مفر من معالجة الاختلالات الأمنية بجدية بعيدا عن الإنتقائية والتعامل مع المعارضة بشفافية وديمقراطية، وعلى النظام الحاكم أن يسأل نفسه: لماذا قاطعت الأحزاب جميعها الانتخابات وتجاهلتها أغلبية الشعب، إلا لإدراكها أن المؤتمر الوطنى - وهو الحزب الحاكم - هو المرشح للفوز غصبا ومنفردا وتنصيب الفريق عمر البشير رئيسا للسودان!

## لماذا اندمجت المبادرتان المصرية والليبية؟

هكذا تحرك قطار المصالحة الوطنية بين المعارضة السودانية والنظام الحاكم فى الخرطوم، ولا يعتقد أحد من المراقبين أن القطار سوف يتوقف أو يأفل راجعا إلى المربع الأول، لكن يظل السؤال الملح والأولى بالإجابة: هل يصل فى نهاية المطاف إلى محطة التراضى والوفاق والسلام الذى يطوى صفحات مريرة من الخلاف والاقتتال، إيذانا بفتح صفحات

جديدة للعقلانية السياسية والوحدة الوطنية، وتعزيز النهج الديمقراطى والتعددية السياسية وتفعيل خيار التداول السلمى للسلطة؟ بمعنى آخر موصول بالمخاطر المدلهمة بالسودان من كل حدب وصوب: هل استقر العزم وصدقت النوايا حول إنقاذ الوطن من شفا التدويل والتآمر على تقسيمه إلى دويلات عرقية متناحرة؟

.. ومتى؟ .. وكيف؟

ولا شك فى أن الإحاطة بالمبادرات وجهود الوساطة الراهنة للمصالحة الوطنية بين المعارضة السودانية والنظام الحاكم فى الخرطوم تحتاج بالضرورة إلى مراجعة صريحة وأمينة لفهم أسباب ودوافع النزاع الناشب بين الفريقين. فعلى مدى يزيد على عقد كامل منذ استيلاء الجبهة الإسلامية على السلطة عبر الانقلاب العسكرى الذى تزعمه العميدعمر حسن البشير فى ٣٠ يونيو ١٩٨٩، والشعب السودانى يئن من وطأته على كل صعيد دون أن يحقق نظام «الإنقاذ الوطنى» أيا مما وعد به من إنجازات أو نجاحات فى حل المشكلات القومية الموروثة وغيرها من مستجدات المشكلات، ومن هنا استفحلت الكارثة بإفرازاتها وتداعياتها الخطيرة داخليا وخارجيا:

* اعتماد الأسلوب البوليسى فى قمع خصوم الجبهة ومشروعها الحضارى، إلى حد التصفية الجسدية والتعذيب فى «بيوت الأشباح» بالتزامن مع كبت الحريات وإلغاء الأحزاب والهيمنة على النقابات والاتحادات ومنظمات المجتمع المدنى!

* تصفية القوات المسلحة وأجهزة الأمن ومؤسسات الخدمة المدنية الحكومية من زهاء ٣٠ ألفا من المناوئين للنظام واستبدال عناصر من الجبهة الإسلامية بهم تباعا، وقيام تنظيم «المقاومة الشعبية» الموازى والبديل للجيش من باب الوقاية من احتمالات الانقلابات العسكرية ضد النظام الحاكم.

* احتكار الجبهة الإسلامية للتجارة والموارد الاقتصادية وتسريع وتيرة سياسة الخصخصة فى هذه القطاعات وانتقال ملكيتها لعناصر الجبهة.

وهكذا تضافر تفاقم مشكلة الجنوب وزيادة كلفتها المالية إلى مليونى دولار يوميا من خزانة الدولة المفلسة مع كلفتها البشرية التى وصلت إلى أكثر من مليونى قتيل، مع كلفتها السياسية عبر قطع أو تجميد معظم دول الجوار علاقاتها الدبلوماسية مع السودان، فكانت المحصلة النهائية فى المقابل تدنى الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وبروز ظواهر البطالة والمجاعات وارتفاع سقف المديونية الخارجية والداخلية والانخفاض التدريجى لقيمة الجنيه

السوداني وقوته الشرائية، والأدهى والأمر نزوح زهاء مليونين من أبناء الجنوب المروعين من ويلات الحرب الأهلية إلى الدول المجاورة ومثلهم إلى شمالي السودان، وضعف هذا العدد من أبناء الشمال إلى مصر والدول العربية والأجنبية!

وإذا كان أبناء الجنوب قد حملوا السلاح وواجهوا النظام في الخرطوم منذ عام ١٩٨٣، فإن فصائل المعارضة الشمالية ظلت تراهن على حل ديمقراطي سلمي للأزمة، فلما قال الفريق البشير عبارته الشهيرة: «إن على من ينازعنا السلطة أن يحمل السلاح ويواجهنا»، عندئذ فقط اضطرت المعارضة الشمالية إلى حمل السلاح إلى جانب جارانج، مما أدى إلى اتساع ساحة الاقتتال لتشمل جنوب وشرق وغرب السودان!

على أن نظام الجبهة الإسلامية تحت وطأة إخفاقاته الداخلية وتنامي قوة المعارضة في الداخل وإدراج السودان في قوائم الدول التي ترعى الإرهاب وانتهاك حقوق الإنسان من جهة، وجهود المعارضة الخارجية في إنهاكه عسكريا وبشريا وماديا ومحاصرته إعلاميا من جهة أخرى، من هنا لم يجد مفرا من التراجع تدريجيا عن ثوابت مشروعه الحضاري عندما أعلن قانون «التوالي السياسي» بما يعني قبوله بصيغة ما للخيار الديمقراطي والتعددية السياسية، وحق تكوين الأحزاب والاعتراف بالمعارضة، بل إن الدستور الوضعي الذي أجازه النظام كان يحمل في ثناياه تراجعا ملحوظا عن علاقة الدين الوثيقة بالدولة.

وقد ساهم في تهيئة المناخ الملائم للإنفراج السياسي، تواتر المشاورات المصرية السودانية المشتركة حول إنقاذ العلاقات من حالة التردي التي وصلت إليها، بعد ثبوت ضلوع الأجهزة الأمنية - التي تهيمن الجبهة الإسلامية على مقدراتها - في إيواء الجماعات الأصولية ودعم أنشطتها الإرهابية في مصر، وفي محاولة الاعتداء على حياة الرئيس حسني مبارك في أديس أبابا، فضلا عن الاستيلاء دون سند من القانون ولا من ثوابت العلاقات المشتركة على المدارس المصرية في السودان وفرع جامعة القاهرة بالخرطوم، وكذا مقرات واستراحات الري والدبلوماسيين المصريين!

ورغم أن السودان راوغ في الوفاء بالتزاماته إزاء وقف النشاطات الأصولية المعادية لمصر، وتسليم عدد من الإرهابيين الفارين إلى أراضيه، رغم تردي العلاقات الثقافية بين الشعبين وهي الأكثر أهمية، إلا أن القاهرة رحبت بالاستجابة لرغبة النظام الحاكم في الخرطوم لقيامها بالوساطة لرأب الصدع السوداني، يحدوها في ذلك إنقاذ السودان من

المؤامرات المشبوهة التى تسعى إلى تقسيمه، ويهون أمامها أى خلاف، خاصة وأن التآمر على السودان من شأنه أن يطول المصالح المشتركة، ويتناقض جملة وتفصيلا مع ثوابت مصر القومية فى الحفاظ على وحدة السودان.

المعروف أن الجماهيرية الليبية ظلت ترفض الحوار مع المعارضة السودانية من منظور دعم النظام الحاكم فى السودان مادام يواجه الصلف الأمريكى، لكنها أدركت أخيرا - على ما يبدو - خطورة تفاقم النزاع السودانى وتأثرها على المدى الطويل بانعكاساته السلبية، ومن ثم فتحت أبوابها لاستقبال المعارضة السودانية والحوار معها، وأحاطت بأبعاد وتفاصيل الأزمة على النحو الذى حدا بها إلى إطلاق مبادرة موازية للمبادرة المصرية التى كانت قد بدأت خطواتها الأولى بنجاح مطرد، فى الوقت الذى تجاوز الصادق المهدى رئيس آخر حكومة ديمقراطية منتخبة وزعيم حزب الأمة التزامه بمقررات التجمع الوطنى الديمقراطى للمعارضة، عندما انفرد بلقاء غريمه الدكتور حسن الترابى فى جنيف وتباحث معه حول أسس الحوار الوطنى مع الجبهة الإسلامية، بينما كان المطلوب وفق قرارات التجمع المصيرية فى مؤتمرها العام الذى عقدته فى أسمرة عام ١٩٨٥ حل الأزمة السياسية فى إطار عقد مؤتمر دستورى جامع لكل ألوان الطيف السياسى فى السودان، يفضى إلى بناء سودان جديد على أنقاض نظام الجبهة الإسلامية، بينما الحوار أو المصالحة معه تعنى تكريس استمراره فى السلطة والتجاوز عن أخطائه وحمايته من المساءلة!

على أى حال فقد جرت مياه كثيرة تحت نفق الصراع المحتدم بين المعارضة والنظام، عبر القبول المتبادل بالآخر نسبيا، مما مهد الطريق إلى دمج المبادرتين المصرية والليبية، وتكوين لجنة مشتركة لمباشرة الحوار الوطنى المرتقب بالتوازى مع جهود دول الإيجاد الإفريقية التى تتبنى مبادرة أسبق زمنيا، لكون النزاع له أبعاده العربية الإفريقية سواء بحكم موقع السودان الجغرافى أو صلاته الديموغرافية.

السؤال بعد ذلك عن آفاق المستقبل، وهناك تصورات وتوقعات مختلفة فى هذا الخصوص. ولا شك فى أن الفريقين فشلا فى تنفيذ أجندتهما السياسية، فلا النظام قضى على نفوذ المعارضة ودان الشعب السودانى له بالولاء وأصبح مطمئنا على نهاية منازعته السلطة، ولا المعارضة نجحت فى دحره سياسيا، لا على الساحة العسكرية ولا عبر تفجير الثورة والانتفاضة الشعبية فى مواجهته، ومن هنا يأتى جلوس الطرفين على مائدة المفاوضات من موقع الندية والتكافؤ واستعدادهما مسبقا إلى تقديم التنازلات.

صحيح أن النظام أدرك فى النهاية ورطته وعزلته الداخلية والإقليمية والدولية، ولذلك قبل بالحوار مع المعارضة، والسماح لها بالعودة إلى السودان وممارسة العمل السياسى، لكنه كسب فى نفس الوقت إعفاءه من المساءلة وهو يوزع العفو الشامل على خصومه، الأمر الذى يثير شكوك المعارضة فى جدية ولوج النظام إلى ساحة الحوار والمصالحة الوطنية، خشية عودته إلى أسلوبه الأثير فى المراوغة وكسب الوقت إلى حين يسترد *أنفاسه وإنجاز أجندته السياسية الأحادية، خاصة وأن اكتشاف البترول والبدء فى* تصديره من شأنه أن يشدد من قبضته على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والعسكرية.
وربما لجأت الجبهة الإسلامية بعد اكتمال وصول قيادات وعناصر المعارضة من الخارج واحتباسهم داخل السودان، إلى تدبير انقلاب عسكرى أو سياسى يعيد قبضتها على السلطة بشكل جديد، ويعفيها من تركة الماضى وأخطائه، وربما قيام حكومة وحدة وطنية صورية تفضى إلى نصيب الأسد للجبهة الإسلامية فى مناصب الحكم وسلطة القرار، والمعارضة ليست بغافلة بالطبع عما قد تبيت له الجبهة فى هذا الصدد، وهو ما يفسر استمرارها فى النضال بشتى الوسائل، فى خط متواز ومتزامن مع مشاركتها وجهودها على صعيد الحوار والمصالحة الوطنية وتمسكها بثوابت أجندتها الرامية إلى انتزاع موافقة النظام إزاء التراجع عن اقتناعه بالتفويض الإلهى لمشروعه الحضارى المزعوم، ومعالجة قضايا الحرب والسلام والحريات وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وفصل الدين عن الدولة، وحق المواطنة المتساوية لكل أبناء السودان!

لكن تظل المشكلة كامنة كما النار تحت الرماد فى الجنوب، ولابد لذلك من مشاركة الجنوبيين بدور أكبر فى عملية الحوار والمصالحة الوطنية، والتى تبدو وكأن أبناء الشمال قد استأثروا بها. ومن جانبهم ما يزالون يحملون البندقية إلى حين التأكد من الاستجابة لمطالبهم، فإما الوحدة وإما الانفصال وفقا لحق تقرير المصير الذى أقرته الجبهة الإسلامية والمعارضة معا، وربما الفيدرالية أو الكونفدرالية، ومن هنا تبدو الضرورة الماسة لكسب ثقة الجنوبيين بأن المصالحة الوطنية لن تتجاوز مطالبهم العادلة المشروعة.

## أمريكا واعتقال الترابى

لم تكن مفاجأة للمطلعين على شئون السودان حين ذاع خبر اعتزام الإدارة الأمريكية تحركها الدبلوماسى لوضع حد للأزمة السياسية المستحكمة فى السودان، وذلك أن

شواهد كثيرة سابقة أكدت تحسنا ملحوظا فى علاقات البلدين، إثر وصول طاقم من المخابرات المركزية إلى الخرطوم أخيرا، وحظى بكل التسهيلات الرسمية لاستكشاف مدى جدية الرئيس عمر البشير فى قطع صلات بلاده بالجماعات الأصولية التى ظلت تتخذ من السودان - إبان كان الدكتور حسن الترابى رجل النظام القوى - مرتعا للتدريب على استخدام السلاح والمتفجرات والانطلاق لممارسة الإرهاب الدولى، فكان إدراج السودان فى القائمة الأمريكية التى تضم الدول التى ترعى الإرهاب وخضوعها للعقوبات. وقد فاقم من توتر وفتور العلاقات بين البلدين مفاجأة القصف الصاروخى الأمريكى لمصنع الشفاء السودانى بدعوى إنتاجه أسلحة كيمياوية على غرار اتهام ليبيا بإنتاجها فى مصنع «ترهونة» وهو ما لم يثبت صحته فى الحالتين، وكان المستهدف خلق ذريعة لاستمرار العقوبات المفروضة على البلدين. لكن على ما يبدو فإن أمريكا بات لديها أخيرا ما يبرر اقتناعها بتوجيه الطاقم الدبلوماسى لسفارتها المغلقة بالخرطوم لترتيب افتتاحها تمهيدا لعودة السفير الأميركى الذى يباشر مهامه من نيروبى إيذانا بتهيئة المناخ الملائم للتحرك الأمريكى صوب معالجة الأزمة السودانية عن قرب، مما يفتح الأبواب للتساؤلات والاجتهادات، وهل عناية الإدارة الأمريكية بوقف الحرب المستعرة بين القوات الحكومية وقوات المعارضة السودانية بقيادة جون جارانج توطئة لإعادة نشاط برنامج «شريان الحياة» فى إغاثة الملايين الذين يتهددهم الموت جوعا ووضع حل لمشكلة الجنوب فحسب؟ أم تعنى التوجه لحل مختلف المشكلات التى تولدت عنها الأزمة السياسية فى السودان؟ وهل تنسجم من حيث الأهداف والآليات مع أى من المبادرة المصرية الليبية أو مبادرة دول الإيجاد؟ أم هى نقيض لهما؟

على أنه من حيث التوقيت المفاجئ للتحرك الأمريكى نحو السودان يستحيل بداهة أن يكون عفوا، ولا أن تكون دوافعه إنسانية صرفة بالطبع، ولا حرصا على إنقاذ السودان من شفا الانهيار والتقسيم، وذلك أن المصالح الاقتصادية والإستراتيجية هى فقط معيار سياسة أمريكا الخارجية أمس واليوم وغدا. ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتى ونهاية الحرب الباردة، عادت أمريكا بقوة ونشاط ملحوظ لتفعيل دورها الإفريقى الغائب عبر جولات هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الأسبق للشئون الإفريقية وتبعتها جولات وزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت واختتمها الرئيس «بيل كلينتون» بجولته الإفريقية الموسعة التى حاول خلالها ربط الدول الإفريقية بمشاركة تجارية مع أمريكا تكفيرا عن عقدة

الذنب التاريخية إزاء اختطاف الأطفال والشباب من إفريقيا وتحويلهم عبيدا فى مزارع الدنيا الجديدة التى تم اكتشافها!

والشاهد أن وضع الأزمة السودانية ضمن أولويات السياسة الخارجية فى عهد الرئيس الأمريكى الجديد جورج بوش جاء اتساقا على ما يبدو مع وعوده بتشديد قبضة الهيمنة الأمريكية على مقدرات العالم من جهة، ولأن الظروف الموضوعية للأزمة باتت ناضجة وجاهزة للتدخل الأمريكى من جهة أخرى. ولا يخامرنى أدنى شك فى أن مذكرة التفاهم بين الدكتور الترابى وجون جارانج تمثل الضوء الأخضر للتدخل الأمريكى المرتقب، خاصة أنها تضمنت إعلانا بالمقاومة المشتركة للنظام الحاكم فى السودان بزعامة الرئيس البشير، والرهان على زعزعة أمنه واستقراره وسقوطه. كما لا يخامرنى أيضا أدنى شك فى أن الترابى انطلق من ميكيافيليته واقتناعه بجدوى فقه التقية أو فكر الضرورة فى إثارة مخاوف البشير ووضعه فى مأزق سياسى خطير، فهو غير قادر على الاستمرار فى اعتقاله أو محاكمته، ولا يمكنه بالتالى التورط فى اغتياله أو إعدامه بتهمة الخيانة العظمى، وكل ما يستطيعه تحديد إقامته وربما حل حزبه «المؤتمر الوطنى الشعبى». لكن فى كل هذه الخيارات لن يقف أنصار الترابى مكتوفى الأيدى، وهم كثر بالآلاف داخل أجهزة الدولة ولا يمكن اعتقالهم جميعا، خاصة داخل التنظيمات السرية التى تدين للترابى بالسمع والطاعة. فإذا وضعنا فى الحسبان إعلانه صراحة عن عودته للاتصال والحوار مع الإدارة الأمريكية أخيرا، واستعداده للتخلى - فى مذكرة التفاهم - عن ثوابته السياسية والإسلامية التى ضحى من أجلها بمليون قتيل سودانى على ساحة المواجهة مع جارانج منذ استيلاء الجبهة الإسلامية على السلطة عام ١٩٨٩. فمن المتعين إذن عدم استبعاد سيناريوهين: إما اندلاع انتفاضة شعبية فى السودان، وإما انقلاب عسكرى ينتهى أيضا بنظام جديد لا يمثل أهل السودان، موصول بالرعاية الأمريكية وفصل جنوبى السودان عن شماليه، وكلا الاحتمالين مشكوك فى نجاحهما بالنظر إلى شكيمة النظام الأمنية، وتسييسها للجيش والأمن، والهيمنة على منظمات المجتمع المدني بوصفها آليات اندلاع الثورة وقيادتها. والأرجح إذن أن تلجأ أمريكا إلى ترويض نظام الإنقاذ واحتوائه عبر سياسة الترغيب والتهديد، دون أن يعنى ذلك قدرا محتوما، فلاتزال خيبات أمريكا تتلاحق تباعا فى مختلف ربوع إفريقيا إثر فشلها فى الصومال ثم البحيرات العظمى وخروج الاقتتال الدموى بين أريتريا وأثيوبيا أخيرا عن السيطرة الأمريكية و.. لن يكون السودان استثناء بأى حال من الأحوال!

## مطلوب آلية مصرية مقتدرة لإدارة الأزمة السودانية

فى الستينيات وصف الزعيم الإفريقى الراحل نكروما السودان برجل إفريقيا المريض ولم تكن أوضاعه قد تدهورت بعد، ولو أنه عاش حتى تسعينيات القرن العشرين لأدرك أن المريض يوشك على النزع الأخير. وأحسب أنها الحقيقة المفزعة دون تجاوز أو تهويل، فعلى مدار أربعين عاما من المتابعة الصحفية الميدانية لشئون السودان وشجونه وهمومه، ينتابنى اليوم ولأول مرة شعور طاغ وإدراك كاليقين بهول التحديات والمخاطر المدلهمة التى باتت تتهدده من كل حدب وصوب، وأظن - وليس كل الظن إثم - أنه إذا استمر الفرقاء السودانيون والذين يعنيهم مصير السودان على هذا المستوى المتدنى من رد الفعل المطلوب للتحشد والمواجهة بما يفوق قوة الفعل، فعلى السودان السلام إيذانا بنفاذ سهم القدر .. أعنى نجاح المؤامرة الكبرى على وحدته الجغرافية والسياسية والبشرية وتناثرها شظايا من الكيانات العرقية المتناحرة!

هذا التشاؤم الذى يساورنى وكثيرين غيرى لم يأت من فراغ ولا عفو الخاطر، لكنه موصول بحسابات سياسية موضوعية للكم الهائل من التقارير والأخبار المتداولة، التى تؤكد فارق الهوة الشاسع بين مستوى الخطط والإمكانات والآليات المدخرة لتفعيل المؤامرة حتى تحقق غاياتها كاملة، فى الوقت الذى ما يزال أهل السودان يكتوون ذاتيا بنار الحرب الأهلية دون بصيص من العقلانية لوقف إطلاق النار، حتى كمجرد ضرورة يقتضيها الحوار حول سبل إنقاذ السودان من هاوية التقسيم والضياع. ومازال الخلاف محتدما على صعيد النظام الحاكم فى الخرطوم بين العسكريين الذين قاموا بانقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩ بزعامة الفريق عمر البشير، وبين الجبهة الإسلامية القابضة على زمام السلطة بزعامة أمينها العام الدكتور حسن الترابى. كذلك على صعيد التجمع الوطنى الديمقراطى الذى يضم أحزاب وقوى المعارضة الشمالية والجنوبية، ومن ثم تلوح فى الأفق بوادر الانقسام وانفراط العقد، وذلك عبر انفراد الصادق المهدى زعيم حزب الأمة باللقاء والتفاوض مرة مع الدكتور الترابى فى جنيف وأخرى مع الفريق البشير فى جيبوتى، بينما لا يستطيع أحد الجزم إن كان العقيد جون جارانج زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان لايزال عند التزامه بالمبادرة المصرية الليبية لرأب الصدع السودانى، أم يظل منحازا إلى غير رجعة لمبادرة دول الإيجاد فحسب، لكونها تضعه على مستوى الندية منفردا مع النظام كما تتيح للجنوبيين حق تقرير المصير، فإما الاستقلال

والانفصال عن الوطن الأم ـ وهو الأرجح ـ وإما استمرار الجنوب فى إطار وحدة السودان فيدراليا وربما خارجها كونفدراليا!

ليت حالة الضعف فى بنية الأطراف الوطنية المفترض وحدة إرادتها وتحشدها لإجهاض المؤامرة على وحدة السودان قد اقتصرت على اختلاف الرؤى وأساليب المواجهة فحسب، لكن الأدهى والأمر ضياع الوقت سدى فى خلاف عقيم حول جدول أعمال الحوار الوطنى المرتقب لإنجاز المصالحة الوطنية المطلوبة بين المعارضة والنظام وموعد ومكان انعقاده، مما يعيد إلى الذاكرة الجدل البيزنطى العقيم حول أيهما سابق للوجود ـ البيضة أم الكتكوت ـ بينما روما تحترق . . أعنى وحدة السودان التى تعانى سكرات الموت البطىء.

والشاهد أن المؤامرة على وحدة السودان ليست وليدة الحاضر، لكنها تعود إلى حقب الاستعمار البريطانى لوادى النيل، ونجاحه فى غرس بذور الفرقة وتكريس التباين العرقى والدينى والثقافى إلى حد التناقض عبر سياسة «المناطق المقفولة» التى فرضت عزلة أبناء الجنوب السودانى عن أشقائهم فى الشمال، وهاقد آن الأوان الآن لجمع الحصاد فى زمان الهيمنة الأمريكية الكونية على مقدرات العالم، بمناهج جديدة وآليات ووسائل مقتحمة دون أدنى اعتبار للشرعية الدولية، بعدما أصبحت قرارات مجلس الأمن طوع إرادتها وخدمة مصالحها ووفق إستراتيجيتها، تحت دعاوى ومبررات مكافحة الإرهاب والتطهير العرقى والاضطهاد الدينى والدفاع عن الأقليات وحقوق الإنسان، وليس ما جرى ويجرى الآن فى العراق ويوغوسلافيا «سابقا» وإندونيسيا لاحقا ببعيد!

بل إن أميركا التى لم تتورع عن قصف مصنع الشفاء للأدوية بالسودان ظلما وعدوانا، راحت تتهم النظام الحاكم فى الخرطوم بكل دعاويها ومبرراتها للتدخل فى شئون الدول ذات السيادة، وزادت عليه اتهامه بممارسة الرق. وخلال جولتها الإفريقية الأولى قامت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت بتحريض دول الجوار ضد السودان ووزعت عليها منحا مالية وأسلحة بدعوى اتقاء شروره، واجتمعت بالمعارضة السودانية لنفس الغرض. ثم فى جولتها الإفريقية الثانية بآخرة أسفرت بوضوح عن عزم أمريكا على إسقاط النظام فى السودان، ووجهت الدعوة للمعارضة السودانية ـ على غرار المعارضة العراقية العميلة ـ للالتقاء فى واشنطن وتنسيق الجهود المشتركة مع الإدارة أو المخابرات الأمريكية فى إطار سناريو المؤامرة على السودان، ومن حسن الحظ أن تعلن المعارضة

السودانية رفضها الإذعان لسياسة «العصا والجزرة» ولإقصاء الجبهة الإسلامية بوصفها طرفا أصيلاً فى الأزمة!

لكن أن تعلن أولبرايت بكل تبجح وصلافة «الفيتو» ضد المبادرة المصرية الليبية واعتمادها لمبادرة دول الإيجاد فحسب، وليس لأمريكا ثمة علاقة بإفريقيا أوالسودان الذى يبعد عنها بعد السماء عن الأرض، فالمعنى إذن واضح لا يحتمل تفسيرا آخر سوى احتكار حل الأزمة لغرض فى نفس يعقوب، وقطع الطريق على التراضى والوفاق بين الفرقاء السودانيين واختزال الأزمة السودانية فى مشكلة الجنوب بحسبانها الثغرة والقنبلة الموقوتة المرشحة لتفجير تراكم متناقضات الواقع السياسى فى السودان!

السؤال الآن حول من يسبق الآخر صوب تنفيذ المؤامرة أو إحباطها ؟ ونجد أن أمريكا تعج صحافتها بالدلائل القاطعة التى تؤكد أهبتها لدعم المتمردين فى جنوبى السودان، فإن رفض جارانج وقطع الشك باليقين على إيمانه بوحدة السودان فغيره من الفصائل الجنوبية الانفصالية جاهزة. وفرض حظر جوى على السودان أو جوبا عاصمة الجنوب وارد، وكذا قصف منابع البترول بالصواريخ بوصفها هدفا لحرمان الجيش السودانى من الوقود. والخطير فى الأمر أن هذه المعلومات واردة فى سياق تصريحات وتهديدات ومقالات منسوبة لسوزان رايس مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية للشئون الإفريقية ومستشار الأمن القومى الأميركى ساندى بيرج. والأكثر خطورة حملة الكراهية والتعصب ضد السودان والإسلام التى تمارسها «منظمة التضامن المسيحى العالمى» لتهيئة الرأى العام للقبول والسكوت على المؤامرة، إضافة إلى اختيار أميركا هارى جونستون ـ وهو أحد غلاة المنظمة ـ مبعوثا لها لمراقبة تطورات الموقف فى السودان، ومن ثم بات من المتعين فى ضوء تقاريره وملاحظاته تحديد ساعة الصفر لبدء تنفيذ المؤامرة!

حسن إذن أن يبادر الفريق البشير بآخرة إلى تلطيف أجواء علاقات السودان المتوترة مع دول الجوار، والإعلان عن انفراجة ديمقراطية نسبية عبر الإفراج عن المعتقلين السياسيين ورد ممتلكات المعارض المصادرة، وأن تنهض القاهرة والجامعة العربية بأدوار ديبلوماسية مع عواصم العالم لشرح أبعاد المؤامرة على السودان ودعم المبادرة المصرية الليبية. لكن مثل هذه الجهود المتواضعة لا تكفى، بينما لا يفل الحديد الأمريكى سوى قيام آلية دبلوماسية وتعبوية وأمنية وإعلامية متفرغة لرسم الخطط وحشد الإمكانات المؤهلة لإدارة الأزمة، وليس سوى مصر الأولى والأقدر على حمل هذه المسئولية التاريخية الجسيمة، لكون الدفاع عن وحدة السودان موصولا عضويا بالدفاع عن وحدتها وأمنها القومى!

## سيناريو أمريكى جديد لاحتواء السودان

مهما تباينت الاجتهادات حول الأسباب والدوافع التى أملت على الصادق المهدى قراره بتجميد عضوية حزب الأمة فى التجمع الوطنى الديمقراطى للمعارضة السودانية، فمن الخطإ اختزاله كرد فعل للخلافات المحتدمة بينه والسيد محمد عثمان الميرغنى رئيس التجمع حول أداء المعارضة، أو مع العقيد جون جارانج زعيم الحركة الشعبية حول «عسكرة» الأزمة السودانية، وذلك أن استبعاد طرح الدور الأمريكى فيما حدث، ينطوى على إخلال معيب على صعيد الرصد والتحليل، اعتمادا على ظاهر الوقائع على المسرح السياسى السودانى، بينما تجرى صياغتها سرا فى الكواليس. وأذكر بالمناسبة أننى أشرت بأصبع الاتهام إلى الدور الأمريكى فى تسريع وتيرة الأزمة السودانية خلال الندوة التى نظمتها «أسرة وادى النيل» بالقاهرة العام الماضى، وقلت إنه ليس من قبيل الصدفة أن تتزامن عودة الرئيس الأسبق جعفر نميرى من منفاه إلى الخرطوم، مع البدء فى استخراج البترول فى السودان، والمصالحة بين النظام الحاكم فى الخرطوم ونظيره فى أريتريا مع تحركات أمريكا المعلنة والخفية للتدخل فى السودان و . . وافقنى الصادق فيما ذهبت إليه!

بعدها تتابعت شواهد تصعيد الدور الأمريكى، عبر ما ذكرناه سلفا من ممارسة ألوان وأشكال شتى من الضغوط على الفرقاء السودانيين، بداية بلقاء مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية بالمعارضة السودانية فى نيروبى، وتحريضها على التعبئة السياسية والعسكرية لإسقاط نظام الجبهة الإسلامية، والقصف الجوى الأمريكى لمصنع الشفاء للأدوية بالخرطوم، ثم الإعلان عن قصر معونات الغذاء الأمريكى لإغاثة المتضررين من الحرب الأهلية فى جنوبى السودان على الحركة الشعبية واستبعاد الحكومة السودانية، بما يعنى إباحة استخدام الغذاء سلاحا لكسب ولاء الجنوبيين فى المناطق التى تسيطر عليها، ونهاية بالتدخل الأمريكى السافر الذى يستبعد المبادرة المصرية الليبية من المساعى الرامية لحل الأزمة السودانية من جوانبها كافة، وترجيح مبادرة دول الإيجاد التى تصبو إلى حل مشكلة الجنوب فحسب!

على أن الرياح لم تأت بما تشتهيه المعارضة السودانية، إذ فى الوقت الذى نجح فيه التجمع الوطنى الديمقراطى على مدى تسع سنوات متصلة ومضنية فى كسب أبناء الشمال ثقة أهل الجنوب الذين عانوا مرارات القهر الذى مارسته مختلف الأنظمة التى تعاقبت على حكم السودان منذ استقلاله عام ١٩٥٦، وعدم الوفاء بمطالبهم فى حق

المواطنة المتساوية بصرف النظر عن فوارق اللون والعرق والدين والثقافة، والمساواة العادلة فى قسمة السلطة والثروة، عبر الاتفاق على خطة إستراتيجية لاستعادة الديمقراطية الغائبة كمرحلة تسبق الحلول المستقبلية الملائمة لمشكلات السودان وفق مقررات التجمع المصيرية فى أسمرة، إذا بالمبادرة المصرية الليبية تحقق أول إنجازاتها، عبر توقيع الحكومة والمعارضة على بيان طرابلس، إيذانا بعقد مؤتمر الحوار الوطنى الجامع لمختلف ألوان الطيف السياسى للاتفاق على أسس بناء السودان الجديد.

عندئذ وقع ما لم يكن فى حسبان تجمع المعارضة أو مصر وليبيا أصحاب المبادرة، حين قرر الصادق المهدى منفردا لقاء الدكتور حسن الترابى فى جنيف، ثم لقاءه بالفريق عمر البشير فى جيبوتى وما تضمنه اتفاقهما فى بيان «نداء الوطن» من حلول مختلفة للأزمة، الأمر الذى شرخ وحدة التجمع تلقائيا وأدَّى إلى تبادل الاتهامات بالتالى بين الجانبين، وفصل مبارك المهدى الرجل الثانى فى حزب الأمة من منصبه كأمين عام للتجمع. وقد برر حزب الأمة موقفه بترهل التجمع وعدم مواكبته للمستجدات الوطنية الإقليمية والدولية، وأن من حقه ككيان سياسى مستقل أن يستثمر تلك المستجدات لتحريك جمود الأزمة السياسية وإنقاذ السودان من شفا التقسيم والضياع. فلما عقدت قيادات التجمع مؤتمرها الأخير فى أسمرة، اتسعت هوة الخلافات وتناثرت وحدة التجمع المعارضة، حتى إن قيادة حزب الأمة داخل السودان عبرت عن رفضها لانفراد الصادق المهدى بحل الأزمة السياسية مع الحكومة، ورأت فيه تراجعا عن ثوابت المعارضة وقرارات التجمع!

فإذا استبعدنا منطق المؤامرة فى استقراء أبعاد موقف الصادق المهدى، فإنه من الخطإ استبعاد تطلعه إلى موقع قدم متميز على الساحة السياسية، يؤهله لاقتسام كعكة السلطة حال حسم صراع الإرادات بين البشير والترابى. والشواهد التى تؤكد ذلك بلا حصر، وبينها تراجعه فجأة عن خيار التجمع فى ممارسة الضغط العسكرى على النظام إثر رفضه للخيار الديمقراطى، ومن ثم جمد نشاط مليشيات حزب الأمة التى تمثل النسبة الغالبة للمشاركة الشمالية فى الجناح العسكرى للتجمع، رغم أن حزب الأمة كان الفصيل المعارض الوحيد الذى برر القصف الأمريكى لمصنع الشفاء، وتأييده لعمليات تفجير أنابيب البترول السودانى، نهاية بتوجيه الصادق قيادات وقواعد حزب الأمة فى الخارج للعودة إلى الداخل، من دون التنسيق الواجب مع غيره من قوى المعارضة، مما يعنى الخصم من قوتها التفاوضية مع النظام فى المؤتمر المرتقب للحوار الوطنى، وهو ما يفسر ببساطة تهليل النظام لانقسام وحدة التجمع، وترحيبه بعودة حزب الأمة إلى السودان، إذ

لا شك فى أن الصادق المهدى وهو السياسى المخضرم كان على وعى بإرهاصات التغيير الذى طرأ أخيرا على موقف أمريكا من السودان، عندما أنكرت ولأول مرة سعيها لفصل الجنوب وأعلنت انحيازها لوحدة السودان، ثم أرسلت مبعوثها الخاص على رأس وفد على مستوى رفيع إلى الخرطوم - بعد قطيعة طويلة - لإجراء مباحثات مهمة توطئة لعودة المياه إلى مجاريها!

والشاهد أن النظام الحاكم فى السودان تربطه أوثق العلاقات بالإدارة الأمريكية منذ استيلاء الجبهة الإسلامية على السلطة فى أعقاب الانقلاب العسكرى الذى تزعمه العميد عمر البشير فى ٣٠ يونيو ١٩٨٩. ورغم أن واشنطن قطعت معونتها للسودان بدعوى إجهاضه للنظام الديمقراطى السابق، وشبهة ضلوعه آنذاك فى الإرهاب، فإن السفيرين الأمريكيين الأول والثانى فى الخرطوم، نالا أرفع الأوسمة السودانية لمجرد الإشادة بتجربة النظام فى التنمية اعتمادا على الإمكانات المحلية والجهود الذاتية إثر توقف المعونات الخليجية والأمريكية والأوروبية عقابا على موقفه المنحاز للعراق خلال أزمة الخليج عام ١٩٩٠.

كانت الإدارة الأمريكية تخشى أن تتكرر تجربة الثورة الإيرانية بزعامة الخومينى فى السودان على يد الجبهة الإسلامية بزعامة الترابى، ولذلك رأت أن تكون على مقربة منه، حيث أدى هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الأمريكى للشئون الإفريقية دورا بارزا وملموسا فى توثيق العلاقات المشتركة، فكان دائم التردد على الخرطوم، وتعدَّدت لقاءاته ومشاوراته مع الترابى الذى لم يكن يبرح منزله فى حى «المنشية»، وهو قد اعترف شخصيا فى أحاديثه الصحفية بأن كوهين عرض عليه الخطة الأمريكية الكونية الخاصة بمنطقة القرن الإفريقى، وأشار عليه باختيار ملس زيناوى رئيسا لأثيوبيا بعد إزاحة منجستو عن السلطة، وكذا إختيار أسياسى أفورقى رئيسا لأريتريا فور نيلها الاستقلال. ومن الجدير بالذكر أن الشيخ عمر عبد الرحمن مفتى تنظيم الجهاد الأصولى فى مصر حصل على تأشيرة دخول أمريكا عبر نفوذ ووساطة الترابى لدى كوهين، وقد اعترف الإرهابى الدولى كارلوس فى التحقيق الذى قامت به السلطات الأمنية فى باريس، بأنه كان ضحية الترابى الذى سلمه إلى فرنسا مقابل مبلغ كبير من المال ومعلومات مهمة حول أوضاع قوات جارانج فى جنوبى السودان، بينما تروج المعارضة السودانية شائعة نجاح الترابى فى إقناع قيادات التنظيمات الأصولية بالتصوير الفوتوغرافى كمبرر لاستصدار البطاقات الأمنية التى تتيح لها حضور مؤتمرات الشعب العربى الإسلامى التى كان الترابى يدعو إلى عقدها

فى الخرطوم، ثم تسليم صورهم وبيانات بأسمائهم وهوياتهم إلى المخابرات الأمريكية. إلا أن المقطوع به ما نشرته الصحافة الأمريكية حول دعوة الترابى لزيارة أمريكا، ولقاءاته وحواراته السرية الموسعة مع أعضاء الكونجرس والإدارة والمخابرات الأمريكية، حيث انتهت بطلب محدد: أن يظل الترابى على علاقته الوثيقة مع جماعات الإسلام الأصولى، وأن يوافى الأجهزة الأمريكية بما لديه من معلومات عن أفكارها ونشاطاتها أولا بأول.

لكن العلاقات الأمريكية مع نظام الجبهة الإسلامية بدأت فى التدهور عندما خرج الترابى عن النص وفتح أبواب السودان على مصراعيها للجماعات الأصولية وتدريبها على حمل السلاح واستعمال المتفجرات فى معسكرات نائية، ثم افتضاح أمرها عبر إيواء بن لادن ورجاله، وانطلاقهم لممارسة الإرهاب فى دول الجوار وتهديد المصالح الأمريكية، نهاية بتفجير سفارتى أمريكا فى نيروبى ودار السلام.

وعلينا إذن النظر بعين الاعتبار إلى الارتياح والقلق فى أوساط الشعب السودانى والمعارضة ودول الجوار إثر صدور قرارات البشير فى الرابع من رمضان الماضى بحل المجلس الوطنى (البرلمان) وعزل الترابى بالتالى من رئاسته، موصولا بقسمة وحدة تجمع المعارضة، وعودة قيادات وقواعد حزب الأمة إلى السودان، ثم تراجع واشنطن عن فرض عقوبات على الشركات الكندية والماليزية والصينية والعربية التى تعمل فى حقل استخراج البترول السودانى، ونحسب أنها مقدمة لطبخة سيناريو تدخل أمريكا الحذر فى السودان واستيعابه فى إطار إستراتيجيتها الكونية الجديدة فى إفريقيا، علما بأنه تم أخيرا تغيير الطاقم الديبلوماسى والأمنى الأمريكى المسئول عن الملف السودانى وتفعيل آلياته ببديل جديد أكثر مرونة. ولعل واشنطن قد وعت درس التدخل السافر فى شئونه وعواقبه الوخيمة، خصوصا إزاء فصل السودان، مما أثار استنكار الدول الإفريقية التى تعانى مشكلات عرقية مشابهة تهدد سيادتها وأمنها ووحدتها!

## ظاهرة تبديل المواقع وتغيير المواقف السياسية

منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية التى قوضت نظام الرئيس جعفر نميرى فى إبريل عام ١٩٨٥، وبداية التجربة الديمقراطية الثالثة فى السودان، وأوضاعه السياسية أشبه بالرمال المتحركة لا تستقر على حال، حتى ليكاد المراقب الفطن يغامر بالرهان اليوم على صورة المستقبل فى الغد، أو الأقرب للتوقع ومنطق العلاقات وتوازنات القوى على الساحة

السياسية، حيث لم تعد الثوابت أو البرامج ولا التحالفات السياسية معيارا يحكم مواقف الأحزاب، وإنما المصالح والأهواء الشخصية للزعامات بصرف النظر عن اتساقها قربا أو بعدا مع الصالح العام للوطن وقضاياه المصيرية. ولعلى من هنا امتلكت الشجاعة الأدبية، وربما التهور، حين شاركت الأسبوع الماضى فى ندوة تليفزيونية مباشرة على الهواء مع الدكتور حيدر إبراهيم رئيس مركز الدراسات السودانية فى القاهرة ورئيس مركز الدراسات الإستراتيجية فى الخرطوم حول مذكرة التفاهم التى وقعها الدكتور حسن الترابى مع جون جارانج أخيرا فى جنيف . . وقلت: «ليس هناك فصيل أو زعيم سياسى واحد لم ينل قسطا من كعكة السلطة منذ استقلال السودان عام ١٩٥٦، وأحسب لذلك أن النخب السياسية مسئولة بدرجات متباينة عن الأزمة السياسية المستحكمة الآن فى السودان». لكننى استدركت قائلا: «اللهم سوى القوى الحديثة صاحبة المصلحة فى التغيير، التى كتب عليها دوما أن تهز شجرة الثورة، وسرعان ما تتلقف القوى التقليدية الثمرة ناضجة، وتستأثر بالسلطة دون وجه حق كأنها ميراث تاريخى»!

والشاهد أن الترابى لم يتحالف مع جارانج من أجل تعزيز وحدة السودان، ولم يتنازل عن ثوابته الدينية والسياسية التى روع بها أهل السودان على ساحة المواجهة العسكرية مع جارانج مقابل تخليه عن خيار البندقية، والولوج عن اقتناع إلى ساحة الوحدة والحوار الوطنى حتى يكتمل نصاب الحل التفاوضى الشامل حول الأزمة السياسية. وإنما كان وازعه مجرد الاستقواء بجارانج فى صراعه مع الرئيس عمر البشير فحسب، بينما نجد أن جارانج - فى المقابل - لم يخسر شيئا، بل وكسب ما لم يحلم به عبر اعتراف غريم الأمس اللدود بمصداقيته السياسية ومشروعية تمرده المسلح على السلطة المركزية، فى الوقت الذى سبق فيه الصادق المهدى رئيس حزب الأمة الترابى ثم لحقه فى تغيير مواقعه وتحالفاته السياسية، عندما شق وحدة التجمع الوطنى الديمقراطى المعارض ضاربا عرض الحائط بثوابته وضوابطه التى التزم بها، وراح يغازل طرفى الصراع فى نظام الإنقاذ الحاكم، تارة مع الترابى فى جنيف، وأخرى مع البشير فى جيبوتى. وبعد أن كان يتبنى الخيار العسكرى كآلية للضغط وعزل النظام، حين وضع ميلشيات طائفة الأنصار وأسلحتها تحت قيادة جارانج، وإلى حد الاعتراف بمسئوليتها عن تفجير المنشآت وأنابيب البترول داخل السودان، إذا بالصادق فجأة يفتعل الذرائع لتجميد عضوية حزب الأمة فى التجمع، ثم يسحب ميلشيات الأنصار وكوادر حزب الأمة من تنظيماته ويعود معها إلى السودان، ليبدأ مشواره السياسى الشاق فى التفاوض مجددا مع النظام منفردا بما يعنى الاعتراف

بشرعيته. وما إسداله الستار ـ دون مقدمات ـ على خلافه السياسى مع محمد عثمان الميرغنى، وتوقيعهما على بيان «نداء السودان» فى القاهرة أخيرا، إلا استمرار لميكانيزم الحفاظ على الإرث التاريخى لزعامة «السيدين» وخلفائهما بدعوى دورهما فى رفع علم الاستقلال، وتكرار لظاهرة التحالف بينهما كلما باتت مصالح القوى التقليدية مهددة بالخطر!

لذلك يخطئ الذين يتعرضون لرصد وتحليل ما يشهده المسرح السياسى الراهن فى السودان من تبديل للمواقع وتغيير للمواقف كما لو أنه رقعة شطرنج، إن لم يضعوا فى حساباتهم غياب قطاع النقابات والاتحادات ومنظمات المجتمع المدنى، بالنظر إلى دورها المشهود فى تدارك خلافات الأحزاب وعجزها بالتالى عن القيام بمهام التغيير، عبر تفجير الثورة والانتفاضة الشعبية خلال أقل من ربع قرن، «أولا» لكونها الممثل الشرعى الوحيد للقوى الشعبية العريضة الصامتة التى لا تجد لطموحاتها مكانا فى برامج الأحزاب وتنأى بنفسها عن خلافاتها السياسية الانتهازية. و«ثانيا» إذا كان نظام الإنقاذ قد كبل نشاطات منظمات المجتمع المدنى بالقوانين الاستثنائية المقيدة للحريات، فلا شك فى أن الانقسام الفادح الذى شهده النظام والفشل الذى لحق مشروعه الحضارى، قد يكون إيذانا باسترداد عافيتها السياسية واستعادة دورها الثورى الفاعل. «ثالثا» أن القوات المسلحة بوصفها المؤسسة القومية الوحيدة الجامعة لمختلف ألوان الطيف السياسى والعرقى والجهوى فى السودان، دائما ما كانت تنحاز للثورة وخياراتها، ولا أعتقد أن القوى الحديثة قد غفلت عن دروسها السابقة المستفادة، ولن يكون لها دور أو فاعلية إن لم تضع نفسها على أهبة الاستعداد للحفاظ على مكتسباتها قبل أن تسرقها القوى التقليدية المتمرسة على الانفراد باقتسام السلطة والثروة فيما بينها!

## «الفلاتة» والتركيبة السكانية

على الرغم من إجماع النظام والمعارضة فى السودان على حق أبناء الجنوب فى تقرير مصيرهم، فإن المبادرة المصرية ـ الليبية فى حدبها على رأب الصدع السياسى فى السودان غفلت عامدة عن نص صريح فى هذا الشأن، على أمل أن يتوصل الفرقاء السودانيون فى مؤتمر الحوار التفاوضى الشامل المرتقب إلى حلول ديمقراطية خلاقة تفضى خلال الفترة الانتقالية إلى رفع الغبن والمظالم التاريخية التى تعرض لها أبناء الجنوب وتطمينهم على

مستقبلهم ونيل حقوقهم المشروعة فى المواطنة المتساوية والقسمة العادلة للسلطة والثروة مع أشقائهم الشماليين، وعندئذ سوف ينحازون بكامل إرادتهم - حسبما قدرت - إلى جانب وحدة السودان فى حالة الاستفتاء حول حق تقرير المصير. لكن لأن السودانيين شعب واحد سواء قبل أو خلال عهود التبعية العثمانية والاستعمار البريطانى وسواء على مدى ٤٥ عاما منذ استقلال السودان، فمن هنا يبرز السؤال عن مدى الحجية السياسية والقانونية فى استفتاء أبناء الجنوب دون أبناء الشمال حول حق تقرير المصير، أليسوا شركاء فى هذا المصير؟

والحقيقة أنه يصعب استبعاد منطق المؤامرة والتدبير والتخطيط المسبق عند التعرض بالتحليل وسبر الأغوار للمتغيرات التى طرأت على التركيبة العرقية للسكان فى السودان. فمنذ وصول الجبهة الإسلامية إلى السلطة عام ١٩٨٩، نجد أن زهاء خمسة ملايين سودانى من أصل عربى اضطرتهم ظروف غياب الحريات الديمقراطية والتعددية السياسية وانتهاك حقوق الإنسان إلى النزوح والهجرة إلى الخارج، علاوة على المروعين بأهوال الحرب الأهلية والفارين من التجنيد الإجبارى فى منظمة الدفاع الشعبى وتدنى الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والأمنية واستئثار الجبهة الإسلامية بالمناصب والنفوذ والثروة.

والأدهى والأمر يكمن فى عناية النظام الحاكم بملء هذا الفراغ السكانى والحضارى بالبديل غير السودانى والأكثر تخلفا، والمتمثل فى فتح أبواب السودان على مصاريعها لاستقبال الهجرة الإفريقية بدعوى اعتناقها للإسلام وتوقها إلى الانخراط فى مشروع الإنقاذ الحضارى. ومنذ استقلال السودان عام ١٩٥٦، وقبيلة «الفلاتة» النيجيرية بوجه خاص تواصل زحفها إلى داخل السودان، لكن وصف «الفلاتة» أصبح قبل وبعد حكم الإنقاذ ساريا على زهاء سبعة ملايين إفريقى، ممن تمكنوا من الإفلات عبر الحدود المشتركة وانتشروا كالنار فى الهشيم من أقصى شمال السودان إلى جنوبه، وبعضهم استوطن عشوائيا حول مصادر المياه للزراعة، وبعضهم يمارس الاحتكارات التجارية ووسائل النقل وبينهم أسماء معروفة لوزراء وكبار المسئولين ونواب فى البرلمان وكوادر حزبية مرموقة بل وقيادات نافذة فى أجهزة الأمن والإعلام، وهذه المشكلة خطيرة وما هى بالهزل أو الافتراء ويعلمها كل أهل السودان، ولو أن الحال استمر على ما هو عليه لكان من المحتوم أن نتوقع تغييرا جذريا فى توازنات التركيبة السكانية وانتماءاتها العرقية والحضارية على حساب الهوية العربية ولصالح الأفرقة، ولكان من السذاجة إذن استبعاد منطق المؤامرة والتدبير والتخطيط سواء بعلم أو تهاون النظام الحاكم. وهنا يحضرنى

إبراهيم خليل وكيل وزارة الإعلام عام ١٩٦٦ ومسئول الهجرة والجوازت سابقا فى السودان حين أكد لى أن خطة الإنجليز كانت تمنع منح الجنسية السودانية لغير المسيحيين المصريين والشوام فحسب بهدف تشكيل حاجز بشرى مسيحى يحول دون انتشار الإسلام فى إفريقيا عبر السودان، وأظن الآن أن الهدف بات واضحا الآن إزاء تغيير أو محو عروبة السودان وأفرقته بالكامل تباعا عبر الزيادة المطردة لهجرات «الفلاتة»، وتمهيد الطريق أمام جارانج وغيره من الجنوبيين للهيمنة بشكل ما على مقدرات السودان.

## جارانج .. وحقيقة موقفه من الوحدة

اتسم تناول الشأن السودانى فى الصحافة العربية خلال العقد الأخير بظاهرة قسرية معيبة، و تكمن فى الاختلاف إلى حد التناقض إزاء تقييم أفكار وولاءات العقيد جون جارانج دى مبيور زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان. وبينما يخلع بعض الكتاب صفات المصداقية على نهجه الوطنى واستقامة طرحه الوحدوى، يثير البعض الآخر حوله الشبهات والشكوك وكأنه مجرد رأس حربة أو حصان طروادة لأطماع قوى خارجية تصبو إلى فصل جنوبى السودان عن الوطن الأم، وربما انفراده بحكم السودان برمته جنوبيه وشماليه.. فهل بات جارانج لغزا غامضا يستعصى على الفهم والقطع برأى حاسم فى نياته ونهجه وطموحاته؟

مهما يكن الاجتهاد والتحليل جامحا بين الأبيض والأسود حول تفسير إشكالية جارانج، إلا أن واحدا من أهل السودان لا يختلف حول كونه رقما بالغ الأهمية فى معادلة الصراع السياسى والعسكرى المحتدم بين نظام الجبهة الإسلامية الحاكم فى الخرطوم والمعارضة السودانية بشقيها الشمالى والجنوبى، وفرس رهان للقوى الدولية والإقليمية المتربصة بوحدة السودان، مما يستحيل تجاهله أو إقصاؤه عن المساعى والمبادرات السياسية الرامية لحل الأزمة السودانية عبر آلية الحوار الوطنى المرتقب بين الفرقاء السودانيين!

وقد برز اسم جارانج لأول مرة على الساحة السياسية فى السودان، عندما تزامنت عودته من بعثة دراسية فى أمريكا نال خلالها الدكتوراه فى الاقتصاد الزراعى حول مشروع شق قناة جونجلى بجنوب السودان، مع صدور مجموعة قوانين سبتمبر عام ١٩٨٣ المعروفة بين النخب السودانية بالقوانين «سيئة السمعة»، وعبرها انقلب الرئيس الأسبق جعفر نميرى على إنجازه السياسى الوحيد وغير المسبوق، حين تنكر لاتفاقية السلام التى

وقعها فى أديس أبابا عام ١٩٧٢ مع جوزيف لاجو زعيم حركه «الأنينيا» التى قادت تمرد الجنوبيين الأول من بلدة «توريت» عام ١٩٥٥ احتجاجا على استئثار الشماليين بنصيب الأسد فى قسمة سودنة الوظائف القيادية فى الخدمة المدنية والجيش والبوليس التى كان يشغلها الإنجليز ونقل التشكيلات العسكرية للجنوبيين إلى شمال السودان!

وبينما كانت اتفاقية السلام ترضية للجنوبيين، عبر الاعتراف بثقافتهم ودياناتهم السماوية والإفريقية الخاصة، وممارسة الحكم الذاتى فى إقليمهم الموحد فى إطار وحدة السودان واستيعاب ميلشيات التمرد فى القوات المسلحة السودانية، الأمر الذى أدى تلقائيا إلى إخماد نيران الحرب الأهلية التى ظلت مستعرة سبعة عشر عاما، وإحلال السلام والوحدة الوطنية والتنمية أحد عشر عاما متصلة، إذا بالرئيس نميرى يتراجع فجأة عن الوفاء بالوعود التى قطعها على نفسه والتزم بها في اتفاقية السلام، ويعلن قراره بتقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم، ومن هنا كانت الدوافع والمبررات التى أملت على جون جارانج الضابط بالجيش السودانى الدخول إلى الغابة من مدينة «بور» مسقط رأسه، وخوض غمار التمرد الثانى لأبناء الجنوب!

وبينما رأى المراقبون هذا الخيار المفاجئ من جانب نميرى، متسقا مع أسلوب «فرق تسد» الذى اعتمده أخريات عهده كإجراء احترازى لتشتيت تحشد المعارضة الشمالية فى مواجهته، إلا أنه لم يعدم الحجة فى تبرير قرار تقسيم الجنوب بدعوى الاستجابة لشكوى القبائل الصغيرة من هيمنة الدينكا، بوصفها أقوى القبائل وأكثرها عددا وثراء، خاصة بعد انفرادها بسلطة القرار فى مؤسسات الحكومة المحلية بالجنوب وهى القبيلة التى ينتمى إليها جارانج!

وقد فاقم من حدة الصراع بين السلطة المركزية فى الخرطوم والمتمردين وتسريع وتيرته عدة عوامل طارئة: «أولها» تبنى نميرى دون مقدمات للنهج الإسلامى إثر تحالفه مع الإخوان المسلمين، وسريان قوانين الشريعة الإسلامية وكذا تطبيق حدود قطع أطراف اللصوص وجلد شاربى الخمر على الشماليين المسلمين والجنوبيين المسيحيين والوثنيين معا سواء بسواء. «ثانيا» وبينما كان رأب الصدع ممكنا ومتاحا فى حينه لاستيعاب التمرد قبل استفحاله عبر الحوار الديمقراطى وتفعيل تقاليد «الأجاويد» السودانية التى نجحت دوما فى فض المشكلات الاجتماعية والصراعات السياسية بالتراضى والوفاق، إلا أن نميرى وهو الضابط السابق بالقوات المسلحة الذى اكتوى بنار الحرب الأهلية، رجح الخيار

العسكرى على غير المتوقع، رغم ثبوت فشله فى معالجة مشكلة الجنوب إبان حكم الفريق إبراهيم عبود فى المرة الأولى، ثم أوائل عهد نميرى للمرة الثانية . . «ثالثا» اكتشاف البترول فى الجنوب وما ثار بشأن مكان تكريره وتصديره والجهة المنوطة بجنى عائداته من خلافات حادة بين الجنوبيين والشماليين!

هنا يقودنا التسلسل الموضوعى فى استقراء ماهية جارانج للتوقف عند حقيقة مؤكدة، مفادها أن إخفاق النظم الديمقراطية والعسكرية التى تعاقبت على حكم السودان منذ استقلاله عام ١٩٥٦ فى حل مشكلة الجنوب، كان بمثابة البؤرة التى تولدت عنها مختلف مشكلات السودان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. والصحيح كذلك أن هذا الإخفاق ظل «الدينمو» المحرك لدورة الحكم الثلاثية العبثية تباعا وكأنها قدر محتوم، فما أن يصل إلى سدة السلطة نظام ديمقراطى منتخب من الشعب، حتى يعاجله انقلاب عسكرى ونظام ديكتاتورى أو شمولى، إلى حين اندلاع ثورة أو انتفاضة شعبية بزعامة القوى الحديثة . . وهلم جرا!

الحقيقة الثانية أن الجنوبيين يثقون دوما فى حدب الأنظمة الديمقراطية على تفهم أبعاد مشكلتهم والبحث لها عن حلولها الديمقراطية من خلال الحوار المتبادل. حدث ذلك إثر نجاح ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ وبداية الديمقراطية الثانية فى السودان عبر مؤتمر المائدة المستديرة ولجنة «الاثنى عشر». وحدث أيضا بعد انتفاضة السادس من إبريل عام ١٩٨٥ عبر اتفاقية أديس أبابا الثانية التى وقعها السيد محمد عثمان الميرغنى زعيم الحزب الاتحادى نيابة عن الحكومة الديمقراطية الثالثة مع العقيد جون جارانج، لكن فى يوم الجمعة ٣٠ من نوفمبر عام ١٩٨٩ موعد عقد اجتماع استثنائى لمجلس الوزراء لاتخاذ قراره بتجميد قوانين سبتمبر سيئة السمعة، إيذانا بوقف إطلاق النار وعقد مؤتمر دستورى جامع لألوان الطيف السياسى فى السودان لبحث مشكلة الجنوب ومستقبل الحكم، يومئذ اندلع انقلاب الجبهة الإسلامية بقيادة العميد عمر حسن البشير الذى بشر أهل السودان بحل أفضل لمشكلة الجنوب بحكم اللغة العسكرية ورفقة السلاح التى تجمعه بجارانج!

القصة ـ بعد ذلك ـ لم تعد خافية على أحد بمختلف جوانبها وتداعياتها المأسوية، بداية من اعتماد الخيار العسكرى، مرورا بإسباغ القداسة على دور القوات المسلحة والمقاومة الشعبية فى الحرب الأهلية كما لو أنه جهاد فى سبيل الله، ونهاية بما أسفرت عنه الحرب من كلفة بشرية ومالية باهظة ونحو مليونين من اللاجئين والنازحين من أبناء الجنوب الفارين من ويلات المجاعات وهول المعارك العسكرية المتبادلة!

وإذا كانت الجبهة الإسلامية لم ولن تتزحزح قيد أنملة عن مشروعها الحضارى لأسلمة السودان، وهو سبب فشل مختلف جولات النظام التفاوضية مع جارانج فى أديس أبابا وأبوجا ونيروبى، فالسؤال إذن عن كنه مشروع جارانج فى المقابل ؟ وإذا كانت معظم موارد السودان مسخرة لتمويل المجهود الحربى فى الجنوب بنحو مليونى دولار يوميا، فمن أين تأتى موارد جارانج إذن؟

من المقطوع به استيعاب جارانج للأفكار الماركسية فى شبابه، وافتتانه فى الستينيات بحركات التحرر اليسارية فى إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وزملاؤه من الضباط اليساريين يؤكدون أنه تزعم آنذاك تنظيما سريا صغيرا داخل القوات المسلحة السودانية يحمل اسم «جيفارا» كان أقرب إلى حلقات النقاش المعروفة فى السودان بالونسة، لكنه بعد فترة من تمرده قطع صلاته بالماركسية واليساريين وتبنى الأفكار الليبرالية الغربية، ولعل ذلك يفسر اختياره للدكتور منصور خالد وزير خارجية السودان الأسبق - الذى تربطه علاقات وثيقة بالدوائر الأمريكية والأوروبية والمنظمات الدولية - مستشارا سياسيا له، وهو الذى فتح أبوابها أمامه، كما يفسر البعد القومى للحركة باعتبار د. منصور خالد عربيا ومسلما من أبناء الشمال!

وجارانج الذى أطلق على حركته شعار «تحرير السودان» وأعلن منذ البداية التزامه بوحدته، يرى أن مشكلة الجنوب رافد من مشكلات السودان القومية الموروثة التى تحتاج إلى إعادة النظر واقتلاع أسبابها ودوافعها من الجذور، عبر بناء سودان جديد على أسس جديدة . . يقول:

عندما اجتمعت مع رفاقى فى الغابة عام ١٩٨٣ تساءلنا: نقاتل من أجل ماذا؟ ولأى هدف؟ واتفقنا فى «منفستو» الحركة الذى أعلناه على أنه لا خيار بديل عن وحدة السودان. وهنا بدأ التشويش، إذ بدا وقتها غريبا أن تنطلق حركة من الجنوب وتدعو إلى وحدة السودان. الجنوبيون تساءلوا: ولكن . . كيف نتحد مع الشماليين وهم المشكلة؟ بينما تساءل الشماليون: تحرير ممن «من منو»؟ ومن غير الطبيعى، وقد ظلت حركتنا ملتزمة بالوحدة وتحارب فى الأحراج من أجل تفعيلها ١٦ عاما متصلة، أن تكون على غرار الوحدة القديمة التى لم تفض إلا للشقاق والاقتتال بين السودانيين، وذلك أن الحكومات التى تعاقبت منذ الاستقلال، جسدت الوحدة والتنمية على أسس ضيقة وعلى تعريف منقوص للسودان يستبعد حقائق أساسية من الواقع، مما أدى إلى شيفونيه إثنية

ودينية تقود حتما إلى الفاشية. ثم إن هذه الحكومات تعاملت مع الجنوبيين وكأنهم وحدهم أصحاب مشكلة . . فكانت كل حكومة تسأل ماذا نعطيه لهم؟ والجنوبيون أيضا وقعوا فى هذا الفخ وكأنهم مختلفون عن غيرهم من المهمشين فى ربوع السودان، بينما الصحيح أن السودان ملكنا جميعا وعلى قدم المساواة فى القسمة العادلة للسلطة والثروة والتنمية والمعرفة، ومن حقهم أن يشاركوا فى تقرير مصيره فى إطار حقوق وواجبات المواطنة المتساوية دون تفرقة لونية أو دينية أو جهوية. ولذلك فقد بات من المتعين أن تنهض الوحدة على أساسين: «الأول» الواقع أو التنوع التاريخى الموروث، و«الثانى» الواقع أو التنوع المعاصر قوميا وإثنيا وثقافيا ودينيا حتى نستحدث الرابطة الاجتماعية والسياسية القوية المنشودة، التى يشعر السودانيون بأنها تضمهم جميعا ويفخرون بها وعلى أهبة الاستعداد للدفاع عنها!

وحول موقفه الخلافى من الشريعة الإسلامية بوصفها واحدة من دوافع التمرد والسبب المباشر فى فشل جولات التفاوض بين النظام والحركة الشعبية يقول جارانج:

نحن والتجمع الوطنى الديمقراطى للمعارضة الذى ننتمى له ويمثل ٨٠٪ من أهل السودان ويضم زعامات ومرجعيات إسلامية مرموقة وبينها السيدان الميرغنى والمهدى، نتفق على أن ما لله لله وما لقيصر لقيصر، بمعنى أن الدين ينظم العلاقة بين الإنسان وخالقه، بينما العلاقة بين الإنسان وصنع يديه كالعربة والفندق والبنك والدولة تنظمها مؤسسات اجتماعية سياسية، وتشريعات وضعية. فالإنسان هو الذى يذهب إلى المسجد أو الكنيسة وليس الدولة، ويحج إلى مكة أو القدس ويقف أمام ربه ويتم حسابه على أفعاله الدنيوية وليس الدولة، فلماذا نفرق بين الشعب السودانى نتيجة هذا الخلط؟ الدكتور الترابى يصر على أن الشريعة والعرف مصدر وحيد للتشريع، ونحن والتجمع نقول إننا نسعى إلى إقامة مجتمع ديمقراطى، ومن ثم يجب أن يكون الدستور مصدر التشريع بحيث نخصص فيه نصيبا للدين والعرف وفصلاً عن الحقوق الأساسية . . يتضمن حرية الأديان والعبادة، سواء كان الإسلام أو المسيحية أو المعتقدات الإفريقية. وإذا كان الإسلام - على حد علمى - صالحا لكل زمان ومكان، ونبى الإسلام يقول لأتباعه: «أنتم أعلم بشئون دنياكم»، فلماذا إذن الإصرار على التلازم والخلط بين العبادات والمعاملات التى تبيح الاجتهاد إزاء إيجاد صيغ عملية تتلاءم مع التطور وظروف المجتمعات خصوصا أن السودان يعج بالمسلمين والمسيحيين وممن يؤمنون بالديانات الإفريقية؟!

بعد ذلك يأتى الحديث عن مصادر تمويل الحركة الشعبية، ويقول جارانج: على الرغم من أن الإجابة بديهية عن هذا التساؤل، وهو أن أى حركة تحرر لا تُسأل أصلا عن مصادر تمويلها، فإننى لا أنكر التمويل الذى يأتينا من أصدقاء وأنصار قضيتنا فى العالم، لكننا نعتمد فى الأساس على التمويل الذاتى، عبر غنائم الأسلحة والعتاد التى نستولى عليها من الجيش السودانى، وكذا تبرعات السودانيين لا سيما أن أبناء الجنوب يملكون الملايين من الأبقار الممتازة، وكذا عائدات بيع الأخشاب الثمينة.

لكن ما يتحاشى جارانج ذكره، يكمن فى الخلاف السياسى الحاد الذى نشب أواخر السبعينيات بين الرئيس نميرى والعقيد القذافى، وأدى إلى احتضانه للمعارضة السودانية الشمالية فى البداية. وقيادة العميد محمد نور سعد مليشيات طائفة الأنصار فى مواجهة عسكرية ضد نظام نميرى عام ١٩٧٦، عرفت آنذاك بالغزو الليبى الفاشل للخرطوم. فما أن اندلعت حركة التمرد بزعامة جارانج عام ١٩٨٣ حتى نالت نصيبها كذلك من الدعم الليبى الذى أسهم فى تأسيس جناحها العسكرى وتمويل احتياجات أكثر من ١٥ ألف مقاتل من السلاح والملابس والطعام إلى حين انقلاب الجبهة الإسلامية عام ١٩٨٥ حيث توقف الدعم، بينما بادرت دول الجوار إلى دعم الحركة الشعبية لوجستيا إثر توتر علاقاتها مع السودان!..

يبقى أخيرا من محاولة فك لغز جارانج موقفه الأخير الداعى إلى «الكونفدرالية» بما يتناقض مع ادعائه الالتزام بوحدة السودان، وكذا مع ادعائه بأن تقرير المصير لا يتعلق بالجنوب فقط، وإنما يشمل المناطق المهمشة فى غربى وشرقى السودان. وخلال زيارته الموسعة للقاهرة وندواته ولقاءاته مع النخب المصرية، أكد أنه لجأ إلى هذا الطرح كموقف تفاوضى تكتيكى فى مواجهة الوفد الممثل لنظام الجبهة خلال الاجتماع الأخير الذى ترعاه دول الإيجاد من باب الدفع بشروط تعجيزية واستكشاف نيات النظام الحقيقية بعد أن منح لنفسه الحق فى أن يعرض استقلال الجنوب على الفصائل الجنوبية الانفصالية التى نجح تونى رولاند رجل الأعمال البريطانى المشبوه فى إغرائها على الانشقاق من الحركات الشعبية، إذ كيف يتسنى للنظام - إذا كان جادا - فى منح الجنوب الاستقلال أن يرفض «الكونفدرالية» التى تضمن على الأقل حدا أدنى من الوحدة؟ ثم إن فشل الاجتماع فى التوصل إلى التوقيع على اتفاق مع وفد الجبهة، كان وفاء لعهد قطعته الحركة على نفسها لتجمع المعارضة، كذلك تقدم وفد الحركة باقتراح تكوين حكومة وحدة وطنية تشترك فيها الجبهة الإسلامية وكل أطراف التجمع، والقصد كان قائما على إشاعة الوعى بمفهوم

وحدة السودان الجديد التى أرست معالمها قرارات تجمع المعارضة المصيرية فى أسمرة، وليست وحدة السودان القديم الذى تنفرد الجبهة الإسلامية بالانحياز لها.

أيا كان تباين الرؤى والاجتهادات حول تفسير لغز الدكتور العقيد جون جارانج دى مبيور، إلا أنه يظل الوحيد الذى لا يزال يؤكد إيمانه بوحدة السودان وسط محيط من الزعامات والفصائل الجنوبية الانفصالية، وأحسب لذلك أن المطلوب مزيد من الحوار معه وتفهم دوافعه والتلاقى مع أفكاره، ولعلها الوسيلة الوحيدة لإنقاذه من الانزلاق إلى شرك الانفصال الذى نصبته وزيرة خارجية أمريكا مادلين أولبرايت خلال جولتها الإفريقية أخيرا عبر دعم المعارضة السودانية بالمال والسلاح وحضها على قلب نظام الحكم لغرض - بالطبع - مشبوه فى نفس يعقوب!

## هل أوشك السودان على التقسيم والضياع؟!

لا تزال زعامات السودان تمارس ترف الخلافات والمماحكات السياسية العبثية، بينما الشعب الذى امتن الله عليه بالأرض الشاسعة الخصبة وبالغابات والثروة الحيوانية ووفرة المياه والنفط يعانى مرارات الجوع والحرمان على مستوى طبقاته الدنيا والمتوسطة، فى الوقت الذى يكابد ويلات الحرب الأهلية منذ اندلاع التمرد الأول لأبناء الجنوب عام ١٩٥٥، وتوقفت فحسب ما بين عامى ١٩٧٢ و ١٩٨٣. فإذا كان هذا حال السودان اليوم، فهل يجوز الرهان على المستقبل الأفضل الذى يحقق الوفاق والسلام؟ و.. متى؟...

والحقيقة أننى على مدى يزيد على أربعين عاما من المتابعة الصحفية الميدانية لشئون السودان، بات لدىّ اقتناع للحكم باطمئنان على أن الديمقراطية تمثل أبرز إشكالياته السياسية المزمنة، وذلك أن السياسين السودانيين اختاروا منذ فجر الاستقلال عام ١٩٦٥ الديمقراطية الليبرالية الغربية منهجا للحكم، كما استلهموا من البرلمان البريطانى فى «ويستمنستر» النموذج المحتذى للبرلمان السودانى. على أن التجربة أسفرت عن نواقص معيبة وعديدة، لعل فى مقدمتها الافتقار إلى التمثيل النيابى الصحيح للسواد الأعظم من الشرائح الاجتماعية، فمن ذا الذى يستطيع الصرف الباذخ على معركة الوصول إلى البرلمان سوى الأثرياء والنخب الحزبية الطائفية، فى ضوء الكلفة الباهظة لتنظيم الليالى الانتخابية، وتوفير وسائل نقل الناخبين فى الفضاء الريفى أو الصحراوى إلى مراكز

الاقتراع إلخ . . إلخ . . ؟ وأذكر فى أواخر انتخابات ديمقراطية شهدها السودان عام ١٩٨٥ كان الحد الأدنى لتكلفة المعركة الإنتخابية النيابية زهاء ٣٥٠ ألف جنيه قبل أن تتدهور قيمة الجنيه السودانى تباعا فى عهد حكومة الإنقاذ الوطنى !

وإذا كانت القوى المستنيرة فى فئات المثقفين والتكنوقراط ممن لا ينتمون أو يكفرون بالأحزاب السياسية ، الأمر الذى قد أكدت الحاجة إلى تخصيص دوائر خاصة للخريجين مطلع استقلال السودان ، لكن التجربة كشفت تباعا عن الحاجة الماسة فيما بعد إلى تخصيص دوائر خاصة للقوى الحديثة ، وهو تعبير ساد منذ اندلاع ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ ، ثم عاد يفرض نفسه بقوة إثر اندلاع الانتفاضة الشعبية فى إبريل عام ١٩٨٥ ، وفى كلا الحدثين كان للقوى الحديثة المنتجة وتلك التى تنتمى إلى النقابات والاتحادات المهنية السبق فى قيادة المظاهرات وتنظيم العصيان المدنى ضد الأنظمة العسكرية وسقوطها إيذانا باستعادة الحريات الديمقراطية ، لكن لأن هذه القيادات كانت تفتقر إلى برنامج سياسى جاهز للتغيير المطلوب ، ولأنها بلا خبرات سياسية ، من هنا كان من السهل دوما أن تنقض القوى السياسية التقليدية العتيدة وتنتزع القيادة وتحول مسارات الثورة أو الانتفاضة لخدمة مصالحها الضيقة .

حتى فى ظل الحكومات الائتلافية والسماح بمشاركة بعض الأحزاب ، ظل للحزبين الطائفيين الأمة والاتحادى الغلبة واليد الطولى عبر ما يسمى حكومة السيدين المهدى والميرغنى !

على أن للديمقراطية السودانية إشكالية أخرى إيجابية . فما أن ينجح انقلاب عسكرى مغامر فى الوصول إلى السلطة عبر جنازير الدبابات ، حتى ينهض الشعب السودانى إلى مقاومته بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة ، علنا أو سرا ، مهما كلفه إسقاط الأنظمة العسكرية الديكتاتورية من عناء وتضحيات إلى حد الموت رميا بالرصاص أو على أعواد المشانق . هكذا كان الحال إبان حكم الفريق إبراهيم عبود أو حكم المشير جعفر نميرى أو انقلاب الجبهة الإسلامية الذى يحكم السودان منذ ٣٠ يونيو ١٩٨٩ . وقد تكون لبعض الأنظمة العسكرية إنجازاتها المقدرة ، فمعظم المشروعات التنموية التى نهضت بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية يعود الفضل فيها على سبيل المثال إلى حكم عبود ، كما أن أعظم إنجازات نميرى القبول بحل ديمقراطى لمشكلة الجنوب عبر اتفاقية أديس أبابا التى وقعها مع المتمردين عام ١٩٧٢ ، حتى سقط فى براثن الإخوان المسلمين بزعامة الدكتور حسن الترابى الذى زين له التراجع عن الالتزام بالاتفاقية وإصدار قوانين سبتمبر عام ١٩٨٣ سيئة

السمعة التى أباحت تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم، فكان التمرد الأول والثانى ولا يزال بزعامة العقيد جون جارانج!

ولعل ما يؤكد إيمان الشعب بالديمقراطية واستعداده للذود عن حياضها، ورفضه لأى من صيغ الحكم البديلة، يكمن فى «التجمع الوطنى الديمقراطى» المعارض لنظام الإنقاذ الذى يحكم السودان عبر اغتصابه للسلطة من نظام ديمقراطى منتخب من الشعب، فهذا التجمع يضم الأحزاب والقوى السياسية كافة فى شمالى السودان وجنوبيه بلا استثناء، رغم ما بينها من اختلافات عقائدية أو مذهبية أو سياسية أو عرقية أو جهوية، لكنها جميعا تسعى أحيانا عبر السياسة وأحيانا أخرى عبر البندقية لإسقاط النظام الحاكم وعودة الديمقراطية الليبرالية المعبودة، حتى بعد ما كشفت التجربة على مدى أربعين عاما عن عدم ملاءمتها لظروف السودان وحاجته الأكثر ملاءمة للديمقراطية الاجتماعية التى توفر للشعب العمل والطعام والتعليم والعلاج والكفاية والعدل فلعلها أفضل من مجرد تحشده للانتخابات النيابية كلما حان أوانها، وبعدها يسلم مصائره لقيادات الأحزاب التقليدية الطائفية وهلم جرا، فكأن رجل إفريقيا المريض بات فى حالة أشبه بالموت السريرى!

كان بالإمكان أن يستوعب نظام الجبهة الإسلامية الحاكم التعددية السياسية والتنوع العرقى والثقافى فى السودان عبر صيغة ديمقراطية ما، حتى وإن ظل قابضا على زمام السلطة، لكنه أعلن منذ البداية عداءه للديمقراطية بوصفها بدعة غربية، واختار نظام الشورى الإسلامية بديلا لها، ولكن أى شورى تلك التى لا تتعدى «المجلس الأربعينى» الذى يمثل القيادة السرية للجبهة الإسلامية فحسب؟! كذلك لحق التحريم الأحزاب السياسية وفكرة التداول السلمى للسلطة. فلما اشتدت وطأة التجمع المعارض، راح يتراجع عن عدائه للديمقراطية والحزبية لكن ظلت قوانين الطوارئ سيفا مسلطا على النشاط السياسى، والذين عادوا من الخارج إلى السودان مثل الصادق المهدى وحزب الأمة إثر انشقاقه عن تجمع المعارضة، اكتشفوا أن النظام يرفض الالتزام بميثاق الديمقراطية ويرفض اقتسام السلطة مع أى من القوى السياسية، حتى الذين انضموا من قيادات حركة تمرد أبناء الجنوب إلى النظام وتحالفوا معه، عادوا أدراجهم إلى أحضان العقيد جون جارانج، وبينهم رياك مشار وكاربينو وغيرهما.

وسواء كانت الاتهامات التى لحقت نظام الجبهة الإسلامية بانتهاك حقوق الإنسان مبالغا فيها أم صحيحة، إلا أنه من حيث لا يدرى فتح الأبواب على مصراعيها لمحاولات تدويل القضية السودانية، لتنتقل إلى ما يسمى دول الإيجاد الإفريقية بعد أن أطلقت

مبادرتها لحل مشكلة الحرب الأهلية فى جنوبى السودان فحسب، لكنها تغاضت عامدة جوانب مهمة وعديدة للمشكلة. وإذا علمنا أن أمريكا وعددا من الدول الأوروبية والإفريقية التى تسير فى فلكها تمثل رعاة وأصدقاء المبادرة، إذن لأدركنا لماذا التركيز على مشكلة الجنوب وحدها عبر إثارة حملات دعائية ونفسية باطلة حول اضطهاد أبناء الشمال لأبناء الجنوب لأسباب دينية أو عرقية!

المعروف أن دول الإيجاد دعت النظام السودانى الحاكم مرارا إلى مائدة الحوار مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون جارانج، مع استبعاد بقية القوى السياسية فى الشمال والجنوب، وقد تكسرت كل محاولات الاتفاق والوفاق بين الجانبين على صخرة القوانين الإسلامية التى يتمسك النظام باستمراريتها، وبحتميات استبقاء العلاقة بين الدين والدولة.

وأخيرا بعد زهاء عقد كامل من التيه فى خضم مبادرة الإيجاد بلا طائل، رحب النظام الحاكم فى السودان وكذا كل فصائل المعارضة، بإطلاق مصر وليبيا مبادرة عربية مشتركة لحل المشكلة السودانية برمتها ومن زواياها كافة، ولم يكن ذلك متاحا من قبل.

ولاشك فى أن النظام الحاكم فى السودان رأى فى المبادرة المصرية الليبية طوق النجاة لإنقاذه من وطأة الاتهامات والشكوك والمحاسبة والعقاب، ودرء تنامى قوة المعارضة وفاعلية آلياتها السياسية والإعلامية والعسكرية، بينما رحب بها التجمع الوطنى الديمقراطى للمعارضة لكونها تتضمن شروطه السياسية للحوار مع النظام عبر اعترافه صراحة بالتعددية السياسية والتداول السلمى للسلطة رغم تلكئه فى توفير ضمانات إطلاق الحريات الديمقراطية دون قيد أو شرط!

وإذا كنا قد نبهنا مرارا وعلى مدى العامين المنصرمين، إلى ضرورة قيام آلية دبلوماسية مشتركة ومتفرغة، على قدر من الكفاءة وصلاحيات اتخاذ القرار لإدارة شئون المبادرة والاتصال بالأطراف المعنية وإعداد الملفات وقضايا جداول أعمال الاجتماعات المفترض عقدها، فلأن الدبلوماسية المصرية والليبية مشغولة بالعديد من القضايا الوطنية والقومية الملحة بينما لمبادرة الإيجاد جهاز تنفيذى دائم، وتدعمها الدول الإفريقية وشركاء الإيجاد الغربيون وفى مقدمتهم أمريكا!

على أى حال لم تعدم الولايات المتحدة الفرصة والوسيلة لفرض هيمنتها الكونية. وهكذا فى ظل غياب أو تباطؤ الدور العربى أعلنت بكل وضوح تدخلها السافر فى شئون

السودان، عبر دعم بعض قوى المعارضة السودانية لقلب نظام الجبهة الإسلامية بدعوى رعايته للإرهاب وانتهاك حقوق الانسان إبان ولاية الرئيس بيل كلينتون، وفي عهد الرئيس بوش كان التدخل الأمريكي عبر تسهيل وصول مواد الإغاثة إلى المتضررين من الحرب الأهلية في الجنوب، وكان الطريق أمامها معبدا في التوصل إلى اتفاقية بين النظام والحركة الشعبية لإحلال السلام في منطقة جبال النوبة، وإذا بالجميع يخطب ود أمريكا فجأة، مما استدعى أن تختار السناتور السابق جون دانفورت مبعوثا خاصا لها في السودان، حتى أصبح يمثل أمريكا في ظل غياب السفير الأمريكي منذ سنوات في نيروبي!

من الإغاثة امتد الدور الأمريكي إلى رسم مصير السودان، وصدر عن دانفورت أخيرا ما يفيد عزم الولايات المتحدة على إقامة نظامين متوازيين للحكم، أحدهما في الشمال وعاصمته الخرطوم، والثاني جنوبي وعاصمته جوبا، على أن يرتبطا بعلاقة فيدرالية أو كونفدرالية. ورغم أن الإدارة الأمريكية أعلنت أنها لم تعد تحبذ انفصال الجنوب عن الشمال إلا أن طرحها الجديد لحل المشكلة السودانية لا يختلف عن سابقه. والأكثر مدعاة للعجب أن النظام الحاكم راح يرتب أوضاعه وكأن القرار الأمريكي قدر لا فكاك منه، حين بادر إلى استقبال وفود من المخابرات الأمريكية للتحقق من قطع أي صلة له بجماعات الإرهاب الأصولي وقدم كل ما لديه بلا استثناء من المعلومات المهمة التي ظل يحتفظ بها في أضابيره عن أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة إبان كان مقيما في السودان، وكشفت الصحافة الأمريكية النقاب عن عرض كانت قد تقدمت به الخرطوم إلى أمريكا والسعودية لتسليم ابن لادن مقابل بضع عشرات الملايين من الدولارات، لكن لأن أيا من الدولتين لم يكن ابن لادن يمثل لها خطرا آنذاك، ولذلك لم تتم الصفقة!

باختصار باتت توجهات معظم الفرقاء السودانيين تسترشد بالبوصلة الأمريكية، لكن في آخر تصريحات للرئيس بوش حول السودان ما يشير إلى الحقيقة التي توصل إليها السيناتور دانفورت، حول ضرورة اقتسام عائدات النفط السوداني بين الحكومة وخصومها في حركة التمرد الجنوبية، وقال بوش إن أمريكا سوف تقدم التسهيلات والمساعدات التي تمكن مبادرة الإيجاد من إنهاء الصراع في السودان دون ذكر للمبادرة المصرية الليبية، وندد بمحاولات النظام الحاكم في السودان لكسب الحرب ضد المتمردين ووصفها بأنها شبه مستحيلة، بما يعني ضمنيا دعم جارانج وحركته سياسيا وماديا وعسكريا حتى تصمد أو تنتصر في مواجهة القوات الحكومية.

فى النهاية، بل ومنذ البداية، تقع مسئولية التيه والضياع الذى يهدد بتمزيق السودان إلى كيانات انفصالية عرقية متناحرة على عاتق أبنائه من النخب السياسية فى الشمال والجنوب وفى النظام والمعارضة، وعليهم أن يراجعوا مواقفهم ونقدها ذاتيا بكل أمانة وشجاعة، إذ فى كل الأحوال يظل جحا أولى بلحم ثوره كما وأن أهل السودان أدرى ولا شك من غيرهم بشعابه!

## تفاهم «ماشاكوس» .. وإلى أين المصير؟

منذ الإعلان يوم ٢٠ من يوليو عام ٢٠٠٢ فى ضاحية «ماشاكوس» القريبة من العاصمة الكينية نيروبى عن توقيع مذكرة التفاهم بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية بزعامة العقيد جون جارانج حول إطار يفضى إلى حل مشكلة الجنوب تحديدا ومشكلات السودان برمتها، كان من الطبيعى إذن أن تتتابع التساؤلات فى لهفة عن مدى حرص الجانبين على وحدة السودان وضمانات الأمن القومى لدولتى وادى النيل وتأمين الحصة المقررة لمصر والسودان من مياه النيل . . إلخ . و . . . لعله من هنا كانت نذر القلق والمخاوف إذا ما تم اتخاذ قرارات مصيرية بشأن تلك القضايا الحيوية تحت وطأة الضغوط الخارجية المشبوهة، سواء فى غياب معظم أحزاب السودان وقواه السياسية أو من وراء ظهر مصر ودون مشاورتها وهو أضعف الإيمان!

إن وحدة السودان وأمنه من أولويات شواغل مصر على الصعيد القومى أمس واليوم وغدا، لذلك نحسب أنه لا مفر من مناقشة أبعاد ودخائل مذكرة تفاهم ماشاكوس بصراحة وتجرد ومسئولية، لكونها تمس صميم الأوضاع الجغرافية والديمغرافية لوادى النيل وخياراته السياسية والاجتماعية والاقتصادية الراهنة والمستقبلية.

والشاهد أن مفاوضات السلام فى ماشاكوس خطوة سياسية إيجابية فى حد ذاتها، خاصة بعد فداحة الحرب الأهلية بين أبناء الشعب الواحد إلى حد وصفها بالمقدسة فى أدبيات الجبهة الإسلامية، ودعوتها للشعب السودانى إلى التطوع فى قوات الدفاع الشعبى للجهاد فى سبيل الله، والذى يتوفى من الشماليين المسلمين شهيد فى جنة الخلد، بينما مصير الجنوبى النار وبئس القرار. وفاقم من فداحة المأساة جمع الشباب من المدارس والجامعات، ومن دواوين الحكومة والمزارع والورش وحتى الشوارع، وسوقهم إلى ساحات القتال عنوة، لتعويض خسائر القوات المسلحة، وشهدت ساحات القتال الوفود

تلو الوفود من الأهالى للاطمئنان على فلذات أكبادهم، خاصة بعد أن سقط منهم المئات قتلى فى حوادث غامضة وغير مبررة!

ولم يكن بوسع مصر الاطلاع بدور ما لإنقاذ السودان وسط حومة الخلافات السياسية التى أدت إلى قسمة الوحدة الوطنية، وهى الفرصة السانحة التى كان أعداء السودان ينتظرونها للتدخل فى شئونه عبر تدويل مشكلة الجنوب توطئة لفصله عن الوطن الأم.

ولعل الموانع التى حالت دون قيام مصر بهذا الدور باتت معروفة للجميع . . فما أن جرى عزل الدكتور الترابى زعيم الجبهة الإسلامية من مناصبه، حتى بادرت حكومة السودان إلى رأب الصدع فى العلاقات مع مصر، وبدورها أطلقت مصر بالتضامن مع ليبيا مبادرة عربية استهدفت البحث عن مخرج للأزمة المحتدمة فى السودان بالتوازى مع المبادرة الإفريقية التى سبقتها من دول الإيجاد.

ومضى زهاء عامين على قبول حكومة الإنقاذ بالمبادرة المصرية الليبية وكذا التجمع الوطنى الديمقراطى المعارض الذى يضم مختلف أحزاب الشمال والجنوب وميلشياتها العسكرية، وبعدها سمعنا ضجيج الطحن - كما يقولون - دون أن نرى طحينا، ربما لأن المبادرة افتقرت إلى ما دعونا له مرارا وتكرارا من ضرورة قيام آلية دبلوماسية مقتدرة ومتفرغة لمتابعة الاتصال بالأطراف المعنية وترتيب اجتماعات الحل التفاوضى الشامل. وربما لأن جارانج كانت له تحفظات مبدئية حول ضرورات الفصل بين الدين والدولة، خصوصا أن السودان يعج بالأديان السماوية والأعراق والثقافات المختلفة عن العروبة والإسلام، والإقرار بحق تقرير المصير بدعوى أن كلا من الحكومة والمعارضة وافقتا على منح أبناء الجنوب هذا الحق. والاحتمال الثالث يشير بأصبع الاتهام إلى فيتو أمريكى - غير معلن - يستبعد المبادرة المصرية الليبية لأن ليبيا - التى تكن لها عداء خاصا - شريك فيها!

واقع الحال أن أمريكا أولت إفريقيا والسودان تحديدا بالغ اهتمامها منذ نهاية الحرب الباردة، إلا أن مصر حين قدّرت خطورة الدور الأمريكى الجديد على السودان وعلى أمنها القومى كذلك، من هنا كان وقوفها بقوة ضد صدور قرار مجلس الأمن بفرض حظر على إمداد السودان بالسلاح أو إدراجه ضمن القائمة الأمريكية التى تضم الدول التى ترعى الإرهاب، وذلك أن خلاف مصر مع النظام الحاكم فى الخرطوم لا يبرر حرمان السودان من الدفاع عن سيادته، كما لا يجوز أن يتضرر شعب السودان من أخطاء حكومته!

فلما وقعت أحداث التفجيرات التى شهدتها نيويورك يوم ١١ من سبتمبر عام ٢٠٠١، وأعلن الرئيس بوش الحرب ضد الإرهاب بداية بأفغانستان، بادر نظام الإنقاذ إلى التملص من صلاته بالإرهاب عبر تقديم المهم والثمين من ملفاته الأمنية عن ابن لادن وتنظيم القاعدة ـ وغيره من التنظيمات الأصولية!

وكانت أمريكا قد عينت السيناتور السابق جون دانفورت مبعوثا خاصا لها إلى السودان، ونجح كما هو معروف فى إقناع الحكومة وجارانج بتوقيع اتفاقية سلام فى منطقة جبال النوبة تفضى إلى وقف إطلاق النار حتى تتمكن قوافل الإغاثة الدولية من القيام بمهامها لإنقاذ السكان المحاصرين من المجاعات. وقد كان نجاح المبعوث الخاص فى فتح أبواب وربوع السودان لطواقم المخابرات الأمريكية تباعا بدعوى التحقق من قطع علاقته بالإرهاب، حافزا للإدارة الأمريكية على تكليفه بوضع تصور لتوقيع اتفاقية سلام تشمل السودان برمته، وإذا بالإدارة الأمريكية تتبنى وجهة نظره الرامية إلى قيام دولتين إحداهما فى شمالى السودان والثانية فى جنوبيه يجمع بينهما نظام فيدرالى. ولعله من هنا قال أهل السودان: . . «حسنا . . اللهم اجعله خيرا» فها هى ذى أمريكا تعدل عن نواياها السابقة المبيتة لفصل جنوبى السودان عن الوطن الأم، لكن متى كانت أمريكا حادبة على مصالح العرب أو مجرد طرف محايد بالنسبة لقضاياهم العادلة؟!

وكان قد تحدد موعد لانعقاد الاجتماع بين الحكومة السودانية وحركة التمرد فى نيروبى فى إطار مبادرة دول الإيجاد، وقبلها بأيام كان الرئيس حسنى مبارك مجتمعا بالرئيس الكينى أراب موى فى شرم الشيخ وتناولت المشاورات قضية السلام فى السودان، وضرورة التنسيق بين مبادرتى الإيجاد والمبادرة المصرية الليبية وحتميات الحفاظ على وحدة السودان، لكن ما حدث بعد ذلك كان مفاجئا للجميع بكل المقاييس!

صحيح أن الرئيس عمر البشير كان قد صرح بأنه عازم على حل مشكلة الجنوب وإحلال السلام سلما أو حربا، لكن أحدا من المراقبين لم يتوقع إحلال السلام بأى ثمن.

وكان قد تم نقل اجتماع مبادرة الإيجاد من نيروبى إلى ضاحية ماشاكوس فى عزلة تامة، حيث مارست أمريكا وعدد من الدول الإفريقية وبينها أثيوبيا وأوغندا وكينيا ضغوطا عنيفة على كلا الوفدين فترة الشهر وبضعة أيام، دون السماح لهما بالمغادرة أو التأجيل أو التشاور بحرية مع الحكومة السودانية أو جارانج. و . . . يلاحظ:

- رغم الفشل الذى منيت به إتفاقيتا أديس أبابا للسلام عام ١٩٧٢ وعام ١٩٨٨ لعدم

مشاركة مختلف القوى السياسية فى الشمال والجنوب فى المشاورات، كضمانة للتنفيذ ودعيم بالرضا والموافقة، إلا أنه تكرر نفس الخطأ فى ماشاكوس.

- إفساح المجال لتفعيل مبادرة الإيجاد وتنحية المبادرة المصرية الليبية جانبا وصولا إلى أعمال حق تقرير المصير لأبناء الجنوب والرهان على انفصاله، كان وبكل تأكيد هدفا أمريكيا مبيتا، لكن السؤال: لماذا استبعدت مصر من المشاركة فى اجتماعات ماشاكوس مثل بقية شركاء الإيجاد؟ ولماذا استبعدت كذلك من لجنة تقييم مستقبل الوحدة فى منتصف الفترة الانتقالية ومدتها ست سنوات تنتهى باستفتاء أبناء الجنوب على الوحدة أم الانفصال، رغم أن مصر أهم دولة إقليمية بالنسبة للسودان، ولديها مصالح مستقرة بينها الأمن القومى والمياه؟ وإذا كان الاستبعاد أمريكيا، فلماذا قبلت به حكومة السودان أو جارانج الذى زار مصر عدة مرات ونسق معها بشأن حل الأزمة السودانية وإحلال السلام فى إطار الوحدة؟!

- لماذا وافقت الحكومة السودانية على تقاسم السلطة خلال الفترة الانتقالية مع الحركة الشعبية رغم أنها لا تمثل كل أبناء الجنوب؟ ولماذا كان القرار كذلك بتقسيم الثروة التى تعنى البترول الكامن فى تربة الجنوب، بينما كان المأمول منطقيا النص على توزيع عائدات البترول فحسب على مشروعات التنمية فى مختلف أقاليم السودان؟!

- لا تكفى الفترة الانتقالية لإزالة آثار المظالم التى لحقت الجنوبيين من جراء الحرب الأهلية وانتهاك حقوق الإنسان والمجاعات والنزوح واللجوء إلى الخارج، كما لا تكفى هذه الفترة لاستقطابهم إلى جاذبية الوحدة عبر تكثيف المشروعات التنموية الحكومية أو العربية فى الجنوب. وبرغم الادعاء بأن الجنوب ظل عالة على اقتصاديات الشمال أو أنه يفتقر إلى إمكانية قيام دولته المستقلة، خاصة وأنه بلا منفذ على البحر، فإن مستجدات اكتشاف البترول فى الجنوب، وجهود اللوبى البترولى المساند للرئيس بوش للهيمنة على مقدرات بترول السودان، من شأنها توفير الإمكانات والموارد التى تحتاج إليها الدولة الانفصالية فى الجنوب وحمايتها سياسيا وعسكريا، وتمكينها من منفذ على البحر عبر دول الجوار، علما بأن الإرساليات التبشيرية ومنظمات الإغاثة الغربية تواصل تقديم مساعداتها لأبناء الجنوب منذ سنوات بما قيمته مليون دولار يوميا.

- سوف تفرض مياه النيل نفسها كمشكلة تؤرق مصر فى حالة اختيار أبناء الجنوب الانفصال. والمعروف أن حصة مصر من مياه النيل تبلغ ٥٥ مليار متر مكعب، وهى لم

تعد تلبى حاجاتها للتوسع الزراعى وسد الفجوة الغذائية مع الزيادة المضطردة للسكان، وكانت مصر والسودان شاركتا فى مشروع شق قناة جونجلى الذى كان من المقرر أن يضيف إلى حصتها من مياه النيل ما بين أربعة إلى خمسة مليارات متر مكعب سنويا، لكن جارانج وجه ضربة قاصمة للمشروع عندما فجرت قواته أكبر حفار فى العالم، كانت فرنسا قد قامت بتصنيعه خصيصا لمشروع جونجلى. ومن هنا السؤال الملح حول المستقبل فيما لو تولى حكم الدولة الانفصالية فى الجنوب نظام عرقى ودينى متعصب يكره العرب والمسلمين، ألا يحتمل مساومته لكل من مصر والسودان حول مياه النيل وتعطيل تنفيد مشروعات الرى؟

- حتى الآن وبانتظار الجولة الثانية من مفاوضات ماشاكوس حيث تمتد على عدة أسابيع لحسم كثير من القضايا المعلقة والشائكة، لا تزال الصورة محفوفة بالغموض والمخاطر إزاء مستقبل تقاسم السلطة، ما بين نظام إسلامى فى الشمال وعاصمته الخرطوم وحكم ذاتى إقليمى علمانى موقت فى الجنوب وعاصمته جوبا وحكومة فيدرالية تجمع بين شقى الرحا بلا هوية سياسية محددة.

- إطلاق يد جارانج فى الجنوب، وهو من أبناء الدينكا، من شأنه إثارة القلاقل وعدم الاستقرار من قبل القبائل الأصغر مثل الشيلوك والنوير والزاندى واللاتوكا، مما يهدد بنشوب حرب أهلية قبلية.

- مواقف المعارضة السودانية من مذكرة تفاهم ماشاكوس تراوحت ما بين الترحيب والاستنكار والتحفظ، وتتواصل بينها اجتماعات الحوار والتفاكر فى محاولة لسد الثغرات الخطيرة التى تكشفت تباعا فى اجتماعات ماشاكوس، وبينها تدارك مخاطر الانفصال من خلال اقتراح نظام ديمقراطى تعددى بديل يراعى مصالح الجنوبيين التى أسفرت عنها قرارات تجمع المعارضة المصيرية فى أريتريا.. فهل بوسع جارانج أو الوفد الحكومى مواجهة أمريكا ودول شركاء الإيجاد بجدوى ومصداقية هذا الطرح الذى يفضى إلى التسوية الشاملة والعادلة للنزاع؟

ومن عجب أن يندلع القتال بين القوات الحكومية وقوات الحركة الشعبية فى إقليم أعالى النيل ويسفر عن سقوط ٣٠٠ قتيل ونزوح الآلاف من السكان، بينما لم تمض سوى أيام على توقيع مذكرة تفاهم ماشاكوس ولقاء الرئيس البشير التاريخى مع جارانج فى كمبالا، ولقاء السيد محمد عثمان الميرغنى الزعيم الاتحادى ورئيس تجمع المعارضة ولأول

مرة مع على عثمان طه نائب رئيس جمهورية السودان، الأمر الذى كان من شأنه طرح قضيتين عاجلتين: «الأولى» تتعلق بمدى جدية الالتزام المتبادل بما يتم التوصل إليه من اتفاقيات إزاء حل الأزمة السودانية وإحلال السلام. «والثانية» أن الاقتتال بين القوات الحكومية وقوات الحركة الشعبية على مدى ١٩ عاما وأسفر عن لا غالب ولا مغلوب، لم يقتصر على الجانب العسكرى فحسب، وإنما امتد أيضا إلى الجانب السياسى، فكأنك يا بوزيد ما غزيت، وإلا كيف نفسر تفريط نظام الإنقاذ فى ثوابته عبر فصل الدين عن الدولة، ولو ضمنيا؟ أو لماذا تراجع الرئيس البشير عن وصف المتمردين من أبناء الجنوب بالخونة والخوارج والكفرة والانفصاليين . . إلخ . . وإذا به يغير موقفه ١٨٠ درجة حين وصف غريمه جارانج بأنه وحدوى ولم يكن انفصاليا يوما من الأيام؟ أما تصريح العقيد القذافى من أن المخالفين أو المتحفظين على مذكرة التفاهم لن يكونوا سودانيين أكثر من السودانيين، فنحسب أنه لا يبرر انسحاب ليبيا من دورها فى إنقاذ السودان، ولا الحجر على سبر أغوار الاتفاق والتحذير من ثغراته وسلبياته، أو التهديد بانسحاب ليبيا من الجامعة العربية، بينما كان المطلوب من قائد الثورة الليبية التكفير عن أخطائه السياسية التاريخية فى حق السودان، حين وافق فى الثمانينيات على دعم وإعاشة وتسليح زهاء عشرة آلاف مقاتل فى صفوف حركة التمرد بزعامة جارانج نكاية فى غريمه جعفر نميرى.

## اللوبى البترولى الأمريكى وتقسيم السودان

راحت «سكرة» الفرحة والتفاؤل ببداية النهاية للأزمة السياسية المحتدمة فى السودان إثر الإعلان عن تفاهم «ماشاكوس» بين حكومة الإنقاذ والحركة الشعبية بزعامة جون جارانج، إذ لم تمض سوى أيام حتى جاءت «فكرة» الإفاقة وسبر الأغوار، وإلى أى مدى كان الحرص على الالتزام بوحدة السودان ومصالحه العليا، وإلى أى مدى كذلك توافر للإرادات السياسية الحرية والاستقلالية الكفيلة بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه بين الجانبين وحيازتها لشرط المشاركة وقبول الإجماع القومى، وقطع الطريق على المؤامرات الخارجية التى تستهدف إجهاض العلاقات والمصالح المشتركة بين السودان وأشقائه وجيرانه!

ولعله من الأحوط التذكير بأن موعد كتابة هذا المقال سبق الجولة الثانية من المفاوضات المزمع استكمالها لما تم الاتفاق عليه بين الجانبين فى الجولة الأولى، وفى ضوء تجدد القتال الضارى قرب منابع البترول فى أعقاب اللقاء الودى بين الرئيس البشير وجارانج مباشرة فى

كمبالا، ولعله يشير تحديدا إلى محاولة كل من الحكومة والحركة الشعبية تحقيق انتصار عسكرى تكتيكى على خصمه، لعله يحسن منْ أوضاعه التفاوضية حول الاتفاق النهائى على نهاية الحرب الأهلية وكيفية إدارة الصراع أو الوفاق خلال المرحلة الانتقالية، ومن هنا تبدو مصداقية المقولة الشهيرة المنسوبة لميترنخ وزير خارجية النمسا إبان القرن التاسع عشر: «إنك لا تستطيع أن تصل على مائدة المفاوضات أبعد مما يصل إليه مرمى مدافعك». وهو ما يفسر كذلك نجاح أمريكا فى ممارسة ضغوطها الرادعة والمكثفة على الجانبين فى الجولة الأولى من المفاوضات خاصة أن أيّا منهما لم ينجح فى حسم الصراع السياسى أو العسكرى لصالحه، فكان النكوص بالتالى عن البعض أو الكثير من الثوابت والخيارات وصولا إلى حلول وسطية لا مفر من تجرعها رغم مراراتها، وبينها فى المقدمة فصل الدين عن الدولة، وما أدى إليه من قسمة السيادة بين نظام إسلامى فى الشمال وعاصمته الخرطوم وحكم ذاتى علمانى فى الجنوب وعاصمته جوبا، يجمع بينهما دستور ونظام فيدرالى مجهول الهوية . . وليت هذه الصيغة تمثل الخطوة الأولى نحو قيام نظامين فى المستقبل وخضوعهما فيدراليا لسلطة واحدة حسب المشروع الذى سبق أن أعلنه المبعوث الأمريكى الخاص بالسودان، لكنه وبكل تأكيد حق يراد به باطل، فمن يضمن نتيجة إطلاق يد جارانج وقوات الحركة الشعبية فى تصريف شئون الجنوب على مدى ست السنوات التى حددتها مذكرة التفاهم للفترة الانتقالية؟ أليس من المرجح الإخفاق فى استغلال هذه الفترة القصيرة لتضميد جراح أبناء الجنوب من ويلات الحرب الأهلية وجذبهم إلى التعايش مع أشقائهم أبناء الشمال تحت مظلة الوحدة، والعمل على شحنهم بالكراهية والانتقام عبر التصويت للانفصال عن الوطن الأم؟!

صحيح أن جارانج هو الوحيد من زعامات الجنوب الذى طرح حل مشكلة الجنوب فى إطار السودان الموحد، وأنه على حد شهادة الرئيس عمر البشير بعد لقائهما فى كمبالا الأسبوع الماضى لم يكن يوما من الأيام انفصاليا، لكن متى تبنى السياسات التى تتعلق بمصائر الأمم والشعوب على موقف زعيم أو تنظيم سياسى بعينه، وبخاصة أن أمريكا وبريطانيا تحديدا ومنظمات تبشيرية مشبوهة لن تألو جهدا فى تغييب وعى أبناء الجنوب وحضهم على الانفصال عبر الحرب النفسية والإعلام المشبوه ومغريات شتى؟! فهل هناك بعد ذلك مبرر أو سبب آخر لضرب «الصديق الأمريكى» عرض الحائط بالمبادرة المصرية الليبية، إلا لأنها كانت تسعى إلى جمع ألوان الطيف السياسى والجهوى فى السودان حول مائدة مفاوضات الحل الشامل، والعمل على اقتناع أبناء الجنوب

الطوعى بوحدة السودان تحت مظلة نظام ديمقراطى وتعددية سياسية وعرقية وثقافية، وضمانُ إعادة تقسيم السلطة والثروة والتنمية المتوازية بين ربوع السودان وكفالة حقوق المواطنة المتساوية لكافة أبنائه؟ لكن أن تطول مذكرة التفاهم قضية اقتسام الثروة بين الجنوب والشمال، فالمعنى هنا جد مختلف وبالغ الخطورة لأن معظم الثروة البترولية التى تم اكتشافها واستثماراتها كامنة فى الجنوب، ولابد إذن من فصل الجنوب أو الانفراد به توطئة لاستعادة نفوذ شركة «شيفرون» الأمريكية التى تخلت عن امتيازها لشركة كونكراب السودانية، ثم خلفتها مجموعة من الشركات الصينية والماليزية والكندية، لا لأن الخبراء يؤكدون أن الجنوب والسودان عموما يعوم فوق بحيرة من الاحتياطيات البترولية الضخمة فحسب، وإنما أيضا لأن اللوبى البترولى وكذا اللوبى المسيحى اليمينى وهما أكبر سند سياسى واقتصادى للرئيس بوش لن يتورعا عن فعل المستحيل للهيمنة على ثروات السودان البترولية وفصل جنوبيه على أساس دينى وعرقى!

## هل بات الحلم الصهيونى من النيل إلى الفرات ممكنا؟!

منذ توقيع نظام الإنقاذ الحاكم فى الخرطوم والحركة الشعبية التى تقود التمرد بزعامة جون جارانج على بروتوكول ماشاكوس فى ٢٠ من يوليو ٢٠٠٢ الرامى لحل الأزمة السياسية المزمنة فى السودان، ولا تزال الآراء تتواتر والمواقف تتباين حول مدى شفافية هذا الاتفاق والتزامه المصالح العليا واتساقه مع الأمن القومى الوطنى والعربى والإفريقى من عدمه، وإذا بالآراء والحقائق تتكشف خباياها الخطيرة مع بداية الجولة الثانية للتفاوض فى الثانى عشر من أغسطس من ٢٠٠٢، مؤكدة على قسمة السلطة بين الجانبين، مما يعنى تكريس انفصال الجنوب عن الوطن الأم مبكرا استباقا لموعد حق تقرير المصير بعد ست سنوات!

وربما من هنا كان قرار انسحاب وفد الإنقاذ فجأة من ماشاكوس وتعليق المفاوضات أثر استيلاء جارانج على «توريت» ثانى أهم مدينة فى الجنوب بعد جوبا، واحتشاد الجيش السودانى بالتالى لإستردادها. وهكذا أغلق باب السلام من جديد إلى حين إعادة النظر فى صيغ سياسية وقانونية لحل الأزمة الطارئة أولا إلى حين العودة للتفاوض مجددا.

ومن المؤسف حقا أن يغلب سوء الظن ومنطق المؤامرة على معظم الكتابات التى راحت تعرض بالتحليل لنصوص بروتوكول ماشاكوس لكون الشيطان يكمن فى التفاصيل،

خصوصا أن أمريكا نصبت نفسها فجأة راعية لشئون السودان، حين اختار الرئيس بوش ومن ورائه لوبى البترول واليمين المسيحى فى الكونجرس للسيناتور جون دانفورث مبعوث العناية الأمريكية لتحقيق السلام المنشود فى السودان و . . لسببين :

**الأول:** الشواهد المؤكدة على أن الجنوب يعوم فوق بحيرة جوفية ضخمة من البترول، وإذا كانت كمية الإنتاج يوميا تربو الآن على نصف مليون برميل والاحتياطى المخزون فى باطن الأرض زهاء أربعة مليارات برميل، فالمعنى الذى تترجمه المؤشرات الجيولوجية لا تستبعد احتمالات امتداد البحيرة إلى مناطق أخرى واعدة بالبترول فى الجنوب والشمال، مما يشجع بالتالى على إحياء فكرة تخفف أمريكا من الثقل البترولى فى منطقة الخليج بالاعتماد على البترول الإفريقى فى السودان ونيجيريا والكاميرون وتشاد والجابون، فى الوقت الذى تواصل فيه أمريكا خطتها للهيمنة على الثروات البترولية الكامنة فى بحر قزوين!

**ثانيا:** اللعب على وتر الاضطهاد الدينى والعرقى عبر اتهام العرب والمسلمين فى شمالى السودان بممارسته ضد الزنوج المسيحيين والوثنيين فى جنوبيه إيذانا بتهيئة الأجواء والترويج لضرورات الانفصال، وبذلك يمكن ضرب أكثر من عصفور بحجر واحد، بينها معاقبة نظام الإنقاذ على ممارساته السابقة للإرهاب فى إطار الحرب الأمريكية المعلنة ضد الإرهاب، وإغلاق بوابة التواصل السياسى والثقافى بين العرب والأفارقة فى عمق القارة السوداء، بقيام دولة زنجية مسيحية ناطقة بالإنجليزية فى الجنوب .

**ثالثا:** أن التحرك الأمريكى فى هذا الاتجاه يصب فى خانة الحرب الصليبية الخفية التى تشنها أمريكا ضد العرب والمسلمين منذ أحداث الحادى عشر من سبتمبر، ومن هنا أهمية التوقف عند حقيقتين : أولاهما أن المبعوث الأمريكى لا يزال قسيس الاعتراف للرئيس الأمريكى وهو الذى يدعم نشاطات المنظمات والإرساليات التبشيرية فى جنوبى السودان ، عبر تقديمها مواد لإغاثة المتضررين من ويلات المجاعة والحرب الأهلية بما قيمته مليون دولار يوميا . وثانيا، أنه من الخطإ استبعاد الدور الإسرائيلى النشط منذ سنوات وراء الستار لتمديد نفوذها فى منطقة البحيرات العظمى أولا ثم دول حوض النيل تحديدا، الأمر الذى من شأنه فى حالة نجاح ضرب أمريكا للعراق والهيمنة على مقدراته، إتاحة الفرصة لتحقيق الحلم الصهيونى الأثير فى التوسع الاستيطانى من النيل إلى الفرات وقيام دولة إسرائيل

الكبرى، بداية بممارسة نفوذها لدى الدولة الجنوبية الجديدة لممارسة الضغوط على كل من السودان ومصر بوصفهما من دول المصب بغرض مد إسرائيل باحتياجاتها من مياه النيل.

والحقيقة أن منطق المؤامرة وأساليبها الملتوية فى التخطيط المشبوه لفصل جنوب السودان عن الوطن الأم ليس وليد اليوم، فى الوقت الذى ارتكب فيه المفاوض باسم حكومة السودان جريمة سياسية كبرى، حين استجاب للضغوط الأمريكية ووافق على النص فى ديباجة بروتوكول ماشاكوس على تحميل الشمال والشماليين وحدهم وزر المظالم التاريخية التى لحقت بأبناء الجنوب ولو ضمنيا، لتبرير منحهم حق تقرير المصير حتى لو أدى إلى خيار الانفصال، بينما كلا الجنوبيين والشماليين ضحية الأنظمة السياسية المتعاقبة على حكم السودان. فالحكم العسكرى الأول بزعامة الفريق عبود - على سبيل المثال - كان وراء تبنى سياسة الأرض المحروقة فى الجنوب، وكان فى نفس الوقت سوطا يلهب ظهور أحزاب المعارضة الشمالية. والأمر كذلك إبان حكم الرئيس نميرى الذى انقلب على اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ التى نعم بعدها الجنوب بالسلام والاستقرار والتنمية حتى عام ١٩٨٣ حين تبنى قوانين الشريعة الإسلامية المزعومة وسريانها على الشمال والجنوب وأدت إلى قطع أطراف الفقراء والمعوزين بما يفوق كل من أقيمت عليهم الحدود الشرعية على مدى التاريخ الإسلامى كله، دون أن ينال كبار اللصوص من رموز النظام وأعوانه مجرد كلمة تأنيب أو إبعاد عن السلطة. وفى عهد نظام الجبهة الإسلامية عانى الشماليون ويلات الفقر والحاجة وألوان التعذيب والقتل الذى لحق بكل من يجرؤ على معارضته، فيما كرست موارد الدولة رغم ضآلتها وخزانتها رغم إفلاسها، لتمويل الحرب «المقدسة» فى الجنوب التى راح ضحيتها زهاء مليونين من الشماليين والجنوبيين. ومن هنا يمكن القول بأن النضال المشترك لكل أبناء السودان ضد الأنظمة الديكتاتورية الحمقاء كان من العوامل الأساسية فى الحفاظ على وحدة السودان، بل إن زهاء ثلاثة ملايين جنوبى من أصل أربعة ملايين ونصف اختاروا النزوح من الجنوب بحثا عن الأمن والأمان ولقمة العيش فى كنف أشقائهم الشماليين، بينما لم يتجاوز عدد اللاجئين من أبناء الجنوب إلى دول الجوار بضعة آلاف.

حقيقة أخرى واضحة كما الشمس تجاهلها المفاوض الحكومى فى ماشاكوس وتكمن فى الدور اللا إنسانى واللا أخلاقى الذى قام به الاستعمار البريطانى للسودان فى التمهيد للانفصال، عبر قانون المناطق المقفولة الذى طبق على الإقليم الجنوبى منذ أواخر القرن ١٩

بحيث لا يسمح للسوداني الشمالي ولا المصرى بدخول الجنوب إلا بموافقة سابقة من الإنجليز ولا يسمح للجنوبيين بارتداء الملابس إلا بما يغطى عوراتهم فحسب والامتناع عن تسمية أنفسهم أو أولادهم بغير الأسماء البدائية أو ما يخطر على بالهم، كأن يسمى الجنوبى نفسه اليوم «حكومة مافى» أى أن الحكومة غائبة، وغدا يغير اسمه إلى سيارة أو دراجة، فيما شرعت الإرساليات التبشيرية فى تنصير الوثنيين وتغيير العقيدة الأرثوذكسية إلى البروتوستانتية والكاثوليكية وشحنهم بكراهية العرب والمسلمين فى الشمال، وتغيير لغاتهم المحلية إلى الإنجليزية و . . ها قد آن الأوان كى يحصد الأمريكان ما زرعه الإنجليز بألاعيبهم القذرة فى الجنوب.

جرم سياسى آخر أكثر فداحة اشتملت عليه ديباجة بروتوكول ماشاكوس، حين تجنبت ذكر الأقاليم أو الولايات الجنوبية واستبدلت بها «شعب الجنوب»، فى حين رفض المفاوض المصرى فى مباحثاته مع الإنجليز حول المسألة السودانية عام ١٩٥٣ التورط فى هذا الوصف الانفصالى المعيب الذى يعترف بالجنوبيين كأقلية عرقية فى السودان!

ومن عجب أن تنعقد نوايا وفدى التفاوض على حل مشكلة الجنوب لتجر وراءها كثيرا من المشكلات الخطيرة، إعمالا للمقولة الشهيرة من أن «المصائب لا تأتى فرادى». وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد جاء الاتفاق سريعا وعلى غير ما توقعه الشعب السودانى وجيرانه، فلم يأت محققا كما يجب للمصالح والأمن القومى المشترك، وهكذا فى خضم هذا التسرع افتقر للتوازن، فكان نصيب الجنوبيين فيه بما يفوق طموحاتهم على حساب مصالح وحقوق أبناء الشمال، من حيث اقتسام السلطة والثروة والنفوذ، دون مراعاة لتعداد السكان ومستوى التعليم والقدرات البشرية والإمكانات الاقتصادية. وقد يكون الأمر متعلقا بمحاولة تعويض الجنوبيين عن فترات الاضطهاد والحرمان، أما أن تتاح للحكومة المحلية فى الجنوب سلطات إصدار القوانين، وتلقى المساعدات الخارجية، فالمعنى إذن تمكين أبناء الجنوب مبكرا من بناء دولتهم المستقلة على قواعد مؤسسية بما يسهل عملية الانفصال فى المستقبل.

ويندرج تحت هذه الخطورة استبقاء قوات التمرد كما هى بتنظيماتها وتشكيلاتها القتالية وكامل أسلحتها إلى حين انتظار نتائج الاستفتاء على حق تقرير المصير، بينما كان المطلوب من باب حسن النية وبناء الثقة المشتركة، تحريم حمل السلاح على المدنيين وجمعه من قوات جارانج، حتى لا تظل هذه القوات سيفا مسلطا على إرادة الجنوبيين. ثم ما الجهة التى ستتكفل بمرتباتها وإعاشتها على مدى ست السنوات القادمة؟ الحكومة الفيدرالية، أم

الجهات الأجنبية الممولة لنشاط الحركة الشعبية؟ كذلك أثار تأجيل وقف إطلاق النار إلى حين الاتفاق على القضايا المطروحة على الدورة الثانية للتفاوض شكوكا حول مدى التزام الطرفين بما يتم الإجماع عليه مجددا، وكذلك الأمر فيما يتعلق بتأخير الاتفاق حول تحديد آليات الرقابة على وقف إطلاق النار!

على أن ما تم التوصل إليه حتى الآن في إطار بنود الاتفاق وإطاره العام، لا يوحى بل يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أنه بمثابة قسمة حكم السودان والهيمنة على مقدراته بين فصيلين سياسيين فحسب، لا يمثلان بحال من الأحوال الإجماع الوطني، وذلك أن نظام الإنقاذ الممثل للجبهة الإسلامية يستمد شرعيته الانقلابية عبر جنازير الدبابات وليس عبر الانتخابات الديمقراطية وإرادة الشعب السوداني الحرة ، كما أن الحركة الشعبية بزعامة جون جارانج لا تمثل غالبية أبناء الجنوب ولا معظم قبائله المناوئه للدينكا التي ينتمي لها، إضافة إلى عدد كبير من الأحزاب السياسية بينها حركة استقلال جنوب السودان والاتحاد السوداني للأحزاب الإفريقية والحركة الشعبية بزعامة كاربينو كوانجين ومجموعة جنوب السودان المستقلة وقوى الدفاع عن الاستوائية.

من هنا يرى المراقبون أن الجانبين عنيا منذ البداية باستبعاد أي طرف ثالث من المفاوضات ومن حكم السودان بالتالي، مما يعيد إلى الأذهان إخفاق كل ما سبق من الاتفاقيات التي عنيت بحل مشكلة الجنوب، لاستبعادها قوى سياسية لها وزنها السياسي والشعبي من المشاركة في المفاوضات على نحو اتفاقية أديس أبابا الأولى عام ١٩٧٢ والثانية عام ١٩٨٨ وما سبقها مثل اتفاقية كوكادام عام ١٩٨٦ . وهكذا بدلا من أن يسعى جارانج إلى دعم الجهود والمطالب السياسية لتجمع المعارضة الذي ينتمي إليه والخاصة بالانفراج الديمقراطي ورفع حالة الطوارئ وعقد المؤتمر الدستوري الذي يبحث مستقبل الحكم في السودان، إذا به يقبل اقتسام السلطة مع نظام الإنقاذ من دون مشاركة حلفائه الذين تركهم في العراء. فهل لايزال جارانج عند ثوابته التي أعلنها حول حل مشكلة الجنوب في إطار السودان الموحد خاصة في ضوء مقولة الحزب الشيوعي السوداني من أنه أبان أخيرا عن أجندته الخفية ؟!

وبينما انفردت أمريكا وشركاء مبادرة الإيجاد من الأفارقة والأوروبيين بوفدي التفاوض في ماشاكوس خلال الجولة الأولى والثانية، استبعدت مصر وليبيا صاحبتا المبادرة المشتركة لحل الأزمة السودانية التي كانت تدعو إلى عقد المؤتمر التفاوضي الشامل مع استبعاد خيار حق تقرير المصير، بينما لو أن وفد حكومة الإنقاذ أصر على مشاركة

البلدين ولو كمستشارين بحكم الجوار والعروبة والمصالح والأمن القومى المشترك، لكانت قدراته التفاوضية أقوى، ولكسب قوة مضاعفة لو أنه حرص على مشاركة الأحزاب الديمقراطية مثل الأمة والاتحادى والوطنى الشعبى والشيوعى، خاصة أنها تضم عددا كبيرا من الخبراء والفقهاء القانونيين المتخصصين فى صياغة بنود الاتفاقيات، وهى المهمة التى أسندت إلى مجموعة من أساتذة القانون فى جنوب إفريقيا، ونحسب أنها شاهد ضمن الكثير من الشواهد على محاولات احتواء وجذب السودان إلى الدائرة الإفريقية وانسلاخه تدريجيا من انتمائه أيضا للعروبة خاصة أن البشير قال فى حديثه لمكرم محمد أحمد رئيس تحرير مجلة «المصور» سلم بتفوق الأفارقة عدديا على العرب فى السودان، ليتطابق مع قول جارانج أمام مؤتمر «الأفريكانيست» عام ١٩٩٤ من أن نسبة سكان السودان الأفارقة ٦١٪ .

المعروف أن الجولة الأولى من المفاوضات كانت قد وصلت إلى طريق مسدود يوم ١٩ من يوليو الماضى بسبب تمسك الحركة الشعبية بضرورات فصل العلاقة بين الدين والدولة، بل إن الوفدين أوشك كل منهما على حزم حقائبه استعدادا للانسحاب من ماشاكوس، وهنا وصل الجنرال «لازار سيمبويه» الممثل الشخصى للرئيس الكينى آراب موى، وطلب من كل وفد اختيار عضوين، حيث اجتمع بهم فى غرفة مغلقة وقدم لهم مذكرة مكتوبة تتضمن اتفاقا جديدا يفضى إلى إحساس كل طرف بالانتصار عبر اختراق ثوابت الطرف الآخر، فكانت صفقة مبادلة حق تقرير المصير للجنوب مقابل أن تظل الشريعة على رأس مصادر التشريع فى دستور شمالى السودان فقط. ووافق الجانبان على العرض خاصة فى ضوء الضغوط والتهديدات الأمريكية بالويل والثبور وعظائم الأمور، وهكذا اعتمدت العادات والتقاليدُ والأديان المحلية كأهم مصادر التشريع فى الجنوب، أى أن نظام الإنقاذ فرط بالرهان على احتمالات انفصال الجنوب عن الوطن الأم عبر الموافقة على حق تقرير المصير، مقابل سريان قوانين الشريعة فى شمالى السودان، بينما لم تحرز هذه القوانين إجماعا شعبيا أو سياسيا منذ انهيار نظام نميرى عبر الانتفاضة الشعبية فى إبريل ١٩٨٥، إذ كان على رأس مطالبها إلغاء تلك القوانين، ثم محاكمة سدنة النظام السابق وهم الإخوان المسلمون لدورهم فى وضع تلك القوانين. ثم إن أكبر حزبين إسلاميين فى السودان وهما «الأمة» وقاعدته الدينية «الأنصار» وكذا «الاتحادى» وقاعدته الدينية «الختمية» كانا على وفاق واتفاق كامل على رفض سريان تلك القوانين، فلماذا إذن كانت المقايضه بوحدة السودان ؟ ألم يع وفد الإنقاذ بطلان سريان حق تقرير المصير على أبناء الجنوب وفقا للقانون الدولى، وأن هذا الحق قاصر على الأقاليم أو الدول الخاضعة

للاستعمار الأوروبى فقط؟ ولماذا إذن كان تحذير الرئيس كلينتون لسكان إقليم «كيبك» الناطق بالفرنسية من التصويت في الاستفتاء على حق تقرير المصير لصالح الانفصال عن كندا؟ كما أن دور كلينتون معروف فى المصالحة الوطنية التى حافظت على الوحدة بين بريطانيا وأيرلندا الشمالية، وامتناع أوروبا عن دعم منظمة «إيتا» الانفصالية فى أسبانيا، ثم ألا يرفع إنفصال جنوبى السودان لاقدر الله عن الوطن الأم المحاذير الدبلوماسية والقانونية التى تحول دون الاعتراف بجمهورية أرض الصومال الانفصالية التى أفرزت بالعدوى جمهورية «بونت لاند»؟ وألا يمثل خيار حق تقرير المصير فى جنوبى السودان اختراقا لمبادئ الاتحاد الإفريقى الوليد بإعتباره الوريث الشرعى لمنظمة الوحدة الإفريقية ودرورها معروف ومشهود حين وقفت بصلابة ضد انفصال «كاتنجا» عن الكنجو، و«بيافرا» عن نيجيريا؟ . ثم ألا يخشى من الظاهرة الانفصالية عبر اعتماد حق تقرير المصير لأبناء جنوبى السودان من امتداد عدواها إلى كثير من الدول الإفريقية التى تعانى من النعرات العرقية مثل أثيوبيا التى تضم كثيراً من الأعراق وبينهم الجالا والأرومو والأمهرا والتجراى!

والأدهى والأمر أن ينبرى الأعداء التقليديون للعلاقات بين شعبى وادى النيل فى السودان إلى إعادة إنتاج موروثها التاريخى السلبى عبر الادعاد على مصر تارة بأنها تقف ضد انفصال الجنوب خشية انفراد الشمال بمشروعه الإسلامى الحضارى، وتارة بدعوى أن مصر لا يهمها استقرار السودان وشيوع السلام فى الجنوب، وإنما تهديد مصالحها المائية فى الجنوب وأمنها القومى فحسب! وهكذا عبر إدارة الأسطوانة التاريخية المشروخة راح الحديث يتواتر حول مثلث حلايب الحدودى المتنازع على سيادته بين مصر والسودان، وإلى حد التهديد بتجديد عرض النزاع على مجلس الأمن، بينما وضع الرئيس البشير النقاط على الحروف فى حديثه لمجلة المصور حين أكد على أن من حق مصر أن تقلق على وحدة السودان وعلى تنمية مواردها من مياه النيل لمواجهة الزيادة المفرطة فى السكان.

والمثير للانتباه أنه لم يصدر عن مصر تصريح رسمى على لسان أى من المسئولين يمثل تدخلا فى شئون السودان، ولم يصدر سوى تأكيد وزير الخارجية أحمد ماهر من أن مصر تقف وتسعى بكل قوة للحفاظ على وحدة السودان، ومن هنا نحسب أن محاولة إرهاب مصر أو ابتزازها يستهدف إلهاءها بالرد على هذه الترهات والتزام الصمت إلى حين تمرير فصل الجنوب، بينما المطلوب من مصر رسميا وشعبيا بذل أقصى جهد وتسخير جميع الإمكانات لضمان وحدة السودان، بحيث ترقى إلى مستوى تحقيق المطالب والثوابت

القومية لأبناء الجنوب حين يقفون أمام صناديق الاستفتاء بعد ست سنوات لممارسة خيار تقرير المصير عبر المفاضلة بين الانفصال أو الاستمرار فى الوحدة مع أشقائهم فى شمالى السودان !

على أن الجولة الثانية لمفاوضات ماشاكوس فى أسبوعها الثالث ما كادت تشرع فى بحث قضايا وقف إطلاق النار ووضع الدستور الدائم وإعادة هيكلة مؤسسات الحكم فى الشمال والجنوب على المستوى الفيدرالى، حتى أصيبت بما يشبه السكتة القلبية إثر صدور تعليمات الرئيس البشير إلى وفد الإنقاذ المفاوض بالانسحاب من ماشاكوس، وقيل إن وراء هذا الموقف أسبابا ودوافع عديدة معلنة وخفية: المعلنة تكمن فى استيلاء المتمردين على مدينة «توريت» الإستراتيجية واستنفار القوات المسلحة السودانية بالتالى لاستردادها، واتهام جارانج مجددا بالخيانة والغدر والعمالة، رغم أن البشير - كما أسلفنا - خلع عليه وصف الوحدوى عندما التقاه لأول مرة فى كمبالا، علما بأن الجيش السودانى كان الأسبق فى مداهمة قوات جارانج وقتل منها زهاء ٣٠٠ جندى فى أعقاب الجولة الأولى للمفاوضات، مما ينفى أن تكون المداهمات العسكرية المتبادلة وراء تجميد المفاوضات، وإنما لأن نظام الإنقاذ اضطر إلى هذا الخيار لامتصاص نقمة الشارع السودانى والفصائل السياسية والقوات المسلحة، عندما تكشفت خطورة الإملاءات الأمريكية على وحدة السودان، وإصرار جارانج على علمانية الدستور الفيدرالى وإلغاء علاقته بالشريعة الإسلامية، إضافة إلى مطالبته بضم كثير من المناطق المهمشة فى غربى وشرقى السودان إلى حدود الجنوب، وأن يخول صلاحيات الفيتو على العديد من قرارات رئيس الجمهورية. ومن هنا نحسب أن الفرصة باتت مواتية أمام مبادرة مصر وليبيا المشتركة لتأكيد مصداقيتها إزاء حل الأزمة السياسية فى السودان عبر الحفاظ على كيانه السياسى والشعبى موحدا، فهل تتوحد الإرادة السياسية فى مصر وليبيا على هذا الخيار والقبول الطوعى بها من جميع الفصائل السياسية فى الحكم والمعارضة؟ ومتى ؟ هذا هو السؤال !

## انقلاب الخرطوم أطاح بانقلاب جارانج

كشفت المداهمات العسكرية المتبادلة بين القوات الحكومية وقوات الحركة الشعبية بزعامة جارانج عن الخطإ الفادح وراء تأجيل وقف إطلاق النار إلى ما بعد الانتهاء من بحث مختلف قضايا جدول أعمال مفاوضات السلام فى ماشاكوس.

والحقيقة أن انسحاب الوفد الحكومى من المفاوضات لم يكن بسبب الشريعة الإسلامية وحدها ولا لأن جارانج نجح فى الاستيلاء على «توريت»، وإنما لأسباب أخرى لا يزال يكتنفها الغموض فى إطار «فقه الضرورة» الذى يمارسه النظام الحاكم، من بينها محاولة استيعاب حملات النقد أو التحفظ الذى حكم مواقف أحزاب المعارضة والشارع السياسى فى السودان إزاء تمكين جارانج تحديدا من الهيمنة والانفراد بمقدرات الجنوب مبكرا!

وإذا كان المرجح اختيار جارانج نائبا للرئيس السودانى، فهل يقبل منصب النائب الثانى مادام على عثمان طه النائب الأول حاليا، وهو الرجل القوى فى نظام الإنقاذ بحكم علاقته الوثيقة بالمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية وقوات الدفاع الشعبى؟ وإذا كانت «جلسات الونسة» وهى برلمانات السودان الشعبية قد تنبأت باندلاع انقلاب عسكرى وشيك، احتجاجا على تجاوزات اتفاق ماشاكوس وتفريطه فى وحدة السودان وربما انقلاب آخر وراءه أعداء السلام وهو ما نبه إليه الصادق المهدى رئيس حزب الأمة فى حينه، ولعله يفسر اعتقال العشرات من كوادر حزب المؤتمر الشعبى وترحيل زعيمه حسن الترابى إلى سجن كوبر بدعوى التجهيز لشن عمليات تخريب واغتيالات لرموز النظام، إلا أن مثل هذه الاتهامات أو التوقعات والسيناريوهات التى حاولت سبر أغوار قرار تعليق المفاوضات تجد من يصدقها ويؤكدها فى السودان كذريعة لقطع الطريق على انقلاب عسكرى معلوم أو مجهول الهوية عبر عمل أو إجراء وقائى لإجهاضه قبل الشروع فى مرحلة الفعل والتنفيذ، على نحو سوابق حوادث الاغتيالات الغامضة وتفجير الطائرات التى طالت خصوم الإنقاذ بل ورموزه، حيث لا يزال مصير ٢٨ ضابطا غامضا منذ ١٢ عاما، حين تمت محاكمتهم وإعدامهم جميعا وقفة عيد الفطر عام ١٩٨٩، بتهمة الشروع فى تدبير انقلاب دون إطلاق رصاصة واحدة أو سقوط قتيل واحد، ورغم ذلك لا يعرف ذويهم حتى الآن مكان دفنهم!

الآن يثور السؤال عن مستقبل السلام فى السودان بعد وقف مفاوضات ماشاكوس، ونحسب أن أمريكا لن تستسلم لإجهاض جهودها الدبلوماسية واللوجستية وصرفها البذخى على جارانج حتى ينفصل جنوب السودان فى نهاية المطاف عن شماليه، إيذانا بانسلاخ كثير من المناطق المهمشة تباعا على غراره تحت مبررات سياسية وعرقية ودينية شتى، سواء فى دارفور حيث بدأ الحراك السياسى بين فئات المساليت والفور والزغاوة، أو فى شرقى السودان حيث جبهة البجة وبنى عامر ومشروع كسلا الكبرى، أو فى جبال النوبة والأنجسنا حيث الخليط السكانى بين العرب والزنوج والمسلمين والمسيحيين. وإذا

كانت أمريكا ترنو إلى الهيمنة والانفراد بجنوبى السودان ونفطه، فإنها سوف لا تكتفى بذلك، ومن المؤكد أن تدير دفة مخططها الإفريقى الجديد فى شمالى السودان لعقاب نظام الإنقاذ بتهمة إيواء ودعم الإرهاب فى وقت سابق، دون أن يشفع له كل ما قدمه النظام الحاكم من معلومات أمنية ثمينة لأمريكا حول ابن لادن وتنظيم القاعدة وجماعات الإرهاب الأصولى فى العالم، وسماحه باستضافة طواقم أمنية مستديمة من المخابرات الأمريكية فى السودان، وتلك اللجنة العسكرية المتمركزة فى جبال النوبة بدعوى مراقبة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

لكن وفى كل الأحوال سوف لا يكون بمقدور وفد الإنقاذ العودة إلى المفاوضات مجددا مع بقاء الاتفاقيات السابقة التى اشتمل عليها بروتوكول الإطار، والتى تمثل غبنا للشمال لحساب الجنوب، وتهيئ للانفصال مبكرا قبل موعد الاستفتاء على حق تقرير المصير ومنح جارانج سلطات تخوله ممارسة حق الفيتو على قرارات رئيس الجمهورية وسلطة المشاركة فى تعيين الوزارة والولاة والهيئة القضائية.. إلخ، وإلا كان من رابع المستحيل إجهاض المحاولات الانقلابية فى المستقبل وإسكات أصوات المعارضين بالحديد والنار. ولعله من حسن الحظ أن مصر وعت الدرس جيدا ولا تزال ترفض الانحياز لأى من طرفى الصراع باعتباره قضية داخلية وليست عدوانا من الخارج يستدعى إعمال اتفاقية الدفاع المشترك التى لا تزال قائمة بين البلدين!

## قانون «سلام السودان»

## يكرس الهيمنة الأمريكية على مقدراته

على العرب أن ينتبهوا شعوبا وحكاما ويسارعوا إلى التحشد لإنقاذ السودان من براثن الطاغوت الأمريكى، بعدما أسفر عن وجهه القبيح ونواياه العدوانية المبيتة لاغتيال فرص الوفاق والتراضى بين جناحى الأمة الشمالى والجنوبى، عبر ما يسمى «قانون سلام السودان» الذى وقعه الرئيس بوش فى حفل عام وحضور وسائل الإعلام، أثر إجازته من الكونجرس على وجه السرعة بأغلبية ٣٥٨ عضوا وعارضه ثمانية نواب، وبمقتضاه باتت واشنطن فى خندق واحد مع العقيد جون جارانج زعيم المتمردين فى مواجهة نظام الإنقاذ الوطنى فى الخرطوم لكأنها تكرر جريمة تحالفها الإستراتيجى مع إسرائيل ضد الفلسطينيين!

والشاهد أن قانون سلام السودان ليس جديدا، فقد سبق أن كان مثار تهديد الإدارة الأمريكية، لكنها عادت ورأت تجميده عندما بادر نظام الإنقاذ إلى إبراء ذمته من رعاية الإرهاب الدولى، والشروع فى إثبات حسن سيره وسلوكه فى مجال حقوق الإنسان، وتقديم كل ما لديه من ملفات أمنية مهمة إلى أمريكا فى أعقاب تفجيرات الحادى عشر من سبتمبر حول أسامة بن لادن وتنظيم القاعدةوغيره من الجماعات الأصولية التى كانت تربطها أوثق العلاقات العقائدية والتنظيمية مع نظام الإنقاذ عبر مؤتمر الشعب العربى والإسلامى الذى كان يتزعمه الدكتور حسن الترابى.

أكثر من ذلك أن الرئيس عمر البشير فى حديثه لمجلة المصور المصرية كشف من الحقائق ما لا يقبل التشكيك حول موافقة نظام الإنقاذ على تسهيل مهام عدد من طواقم المخابرات الأمريكية التى تعاقبت على زيارة السودان للتحقق من خلوه من معسكرات تدريب الإرهابيين، فيما أزاحت الصحافة الأمريكية الستار - كما هو معروف - عن صفقة لم تتم بين الإنقاذ وكل من أمريكا والسعودية لتسليم ابن لادن فترة وجوده فى السودان مقابل زهاء ستين مليون دولار!

من جهتها لجأت الإدارة الأمريكية إلى شل فاعلية المبادرة المصرية الليبية، وقررت الانحياز إلى مبادرة دول الإيجاد الإفريقية، وتبنى المبادئ التى سبق أن طرحتها فى جولة المفاوضات التى جرت بين حكومة الإنقاذ والحركة الشعبية بزعامة جارانج فى نيروبى بتاريخ ٢٠ من يوليو عام ١٩٩٤. ورغم أن الحكومة السودانية كانت أعلنت رفضها لتلك المبادئ فى حينه، لكونها تتضمن نصوصا تدعو إلى فصل الدين عن الدولة، ومنح أبناء الجنوب حق تقرير المصير، إلا أنها تحت وابل من الضغوط الأمريكية قبلت المشاركة فى المفاوضات التى دعت لها دول الإيجاد فى ضاحية ماشاكوس بكينيا مع وفد يمثل الحركة الشعبية حول نفس المبادئ!

وقد تراوحت الضغوط الأمريكية بين التهديد بفرض الحصار والمقاطعة الاقتصادية على السودان، وعزله على الصعيد الدبلوماسى، ودعم جارانج سياسيا وعسكريا، وبين محاولات الترغيب فى تقديم التنازلات عبر التلويح باستبعاد واشنطن خيار فصل جنوبى السودان عن شماليه، وقيام دولتين يربط بينهما نظام فيدرالى، والوعد بتقديم مساعدات اقتصادية سخية للخرطوم، وإسقاط جانب كبير من ديونه الخارجية. على أن الأدهى والأمر أن الإدارة الأمريكية سعت إلى شراء سكوت بعض فصائل المعارضة السودانية لتمرير ما قد يتم عليه الاتفاق فى مفاوضات ماشاكوس، واستبعادها من المشاركة كطرف

أصيل فى الحركة السياسية الوطنية، عبر منح بعض فصائل التجمع الوطنى الديمقراطى المعارض عشرة ملايين دولار، وحتى كتابة هذا التقرير لا تزال الاتهامات تلاحق بعض زعمائه. وبينما أكدت صحيفة «الرأى العام» السودانية أن نصيب جارانج وحده من الرشوة الأمريكية فى حدود ستة ملايين دولار، ومليون دولار دعما لنشاط التجمع الإعلامى، نفت أن يكون السيد محمد عثمان الميرغنى رئيس التجمع قد قبل شيئا من الأمريكان، خصوصا أنه رفض علانية وفى وضوح قانون السلام الأمريكى وقال إن مشكلة السودان يحلها أهل السودان وليسوا فى إنتظار مبادرات من الغير بالتدخل فى شئونه.

أيا ما كانت حقيقة الاتهامات بالاستقطاب والمماحكات السياسية المتبادلة وألوان الشكوك والريب التى يغلب عليها منطق المؤامرة إزاء تفسير غموض جوانب مهمة من الأزمة السودانية فى مراحلها الراهنة، فإن الثابت المحقق يكمن فى خطورة «قانون سلام» السودان الذى شرعته الإدارة الأمريكية سيفا مسلطا على رقبة نظام الإنقاذ حين حاول التحلل من وطأة الإملاءات الأمريكية خلال الجولة الأولى والثانية لمفاوضات ماشاكوس، بعد اكتشافه أن المطلوب أمريكيا اقتسامه للسلطة وللثروة النفطية مع جارانج رغم أنه لا يمثل كل أهل الجنوب، وأن تحديد الفترة الانتقالية التى تسبق استفتاء الجنوبيين على حق تقرير المصير لن تتيح الفرصة الكافية لجذبهم إلى الانحياز لوحدة السودان، فيما كان الاتجاه الأمريكى يرى أن تظل قوات الحركة الشعبية بكامل تنظيماتها وأسلحتها إلى حين الاستفتاء على حق تقرير المصير، بما يعنى التمكين لسلطة جارانج وتهيئة الظروف المواتية حتى يحكم الجنوب فى نهاية المطاف حتما أو مبكرا. ثم إن وفد الإنقاذ فوجئ فى الجولة الثانية من المفاوضات بما هو فوق احتماله سياسيا وعقائديا، عندما حاول وفد الحركة الشعبية التراجع عما تم الاتفاق عليه فى الجولة الأولى، وبخاصة ما يتعلق بالشريعة الإسلامية كمصدر أساسى للتشريع فى دستور الحكومة الفيدرالية، واختيار الخرطوم عاصمة للدولة الفيدرالية وحصر إجراء حق تقرير المصير على سكان الجنوب بحدوده الموروثة عن زمن الاستعمار البريطانى، بينما أسفر جارانج عن أطماعه فى ضم المناطق المهمشة فى الغرب والشرق إلى جنوبى السودان، بدعوى أن الحرب الأهلية بينه وبين نظام الإنقاذ طالت هذه المناطق!

وحدث أن الحركة الشعبية عندما واصلت عملياتها العسكرية فى هذا التوقيت الحرج ونجحت فى الاستيلاء على مدينة «توريت» الإستراتيجية فى جنوبى السودان، عندئذ أدرك نظام الإنقاذ الكارثة، ولم يكن أمامه خيار آخر لاسترداد هيبته الشعبية وإرضاء

القوات المسلحة، سوى أن يستنفر قواته المسلحة المدعومة بقوات الدفاع الشعبى لاسترداد توريت، ونجحت فى تحريرها من سيطرة قوات الحركة الشعبية، لكن فى الوقت الذى نجحت فيه قوات التجمع الوطنى الديمقراطى المعارض فى احتلال مدينة «هامشكوريب» فى شرقى السودان، واتهام حكومة الإنقاذ لأريتريا بتقديم الدعم اللوجيستى فى هذه المعركة!

كان من المفترض وقد طرحت أمريكا نفسها وسيطا نزيها، إقناع الجانبيين بوقف إطلاق النار أولا كخطورة أساسية لبناء جسور الثقة المتبادلة والتأكيد على جدية الرغبة المشتركة فى السلام، لكن أمريكا رجحت كفة جارانج وخلعت عليه رداء المصداقية والشفافية، حينما اتهمت نظام الإنقاذ وحده بالمراوغة والرغبة فى إطالة أمر النزاع، فكان صدور قانون سلام السودان لسد الطريق فى وجه النظام وإذعانه لشروط ومواصفات السلام الأمريكى، وهو ما يمثل سابقة خطيرة فى تاريخ القانون الدولى عبر انفراد دولة بالتدخل لفرض حلول مشكلة داخلية فى دولة أخرى!

فهذا القانون المريب يتعامل مع نظامين فى السودان، أحدهما خاضع لسيطرة حكومة الإنقاذ، والآخر فى المناطق الواقعة خارج سيطرتها، بما يعنى بوضوح أن يتحول جنوبى السودان إلى محمية أمريكية وأن يتحول الشمال بالمقابل إلى ما يشبه المستعمرة الأمريكية التى تسرح فيها المخابرات الأمريكية وتمرح بدعوى مطاردة عناصر الإرهاب تارة أو بدعوى الرقابة على تنفيذ اتفاقية السلام فى منطقة جبال النوبة، والتحقق من أوجه صرف النظام لعائدات النفط تارة أخرى، رغم نفى الرئيس عمر البشير بشدة فكرة أن تكون بلاده محمية أمريكية!

وهكذا تحت وطأة التهديد الأمريكى اضطر نظام الإنقاذ إلى المشاركة فى الجولة الثالثة للمفاوضات منذ ١٥ من أكتوبر عام ٢٠٠٢ بل وصلت تلك التهديدات حد اتهام النظام بارتكاب أو السكوت عن ممارسة الرق وغيرها من جرائم الحرب التى لا تسقط بمضى المدة إضافة إلى انتهاك الحريات الدينية!

وإذا كان الجانبان . . الحكومة وجارانج قد اتفقا على وقف إطلاق النار وهدنة مرهونة أو موقوته بنتائج الجولة الثالثة من المفاوضات، يظل تحرير مدينة هامشكريب هاجس نظام الإنقاذ لكونها تقع فى شرقى السودان وليس فى جنوبيه، مما يعنى بالضرورة احتمالات خرق الهدنة، وخصوصا أن الاستيلاء على هذا الموقع الرئيسى شمال شرقى السودان يهدد بقطع الطريق بين الخرطوم وميناء بورسودان.

وكانت القوات الحكومية قد نجحتْ قبل توقيع الهدنة فى استعادة السيطرة على منطقتى لورينجو ولومنير شرق الاستوائية، ووصف الفريق محمد بشير سليمان المتحدث باسم الجيش السودانى هذه العمليات بأنها استكمال لتطهير المناطق القريبة من منابع النفط من فلول المتمردين الفارين من توريت، وإعادة السيطرة على بلدة لوينجو وجبال لوفيد التى تبعد مسافة ٣٥ كيلومترا عن توريت!

المعروف أن صنعاء كانت قد دعت إلى عقد قمة ثلاثية منتصف أكتوبر الماضى جمعت بين الرئيس اليمنى على عبد الله صالح والرئيس السودانى عمر البشير ورئيس حكومة أثيوبيا ملس زيناوى، وكان الهدف من وراء القمة التشاور حول درء مخاطر أريتريا وتهديدها لأمن الدول الثلاث، لكن أريتريا نفت أن تكون لها قوات فى شرقى السودان حسب ادعاءات الخرطوم، وهى قد استضافت وفدا عسكريا ليبيا للتأكد من براءتها من الاتهام برئاسة الكولونيل محمد حسن المرهون!

هكذا تدور رحى الأزمة السياسية فى السودان: مفاوضات وصولا إلى السلام، تعقبها خلافات وتراجعات ومعارك عسكرية، بينما الغارم الوحيد هو الشعب السودانى الذى استنزفت موارده وطاقاته البشرية على مدى ١٩ عاما متصلة، فى الوقت الذى انفتحت فيه أبواب السودان على مصراعيها للتدخلات الأجنبية إقليميا ودوليا، مما أتاح لأمريكا فرصة الوثوب والتمدد للهيمنة على مقدرات السودان، خاصة على صعيد موقعه الجيوبوليتيكى كهمزة وصل حضارى بين العرب وإفريقيا، وكذلك على صعيد السيطرة على موارده النفطية بعد أن أكدت الاستكشافات الجيولوجية على ثرائه باحتياطات ضخمة واعدة من النفط، حيث من المرجحّ أن يتضاعف إنتاجه الحالى ثلاث مرات فى حالة استتاب الأمن، فى الوقت الذى تؤكد فيه تقارير الأوساط النفطية العالمية على خطة أمريكية تستهدف نقل جانب من ثقلها النفطى فى الخليج إلى إفريقيا كما ذكرنا من قبل، حيث تنفذ أمريكا فى الوقت الراهن مشروعا نفطيا ضخما فى تشاد والكاميرون بتكلفة ٣,٧ بليون دولار، بينما تراهن على قيام منظومة لاحتكار الثروات البترولية فى عدد من الدول الإفريقية تضم الدولتين ونيجيريا والجابون والسودان! وليس النفط وحده وراء التدخل الأمريكى فى شئون السودان والهيمنة على مقدراته، فهناك تيار اليمين المسيحى فى الكونجرس بما يمثله من قوى الضغط على الإدارة الأمريكية تحت مسمى الحفاظ على الحريات الدينية فى السودان. و . . لعله من هنا السؤال عن المخرج الآمن للأزمة السياسية المحتدمة فى السودان فى ضوء التهديد الأمريكى بفرض عقوبات اقتصادية على السودان

ودعم التمرد بمائة مليون دولار سنويا إن لم يتحقق تقدم فى مفاوضات ماشاكوس من جانب نظام الإنقاذ فحسب.

ولا يكفى - فى تقديرنا - إدانة ازدواجية الموقف الأمريكى، وإنما المطلوب سرعة التحرك لحماية وحدة السودان من التفكك والتقسيم، ولن يتأتى لنظام الإنقاذ القيام بهذه المهمة الثقيلة بمفرده، وإنما عبر تشكيل حكومة قومية تمثل مختلف ألوان الطيف السياسى فى السودان، ومساندة عربية وإفريقية من الدول التى لها مصلحة فى الحفاظ على وحدة السودان وأمنه القومى، وفى مقدمتها مصر وليبيا ودول شرقى إفريقيا التى ترى فى الهيمنة على السودان بداية الهيمنة على مقدراتها تباعا!

## مغزى انتخاب الصادق المهدى.. إماما للأنصار

لا شك فى أن قبول الصادق المهدى بانتخابه أخيراً إماماً لطائفة الأنصار بالسودان، إنما هو تجسيد دراماتيكى مثير للجدل لما يعرف فى علم النفس بـ «عصاب القدر». فهو منذ نجاحه فى إزاحة السياسى المخضرم محمد أحمد محجوب من رئاسة حزب الأمة وشغل منصبه وكذا رئاسة الحكومة فى نهاية عام ١٩٦٥ قبل أن يتجاوز الثلاثين من عمره، لا يزال يواصل التراجع عن مواقفه السياسية ورؤاه الفكرية تباعًا!

والشاهد أن الصادق المهدى كان قد أعد نفسه جيداً لتبوؤ مركز قيادة حزب الأمة وتحديثه، بل ومنافسة الزعامات التاريخية فى السودان، وهو قد توفر صغيراً على القراءة المنهجية على يد أستاذه الطيب السراج، وبعدها تعهده بابكرا البدرى صاحب مدارس «الأحفاد» بالرعاية، ثم التحق بكلية فيكتوريا فى الإسكندرية، وأكمل دراسته الجامعية بجامعة الخرطوم، ومنها سافر إلى لندن، حيث نال شهادة «ماستر» فى الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة أكسفورد. وفى كل تلك المراحل ظل ملازمًا لعمه السيد عبد الرحمن المهدى إمام الأنصار الأسبق، وعاصر من خلاله المرحلة السياسية العصيبة التى انتهت باستقلال السودان عام ١٩٥٦، كما لازم والده الإمام الصديق فترة الحكم العسكرى بزعامة الفريق إبراهيم عبود، وشهد نهايته باندلاع ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤، فضلا عن حرصه على نقاء سمعته الشخصية كإنسان شديد التواضع على غير ما يشاع عن آل المهدى بالحق أو الباطل من أن دماءهم زرقاء أو ينتمون إلى «الرويال فاملى»، إذ إن السيد عبد الرحمن المهدى كان يرنو إلى تنصيبه ملكًا على السودان مقابل انضمامه لمنظومة الكومنولث البريطانية.

والذين يعرفون الصادق المهدى عن قرب يدركون أنه تشرب الروح الرياضية فى تعاطيه للعمل السياسى عبر ممارسته للفروسية والتنس والبولو، لكن خصومه السياسيين يتهمونه بالديكتاتورية المدنية بمجرد وصوله إلى السلطة. وربما كان تعرضه للشد والجذب بين تيارى الحداثة والتقاليد، وراء اتكائه منذ شبابه على عصا للإبطاء من مشيته الرياضية على غرار المرجعيات والزعامات السياسية التى تكبره سنًا، وكذا إطالة شال عمامته ضعف ما هو متعارف عليه، أو خياره فى الاقتران بزوجتين!

رجل هذه صفاته ومواصفاته وحسبه ونسبه ومؤهلاته يتنازعه ولا شك الماضى والحاضر والمستقبل معًا. وربما من هنا كانت طموحاته وراء تعجيله بإرساء تقاليد ديمقراطية «ويشسنتر» البريطانية فى السودان برغم تجاوزها للظروف الموضوعية، فكان أن تخطى إرث التخلف والولوج إلى ساحة الحداثة دفعة واحدة من دون المرور الآمن عبر مراحل التطور الطبيعى، حين فاجأ أهل السودان بإعلانه شق عصا طاعة عمه الهادى المهدى إمام الأنصار وقتئذ، وشرع فى الهجوم السافر فى مواجهته، عبر التنديد بالطائفية، لكونها العقبة التى تعترض مشروعه لتحديث الحزب، مطالبًا بفصم العلاقة بين السلطة السياسية ممثلة فى حزب الأمة وبين السلطة الطائفية لإمام الأنصار و «ما لقيصر لقيصر وما لله لله» على حد قوله، الأمر الذى أدى إلى سلسلة من التداعيات المؤسفة التى تمثلت فى قسمة بيت آل المهدى الذى ظل موحدًا ومتماسكًا فى مواجهة أعتى المحن والتحديات السياسية منذ اندلاع الثورة المهدية فى القرن التاسع عشر، وإلى حد تبادل الهجوم السافر بين جناح الصادق المهدى وجناح الإمام الهادى بما فى ذلك التعريض والتشويه الشخصى!

على أن الإمام لم يقبل أن يتقلص دوره كما أراد الصادق أن يكون على غرار ملكة بريطانيا التى تملك ولا تحكم، وراح عبر تقاليد «الإشارة» و «النفير» يحرض جموع الأنصار التى تدين له بالولاء الطائفى ضد الصادق وعصيانه، فلم يبق إلى جانبه سوى نفر قليل لا يذكر من الأنصار وآل المهدى. وهكذا فى أول امتحان سياسى وجماهيرى لدعوته سقط سقوطًا مروعًا خلال الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨ فى دائرة جزيرة «أبا» أمام محمد داود الخليفة مرشح الإمام، وتشكلت الحكومة الائتلافية بين حزبى الأمة والوطنى الاتحادى من دونه، وإن ظل فى منصبه السياسى رئيسًا لحزب الأمة!

ولم يمض سوى عام واحد حتى أعلن الإمام الهادى العداء السافر للنظام العسكرى الجديد بزعامة الرئيس جعفر نميرى، فكان الصدام الأول بينه وبين الأنصار فى معركة «ود نوبارى» بأم درمان عام ١٩٧٠. وسرعان ما تحصن الإمام وأعوانه فى معقل الأنصار

بجزيرة «أبا» ، ودارت معركة غير متكافئة بين المدافع والطائرات العسكرية وبين السيوف والحراب ، فلما حاول الإمام الهروب من السودان واللجوء إلى إثيوبيا كان اغتياله على الحدود المشتركة فى منطقة «الكورموك» ، وبرغم أن الصادق المهدى كان قد أرسل الضابط السابق صلاح الخليفة - حفيد الخليفة التعايشى - إلى جزيرة «أبا» لإقناع عمه بالتراجع عن إعلان العصيان المسلح فى مواجهة النظام العسكرى ، فإن فريقًا من الأنصار وآل المهدى اتهموه بالضلوع ضمنيًا فى اغتيال الإمام ، بدعوى أن نميرى الذى تربى فى كنف الإمام عبد الرحمن المهدى ، ما كان ليجرؤ على الإطاحة بنفوذ الطائفية ، وتأميم ممتلكات وتفتيش آل المهدى واعتقالهم ، ثم شن الهجوم المسلح على جزيرة «أبا» لولا أن الصادق المهدى منحه المبرر السياسى لذلك عبر تهجمه على الطائفية وتعريضه بالإمام الهادى والنيل من مكانته الدينية!

من هنا بادر الصادق المهدى الذى استولت عليه عقدة الذنب إلى التكفير عنها بوسائل شتى ، منها احتضانه لعدد من أبناء الإمام الهادى وضمهم إلى المراكز القيادية فى حزب الأمة على غير معايير الكفاءة ولا تمرسهم بالعمل السياسى ، وتكرار نفس الخطإ الذى وقع فيه الإمام الهادى حين نقل الأنصار الفارين إلى إثيوبيا للتدريب فى المعسكرات الليبية ، ثم كان اقتحامهم عام ١٩٧٦ للخرطوم بقيادة العميد السابق محمد نور سعد ، مما أسفر عن وقوع عشرات القتلى من العسكريين والمدنيين دون أن يحقق أهدافه فى قلب نظام نميرى!

ولم تتوقف عقدة «عصاب القدر» عند هذا الحد ، فقد تكررت نزعة قلب نظام الحكم بالوسائل العسكرية لدى الصادق المهدى فى التسعينيات ، وكان قد تمكن من الهرب من السودان إلى إريتريا ، وبعد أن كان يدعو إلى مقاومة نظام الجبهة الإسلامية سلميًا إبان وجوده داخل السودان ، إذا به يتبنى خيارات التجمع الوطنى الديمقراطى المعارض ، ويوجه ميلشيات الأنصار وكوادر حزب الأمة للانخراط تحت قيادة العقيد جون جارانج ، والأدهى والأمر سكوته - بما يعنى الموافقة - على تصريحات ساعده الأيمن والأمين العام للتجمع وابن عمه مبارك الفاضل التى أكدت مشاركة ميلشيات الأنصار فى ارتكاب حوادث التفجيرات التى طالت المنشآت داخل السودان مثل الكبارى ومحطات الكهرباء والطرق وأنابيب البترول ، وإلى حد التباهى بإضفاء المصداقية على اتهام مصنع الشفاء للأدوية ، الذى تعرض للقصف الصاروخى الأمريكى ، بتصنيع أسلحة الدمار الكيمياوى الشامل نكاية فى نظام الإنقاذ الحاكم!

هنا يلزم الوقوف على عدة حقائق تتعلق بإدمان الصادق المهدى تكرار أخطائه السابقة، ربما بنفس السيناريو والتفاصيل، بينها :

واقعة لجوئه إلى المصالحة الوطنية مع نميرى عام ۱۹۷۷، وعودته إلى السودان على وعد باقتسام السلطة معه، فإذا به يعرض عليه فحسب عضوية المكتب السياسى فى الاتحاد الاشتراكى، تكاد تتطابق مع لقائه بالرئيس عمر البشير فى جيبوتى، حيث وقعا معًا صيغة سياسية تفضى إلى حل الأزمة السودانية عبر تفعيل الآليات الديمقراطية كمنطلق وأساس للمصالحة الوطنية تحت مسمى «نداء الوطن»، ، وبعدها قرر العودة إلى الخرطوم وتجميد عضوية حزب الأمة فى التجمع، وعودة كوادره وميليشياته إلى السودان. ومضى الوقت حثيثا فى المحاكمات السياسية المتبادلة مع نظام الإنقاذ، فلا البشير أوفى بتعهداته ولا نال الصادق مآربه فى اقتسام كعكة الحكم، حتى أدرك للمرة الثانية أن النظام الذى يصل إلى السلطة عبر جنازير الدبابات، يستحيل أن يقبل غيره شريكًا له وإنما يقبله تابعًا له.

صحيح أن الصادق المهدى تدارك الخطأ ورفض أن يقع فى شراكه، إذ إن قبوله بدور التابع المعروض عليه إنما يعنى بداية النهاية لأكبر الأحزاب السياسية، وهو حزب الأمة الذى تأسس عام ١٩٤٥ بالتزامن مع الأحزاب السودانية التى كانت تعبر عن التيارات السياسية والقبلية والطائفية التى كان السودان يمور بها مثل «القوميين - الاتحاديين - الأشقاء - الأحرار - الأمة - وحدة وادى النيل»، ومن ثم أعلن تمسكه بتشكيل حكومة قومية يشارك فيها مختلف ألوان الطيف السياسى والفكرى والجمهورى فى شتى ربوع السودان، وضرورة تفعيل أجهزة التجمع المعارضة عبر إطلاق الحريات والإفراج عن المعتقلين السياسيين وحق التجمع والمسيرات إيذانا بعقد المؤتمر التفاوضى الشامل ورفع الدستور الدائم!

حتى مبارك الفاضل رئيس القطاع السياسى فى حزب الأمة والذى ألح عليه للقبول بما يعرضه نظام الإنقاذ وليذهب التجمع المعارض إلى الجحيم، إذا به يشن فجأة هجومًا ضاريًا على الصادق المهدى وزوجته السيدة سارة وابنه عبد الرحمن، واتهمهم بالهيمنة على مقدرات الحزب، والوقوف حجر عثرة أمام تحديث هياكله وتطوير سياساته، وإفساح المجال أمام القيادات الشابة، ثم جمع أنصاره المتشيعين لدعوته فى مؤتمر سياسى بحضور ممثلين عن نظام الإنقاذ، وأعلن عزل الصادق وحل مؤسسات الحزب كافة، والشروع فى تشكيل هياكل تنظيمية جديدة، بالتزامن مع إعلان التعاون مع النظام ودعم موقفه التفاوضى مع جارانج فى اجتماعات «ماشاكوس» الكينية إعمالا لمبادرة دول الإيجاد

ورعاية أمريكا. لكن الصادق من جهته شن هجوما مضاداً على مبارك الفاضل، مشيراً إلى كثير من أخطائه وتجاوزاته السياسية التى تغاضى عنها على أمل ألا يكررها، وكأنه بذلك يعترف لنفسه بأخطائه فى اختيار معاونيه وفقًا لمعيار الولاء والانتماء لآل المهدى وليس الكفاءة والخبرة السياسية!

كان الصادق المهدى قد اختار مبارك الفاضل ولم يتجاوز عمره ١٨ عامًا لقيادة الأنصار فيما يسمى بالغزو الليبى عام ١٩٧٦ من منطقة «أم بده» على مشارف أم درمان واقتحام الخرطوم، مما تسبب فى كثير من الكوارث، وأسند إليه خلال حكوماته الائتلافية (١٩٨٦ - ١٩٨٩) كثيرا من المناصب الوزارية، واتهمه بتدنى الأداء بأثر رجعى وسوء استخدام السلطة، بينما تغاضى عن ذكر تحالفه مع الجبهة الإسلامية لإسقاطه اتفاقية السلام التى كان السيد محمد عثمان الميرغنى زعيم الحزب الاتحادى قد وقعها عام ١٩٨٨ فى أديس أبابا مع جون جارانج. كما غض الصادق الطرف عن قيام غازى صلاح الدين القيادى البارز فى الجبهة الإسلامية ووزير الإعلام السابق والمسئول حاليًا عن ملف السلام عن دوره فى تهريب عديله مبارك الفاضل من السودان إثر انقلاب الجبهة الإسلامية فى ٣٠ يونيو ١٩٨٩، وكأن ابن عمه قد سلك نفس الطريق الذى شق عبره طاعة عمه الإمام الهادى المهدى بدعوى التحديث والتغيير، فكان نصيب مبارك وحزبه الجديد المنشق خمس وزارات وفوزه شخصيا بمنصب مساعد رئيس الجمهورية مكافأة له على دوره فى انسحاب حزب الأمة من تجمع المعارضة وعودته إلى السودان، ثم شق حزب الأمة والتعريض برئيسه، فلم يجد الصادق بداً من التخفيف من وطأة انتقاده لنظام الإنقاذ.

والملاحظ أن النظام رد الجميل للصادق عبر مشاركته بالحضور وإعلان التأييد والدعم لاختياره إمامًا للأنصار فى مؤتمر «السقالى» الذى عقدته لجنة شئون الأنصار أخيرا فى شرقى الخرطوم. وقال د. عصام أحمد البشير وزير الأوقاف والإرشاد: إن المؤتمر كان شرعيًا والإجراءات التى اتبعت فى تسجيل هيئة شئون الأنصار كانت سليمة، معتبراً عودة الصادق المهدى إلى السودان ودعوته للقوى السياسية داخل وخارج السودان للوصل إلى قواسم مشتركة وتناسى الخلافات خطوة شجاعة ومباركة.

لكن خصوم الصادق، وفى مقدمتهم عمه أحمد المهدى الذى كان يطمع فى الإمامة، شكك فى شرعية انتخابه، مشيراً إلى أن الزج بهيئة شئون الأنصار فى المعترك السياسى يعنى مزيداً من التصارع فى كيان الأنصار، ونفى أى مصداقية للوثيقة التى أبرزها أعوان الصادق حول وصية للإمام الهادى والتى تجيز أسلوب اختياره للمنصب. ورد الصادق

الصاع صاعين على أحمد المهدى واتهمه بمحاولة تسويق حزب الأمة والأنصار للقيام بدور فى استقطاب المسلمين للسير فى الفلك الأمريكى.

أيا ما كان الخلاف بين آل المهدى حول تعديل طريقة انتخاب الإمام عبر أهل الحل والعقد وإسناد هذا الحق لهيئة شئون الأنصار، فلا شك فى أن الخلاف لم يتعد الشكل الإجرائى إلى المضمون، فقد تم انتخاب الصادق بأغلبية كاسحة بلغت نحو ٤ آلاف أنصارى. لكن هذا الاختيار يطرح نفس الخلاف الذى نشب بينه وعمه الإمام الراحل الهادى المهدى، إذ كان موقف الصادق يدعو آنذاك إلى الفصل بين السلطة السياسية والسلطة الطائفية، وها هو ذا بعد ٣٧ عامًا يكرس نفس الازواجية فى شخصه. وقد يكون هذا حكمًا مسبقًا على فشل حزب «الإصلاح والتجديد» الجديد بزعامة مبارك الفاضل فى الفوز بأى نسبة من الدوائر فى أى انتخابات ديمقراطية مستقبلاً، إذا ما اتبع الصادق نفس الأساليب التقليدية فى توجيه الأنصار عبر «الإشارة» و«النفير» التى سبق واستخدمها الإمام الهادى ضده.

يبقى فى السياق الدراماتيكى لمأساة ابتلاء حزب الأمة وطائفة الأنصار وآل المهدى بظاهرة الصراعات والانشقاقات، واقعة غاية فى الإثارة. وكان سلاح طيران المصرى قد لجأ إلى السودان فى أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧، بعيدًا عن مرمى الطيران الإسرائيلى، وظل الصادق المهدى فى محاولاته لتبرئة أخطائه فى حق الإمام الهادى المهدى يواصل الاتهام للطيران المصرى بالمشاركة فى إخماد تمرد الأنصار بجزيرة أبا. وتشاء مصادفات القدر أن أكون حاضرًا آنذاك فى السودان، ونفيت هذا الاتهام فى حينه جملة وتفصيلاً عبر شهود العيان من السودانيين، إلا أن البراءة جاءت أخيرًا حاسمة وقاطعة عبر ساحة القضاء السودانى، عندما وقف العميد أحمد أبو الذهب أمام المحكمة التى تنظر وقائع أحداث جزيرة «أبا» واغتيال الإمام الهادى المهدى، وأدلى بشهادته التاريخية باعتباره قائد الحملة العسكرية التى كلفها نميرى بإخماد تمرد الأنصار، وأعلن أن مصر وسلاحها الجوى لم يكن لهما أدنى صلة بما حدث!

## حقيقة مشكلة الرق فى السودان

منذ استيلاء الجبهة الإسلامية على السلطة فى السودان عبر الانقلاب العسكرى الذى تزعمه العميد عمر حسن البشير فى ٣٠ يونيو ١٩٨٩، والحديث عن ممارسة الرق فى القطر

الشقيق ظاهرة تترى تباعًا ضمن الشواغل الإنسانية فى كثير من الصحف ومراكز الدراسات ومنظمات حقوق الإنسان فى أمريكا بوجه خاص، حيث أسفر هذا الاهتمام أخيرا عن خطة مبيتة لوصم العرب المسلمين فى الشمال بالقهر والجور فى تعاملهم غير الحضارى واللا إنسانى مع أبناء الوطن الواحد من الزنوج المسيحيين والوثنيين فى جنوبى السودان. وتكمن خطورة هذا الاتهام فى كونه واحدًا من الادعاءات المغلوطة التى دأبت الإدارة الأمريكية على استخدامها فى تبرير مشروعية منح الجنوبيين حق تقرير المصير، إيذانًا بتقسيم السودان إلى دولتين وربما دويلات عرقية متناحرة يسهل السيطرة عليها.

وإذا كان نظام الإنقاذ الحاكم فى السودان قد ارتكب جريمة سياسية وتاريخية فادحة حين أضفى القداسة على الحرب الأهلية، واعتبر قتال أبناء الشمال «جهادًا» فى سبيل الله، وضحاياهم شهداء أبرارًا فى جنة الخلد مع الملائكة والقديسين، بينما يعتبر الضحايا من أبناء الجنوب كفرة وملحدين ومأواهم النار وبئس القرار، فلا يلومن هذا النظام سوى نفسه إذا كان الرئيس بوش قد ابتلاه بالسيناتور جون دانفورث مبعوثًا شخصيًا له فى السودان، وهو أولاً قسيس الاعتراف للرئيس الأمريكى، وأيضًا مرشح التحالف المسيحى اليهودى واللوبى النفطى فى الكونجرس!

ومنذ مباشرة دانفورث لمهامه فى السودان، وهو يذكى نيران الفتنة عرقيًا تحت شعار الاضطهاد الدينى وانتهاك حقوق الإنسان الذى يكابده أبناء الجنوب، ومن ثم راح يدعم فى المقابل أنشطة المنظمات التبشيرية المشبوهة بنحو مليون دولار يوميًا بدعوى الإسهام فى أعمال الإغاثة الإنسانية للمتضررين من ويلات المجاعات والأوبئة والمروعين بالحرب الأهلية. ولا شك فى أنه جهد مقدر ومشكور من وجهة نظر الجنوبيين فى غياب الدور العربى وضعف إمكانات الحكومة السودانية. على أنه تزامن مع هذا النشاط شن حملة دعائية محمومة تستهدف وصم السودان بممارسة الرق، كان أول من روج لها الرابطة القومية الأمريكية المناهضة للرق (NAPS) تحت قيادة الدكتور أنطونى بول وهو رئيس شعبة الأحياء بكلية أوكورد فى هانتشفيل بولاية ألباما، حيث تواصل إرسال أعداد من أعضائها إلى جنوبى السودان ووضع التقارير الدورية عن تطورات ظاهرة الرق، فيما قامت الرابطة ببناء بعض المدارس ومساكن لإيواء التلاميذ فى عدد من القرى الجنوبية أوائل التسعينيات!

* * *

وهكذا تسربت تلك التقارير إلى وسائل الإعلام الأمريكية، وراحت تتداعى لمأساة الرق فى السودان بشكل مثير للكراهية ضد العرب المسلمين فى السودان. وقد بدأت صحيفة «لوس أنجيلوس تايمز» الحملة عام ١٩٩٥ بتقرير نشرته حول غارة شنتها قوات الدفاع الشعبى التابعة للجبهة الإسلامية على إحدى قرى الجنوب لمطاردة فلول الحركة الشعبية التى تمارس التمرد تحت قيادة العقيد جون جارانج، وقالت الصحيفة إن الغارة صرعت كثيرا من الرجال وأسفرت عن نهب الكثير من ممتلكات السكان و. . سبى بعض النساء والأطفال. ثم خلص التقرير إلى قصة تحرير الفتاة تريزا نيابول دينق ابنة الاثنى عشر ربيعًا من أسر الرق مقابل خمسين دولارًا!

بعدها عرضت بربارا فوجل المدرسة بالصف الخامس فى إحدى مدارس مدينة دينيفر بولاية كلورادو الأمريكية قصة تريزا على تلاميذها، وسرعان ما انفعلوا بها وانخرطوا ضمن حملة دولية تهدف إلى شراء الأرقاء من سادتهم بغرض تحريرهم، ومن ثم تبرعوا مبدئيًا بقيمة وجبة الغذاء لهذا الغرض.

وفى أكتوبر عام ١٩٩٦ دعا النائب دونالد. م. باين إلى جلسة استماع فى الكونجرس حول نفس القضية، ونجح فى تكوين هيئة خاصة لبحث المسألة السودانية فى الاجتماع السنوى للمؤتمر العام للسود، ثم لم تمض أيام حتى أطلق باين حملة مناشدة قومية تدعو إلى تحرير ١٠٣ بين نساء وأطفال من أسر الرق فى السودان، ونجحت الحملة فى الحصول على توقيعات الآلاف من الأمريكيين على المذكرة التى قدمت إلى الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون والأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان.

وكان المقرر السابق لحقوق الإنسان فى الأمم المتحدة، كاسبار بيرو قد زار السودان عدة مرات وخلص إلى وجود ممارسات للرق فى إطار الحرب الأهلية بين القوات الحكومية وقوات المعارضة بقيادة جارانج، بينما تقول منظمة «هيومان رايتس ووتش» إن الحكومة لا تعير انتباهًا إلى سلوك أفراد قواتها وميلشياتها فى مناطق القتال، فى الوقت الذى عرضت فيه حالات صارخة خضع فيها أطفال جنوبيون للتجنيد العسكرى قسراً بعد انتزاعهم من وسط ذويهم. ثم ينتهى التقرير الأول للمنظمة الصادر عام ١٩٩٥ بعنوان «أطفال الشوارع الأرقاء والأطفال الجنود»، ثم الملحق الإضافى الصادر عام ١٩٩٦ بعنوان «خلف خط النار»، إلى وصف مسهب للمجاعة فى جنوبى السودان وشهادات موثقة حول ممارسات الرق.

وقد أدانت المنظمة ـ وهى أمريكية ـ الحكومة السودانية لعدم التزامها بالمواثيق الدولية

وبخاصة ما يتعلق منها بحقوق الطفل، واتفاقية الرق لعام ١٩٢٦، وكذا الاتفاقيات الملحقة بها عام ١٩٥٦ حول مناهضة الرق، فيما استنكرت «هيومان رايتس ووتش» نفي الحكومة السودانية للاتهامات الموجهة لها بهذا الخصوص، برغم ثبوتها في أضابير لجان الأمم المتحدة، وأهابت في نفس الوقت بالمنظمات الدولية المعنية مثل «اليونيسيف» و«الصليب الأحمر» للنهوض بمسئولياتها عبر التدخل لوقف هذه المعاناة الإنسانية وإنهاء تلك التجارة غير المشروعة!

والشاهد أن الحملة كانت لها تداعياتها المؤسفة في أوساط الأمريكيين السود، الذين تتنازعهم ذكريات الاسترقاق التي تعرض لها جدودهم وجداتهم، حين جرى انتزاعهم من بيئتهم وعائلاتهم الإفريقية وبيعهم عبيدًا لفلاحة الأرض والقيام بالأعمال الشاقة في القارة الأمريكية الجديدة بعد اكتشافها على يد البيض الأوروبيين.

وتروي الصحافة الأمريكية قصة شايلا مونتجمري، وهي كانت طالبة لعلم الأحياء في كلية دوثان بألباما، وكيف تمكنت مع ١٨ طالبًا وطالبة من السود من قضاء أعياد رأس السنة عامًا بعد عام في إحدى القرى التي تعاني ويلات الحرب الأهلية في جنوبي السودان، وكم هي سعيدة لأن كونها أمريكية لم يفقدها صلتها بجذورها الإفريقية، الأمر الذي جعلها تأخذ على عاتقها مساعدة أبناء عشيرتها الذين يتعرضون للفقر والمرض والخوف والرق في جنوبي السودان!

❊ ❊ ❊

ولم تختص أمريكا وحدها السودان بالترويج لممارسة الرق، فكذلك بريطانيا التي استعمرت السودان وتبنت سياسة المناطق المقفولة على جنوبيه عبر وضعها إسفينًا حضاريًا ولغويًا وثقافيًا واجتماعيًا بينه وبين الشمال، من هنا استثمرت البارونة كوكس تراكم الخبرات البريطانية بالسودان والحنين إلى أمجاد الدولة العظمى التي لم تكن تغرب عنها الشمس، وشنت أقوى وأذكى حملة ضد نظام الجبهة الإسلامية إبان كان الدكتور الترابي رجله ومفكره وعرابه، ثم لم تتوقف برغم استبعاده من السلطة عن مواصلة ما بدأته.

وقد أثارت هذه المرأة حولها شخصيا وحول نشاطاتها السياسية والإعلامية جدلاً واسعًا، سواء داخل بلادها أو على صعيد السودان. فهي قد بدأت حياتها ممرضة كرست حياتها للعمل الطوعي، فخلعت عليها الملكة إليزابث لقب بارونة، تقديرًا لجهودها في كثير من مناطق العالم التي تعاني مآسي الحروب والنزاعات والأوبئة والمجاعات، وبينها

بورما والسودان الذى قامت بزيارته عدة مرات، وخاضت تجربة العمل تحت وابل الرصاص والقنابل والصواريخ. وهى قد حازت بشجاعتها ومبادراتها الإنسانية على كثير من الأوسمة وعلى الدكتوراه الفخرية فى بريطانيا وغيرها، حيث وقع عليها الاختيار كراعية لجامعة بورتموث!

البارونة كوكس التى تشغل منصب نائبة رئيس مجلس اللوردات، تحظى باحترام المعارضة السودانية، لفهمها وتبنيها هموم وشجون السودان، ودعوتها لرموزه ومفكريه للتنوير بقضاياه وشرحها أمام مجلس اللوردات، بينما يكن لها نظام الجبهة الإسلامية عداء مستحكمًا إلى حد اعتبارها شيطانًا فى هيئة امرأة، بسبب انتقاداتها الصارخة له، واتهامه بالتعصب ضد المسيحيين سواء عبر ما يسمى «المشروع الإسلامى» أو «التوجه الحضارى»، ووصمه - وهو الأخطر - بممارسة الرق والعبودية المنافية للإسلام ضد الجنوبيين!

وقد بدأ اهتمام كوكس بالسودان حين كان ابنها يعمل ضمن برنامج إنسانى لرعاية اللاجئين الإريتريين فى مدينة «الدمازين» بشرقى السودان. وفى إحدى رسائله لها شكا من نقص شديد فى عدد الممرضات، وعندئذ قررت التوجه إلى هناك مع فريق من الممرضات الإنجليزيات المتطوعات، حيث عاشت ثلاثة أشهر فى منطقة «حمرة الوز» تؤدى واجبها حتى نقلت نشاطها بعدئذ إلى مدينة الأبيض عاصمة ولاية كردفان.

أما عن اهتمامها بمشكلة الرق، فكان عبر قراءتها كتابًا مهمًا عنها بالإنجليزية بعنوان «الرق فى السودان» من تأليف الدكتور على بالدو والدكتور عشارى، وكلاهما يعمل ضمن هيئة التدريس بجامعة الخرطوم، حيث كان للأمانة العلمية والجهد المبذول فى جمع الوثائق والشهادات والتحقق من صحتها دور بارز فى رواج الكتاب داخل السودان وخارجه بوصفه أهم مرجعية علمية لمشكلة الرق فى السودان، وبخاصة أنه شهادة من أهلها!

وحين امتنعت حكومة الجبهة الإسلامية عن تقديم التسهيلات التى طلبتها البارونة كوكس لزيارة المناطق المنكوبة بالرق فى جنوبى وغربى السودان وجبال النوبة، لم تعدم الوسيلة للقيام بالتحقيقات الميدانية عبر بعض الدول الإفريقية المجاورة للسودان ومنظمات الإغاثة والتبشير وكذا الحركة الشعبية بزعامة جارانج.

كوكس التى ولدت فى السادس من يوليو عام ١٩٣٧ استطاعت بنفوذها وشهرتها فضح

ممارسات العبودية فى السودان، وهى دائمًا تعزز ادعاءاتها بالحجج والأدلة والصور، مؤكدة على أن نظام الجبهة الإسلامية هو المسئول الأول عن تشجيع تلك الممارسات أو السكوت عليها، بل وإنكارها إذا لزم الأمر. وتقول إنها لمست خلال جولاتها فى المناطق المنكوبة تعاطفًا كبيرًا من جانب بعض التجار وزعامات القبائل العربية المسلمة تجاه ضحايا الرق، إذ كانوا يبادرون إلى دفع الإتاوات إلى خاطفيهم مقابل تحريرهم، مؤكدة على أنها كانت شاهدة عيان على تحرير ٣٢٠ طفلاً وامرأة، وأنها التقت بهم وبالسماسرة الذين تولوا مهام التسوية ودفع مبالغ الفدية للخاطفين، كما أنها تحققت من تشغيل عدد آخر من الفتيات والنساء الجنوبيات خادمات لدى أفراد أسر عربية، وأطلقت عليهم وصف «أسياد»، فضلا عن عدد آخر من الأطفال الذين جرى تشغيلهم غصبًا رعاة لقطعان الماشية التى يملكها شماليون.

والمثير للانتباه أن صدى اتهام السودان بالرق، وصل عبر البارونة كوكس إلى منظمة التضامن المسيحى التى تتخذ من سويسرا مقرًا لها، وقد تضمن تقريرها الصادر فى يوليو عام ١٩٩٩ وبثته وكالة رويتر مزاعم خيالية حول نحو ٦٠٠ صبى وفتاة من جنوبى السودان كانوا مجتمعين تحت شجرة فى منطقة «يارجوت» بانتظار تحريرهم من الرق، وعلى لسانهم روى التقرير ألوان وأشكال القسوة والوحشية التى عوملوا بها من الشماليين، فضلا عن عشرات القصص حول عشرات الآلاف من العبيد الجنوبيين الذين يعمل غالبيتهم لدى العرب فى ولايتى دارفور وكردفان. . إلخ.

* * *

كل هذه الاتهامات والشهادات والتقارير الغربية حول ممارسات الرق فى السودان، لا تكاد تجافى فى الغالب الأعم منها الحقيقة والموضوعية، لكنها - وهنا بيت الداء - بعيدة كل البعد عن فهم أبعاد الظاهرة عبر اعتماد معايير الرصد والتقييم الغربى، وليس كما يجب فى سياقها التاريخى والتقاليد والقيم الشعبية الموروثة فى السودان. ولعل الأمر برمته يدعونا إلى حد استدعاء منطق المؤامرة فى الترويج المتعمد لمأساة الرق فى السودان على هذا النحو.

هنا نضرب مثالاً بالافتراءات التى دأب المؤرخون الغربيون والإنجليز بصفة خاصة، حول جلب محمد على الرقيق من شباب السودان، بينما الحقيقة التى تؤكدها وقائع التاريخ وشهاداته ووثائقه، أن السودانيين كانوا مع المصريين قوام جيش محمد على

ومتساوين فى الحقوق والواجبات والامتيازات، وهم قد تشربوا العلوم أو التدريبات العسكرية الحديثة فى الكلية الحربية ومعسكرات الجيش بأسوان، على يد نخبة متميزة من الضباط الأكفاء تحت رئاسة الجنرال سيف، وهو كان أحد قادة جيش نابليون، حتى أعلن إسلامه وعرف باسم سليمان باشا الفرنساوى، وهؤلاء الضباط والجنود السودانيون كانوا طليعة التنوير والتقدم فى المناطق التى جاءوا منها بعد عودتهم إلى السودان.

وفى كتاب القاضى الأمريكى بيير كرابت «الخديو إسماعيل المفترى عليه»، ما يشى بالحقيقة التى تبرئ ساحة مصر من تهمة ممارسة الرق فى السودان، حيث يؤكد بالوثائق الثبوتية أن تجارة الرقيق كانت وقفًا على الأجانب فحسب، وتحت حماية قناصل الدول الأوروبية وأمريكا المعتمدين فى الخرطوم عهدئذ، وكانت البواخر النيلية التى تنقل العبيد من جنوبى السودان ترفع أعلام تلك الدول وفى مقدمتها العلم الأمريكى، بينما كان معظم المقاولين والوسطاء والجلابة من السودانيين وفى مقدمتهم الزبير باشا. . هذا فى الوقت الذى تغاضى فيه المؤرخون الأجانب عمداً عن الدور الإنسانى والسياسى المشهود الذى أداه الضباط والموظفون المصريون فى تنفيذ الأوامر المشددة الصادرة من الخديو إسماعيل فى التصدى لتجارة الرقيق وحماية أبناء السودان من الاسترقاق ووقف مأساة انتزاع الأطفال من ذويهم وقطع دابر الأجانب وتأديب التجار والوسطاء المحليين، وفى وقت سابق لتحريم الرق دوليّا!

من هنا يجدر الحذر من الوقوع فى شراك الخطط المشبوهة والأساليب الملتوية والادعاءات الملتبسة التى تتهم السودان بممارسة الرق، غفلاً من الإدراك الواقعى المعايش لهذه الظاهرة ميدانيّا، وكيف عادت تُطل برأسها من جديد بعد صدور الحكم بإعدامها فى السودان ودول العالم كافة فى نهاية القرن ١٩.

فالسودان الذى تبلغ مساحته مليون ميل مربع بما يوازى مساحة دول غربى أوروبا وجزر البحر الأبيض المتوسط، ويضم مئات القبائل وعشرات القوميات والأعراق والثقافات والأديان واللغات والرطانات، إلا أنه كأمة وكيان سياسى متناسق ومتماسك لم يتخلق بعد، ولا تزال السلطة المركزية فى الخرطوم عاجزة عن بسط هيبتها ونفوذها على مختلف ربوع السودان، ولعله من هنا كانت ضرورة نشأة «الإدارة الأهلية»، لتكون الوكيل عن السلطة المركزية بحكم شعبيتها ونفوذها القبلى أو الدينى أو السياسى فى كثير من المناطق النائية ومناطق أطراف السودان!

كانت للإدارة الأهلية محاكم وسجون وقوانين محلية موروثة وغير مكتوبة، وكانت لها سطوتها وكلمتها النافذة فى حل المشكلات، سواء بين الأفراد أو القبائل وفقًا لتقاليد «الأجاويد» التى كانت تغلب الحكمة والعدل والتسامح. وقد نجحت الإدارة الأهلية فى القيام بمهامها على خير وجه قرونًا بعيدة، حتى تبنى الرئيس نميرى دعوة اليسار السودانى لإلغائها بدعوى التحديث والتقدم حتى لو كان على حساب التطور الطبيعى.

من هنا فقد السودان واحدة من أهم آليات الإدارة والأمن والتحكيم، خصوصا فى النزاعات المستحكمة فى مناطق التماس بين القبائل العربية والقبائل الزنجية. فهذه القبائل السودانية كانت حريصة على تمييز أفرادها عبر ما يسمى «الشلوخ»، أى تشريط الوجه أشكالاً معينة، ومثال ذلك حرف H الذى كانت تختص به قبيلة الشايقية وحرف T وكان وقفًا على قبائل دنقلة أو الدناقلة. وعلى غرار ذلك كانت القبائل الجنوبية الزنجية لديها ما يميز ملامح أفرادها عبر عمليات الكى والوخز بالإبر، بل إن هذا التمييز كان سائدًا حتى فى التعرف على ما لدى كل قبيلة من أبقار أو إبل أو أغنام.

وكأى مجتمع قبلى موغل فى التخلف كانت المعارك غالبًا ما تندلع بين هذه القبائل عندما تثور الخلافات حول تحديد زماماتها من الأراضى أو نصيبها من المياه، وربما بسبب اختلاط الماشية أو الادعاء بسرقتها، بينما كانت الأسلحة التى يشهرها كل طرف تجاه الطرف الآخر لا تتعدى السيوف والحراب. ولعل من قرأ كتاب الزعيم والمفكر السودانى الجنوبى فرنسيس دينق «القوى المحركة للهوية» (Dynamics of Identification) يدرك إلى أى مدى كان الوئام والصفاء وروح التكامل تعود فى أعقاب المعارك التى كانت تنشب آنذاك بين قبيلة «البقارة الحمر» العربية فى الشمال وقبيلة «الدينكا أنقوك» الزنجية فى جنوبى السودان.

* * *

فى خضم تلك العلاقات والمنازعات بين القبائل فى مناطق التماس، كان الاختطاف المتبادل للأطفال والنساء جزءًا مكملاً لعمليات الغزو والانتقام أو الانتصار، كما كانت استعادتهم فى مقابل فدية من الماشية أو استبدالهم رهينة برهينة جزءًا مكملاً أيضًا لعملية المصالحة وفقًا لما يصدر عن الإدارة الأهلية فى الجانبين من أحكام بهذا الشأن.

فلما اندلع التمرد الثانى لأبناء الجنوب عام ١٩٨٣ بزعامة العقيد جون جارانج، وقويت شوكة ميلشياته عددًا وعتادًا وتنظيمًا عبر الدعم الإفريقى والعربى والدولى، ونجاحه فى

اختراق الصفوف والخطوط العسكرية للقوات الحكومية فى عهد نميرى، ثم تصاعدت قوة التمرد إلى حد الاستيلاء على المدن تباعًا فى عهد حكومات الصادق المهدى الائتلافية (١٩٨٦ ـ ١٩٨٩)، بدئ فى استدراك الفراغ الذى تخلف عن إلغاء «الإدارة الأهلية» عبر تسليح القبائل من ميزانية الدولة لمواجهة زحف التمرد وقوته. ومن هنا تحديداً تغيرت تقاليد المعارك وحسم النزاعات بين قبائل التماس، بالتزامن مع تصاعد موجة اختطاف الرهائن. وفيما غابت تقاليد الأجاويد برزت إلى السطح ظاهرة تحرير المختطفين مقابل فدية مالية. ومن الإنصاف أن يوجه الاتهام إلى الغرب وأمريكا ومنظمات الإغاثة والتبشير وحقوق الإنسان الدولية بمسئوليتهم عن ابتداع هذا الأسلوب، ومن ثم تحولت عمليات الاختطاف تحت تهديد السلاح إلى لون من المغامرات التجارية وباب للإثراء غير المشروع!

ومن الإنصاف كذلك الحكم بأن وصم هذه العمليات بالرق لا يستند إلى الحقيقة والواقع، وذلك لأن الهدف من الاختطاف ليس الاسترقاق فى الغالب ولا البيع والشراء فى سوق النخاسة، بل هو انتظار للربح عبر الفدية التى يتكفل بها القادرون من الشماليين والأجانب بوجه خاص، بمعنى أن هذه الظاهرة لا علاقة لها بالدين وليست لدوافع عرقية أو عنصرية، أولاً لكونها مشتركة بين القبائل العربية الشمالية والقبائل الزنجية الجنوبية، فى ضوء الاتهامات الدولية التى تلاحق جارانج حول اختطاف ميلشياته للأطفال الجنوبيين وتجنيدهم فى صفوفها، أو اختطاف أطفال شماليين واستعادتهم بالتبادل مع أطفال جنوبيين رهائن لدى القبائل الشمالية!

والأدهى والأمر أن وكالات الأنباء فاجأت الجميع بخبر وصول أول فوج من الفتية الجنوبيين إلى أمريكا منذ نحو عامين، حيث أعلن عن تعهد الحكومة الأمريكية بإعاشتهم وتعليمهم وتأهيلهم لتولى الوظائف، ولا أحد يعلم كيف وبأى أسلوب تم تجميع هؤلاء الصبية؟ وهل حدث ذلك بموافقة ذويهم أم لا؟ ولماذا اقتصر الاختيار على الجنوبيين فحسب، إلا أن يكون الهدف رعاية نواة السلطة فى الدولة الجنوبية الانفصالية المرتقبة؟!

من جهتها لم تتوان الحكومة السودانية عن الرد على الافتراءات التى تتهمها بغض الطرف عن ظاهرة الرق، واتهمت البارونة كوكس باعتماد المعايير المزدوجة عبر التغاضى عن اختطاف ميلشيات جارانج للصبية والشباب ودفعهم إلى ميادين القتال، باعتبار أن هذا التعامل يخضع لمعيارها للرق. وقالت إن كوكس دأبت على الدخول بدون تصريح رسمى إلى المناطق التى يحتلها جارانج، وإنها لذلك تتبنى ادعاءاته الكاذبة على غرار اتهام السودان بصناعة أسلحة الدمار الشامل، وقصف أمريكا لمصنع أدوية الشفاء بالخرطوم لهذا

الغرض. وقد روجت حكومة السودان للنقد العنيف الذى وجهه رئيس صندوق حماية الطفولة العالمى «يونسيف» كارول بيلامى إلى نشاط منظمة التضامن المسيحى فى السودان عبر مقولته الشهيرة: «عندما تدفع ٥٠ دولاراً على الرأس فى بلد يعيش غالبية الناس فيه على أقل من دولار فى اليوم، فإن هذا يشجع على تفاقم هذا النشاط الإجرامى». بينما قال جيمس جاكوسن الذى عمل فترة فى مهام خاصة بمنظمة التضامن المسيحى فى السودان، إنه وجد خلال رحلة قام بها فى السودان عام ١٩٩٩ أن أطفالاً وفتية جنوبيين كانوا يدعون خضوعهم للاسترقاق حتى يجتذبوا الدولارات الغربية، حسبما نشرته صحيفة «الحياة» اللندنية يوم ٩ سبتمبر ١٩٩٩!

وقد طعنت حكومة الجبهة الإسلامية فى صحة ومصداقية الصور الفوتوغرافية والأفلام التسجيلية حول عمليات أسر الرهائن ومشاهد تسليم الفدية للمختطفين، بدعوى التزوير والتلفيق، استخفافًا بالرأى العام العالمى أو لتحقيق انتصارات صحفية مزيفة.

والحقيقة التى لا خلاف حولها أن أبناء الجنوب عانوا ومازالوا يعانون وطأة المظالم التاريخية والحرب الأهلية وفداحاتها غير الجوع والمرض والقسمة غير العادلة للثروة والسلطة.. ما فى ذلك شك. لكن النظام الحاكم فى الخرطوم برغم كل سوءاته وكم وألوان المصائب التى يعانى السودان من ويلاتها، ليس المسئول الأول عما يثار حول قضية الرق، فهو قد ورث تلك المتناقضات عن الأوضاع السابقة.. وصحيح أن نحو ثلاثة ملايين فروا من الجنوب، لكن معظمهم لم يلجأ إلى أى من دول الجوار وفضلوا النزوح إلى الشمال والعيش فى أمان ووفاق مع إخوانهم الشماليين من العرب والمسلمين.

استكمالاً لبانوراما المأساة، يبدو قصور حكومة الجبهة الإسلامية إما عن عمد وإما عن جهل بمخاطر اختيار موقع الدفاع عن نفسها عبر أفكار مسئوليتها حول ما يثار عن مشكلة الرق، بينما المطلوب دون تراخ أن تبادر إلى التعامل مع المشكلة بجدية ومسئولية، عن طريق سدّ المنافذ والثغرات الخاصة باستغلال ظروف الحرب الأهلية فى تسخير الأطفال والنساء للعمل قسراً، وتشديد العقوبات حول شبهات الاسترقاق إلى الإعدام شنقًا وعلنًا فى مواقع الجريمة على حد دعوة البعض من القانونيين فى السودان. وكذلك فإن المطلوب من «التجمع الوطنى الديمقراطى» الذى يضم فصائل المعارضة فى شمالى وجنوبى السودان الامتناع فوراً عن استغلال قضية الرق فى الهجوم على الجبهة الإسلامية. إذ إنه برغم أن زعماء التجمع يمثلون قمة الثقافة والاستنارة فى السودان وهم على علم تام بأبعاد

وتعقيدات القضية، إلا أنهم على ما يبدو يقللون من شأن استغلالها من قبل أمريكا والغرب وإسرائيل بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر فى الزراية بالعرب وبالإسلام والمسلمين وتوسيع شقة الخلاف بين الشمال والجنوب!

## ماذا لو انفصل الجنوب؟

على الرغم من أن كلمة «لو» تولد الكفر كما يقولون والعياذ بالله، فإننا مضطرون لاستخدامها فى مسألة لا تتعلق بالدين والإيمان أو الغيبيات المسلم بها، وإنما فى قضية سياسية مهمة باتت مثيرة للجدل والنقاش بقوة منذ نهاية الجولة الأولى لمفاوضات ضاحية «ماشاكوس» الكينية يوم ٢٠ من يوليو عام ٢٠٠٢ بين نظام الإنقاذ الحاكم فى السودان والحركة الشعبية بزعامة العقيد جون جارانج، وأسفرت عن بروتوكول أو إطار مبادئ يفضى إلى حل الأزمة المحتدمة حول مشكلة الجنوب تحديدا وأزمة الحكم فى السودان بشكل عام، توطئة لوقف إطلاق النار وإحلال السلام، ومن هنا السؤال: ماذا «لو» جاءت نتيجة استفتاء أبناء الجنوب على حق تقرير المصير بعد ست السنوات الانتقالية التى اتفق عليها الجانبان لصالح الاستقلال والانفصال عن الوطن الأم، وليست لصالح وحدة السودان!

صحيح أن هناك توقا شعبيا عارما فى السودان يرنو إلى الخلاص والاستقرار والتنمية بنهاية مأساة الحرب الأهلية المروعة، والبعض يضيف «بأى ثمن حتى «لو» كان الانفصال»، وهناك من يراهن على انحياز أبناء الجنوب طوعاً للوحدة، فيما «لو» أحسن إستثمار الفترة الانتقالية فى جذبهم إلى هذا الخيار عبر خطة سياسية وإعلامية وتنموية طموحة. والمشكلة أن هذه الدعوة تستبعد أن تكون قاصرة على إمكانات السودان الذاتية، وتتطلع إلى إسهامات الأشقاء العرب القادرين، باعتبار أن السودان واحد من ثغور الأمن القومى العربى، كما أنه بوابة التواصل الحضارى والثقافى والمصالح المشتركة بين العرب والأفارقة، إلا أن الرهان بهذه القضية الحيوية العاجلة على النخوة العربية في هذا التوقيت العصيب أشبه بعشم إبليس فى الجنة، ولسببين أساسيين: «أولا» سيادة المد القطرى على حساب النهج القومى منذ أزمة الخليج الثانية، ولعله يفسر تنكب الدعم العربى طريقه إلى السلطة الفلسطينية. و «ثانيا» أن الوطن العربى برمته فوق صفيح ساخن ترقبا لنفاذ التهديدات الأمريكية بضرب العراق، فمن يقع عليه الدور ياترى تباعا سواء فى إطار

الحرب المعلنة ضد الإرهاب أو الحملة الصليبية الشيفونية غير المعلنة ضد العرب والمسلمين!

ثم إن قسمة السلطة مبكرا - كما أسلفنا - بين نظام الإنقاذ وكذا الثروة والنفط مع جارانج تحديدا، ومنحه صلاحيات إشهار الفيتو على بعض قرارات رئيس الجمهورية، وسن القوانين فى إطار دستور الجنوب المرتقب وتلقى المساعات الخارجية، واستبقاء ميلشيات الحركة الشعبية بكامل تشكيلاتها القتالية وأسلحتها. . إلخ، ألا تنطوي هذه الامتيازات أو الإغراءات إذن على مخاطر تهدد وحدة السودان عبر تمكينه من السيطرة وتوطيد نفوذه وفرض الأمر الواقع تمهيداً لانفراده بحكم الجنوب استباقا لموعد الاستفتاء على حق تقرير المصير بعد ست سنوات؟!

نحن بالطبع لا مصلحة لنا فى التشكيك فى نوايا وشعارات جارانج الرامية إلى حل مشكلة الجنوب فى إطار السودان الموحد، ولا فى تحرير السودان جنوبيه وشماليه وبناء نظام وهياكل جديدة للحكم على أنقاض الصيغ السياسية غير الديمقراطية التى تولدت عنها الخلافات والشقاقات والحروب الأهلية والمظالم، لكن حلفاءه فى تجمع المعارضة يتهمونه بالتخلى عن قرارات أسمرة المصيرية عام ١٩٩٥ وتركهم فى العراء، حين وافق على استبعادهم من المفاوضات مع الإنقاذ واختزال أزمة السودان فى مشكلة الجنوب فحسب، دونما أى اعتبار لمختلف جوانبها المهمة وبينها إحلال الديمقراطية والحريات والتنمية المتوازية والتداول السلمى للسلطة وإعادة بناء هياكل الدولة وعلمانية الدستور الدائم، الأمر الذى حدا بأهم حلفائه وهو الحزب الشيوعى السودانى إلى إتهامه تارة بالغموض وأخرى بالانتهازية!

ثم هناك من يتخوف من أن ينسب لنفسه قدوم الدعم العربى أو الأجنبى لإعادة إعمار الجنوب إذا ما تحقق بالفعل، بدعوى أنه لولا زعامته للتمرد الثانى لأبناء الجنوب الذى انطلق من مسقط رأسه بمدينة «بور» عام ١٩٨٣، لما كان إذعان نظام الإنقاذ لمنح الجنوبيين حق تقرير المصير، ولما تدفقت عليهم المساعدات والمعونات من خارج السودان!

كذلك فى سياق التداعيات المحتملة على صعيد الساحة السودانية فيما «لو» انفصل الجنوب لاقدر الله، يبدو أنه لا مفر من استدعاء أساليب إدارة الحرب النظامية فى الجيوش التقليدية. فكما أن القيادة العامة تضع خطة شاملة وتفصيلية للهجوم، عليها أن تتضمن أيضا بالتزامن خطة للانسحاب المنظم تحسبا لشتى الاحتمالات السلبية. ومن هنا السؤال

عن موقف نظام الإنقاذ ومدى استعداده لمواجهة كثير من التحديات المتوقعة فى حالة انفصال الجنوب :

* هل يتم ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب بدقة وشفافية وفقا لخرائط استقلال السودان عن الحكم الثنائى عام ١٩٥٦ ، تجنبا للمشكلات العالقة بهذا الشأن وتولدت عنها النزاعات المزمنة والحروب كما بين أثيوبيا وأريتريا والإمارات وإيران والهند وباكستان، خاصة وأن جارانج راح يطالب بضم المناطق المهمشة فى السودان إلى خريطة الجنوب، بدعوى أن ميليشياته حاربت ولا تزال موجودة فى هذه المناطق!

* ثم كيف يتلافى النظام من الآن تنامى التيارات السياسية والقبلية فى المناطق المهمشة فى غربى وشرقى السودان وجبال النوبة والإنجسنا، حين تطالب بنصيبها من قسمة السلطة والثروة وحق تقرير المصير على غرار الجنوب، وربما بشكل ما من الحكم الذاتى الإقليمى كحد أدنى. ثم إن غياب هيبة السلطة المركزية وضعف آلياتها التنفيذية والعسكرية والتنموية والسياسية فى بلد المليون ميل مربع أو ما يعادل مساحة دول غربى أوروبا مجتمعة، إنما المناخ الملائم لنفاذ سياسة العولمة الأمريكية التآمرية على وحدة الكيانات السياسية فى العالم الثالث وكبت القوميات أو إجهاضها!

* وإذا كان جارانج لا يمثل كل أهل الجنوب، خصوصا بحكم العداء التاريخى المستحكم بين قبيلة الدينكا التى ينتمى إليها وغيرها من القبائل الصغيرة، ويستمد شرعيته من التمرد، فهل ينجح فى خلق صيغة للمصالحة الوطنية معها لوقف الحروب القبلية المستعرة، إيذانا باستقرار الجنوب وتنميته، و . . كيف ؟

* ما مدى قدرة نظام الإنقاذ على ضمان تنفيذ ما قد يتم عليه التفاوض والاتفاق بشأنه مع جارانج من دون توافر الإجماع السياسى والقومى، خشية أن يلحقها إخفاقات ما سبقها من اتفاقيات استهدفت حل مشكلة الجنوب فى أديس أبابا ١٩٧٢ وأديس أبابا ١٩٨٨ وكوكادام ١٩٨٦ رغم أنها تجنبت خيار الانفصال؟ ولا انطلقت من أرضية حق تقرير المصير؟

* وتأتى بعد ذلك إشكالية تحديد من يحق لهم التصويت على حق تقرير المصير من أبناء الجنوب: وهل هذا الحق قاصر فحسب على سكان الجنوب ؟ أم يسرى كذلك على نحو أكثر من ثلاثة ملايين جنوبى من النازحين إلى شمالى السودان فرارا من ويلات الحرب الأهلية والمجاعات والأوبئة؟ ألا يحتمل أن تتفاقم المشكلة على غرار الخلافات العقيمة

المزمنة بين المغرب والبوليساريو حول تحديد هوية السكان المؤهلين للاستفتاء على حق تقرير الإقليم الصحراوى؟ وإذا كانت القضية مصيرية تمس وحدة السودان ومستقبله، فلماذا لا يشمل الاستفتاء كل الشعب فى مختلف ربوع السودان، أو استفتاؤه على ما تنتهى إليه المفاوضات من اتفاقيات توخيا للشفافية والإجماع القومى وهو أضعف الإيمان؟

* ثم ما مصير الملايين من أبناء الجنوب الذين إستقروا منذ سنوات فى الشمال؟ هل يتم ترحيلهم إلى مناطقهم الأصلية حال إنفصال الجنوب، أم يظلوا عبئا على الشمال؟ هذه المشكلة وغيرها يجب رصدها ومعالجتها من الآن بالتراضى والوفاق قبل أن تتحول إلى «نزناز» يولد النزاعات والكراهية فى المستقبل. و. . أخيراً هل يتم إقتسام عائدات النفط بين الشمال والجنوب؟ وبأى نسبة أو معيار، بحكم اكتشافه واستخراجه من الجنوب، وامتداد أنابيبه وتكريره وضخه للتصدير فى الشمال؟ وإذا كان الخبراء يرجحون امتداد مخزون السودان الجوفى من النفط إلى الشمال، فلعل المتاح والممكن والأكثر أمانا احتذاء تجربة اليمن عندما تم اكتشاف النفط فى شطريه عام ١٩٨٨، ونهضت شركة مشتركة لإدارة استثماراته واقتسام عائداته تجنبا لمزيد من الخلافات وسفك الدماء!

أما تداعيات بروتوكول ماشاكوس على صعيد الجوار الإفريقى، فمن المتعين وضع الضوابط السياسية والقانونية والأخلاقية الكفيلة بالوقاية من عدوى انفصال جنوبى السودان عن الوطن الأم، خاصة وأن معظم الدول الإفريقية تعانى من مشكلات غياب الانسجام والتعايش بين القوميات والعرقيات والأديان والثقافات.

ويجمع المراقبون على أن مصر بوجه خاص يؤرقها هاجسان على درجة كبيرة من الأهمية الإستراتيجية: حصتها المقررة من مياه النيل «أولا»، لكونها تمثل شريانها الوحيد للحياة. وإذا كانت مختلف مشروعات السدود وتوليد الكهرباء على النيلين الأزرق والأبيض لا تؤثر إلا بنسبة خمسة أو سبعة فى المائة مطروحة من هذه الحصة، فإن المشكلة تكمن فى جنوبى السودان، ومدى تجاوب حكومته المرتقبة فى حالة انفصاله مع جهود مصر والسودان الرامية لزيادة حصتهما من مياه النيل لمواجهة الزيادة السكانية والتوسع الزراعى وتوفير الطعام، عبر استعادة العمل فى مشروع قناة جونجلى التى توفر ما بين ثلاثة إلى سبعة مليارات متر مكعب من المياه، مما يستلزم الحرص من الآن على

ضرورة إعلان جارانج وبشكل موثق موافقته على المشروع، خاصة وأنه سبق وعطل تنفيذه عندما وجه قواته إلى تدمير الحفار الفرنسي الضخم المستخدم فى حفر قناة جونجلى!

وأما عن الأمن القومى المصرى، فلا مفر من ارتباطه الوثيق بالأمن القومى المشترك لدولتى وادى النيل، ومن المتعين بالتالى أن يستوعب كذلك الأمن القومى للدولة الجنوبية فى حالة قيامها وألا يتناقض معه، وأن يبدأ الحوار من الآن ثنائيا أو ثلاثيا حول تأمينه من الاختراقات الأجنبية المعادية وبخاصة إسرائيل التى تطمع فى مياه النيل وكذا قيام دولتها الكبرى من النيل إلى الفرات!

وهنا نتوقف أمام كثير من شواهد التاريخ القديم والحديث لوادى النيل، وكلها تشى باللحمة والانسجام والتكافؤ والندية بين شعوبه. فكما حكم الفراعنة الوادى طولا وعرضا كذلك بسط ملوك السودان نفوذهم على مصر لأكثر من نصف قرن وبينهم بعانجى وطرهاقه. وإذا كان محمد على قد عنى باكتشاف منابع النيل وقيام أول دولة مركزية حديثة فى السودان بأكثر من حدوده الراهنة، ووجه جنوده إلى الزواج من أهل الشمال وجنوبى السودان، وحرص على تعليم أولادهم تحت رعاية رفاعة الطهطاوى، فلعل اندلاع ثورة اللواء الأبيض فى السودان عام ١٩٢٤ بزعامة على عبد اللطيف وأقرانه من الضباط الذين ينتمون إلى قبيلة الدينكا الجنوبية، وإعلان احتجاجهم ورفضهم قرار الإنجليز بسحب الجيش المصري من السودان، شاهد على عمق العلاقة ومتانة اللحمة، علما بأنه لم يعتد على أى مصرى أو ممتلكات مصرية فى الجنوب على امتداد فترة التمرد الأول بزعامة «الأنيانيا» ولا التمرد الراهن بزعامة جون جارانج الذى انفتحت أمامه منابر الحوار فى مصر مع نخبها السياسية والثقافية وبات المطلوب أن يتواصل الحوار الآن ومستقبلاً!

وهنا نعرض لإشكالية أخيرة بالغة الخطورة مستقبلا، إن لم يتم العمل على تداركها من الآن. فإذا كان احتمال انفصال الجنوب واردًا، فالواجب على مصر أن تواصل علاقاتها الحميمة مع أبناء الجنوب ومع جارانج ومختلف الفصائل الجنوبية، خشية محاسبتها آنذاك على موقفها المعارض سواء لحق تقرير المصير أو فصل واستقلال الجنوب. كما أن المطلوب من مصر كذلك القبول بأى صيغة متاحة لمشاركتها فى الجولة الأخيرة من مفاوضات ماشاكوس، حتى لا تعرض نفسها للوم من قبل نظام الإنقاذ ومن الشعب السودانى فى حالة انفصال الجنوب أو التصويت لصالح وحدة السودان، بدعوى أن مصر تخلت عن السودان فى محنته، وربما لأنها لم تشارك بدور فاعل فى الحفاظ على الوحدة!

# تقديم وتعريف
## مغامرة معرفية في التخوم الجنوبية

بقلم الأديب العربي
الطيب صالح

السودانيون، لم يوطنوا أنفسهم بعد، على أن يروا واقعهم مصورا فى مرآة التاريخ، وربما يفسر ذلك أن عددا من الرجال الذين أسهموا مساهمات عظيمة فى بناء المجتمع، كلهم رحلوا دون أن يتركوا سجلا لتجاربهم. حملوها معهم إلى مراقدهم، فخسر الناس بذلك خسارة لاتعوض.

كذلك ينظر السودانيون بريبة وحذر إلى الأجنبى الذى يدقق النظر فى مجريات أحوالهم، ربما لأنهم صنعوا على مدى قرون، توازنا اجتماعيا دقيقا أقاموه على طقوس معقدة وأعراف متشابكة. فهم يخافون على هذا التوازن أن يتزعزع. وقد نشأ عندهم تقليد بإيثار الصمت وغض الطرف.

إنما الدنيا قد تغيرت، وجاء هذا العصر بوسائل إعلامه المقتحمة، وأساليبها التى لا تأبه لرغبات الناس والشعوب، أن يتركوا وشأنهم.

لذلك فمن حسن الحظ، أن مؤلف هذا الكتاب الأستاذ يوسف الشريف، ليس غريبا على السودان. إنه أولا مصرى، والمصرى له وضع خاص فى السودان، وللسودان عنده منزلة خاصة.

وعلاقة الأستاذ يوسف الشريف بالسودان تمتد إلى قرابة أربعين عاما، وقد توثقت بعلاقة الصهر والرحم، حين تزوج السودانى المرموق، المرحوم الشيخ حسن بليل من شقيقته السيدة الفاضلة عطيات الشريف.

هذا العمق فى العلاقة - وفى المعرفة بالضرورة - يتضح للقارئ من أول وهلة. فسوف

يجد أن الكاتب عرف عن قرب، الزعامات كلها، التى لعبت أدوارا مؤثرة على مسرح السياسة السودانية منذ الاستقلال. ولم تقتصر علاقاته على رجال السياسة، ولكنه صادق المطربين والشعراء والفنانين والصحفيين.

دخل «الأندايات» وانخرط فى حلقات الذكر. رقص مع قبائل الدينكا فى الجنوب، وركب الخيل والجمال مع قبيلة «الكواهلة» فى الغرب. أكل كبدة الإبل، وتوغل فى مجالس «الونسة» فى العاصمة المثلثة. اطلع على كثير من أسرار الحياة السياسية فى السودان، وأصبح شاهدا على تقلبات أحواله. لا يوجد مثله كثيرون.

واضح من الكتاب، أن الأستاذ يوسف الشريف فعل هذا من منطلق الحب للبلد وأهله، فهو لأجل ذلك لايتظاهر بموضوعية مزيفة، وما أكثر ما تخفى «الموضوعية» عدم الاكتراث، بل الاحتقار! هذا كاتب مصرى، يكتب كأنه سودانى، دون مداهنة ودون حرج. ولم لا؟ إن من بعض معانى الأخوة، أن يضع الأخ نفسه مكان أخيه :

أقول: هذا كتاب جدير بالتنويه، إن لم يكن لشىء، فلأمرين :

الأمر الأول يتعلق بقضية التواصل بين مصر والسودان. نحن لا نمل القول ، إن العلاقة بين مصر والسودان علاقة أزلية ، وهى كذلك بالفعل. ولا يخفى أن لمصر روابط بعيدة الجذور ببلاد الجزيرة العربية وبلاد الشام وبلاد المغرب العربى. إنما الذى يجعل علاقتها بالسودان تختلف عن أى علاقة أخرى، هو أن تاريخ مصر والسودان منذ أكثر من خمسة آلاف عام، تاريخ متصل ممتد، مثل طبقات جيولوجية، متراكم بعضها فوق بعض. كل الذى حدث لمصر، حدث بالضرورة للسودان ، كأن بين البلدين قدرا لا فكاك منه.

نعم ، إنها علاقة أزلية. إنما الناس تحت وطأة ضوضاء الحاضر، قد لايسمعون أصوات الماضى، وإذا سمعوها فقد يتجاهلونها أو يغلقون آذانهم دونها. ومنذ استقلال السودان، ارتكب السياسيون فى شقى وادى النيل أخطاء، لا أقول إنها سوف تغير مجرى نهر التاريخ، ولكنّى أقول إنها قد تعوقه، وقد تحوله إلى مسارب أخرى لبعض الوقت : والسودانيون يظنون - إن حقا وإن باطلا - أن أكثر الأخطاء كانت من مصر. وفى نهاية الأمر، ما جدوى العلاقة الأزلية إن لم تتحول إلى أسلوب حياة، إلى حرية فى الحركة بين الشعوب، وحرية فى الاستقرار والعيش؟

فهذا إذن كتاب حرى بالتقدير، لأنه يمثل جهدا أصيلا لدعم حركة التواصل بين مصر والسودان.

الأمر الثانى هو أن الأستاذ يوسف الشريف فى «مغامراته» المعرفية فى تخوم السودان، كما لو أنه أقدم على رحلة استكشافية داخل ذاته. كأنه أراد - عن قصد أو دون قصد - أن يتعرف على «التخوم الجنوبية» من ذاته. وهذا وحده أمر طريف حقا. ذلك لأنه رغم كل الكلام عن العلاقات الأزلية والمصير المشترك، لم يحاول كاتب مصرى من قبل - حسب علمى - القيام بمثل هذه المغامرة، كى يكتشف بنفسه: هل هى حقا علاقة أزلية؟ وهل هو حقا مصير مشترك؟

سوف يجد القارئ متعة وفائدة فى هذا الكتاب، فهو يزخر بالتجارب والشخوص والأحداث، وأسلوبه سلس يتميز بروح الفكاهة والدعابة والدفء الإنسانى.

أرجو أن يقرأه السودانيون، لأنهم سوف يجدون واقعهم معكوسا فى مرآة مراقب ذكى دقيق الملاحظة. وإن وجدوا فى الكتاب شيئا لا يقبلونه - ولعلى أختلف مع الكاتب فى بعض ما ذهب إليه(*) - فليتذكروا أن هذا كاتب يكتب من منطلق الحب لهم وأنه واحد منهم.

وأرجو أن يقرأه المصريون، لأنهم سوف يجدون فيه، سودانا يحبونه بلا شك، ولكنهم لا يعرفونه كما يجب!

**الطيب صالح**



---

* المؤلف: فى رسالة خاصة من الأستاذ الطيب صالح - ليست للنشر - أوضح فيها أوجه اختلافه حول معالجتي لفقرة من الكتاب. وقد استجبت لبعض ما رآه صحيحا واستبقيت ما رأيته فيها صحيحا بحكم المعايشة وشهادات الثقات من أهل السودان حرصا على ألا يفسد الاختلاف بيننا ودا متصلا!

## فاتحة هذا الكتاب

## الكتابة «في الحوش»!

ليس بعد المقدمة التى وافانى بها الصديق الطيب صالح أديب السودان الكبير من «باريس» فور انتهائه من قراءة مسودة هذا الكتاب ثمة مزيد لدى، فقد أقل وأدل، ولعله أعفانى من الإجابة عن التساؤلات التى تثار عادة عند صدور كتاب جديد. . ما الأغراض التى توخاها المؤلف؟ وما الأهداف التى يسعى إلى تأكيدها؟ وهل ثمة إضافة معرفية جديدة تستحق اقتناء هذا الكتاب وعناء قراءته؟

ولا أبالغ فى القول بأن أسعد فترات حياتى كلها تلك التى عشتها طولا وعرضا فى ربوع السودان الشقيق، أياما وأسابيع وشهورا متقاربة ومتباعدة عبر زهاء خمسين زيارة منذ اندلاع ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ وحتى نكبة أهل السودان بانقلاب الجبهة القومية الإسلامية فى ٣٠ من يونيو عام ١٩٨٩، وأن أخصب العطاء الذى أعتز به وأفاخر فى مشوارى الصحفى المتواضع تمثل فى المتابعة المتصلة لأوضاع السودان السياسية ومتغيراته الاجتماعية والثقافية والوجدانية التى حفلت بها تلك الفترة الثرية والعصيبة معا من تاريخه المعاصر!

والحقيقة أن الكتابة عن هموم وشجون أهل السودان ليست على الدوام مهمة سهلة أو مأمونة العواقب. وتكمن الصعوبة فى تركيبة المجتمع السودانى الذى ينتشر سكانه ويتفرقون على رقعة جغرافية متباينة الأجواء، متداخلة فى تخومها الديمغرافية مع تسع دول مجاورة على اتساع مليون ميل مربع، أى بما يعادل مساحة دول غربى أوروبا مجتمعة، وينقسمون إلى أربع جماعات عرقية ولغوية غاية فى التنوع: النوبية، والبيجاوية، والعربية، والزنجية. ثم إن هذه الجماعات يتفرع منها شعوب وقوميات وأعراق متعددة، قوامها ٧٥٢ قبيلة تتحدث ١١٤ لغة مكتوبة أو رطانة منطوقة. ولا يقتصر التنوع عند هذا الحد. . لكنه يمتد إلى الأديان السماوية وغيرها من الأديان الطوطمية والوثنية، الأمر الذى يلقى على عاتق الباحث أو الديبلوماسى أو الصحفى

المتابع مهمة شاقة فى استيعاب هذا الكم الهائل من المعلومات الدقيقة والموثقة حول أوضاع السودان وتراكيبه الاجتماعية والثقافية والعرقية حتى تنسجم اقتناعاته ورؤاه وتحليلاته مع الواقع أو أقرب إلى الواقع، ولذلك يخطئ الذين يتصدون كثيرا عند الكتابة عن السودان وكأن «الخرطوم» وحدها تمثل كل أهل السودان!

وعلى الصعيد السياسى واجهتنى صعوبة أكثر تعقيدا، خصوصا خلال الفترات قصيرة الأجل التى نعم فيها السودان بالازدهار الديمقراطى والتعددية السياسية، بينما لاتبدو ثمة صعوبة فى الكتابة السياسية خلال الفترات الطويلة الأجل التى سادت خلالها أنظمة الحكم العسكرى الشمولى. . حيث لا صوت يعلو على صوت الحاكم الفرد أو الحزب الواحد!

وأشهد أننى أخطأت أحيانا فى بداية الكتابة السياسية عن السودان إزاء اختيار الأسلوب المناسب والآمن، وكلما أشدت ـ على سبيل المثال ـ بموقف الحزب الاتحادى فى قضية ما أو أجريت حوارات مع زعاماته انفتحت طاقة جهنم من الهجوم وحملات التشكيك التى يشنها خصومه عبر اتهامى بالتجرد من الحياد الواجب، لكون الاتحاديين لايزالون على ولائهم لمصر أو لمشروع وحدة وادى النيل بمعنى أكثر دقة. فإذا كانت الإشادة بموقف موضوعى لحزب الأمة. . كان التساؤل والتشكيك من جانب الاتحاديين وغيرهم من الأحزاب المناوئة، بل ومن عناصر مصرية لا تزال أسيرة لمسلمات عفا عليها الزمن . . إذ كيف يجرؤ صحفى مصرى على تغليب كفة الاستقلاليين واليمين الرجعى ـ فى تقديرهم ـ على كفة الاتحاديين وأعداء الطائفية ودعاة التقدم؟! وهل غاب عن وعيه أن حزب الأمة وطائفة الأنصار لايزالون يكنون عداء تاريخيا مستحكما ضد سياسة مصر فى السودان وضد أى شكل للوحدة والتقارب مع مصر على نحو سوابق التاريخ؟ و . . . و . . .

أذكر بالمناسبة أننى بادرت إلى الكتابة فى منتصف الستينيات دفاعا عن الديمقراطية والتعددية السياسية فى السودان عندما قاد الصادق المهدى زعيم حزب الأمة ـ متحالفا مع الإخوان المسلمين ـ حملة شعواء ضد الحزب الشيوعى انتهت بطرد نوابه من البرلمان وحل الحزب، ومن يومها شرفت بلقب «الصحفى اليسارى» حيث اتهمنى كاتب من الإخوان المسلمين فى السودان بأننى أأتمر بتوجيهات أحمد حمروش ـ رئيس تحرير مجلة «روز اليوسف» آنذاك ـ بدعوى علاقته السياسية والتنظيمية المشتركة مع المرحوم عبد الخالق

محجوب سكرتير الحزب الشيوعى فى السودان منذ رفقتهما أواخر الأربعينيات فى حركة «حدتو» الماركسية!

والطريف أن يختفى هذا الاتهام الباطل، ثم يعود خلال التجربة الديمقراطية الثالثة فى السودان، عندما لجأ أحد كتاب الجبهة الإسلامية إلى الهجوم على شخصى الضعيف فى مقال نشرته صحيفتها الرسمية «الراية» عام ١٩٨٧ تحت عنوان «هذا الصحفى اليسارى إن تحمل عليه يلهث وإن تتركه يلهث» كان فى تقدير الأوساط السياسية والصحفية فى السودان نموذجا سيئا للإعلام الإسلامى المفروض فيه توخى الموضوعية والحوار بالتى هى أحسن، خصوصا أن كاتب المقال التى خصصت له الراية صفحة كاملة اتهمنى ظلما بالعداء للتوجه الإسلامى عندما ابتسر كثيرا من مقالاتى وتحقيقاتى التى تعرضت فى ثناياها لمواقف الجبهة الإسلامية التى رأيتها مجافية للديمقراطية أو جانحة عن الإجماع الوطنى وغير مبررة، لتأكيد اتهامه وفق الاختصار الشائن لعبارة القرآن الكريم ﴿ **لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ** ﴾ (النساء: ٤٣) من دون استكمال الآية ﴿ **وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ** ﴾ فى خضم حملة الهجوم والاستنكار التى شنها إعلام الجبهة ضدى إثر نشر حوارى «المسجل» مع الدكتور حسن الترابى بمجلة «أوراق عربية» عام ١٩٨٦ و . . تلك قصة أخرى سوف نتعرض لتفاصيلها فى الفصل الثاني من الكتاب !

وهكذا فى ضوء تجربة الكتابة عن الأوضاع السياسية فى السودان وصراعاتها وتقلباتها، توصلت أخيرا إلى الصيغة الأسلم والأكثر أمانا . . عبر عرض مختلف الرؤى ومواقف القوى السياسية إزاء مشكلة أو قضية ما كما هى موثقة أو معلنة على نحو متوازن، تاركا مهمة استخلاص العبرة وتفسير ما بين ثنايا السطور وتحديد الموقف الصحيح للقارئ الفطن. لكن همتى لم تفتر أبدا فى الانحياز دوما إلى قضايا الشعب السودانى القومية والدفاع عن خياراته وحقوقه المشروعة فى الحرية والديمقراطية والتعددية السياسية والوحدة الوطنية والتنمية المتوازية، وخاض من أجل استعادتها من براثن الأنظمة العسكرية غمار الثورة والانتفاضة على مدى أقل من ربع قرن، ولايزال يناضل لاستعادتها للمرة الثالثة منذ حكم «البشير - الترابى» الذى استأثر وحده دون وجه حق بالسلطة عنوة، ضاربا عرض الحائط بالأغلبية الديمقراطية المنتخبة من الشعب . . وانفرد كذلك بتفسير الدين الإسلامى من دون جماعات وطوائف الإسلام فى السودان . . وتصدير نهجه الإرهابى إلى دول الجوار تحت شعار «أسلمة» المنطقة أو «الإسلام الحضارى». وشن الحرب المقدسة على أساس دينى فى جنوبى السودان بعد ما استقر

إجماع أهل السودان على فشل الحل العسكرى للمشكلة وأن الخيار الديمقراطى والتراضى وحقوق المواطنة المتساوية كأسنان المشط المدخل الطبيعى والوحيد للسلام والاستقرار والوحدة الوطنية.

على أنه بالرغم من مأزق الديمقراطية فى السودان وخلافات الأحزاب العبثية التى جرّت فى ركابها دوما مختلف أشكال الانقلابات العسكرية.. فإن المجتمع السودانى ظل رغم الإحن والمحن محافظا على عاداته وتقاليده الأصيلة وعلى تضامنه الاجتماعى، عاشقا للحياة ولوعا بالغناء والفرح والمرح، محتشدا للأمل والمستقبل الأفضل عبر جلسات «الونسة» التى تمثل البرلمانات الديمقراطية المصغرة حيث يجتمع فى رحابها الأهل والأصدقاء للحوار والتعبير عن مكنوناتهم الشخصية والسياسية والاجتماعية والثقافية وتبادل السخريات والضحكات عندما يأتى المساء، حتى لا أكاد أعرف بلدا مثل السودان بين مختلف شعوب العالم كارها للأحزان والمنغصات وأساليب القوة والعنف وحتى التقاضى أمام المحاكم، وذلك أن لأهل السودان آلياتهم السلمية فى فض المنازعات والحفاظ على الأمن والاستقرار ودوام المحبة والتواصل الاجتماعى عبر تقاليد «الأجاويد» التى نعرض لها فى حينها!

والشاهد أننى بقدر معايشتى للواقع السودانى والتفاعل مع أهل السودان، وقراءة القديم والحديث من تاريخه.. وصداقتى لكثيرين من رموزه السياسية والثقافية والاجتماعية وحتى بسطائه وصعاليكه.. إلا أننى فوجئت بأول درس قاس تلقيته من صديق وزميل صحفى سودانى عندما شرعت أكتب «فى الممنوع» أو فى «الحوش» - على حد التعبير السودانى - وذلك كان فاتحة وقائع هذا الكتاب الذى نشرتــه تحقيقات ومقالات متتابعة فى مجلة «روز اليوسف» ثم على مدى عامين تحت عنوان «ذكريات سودانية» فى «صحيفة الشرق القطرية» حيث رويت فى الحلقة الأولى تفاصيل هذا الدرس!

## أبو تراكتور وأبو كديس!

صديقى الكاتب الصحفى طه الريفى وجه إلىّ سهام نقده الصارخ عندما كتبت تحقيقا فى مجلة «صباح الخير» عام ١٩٦٦ تحت عنوان «الخرطوم فى الليل» عرضت فيه لتقاليد وعادات أهلنا فى السودان عندما يأتى المساء وسهرات «الونسة» فى البيوت وفى شرفات الفنادق والنوادى وعلى ضفاف النيل وداخل ملهى «جوردون» أو «سان جيمس»!

وكتب الصديق طه الريفى يقول : «إن المقبول من صحفى لبنانى أو صحفى أجنبى ليس مقبولا من الشقيق المصرى، إذ المفروض فيه أن يتوخى الحذر ويتجنب الكتابة فى خصوصيات أشقائه!».

وذلك كان واحدا من الدروس المستفادة التى تعلمتها ووضعتها نصب عينىّ على مدى يزيد على خمسين زيارة للسودان وعبر آلاف المقالات والتحقيقات والأخبار التى تابعت من خلالها مسيرته السياسية وأوضاعه الاجتماعية والثقافية.

وكنت قد رويت فى تحقيقى عن «الخرطوم فى الليل» حكاية طريفة أشبه بالنكتة تتداولها جلسات الونسة السودانية تلك الأيام ويضحك لها الناس فى الخرطوم من الأعماق، حول رجل أعمال سودانى بسيط أشبه بالصعيدى المصرى الساذج الذى اشترى الترام وساعة محطة مصر أو ميدان العتبة الخضراء!

وكان هذا الصعيدى فى السودان قد سافر إلى اليونان للقاء صاحب امتياز إنتاج صنفين من الخمر الردىء المعروف آنذاك فى السودان باسم «الشيرى»: الأول اسمه «أبو تراكتور» أى المحراث الميكانيكى، والثانى اسمه «أبو كديسة» أى القطة حسب التعبير السائد فى السودان!

السودانى : يا خواجة لدى الرغبة فى شراء امتياز وإنتاج وتسويق الصنفين فى السودان.

اليونانى : لا مانع . . كم تدفع؟

السودانى : خمسين ألف دولار!

فكر اليونانى لحظات وقال : موافق يازول!

وهكذا تم توقيع التنازل بعد دفع المبلغ المطلوب «كاش». وعندئذ شرع رجل الأعمال السودانى فى إنتاج وتوزيع الصنفين وهو يمنى نفسه بالربح الوفير والانتقال سريعا إلى طبقة الأثرياء، لكنه فوجئ بصنفين جديدين من الشيرى يتم توزيعهما فى السوق من إنتاج الخواجة اليونانى نفسه: الأول عليه صورة لرأس قط ضخم ويحمل اسم «أبو كديس» أى القط الذكر وليس القطة الأنثى، والثانى يحمل صورة واسم «أبو تراكتورين». وطبعا كانت المفاجأة عندما أقبل الشاربون على شراء الشيرى أبو تراكتورين لا أبو تراكتور

واحــد . . والقط أبو كديس لا القِطة الكديسة . . وهكذا خسر الصعيدى السودانى الجلد والسقط !.

ومرت الحلقة الأولى من ذكرياتى السودانية بسلام . . لكننى لم أتوقع قط أن تمر بقية الحلقات من دون اعتراض أو نقد من جانب الأخوة السودانيين وفقا لسوابق شتى كلما شرع واحد من المفكرين والكتاب والصحفيين المصريين يجتهد فى فهم وتفسير أوضاع السودان ومشكلاته والإدلاء برأى فى شأنها .

وصدق ما توقعته بعد نشر الحلقة الثانية تحت عنوان «قال لى سلطان الدينكا أنت ثور كبير» ، حيث انبرى الأستاذ عبدالمنعم المكى سريعا ـ وهو كاتب وأديب وقانونى بارز يعمل فى الدوحة ـ إلى المصادرة على المطلوب . . وخصص زاويته الأسبوعية «نقطة ضوء» لنقد خياراتى ونهجى فى الكتابة عن السودان ، كما لو أنه يعيد إلقاء الدرس الذى تلقيته من قبل ، الأمر الذى دعانى فى المقابل إلى الرد عليه وتوضيح دوافعى وأهدافى من وراء سرد ذكريات مشوارى الصحفى فى السودان فى حلقة خاصة تحت عنوان «ضوء على نقطة ظلام» أحسب أنها الفاتحة الواقعية أو التلقائية لهذا الكتاب ، ولعلها تجيب عن التساؤلات المطروحة حول الأهداف التى توخيتها من وراء كتابته ، لكن يبقى بالطبع قراءة الكتاب والحكم له أو عليه ومدى نجاحى أو إخفاقى فى سد بعض الثغرات المعرفية لدى أهلنا فى مصر والوطن العربى تجاه أشقائهم فى السودان . . وفهم خصوصياتهم والاقتراب من مشاعرهم . . والإلمام بقضاياهم ومشكلاتهم والإسهام بدور مسئول فى مساعدتهم على بناء المستقبل المنشود :

## ضوء على نقطة ظلام!

لم أشرف بمعرفة الأستاذ عبدالمنعم المكى من قبل ، إذ إن جملة كتاباته حيرتنى فى تصنيف هويته السياسية ، وهل يؤمن بوحدة وادى النيل كخيار مصيرى للشعبين المصرى والسودانى ، أم أنه من الحادبين على خيار آخر يكرس فصم ما بينهما من أواصر ووشائج أزلية ومصالح مشتركة؟ وهل الأستاذ المكى مع الحريات الديمقراطية والتعددية السياسية والفكرية أم لا؟

من جانبى أزعم أن انتمائى وإيمانى لم يتزعزع يوما بأن وحدة وادى النيل خيار الشعبين الصحيح والوحيد ، وأزعم كذلك فى تواضع أننى حاولت قدر الطاقة وفى حدود المتاح

سياسيا وصحفيا أن أجسد على مدى ٣٢ عاما هذا الانتماء وذلك الإيمان، وقد اجتهدت وأصبت، وأخطأت، وكان يحدونى دائما الرغبة والتعطش إلى معرفة أوضاع السودان بقدر معرفتى بأوضاع مصر، ومعايشتى لأشقائنا فى مختلف ربوع السودان وقراءة تاريخنا المشترك، واستقراء ذاكرته واستخلاص دروسه وعبره المستفادة على النحو الذى يثبت خطانا ويهدى مسيرتنا لبلوغ نهاية الشوط إيذانا بيوم الفرح وتتويج نضالاتنا المضنية المشتركة!

من هذه الزاوية فحسب أفاخر غيرى من الزملاء الصحفيين والكتاب المصريين المشتغلين فى حقل الشئون العربية، أننى أسهمت وما زلت بدورى ملتزما بإعادة طرح ومعالجة علاقة مصر بالسودان بوصفها القضية المركزية الأولى الجديرة بالاهتمام والرعاية على المستويات السياسية والثقافية والإعلامية كافة، خاصة بعد أن غابت هذه القضية عن وعى الأجيال الجديدة وشتى الحكومات التى تعاقبت على مصر منذ استقلال السودان عام ١٩٥٦، فى خضم اهتماماتها وتشابكها مع قضايا الوطن العربى وأحداثه القومية منذ العهد الناصرى. ولعل أشقاءنا فى السودان يشهدون أننى لم ألجأ أبدا فى كتاباتى إلى أن أنكأ جراح الماضى، ولم أرتكب خطيئة توظيف التاريخ فى إثارة الحساسيات التى زرعها الاستعمار ونمت وترعرعت فى ظروف التخلف والقهر والاستلاب، وانحسار آليات المعرفة والتواصل بين الشعبين، وغياب الخطاب القومى المشترك، وسيادة الإعلام المشبوه الذى يخدم هذا الحاكم أو ذلك النظام فى معارك المواجهات السياسية والعقائدية العبثية. حتى قضية اندلاع النزاع الحدودى حول «حلايب» التى استقوى بها النظام الراهن فى السودان مجددا لحسم سيناريوهات الخلافات السياسية الحقيقية المتبادلة والمعقدة، كانت كتاباتى عنها لا تحيد قيد أنملة عن بوصلة الثوابت التاريخية والمصير الواحد الذى يجمع الشعبين على درب الوحدة، وشجبت مظاهر التناحر السياسى والقانونى والإعلامى حول بضعة كيلو مترات فى حلايب بينما الحدود الطبيعية لدولة وادى النيل تاريخا وهدفا إستراتيجيا تمتد من مدينة «نيمولى» جنوبا إلى شاطئ البحر المتوسط شمالاً! لكن يشاء البعض أن يلوى عنق الحقيقة ويغتالها لاستبعاد أو تشويه مواقف فريق من النخبة المصرية - السودانية آلت على نفسها أن تحمل على كاهلها مهمة تنقية العلاقات المصرية السودانية من الشوائب والحساسيات وألغام التاريخ التى زرعها الاستعمار.. كمقدمة حتمية لامفر منها لإعادتها إلى الجذور والتزامها بالثوابت والحيلولة دون خروجها على النص.

«ذكريات سودانية» موضع هجوم الأستاذ عبد المنعم المكى لها حكاية تروى. فمنذ

تعرفت بالزميل الأستاذ حامد عز الدين مدير تحرير الشرق، وهو يلح عليَّ كلما جمعتنا جلساتٍ الحوار أن أكتب مذكراتي عن جيل الظرفاء في مصر الذين اقتربت من أساطينه وعايشت سهراتهم واشتبكت في مساجلاتهم ونوادرهم، أن أكتب مذكراتي عن القاهرة التي عشتها في الزمان الجميل وحكاياتها ومنتدياتها وشخوصها السياسية والأدبية والفنية، أن أكتب مذكراتي عن اليمن.. وعن السودان.. وعن الحروب العربية عبر مشواري الصحفي في حقل الشئون العربية والعسكرية.. وكنت دائما أعتذر بمشغولياتي الصحفية والشخصية عن كتابة تلك المذكرات حتى اقترح على الأستاذ حامد عز الدين أن أفضي بمذكراتي إلى جهاز التسجيل كلما حانت الفرصة.

في إحدى زياراته الصحفية للقاهرة سألني الأستاذ ناصر العثمان رئيس تحرير صحيفة الشرق: ماذا فعلت بشأن مذكراتك عن السودان؟ ألا تعتقد أن الوقت والظروف يفرضان ضرورتها الآن؟ قلت: بصراحة أنا لا أقوى على كتابة مذكراتي الآن لأنها تحتاج إلى جهد ووقت وعزلة لتوثيق مخزوني من المعلومات والأسرار التي لم تنشر بعد عن السودان.. وإعادة التثبت من الوقائع والرجوع إلى الكثير من المصادر وقراءة كل ماتضمه مكتبتي عن السودان وأكثر.. الممكن الآن فقط كتابة محصلة ذكرياتي الشخصية عن السودان. و.. اتفقنا على أن أكتبها وقائع منفصلة في شكل حكايات تعتمد على الذاكرة والمناسبة ولا تعتمد على التسلسل الزمني للأحداث. لكن الأستاذ عبدالمنعم المكي في باب «نقطة ضوء» الأسبوعي خلط بين المذكرات والذكريات، وشرع نتيجة لهذا الخلط الذي تشابه عليه يصادر حريتي الشخصية في التعبير والبوح واستنهاض الذاكرة قبل اكتمال حلقاتها وفق المنهج والشكل والمضمون الذي اخترته لكتابتها عبر تسليط نقاط الضوء على معالم الشخصية السودانية.. ورموز السودان وزعاماته.. والوقائع والأحداث السياسية والاجتماعية والثقافية التي عشتها وعايشتها عن قرب. وهكذا شاء الأستاذ عبدالمنعم المكي أن يخلع عليّ صفة المؤرخ وذلك ما لم أدّعه قط، وراح يحاسبني على ذكرياتي وكأنها مذكراتي بروح الهجوم والتربص للفريسة، والمصادرة قبل اكتمال الحلقات، وهي نفس الروح وذات الأسلوب في «سد النفس» مع سبق الإصرار والترصد الذي واجه الكاتب الكبير الأستاذ محمد حسنين هيكل عندما كتب مقاله الشهير «ثم ماذا بعد!» في صحيفة «الأهرام» إثر اندلاع ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ في السودان.. ومن يومها أعلن توبته ولم يكتب حرفا واحدا عن السودان.. وغيره كثيرون!

تلك مقدمة فرضت نفسها فى سياق النقاش الهادئ لعمود الأستاذ عبدالمنعم مكى الذى انبرى إلى استخدام مختلف أساليب البتر والفخر والإيحاء الظاهر والمستتر واحتكار الفهلوة التى اتهمنى بها، ولم تتعد «ذكريات سودانية» حلقتين فحسب. . فأين برب الكعبة ما يشتم فيها من إساءة إلى السودان والشعب السودانى العظيم الذى عرف بالأصالة والشجاعة والإيثار. . ويربأ أن يجارى الآخرين فى أوهامهم ويعف لسانه عن ذكر ما يسيء؟ هل كتب علينا يا أستاذ مكى أن تتبدد جهودنا الخيرة وثقافاتنا القومية فى تبادل الهجوم والردح والشرشحة والتمترس خلف حواجز الحساسيات والأخطاء الموروثة وتقديسها كما لو كانت اللوح المحفوظ؟ وأعفى نفسى من الرد على حديث الإسفاف حول الساقطات الذى رميت فيه الشعب المصرى غمزا وتلميحا بكل نقيصة وأسأله: ألم يسمع الأستاذ المكى عن دور السفير الأثيوبى ملس عندوم فى تجنيد العملاء والإيقاع بالشرفاء فى السودان؟ وهل سمع أو عرف شيئا مما كان يدبره رجل المخابرات الأثيوبية على عهد الإمبراطور هيلاسيلاسى الملحق العسكرى «العقيد تركن» لاصطياد رموز الحركة الوطنية واغتيال شخصية خصوم النفوذ الأثيوبى فى السودان؟ عبر أساليب «البلاك ميلينج» وعبر الساقطات الحبشيات حتى تم طردهم فى عهد الرئيس نميرى؟ إن كنت لم تسمع ولم تعلم، فأمامك أصدقاء وزملاء من الصحفيين السودانيين فى الدوحة يحفظون عن ظهر قلب حكاية أخينا الصحفى السودانى الذى راح ضحية العقيد تركن بسبب مواقفه الشجاعة والتزامه السياسى بقضية الثورة الأريترية. . وتلك قصة آخرى ربما حان الوقت للكشف عن تفاصيلها. . ولا أعتقد فى البداية والنهاية ثمة جدوى من وضع رءوسنا فى الرمال. كما لا أعتقد أن مصر والسودان ولا أى دولة فى العالم تعيش نمط الحياة الأفلاطونية للمدينة الفاضلة. . وإلا، مانزلت علينا الرسالات السماوية التى تعاقب على الخطيئة إن لم تكن موجودة بالفعل أمس واليوم وإلى أبد الآبدين! والشكر واجب للأستاذ المكى على عبارته التى ذيل بها مقاله بعد كم وألوان القدح والذم والغمز واللمز والفخر واحتكار الفهلوة التى حفل بها مقاله حيث قال: «ونذكر للحقيقة أن الأستاذ يوسف الشريف يهتم برصد مجريات أحداث السودان من واقع مصاهرته واهتماماته الصحفية». وأشكره كذلك على مقال سابق له فى «نقطة ضوء» بهذا المعنى الكريم، الأمر الذى يثلج الصدر لأن جهدنا المتواضع لم يذهب سدى. .

على أننى لا أحسب أن قلم الأستاذ عبد المنعم الذى انبرى إلى أساليب الهجوم الاستعراضى كان طاهر المداد ولاعف الكلمات. . فلم يكن مقاله بحال من الأحوال

النموذج والمثال الذى خبرته عن أدب السودانيين الجم، حين وصفنى بالثور الكبير لا مجازا أو كناية عن الفحولة والخصوبة التى يمثلها الثور فى قبائل الجنوب السودانى الرعوية على حد الوصف أو التحية التى بادرنى بها سلطان الدينكا عندما لبيت أنا والزميل الكاتب اللبنانى فؤاد مطر دعوته إلى الرقص الشعبى مع أفراد قبيلته، بعد أن ضمنى الأستاذ فى مقدمة مقاله إلى زمرة «الملايين من أبناء شمال الوادى الذين لايعرفون عن السودان إلا اسمه» فألف شكر!

شكرا للقدح والمدح معا. . وأهلا بك أيها الأستاذ المكى صديقا ومحاورا فى حدود الأدب والموضوعية وذاكرة التاريخ الوضيء لشعبى وادى النيل. . فهل تأذن فى إمهالى حتى أستكمل حلقات «ذكريات سودانية» حتى تأتى متوازنة كما رأيت، والفرصة بعدها متاحة أمامك وغيرك من السودانيين والمصريين للنقد والتصويب والإضافة. . أم أن المسألة لا تعدو مجرد تعطيل وسد النفس مع سبق الإصرار والترصد؟!

***

والحقيقة أن ردى على الأستاذ عبد المنعم المكى أزاح عن طريق الحوار الموضوعى والفهم المشترك سوء الفهم أو سوء النية التى افترضها مسبقا فى كاتب مصرى. . فكانت همزة الوصل والصداقة التى نمت بيننا. . وظل يستقبلنى فى ضيافته وعلى مائدته الكريمة التى تعج بالسودانيين والمصريين المغتربين كلما أتيحت لى فرصة زيارة قطر وتبادل النقاش الجاد والونسة الممتعة حول شئون وشجون شعبى وادى النيل. . وأشهد أنه ظل يشجعنى دوما على مواصلة ذكرياتى السودانية حتى انتهيت من كتابتها حيث شرفنى كثيرا بالتنويه والإشادة بها فى مقال خاص. . هذا نصه:

## يوسف الشريف .. و .. ملح الطعام

كان الأستاذ الكبير يوسف الشريف متربعا على الجانب الأيمن من صفحة السودان الأسبوعية يتحفنا كل أسبوع بمقاله «ذكريات سودانية». . وكانت هذه «الذكريات» مثار الثناء. . والنقد. . والقبول والرفض. . وقد دخلت «نقطة ضوء» فى التعليق على بعض ما جاء بهذه الذكريات. . ودار حوار بين الطرفين ثم لقاء. . كان فضل مبادرته للأستاذ يوسف، وذلك عند زيارته للدوحة.

إن رجل الإعلام . . والصحافة على وجه الخصوص، يكون حديثه مقبولا ومرفوضا قبل أن يجف مداده . . ذلك أننا بشر ننظر إلى الأمور من زوايا مختلفة تختلط فيها العاطفة . . مع العقل . . والمنطق والعلم مع الجهل . . وامتلاك المعلومة مع عدم الإحاطة بها .

وإذا كانت «ذكريات سودانية» قد جاءت لتعبر عن تجارب الأستاذ يوسف واتصالاته فإننى أشهد أنه كان ذكيا فى الولوج إلى أعتاب «الباب» السودانى . . بل إلى داخله باستئذان محسوب . . وعمل مرصود . . واستطاع أن يتعرف على كثير من شخوص المجتمع الذين يصنعون الأخبار . . أو يساعدون فى اتخاذ القرار . . ولا يتأتى ذلك إلا لمن يملك قدرة على التأقلم والتآلف .

كنت أسارع صباح كل اثنين لأعيش مع الـ «ذكريات السودانية» أتوقف عند بعضها ضاحكا من سلاسة العرض وتقديم المعلومة . . وأعقد حاجبى غاضبا . . فى بعض الأحيان . . عندما أعتقد أن الكلام قد دخل «الحوش» .

إن مشكلة الكاتب . . أنه كمثل من يجهز الطعام، فإن درجة «الملح» قد تكون مقبولة عند شخص ومرفوضة عند آخر . . وهذا قدر الكاتب لكنه على كل حال فإن من المسلم به أن الإعداد خير من الموت جوعا .

لقد سعدت حقا بمتابعة «الذكريات» ورأيت فيها إطلالة من شقيق يحرص على توثيق علاقات قائمة بين السودان ومصر . . ومن المنظور الآخر فهى تمثل لنا مدخلا لمعرفة اهتمام الأشقاء . . وما يعجبهم أو يلفت نظرهم من علاقات اجتماعية وسياسية واقتصادية .

وإذا كان الأستاذ يوسف قد تعرض بالكتابة لمشاهداته فإننا نأمل أن يغوص إلى الأعماق لربط هذه المشاهدات بالتحليل والتمحيص وذلك فيما نأمل أن يكون سلسلة من «المذكرات» .

إن مشكلة فتور التلاحم بين كثير من الشعوب العربية تكمن فى ضعف الإعلام . . والمعلومات . . خصوصا بين المثقفين . . وهى مشكلة تخلق شعورا بالامتعاض وعدم الندية، ولذلك فإن الكتاب الذين تتفتح قريحتهم على فتح أبواب المعرفة مع الآخرين يجدر بنا أن نقدر دورهم ونشجعهم لمزيد من البحث والتقصى . . ولا يفوتنا فى هذا المقام أن نقدر للأستاذ الشريف اهتمامه بما يجرى فى السودان . . ونأمل أن تكون مراجعته

«الذكريات سودانية» . . قد اشتملت على الملاحظات الموضوعية حتى يأتى كتابه المرتقب وثيقة نعتز بها جميعاً.

**عبد المنعم المكي**

على أننى بعد أن خلصت إلى اختيار مادة كتابى ونهجه وتبويبه، وجدت من يقترح لها عنوان «مذكرات صحفى مصرى فى السودان» على غرار كتاب الأستاذ توفيق الحكيم «مذكرات نائب فى الأرياف»، أو ينصحنى بتقسيمها إلى ثلاثة كتب منفصلة بدعوى «تسهيل» عملية القراءة، والتوزيع. الكتاب الأول : ويتناول الأوضاع السياسية فترة الثلاثين عاما المنصرمة وما حفلت به من مواقف وصراعات وأسرار لم تصادف حظها من النشر في حينها، و«الثانى» يضم حكايات النخبة البارزة من أهل السودان ورؤاها ودلالاتها، والكتاب «الثالث» يعرض لمعالم ومفردات الشخصية السودانية وعاداتها وتقاليدها وفنونها ومزاجها الوجدانى الخاص.

لكننى رأيت فى النهاية أن أقدم بانوراما صحفية شاملة لمحصلة خبراتى ومعايشتى للواقع السودانى كاملة وغير مجزأة كما رأيتها وكتبتها فى حينها بأسلوبى فى متناول القارئ العام والخاص وأبعد مدى عن لغة وأساليب البحث العلمى الأكاديمى الموجه للصفوة أو المتخصصين فحسب، ولعله الخيار الأكثر إحاطة بالهدف المعرفى الأشمل الذى توخيته من دمج الكتب الثلاثة فى كتاب واحد. . . والله ولى التوفيق.

**يوسف الشريف**

# الباب الأول

## دورة الحكم الثلاثية

منذ استقلال السودان عام ١٩٥٦، وهو لايزال أسيرا لدورة الحكم الثلاثية العبثية كما لو أنها القدر المحتوم.. نظام ديمقراطي منتخب من الشعب، يفضي إلى تشكيل «حكومة السيدين» الائتلافية بين الحزب الاتحادي برعاية السيد الميرغني زعيم طائفة الختمية وحزب الأمة برعاية السيد المهدي زعيم طائفة الأنصار، يأتي في ركابها انقلاب عسكري، ينتهي باندلاع الثورة أو الانتفاضة بزعامة القوى الحديثة صاحبة المصلحة في التغيير و.. هلم جرا!

## إسماعيل الأزهري يهزم الطائفية

لم يكن الرئيس الأسبق جعفر نميرى الذى تزعم انقلاب ٢٥ من مايو عام ١٩٦٩ أول من أدرك خطورة ظاهرة الطائفية التى ظلت ولا تزال عقبة كأداء تعترض مسيرة الحياة السياسية فى السودان ومصداقيتها، فهو الذى دك حصونها المنيعة ونزع عن أتباعها وأنصارها غشاوتها وحررهم من عبوديتها، ولا كانت ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ كذلك أول من جسد ظاهرة «القوى الحديثة» والإرهاص بدورها المطلوب فى تفعيل المسيرة الديمقراطية وحقها المشروع فى قيادة عملية الحداثة والتغيير.

ذلك أن الحقيقة التى يؤكدها تاريخ السودان الحديث أن أول من بادر إلى موقف مشهود يعلن العداء للطائفية ويندد بارتباط زعاماتها بالإنجليز ومسئوليتهم عن التخلف والاستبداد، تمثل فى إجماع حركة المثقفين التى تبنت فكرة تأسيس أول ناد «للخرجين» فى أم درمان عام ١٩١٨ وضم طلبة كلية غوردون والمدرسة الحربية، ومنّ هذه النواة ذات التوجه الوطنى والثقافى تشكل أول تحالف للقوى الحديثة التى قادت ثورة اللواء الأبيض عام ١٩٢٤.

ولا شك فى أن أفكار وأدبيات زعامة ثورة عام ١٩٢٤، جاءت تجسيدا حيا للتلاحم النضالى بين شعبى وادى النيل، فيما كان للمد الوطنى والقومى لثورة عام ١٩١٩ فى مصر بزعامة سعد زغلول زخمه وتأثيره أو انعكاسه المباشر على حركة التحرر الوطنى فى السودان.

على أن انتكاسة ثورة عام ١٩٢٤ كانت لها تداعياتها السلبية على مؤسسات القوى الحديثة ممثلا فى نادى الخريجين الوليد وجمعية «الاتحاد السودانى» وجمعية «اللواء الأبيض»، حيث تلاشى دورها السياسى تدريجيا، وإن ظلت نشاطاتها الثقافية مستمرة فى شكل حلقات للحوار والقراءة ومتابعة الأوضاع السياسية عن بعد من دون الفعل، خشية الأجهزة الأمنية البريطانية التى لم يكن لها هم أو دور فى السودان أكثر من تعقب رموز الوعى الوطنى بين المثقفين والخريجين، وقطع دابر تواصلهم النضالى مع الحركة

الوطنية فى مصر به منذ قرار بريطانيا ترحيل الجيش المصرى من السودان فى أعقاب اغتيال سيرلى ستاك حاكم السوان وسردار الجيش المصرى.

فى خضم هذه الأجواء السياسية ومتغيراتها العصبية، ظهر نجم إسماعيل الأزهرى وكشف عن خصائصه وزعامته مبكرا، يتحين فرصة انفراج الحريات المكبوتة للتعبير عن رؤاه وتوجهاته السياسية، حتى جاءته سانحة فى أعقاب توقيع مصر وبريطانيا على اتفاقية عام ١٩٣٦ التى سمحت بعودة الجيش المصرى فى نطاق محدود إلى السودان والعفو الشامل عن كل السودانيين المتهمين بالمشاركة فى ثورة عام ١٩٢٤، فكان من الطبيعى أن تشهد تلك الفترة عودة العلاقات بين شعبى وادى النيل وإعادة الروح إلى حركة التواصل النضالى المشترك على أوسع مدى، فى الوقت الذى فتحت مصر معاهدها وجامعاتها أمام طلاب العلم من السودانيين. وكان للأمير عمر طوسون دور بالغ الأهمية فى رعاية الطلبة السودانيين وتنظيم البعثات إلى الخارج للنجباء والمتفوقين منهم، ودعم وسائل النشر والأبحاث والمؤلفات التى تعنى بتاريخ وادى النيل والعلوم الإنسانية التى تستهدف الحفاظ وتنمية القواسم المشتركة بين الشعبين على درب الوحدة و. .

تلك كانت الظروف والأجواء الملائمة التى أسهمت فى إصدار مجلة «الفجر» التى نجح عرفات محمد على فى إصدارها من الخرطوم عام ١٩٣٤. وكان إسماعيل الأزهرى أحد كتابها البارزين، وحملت لواء الدعوة إلى نشر التعليم وحلقات الحوار والتثقيف الذاتى، وإعلان الحرب على القبلية والإدارة الأهلية والطائفية، وكانت مدخلا لتأسيس مؤتمر الخريجين فى ١٢ من نوفمبر عام ١٩٣٨ وضم ١١٨٠ من خريجى المدارس الثانوية والمعاهد والجامعات يشكلون نواة الطبقة الوسطى الحديثة، حيث تم انتخاب إسماعيل الأزهرى أول سكرتير لنادى الخريجين، وزعامته للحركة السياسية الوطنية، مما أهله بعد أقل من عشر سنوات إلى زعامة حزب الأشقاء عام ١٩٤٣ وهو أول حزب فى تاريخ السودان، وبعده تتابعت عملية تأسيس الأحزاب منذ عام ١٩٤٤: حزب الأمة، حزب الاتحاديين، حزب القوميين، الحزب الجمهورى، الحزب الشيوعى ثم جماعة الإخوان المسلمين.

والشاهد أن انقسام حركة «نادى الخريجين» إلى أحزاب سياسية كانت من حيث التوقيت متزامنة مع النضج السياسى النسبى للحركة الوطنية فى السودان، ومواكبة المفاوضات المصرية مع الإنجليز حول الجلاء عن وادى النيل ومستقبل السودان، الأمر الذى حفز الطائفتين الكبيرتين «الأنصار والختمية» إلى ولوج عتبات السياسة حيث تسابق

السيدان عبد الرحمن المهدى وعلى الميرغنى لنيل نصيبهما من كعكة الحكم المرتقب فى السودان .

على أنه فى معترك الصراع السياسى بين الشعارات المتباينة التى طرحتها الأحزاب الوليدة وتراوحت بين الوحدة مع مصر عبر صيغ مختلفة وبين الاستقلال عنها والانضواء تحت راية منظومة «الكومنولث» البريطانية ، كان على إسماعيل الأزهرى أن يبحث عن وسيلة تؤمن قاعدة شعبية لحزب الأشقاء ، وجاءته جاهزة عبر رعاية طائفة الختمية وجماهيرها العريضة ، فكانت ولادة الحزب «الوطنى الاتحادى» فى مواجهة «الأمة» أول حزب طائفى فى السودان ، ومناوأة طموحات السيد عبد الرحمن المهدى الذى كان يسعى آنذاك إلى تتويجه ملكا على السودان .

لكن التحالف بين الأزهرى والميرغنى الذى تمخض عن نجاح الحزب الوطنى الاتحادى فى تأكيد مصداقيته الشعبية والسياسية عبر فوزه بأغلبية مقاعد البرلمان فى أول انتخابات نيابية شهدها السودان عام ١٩٥٣ ، سرعان ما تحول إلى مايشبه التنافس والصراع ، فكان قرار الأزهرى : إقالة بعض الوزراء الطائفيين المقربين إلى زعامة الختمية . . وعودة الحزب إلى الاعتماد على قاعدته المستقلة من الطبقة الوسطى الحديثة .

فى أعقاب الانشقاق السياسى الذى شهده الحزب الوطنى الاتحادى ، لجأ الوزراء المستبعدون إلى تكوين حزب الاستقلال الجمهورى عام ١٩٥٥ ، وعندئذ تحسب السيد على الميرغنى احتمالات تحالف الأزهرى مع السيد عبدالرحمن المهدى حتى يحافظ على الأغلبية البرلمانية اللازمة لاستمرار حكومته ، فكان الأسبق إلى هذا التحالف ، حيث صدر عن لقاء زعيمى الطائفتين «الختمية والأنصار» بيانا مشتركا فى الرابع من ديسمبر عام ١٩٥٩ «أكدا فيه تصميمهما على العمل والتعاون المشترك لخير السودان وسعادته» . وهكذا فقدت حكومة الأزهرى أغلبيتها البرلمانية تلقائيا . . وتشكلت أول حكومة طائفية خالصة سميت «حكومة السيدين» بزعامة عبدالله خليل وضمت إليها حزب الأحرار الجنوبيين .

لكن إسماعيل الأزهرى لم يستسلم ، وظل يناضل من أجل تفعيل حزبه وكسب المزيد من أنصاره فى الطبقة المتوسطة وفئات المهنيين والمثقفين . وهكذا أسفرت انتخابات عام ١٩٥٨ عن تنامى القوة الذاتية للحزب من دون الاعتماد على القاعدة الطائفية ، واستطاع أن يهزم حزب الشعب الديمقراطى الذى أسسته الختمية عام ١٩٥٦ على غرار النهج

الطائفى لحزب الأمة، واحتلال المركز الثانى فى مقاعد البرلمان بعد الأمة. . بينما جاء الشعب الديمقراطى فى الترتيب الثالث. . بل إن الأزهرى حقق اكتساحا شعبيا فى مناطق الطائفة الختمية التقليدية فى الخرطوم ومديريات الشمالية والنيل الأزرق وكردفان.

وهكذا أمام فرص الأزهرى المتاحة للعودة إلى السلطة عبر التحالف مع الأحزاب الجنوبية وتشكيل حكومة ائتلافية. . وتأييد واسع من قوى اليسار والنقابات والاتحادات المهنية والعمالية، كان الخيار الوحيد المطروح أمام عبد الله خليل رئيس حزب الأمة ورئيس حكومة السيدين إما أن يسلم السلطة إلى الأزهرى خصم الطائفتين العتيد. . أو أن يسلمها لغيره، فكان خياره الجيش بقيادة الفريق إبراهيم عبود، من دون حاجة إلى تدبير انقلاب كلاسيكى لإجهاض أول تجربة ديمقراطية فى السودان.

تلك مقدمة مهمة وضرورية لاستيعاب بانوراما الأحداث والمتغيرات والصراعات التى حفلت بها الساحة السياسية فجر استقلال السودان عام ١٩٥٦ حتى استيلاء أو تسليم السلطة للجيش، نهاية باندلاع ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ التى فجرتها القوى الحديثة بقيادة جبهة الهيئات. . وبعدها بيومين وصلتُ الخرطوم يوم ٢٦ من أكتوبر حيث بدأت متابعاتى الصحفية لأوضاع السودان وشهاداتى عنها حتى اليوم.

***

## الأزهري يهزم الفيل

لم يفتر اهتمامى الصحفى واعتزازى الشخصى بصداقة وثقة الزعيم السودانى خالد الذكر إسماعيل الأزهرى لا فى حياته ولا بعد مماته. ومشاركتى فى جنازته. . بل موكب وداعه الشعبى المهيب إبان حكم الرئيس جعفر نميرى الذى ارتكب جريمة تاريخية لا تغتفر حين أودعه السجن إثر انقلاب ٢٥ من مايو عام ١٩٦٩ اتقاء لشعبيته الكاسحة وصلابته فى مواجهة أنظمة الحكم الديكتاتورية وانحيازه دوما للديمقراطية والحرية!

كنت واحدا من بين آلاف الطلبة المصريين والسودانيين الذين خرجوا فى المظاهرات الطلابية للقاء إسماعيل الأزهرى كلما جاء للقاهرة إبان الخمسينيات للتنسيق وتوحيد الجهود السياسية مع الحركة الوطنية المصرية ثم مع جمال عبدالناصر بعد اندلاع ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ فى مواجهة الاستعمار البريطانى لوادى النيل. . وكنا نهتف أمام مقر إقامته

بفندق الكونتيننتال المطل على ميدان الأوبرا بالقاهرة «السودان ومصر لنا»، وكان زملاؤنا السودانيون يهتفون «مصر والسودان لنا»، ثم نضيف سويا عبارة «وإنجلترا إن أمكنا» تأكيدا على وحدة النضال المشترك فى مواجهة الاستعمار البريطانى، ثم يجمعنا الهتاف الأثير «الجلاء التام أو الموت الزؤام».

لكن تشاء المصادفات السياسية العثرة ألا تتم وحدة وادى النيل رغم انحياز الشعب السودانى لهذا الخيار القومى التاريخى فى أول انتخابات نيابية يشهدها السودان عام ١٩٥٣ بعد موافقة مصر على حق تقرير المصير للسودان وإذعان الإنجليز لمطلب الجلاء واندماج الأحزاب الاتحادية تحت راية الحزب الوطنى الاتحادى بزعامة إسماعيل الأزهرى رئيس أول حكومة ديمقراطية منتخبة فى تاريخ السودان الحديث حيث بادرت مصر إلى الاعتراف باستقلال السودان!

غير أن ماحز فى نفس إسماعيل الأزهرى وأوغر صدره بالمرارة، أن يساء الفهم من قبل قيادة ثورة ٢٣ من يوليو للأسباب السياسية والدوافع الموضوعية التى حتمت خيار الحزب الاتحادى لاستقلال السودان بديلا عن الوحدة مع مصر، وإلى حد أن الحركة الوطنية المصرية وجهت لومها واستنكارها الشديد له، بدعوى خروجه على نص وثوابت العلاقات المشتركة ونضالات الشعبين فى مواجهة الاستعمار التركى والاستعمار البريطانى.

وهكذا وسط أجواء الجفوة والاستنكار جاء إسماعيل الأزهرى فى زيارة «ترانزيت» إلى القاهرة فى طريق عودته من لندن حيث وجه إليه الضباط السودانيون فى الجيش المصرى الدعوة إلى العشاء فى نادى الضباط بالزمالك، واحتدم النقاش بينه وبينهم حول قراره بطرح التصويت على استقلال السودان من داخل البرلمان من دون انتظار لإجراء الاستفتاء الشعبى فى السودان على خيارى الوحدة مع مصر أو الاستقلال حسب نص الاتفاقية التى وقعها عبدالناصر مع الإنجليز بتفويض من السودانيين، وإلى حد اتهامه بالخضوع لموقف الإنجليز المعادى لوحدة وادى النيل أثناء تناوله العشاء فى قصر باكينجهام على مائدة ملكة بريطانيا، ولم يكن ذلك صحيحا بالمرة، ولا كان الأزهرى الزعيم الوطنى المناضل ذلك الرجل الذى يمكن أن يفرط فى مصالح بلاده.. أو أن يتزعزع إيمانه بحتميات وحدة وادى النيل وإنما كانت لظروف المواجهة مع الطائفية ودعاة الاستقلال آنذاك خياراتها وأحكامها! وهكذا خرج الأزهرى غاضبا وظن - وبعض الظن إثم - أن جمال عبد الناصر كان وراء ما حدث له من هجوم واتهامات ظالمة فى نادى الضباط.

وقال لى إسماعيل الأزهرى - يرحمه الله - فى أول لقاء صحفى معه إثر اندلاع ثورة أكتوبر سنة ١٩٦٤ فى السودان، إن الرئيس عبدالناصر برىء من تهمة تحريض الضباط السودانيين وإنه تأكد من براءته عبر الدكتور التيجانى الماحى عضو مجلس السيادة آنذاك الذى كانت تربطه علاقات ثقافية وصداقة ومودة مع المستشار الثقافى لمجلس قيادة ثورة يوليو الدكتور على سامى النشار رئيس قسم الفلسفة بجامعة الإسكندرية الذى نقل إليه كيف أن عبدالناصر اجتمع فى اليوم التالى بالضباط السودانيين ووجه إليهم لومه وتعنيفه الشديد لتدخلهم فى الشئون السياسية المحظورة على العسكريين. . وعلى سوء استقبالهم للأزهرى، ومسئوليتهم عن تعكير صفو العلاقات المصرية السودانية.

وربما لولا هذه البراءة التى جاءت متأخرة، لما انزاحت تراكمات الخلافات والشكوك التى أدت إلى انقسام الحزب الاتحادى إلى حزبين «الوطنى الاتحادى» بزعامة إسماعيل الازهرى و «الشعب الديمقراطى» برئاسة الشيخ على عبد الرحمن ورعاية السيد على الميرغنى الزعيم الروحى لطائفة الختمية، ثم إعادة اندماجهما ووحدتهما السياسية والتنظيمية قبل خوض غمار المعركة الانتخابية الثانية عام ١٩٦٨.

وقد اقتربت كثيرا من الرئيس الأزهرى خلال التجربة الديمقراطية الثانية فى السودان «١٩٦٤ - ١٩٦٩» وكنت حريصا على رفقته خلال جولاته الانتخابية، ولمست فيها عن قرب بساطته وتواضعه وخفة ظله، وقدراته الخطابية الفائقة فى السيطرة على أسماع وقلوب مستمعيه، وكيف كانت مظاهر الحفاوة به لا تغيب عن موائدها حلوى «البسطة» أى الجاتوه التى كان يحبها حبا جما.

وكان خصوم الأزهرى قد أشاعوا أنه أثرى من وراء منصبه رئيسا لمجلس السيادة عام ١٩٦٥ إلى الحد الذى أتاح له ارتداء البدل «الشاركسكين» البيضاء وتشييد الطابق الثالث بمنزله المتواضع فى العاصمة الوطنية أم درمان. . وكان الأزهرى يسخر فى خطبه من هذه الشائعة نكاية فى خصومه قائلا: «كما قالوا من أين لك هذا زدناه طابقا» أى بناء طابق جديد فوق منزله، وذلك أن رجل الشارع السودانى البسيط كان يعلم أن البدل الشاركسكين كانت تأتيه تفصيلا على مقاسه من ترزى فى القاهرة هدية من أنصاره وأصدقائه المصريين والسودانيين المقيمين فى مصر، وأن عددا من المقاولين من أعضاء الحزب الاتحادى تطوعوا من مالهم الخاص لبناء الطوابق الثلاثة تباعا، أذكر منهم جابر أبو العز - يرحمه الله - كلما دعت الضرورات السياسية والاجتماعية إلى ذلك. وهو السياسى

المناضل الشريف الذى رفع علم استقلال السودان ومات لا يملك من حطام الدنيا سوى ذلك المنزل البسيط .

على أن أطرف نكتة رددتها مجالس الونسة فى الخرطوم وضحك لها أهل السودان عندما استبقى الأزهرى تقليدا كان سائدا إبان حكم الفريق إبراهيم عبود حين كان يتقدم موكبه اليومى ذهابا وإيابا من منزله فى أم درمان إلى القصر الجمهورى اثنان من جنود البوليس الذين يركبون «الموتر» أى الموتوسيكل . . ويوما جاءته سيدة عجوز من أقاربه توصيه بأن يضع ولديها تحت رعايته ونصب عينيه دائما . . وبعد تفكير عميق فى رجائها وفى شروطها لرعاية ولديها بحيث يظلان نصب عينيه دائما . . سألها : «يا ترى يا حاجة أولادك بيعرفوا يركبوا «موتور»؟!

وأذكر أن داهية الحزب الاتحادى يحيى الفضلى يرحمه الله وثعلبه المشهود له بالمكر والدراية بالألاعيب السياسية ، كان قد شكى للأزهرى موقفه الصعب أمام خصمه السياسى الذى رشح نفسه فى دائرته الانتخابية ، ويصرف ببذخ لشراء أصوات الناخبين البسطاء .

وسأله الأزهرى : ما الشعار الانتخابى الذى اختاره منافسك؟

قال الفضلى : الفيل .

قال الأزهرى : عليك أن تشيع قبيل إجراء الانتخابات بيوم واحد فى كل أنحاء الدائرة وفى توقيت متزامن خبرا يفيد انسحاب الفيل من الانتخابات .

ونفذ الفضلى نصيحة الأزهرى بدقة عبر أنصاره الذين انتشروا فى كل مكان يبثون الإشاعة بذكاء كما لو أنه خبر مؤكد سمعوا به من هذا المرشح شخصيا!

وهكذا عندما وصلت الشائعة إلى خصمه كان الوقت قد فات لتكذيبها على اتساع مساحة الدائرة الانتخابية الشاسعة ، حيث ركب سيارته وانطلق يردد فى الميكروفون وبأعلى صوته : «أنا الفيل لم أنسحب ولم أستقل»!

## الأزهري يصالح عبدالناصر

كان السودان عام ١٩٦٥ على أبواب انتخابات نيابية ، عندما اجتمع قادة الحزب الوطنى الاتحادى لتدارس الموقف إزاء قائمة اختيار المرشحين على مبادئه ، ووضع البرنامج

السياسى الذى يخوض الحزب على أساسه الانتخابات، ومن هنا كان السؤال المطروح: أى مصداقية للحزب وهو لايزال يرفع شعار وحدة وادى النيل وأبرز أهدافه القومية، بينما الجفوة مستمرة بين إسماعيل الأزهرى رئيس الحزب وجمال عبدالناصر زعيم مصر والعرب؟! لكن من فى قيادات الحزب يستطيع إقناع الأزهرى بالمبادرة إلى مصالحة عبدالناصر؟

الأيام تمضى بلا جواب....

الشيخ أحمد المرضى، وهو كان من زعامات الحزب المشهود لهم بالحكمة والعقلانية والمواقف الوطنية الشجاعة فى مواجهة حكم الفريق إبراهيم عبود، التقى الدبلوماسى الشاب «على أبو سن» وكان منتدبا آنذاك من الخارجية لوضع برنامج تطوير إذاعة أم درمان ويشغل منصب مقرر اللجنة التنفيذية العليا للحزب، وسأله إن كان يستطيع بحكم صلاته الوثيقة بالأزهرى إقناعه بزيارة مصر، فلعلها فرصة لإزالة الجفوة بين الزعيمين... وطلب منه أن يتكتم الخبر إذا جاء رده بالموافقة!

وافق الأزهرى على زيارة مصر خاصة بعد أن وجد له أبو سن المبرر الذى يحفظ ماء وجهه عبر تهنئة جمال عبدالناصر بانتخابه رئيسا للجمهورية. فما أن عرف الشيخ المرضى بموافقة الأزهرى، حتى فوجئ أهل السودان وفى مقدمتهم قيادات الحزب الاتحادى بالخبر يتصدر الصحف الصباحية فاجتمعوا بالأزهرى يعلنون الاحتجاج على قراره بالسفر إلى مصر، ولم يكن أى منهم رافضا للزيارة أو المصالحة مع عبدالناصر، وإنما لأن الأمر لم يعرض على مؤسسات الحزب أولا. واستمع الأزهرى لوجهات نظرهم طويلا ثم قال فى حسم: متى تتم الزيارة إن شاء الله؟!

على أبو سن توجه إلى القاهرة ممثلا لإذاعة أم درمان لحضور أول اجتماع لاتحاد الإذاعيين العرب برئاسة عبدالحميد الحديدى رئيس الإذاعة المصرية، وهناك اتصل برئاسة الجمهورية للاتفاق على برنامج زيارة الأزهرى، وكان رد الفعل إيجابيا حول ضرورات إزالة الجفوة بين الزعيمين، وأن يتم الحوار بين الاتحاد الاشتراكى والحزب الاتحادى حول مبادئ وبرنامج سياسى قومى مشترك!

وهكذا كان نجاح أهداف الزيارة بأكثر مما توقعه الوحدويون والقوميون فى السودان الحادبون على تمتين أواصر التنسيق والتعاون والتحالف مع مصر، بل إن الحوار السياسى بين الجانبين توصل إلى ضرورات استعادة اللحمة والوحدة بين دعاة الوحدة فى السودان

كما كان عليه الحال قبل انشقاق الحزب الوطنى الاتحادى . . . وذلك كان رأى زكريا محيى الدين وزير الداخلية المصرى المسئول عن سياسات مصر تجاه السودان آنذاك!

وهكذا وصل السيد محمد الميرغنى إلى القاهرة مفوضا من والده السيد على الميرغنى للمشاركة فى المباحثات، ووافق من حيث المبدأ على دمج حزب الشعب الديمقراطى فى الحزب الوطنى الاتحادى، وتوحيد الصف الوحدوى قبل موعد إجراء الانتخابات النيابية فى السودان، حيث تواصل البحث بين الجانبين حول هذا الموضوع فى الخرطوم، وكان للقنصل المصرى على زكى - وهو نسيب زكريا محيى الدين - والقائم بأعمال السفارة المصرية أنور السكرى دور مساعد فى إنجاز الهدف، حيث أعلن عن قيام الحزب الوطنى الديمقراطى إيذانا بنهاية الانشقاق وتوحيد الصف الوحدوى فى السودان!

بابكر عوض الله رئيس القضاة فى السودان الذى قاد موكبهم إلى القصر الجمهورى عام ١٩٦٤ لممارسة الضغوط على الفريق إبراهيم عبود رئيس المجلس العسكرى، حتى تنازل عن السلطة للشعب ونجاح ثورة أكتوبر، ثم اعتذر عن قبول منصب رئاسة حكومة الثورة تقديرا لموقفه الوطنى المشهود، أدرك أن نجاح زيارة الأزهرى لمصر وتوحيد الصف الوحدوى فى السودان سحب البساط من تحت أقدامه، حيث كان يتزعم آنذاك تنظيما سياسيا للقوميين والناصريين والوحدويين فى السودان، وراح يعلن العداء للأزهرى. ولعله ندم على رفض منصب رئاسة السودان، ولذلك عندما فاتحه تنظيم الضباط الأحرار بنواياهم الانقلابية للاستيلاء على السلطة إيذانا بنهاية التجربة الديمقراطية الثالثة وافق على الفور، وكان نصيبه من كحكة الحكم المايوى منصب نائب لرئيس الجمهورية المقدم جعفر نميرى!

## «أبارو» وسره الخطير

منذ أول زيارة صحفية قمت بها إلى السودان فى أعقاب اندلاع ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤، وهناك سؤال حائر يطن فى رأسى كالصداع المزمن: من يا ترى فى قيادة الحزب الشيوعى السودانى على علاقة بالمخابرات المركزية الأمريكية؟

وحكايتى مع هذا السؤال بدأت فى عام ١٩٥٥ حين تعرفت خلال دراستى بالسنة الأولى فى كلية الحقوق جامعة القاهرة على زميل سودانى غاية فى الرقة وسعة الاطلاع فى شتى دروب الثقافة والأدب والفن، هو الأستاذ عبد العزيز صفوت الذى أصبح فيما بعد

محاميا معروفا فى الخرطوم. ومع الأيام تطورت بيننا الزمالة إلى صداقة حميمة على أرضية المشاعر المتبادلة والمكاشفة الشخصية، وحول ما يجمع الشعبين المصرى والسودانى من قواسم مشتركة ومصير واحد. ومازلت أذكر جلساتنا اليومية فى بوفيه كلية الآداب أو مقهى ريش الشهير مع نخبة من المثقفين الواعدين بينهم الشقيقان رجاء ووحيد النقاش والشاعر أحمد عبدالمعطى حجازى ود. سمير سرحان رئيس هيئة الكتاب الآن وجلال السيد الكاتب الصحفى بجريدة الجمهورية يرحمه الله وشقيقتى الأديبة عايدة الشريف حيث كان يحلو لعبد العزيز صفوت أن يشنف آذاننا بقراءاته الدافئة لبداياته الأولى فى نظم الشعر الحديث.

من هنا لم يكن غريبا على أن أتعرف على أفراد أسرته خلال زيارتى الأولى للخرطوم وكأننى عرفتهم كثيرا من قبل عبر أحاديثه وحكاياته عنهم خلال صحبتنا فى القاهرة، وبينهم شقيقته الأديبة السيدة خديجة صفوت التى حصلت على الدكتوراه فى علم الاجتماع السياسى من جامعة «ويلز» والأستاذة الزائرة الآن بجامعة صنعاء وغيرها من الجامعات الإفريقية والسيدة عفاف المذيعة اللامعة بإذاعة أم درمان والأستاذة صفية صفوت التى حصلت على دكتوراه الدولة فى القانون من جامعة «كمبردج» وأصبحت الآن أشهر المحامين العرب فى لندن وخطيبها ـ آنذاك ـ الأستاذ شوقى ملاسى المحامى والعضو البارز فى حزب الشعب الديمقراطى قبيل اندماجه فى الحزب الوطنى الاتحادى حتى انضم إلى حزب البعث السودانى «جناح العراق» عام ١٩٦٦!

وأشهد أن شوقيا قدم إلى من المساعدات التى أعتز بها على صعيد بداياتى الأولى فى فهم الواقع السياسى الجديد فى السودان وتفسير تعقيداته والتنبؤ بمستقبلياته، خاصة وأنه كان مكلفا من جبهة الهيئات التى آلت إليها السلطة بعد زوال حكم الفريق إبراهيم عبود لإجراء التحقيقات مع بعض رموز الفساد والاستبداد خلال العهد المباد.

كنت على موعد معه فى المساء لمصاحبته إلى دعوة للعشاء فى منزل أحد موكليه، وهو رجل الأعمال المرحوم صادق أبو عاقلة، لكنه تأخر عن موعده أكثر من ساعتين ـ وهى عادة تختص بها النخبة فى الخرطوم ـ حيث يندر بينهم من يراعى الدقة فى المواعيد، ومن ثم قررت مغادرة فندق «الجراند أوتيل» إلى منزل السياسى الكبير الأستاذ محمد أحمد المحجوب يرحمه الله حيث السهرة ممتدة كل ليلة والحوار بينه وبين ضيوفه لاينقطع فى أجواء السياسة والآداب والفن، لكن ما كدت أصل إلى شارع النيل للبحث عن تاكسى

حتى وصل شوقى ملاسى بسيارته الفولكس معتذرا عن التأخير. ومن ثم عدنا إلى شرفة «الجراند أوتيل» حيث وضع أمامى قنبلة صحفية موقوتة إن صح هذا الوصف.

قال لى إنه خرج من مكتب الدكتور عقيل أحمد عقيل المحامى الذى كان يعمل معه فى الساعة السادسة مساء لمواصلة التحقيق الذى بدأه منذ أسبوعين مع أحمد عبدالله أبارو مدير البوليس السابق فى عهد الفريق عبود والمعتقل فى سجن كوبر، وكان هذا الرجل ضابط شرطة معروفا بالصرامة فى قمع المظاهرات الوطنية نهاية فترة الاستعمار البريطانى للسودان، شديد الحزم فى تنفيذ الأوامر الصادرة له من رؤسائه بعد الاستقلال..

روى لى شوقى ملاسى كيف أنه لجأ على مدى أربع ساعات إلى مواجهة أبارو بسجل تجاوزاته وبالأسئلة المتتابعة حول معلوماته الأمنية عن النشاطات الأجنبية المعادية فى السودان، فكان يراوغ تارة ويعترف تارة ويدلى بمعلومات وحقائق أمنية مهمة فى النهاية. لكنه فوجئ هذا المساء وقد انهارت معنوياته تماما حيث أبدى استعداده للاعتراف الكامل على قيادى بارز فى الحزب الشيوعى وعضو لجنته المركزية ظل ينقل إلى رجل المخابرات فى السفارة الأمريكية بالخرطوم أولا بأول كل ما يحصل عليه من معلومات حول نشاطات الحزب الشيوعى وخلاياه السرية المدنية والعسكرية، وأن لديه الأدلة الدامغة التى تثبت إدانته. وتابع شوقى قوله: حاولت أن أعرف منه اسم هذا الشخص.. لكن أبارو اشترط للبوح بالسر أن يُسمح له بمغادرة سجن كوبر أولا للذهاب إلى منزله والاطمئنان على زوجته وأفراد أسرته بعد انقطاع الاتصال بهم عدة أسابيع.

سألته: هل حققت رغبته حتى يكشف لك عن هذا السر الخطير؟

قال: يحتاج الأمر إلى عرضه أولا على الأستاذ أحمد سليمان للحصول على التصريح اللازم بانتقاله إلى منزله - وكان آنذاك أحد وزراء ثورة أكتوبر والرجل الثانى فى قيادة الحزب الشيوعى السودانى - وقد بحثت عنه فى كل مكان ولم أجده.. وذلك كان السبب وراء تأخيرى عن موعد لقائنا.

قلت: وما عساك أن تفعل؟

قال: سوف أبكر غدا فى المرور على منزل «أبو سلمون» - وذلك كان لقب أحمد سليمان - للحصول على الموافقة المطلوبة قبل أن يتراجع أباور عن الاعتراف.. وخرجنا إلى العشاء فى منزل صادق أبو عاقلة بعد أن طلب منى شوقى أن أتكتم السر حتى يحين ظرف وموعد إعلانه رسميا.

مساء اليوم التالى التقيت بشوقى ملاسى كالعادة حيث بادرت إلى سؤاله عن لقائه بأحمد سليمان وقال إنه وجده يستعد للسفر إلى القاهرة ضمن وفد من وزراء حكومة سر الختم خليفة للقاء جمال عبدالناصر، وعندما عرض عليه تفاصيل اعتراف أبارو وشرطه الوحيد للإدلاء بمعلوماته عن اسم ونشاط ذلك العضو المجهول فى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى، إذا به يسخر منه بدعوى أن أبارو رجل بوليس داهية ومراوغ. . ولابد أنه يبيت للوقيعة بين صفوف الحزب الشيوعى. . ثم ماذا يكون عليه الموقف وحراسه الذين يرافقونه من سجن كوبر إلى منزله من رجاله وتلاميذه الذين خدموا تحت رئاسته ويدينون له بالطاعة والولاء؟. . ألا يحتمل أن يساعدوه على الهرب؟

وتغيرت حكومة سر الختم خليفة وأطلق سراح أبارو وانطوى على سره الدفين حيث اشتغل فى تجارة لعب الأطفال وبنادق الصيد بينما ظل السؤال يلح على فضولى الصحفى بدون أن أهتدى له إلى جواب قاطع على مدى سبع سنوات حتى وقع الانقلاب الشيوعى عام ١٩٧١ بزعامة هاشم العطا!

## أسرار انقلاب الملازم خالد الكد

كان الانقلاب الذى تزعمه الملازم خالد الكد عام ١٩٦٦ حدثا سياسيا وعسكريا غير مسبوق فى تاريخ السودان الحديث، وذلك أن ظاهرة الانقلابات التى بدأ مسلسلها لأول مرة إبان حكم الفريق إبراهيم عبود كانت دائما بزعامة ضباط «عظام» من ذوى الرتب الكبيرة ممن خدموا فترة طويلة فى القوات المسلحة، فكانوا بحكم الخبرة والمنصب على اطلاع ودراية بأوضاع التشكيلات العسكرية ومواقعها وتسليحها وأمنها، وعبر رفقة السلاح مع قياداتها كان من السهل التعرف على انتماءاتهم السياسية وولاءاتهم الطائفية واستعدادهم بالتالى للمشاركة فى تلك الانقلابات وهى فى مرحلة الإعداد والتدبير، ومدى تجاوبهم المحتمل من عدمه بعد نجاح الانقلاب وإعلان البيان الأول إيذانا بالاستيلاء على السلطة. ومن هنا اتسمت معظم تلك الانقلابات بصيغ سياسية جبهوية والتنسيق المسبق بين أكثر من تشكيل عسكرى !

الجديد فى انقلاب الملازم خالد الكد أنه كان ضابطا فى مقتبل الشباب حديثا بالخدمة العسكرية، بمعنى أن رتبته الصغيرة لم تكن تؤهله لنجاح حركته، وكان من رابع

المستحيلات أن يكسب لها مشاركة أو دعم التشكيلات العسكرية ولا انضمام أو تأييد قياداتها من الضباط العظام، فكيف والحال كذلك كان بالإمكان أن يكسب لانقلابه المصداقية السياسية والتأييد الشعبى وتثبيت أقدامه فى السلطة وفرض توجهاته ؟

على أي حال لم يستغرق عمر انقلاب الملازم خالد الكد سوى بضع ساعات، وسرعان ما أعلن عن فشله من الإذاعة لا بسبب تصدى قوات عسكرية له أكبر عددا أو أكثر تسليحا، ولكن لأنه لم تكن هناك ثمة حاجة إلى المواجهة والالتحام مع قواته، وذلك أن قائد الانقلاب خارت قواه بمجرد اقتحامه الخرطوم وراح يغط فى سبات نوم عميق. ويومها تناقلت مجالس الونسة حقائق وشائعات شتى حول هذا الانقلاب المتواضع إلى حد وصفه بالفقاعة أو «فالصو»، وقيل كذلك إنه مجرد «بروفة» تجريبية لانقلاب أكبر وعندما فشلت البروفة تراجع الانقلاب الأكبر، وقيل إن دور انقلاب خالد الكد كان مجرد جس النبض على صعيد التحفز والاستعداد للمواجهة من جانب القوات المسلحة للأحزاب والشارع السودانى، بل قيل كذلك إن خالد الكد كان ضحية ورأس حربة لتيار سياسى أو حزب أو زعامة طامحة فى الوصول إلى السلطة من وراء ظهر الديمقراطية.

وترددت قصص وروايات غاية فى الإثارة والطرافة حول خضوع خالد الكد ليلة الانقلاب لعمليات شحن معنوية وتعبئة سياسية ومغريات يسيل لها لعاب من هم فى سنه وظروفه من الشباب.. وربما كان العامل الوحيد الذى أجج كل هذه الحقائق والشائعات وتلك القصص والروايات، أن السودان على بكرة أبيه كان يتوقع انقلابا ما وشيك الاندلاع، إذ كانت الانتخابات الثانية - خلال التجربة الديمقراطية الثانية - على الأبواب، والاحتمال الأكيد أن يفشل الصادق المهدى وجناحه المنشق على طاعة الإمام الهادى المهدى فى الفوز بنصيب مقدر من الدوائر الانتخابية تؤهله للبقاء رئيسا للوزراء ورئيسا لحزب الأمة، فى ضوء نفوذ الإمام المهيمن على جموع الأنصار عبر وسيلة وسلطة ما يسمى «الإشارة» و «النفير» التى كان يستخدمها عن بعد أو ينيب غيره فى استخدامها !

كان الصادق المهدى قد شق عصا طاعة الإمام، وشرع يشن هجوما ضاريا فى مواجهته عبر التنديد بالطائفية بوصفها عقبة تعترض طموحاته إلى تحديث حزب الأمة، مطالبا بفصم السلطة السياسية عن السلطة الطائفية وأن تتراجع هيمنتها على شئون الحزب، «وما لقيصر لقيصر وما لله لله !» الأمر الذى أدى إلى سلسلة من التداعيات الخطيرة والمتلاحقة تمثلت فى قسمة بيت المهدى الذى ظل موحدا ومتماسكا فى مواجهة أعتى المحن والتقلبات

السياسية التى مرت بالسودان منذ الثورة المهدية، وإلى تبادل الهجوم المؤسف بين جناح الصادق وجناح عمه الإمام المهدى وإلى حد التعريض بالزعامتين الروحية والسياسية.

والحقيقة أن الصادق المهدى كان قد أعد نفسه جيدا لتبوُّء الزعامة فى حزب الأمة ومنافساته للزعامات التقليدية فى السودان. فهو قد توفر على القراءة الجادة والمنهجية، ودرس فى كلية فيكتوريا بالإسكندرية، وتخرج بعدها بتفوق فى كلية الاقتصاد والسياسة فى أكسفورد بإنجلترا، وهو قبل هذا وذاك سليل آل المهدى وابن الإمام الراحل الصديق، إضافة إلى استقامته الاجتماعية وممارساته لرياضتى التنس والبولو. وشخص يحمل كل هذه المؤهلات وذاق طعم السلطة رئيسا لحكومة السودان ولم يتجاوز بعد الثلاثين من عمره، كان من الصعب ألا يقاتل من أجل البقاء على كرسى الحكم مهما كلفه ذلك من مشقة وتجاوز للتقاليد والموروثات والخروج على الشرعية - على حد ما توقع له خصومه - للإفلات من مأزقه السياسى مع عمه الإمام الهادى المهدى.. وكما حاقت الظنون فى مجالس الونسة تارة بالصادق المهدى.. أحاطت الشكوك تارة أخرى بعمه أحمد المهدى الذى كان قد أعلن انضمامه إلى جناح الصادق قبل أن ينضم - بعد ذلك - إلى أبناء الإمام الهادى فى خصومتهم الحادة للصادق.

والحقيقة أننى وقعت شخصيا لافى شراك الأقاويل والشائعات فحسب، ولكن أيضا لأسباب أخرى سبقت انقلاب خالد الكد بنحو شهر على وجه التحديد، عندما لاحظت خلال صحبتى للصادق المهدى فى رحلته إلى جنوبى السودان، أنه كثيرا ما كان يستدعى اللواء عمر الحاج موسى قائد القيادة الجنوبية - وزير الإعلام إبان حكم نميرى - أو نائبه العميد عثمان رحمه فى مقار إقامته أو فى الجولات التى كان يستخدم فيها السيارات والقطارات، حيث كان يحلو له أن يسألهما بشكل عابر عن شهادتهما على الانقلابات العسكرية السابقة التى نكب بها السودان والأسباب التى أدت الى فشلها، خاصة وأن عمر الحاج موسى شارك فى معظم التحقيقات مع المتهمين بقيادة تلك الانقلابات، ومن غرائب الصدف أن يكلف بعد ذلك بالتحقيق مع الملازم خالد الكد إثر فشل انقلابه!

أذكر أننى عندما عدت إلى القاهرة نقلت إلى الأستاذ أحمد بهاء الدين - وكان رئيسا لتحرير مجلة روزاليوسف آنذاك - رؤيتى حول الواقع والمستقبل فى السودان على عادته فى استقراء المحررين والكتاب فى أعقاب كل مهمة صحفية لهم فى الخارج حتى يظل متجددا متصلا بالأحداث.. حيث ربطت رؤيتى لأبعاد الموقف السياسى فى السودان بما

يتردد حول انقلاب عسكرى محتمل الوقوع وبملاحظتى العابرة حول إصرار الصادق على معرفة أسباب فشل الانقلابات العسكرية السابقة. لكن الأستاذ بهاء استبعد أن يفكر الصادق المهدى الذى تربطه به معرفة شخصية وصداقة قوية فى تدبير انقلاب عسكرى بدعوى أنه يؤمن بديمقراطية «ويست منستر» البريطانية ومبدإ تداول السلطة التى درسها وتشربها خلال دراسته فى إنجلترا. ثم إن الصادق لايزال شابا والمستقبل السياسى لايزال مفتوحا أمامه بلا حدود. . وإلى حد اتهام الأستاذ بهاء بأن فضولى الصحفى زاد عن حده وقال: على أى حال لقد تلقيت دعوة من الصادق المهدى لزيارة السودان هذا الأسبوع. . وسوف تكون الفرصة مواتية لمتابعة الموقف عن قرب. . وهناك فى الخرطوم جرى التحفظ على الأستاذ أحمد بهاء الدين، بمجرد وقوع انقلاب خالد الكد. . فيما جرى اعتقال عبد الخالق محجوب رئيس الحزب الشيوعى ومحمد عبد الحليم الضابط السابق فى الجيش المصرى ورئيس مكتب العمل إبان حكم الفريق عبود والموظف آنذاك فى بنك مصر. . بدعوى اجتماع الأستاذ بهاء بهما فى ندوة خاصة بمقر إقامته بفندق السودان الجديد قبيل ساعات من وقوع الانقلاب، وبعدها استدعى إلى مكتب وزير الداخلية الأمير نقد الله الذى قدم اعتذاره، وأسفه على ما حدث بسبب اللبس وسوء الفهم نظرا لصلة القرابة التى تجمع بين خالد الكد وعبدالخالق المحجوب، وعلاقة محمد عبد الحليم المعروفة بجمال عبد الناصر. وحين التقيت الأستاذ بهاء إثر عودته إلى القاهرة للاستفسار عما حدث له فى الخرطوم. . قال فى سياق روايته إنه علم من مصادر سودانية مطلعة أن المرحوم إسماعيل الأزهرى - رئيس مجلس السيادة آنذاك - كان على وشك التوقيع على قرار رسمى جاهز تقدمت به حكومة الصادق لإعلان الأحكام العرفية فى السودان فى اللحظة التى علم فيها بأخبار وقوع انقلاب خالد الكد، حين دخل عليه المرحوم الرشيد الطاهر القطب الاتحادى الذى تدخل لإقناعه بعدم التوقيع على البيان خشية انهيار الديمقراطية وفرض الديكتاتورية المدنية على السودان. . وأضاف الأستاذ بهاء بأن إسماعيل الأزهرى تراجع عن التوقيع لمعرفته بخبرات الرشيد الطاهر الحافلة بالمشاركات الانقلابية السابقة!

وكان قد مضى على واقعة الانقلاب ٢٢ عاما حين التقيت خالد الكد خلال مشاركتنا معا فى اجتماعات منظمة حقوق الإنسان العربية بالخرطوم عام ١٩٨٨، وكان قد نال الدكتوراه فى العلوم السياسية وأعلن عن هويته الماركسية وانتمائه للحزب الشيوعى وأصبح صاحب قلم وأسلوب ساخر وعميق وصلعة مضيئة وبدانة مفرطة. . وعندما واجهته بكل الحقائق والشكوك والقصص والروايات التى أحاطت به وبانقلابه، ضحك

فى براءة وقال فى جدية: صدقنى إذا قلت لك إننى قمت بالانقلاب بإرادة مستقلة ووعى كامل بأن مصيره الفشل المحتوم. . وأنه كان مجرد إعلان بالاحتجاج على الأوضاع السياسية القائمة ومحاولة الأحزاب التقليدية الاستئثار بالديمقراطية لمصالحها الضيقة لا أكثر ولا أقل!

## شاهد على انقلاب نميري

أول من تعرفت عليه من عناصر تنظيم «الضباط الاحرار» الذين دبروا انقلاب مايو سنة ١٩٦٩ بزعامة جعفر نميرى كان الرائد زين العابدين عبد القادر الضابط بسلاح المظلات، وكنت قد التقيته لأول مرة شتاء عام ١٩٦٦ فوق ظهر باخرة نيلية متهادية ما بين شاطئ جزيرة «توتى» وشاطئ منتجع «السبلوقة» فى يوم مشمس ندى النسمات وسط أجواء الطبيعة الخلابة والصحبة الحلوة وصدح الصديق العزيز عبدالكريم الكابلى مطرب السودان الكبير.

كانت المناسبة احتفالا سنويا يقيمه أعضاء جمعية معهد القرش الخيرى بدعوة كريمة من السيدة عائشة أو «عشة عمر» التى يطلق عليها أعضاء الجمعية لقب «أم المعهد» حيث كان عطاؤها بلا حدود فى رعاية شئونه وحض الآخرين على التبرع والعمل التطوعى حتى ينهض برسالته!

كان الضابط زين العابدين عبد القادر قد استأذن الكابلى خلال فترات الراحة من الغناء أن يستعير عوده، وراح يعزف عليه فى مهارة الهواة. . وأمام إلحاح الحضور غنى بعض أغنيات «الحقيبة» التراثية فى تصرف، فأثار فى النفوس ذكريات الحنين إلى الماضى الجميل والدعوة إلى الحاضر الأجمل.

بعدها توثقت بيننا صلات الصداقة والولاء المشترك لمدرسة الكابلى الغنائية التى شق عبرها طريقه باقتدار ووعى إلى الحداثة وتحديث أنغام السلم الخماسى وأساليب الغناء الدارجة والموروثة فى السودان. وكان الكابلى فى ذلك الزمان كما العصفور الذى لايستقر طويلا على غصن حتى يطير إلى غصن آخر مدفوعا بعشقه الفطرى إلى الحرية، فكان لا يطيق تلبية دعوة الغناء مهما كان المقابل مجزيا إذا ما أدرك بحواسه النافذة التى لا تخطئ كثيرا أن أصحاب الدعوة لايتذوقون فن الغناء كما ينبغى، أو أن دعوتهم له من باب التفاخر المظهرى وربما كان أصحاب الدعوة من ثقلاء الظل، فكان يقول إنه يفضل

الانتحار ولا يطيق أن يغنى لهؤلاء الذين يزهقون روحه بالجهل والسأم. على أن الكابلى حين يقع فى ورطة لم يكن يتوقعها من هذا القبيل ولم يجد من الغناء بد. . كانت جعبته عندئذ جاهزة لإسعافه بشتى حيل الاعتذار الذكية وربما الهروب من المكان والزمان حسب الظروف حتى لاحقته الأوصاف والنعوت الظالمة «الهربنجى» تارة أو «المقلبنجى» تارة أخرى.

وتلك كانت وسيلته كذلك التى دأب على استخدامها مع المتطفلين على حياته الشخصية وعلى عزلته مع نفسه وعلى جلساته الخاصة التى يهفو إليها مع نخبة من أصدقائه. وكم من المرات اضطرته الظروف إلى مثل هذه الوسائل وتلك الحيل المبتكرة مع الضابط الشاب زين العابدين عبد القادر المتيم بغنائه كما الدرويش المتيم بشيخه. وأذكر ذات ليلة أن الكابلى دعانى إلى سهرة فى منزل صديقه محمد حسن، وكان رجل أعمال يكبرنا سنا ويعمل سمسارا فى العقارات وتاجر حبوب نهارا فى سوق أم درمان. . وفى الليل كان عاشقا للغناء والونسة. وهناك فى حديقة منزله وجدت فى انتظارنا على مدنى أو على «شهفوفة» وهو كان أقرب الناس إلى قلب الكابلى. . وكان أستاذه الذى تتلمذ على يديه فى حفظ تراث الغناء السودانى ومستشاره الفنى وناقده الخاص الذى يعرض عليه إبداعاته قبل أن يقدمها فى صورتها النهائية أمام جمهوره ناضجة ومكتملة، وسوف يأتى الحديث عنه فى حينه.

مضت السهرة متألقة وموحية ونحن جلوس فوق «النجيلة» الخضراء يؤججها الحب والمودة والضحكات ويزيدها صوت الكابلى ـ محدثا أو مغنيا ـ بهجة وانتشاء، حتى فوجئنا برأس يطل من فوق سور المنزل ثم إذا بجسد يقفز إلى النجيلة فى حركة رشيقة مباغتة، ولم يكن غير زين العابدين عبد القادر ضابط المظلات الذى فتش عن الكابلى فى ربوع الخرطوم حتى اهتدى إلى مكانه عبر صوته المحلق طربا وعذوبة.

المقدم بابكر النور كان ثانى أعضاء تنظيم الضباط الأحرار الذى التقيته أيضا عام ١٩٦٦ خلال صحبتى للسيد الصادق المهدى خلال زيارته جنوبى السودان، وكان ضابطا مسيّسا بحكم انتمائه للحزب الشيوعى وعلى دراية واسعة بأوضاع المتمردين السياسية والتنظيمية وأساليبهم القتالية بحكم عمله فترة ضابطا فى سلاح المهندسين بالجنوب، ومن هنا تقرر نقله إلى جهاز المخابرات السودانية وإلحاقه بالعمل فى سفارة السودان بأوغندا حيث تقرر استدعاؤه للإشراف على تأمين رحلة الصادق المهدى مدة زيارته للجنوب.

وأكثر ما أدهشني في بابكر النور، الذي لم أكن أعرف هويته، وهل هو مدني أم عسكري نظرا لأنه كان يرتدي زيا مدنيا، عندما دعاه الصادق المهدي إلى حوار جرى أمامي في استراحة الحكومة بمدينة «مريدي» حول الأوضاع الأمنية والسياسية في الجنوب وقال له بصراحة وفي شجاعة كلاما مهما ومرتبا.. مضمونه أنه يرى في ضوء خبرته ومعلوماته استحالة حل المشكلة عسكريا فلا غالب ولا مغلوب.. والمنتصر اليوم في معركة غدا مهزوم في معركة أخرى.. ولا مفر من مواجهة الموقف بشجاعة عبر مبادرة للحوار السياسي بين الحكومة والمتمردين وكافة فعاليات الجنوب والشمال والوصول إلى اتفاق مقبول ومرض لكل الأطراف، وقال يرحمه الله: ولامفر كذلك من الحوار السياسي مع دول الجوار وفي مقدمتها أثيوبيا التي تدعم المتمردين.. للوصول إلى اتفاق آخر مقبول ومرضٍ لكل الأطراف على أرضية الأمن المتبادل والمصالح المشتركة!

وعندما سألت السيد الصادق المهدي عن هذا الذي كان يتحاور معه منذ قليل اكتفى بقوله إنه موظف إداري في الجنوب، ولم أعرف اسمه ولا وظيفته أو هويته السياسية إلا بعد إذاعة أسماء مجلس الثورة ونشر صورهم في صحف القاهرة إثر نجاح انقلاب مايو عام ١٩٦٩، وهو ما أشار إليه الأستاذ عبد الكريم الكابلي في مقاله الرقيق في «الشرق» خلال زيارته الأخيرة لقطر ردا على مقالي في «مصريات» تحت عنوان «الكابلي في الدوحة» عندما ذكرني بعبارة قلتها آنذاك حين عدَدْت نفسي مثل الزوج آخر من يعلم.. بعدما اكتشفت أن معظم أعضاء تنظيم الضباط الأحرار التقيتهم تباعا دون أن يدور بخلدي شيئا عن نواياهم الانقلابية، والوحيد الذي لم ألتق به قبل الانقلاب والتقيته بعد نجاحه كان الرائد هاشم العطا الذي كان يشغل منصب الملحق العسكري في سفارة السودان بألمانيا الغربية..

على أنه من حيث التسلسل الزمني في معرفتي بأعضاء التنظيم، كان ثالثهم المرحوم فاروق عثمان حمد الله وأكثرهم قربا من قلبي وعقلي، وهو الذي بكيته دموعا حارة ومسني الحزن والاكتئاب شهورا بعد أن رأيته مكبلا في الأغلال مساقا إلى حتفه خلال المحاكمات الجزافية التي نصبت في معسكر الشجرة عام ١٩٧١ في أعقاب فشل الانقلاب الشيوعي الذي كان بريئا من تدبيره أو المشاركة فيه براءة الذئب من دم ابن يعقوب.. وتلك قصة أخرى لم يأت بعد أوانها. وكان الشيخ محمد مهدي قد جاء لزيارتي في فندق الجراند أوتيل بعد عودتي من رحلة الجنوب وبرفقته شاب ممتلئ ذو قسمات حادة سرعان ماترق عذوبة حين يتكلم.. قدمه لي قائلا: الأستاذ فاروق عثمان حمد الله ضابط

سابق . . وكان الصديق الكاتب الساخر محمود السعدنى قد تعرف على الشيخ مهدى خلال زيارته إلى السودان وحكى لى عن ظروف عاطفية خاصة دفعت به إلى هجرة حى عابدين بالقاهرة معقل أبناء النوبة المصرية «والمولودين » من تزواج شعبى وادى النيل . . حيث ولى وجهه إلى الخرطوم وعاش على صداقته بالأستاذ محمد أحمد المحجوب قطب حزب الأمة ورئيس وزراء السودان . وقال لى السعدنى : إياك أن يفوتك لقاء الشيخ مهدى . . فهو لاعب كرة سابق وصاحب حنجرة ذهبية حين يقرأ القرآن الكريم أو ينشد التواشيح على طريقة الشيخ على محمود . . ناهيك عن كونه واحدا من ظرفاء ذلك الزمان وصاحب ثروة من الذكريات النادرة .

بعد دقائق معدودة من اللقاء والتعارف وعبارات التحية . . سألنى فاروق حمد الله : ما رؤيتك الصحفية لمشكلة الجنوب فى ضوء زيارتك الأخيرة له ؟

حاولت أن أجيب بكلمات تعفينى من الإفصاح عن اقتناعاتى . . لكنه حاصرنى بتساؤلاته الودود وشوقه إلى معرفة رأيى . . حتى قلت له : إننى رأيت القوات السودانية تحارب بسلاح قليل ومتخلف لايتناسب مع نوعيات وكم الأسلحة الحديثة التى استولت عليها بشجاعة من المتمردين .

عندئذ قال فاروق حمد الله : تلك كانت القضية التى تمردنا من أجلها فى الجنوب ودفعتنا إلى الاستيلاء على مقر القيادة الجنوبية فى جوبا . . وطالبنا بحضور القائد العام الفريق الخواض حتى يرى بعينه الحالة المزرية التى وصل إليها الجيش فى الجنوب على الطبيعة ، سواء من حيث الأسلحة المتخلفة أو ضآلة الإمداد والتموين وانقطاعه فى أحيان كثيرة . ووصل الخواض إلى «جوبا» فى طائرة . . عسكرية خاصة ، وحملناه فى سيارة عسكرية إلى مقر القيادة الجنوبية شبه مقبوض عليه ، وهناك فوجئنا بفصيل من صف الضباط الشيوعيين وقد أعلنوا تمردهم علينا . . وعندئذ أدرك الخواض انقسامنا وضعف موقفنا . . لكنه أبدى استعداده للتجاوب مع مطالبنا العادلة فى دعم المجهود الحربى ، حيث دعانا للتفاهم فى الخرطوم . . وصدقنا دعوته ، فإذا بنا رهن الاعتقال والمحاكمة والعقوبات الصارمة ، وعندئذ تدخلت «الأجاويد» أى وساطات أهل الخير وعلى رأسهم السيد محمد أحمد محجوب ونجحوا فى الإفراج عنا بعد طردنا من الخدمة العسكرية .

ولم ينته لقاؤنا الأول حتى تجددت لقاءاتى مرارا وتكرارا بالمرحوم فاروق عثمان حمد الله . . وكان له فضل كبير فى استكمال معلوماتى عن مشكلة الجنوب وكتاباتى عنها فى

روزاليوسف . . واقتربنا أكثر على درب الصداقة المتبادلة حتى فضفض لى عن همومه وأحزانه وإفلاسه وضياعه بعد فصله من الجيش وما أدى إليه من طلاقه من زوجته . . وكانت ذات حسب ونسب وجاه !

## سهرة مثيرة فى منزل «أبو إلياس»

بقدر اقترابى منه ومعرفتى به قبيل انقلاب مايو عام ١٩٦٩ كان المقدم فاروق عثمان حمد الله شخصية مرحة ومتفائلة رغم المحنة القاسية التى قذفت به إلى البطالة والإفلاس إثر اتهامه بقيادة تمرد الحامية الجنوبية فى جوبا وطرده من الخدمة العسكرية الأمر الذى عكس اضطرابا شديدا فى حياته الاجتماعية، وربما لذلك ظل يضمر الخلاص من محنته الخاصة فى خلاص السودان من محنته السياسية الكبرى نهاية تجربته الديمقراطية الثانية .

ورغم كل ما روج لانتمائه وتوجهاتها البعثية أو الماركسية فى حياته والافتراء عليه بالانتماء لحزب البعث بعد إعدامه إثر فشل الانقلاب الشيوعى عام ١٩٧١ إلا أننى لم ألمس فى فكره وطرحه السياسى سوى إيمانه العميق بالوطنية السودانية الخالصة، وأن خلاص السودان مسئولية كل القوى صاحبة المصلحة الحقيقية فى التغيير والتقدم، ومن هنا ظلت علاقته مع كل التنظيمات الحادبة على التغيير متوازنة . وكان يرى السودان القارة المترامية الأطراف المتباينة القوميات والثقافات المتنوعة الأعراق والديانات أمة لم تتخلق بعد، وأن الظروف العصيبة التى مر بها السودان منذ الاستقلال حالت دون انصهار كل هذا التنوع والتميز فى بوتقة قومية واحدة، وكان دائما يذكرنى بحقيقة لا يمل التأكيد عليها . . أن الخرطوم الأعلى صوتا لاتمثل جماع إرادة الشعب السودانى وثقافاته وطموحاته، وأن القوات المسلحة وحدها لا الاحزاب السياسية الممثل الوحيد للقومية السودانية وهى المؤهلة دون غيرها من المؤسسات لإنجاز مهام التغيير والتقدم وفرض هيبة السلطة المركزية على ربوع السودان .

ومن هنا لعب فاروق عثمان حمد الله دوره التنظيمى بوعى وبراعة لجمع شمل مختلف التيارات السياسية القومية داخل القوات المسلحة فى إطار تنظيم الضباط الأحرار حتى يكسب لانقلاب مايو أرضية شعبية واسعة أو على الأقل تجنب رد الفعل الشعبى المضاد إلى حين تثبيت أقدامه فى السلطة . وذلك على وجه التحديد كان مضمون رؤيتى وتقييمى للانقلاب فى أول تحقيق كتبته من القاهرة فى مجلة «روزاليوسف» فور إعلان

أسماء أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين قُدّر لى الالتقاء العفوى العابر بهم فرادى أو جماعة خلال زياراتى الاجتماعية أو مهامى الصحفية فى السودان دون أن يتطرق إلى الذهن والحسبان ما كانوا يدبرونه بليل.

وهكذا فى ليلة ليلاء من شتاء عام ١٩٦٧ كانت المرة الأولى والوحيدة التى التقيت فيها معظم عناصر تنظيم الضباط الأحرار مجتمعين فى مكان واحد. وقد بدأت القصة عندما غشيت الأستاذ عبد الكريم الكابلى مطرب السودان الكبير فى مكتبه وكان يعمل موظفا آنذاك بإدارة المحاكم وقال لى إن فاروق عثمان حمد الله عرف بوصولى إلى الخرطوم وأنه يبحث عنى، وعندما عرف أننا سوف نلتقى فى المساء بمنزلى أكد على أنه سوف يمر علينا لاصطحابنا إلى سهرة خاصة.

فى المساء كان عمر عبد العاطى المحامى قد مر على منزل الكابلى فى حى بحرى وبصحبته صديق بدين تركى البشرة قدمه إلينا: مولانا الأستاذ حكيم القاضى فى محكمة ود مدنى، وتسامرنا سويا حتى الحادية عشرة مساء حين فقدنا الأمل فى حضور فاروق، وخرجنا إلى سيارة الكابلى «الفولكسفاجن» وقد عقدنا العزم على الاحتفاء بالضيف القادم من واد مدنى. عندئذ أقبلت سيارة أوبل زرقاء من بعيد ترسل ضوءها العالى وتطلق «البورى» أى صوت الكلاكس، ثم توقفت إلى جوار معهد التمريض المقابل لمنزل الكابلى وهبط منها فاروق عثمان حمد الله يعتذر عن التأخير ثم هبط فى أعقابه قائد السيارة الذى قدمه إلينا: أحمد عبد الحليم. ثم ضحك قائلا «جياشة» سابق مثلنا على باب الله. ولم تكن هناك ثمة فرصة أمامنا للاعتذار، فقد سحبنى فاروق من يدى إلى السيارة و «ورانا يا جماعة». وخلال سيرنا عرفت أنّ أحمد عبد الحليم مفصول كذلك من الخدمة وأنه كان ضمن مجموعة الضباط التى شاركت فى تمرد القيادة الجنوبية فى جوبا.. وجذبت سمعى لهجته المصرية الغالبة على لهجته السودانية!

كنا قد تجاوزنا شارع المعونة «الزلط»، أى المسفلت وبدأت السيارة تعرج إلى الشوارع الجانبية المتربة فى حى بحرى حتى توقفت أمام منزل متواضع من طابق واحد تنبعث من داخله موسيقى وهمهمات ضاحكة، وفى الداخل كان جمع من الشباب يلتف حول شاب يغنى على عوده أغنية مطلعها «من طرف الحبيب جت أغرب رسايل.. يحكى عتابوه فيها وقال ناسينه قايل» ومال الكابلى برأسه هامسا: المطرب الكبير أحمد الجابرى.

سلمنا على الحاضرين وجلسنا نستمع إلى الأغنية حتى نهايتها وبعدها بدأ الإلحاح على

الكابلى تارة وتحنينه تارة أخرى لعله يسمعهم شيئا من غنائه لكنه «تربس» وأبى معتذرا بالتعب والإرهاق وأنه مصاب «بزكمة» وبعدها اكتشفنا هروبه من السهرة بينما كان صاحب البيت «العزابة» أى الأعزب يدور على المدعوين بأطباق الطعام وكان رجلا طاعنا فى العمر حاسر الرأس اسمه «أبو إلياس» عرفت أنه صاحب مطبعة، بينما دارت دورة التعارف بيننا حيث اكتشفت أننى الوحيد وكذلك مولانا حكيم الغرباء بين جمع المدعوين الذين يعرفون بعضهم البعض.

فى هذه الليلة الليلاء تعرفت على المدعوين بأسمائهم المجردة من الوظائف أو الرتب العسكرية، وكان بينهم خالد حسن عباس ومأمون عوض أبو زيد وأبو القاسم إبراهيم وأبو القاسم هاشم وزين العابدين عبد القادر.. ومصطفى أورتشى وسيد المبارك والوحيد الذى قدم نفسه مشفوعا بمهنته كان عبد الحليم الطاهر المحامى، ولا أدرى الآن ولا أكاد أتذكر لماذا تطورت بينى وبين عبد الحليم الطاهر المناقشة حول العلاقات المصرية السودانية إلى حد الجدل، ولا كيف تدخل المدعوون لفض الاشتباك بيننا.

لكننى بعد نحو عامين على هذه الواقعة جلست إلى صديقى المقدم فاروق عثمان حمد الله بعد نجاح انقلاب ٢٥ من مايو عام ١٩٦٩، وكان قد أصبح وزيرا للداخلية لإجراء أول حوار صحفى مع أعضاء مجلس قيادة الثورة حول الأمن القومى السودانى ومهدداته، وعندما ذكّرته بالسهرة فى منزل أبو إلياس قال لى يرحمه الله ضاحكا فى نشوة الانتصار: تلك كانت جزءا من خطة التمويه والتعمية على اجتماعات تنظيم الضباط الأحرار حيث كانت أخبار تلك الاجتماعات تصل إلى جهاز المخابرات السودانى وكأنها سهرات بريئة بين الأصدقاء «الجياشة» ممن لايزالون فى الخدمة والذين سرحوا من الجيش، حتى واقعة اشتباك الأستاذ عبد الحليم الطاهر المحامى معك فى النقاش كانت تحريضا مدبرا وكانت جزءا من التقرير المقدم إلى المخابرات عما حدث فى تلك السهرة.

ولعله من غرائب المصادفات أن التقارير المرفوعة إلى المخابرات السودانية عن تحركات تنظيم الضباط الأحرار كان يتولى مهمة كتابتها الرائد مأمون عوض أبو زيد الضابط فى المخابرات.. وكان محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء آنذاك قد استدعى مأمون.. وسأله حول ما كان يتردد فى الخرطوم حول تنظيم الضباط الأحرار واجتماعاتهم.. وضحك مأمون قائلا: ما تشغلشى بالك ياريس.. شوية شبان فلتانين غاويين سهر وسكر وسكسة!

## في «الجراند أوتيل» كان لقائي بنميري

فى عاصمة المديرية الاستوائية بجنوبى السودان التقيت لأول مرة أنور أدهم عام ١٩٦٥ . شاب من أبناء الغرب طويل القامة قوى البنية «أخضر» البشرة أى شديد السمرة، كان قد افتتح لنفسه مكتبا للمحاماة فى مدينة «جوبا» رغم أن معظم المشكلات والخصومات فى مجتمعات السودان النائية كان يتم حلها والفصل فيها عبر ما كان يسمى آنذاك بالإدارة الأهلية المنوطة بالسلاطين ومشايخ القبائل، وبعضهم كان يملك سجونا خاصة منذ عهود الاستعمار البريطانى ولديهم صلاحيات واسعة فى تنفيذ الأحكام وتوقيع العقوبات التى تصل إلى حد الإعدام.

كان أنور أدهم فى لقائى به وحوارى معه رغم رقته البالغة وثقافته الواسعة وأفكاره المرتبة يبدو غامضا حريصا على ألا يكشف هويته السياسية وانتماءاته الحزبية أو الطائفية أو العنصرية ، الأمر الذى أوحى إلىّ شعورا بأنه يضمر سرا دفينا أو أهدافا مبيتة، و. . بعض الظن إثم !

على أن فترة إقامة أنور أدهم فى جوبا أكدت ظنى به ظنون الآخرين، فهو لم يمارس مهنة المحاماة على النحو الذى يغطى تكاليف إقامته ومعيشته وسفره جيئة وذهابا بالطائرة إلى الخرطوم، بينما معظم أوقاته كان ينتقل خلالها فى الغابة والتردد على معسكرات اللاجئين الكونغوليين الذين زحفوا بالآلاف عبر الحدود إلى جنوبى السودان إثر مقتل الزعيم الإفريقى باتريس لومومبا وانحدار ثورته بعد مؤامرة تشومبى الشهيرة.

بعدها التقيت أنور أدهم مرارا على نحو عفوى فى مكاتب أصدقائى من المحامين بالخرطوم وبينهم الأستاذ عقيل أحمد عقيل وعابدين إسماعيل يرحمه الله وعمر عبد العاطى وشوقى ملاسى، وعرفت أنه أغلق مكتبه فى جوبا وافتتح مكتبا للمحاماة فى العاصمة السودانية دون أن يعطى لهذا التغيير سببا واضحا. وكثيرا ما كان يتردد على سهرات الطرب الشبابية التى كانت تجمعنا مع الصديق الظريف الأستاذ محمد توفيق، قطب الحزب الاتحادى وصاحب العمود الصحفى الساخر «جمرات» الذى تبوأ منصب وزير الإعلام ثم وزيرا للخارجية إبان التجربة الديمقراطية الثالثة فى السودان، فكان أنور على عهدى به دائما حريصا على أن يظل قليل الكلام أو صامتا خاصة عندما تتطرق المناقشات إلى السياسة.

كانت صداقة شخصية تربطني بالأستاذ إبراهيم عثمان إسحاق مدير البنك التجارى السوداني تطورت مع الأيام إلى صداقة بين عائلته وعائلتى تعرفت من خلالها على ابنته كمالا . . وهى فنانة تشكيلية مبدعة حازت شهرة عالمية بعد أن أقامت كثيرا من المعارض فى أوروبا وأمريكا حتى أقنعتها بإقامة معرض للوحاتها فى القاهرة بقاعة «أرابيسك» بشارع قصر النيل . وبعد أسبوعين تلقيت منها خطاب شكر يزف إلىّ نبأ خطبتها لأنور أدهم المحامى ودعوة لحضور حفل عُرسها ، فكان هذا الحدث مدخلا لصداقتى به . . وانفتاحنا الفكرى المتبادل وتواصل لقاءاتنا الشخصية والأسرية فى القاهرة والخرطوم .

فى اليمن بعد افتتاحه مكتبا للمحاماة فى العاصمة «صنعاء» ، كانت لنا لقاءات وحوارات خلصت بعدها إلى اقتناع ورؤية شاملة حول انحيازه السياسى إلى السودان الإفريقى على حساب هويته العربية . . وأن الهوية بالتالى تحدد حجم المصالح والثقافة المشتركة ودائرة العلاقات الخارجية من دون أن يغيب عن ظنى أو إدراكى لحظة أنه شخص مغامر ينتظر دورا ما أو يخفى سرا دفينا لم يأت بعد أوان البوح به . وهكذا تغلبت اقتناعاتى وظنونى على ماجبلت عليه من الوفاء للصداقة وأصول المهنة . . عندما التقيته فجأة بشرفة فندق «الجراند أوتيل» ذات غروب من شهر يناير عام ١٩٦٩ ، وكنت قد سافرت إلى السودان بدعوة من وزارة إعلامه للمشاركة فى احتفالات عيد الاستقلال .

كنت عائدا من الخارج عندما وجدت أنور أدهم بانتظارى وبصحبته شاب مفتول العضلات حليق الرأس يرتدى القميص والبنطلون قدمه لى صديقى : جعفر نميرى . طلبت من الجارسون شاى «كومبليت» وبدأنا فى التعارف والدردشة وقال أنور أدهم : جعفر نميرى مقدم فى الجيش السودانى . وبعد قليل أضاف : نميرى ضابط فى حامية «جبيت» وهو فى إجازة بالخرطوم . . وقد وجدتها فرصة للتعارف بينكما . وبعد قليل عاد يقول : نميرى بمعنى أكثر وضوحا مبعد دائم عن الخرطوم . . وهنا لعب الفضول فى رأسى وسألته فى دهشة : مبعد دائم عن الخرطوم . . لماذا؟ وقال : المقدم نميرى من أشجع الضباط الذين تعرفت عليهم خلال عملى فى جوبا . . وقد أبلى بلاء حسنا فى كل المعارك التى خاضها فى تعقب المتمردين بالجنوب . وعدت أسألة : وما علاقة شجاعته وبلائه بإبعاده عن الخرطوم ؟

وقال أدهم : ليس هذا سبب إبعاده بالضبط . . لكن لأنه من الضباط الوطنيين الذين اتهموا بالمشاركة فى الانقلابات العسكرية التى قام بها على حامد وكبيده وشنان ضد حكم الفريق إبراهيم عبود . . وهو كان من الضباط الذين انحازوا إلى الشعب فى ثورة أكتوبر

عام ١٩٦٤ وأجبروا المجلس العسكرى على التنازل عن السلطة إلى جبهة الهيئات التى فجرت الثورة. وجاء الشاى وبدأت صبه فى الفناجين وتقليب السكر بينما رأسى تمور بالشكوك وأكثر من تساؤل خاطر. . إذن لماذا جاءنى أنور أدهم بهذا الضابط الذى شارك فى معظم الانقلابات العسكرية التى ابتلى بها السودان؟ . . ولماذا فاجأنى بهذا اللقاء ؟ ولماذا اختار له شرفة «الجراند أوتيل» التى يحتشد فى أركانها معظم النخبة السودانية فى هذا الوقت؟ . . وكذا عيون العسس والبصاصين ؟

عندئذ قطع العقيد جعفر نميرى علىّ حبل التساؤلات والشكوك وقال فى لهجة أولاد البلد : لعلك تابعت بحكم اهتمامك بشئون السودان خيانة الأحزاب لقضية الشعب بعد أن سرقت شعارات ثورة أكتوبر وركبت موجتها. . وهاهى ذى الآن بعد خمس سنوات تتصارع حول الدستور، وهل يأتى إسلامى أم علمانى، بينما القوات المسلحة تكتوى بالحرب الأهلية فى الجنوب دون طائل. وقلت : أيا ما كانت صراعات الأحزاب فهذه هى الديمقراطية الليبرالية التى ارتضاها الشعب السودانى وهى أفضل بكثير من النظم العسكرية الديكتاتورية. . ووضع الدستور الدائم مهمة سياسة لاتستقيم أوضاع السودان بدون إجازته. وقال نميرى فى لهجة حاسمة : ربما كان حكم العسكر أفضل بالمقارنة بحكم الأحزاب. . ومعظم المشروعات الكبرى التى تعود بالنفع على الشعب تمت خلال الحكم العسكرى إبان حكم الفريق إبراهيم. . قلت : ولكنك وقفت مع الشعب ضد الحكم العسكرى وشاركت فى معظم الانقلابات ضده. . واستمر نميرى يعدد مساوئ الأحزاب والديمقراطية التى تأتى دائما بنفس الوجوه ونفس السياسات العرجاء. . وتكلم عن جمال عبد الناصر بحماسة وإعجاب فى عبارات ضمنية تشير إلى ثورة يوليو بحسبانها النموذج الصالح أو المفروض أن يحتذى فى حكم السودان. .

لم يكن غريبا على سمعى أن يتحدث ضابط سودانى فى السياسة ولا فى إبداء الرأى أو توجيه النقد إلى الحكم والأحزاب التقليدية والخيار الديمقراطى، إذ إن الجيش السودانى على خلاف غيره من جيوش العالم مرآة وتجسيد حى للواقع السياسى بكل قومياته ومناطقه وفصائله وانتماءاته وتياراته وأفكاره، وقد سبق أن جمعتنى لقاءات وحوارات مع بعض الضباط السودانيين وبينهم المرحوم فاروق عثمان عبد الله. . وسمعت منهم ومنه طرحا للوضع السياسى فى السودان يكاد يتطابق حرفيا مع طرح نميرى. وأذكر الآن أن يوسف موظف الاستقبال بالجراند أوتيل جاء إلى مجلسنا يبلغنى أن هناك من يطلبنى على التليفون. . ثم عدت بعد الرد على المكالمة لأستأذن أنور أدهم وجعفر نميرى فى الانصراف

تلبية لموعد صحفى مهم . . ولم يكن هناك ثمة موعد مهم فى الحقيقة، لكنى وجدتها الوسيلة الوحيدة للانصراف بعد أن أدركت فى حديث نميرى أنه يخاطبنى كما لو كنت صحفيا كبيرا من صناع القرار فى مصر . . أو مندوبا عن جمال عبد الناصر . ومرت الأيام والشهور حتى نسيت تفاصيل ذلك اللقاء تماما واسم الضابط الذى التقيته وحتى ملامحه بعد قيام انقلاب مايو عام ١٩٦٩ ولقائى بنميرى عدة مرات ومصاحبتى له خلال جولاته الجماهيرية فى ربوع السودان. ومن جانبه لم يحاول تذكيرى بلقائنا الأول فى الجراند أوتيل لا من قريب ولا من بعيد !

وفى شتاء عام ١٩٧٣ وجه العميد صلاح الملحق العسكرى السودانى بالقاهرة الدعوة إلى أسرة تحرير مجلة «روز اليوسف» على عشاء حوار ومصالحة مع الرئيس نميرى إثر موقفها الصحفى والسياسى المعارض للمحاكمات الجزافية التى أدت إلى إعدام قادة الانقلاب الشيوعى الفاشل عام ١٩٧١ دون أن يتوافر لهم أدنى متطلبات العدالة والدفاع القانونى عن النفس . . وانتظرنا قدوم نميرى ساعتين فى صالون منزل سفير السودان بالمعادى . . الأساتذة . . عبد الرحمن الشرقاوى وفتحى غانم وصلاح حافظ وأحمد حمروش والفنان جمال كامل وأنا، حتى وصل نميرى معتذرا عن التأخير بسبب امتداد مباحثاته مع الرئيس أنور السادات . . ثم بدأ محمد محجوب سليمان سكرتيره الصحفى يقدم الضيوف . . وحين تقدمت لمصافحته بادرنى قائلا : لعلك تذكر يا أستاذ يوسف أننى ذهبت إليك فى الجراند أوتيل مع أنور أدهم للتعارف والحوار لأطلعك على صورة المستقبل فى السودان الذى كنا نعد له فى الخفاء . . لكنك اعتذرت بموعد مهم وسلمت علينا «وفت» أى انصرفت . . وتداعت أمام ناظرى فى تلك اللحظة مشاهد ذلك اللقاء الغامض وحواراتنا المتبادلة وفق أسلوب «الفلاش باك» . . وتمنيت لو أننى انتظرت وصبرت قليلا، فربما خرجت منه بضربة صحفية نادرة حيث كانت الطبخة جاهزة لقيام انقلاب ٢٥ من مايو عام ١٩٦٩ بزعامة نميرى . . لكن ماذا تفيد الأمنيات بعد فوات الأوان؟!

## «اضرب المربوط يخاف السايب»

أدرك الرئيس جعفر نميرى أن هيبته ومصداقية نظام ٢٥ من مايو أصبحت فى كفة ونفوذ الإمام الهادى المهدى والمؤسسة الطائفية الأنصارية فى الكفة الثانية، ولا مفر من السرعة وأقصى درجات القوة والعنف لحسم الصراع لصالحه .

عقد الضباط الأحرار ومجلس قيادة الثورة اجتماعات لدراسة الموقف أسفرت عن ضرورات أخذ أهبة الاستعداد لخوض المعركة مع الإمام وأنصاره بعد أن أعلنوا العصيان وتحصنوا داخل جزيرة أبا، ولعلهم وجدوا الفرصة سانحة لإرهاب غيرهم من القوى السياسية التقليدية ورموز الطائفية والقبلية المحسوبة على النظام الديمقراطى السابق على غرار المثل الدارج «اضرب المربوط يخاف السايب» فيما لعب اليسار السودانى دوره فى دق طبول الحرب عبر تحريض مجلس الثورة على إغلاق الأبواب أمام الوسطاء لحل الصراع سلميا وفقا لتقاليد «الأجاويد»، وربما كانت دوافع اليسار التحريضية على الانتقام تفسرها الحملة السياسية السابقة التى شنها حزب الأمة بالتحالف مع الإخوان المسلمين لحل الحزب الشيوعى وطرد نوابه من البرلمان إثر تصاعد شعبيته وفوزه بمعظم دوائر الخريجين خلال التجربة الديمقراطية الثانية فى السودان.

كان نميرى بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة قد وقع اختياره على الرائد «أبو القاسم إبراهيم» لقيادة الحملة العسكرية التى تم تجهيزها لاقتحام جزيرة أبا، لكونه ينتمى إلى عائلة «الهشماب» الموالية لحزب الأمة، لكن الخبراء السودانيين فى الشئون العسكرية الذين التقيتهم أبدوا آنذاك امتعاضا لاختيار الرائد أبو القاسم بدعوى أنه عصبى المزاج شديد الاندفاع، ولأن خبرته العسكرية كضابط فى سلاح المظلات وحرب العصابات لا تؤهله للقيام بهذه المهمة، بينما كان المطلوب اختيار قائد الحملة من كبار الضباط المؤهلين فى إدارة معارك الأسلحة المشتركة من المشاة والمدرعات والطيران.

الملاحظة أو الخطأ الثانى تمثل فى نقل عشرات الدبابات من معسكر «الشجرة» القريب من العاصمة بضع مئات من الكيلو مترات حتى مشارف جزيرة أبا، الأمر الذى أدى إلى استهلاك جنازير الدبابات فى هذه الرحلة الطويلة الوعرة نظرا لأن الجيش السودانى لم يكن فى حوزته آنذاك سوى عدد قليل من المركبات الضخمة الخاصة بنقل الدبابات إلى ميدان المعركة.

وقال هؤلاء الخبراء إن فنون الحرب الحديثة تفرض دائما الاقتصاد فى التكاليف المادية والبشرية وفى قوة النيران لتحقيق الأهداف المطلوبة خاصة إذا كان استسلام الخصم ممكنا بوسائل أخرى عبر الترغيب السلمى أو الترهيب العسكرى دون الفعل.. بحكم أن الأنصار أقل عدة وسلاحا وتدريبا وتنظيما، لكن على ما يبدو فإن عامل حسم المعركة فى جزيرة أبا على وجه السرعة والحشد والقوة كانت له الأولوية، بينما كان حصار الأنصار وإحباط معنوياتهم أو إرهابهم وتجويعهم على مدى زمنى أطول وبأقل الخسائر البشرية

والمادية ممكنا لإنجاز الهدف النهائى للمعركة سواء باستسلام الإمام أو خضوع الأنصار للسلطة المركزية الجديدة.

على أى حال، فقد بدأ الاشتباك عبر طلقات المدافع وقذائف السلاح الجوى السودانى فوق مواقع تجمع الأنصار داخل جزيرة أبا، كمقدمة لاقتحام المشاة والمدرعات التى كان يجرى نقلها تباعا، فى الوقت الذى استدعى نميرى رئيس الخبراء العسكريين السوفييت فى الخرطوم وطلب منه المشاركة فى قصف جزيرة أبا بالطائرات السوفييتية الجديدة طراز «ميج ١٧» التى كان يجرى إحلالها فى السلاح الجوى السودانى مكان الطائرات الإنجليزية والأمريكية.

لكن لأن كبير الخبراء السوفييت يتلقى تعليمات من قيادته العليا فى موسكو، ولأن علاقة الاتحاد السوفييتى بنميرى ونظامه كانت فى أوج ازدهارها، وقد يؤدى عدم الاستجابة إلى طلبه إلى انتكاسة فى علاقة البلدين، كما أن التدخل فى قضية سياسية خلافية داخلية فى السودان قد يسبب للقيادة السوفييتية مشكلة دولية لا تتفق مع سياساتها ومصالحها كدولة قطبية كبرى، خاصة وأن التدخل السافر ربما استعدى الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية والإسلامية كذلك.. من هنا تقرر بعد تشاور كبير الخبراء السوفييت مع موسكو التحايل على طلب نميرى، حيث تولى الطيارون السوفييت الذين يدربون الطيارين السودانيين على قيادة الطائرات الميج فى السودان القيام بطلعات جوية لاختراق حاجز الصوت على ارتفاع منخفض فوق جزيرة أبا وإلقاء الرعب فى قلوب الأنصار وإرهابهم فحسب.

وكانت مصر قد نقلت معظم قواتها الجوية والبحرية وكذا الكلية الحربية إلى السودان فى أعقاب نكسة الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ بعيدا عن مدى ومرمى الطيران الإسرائيلى بعد أن استباح مساحات شاسعة من سمائها وأرضها حتى كوبرى نجع حمادى فى صعيد مصر. عندئذ طلب نميرى من قائد القوة الجوية المصرية فى السودان تنفيذ ما رفض السوفييت الاستجابة له عبر المشاركة فى ضرب جزيرة أبا، فكان جوابه «عفوا سيادة الرئيس ليست لدى تعليمات من قيادتى.. ولابد من عرض الأمر أولا على قيادة القوات الجوية فى مصر».

جن جنون نميرى واتصل تليفونيا بالرئيس جمال عبد الناصر وأوضح له أبعاد الموقف الخطير الناجم عن تمرد الأنصار وتهديده الأمنى والسياسى والجماهيرى للنظام الذى كان

عبد الناصر يراه هو وثورة الفاتح من سبتمبر عام ١٩٦٩ فى ليبيا علامتين مضيئتين على صعيد رد الاعتبار القومى للأمة العربية ورمزا لصمودها وبداية لتجاوز نكسة يونيو ١٩٦٧ .

من هنا كان جواب عبد الناصر «سوف أرسل وفدا على مستوى عال لبحث الموقف على الطبيعة وتقديم العون اللازم» . . وبعدها وصل إلى الخرطوم وفد مصرى برئاسة أنور السادات نائب رئيس الجمهورية واللواء طيار حسنى مبارك والعميد أحمد خورشيد العسكرى الخبير فى حرب المدرعات حيث بدأ الوفد إجراء دراسة للموقف فى جزيرة أبا مع القيادة السودانية على الخرائط العسكرية . . بينما أعاد نميرى إلحاحه على ضرورة قيام الطائرات العسكرية المصرية فى السودان بتسديد ضربة إجهاض لإسكات نيران الأنصار . وفى المساء اجتمع أعضاء الوفد مع الدكتور كمال خليل السفير المصرى فى الخرطوم الذى قرأ عليهم تقريرا كان على وشك أن يرسله إلى الخارجية المصرية يتضمن موقف السوفييت من رفض المشاركة فى ضرب جزيرة أبا بوصفه سابقة خطيرة للتدخل فى شئون السودان ، وأن ما يحدث شأن سودانى داخلى بحت وليس عدوانا خارجيا . . وقال لى الدكتور كمال خليل يرحمه الله إن السادات أجرى اتصالا مع الرئيس جمال عبد الناصر من السفارة المصرية وشرح له الموقف فى جزيرة أبا وموقف السوفييت ورؤية السفير المصرى ، فكان قرار عبد الناصر الالتزام بعدم التدخل العسكرى المصرى فى معركة جزيرة أبا مع عدم إغضاب نميرى . .

وهكذا بدت المعادلة صعبة التنفيذ أمام السادات وهو يقلب الأمر مع السفير وأعضاء الوفد ، إذ كيف يرضى نميرى مع الالتزام بعدم التدخل عسكريا ، حتى وصل اللواء حسن خالد حسن عباس وزير الدفاع السودانى صباح اليوم التالى وبرفقته الرائد مأمون عوض أبو زيد مدير المخابرات إلى بيت الضيافة لينقل إلى السادات بشرى السيطرة على الموقف فى جزيرة أبا . . وأن المدرعات والمشاة يواصلان عملية الاقتحام لتطهير جيوب المقاومة . وضحك اللواء خالد وهو يروى طرفا مما سمعه على جهاز اللا سلكى من قائد المعركة الرائد أبو القاسم إبراهيم حول هجوم الأنصار على الدبابات بالخناجر والسيوف والحراب!

عندئذ أدرك السادات أن مهمته أصبحت سهلة وأن حل المعادلة الصعبة التى أوصى بها جمال عبد الناصر أصبحت ميسورة ، حيث صدرت الأوامر إلى الطيارين المصريين بالانطلاق بطائراتهم الميج من مطار «ود سيدنا» والالتزام فقط بنفس أسلوب الطيارين

السوفييت، عبر إلقاء كميات من المنشورات الصادرة من القوات المسلحة السودانية تدعو الأنصار إلى وقف إطلاق النار والاستسلام، وكان كاتب تلك المنشورات الرائد محمد محجوب سليمان الضابط بالتوجيه المعنوى آنذاك الذى اختاره نميرى بعد ذلك سكرتيرا صحفيا له حتى لحظة عزله من السلطة فى أعقاب الانتفاضة الشعبية فى إبريل عام ١٩٨٥ وبعدها وقع بينهما الفراق والبعاد لأسباب سياسية من وجهة نظر محمد محجوب سليمان، ولأسباب مالية على حد ما أكده لى نميرى شخصيا!

ولعل أطرف ما نشرته الصحف السودانية حول واقعة إلقاء المنشورات فوق جزيرة أبا أن الإمام المهدى قال للأنصار : إن الله رد كيد العسكر إلى نحورهم وإن قنابلهم تحولت بقدرة قادر إلى ورق متطاير فى الهواء.

## مبارك ينفي ضرب جزيزة «أبا»

منذ شهور جمعتنى والدكتور يونان لبيب رزق المؤرخ المعروف ندوة بالقاهرة حول العلاقات المصرية- السودانية ضمت عددا من الفعاليات السياسية والأكاديمية والصحفية فى البلدين حين تطرقت المناقشات والتساؤلات عن مدى صحة المعلومات أو الشائعات التى ترددت حول مشاركة سلاح الطيران المصرى فى قصف جموع الأنصار الذين احتشدوا حول الإمام الهادى المهدى فى جزيرة «أبا» عام ١٩٧٠ فى مواجهة نظام ٢٥ من مايو بزعامة الرئيس نميرى. .

وقال الدكتور يونان إنه كان معنيا بالبحث والتدقيق فى هذا الموضوع فى إطار سبره لأغوار العلاقات المصرية- السودانية منذ استقلال البلدين فى الخمسينيات، فلم يجد لدى أى من المسئولين فى البلدين دليلا أو وقائع قاطعة أو شهادات موثقة تؤكد على أن مصر تدخلت عسكريا بشكل أو بآخر فى أحداث جزيزة «أبا»، وقال إنه التقى الرئيس حسنى مبارك مع أعضاء اللجنة المصرية التى كلفت بإعداد الوثائق القانونية والتاريخية لعرضها على هيئة التحكيم الدولية فى قضية تنازع السيادة حول منطقة طابا التى كانت إسرائيل تحتلها، حيث كانت الفرصة مهيأة لسؤال الرئيس عن دوره ومسئوليته وشهادته إزاء ما تردد عن تدخل سلاح الطيران المصرى فى أحداث جزيرة «أبا»، وقال إن الرئيس مبارك أكد أن هذه الفرية لا تستحق سوى الإهمال، وإنها لاتعدو أن تكون من قبيل المغالطات وخلط الأوراق لزرع الضغينة بين الشعبين. وقال إن الجيش السودانى كانت لديه طائرات

عسكرية قاذفة ومقاتلة آنذاك ولم يكن حسم معركة جزيرة «أبا» إذن يحتاج الى أى تدخل أو دعم جوى من الخارج، خاصة وأن تسليح الأنصار اقتصر على البنادق والسيوف والحراب ولم يكن فى حوزتهم صواريخ أو مدافع مضادة للطائرات، وعندما وصلت إلى الخرطوم برفقة أنور السادات ـ وكان نائبا للرئيس عبد الناصر ـ كانت القوات السودانية قد حسمت وحدها معركة جزيرة أبا. وقال الدكتور يونان إنه عاد يسأل الرئيس مبارك لماذا لم يبادر إذن إلى نفى الشائعات حول التدخل العسكرى المصرى فى جزيرة أبا؟ . . وكانت إجابته أن نفى النفى يعنى الإثبات وأن التاريخ لا يسجل سوى الحقائق لا الشائعات التى لاتستقيم أبدا على قدمين !

أذكر أننى التقيت اللواء محمد ميرغنى قائد سلاح الطيران السودانى وعضو المجلس العسكرى المؤقت الذى تولى سلطة السيادة فى أعقاب انتفاضة السادس من إبريل عام ١٩٨٥، وسألته عن شهادته حول هذا الموضوع وقال : بضمير وطنى خالص أستطيع وقد عاصرت أحداث جزيرة أبا التأكيد على أن مصر بريئة تماما من التدخل العسكرى البرى أو الجوى وأن القوات المسلحة السودانية وحدها هى التى قمعت تمرد الأنصار فى جزيرة أبا . .

ورغم لقاءاتى وحوارتى مع الصادق المهدى خلال فترات إقامته لاجئا سياسيا أو ضيفا على القاهرة، إلا أننى لم أسمع على لسانه اتهاما مباشرا أو صريحا حول تدخل سلاح الطيران المصرى فى أحداث جزيرة أبا . . لكن ما أن سافر الصادق إلى لندن ووافق على الانضمام إلى الجبهة الوطنية المعارضة لحكم الرئيس نميرى التى كان يتزعمها الشريف حسين الهندى القطب الاتحادى حتى قرأت له أحاديث وتصريحات صحفية لأول مرة حول اقتناعه بالتدخل المصرى وضرب طائراتها العسكرية للأنصار فى جزيرة أبا !

السؤال إذن . . لماذا ظل الصادق المهدى صامتا خمس سنوات دون أن ينبس ببنت شفة على هذه الواقعة وذلك الاتهام الخطير، إلا أن يكون السبب شحن الأنصار والشعب السودانى بالكراهية ضد مصر كمقدمة لتهيئة الأجواء المعنوية لخوض الجبهة الوطنية معركة إزاحة نميرى من السلطة عبر الانقلاب الذى تزعمه العميد حسن حسين أوما سمى آنذاك بالغزور الليبى بزعامة العميد محمد نور سعد . . وربما كان السبب فى ادعاء التدخل المصرى يرجع إلى عدم اهتمام الرئيس أنور السادات ورجالات حكمه بلقاء الصادق المهدى والحوار معه خلال فترة لجوئه السياسى وتردده على القاهرة على حد مقال الأستاذ أحمد بهاء الدين الذى أشرنا إليه فى سياق هذا الكتاب . .

والشاهد أن مراجعة الوقائع والمعلومات التى سبقت اندلاع تمرد الأنصار فى جزيرة أبا عام ١٩٧٠، تحسم الحقيقة حول من بدأ العنف فى مواجهة الآخر. . نميرى أم الإمام الهادى المهدى، إذ لاشك فى أن نميرى ومجموعة مجلس قيادة الثورة ومعظم الضباط الأحرار، كانوا يتحرقون شوقا لاقتلاع نفوذ الطائفية من جذورها، وهو موقف طبيعى فى كل الثورات والانقلابات العسكرية على مدى التاريخ الإنسانى حين يكون هاجس الحكام الجدد الانفراد بالسلطة عبر زعزعة أركان النظام السابق وضرب قواه السياسية والطبقية وتشويه رموزه الشعبية والروحية. وأذكر فى هذا المجال أن نميرى فى لقائى به لأول مرة فى شرفة فندق «الجراند أوتيل» فى أعقاب ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤، وصف آل المهدى بعبارة نطقها بالإنجليزية «رويال فاملى» بمعنى أنهم يتشبهون بالأسر الملكية المخلوعة عن الحكم. أو أنهم يعتقدون أنهم من ذوى الدماء الزرقاء. وهكذا عندما التقيت نميرى بعد أن أصبح على قمة السلطة فى السودان. . إذا به يتذكر لقاءنا الأول: هل نسيت مقولاتى السابقة حول آل المهدى وتنديدى بمواقفهم السياسية ومسلكهم الشخصى؟ . . أين هم الآن؟ . . وأين أنا منهم اليوم؟!

تفسيرات شتى سمعتها فى جلسات الونسة السودانية حول أسباب كراهية نميرى لآل المهدى، وأكثر من رواية تؤكد على أنه وأفراد أسرته كانوا من الموالين للأنصار وعاشوا فى رحاب آل المهدى أو فى كنفهم، ورغم أن السيد عبد الرحمن المهدى كان صاحب الفضل فى التوسط لإلحاق نميرى بالكلية الحربية. . لكن على ما يبدو أن نميرى ذاق الهوان وعرف الكثير الذى جعله يكره آل المهدى وضمر لهم العداء، وحين حانت الفرصة صادر أملاكهم العقارية وقصورهم وتفاتيشهم الزراعية الشاسعة وبطش بنفوذهم السياسى والطائفى. . وهو نفس موقفه مع آل الميرغنى وطائفة الختمية بدرجة أقل بطشا، وكأن تلك الرواية تحاول تفسير علاقة نميرى بآل المهدى من خلال المثل القائل «اتق شر من أحسنت اليه».

رواية أخرى تقول إن نميرى بعد أن أصبح ضابطا فى القوات المسلحة تقدم لخطبة فتاة من آل المهدى، وإن والدها استنكر عليه هذا التطاول وقال لوسطاء الخير: «كيف أسمح بزواج ابنتى من زول بتاع أندايات؟!»، وهى الحانات الشعبية التى تلاشت بعد قرار نميرى منع شرب الخمر فى السودان. . يؤكد ذلك صورة فوتوغرافية لنميرى وهو يجلس بجلبابه أرضا فى إحدى أندايات أم درمان كانت قد نشرتها مجلة «الدستور» اللندنية لسان حال الجبهة الوطنية المعارضة لحكم نميرى. .

حقيقة الأمر أن الصادق المهدى توقع صداما مروعا بين الأنصار وثورة مايو فى أعقاب أحداث «ود نوباوى» التى راح ضحيتها قتلى وجرحى من الجانبين بعد أن تصدى لها سلاح المهندسين تحت قيادة المقدم بابكر النور عضو مجلس الثورة وممثل جناح الحزب الشيوعى الموالى لعبد الخالق محجوب فى السلطة، ولذلك أرسل الصادق المهدى إلى الإمام الهادى الذى تحصن فى معقل الأنصار بجزيرة أبا صلاح عبد السلام الخليفة حفيد عبد الله التعايشى خليفة الإمام المهدى الكبير الذى شغل بعد ذلك منصب وزير شئون مجلس الوزراء عام ١٩٨٧، وكانت الرسالة التى حملها تحذر عمه من الصدام وتدعوه إلى تفويت الفرصة على نميرى. . لكن الإمام الهادى رفض أن يستمع إلى نصيحة الصادق بعد كم وألوان ما ناله من تجريح شخصى والهجوم الضارى على الطائفية، وأمر الأنصار بإضرام النار فى محلج ضخم للقطن لآل المهدى فى مدينه ربك، كانت قوانين التأميم قد صادرته وضمته إلى الملكية العامة للدولة. . ومن المحلج انتشرت نيران الحريق لتأتى على الأخضر واليابس. لمنع زيارة نميرى للمنطقة التى تعد أهم مناطق نفوذ الأنصار فى السودان. .

## حكامه وكبدة نية

شتاء عام ١٩٧٠ دعانى الرئيس نميرى إلى صحبته لأول مرة فى جولة ميدانية طويلة ومضنية إلى غربى السودان إيذانا بإعلان الحرب على العطش، وكان عثمان أبو القاسم وزير الزراعة آنذاك قد عرض عليه مشروعا إستراتيجيا ضخما نال إعجابه وموافقته يستهدف استقرار حياة سكان الصحراء فى مديريتى كردفان ودارفور عبر حفر مئات الآبار الجوفية فى أعماق سحيقة لتوفير مياه الشرب للسكان وثرواتهم الهائلة من الماشية والإبل والخيول التى يتهددها العطش وشرب مياه أشجار «التبلدى» الضخمة و «الحفير» الآسنة التى يختزنها الأهالى فى مواسم الخريف الممطرة.

بدأ موكب القافلة فى الخامسة فجرا من الخلاء المجاور لحى «أم بده» على أطراف العاصمة الوطنية أم درمان، وكانت تضم نحو سبعين سيارة جيب «لاندروفر» انطلقت فى الصحراء مثيرة على جانبيها ومن خلفها زوابع رملية يتقدمها نميرى وعدد من أعضاء مجلس الثورة بملابسهم العسكرية والوزراء ثم الموظفين والحرس والصحفيين وبعض خبراء الجيولوجيا والمهندسين السودانيين والمصريين والإيطاليين واليوغسلاف المنوط بهم تنفيذ مشروع مكافحة العطش.

لم يمض أكثر من نصف ساعة حتى توقف ركب القافلة وترجلنا نستكشف الأمر فى المقدمة، وإذا بنميرى قد سبقنا إلى دخول قرية صغيرة لا تتعدى خمس أو سبع «قطاطى» جمع «قطية» وهى عبارة عن أكواخ من الحطب والقش التى يسكنها بدو الصحراء، ورأيت نميرى يحتضن سكانها من كبار السن ويسألهم الدعوات، ويستفسر عن أحوالهم ويستجيب لمطالبهم ويأمر الوزراء بحل مشكلاتهم على الطبيعة وفورا..

بعدها توقف موكب القافلة عشرات المرات كلما رأى نميرى أن يلتقى بسكان «القطاطى» والقرى المتناثرة فى رحاب الصحراء يبشرهم بعهده السعيد، ويعدهم بالتخفيف من معاناتهم التاريخية تدريجيا حتى تتحقق العدالة والتنمية المتساوية والرفاهية لأهل السودان فى كل ربوعه. وقد أدهشتنى حقا حيوية نميرى وجلده ورغبته الجياشة فى الاختلاط بالشعب ومحاوراته معهم بلهجتهم البدوية أو الريفية ودرايته بالرطانات والعادات والتقاليد وحفظه لكم من الأمثال والحكم الشعبية التى كان يرددها فى سياق أحاديثه وخطبه.

زوابع القافلة التى غطت ملامحنا وملابسنا بطبقة كثيفة من الرمال والأتربة الناعمة، وركوب السيارات الخشنة التى كانت ترجنا رجا عنيفا كما «الشخشيخة» أخذت منا عافيتنا ونشاطنا فى منتصف النهار حتى استبد بنا التعب والرغبة فى الراحة من عناء الرحلة، وكان الجوع والعطش وحرارة الشمس التى تلفح الرؤوس والوجوه تكاد تحرض البعض من الصحفيين على الاحتجاج أو الانسحاب من الرحلة، حين توقف الركب أمام قرية صغيرة من الطوب اللبن المصنوع من الطفلة والرمال، بينما السكان قد تجمعوا أمامها رجالا ونساء وأطفالا وزغاريد من بعيد وإيقاعات طبول، واقتربنا من الجمع الحاشد فإذا بثلاث من النوق الصغيرة وقد بركت على الأرض والسكاكين مشرعة استعدادا لذبحها «كرامة» افتداء لنميرى واحتفاء به، فما أن هوت تجز أعناقها حتى انفجرت دماؤها غزيرة تحت أقدامه، وخطى بأقدامه فوقها وعبرها ثم عاد لمتابعة سلخ جلود النوق وتقطيع لحومها حتى ظهرت أكبادها، وعندئذ مد يديه يلتقطها فى سعادة غامرة ويضعها فى وعاء كبير بحنو بالغ كما لو أنها الجواهر الثمينة أو اللؤلؤ المكنون، ثم أخرج من جيبه خنجرا حادا وشرع يقطع الكبدة شرائح صغيرة كأى جزار أو طباخ ماهر، حيث قدمها إلينا بنفسه طازجة ساخنة مضافا إليها عصير الليمون والبصل والشطة والبهارات فاتحة للشهية بعد أن جلسنا أرضا حول مائدة الطعام التى أعدها سكان القرية.

كنت أجلس إلى جوار نميرى عندما أفقت من تأملاتى على لكزة من كوعه جاءت فى

جنبى قائلا : مالك تنظر إلى الكبدة هكذا . . ألم يسبق لك أكلها نية ؟ قلت : أكلتها فى لبنان والسودان نية . . لكنها كانت كبدة ضأن أو أبقار . قال وهو يتناولها بأصابعه ويأكلها فى تلذذ : كبدة الإبل أشهى مذاقا ولا تؤكل إلا نية فقط مد إيدك يا زول قبل أن يلتهمها زبانية القافلة !

جربت أكل كبدة الأبل نية وتلذذت كثيرا بطعمها وصوت «القرقشة» الصادر عن مضغها . . وبعدها أصبحت ولوعا بها كلما ذبحت النوق خلال محطات القافلة تكريما لنميرى وضيوفه . . وروى لى نميرى ونحن نتناول طعام القبائل حكاية طريفة عندما تأخر نصف ساعة كاملة عن موعد لقائه بالرئيس جمال عبد الناصر لأول مرة فى القاهرة ، وقال إن عبد الناصر كان قلقا عليه ولذلك سأله عن سبب التأخير وضحك قائلا إنه رأى فى طريقه إلى قصر القبة مطعما صغيرا كان يتردد عليه خلال فترة التحاقه بدورة عسكرية بالقاهرة حيث طلب من سائق سيارة رئاسة الجمهورية أن يتوقف الموكب الرسمى . ودخل المطعم يصافح صاحبه الذى تذكره وأصر على أن يتناول بضع سندويتشات من البسطرمة بالبيض التى كان يجيد إعدادها ويقبل عليها بشهية .

قبيل الغروب وصل الموكب إلى مشارف المنطقة التى تسكنها قبيلة «الكواهلة» وطالعتنا من بعيد مشاهد أسطورية متتالية لم أشهد لها مثيلا من قبل سوى فى أفلام المخرج الأمريكى «سيسيل دى ميل» ، عشرات الألوف من راكبى الإبل الهجن و«الحصين» أى الخيل . . يلوحون بالأعلام الملونة والسيوف والحراب ويهتفون لنميرى ، ومئات من حرائر الجنس اللطيف يرقصن على إيقاعات الطبول فى صفوف متراصة على الجانبين ، بينما نميرى يلوح لهن بعصاه العاجية ويفرقع بأصابعه فوق رؤوسهن مرددا العباراة السودانية التقليدية فى مثل هذه المناسبات «أبشر بالخير» فيتجاوبن مع نداءاته تمايلا بالرؤوس والشعور المسدلة على الأكتاف . . وذبحت الذبائح إبلا وأبقارا وخرافا ، ونصبت مائدة عامرة بأطيب الطعام فى كرم حاتمى .

بعدها وقفت امرأة في الأربعين يقال لها «الحكامة» تلقى أمام نميرى وضيوفه شعرا شعبيا من وحى اللحظة يحكى عن الماضى العظيم لقبيلة الكواهلة ويعدد مآثرها فى الحرب والسلام والجود وارتياد البيداء ، وأكثر ما جذب سمعى فى شعرها أنها عرضت على نميرى بعد الحفاوة والأمل فى عهده شكاوى القبيلة من الحكومة ومطالبها محددة توقيتات تنفيذها و . .

كانت عتمة الليل قد أسدلت ستائرها ونحن جلوس فى خيمة نميرى نشرب الشاى والقهوة السودانية المغلية فى دوارق صغيرة من الفخار قبل أن ننصرف إلى النوم فى الخيام التى أعدت للضيوف . . حين وقف شيخ القبيلة موجهاً حديثه إلىّ قائلا : قم يا مصرى الليلة ليلة عرسك ؟!

ولم أفهم فى البداية معنى ولا مغزى عبارته . . لكننى فوجئت بالرئيس نميرى وأعضاء مجلس الثورة يضحكون ويستحثوننى على الاستجابة للدعوة الكريمة . . وعندئذ بدأ شيخ القبيلة يشرح الأمر قائلا : لقد سمعتك تسأل عن تقاليد الزواج فى قبيلتنا . . وهل يقبلون زواج بناتهم بغيرهم من رجال القبائل والمسلمين من خارج السودان، وعرفت أنك أعزب ومصرى . . ومصر لها مكانة عظيمة فى قلوبنا . . ومعظم رجالنا ذهبوا بجمالهم عبر درب الأربعين لبيعها فى مصر، ومن متاجر شارع الأزهر ومكتباتها يعودون باحتياجاتنا من القماش والصناعات المصرية وبالمصاحف والكتب الدينية . . هل تعلم يا مصرى أن لديكم بلدة فى الصعيد اسمها «نقادة» تصنع قماش كل عروس في السودان؟ ثم سألنى : ماذا لو عرضنا عليك الزواج من إحدى بناتنا؟ . . انظر ـ مشيرا بسبابته بعيدا ـ هناك فى هذه الخيمة تنتظرك فتاة جميلة عمرها ١٧ عاما . . اذهب إليها فإذا نالت لديك القبول زوجناها لك الآن . . لا نطلب منك مهرا ولا فراشا . . المأذون جاهز لعقد قرانك وشاهدا العقد الرئيس نميرى وأى رجل آخر تختاره .

نظرت بعيدا باتجاه سبابته . . ورأيت خيمة صغيرة من شعر الماعز ينبعث من داخلها نور خافت، ولأول وهلة ظننت الأمر مقلبا من مقالب الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم وزير الإدارة المحلية التى كان يدبرها تباعا لرفاق الرحلة . . وبينما أفكر فى مخرج للمأزق أو المقلب، إذا بالرئيس نميرى يقول بلهجة آمرة : المسألة جد وليست هزلا . . اذهب إلى الخيمة حتى ترى الفتاة بعينيك . . هذا تكريم لمصر فى شخصك . . ولأننى كنت فى موقف لا أحسد عليه، نهضت من مكانى وتوجهت إلى الخيمة من باب الفضول ليس إلا . . ومن فتحتها رأيت فانوسا مضاء بالغاز معلقا فى عمود الخيمة تجلس تحته فتاة على كليم من الصوف الملون لكنى لم أتبين ملامحها . . إذ كانت تضع رأسها بين ركبتيها خجلا . . وكل ما أتذكره أنها كانت ترتدى فستانا من التل أو المخمل . .

إذن فالأمر جد لا هزل . . وهكذا فى طريق العودة القصير إلى الخيمة المفتوحة على الخلاء التى يجلس فيها نميرى وأعضاء مجلس الثورة والوزراء كان علىّ أن أتخذ قرارى . . وقررت الاعتذار إلى شيخ قبيلة الكواهلة وتأجيل قبولى عرض الزواج إلى حين أخذ أهبة

الاستعداد له . . شاكرا له حسن ثقته وهذا التكريم الذي اختصني به من دون بقية رفاق الرحلة . . لكن نميرى لم ينس لى هذا الموقف الذى رآه ماسا بكرامته الشخصية لكونى ضيفه ولأنى خذلته، وربما تصور أننى أستخف بالتقاليد والعادات السودانية . . وراح يحكى ما حدث فى جلساته الخاصة بوصفى جبانا عندما تعرضت لهذا الموقف الصعب الذى يكرم فيه المرء أو يهان !

## الأخير في سباق الهجين والحصين

فى اليوم التالى نظمت قبيلة «الكواهلة» مسابقة شائقة للفروسية والهجن احتفاء بزيارة نميرى لمديرية كردفان حينما تذكرت الثورة المهدية والعبء الأكبر الذى وقع على قبائل غربى السودان فى الانتصار لها والدفاع عنها ونشر دعوتها، وتذكرت البطولات الأسطورية التى سجلها فرسانهم ومجاهدوهم وهم يرتدون أكفانهم استعدادا للشهادة شاهرين سيوفهم وحرابهم فى مواجهة جحافل قوات الغزو البريطانى بأسلحتها النارية الحديثة . . ورغم عدم تكافؤ الأسلحة والخطط العسكرية وفنون الحرب إلا أنهم دمروا الغزاة فى أكثر من معركة، ولاتزال انتصاراتهم تروى فى قصائد الشعراء ولا تزال تفاصيل بطولاتهم وأبطالها ترويها السير الشعبية السودانية حتى يومنا هذا .

كان معنا ضمن الصحفيين المرافقين زميل سورى هو المرحوم موفق النعال مدير مكتب وكالة الأنباء السورية بالخرطوم آنذاك الذى أبدى رغبته فى مشاركة القبيلة احتفالاتها ومسابقاتها، وأحضروا له جملا هجينا رشيقا رائع التكوين، وكعادة القبيلة كان بدون «سرج» للركوب ونهض الجمل استعدادا للسباق لكن موفق سرعان ما وقع أرضا قبل أن يأخذ مكانه بين غيره من جمال السباق متوجعا من الألم . ولم يتراجع، ثم أحضروا له مهرا جميلا أبيض اللون ووضعوا فوق ظهره سرجا على غير عادة فرسان القبيلة للمشاركة فى سباق الخيل، وتكرر سقوط موفق النعال بمجرد انطلاقه مع الخيول المتسابقة . بعدها فوجئت بشيخ قبيلة الكواهلة يقترب منى قائلا : استعد يا مصرى للمشاركة فى الجولة القادمة من السباق، واعتذرت له بالتعب والإرهاق، حيث لم يسبق لى ركوب الجمال ولا الحصين إلا فى رحلات إلى منطقة الأهرام للفسحة والتقاط الصور التذكارية، لكنه أصر قائلا : عيب عليك أن تتخلف عن السباق . . أنت شاب وأصغر ضيوفنا من المهندسين المصريين وعيب عليك تتخلف عن السباق كما تخلفت بالأمس عن الزواج من إحدى بناتنا!

وقد ظن الرجل فى البداية أننى مهندس، فقد كان يجلس إلى جوارى فى تلك اللحظة عدد من المهندسين فى شركة ريجوا المصرية التى كانت تعمل فى حفر الآبار الإرتوازية ضمن الشركات السودانية والأجنبية المشاركة فى مشروع مكافحة العطش بغربى السودان. . حينما وجدت المهندس حسين إدريس رئيس مجلس إدارة الشركة ونائبه المهندس الملا ومجموعة المهندسين المصريين يبدون ترحيبهم بمشاركتى فى الجولة الأخيرة بعد أن وقع علىّ الاختيار. وأمهلت شيخ القبيلة للجولة التالية من السباق حتى أستجمع شتات فكرى وأعصابى وشجاعتى، ووافق. . وعندئذ حاولت أن أسترجع خبرتى السابقة فى ركوب الخيل والجمال فلم أجد شيئا. . وكان الفنان الفارس أحمد مظهر قد شرح فى سهرة جمعتنا فى منزل الفنان عبدالحليم حافظ طرفا من خبراته فى هذه الرياضة وقال: إن ركوب الخيل سهل جدا إذا ما فهم الراكب حركة الحصان وترك جسمه على راحته حتى ينسجم تلقائيا مع إيقاعاته، لا أن يفرض إرادته وحركته على الحصان. وتابعت فى انتباه شديد ركوب فرسان الكواهلة وأوضاع أجسامهم فوق الحصان والإبل وحركة أقدامهم وسواعدهم حتى جاءت اللحظة التى يكرم فيها المرء أو يصبح مثارا للسخرية والسقوط أرضا وإصابته وربما موته دون أمل فى الانضمام إلى صفوف الشهداء المبشرين بالجنة.

وأغرب ما حدث أن الرئيس السابق نميرى حاول أن يعفينى من التجربة خشية ما لاتحمد عقباه بوصفى ضيفه فى الرحلة وهو مسئول عن سلامتى، لكنى رأيت نفسى مندفعا إلى التجربة عملا بالمثل الشعرى القائل:

«إذا لم يكن من الموت بد　　فمن العجز أن تكون جبانا»

وتوكلت على الله وقرأت وردا حفظته عن والدى كان يردده دائما كلما داهمته الشدائد وملمات الحياة. . وركبت الجمل الذى وقع من فوقه زميلى السورى بدون سرج. . ونجحت فى التجربة وصفق لى نميرى رغم أننى كنت الأخير بين المتسابقين، ثم صفق لى الجميع لكونى نجوت بأعجوبة من موت محقق. .

وكان سهلا علىّ بعد ذلك أن أتشجع أكثر فكان ترتيبى الأخير أيضا فى سباق الخيل، ومن حسن حظى أن كان الحصان وديعا وبطيئا كما لو أنه حمار. . وحمدت الله وعددْتُ نجاتى أبرز إنجازاتى الحياتية وضربة حظ ونجدة من السماء. .

المفاجأة الثانية التى أتذكرها جيدا كانت فى بلدة «المجلد» آخر مطاف رحلتنا فى مديرية

كردفان بعد أن قطعنا مشوارا طوله نحو ألف ميل، وكان نميرى قد استدعانى مساء اليوم السابق لنهاية الرحلة والعودة إلى الخرطوم فى الصباح، وذهبت إليه فى مقر إقامته حيث وجدته متأهبا متعطرا ومتألقا فى زيه السوداني وقال: أنت مدعو معى إلى حفل خاص فى منزل أحد الضباط العزابة، أى لم يسبق له الزواج بعد. ورحبت بدعوته فى سعادة غامرة واستأذنته بعض الوقت لارتداء ملابس مناسبة للسهرة وأنا أمنى نفسى بأوقات بهيجة فى حضرة رئيس الجمهورية، غير أننى تذكرت وأنا فى طريقى إلى غرفته سهرة عارمة سابقة فى دمشق كان قد دعانى إليها أحد الزعماء السوريين بعد أن توثقت بيننا صلات المودة والصداقة وكنت على موعد فى صباح اليوم التالى لإجراء أول حديث صحفى معه بعد انفصال سوريا عن الوحدة مع مصر، وهكذا عندما ذهبت إلى مكتبه صباح اليوم التالى فى الموعد الذى حدده للحديث فوجئت بسكرتيره يبلغنى بإلغاء الموعد وتأجيله لأجل غير مسمى لأسباب طارئة رفض أن يذكرها. وعبثا حاولت مقابلة هذا الزعيم عبر وساطات مسئولين آخرين وأصدقاء له، خصوصا أننى أبلغت مجلة «روز اليوسف» بحجز مساحة لحديثى المهم معه وفشلت. و. . أدركت فى وقت متأخر أننى ارتكبت خطأ فادحا حين رأيته بأم رأسى وقد ترك لنفسه الحبل على غاربه فى تلك السهرة العارمة. . وفكرت طويلا فيما لو كانت السهرة عارمة كذلك فى منزل ذلك الضابط العزابة. . وقفلت راجعا إلى غرفتى وادعيت للضابط فاروق حارس نميرى الإرهاق وحاجتى الشديدة إلى الراحة والنوم مبكرا، وحين تأكدت من انصراف نميرى ذهبت للونسة مع صديقى الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم فى غرفته. . وقد تأكد ظنى فى الصباح عندما استيقظ نميرى من نومه متأخرا على غير عادته طوال أيام الرحلة فى استباقنا جميعا إلى الإفاقة المبكرة، فما أن رآنى على مائدة الفطور حتى نظرّ إلى نظرة غاضبة ذات مغزى وقال: ياترى اتونست كويس مع أبو القاسم أمس؟!

## فلسطين في كردفان

انقضى أسبوع كامل لم يكل فيه الرئيس نميرى ولا مل الحركة واللقاء والنقاش مع جموع الشعب فى كل بقعة من مديرية كردفان حتى اكتملت أمامى ملامح شخصيته الشعبية ومفردات زعامته ومحاور رؤاه وتوجهاته السياسية، وأشهد أننى أحببته بقدر عطائه وإصراره على حل مشكلة العطش الزمنة وتجاوبه مع أوجاع البسطاء وطموحاتهم وحل مشكلاتهم فورا على الطبيعة، بقدر غضبه على مساوئ «الإدارة الأهلية» التى

ورثها السودان المستقل عن فترة الاستعمار البريطاني لتكريس النفوذ القبلي، ووعده بتحديث هذا النظام المتخلف وإلغائه بمجرد عودته إلى الخرطوم، بقدر تواضعه وعدم ادعائه الفهم والدراية فى كل الأمور . . وسعيه لمعرفة الحقائق والمعلومات من مصادرها ومن المتخصصين، إذ رغم تربيته العسكرية ووصوله إلى السلطة عبر إجهاض الديمقراطية الثانية عبر انقلاب ٢٥ من مايو عام ١٩٦٩ إلا أنه ظل فى بداية عهده مستمعا جيدا لكل الآراء فى مجلس الوزراء المصغر الذى اصطحبه فى رحلة كردفان أو خلال اجتماعات مجلس الوزراء الموسع فى الخرطوم، وبعدها يأتى دوره فى الحديث وتسيير دفة المناقشات فى حنكة ومرونة نحو غايتها بالحسم واتخاذ القرار المناسب على حد شهادة أقدم وزرائه الصديق الدكتوربشير عبادى وزير الصناعة الأسبق، بقدر طهارة يده وعفة لسانه فى تلك المرحلة ودعاباته الساخرة مع الدكتور منصور خالد وزير الشباب آنذاك كلما رآه يرتدى القمصان الملونة الفاخرة وربطة العنق «البابيون» أو كان فى حديثه عن واقع الشعب فى هذه المناطق النائية كما لو أنه فى صالون أوروبى مكيف الهواء أو من فوق منصة أكاديمية.

وأذكر كم كانت فرحته وحماسته الشديدة وكأنه اكتشف كنزا من الجواهر واللآلئ الثمينة عندما رأى علم فلسطين يرفرف فوق بناء مدرسة ابتدائية . . واستدعانى حتى أتابع عن قرب مناقشاته مع التلاميذ الصغار فى فخر واعتزاز، وقال : اكتب يا أستاذ فى مجلتك أن الشعب السودانى على بكرة أبيه عروبى وقومى رغم بعد المسافة التى تفصله عن فلسطين . . وأتساءل اليوم . . كيف انقلب نميرى على عروبته وقوميته وهو الذى اقتحم أهوال المعارك الدامية بين المقاومة الفلسطينية والجيش الأردنى فى عمان . . حتى تمكن من إنقاذ ياسر عرفات وحمله فى طائرته لحضور القمة العربية التى اجتمعت فى القاهرة عام ١٩٧٠ لحل المشكلة . . وبعدها بعام واحد أصبح مطية للمخابرات الأمريكية إثر فشل الانقلاب الشيوعى عام ١٩٧١ وتحت سمعه وبصره وموافقته نجحت السى . آى . إيه فى تهريب اليهود الفلاشا الأثيوبيين إلى إسرائيل عبر أراضى وأجواء السودان.

وكانت الأرقام التى سجلتها حركة السيارات التى قطعنا بها الرحلة من «أم بده» ضواحى أم درمان واخترقت بنا فيافى الصحراء وجولاتها فى ربوع كردفان تشير إلى ما يزيد على ألف ميل، بينما كان هناك ثمة إجماع صامت بين المشاركين فى الرحلة على استحالة العودة من حيث أتينا عبر السيارات اللاندروفر . . فكانت استجابة نميري لرغبتنا فى العودة جوا . . بعد أن لاحظ مدى التعب والإنهاك الذى نالنا والغبار الذى ما أن نزيله

بغسل وجوهنا ونفض ملابسنا حتى يعود أدراجه من جديد، حيث أمر بتخصيص طائرتين من الخطوط السودانية لنقلنا إلى الخرطوم.

في مطار مدينة «المجلد» ودعنا نميرى وأعضاء مجلس الثورة والوزراء على باب الطائرة الأولى، فما أن حلقت فى الجو حتى بدأنا فى نقل متاعنا ومعداتنا إلى الطائرة الثانية استعدادا للركوب والإقلاع.. وكنت فى تلك اللحظات، لا يزال بصرى معلقا بطائرة نميرى حين رأيتها من بعيد تعلو وتهبط وتميل على جنبيها ذات اليمين وذات الشمال، ثم إذا بها تستدير فجأة وتتجه عائدة صوب المطار.. وأيقنت أن ثمة خللا طرأ على محرك الطائرة وأن فى الأمر شيئا قد يؤدى إلى مالا يحمد عقباه.. ودون أن أدرى صحت بأعلى صوتى:

طائرة الرئيس... طائرة الرئيس... وانتبه الجميع لندائى وتعلقت أبصارهم فى الجو.. وأسرعت بشكل تلقائى إلى إزاحة البراميل التى تحف حدود المطار بعد أن أخذت طائرة نميرى تترنح فى هبوطها الاضطرارى إذ كان مصيرها المحتوم أن تنفجر لو أنها اصطدمت بالبراميل حتى تمكنا بسرعة فائقة من إبعادها فى ثوان أو كلمح البصر. وهكذا هبطت الطائرة سالمة بعد أن أحدث ارتطام عجلاتها بالأرض صوتا هائلا وحفرة عميقة.. والمدهش أن يخرج نميرى مبتسما وهو يلوح بعصاه العاج ويطمئن مودعيه المستقبلين قائلا: ما فى عوجة.. عوجة ما فى!

عندئذ قرر نميرى إلغاء العودة بالطائرة إلى الخرطوم وركوب القطار.. بينما كان الحادث المرعب قد استحوذ على تفكيرى وفضولى الصحفى تماما.. وقررت البقاء فى عروس الرمال «الأبيض» عاصمة كردفان لتقصى الحقائق حول الحادث يحدونى السؤال: هل وراء الحادث مؤامرة على حياة الرئيس؟ وبت ليلتى الأولى فى منزل الصديق عبد الحى عليوه مدير فرع بنك مصر فى الأبيض الذى رتب لقائى مع عبد المنعم جاويش قومندان البوليس الذى كان مسئولا عن تأمين رحلة نميرى وأملت خيرا فى أن يساعدنى بخبرته ونفوذه فى الوصول إلى الإجابات الصحيحة، لكن كما يقول المثل المصرى «جبتك يا عبد المعين تعينى لاقيتك يا عبد المعين عاوز تتعان» حين اكتشفت أن جاويش حانق على نميرى وأعضاء مجلس الثورة الذى كان يصفهم بأنهم أصدقاؤه وتلاميذه.. إذ بينما كان يعول على تعيينه فى وظيفة أمنية كبيرة فى الخرطوم.. إذا به يجد نفسه مبعدا إلى كردفان. ولجأت إلى صديق آخر هو الأستاذ الفاتح النور رئيس تحرير صحيفة «أخبار كردفان» وهى أقدم صحيفة محلية ناجحة فى السودان حيث جمعنى مع عدد من الموظفين والمهندسين فى

الخطوط السودانية على العشاء في منزله . . وأعفاني من إدارة الحوار معهم حول الظروف والأسباب المحتملة وراء حادث نميرى . . فكان إجماعهم على أن هناك شبهات «كوربشن» أى فساد وعمولات وراء شراء صفقة هذه الطائرة «الفوكرز» الجديدة التى ركب نميرى واحدة منها، وأنها لاتتلاءم مع أجواء السودان الحارة ومنخفضاته الجوية، وقد سبق أن وقعت حوادث مشابهة لهذه الطائرات فى رحلاتها إلى جنوبى وشرقى وغربى السودان.

عدت إلى الخرطوم وقدمت التحقيق الصحفى الذى أجريته حول ظروف الحادث إلى المقدم بابكر النور الذى رفعه بدوره إلى نميرى . . ولم يمض سوى ساعات حتى اتصل بى حارسه الشخصى الضابط فاروق يستدعينى إلى لقاء الرئيس فى القصر الجمهورى الذى استقبلنى فى ود وترحاب وشكر لى مبادرتى لإنقاذ طائرته وحياته ومحاولتى تقصى الحقائق وراء الحادث وأبلغنى قراره بفتح بلاغ للتحقيق حول صفقة الطائرات «الفوكرز» بعد استبعادها من الخدمة. وشعرت لأول مرة أن تراكمات غضبه قد زالت وأصبحت أكثر قربا منه لأننى «سلمت عليه وفت» على حد تعبيره عندما جاءنى مع أنور أدهم المحامى للتعرف على قبل انقلاب مايو، أو لأننى اخترت المقدم فاروق عثمان حمد الله وزير الداخلية لإجراء أول حوار مع أعضاء مجلس الثورة واعتذارى عن الزواج من قبيلة الكواهلة، ثم تخلفى عن السهرة معه والونسة مع الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم. لكن لم يمض سوى عام حتى وقع الانقلاب الشيوعى عام ١٩٧١ حيث تحول إلى «نميرى آخر» . . وعاد يُصعد من غضبه على شخصى بمنع دخولى ومجلة «روز اليوسف» إلى السودان بسبب كتاباتى واجتهادى فى سبر أغوار ذلك الانقلاب الغامض !

## أبو عمار يسأل عن الانقلاب الشيوعي

وصلت دمشق يوم ١٧ من يوليو عام ١٩٧١ فى مهمة صحفية لمتابعة مأساة ترحيل فصائل المقاومة الفلسطينية من الأردن إلى لبنان عبر الأراضى السورية إثر الصدام المروع الذى وقع بينها وبين الجيش الأردنى فى عمان والمعروف بأيلول الأسود، وبينما كنت أنا وعدد من الصحفيين العرب والأجانب نتبادل الحديث فى مقر منظمة التحرير بانتظار نتائج الاجتماع الاستثنائى الذى تعقده القيادة الفلسطينية لتدارس الموقف فى القاعة المجاورة، إذا بعبد الرحمن سكرتير السيد ياسر عرفات يقترب منى ويهمس فى أذنى : «الختيار»

يطلب حضورك، ونهضت على أمل إجراء الحوار الذى وعدنى به ياسر عرفات عندما فاجأته بزيارته فى مسكنه صباح اليوم.

قدمنى أبو عمار إلى الحاضرين قائلا : لعلكم تعرفون الأخ يوسف الشريف محرر الشئون العربية بمجلة «روز اليوسف» عندما كان يعمل معنا مساعدا للأخ ماجد أبو شرارة فى إصدار جريدة فتح عام ١٩٦٩ بعمان. وصافحت الجميع وجلست، وسألنى السيد نايف حواتمة زعيم الجبهة الديمقراطية : أتابع كتاباتك عن السودان . . ولعلك تستطيع أن تفيدنا بخبرتك . . فمنذ قليل رددت الوكالات خبرا حول وقوع انقلاب عسكرى منذ ساعات فقط فى الخرطوم بزعامة عضو فى مجلس الثورة اسمه «هاشم».

نظرت إلى ساعتى وكانت الثانية بعد الظهر، وحاولت أن أستجمع شتات فكرى الذى بعثرته المفاجأة، وقلت : الحقيقة أننى فى دهشة لأمر هذا الانقلاب حيث جرت العادة أن تقع الانقلابات العسكرية فى السودان مساء أو مع أول ضوء للنهار . . وإذا كان زعيم الانقلاب من أعضاء مجلس الثورة واسمه هاشم . . فأعتقد أنه الرائد أبو القاسم هاشم . . وانتماءاته قومية ناصرية على حد معرفتى الشخصية به.

فى تلك اللحظة دخل عبد الرحمن سكرتير أبى عمار يحمل راديو ترانزيستور مفتوحا على إذاعة القاهرة . . وانتظرنا سماع نشرة الساعة الثانية والنصف من يوم ١٩ من يوليو عام ١٩٧١ لمعرفة المزيد من التفاصيل. وكان الخبر الأول يحمل اسم الرائد هاشم العطا قائدا للانقلاب فى السودان. هنا قلت على الفور : الرائد هاشم العطا ينتمى إلى الجناح العسكرى للحزب الشيوعى السودانى وقد تم عزله من مجلس الثورة منذ فترة قصيرة مع زميليه المقدم بابكر النور والرائد فاروق عثمان حمد الله عندما رفض الثلاثة انفراد جعفر النميرى بسلطة إصدار القرارات السيادية . . بينما ادعى نميرى أن عبد الخالق محجوب سكرتير الحزب الشيوعى كان يحركهم من وراء الستار لقسمة وحدة مجلس الثورة . .

وسألنى ياسر عرفات : فى تقديرك لماذا قام الانقلاب؟ وما أهدافه ومستقبله ؟

قلت : هاشم العطا الوحيد الذى رفض مغادرة السودان بعد عزله من مجلس قيادة الثورة، بينما فضل بابكر النور وفاروق عثمان حمد الله الابتعاد لفترة من الوقت فى لندن، الأمر الذى يثير التساؤل حول دور ومسئولية هاشم العطا فى تدبير الانقلاب بينما لم تعد له صلة مباشرة بالقوات المسلحة بعد عزله. ومعلوماتى أن عبد الخالق محجوب السكرتير العام للحزب الشيوعى كان مناوئا لثورة أو انقلاب ٢٥ من مايو لأسباب سياسية

تتعلق باختيار نميرى بعض الشيوعيين المنشقين على قيادته وزراء ومسئولين. فى الوقت الذى ظل متمسكا بضرورة إعلان التحالف بين الثورة والحزب الشيوعى وهو ما رفضه نميرى ومعظم أعضاء مجلس قيادة الثورة، علما بأن أدبيات الحزب الشيوعى ظلت حتى بعد اعتقال عبد الخالق محجوب تشجب الانقلابات العسكرية. . فإذا كان الانقلاب شيوعيا أو باسم الحزب الشيوعى وحده. . فأعتقد أنه لن يستطيع أن يبقى فى السلطة أكثر من أيام محدودة.

وسألنى نايف حواتمه: لماذا ؟

وقلت: لأن الحزب الشيوعى لا يمثل جماع إرادة وخيارات الشعب السودانى السياسية. . صحيح أنه يتمتع بشعبية كبيرة فى أوساط المثقفين والمهنيين والطبقة العمالية فحسب، لكنها مقصورة على المدن فحسب. . بينما بقية مناطق السودان خاضعة للنفوذ الطائفى والقبلى. . ثم إن الشعب السودانى فى غالبيته يدين بالإسلام ولا أعتقد أنه سوف يقبل بحكم الحزب الشيوعى منفردا بعد كم وألوان اتهامه بالإلحاد وتبعيته لموسكو. . الاحتمال الوحيد لنجاح الانقلاب واستمرارية الحزب الشيوعى فى السلطة حين يقبل - ولو مرحليا - قيام جبهة أو تحالف عريض للمعارضة يستقطب الحزبين الكبيرين الأمة والاتحادى تحديدا !

على أن نايف حواتمه لم يأخذ رأيى وتفسيرى مأخذ الجد. . وكتب برقية إلى الرائد هاشم العطا وعبد الخالق محجوب يهنئ فيها الحزب الشيوعى بالانقلاب. . وكذلك فعلت القيادة السوفيتية في بيان رسمي حيث أذيعت البرقية والبيان من إذاعة أم درمان تباعا.

## لعبة القط والفأر

بت ليلتى قلقا ساهرا إلى جانب الراديو أتابع أخبار تقارير وكالات الأنباء حول الانقلاب الشيوعى فى السودان من دون أن أصل إلى تفسير مقنع لأسبابه وأهدافه إذ كيف يقع الحزب الشيوعى السودانى فى نفس المحظور السياسى اللاديمقراطى الذى طالما عارضه واصطدم به واكتوى بناره بينما كل أدبياته الفكرية وطروحاته السياسية ظلت دوما تشجب خيار الانقلابات العسكرية لكونها العامل الرئيسى فى تعطيل مسيرة السودان إلى التقدم

وتفاقم أزماته القومية وكبت حرياته العامة ومعبرا للمغامرين والديكتاتوريين لاعتلاء سنام الحكم.

أذكر فى حواراتى الخاصة وأحاديثى الصحفية مع المرحوم عبد الخالق محجوب سكرتير الحزب الشيوعى أنه كان يستبعد أن يشهد فى حياته الفوز بالأغلبية البرلمانية التى تؤهل الحزب الشيوعى لرئاسة الجمهورية أو تشكيل الحكومة منفردا، وربما شارك فى حكومة ائتلافية فى أحسن الظروف، وأن دوره السياسى والتاريخى يكمن مرحليا فى إثارة الوعى وترسيخ الديمقراطية وكشف أوجه الخلل والمتناقضات والإسهام فى وضع الحلول العلمية والعملية لمشكلات السودان وتهيئة الظروف الموضوعية لتسريع حركة التحرر الوطنى إيذانا باندلاع الثورة الشعبية المؤهلة ببرنامجها السياسى الطموح وقيادتها القادرة على تحريك آليات التغيير المطلوب.

من هنا ظل عبد الخالق محجوب مترددا ومراوغا فى الاعتراف الصريح بشرعية انقلاب ٢٥ من مايو عام ١٩٦٩ عدة أسابيع رغم أن الحزب الشيوعى أو جناحه العسكرى على وجه التحديد كان شريكا أصيلا فى تدبيره وفى تنفيذه ممثلا بعضوين بارزين فى مجلس قيادته، هما المقدم بابكر النور والرائد هاشم العطا، وترددت فى هذا الشأن شائعات وحقائق وتفسيرات شتى لعل أكثرها انسجاما مع الواقع والمعقولية أن سكرتير الحزب الشيوعى علم بأمر الانقلاب قبل قيامه بوقت قصير وأنه حاول إثناء الجناح العسكرى فى حزبه عن المشاركة فيه وفشل، وذلك كان سر سكوته كذلك عن فضح المؤامرة المبيتة لإجهاض التجربة الديمقراطية الثانية وتراجعه عن دعوة الشعب بالتالى وقواعد حزبه بوجه خاص للتصدى للانقلاب وإجهاضه وهو لا يزال فى مهده، ومعنى ذلك أنه شارك فى الانقلاب ضمنيا عبر تكتمه على سره وموعده، لكون السكوت دليلا على الموافقة، ولا يعفيه من المسئولية خروج عناصر من الحزب الشيوعى عن طاعته أو إدانته للانقلابات وسيلة للتغيير !

لكن على ما يبدو أن تبنى الانقلاب معظم البرنامج التقدمى للحزب الشيوعى وبخاصة ما يتعلق منه بحل مشكلة الجنوب وكذا الضغوط الشديدة التى مارسها جناحه العسكرى وبعض قيادته السياسية الحادبة على التعاون مع الانقلاب على عبد الخالق محجوب، كانت سببا مباشرا وراء إعلانه متأخرا عن تأييده للانقلاب فى سياق خطابه الشهير الذى ألقاه فى جامعة الخرطوم رغم تحفظه على توجهاته اللاديمقراطية.

وكان الحزب الشيوعى قد عاد إلى العمل «تحت الأرض» على حد وصفه للعمل السرى فى أعقاب طرد نوابه من البرلمان خلال التجربة الديمقراطية الثانية مما كان يعفيه فى عهد نميرى من قرار حل الأحزاب، على حد تقدير عبد الخالق محجوب أو توقعه. . ومن هنا خشى أن يتعرض لمزيد من الضغوط لحل تنظيمات الحزب والانضمام إلى الاتحاد الاشتراكى أسوة بمعظم الأحزاب الشيوعية التى حلت نفسها فى مصر عندما اكتشفت أن جمال عبد الناصر تجاوز برامجها وطموحاتها السياسية النظرية إلى التنفيذ والإنجاز على أرض الواقع خلال مرحلة التحول الاشتراكى، خصوصا أن نميرى لجأ مع عبد الخالق محجوب إلى لعبة القط والفأر لسحب البساط من تحت زعامته للحزب الشيوعى وقبضته الحديدية على شئونه عبر تعيين عدد من قياداته وزراء فى حكومته فى الوقت الذى تعرض فيه الأنصار الذين يمثلون القاعدة الطائفية لحزب الأمة إلى المواجهة العسكرية الحاسمة على يد النظام الجديد مرتين فى «ود نوباوى» وجزيرة «أبا» الأمر الذى كان سببا فى خروج الصادق المهدى من عزلته السياسية ومبادرته إلى معارضة النظام إثر مقتل الإمام الهادى المهدى على مشارف مدينة «الكرمك» خلال محاولته الهروب إلى أثيوبيا. وهكذا اجتمعت زعامة اليسار واليمين على معارضة نميرى وجمع بينهما سجن كوبر توطئه للمحاكمة أو التنكيل بهما، فكان تدخل جمال عبد الناصر شخصيا لدى نميرى حيث ألح فى طلب استضافة كل من الصادق المهدى وعبد الخالق محجوب فى مصر عندما أدرك الخطر الذى يهدد حياتيهما، وأرسل طائرة خاصة حملت الزعيمين من الخرطوم إلى القاهرة. وبينما اختار عبد الخالق محجوب الإقامة فى منزل صديقه الأستاذ أحمد حمروش رئيس تحرير مجلة «روز اليوسف» آنذاك بحكم صلاتهما السياسية والتنظيمية السابقة فى تنظيم «حدتو» الشيوعى، طلب الصادق المهدى البحث عن مكان هادئ يوفر له أسباب العزلة والتأهل والقراءة والكتابة وركوب الخيل وممارسة رياضة «البولو» فكان اختياره لأكاديمية الشرطة بالعباسية.

فى القاهرة كنت ألتقى مرارا عبد الخالق محجوب كلما زار «روز اليوسف» أو جمعتنا سهرات الونسة فكان على عهدى به مؤمنا بحتمية فشل النهج الانقلابى فى حكم السودان رغم الشعبية الكاسحة التى تحققت فى هذه الفترة لانقلاب مايو وحزنه العميق لانشقاق الحزب الشيوعي وانحياز أبرز قياداته إلى نميرى وبينهم أحمد سليمان وفاروق أبو عيسى ومعاوية إبراهيم، بينما تواصلت رسائلى الشفهية إلى الصادق المهدى عبر زواره وأقاربه وبعض أصدقائه من الأخوة السودانيين وبينهم المرحوم إبراهيم عثمان إسحاق

مدير البنك التجارى وطبيب عيون لا أذكر اسمه الآن كان سفيرا للسودان فى موسكو. ولم يمض من الوقت شهور حتى عاد عبد الخالق محجوب إلى الخرطوم ليخوض غمار صراع الإرادات مع نميري الذى قرر اعتقاله من جديد فى سجن كوبر. بينما فضل الصادق المهدى التردد والإقامة بالقاهرة ولندن يمارس الكتابة والإدلاء بالأحاديث الصحفية المعارضة للأوضاع السياسية فى السودان قبل أن يشرع مع الشريف حسين الهندى القيادى البارز فى الحزب الاتحادى فى محاولة إزاحة نظام حكم نميرى وفق أسلوب الانقلاب العسكرى.

وهكذا قضى الحزب الشيوعى نحبه تدريجيا، بدءا بانشقاق الحزب إلى جناحين سياسيين واستقطاب الجناح الثالث «العسكرى» الموالى لانقلاب ٢٥ من مايو فى مجلس قيادة الثورة ثم عزله فى إطار لعبة نميرى المعروفة «فرق تسد»، نهاية بفشل الانقلاب الشيوعى فى البقاء على قمة السلطة أكثر من أربعة أيام، حيث لا يزال هذا الانقلاب غامضا ومطروحا حتى الآن للبحث وسبر الأغوار، وهل كان عبد الخالق محجوب شريكا فى صنع هذا الانقلاب أم أنه فوجئ بقيامه واضطر إلى تأييده؟ وما دور القوى الخفية التى كان من مصلحتها التدبير والإعداد للانقلاب للقضاء على أكثر الأحزاب الشيوعية مصداقية سياسية وجماهيرية فى الوطن العربى وإفريقيا؟ بمعنى آخر.. هل الحزب الشيوعي انتحر أم نحروه على حد العنوان الذى اختاره الكاتب الصحفى اللبنانى فؤاد مطر لكتابه القيم الذى اجتهد فى فض الغموض الذى يكتنف الانقلاب الشيوعى الفاشل!

## لغز «أبو شيبة»

ونأتى إلى مربط الفرس فى لغز الانقلاب الشيوعى، للإجابة عن السؤال الحائر والمحير عن مدى مسئولية الحزب الشيوعى فى تدبيره أو زعامته رغم ما ذكرناه سلفا عن موقف سكرتيره العام المرحوم عبدالخالق محجوب المبدئى والحاسم من رفض الانقلابات العسكرية كوسيلة للتغيير والنهوض في السودان، فلماذا إذن قبل بزعامة الحزب الشيوعى لهذا الانقلاب؟

هنا يلزم التوقف عند بعض الشواهد والدلالات المهمة التى سبقت موعد الانقلاب، لعل فى مقدمتها من حيث الأهمية شخصية المقدم عثمان أبو شيبة الذى ما اختاره الرئيس

نميرى قائدا للحرس الجمهورى المكلف بحراسته وتأمين حياته إلا أن يكون على ثقة فى ولائه وإخلاصه له. وقد التقيت أنا شخصيا بأبو شيبة ثلاث مرات قبيل الانقلاب الشيوعى. . الأولى فى عيادة طبيب أسنان تقع إلى جوار مبنى بنك فيصل الإسلامى بالخرطوم، وهو سودانى أبيض البشرة مصرى النسب مسيحى الديانة خفيف الظل محبا للونسة والبهجة - ولا داعى لذكر اسمه - حيث كانت نخبة من أصدقائه وزبائنه يترددون عليه فى المساء بعد أن يفرغ من عمله للاستماع إلى تسجيلاته النادرة، ومعظمها لمطربين مصريين ولبنانيين وسودانيين.

كان أبو شيبة يرتدى الزى الوطنى. . العمامة والجلابية والشال الحرير وينتعل «مركوبا» من جلد النمر، وقد صافحنى ورحب بى فى حرارة وود آسر عندما عرف اسمى ومهنتى، وقد جذب نظرى ذكاؤه وسعة اطلاعه وأسلوبه الناعم وهو يوجه إلىّ تساؤلاته تباعا حول الأوضاع فى مصر، ومدى شعبية الرئيس أنور السادات، وإلى متى يظل احتلال القوات الإسرائيلية لسيناء. وقد أجبته عن تساؤلاته بقدر معلوماتى مع بعض التفسيرات اللازمة والتوقعات السعيدة وخليط من السفسطة وتوابل الإثارة، لكنه لم يكف عن توجيه تساؤلاته إلى شخصى الضعيف كلما هم صديقنا طبيب الأسنان بتغيير شرائط التسجيلات الغنائية. . منها ما كان يتعلق برأيى الخاص فى العقيد معمر القذافى وآخر النكت المصرية ورؤيتى للأوضاع فى السودان. . لكن ماشد انتباهى كان سؤاله الغريب عن الأستاذ أحمد حمروش ودوره فى اندلاع ثورة ٢٣ من يوليو عام ١٩٥٢. . وهل لا يزال شيوعيا؟. . وما علاقته بالسادات ونظامه؟. . وهكذا كان لغرابة تساؤلاته ولأن المكان والمناسبة وحداثة التعارف بيننا لم تكن تسمح ولا تتلاءم مع طرحها برغم أهميتها وإلحاحها، لذلك حاولت أن أغير دفة الحديث وقلت فى تلقائية ولطف: ماتشرفناش بمعرفة الأستاذ؟. . فكانت مبادرة صديقنا الطبيب قائلا: المقدم عثمان أبو شيبة من ضباط ثورة مايو وقائد الحرس الجمهورى. وبعدها استمرت السهرة حتى نهايتها دون أن يوجه أبو شيبة مزيدا من تساؤلاته بعد أن عرفته ومنصبه. . إذ يبدو أنه لم يكن يرغب فى ذلك!

المرتان الثانية والثالثة اللتان التقيت فيهما المقدم أبو شيبة كانتا أيضا فى سهرات ضمت بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة التى كنت أدعى لها فى بعض الأحيان، إحداها كانت حفل «سماية» لمولود جديد لأحد الضباط أحياها المطرب الكبير عثمان حسين، والأخرى فى منزل رجل أعمال تونسى اسمه ياسين كان يملك مصنعا للجوارب فى المنطقة الصناعية بالخرطوم، وأذكر أن المقدم أبو شيبة كان ضمن الذين اجتمعوا من الحاضرين فى تلك

الليلة حول مائدة لعب الورق «الكوتشينة»، ولأننى لا أجيد من ألعابها سوى «الكومى أو شلح» لذلك لم تستهونى الفرجة وفضلت الونسة مع غيرهم.. وفجأة سمعت من يقول بصوت ضاحك: شنو القصة ياأبو شيبة.. الورق معاك يكسب وأنت طوالى بتخسر؟ وكان صاحب الصوت أحد الواقفين للفرجة على اللعب من فوق رأس أبو شيبة الأمر الذى أتاح له كشف أوراقه.

«الورق معاك يكسب وأنت طوالى بتخسر» لماذا؟ وهل كان أبو شيبة يتعمد الخسارة لأعضاء مجلس الثورة؟.. ذلك لم ينل من تفكيرى آنذاك ثمة اهتمام فى حينه.. ولكن هذا التساؤل ظل يطن فى رأسى حتى الآن منذ قيام الانقلاب الشيوعى وفشله.. حين تكشفت أمامى الحقائق حول الدور البارز والخطير الذى لعبه المقدم أبو شيبة فى نسج خيوطه، فهو الذى سعى على ما يبدو وعبر أساليب ملتوية إلى كسب ثقة نميرى وأعضاء مجلس الثورة حتى وصل إلى منصب رئيس الحرس الجمهورى، وهو الذى تولى بنفسه تدبير هروب المرحوم عبدالخالق محجوب من سجن «كوبر» وهو يرتدى الزى العسكرى للجندى الذى كان يتولى حراسته بإرادته وموافقته أو بشراء سكوته، وربما تنفيدا لأوامر عسكرية صدرت له من قائده، وأبو شيبة هو الذى اختار غرفة مكتبه فى القصر الجمهورى بالدور الأرضى مأوى لإخفاء الزعيم الشيوعى، بينما تقع غرفة مكتب الرئيس نميرى فوقها مباشرة، لا يفصل بين الزعيمين اللدودين سوى سمك السقف الذى لا يتجاوز ٢٠ سنتيمترا، الأمر الذى يستحيل على الشرطة والمخابرات التفكير فى احتمال اختبائه فى هذا المكان بالتحديد أو على وجه الإطلاق.

عند هذا الحد ولا شائبة ظنية تشوب موقف أبو شيبة، لكن لأن بعض وليس كل الظن إثم، لذلك يبدو السؤال منطقيا حول كنه هذا التصرف وأهدافه. صحيح أن أبو شيبة كان عضوا فى تنظيم الضباط الأحرار وعضوا فى الجناح العسكرى للحزب الشيوعى، وهى حقيقة أكدها أكثر من مصدر شيوعى لأول مرة بعد فشل الانقلاب، وطبيعى أن يستنكر اعتقال عبدالخالق محجوب فى سجن كوبر وأن يسعى لتحريره بالتالى، لكن لماذا الآن وهو كان من الحادبين على التعاون مع نميرى والاستمرار في هذا التعاون حتى بعد طرد أبرز قيادات الجناح الشيوعى فى مجلس قيادة الثورة وهما المقدم بابكر النور والرائد هاشم العطا، بينما الصحيح كذلك أنه احتج على تعيينهما فى مجلس الثورة بعد قيام انقلاب مايو ١٩٦٩ بدعوى أن الأول كان يعمل ضابط مخابرات بالسفارة السودانية بأوغندا، والثانى كان ملحقا عسكريا فى ألمانيا، بمعنى أنهما لم يشاركا فى صنع الانقلاب، فى

الوقت الذى طرح نفسه الأجدر والأحق بعضوية المجلس لكونه شارك فى الانقلاب بدور بارز . ثم إن عبدالخالق محجوب هرب من زنزانته وكانت آخر مقولة أو وصية سياسية صادرة عنه لقواعد ومؤسسات الحزب الشيوعى تشجب «مواقف العناصر الثورية اليائسة وتحذر من تعبيرها العملى عن يأسها عبر العمل العسكرى أو خيار الانقلابات المسلحة» ، الأمر الذى يرفع مستوى مصداقية الظنون والشبهات حول التصرف الذى أقدم عليه أبو شيبة . . وأنه لجأ إلى تهريب سكرتير الحزب الشيوعى وإيوائه فى غرفة مكتبه بالقصر الجمهورى لا بدافع الولاء السياسى التنظيمى ولا بهدف تأمين حياته وتمكينه من ممارسة نشاطه السياسى سرا . . وإنما المعقول والأقرب للحقيقة أنه قصد ارتهانه والتحفظ عليه وتعريضه لشتى الضغوط المعنوية سواء لانتزاع موافقته على إجازة خطة الانقلاب الشيوعى التى اقتصر تنفيذها على قوات الحرس الجمهورى فحسب أو إكراهه على الموافقة على إجازته خطة الانقلاب سياسيا وعقائديا وإعلاميا بعد أن أصبح حقيقة وواقعا لا يجدى إنكارها والتنصل منها بمجرد الإعلان عن تنصيب الحزب الشيوعى وحده قائدا للانقلاب !

وتتوالى التساؤلات تباعا . .

لماذا كانت مفاجأة معظم قيادات الحزب الشيوعى - جناح عبدالخالق محجوب - بالانقلاب وفى مقدمتهم الشفيع أحمد الشيخ رئيس اتحاد عمال السودان والرجل الثانى فى الحزب من دون استشارته؟ . . وهو ما أكدته زوجته السيدة فاطمة أحمد إبراهيم قطب الحزب الشيوعى والقيادة النسائية البارزة لى وغيرى وكذلك عندما أدلت بأقوالها أمام لجنة التحقيق فى الانقلاب . . من أن الشفيع عندما عرف فى منزله بوقوع الانقلاب صرخ قائلا : هذه مصيبة . . هذه مؤامرة . . هذه نهاية الحزب الشيوعى ! !

وأخيرا . . هل كان أبو شيبة الذى نجح سنوات طويلة فى التمويه على عضويته فى الحزب الشيوعى . . هو نفس الرجل الذى ظل ينقل أخبار الحزب إلى مسئول المخابرات الأمريكية الذى أوشك أبارو - مدير البوليس الأسبق إبان حكم الفريق إبراهيم عبود - على إفشاء سره والبوح باسمه للمحامى شوقى ملاسى الذى قام بالتحقيق معه فور اندلاع ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ ؟ أم أنه كان واحدا من الذين مارسوا التجسس على نشاطات الحزب الشيوعى بحكم صلاتهم التنظيمية وعلاقتهم مع سكرتيره العام ؟

## صراع جوي حول الانقلاب الشيوعي

أصـدر الرئيس جعفر نميرى قرارا بمنع دخولى السودان وكذلك مجلة «روز اليوسف» فى أعقـاب سلسلة التحقيقات التى كتبتها وتضمنت عددا من الوقائع والشواهد التى أكدت ظنونى حول دور المخابرات الأمريكية فى ترتيبات سيناريو الانقلاب عام ١٩٧١ للقضاء على أهم وأنشط الأحزاب الشيـوعية فى العـالم الثالث وربمـا اختـراقها للانقلاب فى مـرحلة لاحقـة إثر الإعـلان عـن انفـراد الحزب الشيـوعى بزعـامتـه ولعـدة أسبـاب موضوعية .

الرائد هاشم العطا الذى ألقى البيان الأول للانقلاب كانت صلاته مقطوعة بالقوات المسلحة بعد عزله عن عضوية مجلس الثورة ومن الخدمة العسكرية ، فكيف كان بإمكانه تدبير الانقلاب وتحديد موعده بينما كان تحت المراقبة الأمنية المشـددة ، إلا أن يكون قد خضع لنوع من الإذعان والضغوط المعنوية حتى يقبل أن يصبح مجرد واجهة للانقلاب إلى حين عودة المقدم بابكر النور من لندن؟ ولذلك عندما أذاع البيان الأول للانقلاب من الراديو والتليفزيون كان مضطربا متعلثما ومترددا فى نطق كلماته وكأنه يقرؤها للمرة الأولى ولم يشارك فى كتابتها ، إلا أن يكون فى حالة استسلام وقبول بالأمر الواقع رغم عواقبه الوخيمة ووعيه بأن قرارا من مؤسسات الحزب الشيوعى لم يصدر قبل وقوع الانقلاب بوقت كاف يتيح تعميمه على كوادر الحزب وتهيئتهم لهذا الحدث الخطير وأخذ أهبة الاستعداد لدعمه والدفاع عنه .

المقدم عثمان أبو شيبة مهندس الانقلاب الذى تكشفت صلاته التنظيمية بالحزب الشيوعى لم تكن معروفة من قبل للصف الثانى من قيادته ، فحتى إذا كان ثمة اتفاق بينه وبين عبدالخالق محجوب سكرتير الحزب الشيوعى على أن تبقى صلاته بالحزب الشيوعى فى إطار السرية والتمويه ، فلماذا تنازل عن زعامة الانقلاب للمقدم بابكر النور الذى كان غائبا فى لندن آنذاك؟ ألم يكن منطقيا أن يعلن زعامته الشخصية للانقلاب لكونه اعتمد على قوات الحرس الجمهورى التى تحركت بناء على أوامره لإنجاز المهمة ، خصوصا أن أبو شيبة يتساوى فى رتبة «المقدم مع بابكر النور وها قد واتته الفرصة السانحة لإشباع نهمه إلى السلطة والزعامة التى حرم منها عندما لم يقع عليه الاختيار لعضوية مجلس قيادة ثورة مايو ١٩٦٩ رغم عضويته السابقة فى تنظيم الضباط الأحرار ودوره البارز فى انقلاب نميرى ؟

تلك كانت أولى الملاحظات والاجتهادات التى فرضت نفسها على مناقشات الصفوة في السودان بعد وصولي الخرطوم في أعقاب فشل الانقلاب الشيوعى، لكنها لم تكن سوى واحدة من ملاحظات كثيرة استوقفتنى طويلا على امتداد ثلاثة أسابيع من المتابعة الصحفية فى الخرطوم لسبر أغوار الغموض الذى أحاط بهذا الحدث السياسى المهم فى تاريخ السودان المعاصر.

وكان مطار الخرطوم قد تقرر إغلاقه أمام الملاحة الجوية فور وقوع الانقلاب الشيوعى تحسبا للتدخلات الأجنبية المعادية أو خشية هروب أعضاء مجلس الثورة إلى الخارج، وقد ظل المطار مغلقا حتى بعد فشل الانقلاب الشيوعى لمدة يومين لأسباب مختلفة، إما تحسبا للتدخلات الأجنبية لإنقاذ قادة الانقلاب وإما خشية هروبهم إلى الخارج. وخلال تلك الأيام الخمسة تقرر فتح مطار الخرطوم مرتين بصفة استثنائية: المرة الأولى عندما هبطت طائرة مصرية قادمة من القاهرة تحمل أحمد حمروش رئيس تحرير مجلة «روز اليوسف» وأحمد فؤاد رئيس مجلس إدارة بنك مصر للوساطة لدى قادة الانقلاب للإفراج عن الرئيس نميرى وأعضاء مجلس قيادة الثورة أو تأمين حياتهم إلى حين تقديمهم إلى المحاكمة. وقد وقع اختيار الرئيس أنور السادات على الوسيطين بحكم عضويتهما السابقة مع عبدالخالق محجوب فى تنظيم «حدتو» الشيوعى قبل قرار الأحزاب الشيوعية المصرية حل نفسها إبان حكم الرئيس جمال عبدالناصر حيث كانت «حدتو» المدرسة التى تخرج فيها قادة الحزب الشيوعى فى السودان إضافة إلى عمق الصداقة الشخصية بين الوسيطين وعبدالخالق محجوب.

لم يكن القبول بالوساطة المصرية سهلا، وقد طالت الاتصالات بشأنها عدة ساعات بين السفارة المصرية بالخرطوم وقادة الانقلاب الشيوعى. وبينما كان رأى «أبو شيبة» إلى جانب فتح المطار واستقبال الوسيطين المصريين كسبا للوقت إلى حين تأمين وصول المقدم بابكر النور والرائد فاروق عثمان حمد الله من لندن، بادرت قيادة حزب البعث السودانى (جناح العراق) إلى محاولة الضغط على هاشم العطا لرفض الوساطة المصرية، بدعوى أنها تنطوى على مؤامرة مصرية تستهدف إعادة نميرى إلي السلطة، أو ربما كانت الطائرة المدنية التى تحمل الوسيطين مقدمة لوصول الطائرات العسكرية المصرية لفرض السيطرة على مطار الخرطوم وتأمين تدفق القوات المصرية. وقد أكد لى تفاصيل ما جرى بشأن الوساطة المصرية أحد قادة حزب البعث السودانى، وقال لى إنه توجه إلى مطار الخرطوم هو وعدد من عناصر الحزب لإقناع قائد القوة العسكرية المسئولة عن حراسته

بتوجيه المدافع المضادة للطائرات لإرغام الطائرة المصرية على الفرار أو إسقاطها إذا أصرت على الهبوط، لكنه رفض الاستجابة لتحريضهم معتذرا بأنه يتلقى الأوامر من قيادة الانقلاب فقط ومن «أبو شيبة» تحديدا!

هنا نتوقف قليلا عند موقف العراق من الانقلاب الشيوعى، حيث كانت وكالة الأنباء العراقية أول مصدر إعلامى يبث خبر قيام الانقلاب إلى العالم عبر مراسلها فى السودان الذى استخدم لاسلكى السفارة العراقية بالخرطوم، ومبادرة حكومة بغداد إلى إعلان اعترافها بالانقلاب. وترددت آنذاك معلومات سياسية وصحفية تشير إلى أن العراق كانت على علم مسبق بموعد الانقلاب الشيوعى أو أنها ضالعة فى تدبيره، لكن الحقيقة كانت تنفى ذلك جملة وتفصيلا.

والحكاية ببساطة أن مجالس الونسة فى السودان كانت تتوقع آنذاك انقلابين: الأول بقيادة اللواء خالد حسن عباس وزير الدفاع وعضو مجلس الثورة بدعوى الانتصار لجناح على صبرى نائب رئيس الجمهورية فى مصر ومجموعة ١٥ مايو ١٩٧١ فى مواجهة الرئيس أنور السادات، والثانى بزعامة «أبو الذهب» وهو من القيادات العسكرية البارزة الذى كان يشعر بالغبن وإهمال مجلس الثورة لمكانته العسكرية ودوره الوطنى.

استباق الانقلاب الشيوعى للانقلابين وإعلان اسم الرائد فاروق عثمان حمد الله نائبا للقائد الذى اختاره الانقلاب وهو المقدم بابكر النور، أوحى لحزب البعث العراقى وفرعه فى السودان أن ثمة علاقة تربطه بانقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١، ولم يكن ذلك صحيحا أيضا، إذ رغم أن فاروق حمد الله لم يكن عضوا فى أى من تنظيماته، إلا أنه كان وثيق الصلة بحزب البعث بقدر صلاته وعلاقته المتكافئة مع الحزب الشيوعى وأحزاب وتنظميات سودانية أخرى، وهو ما أكدته أسرة فاروق عثمان حمد الله فى بيان أصدرته فى أعقاب الانتفاضة الشعبية في السودان عام ١٩٨٥ من أنه لم ينتم يوما إلى حزب البعث وأنه كان وطنيا وقوميا مستقلا عن الأحزاب السودانية كافة.

من جهة أخرى أكد لى القيادى البارز في حزب البعث السودانى الذى أفضى لى بخطة ضرب طائرة الوسيطين المصريين فوق مطار الخرطوم - وهو محام معروف يقيم الآن فى لندن - أن فاروق عثمان حمد الله شدد على قيادات الحزب بعدم اللجوء إلى أى إجراء سياسى أو عسكرى يستهدف تغيير نظام مايو خلال غيبته فى الخارج، وإذا كان الانقلاب العسكرى الخيار الوحيد فلن يلجأ إليه إلا بعد عودته إلى السودان حتى يعد له عسكريا

وسياسيا وشعبيا على النحو الذى يضمن نجاحه على الصعيد الشعبى عبر استقطاب أكبر عدد من الأحزاب الطامحة إلى تغيير نظام نميرى .

على أى حال جاء اعتراف بغداد بالانقلاب الشيوعى مثيرا للدهشة ، بينما النظام العراقى كان يقف فى صف العداء من الحركة الشيوعية العراقية والتنكيل بالشيوعيين العراقيين منذ انقلاب البعث على نظام عبدالكريم قاسم . وهكذا أقلعت من مطار بغداد طائرة عسكرية تحمل شحنة من الأسلحة والذخيرة لدعم الانقلاب الشيوعى فى السودان ، على متنها عدد من القيادات العسكرية والسياسية العراقية البارزة ومحمد سليمان ممثل السودان فى القيادة القومية لحزب البعث الذى كان يقيم فى بغداد بصفة دائمة . و . . . . . . القصة بعد ذلك معروفة . . فقد سقطت الطائرة أو أسقطت وهى فى طريقها إلى السودان ، ولم ينج من ركابها سوى سمير النجم الذى جرى تعيينه فيما بعد سفيرا للعراق مرتين بالقاهرة . . ولم يكن هناك سوى تفسير وحيد لإرسال هذه الطائرة سوى اعتقاد العراق بأن فاروق عثمان حمد الله على علاقة ما بتدبير الانقلاب الشيوعى ، رغم أن الذين التقوه فى لندن فور إعلان البيان الأول للانقلاب شهدوا بأنه كان فى حالة انزعاج شديد لهذا الحدث المفاجئ والزج باسمه ضمن قائمة قياداته وإلى حد التزامه الصمت المطبق خلال المؤتمر الصحفى الذى عقده المقدم بابكر النور فى مبنى السفارة السودانية بالعاصمة البريطانية .

المرة الثانية التى تقرر فيها فتح مطار الخرطوم أمام الملاحة الجوية كان لاستقبال طائرة عسكرية قادمة من ليبيا تحمل المقدم بابكر النور والرائد فاروق عثمان حمد الله فى أعقاب فشل الانقلاب ونجاح الطائرات العسكرية الليبية فى إجبار طائرة الخطوط البريطانية على الهبوط فى الأراضى الليبية وتلك قصة أخرى لا يزال يكتنفها الغموض سوف تأتى شهادتى حولها فى حينها . .

أما قرار فتح مطار الخرطوم لأول مرة أمام هبوط الطائرات المدنية فكان بعد فشل الانقلاب الشيوعى لاستقبال الدكتور منصور خالد قادما من باريس .

## وزير الداخلية وظله المسائي

لم أجد تفسيرا مقنعا فى السودان لأسباب انسحاب الدكتور منصور خالد من صيغة التعاون مع الرئيس جعفر نميرى أوائل عام ١٩٧١ ، ولا لماذا كان قراره بالعودة من مقر

إقامته فى باريس إلى السودان فور فشل الانقلاب الشيوعى على أول طائرة مدنية تهبط مطار الخرطوم ؟ وما المهمة التى كلف بها حتى يتوجه من المطار مباشرة لحضور أول مؤتمر صحفى للرئيس جعفر نميرى بعد نجاته من الاعتقال بالقصر الجمهورى ومشاركته فى الإجابة عن أسئلة الصحفيين . . رغم أنه لم تكن له صفة رسمية بعد ؟

هل كان د. منصور خالد يشم رائحة انقلاب عسكرى ما يوشك على قلب نظام مايو إثر الخلاف بين نميرى وعبدالخالق محجوب وبين الجناح العسكرى الشيوعى الموالى له وبين الأعضاء القوميين فى مجلس الثورة ، ولذلك فضل أن يبتعد عن مسرح الأحداث فى السودان إلى حين ينجلى الموقف ؟ ثم قرر العودة إلى الخرطوم حين اطمأن إلى زوال الحزب الشيوعى ونفوذ اليسار من السلطة ؟ وأن الساحة السياسية باتت مهيأة لممارسة توجهاته وأصبح نميرى شخصيا طوع بنانه بعد أن كفر قطعيا باليسار واليساريين !

الشاهد أنه لو حظ بعد إعلان تشكيل أولى حكومات العهد المايوى أن منصب وزير الشباب ظل شاغرا ، وبعدها بأيام رشح محجوب عثمان وزير الإعلام والقيادة البارزة فى الحزب الشيوعى - جناح عبدالخالق محجوب وأحد رؤساء تحرير صحيفة الأيام - الدكتور منصور لشغل هذا المنصب ، وشاعت فى مجالس الونسة آنذاك أقاويل كثيرة حول نشاز ذلك الاختيار فى معزوفة اليسار الذى كان يشغل معظم مناصب السلطة لكون د. منصور خالد محسوبا فى نظر الصفوة السودانية من عتاة اليمين السياسى بحكم ميوله الغربية وانتماءاته الثقافية الأنجلوسكسونية والفرانكفونية ، أو بدعوى تاريخه الطلابى المناوئ للحركة الطلابية المعادية للاستعمار بقيادة الشيوعيين إبان دراسته فى كلية جوردون والتحاقه بعد تخرجه سكرتيرا لعبدالله خليل رئيس الحكومة الذى سلم الحكم عام ١٩٥٨ إلى العسكريين بزعامة الفريق إبراهيم عبود .

بعدها غاب د. منصور طويلا خارج السودان حيث تلقى دراسته العليا فى الولايات المتحدة الأمريكية ونال الدكتوراه من باريس وعمل مندوبا لليونسكو فى الجزائر مع فجر استقلاله حتى تم نقله لأسباب غامضة لدى البعض ومعروفة للبعض الآخر ليس هذا مجالها .

فى نهاية التجربة الديمقراطية الثانية فى السودان ١٩٦٤-١٩٦٩ ، نشرت صحيفة الأيام سلسلة من المقالات كان يكتبها د. منصور من باريس تحت عنوان «حديث الصفوة» تبشر بتعديلات جوهرية فى أفكاره وطرحه السياسى تجاه معالجة قضايا السودان من منظور

ليبرالى موضوعى، الأمر الذى أثار حولها مناقشات واسعة وجادة، تبعها بمقاله الشهير «أكلت يوم أكل الثور الأحمر» فى أعقاب قرار حل الحزب الشيوعى وطرد نوابه من البرلمان وعندئذ انفتحت أمامه أبواب اليسار السودانى المغلقة عند زيارته للخرطوم بعد غيبته الطويلة فى الخارج حيث أقيمت على شرفه المآدب وأحيط بحفاوة بالغة من الشيوعيين وتلك مقدمة لابد منها ومدخل مهم لتفسير علاقة د. منصور خالد بنميرى وغيره من أعضاء مجلس الثورة وبالانقلاب الشيوعى، خصوصا وأنها كانت محل تساؤلات الصفوة السودانية آنذاك!

الذين عرفوا تجربة حكم نميرى عن قرب، يجمعون على أن خمسة من المثقفين السودانيين البارزين كانت لهم أدوار مقدرة فى تغيير الكثير من معالم شخصيته الأصلية وطبعه البسيط بعد فشل الانقلاب الشيوعى تحديدا. فمن كونه ابن بلد خرج من أعماق البيئة الشعبية الفقيرة، وأخا الإخوان الشهم عند الشدائد، والجندى الذى جاب ربوع السودان وخبر مشكلاته وأسباب شقائه، واكتوى بالحرب الأهلية فى الجنوب وشارك في معظم الانقلابات العسكرية الطامحة إلى الثورة والتغيير، إلى نميرى الديكتاتور المتسلط المتقلب الفكر الذى تحول بأفكاره ومواقفه من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين ومن التواضع فى الاستماع إلى مستشاريه ومعاونيه المتخصصين، إلى فرض آرائه بلا دراسة أو خبرة أو ثقافة تسعفه، وإلى حد طرح نفسه داعية إسلامية ووضع الكتب الفقهية وإعلان النهج الإسلامى وممارسة لعبة «فرّق تسد» التى قسمت وحدة السودان وعادت بالجنوب بعد نحو أحد عشر عاما من الاستقرار والسلام إلى أهوال الحرب الأهلية.

هؤلاء المثقفون الخمسة الذين شاركوا كل بطريقته وأسلوبه فى إعادة صياغة أفكار نميرى وسلوكه وتوجهاته وأساليبه وممارساته بحسب الترتيب الزمنى وقوة التأثير: د. منصور خالد، د. جعفر بخيت، واللواء عمر حاج موسى، وأحمد عبدالحليم، ود. حسن الترابى. لكن يظل للدكتور منصور خالد الدور الرئيسى والأكبر فى تأثيره على نميرى وتأثره به وفى مسار نظام مايو برمته..

وهنا تأتى شهادتى للتاريخ لعلها تسهم بدرجة مافى إلقاء الضوء على علاقة د. منصور خالد المبكرة بالانقلاب الشيوعى قبيل قيامه فى ١٩ من يوليو عام ١٩٧١ ثم بعد ثلاثة أيام من فشله، إذ بحكم صداقتى الوثقى بالمقدم عثمان حمد الله السابقة واللاحقة لانقلاب ٢٥ من مايو عام ١٩٦٩ وصداقتى الشخصية التى تربطنى بالدكتور منصور خالد رغم اختلافنا دائما فى الرؤى وتباين توجهاتنا السياسية إلى حد التناقض، كنت ألاحظ

كلما أتيحت لى زيارة السودان وقتئذ أن د. منصور كان يتبع الرائد حمد الله كظله الليلى. ففى المساء يفرغ المسئولون من العمل ويتخففون من أعبائهم ومشاغلهم ويحلو السهر والونسة وتنفك عقدة اللسان والبوح، وكنت أنا وغيرى من السودانيين فى عجب لتلك الصداقة الطارئة وغير المتكافئة والمتناقضة فكريا وسياسيا، ولم أجد أنا وغيرى تفسيرا لها سوى منصب حمد الله الذى كان وزيرا للداخلية ويعلم كل صغيرة وكبيرة عن أمن السودان ومسئوليته بالتالى عن تأمين النظام، وربما لأن د. منصور خالد كان يعلم تفاصيل خلافه الذى كان قد لاحت بوادره مع نميرى عبر انفراده في كثير من الأحيان باتخاذ القرارات قبل مناقشتها والتصويت عليها فى مجلس الثورة حيث انضم إلى موقفه الخلافى كل من المقدم بابكر النور والرائد هاشم عطا الممثلين للحزب الشيوعى فى المجلس. . فكان قرار عزل الثلاثة من مناصبهم إيذانا بتمهيد الأجواء الملائمة لطبخة الانقلاب الشيوعى الفاشل. . فهل كان د. منصور على علم بما كان يدبره الانقلابيون فى الخفاء؟ أو أدرك أثر وخطورة المواجهة المرتقبة بين الشيوعيين ونميرى، ولذلك طلب إعفاءه من مناصبه وغيابه عن السودان بحجة شغل وظيفة كبيرة فى الأمم المتحدة ؟!

كل شيء وأى شيء عرضة للنقاش وسبر الأغوار فى جلسة الونسة السودانية !

## أغلقوا الباب في وجه الأصلع

كانت أول تهنئة بقيام الانقلاب الشيوعى فى السودان يوم ١٩ من يوليو عام ١٩٧١ عبر مكالمة هاتفية أجراها الدكتور منصور خالد من «باريس» مع فاروق عثمان حمدالله فى مقر إقامته آنذاك فى لندن. . وللغرابة أن تتم المكالمة من مكتب على أبو سن الديبلوماسى بسفارة السودان فى باريس وحضور القائم بالأعمال صلاح هاشم الذى شغل فيما بعد منصب سفير السودان فى طهران.

وكنت قد التقيت الصديق صلاح هاشم في القاهرة عندما زارنى فى منزلى وكان يرحمه الله من أبرز المثقفين السودانيين الموسوعيين وقد أثرى الصحف والمكتبة العربية بكثير من مقالاته القيمة وأبحاثه المتعمقة فى دروب التاريخ والاجتماع والفلسفة، إضافة إلى أنه كان واحدا من أبرز أصحاب المكتبات الشخصية فى الوطن العربى. وقد باع مكتبته بالكامل إلى شاه إيران نهاية فترة حكمه بعدة ملايين من الدولارات حيث أفضى لى بقرار اعتزاله العمل الديبلوماسى والإقامة الدائمة على مقربة من مكتبة الكونجرس الأمريكى فى

واشنطن التى تعد أهم وأغنى مكتبة فى العالم حيث تضم مختلف الكتب الحديثة وأمهات الكتب القديمة بشتى اللغات الحية والميتة وكذا الوثائق الرسمية والصحف الصادرة فى مختلف ربوع المعمورة منذ نصف قرن على الأقل . . وقد أكد لى صلاح فى هذا اللقاء، عندما تطرق بيننا الحديث إلى الانقلاب الشيوعى ما رواه لى على أبو سن حول حضوره وسماعه مكالمة د. منصور خالد مع الرائد فاروق عثمان حمدالله، وأنه فسر حرصه على أن تتم المكالمة من السفارة السودانية في باريس وعلى رؤوس الأشهاد ربما تأكيدا لولائه واستعداده للتعاون مع الحكام الشيوعيين الجدد، لكنه لم يجد تفسيرا مقنعا لإلحاح د. منصور على تذكيره لحمد الله بضرورة تنفيذ ماتم الاتفاق عليه، ولا نصيحته له بضرورة عودته سريعا إلى الخرطوم. وقال إنه تشاور فى مغزى وكنه ذلك الاتفاق وتلك النصيحة مع أبو سن دون أن يصلا إلى شيء، خصوصا فى ضوء التناقض السياسى المعروف بين انتماءات وتوجهات د. منصور الغربية الليبرالية ويسارية حمد الله . . فهل كان يتوقع - وهو العليم ببواطن وأسرار السياسة السودانية - أن يكتب للانقلاب الشيوعي النجاح؟ . . بالقطع لا . . ولذلك ارتهن موعد عودته إلى السودان بفشل الانقلاب إيذانا بعودته إلى السلطة . . وبعدها قرر الابتعاد عن نميرى والعودة إلى باريس ولندن عندما تأكد من قرب زوال حكمه، فكان انضمامه إلى جارانج الذى يتزعم التمرد فى الجنوب بقوة السلاح المسلح على عكس كل التوقعات التى رجحت انضمامه آنذاك إلى الشريف حسين الهندى زعيم الجبهة الوطنية المعارضة التى تسعى إلى استعادة الحريات الديمقراطية !

على أن شهادتى وشهادات غيرى حول علاقة د. منصور خالد بالرائد فاروق حمد الله ومدى توقعاته لأحداث خطيرة وشيكة فى السودان أو علمه بالانقلاب الشيوعى قبل وقوعه لا تمثل بالقطع قائمة اتهام ضده، إنما هى مجرد محاولة ضمن محاولات واجتهادات كثيرة لكشف الملابسات والظروف الغامضة التى أحاطت بالانقلاب إضافة لما ذكرناه سلفا حول دور المقدم أبو شيبة على صعيد الإعداد للانقلاب . . بدءا من تهريب عبدالخالق محجوب فى مكتبه بالقصر الجمهورى . . نهاية بتنحيه عن زعامة الانقلاب للرائد هاشم العطا وتعيين المقدم بابكر النور رئيسا للنظام الشيوعى الجديد والرائد فاروق عثمان حمد الله نائبا له . فإذا كان أبو شيبة لاتربطه صلة تنظيمية بالحزب الشيوعى، فلماذا إذن أخذ على عاتقه أن يضع رأسه على كفه ويغامر بقلب نظام نميرى لحساب الحزب الشيوعى ؟ ولماذا أصر على أن يلعب كل هذه الأدوار الخطيرة من وراء الستار ؟ ولماذا تواضع حتى عن قبوله رئاسة النظام الجديد ؟ أما إذا كان الاحتمال الثانى من أن الرائد أبو شيبة شيوعى منظم، فلماذا تجنب التشاور مع قيادة الحزب الشيوعى وعبر مؤسساته

الداخلية لقبول أو رفض قيام الانقلاب، ولماذا تعمد مفاجأة الشيوعيين بالانقلاب أو بساعة الصفر المحددة لقيامه ؟ ثم . . من ذلك للضابط الكبير الذى عثر عليه فى القصر الجمهورى بعد فشل الانقلاب؟ واتضح أنه غير شيوعى وأن أبو شيبة كان قد دبر عملية تهريبه على غرار تهريبه عبدالخالق محجوب، ثم أشار عليه بإغلاق باب غرفته من الداخل؟ وهل كان ذلك الضابط جاهزا لزعامة انقلاب آخر مضاد من تدبير أبو شيبة أيضا فى حالة فشل صيغة الانقلاب الشيوعى ورفضه شعبيا ؟ ثم يبقى فى نهاية شهادتى وذكرياتى عن الانقلاب الشيوعى عدة تساؤلات مهمة لعلها تجد إجاباتها القاطعة لدى غيرى من السودانيين الذين عاصروا أحداثه وشاركوا فيه بدور ما، إذ بينما قلت للرئيس نميرى بعد أن سمح بدخولى ومجلة «روز اليوسف» إلى السودان إننى على اقتناع بأن المخابرات الأمريكية كانت وراء تدبير الانقلاب الشيوعى أو اختراقه فى مرحلة لاحقة . . قال لى : إن التحقيقات كافة مع المتهمين وكذا التقارير الدبلوماسية تشير إلى مسئولية المخابرات البريطانية وليست المخابرات الأمريكية، ومن ذلك إبلاغنا بموعد إقلاع الطائرة التى تحمل بابكر النور وفاروق حمد الله من لندن إلى الخرطوم عبر الأجواء الليبية وإجبارها على الهبوط وتسليمهما لنا فى أعقاب فشل الانقلاب الشيوعى !

على أننى بعد أن عرضت على نميرى ملاحظاتى وما توافر لدى من معلومات وشواهد تكاد تجزم بدور المخابرات الأمريكية فى تدبير الانقلاب الشيوعى أو اختراقه فى وقت لاحق، قال: على العموم لا فرق . . بريطانيا أصبحت تسير فى فلك أمريكا ومصالحهما الإستراتيجية واحدة ! وسألته: إلى حد التضحية بالعملاء المخلصين ؟ قال : نعم إلى هذا الحد . . لأن لعبة السياسة والدفاع عن مصالح القوى الكبرى لا تعرف العواطف ولا حماية العملاء حين يتعرضون للمخاطر بعد إنجاز الأعمال المطلوبة منهم. وسألته : لماذا كانت السرعة الجامحة فى محاكمة وإعدام المتهمين بتدبير وزعامة الانقلاب؟ . . ألم يكن من الأجدى التريث فى التحقيق مع المتهمين لكشف المزيد من غموضه وبخاصة دور القوى الخارجية التى وقفت وراء عملية تدبيره أو كانت مصالحها تحتم القضاء على الحزب الشيوعى ؟ قال: إن حالة الجنون والفزع والانتقام سيطرت على القوات المسلحة بشكل هيستيرى بعد إعدام قادة الانقلاب الشيوعى وإلى حد الإبادة الجماعية لزملائهم من خيرة الضباط الوطنيين والقوميين المعتقلين فى بيت الضيافة . . خصوصا أن اللواء خالد حسن عباس نائب رئيس الجمهورية ووزير الدفاع فقد فى هذا الحادث شقيقه وبعض أقاربه أذكر من بينهم الضابط سيد المبارك .

لكن يظل هناك السؤال الأخير الحائر . . لماذا كان قرار الإبادة الجماعية لهؤلاء الضباط رغم أنهم كانوا عزلا من السلاح خصوصا بعد أن أصبح فشل الانقلاب الشيوعى مؤكدا؟ وأي جدوى من وراء هذا العمل الغريب على أخلاقيات أهل السودان وزمالة السلاح، إلا أن يكون عملا مشبوها ومبيتا لإحكام العداء بين الشعب السودانى وقواته المسلحة وبين الحزب الشيوعى حتى لا تقوم له بعدها قائمة؟

ولعل القراءة الصحيحة لما حدث لعبد الخالق محجوب إثر فشل الانقلاب تؤكد على أنه كان شخصية مرهوبة الجانب أكثر من كونها محبوبة على المستوى القاعدى للحزب الشيوعى، ومن هنا كانت التعليمات الصادرة من كل صاحب بيت شيوعي إلى أفراد أسرته بعد فشل الانقلاب : «لا تفتحوا الأبواب لذلك الأصلع»، فى الوقت الذى ظل فيه عبد الخالق محجوب يرحمه الله يقود سيارته الفولكس فى أنحاء الخرطوم بحثا عن مكان آمن للاختفاء فيه عن عيون الأجهزة الأمنية. ولعل النظرة المتأنية لما شهده السودان بعد ذلك الانقلاب من تطورات ومتغيرات سياسية وتحالفات خارجية من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين خلال السنوات الباقية من حكم نميرى لا تدع مجالا للشك في نجاح الأهداف المبيتة وراء قيام الانقلاب وفشله إيذانا بنهاية الحزب الشيوعى أو تغييب فاعليته السياسية ومصداقيته الشعبية ولو إلى حين !

## الصادق المهدي والجدل حوله

أكاد لا أعرف منذ احتراف مهنة الصحافة سياسيا أوعاشقا للجدل والحوار وابتكار الأوصاف والمصطلحات مثل الصادق المهدى رئيس حزب الأمة الذى أجريت معه عشرات الحوارات والاستطلاعات دون أن يفسد الخلاف فى الرأى بيننا ودا وثقة متبادلة. وكنت قد التقيته لأول مرة عندما نجحت الأحزاب التقليدية فى ركوب موجة ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤، ووصلت عبر الانتخابات الديمقراطية إلى السلطة ثم وقفت بخلافاتها ومصالحها الضيقة حجر عثرة أمام طموحات الشعب السودانى إلى التغيير وحل مشكلات السودان القومية التى استفحلت إبان حكم العسكر بزعامة الفريق إبراهيم عبود!

كان الصادق المهدى لايزال فى الثامنة والعشرين من عمره، يتحرق شوقا إلى السلطة، ويتحين الفرصة المواتية لاستعادة زعامة السودان إلى بيت المهدى فى شخصه دون سواه، وهو قد أهل نفسه لهذا الدور على نحو جيد حين لم يغره نسبه العريق بالقعود واجترار

الماضى العظيم الذى آل إلى جيله من سلالة المهدى فكان نهمه إلى تحصيل العلم والاغتراف من بحور الثقافة الغربية والعربية وخوض غمار الحاضر ومتغيراته فى توثب وإقدام!

درس فى معاهد الأحفاد التى أسسها رائد التعليم الوطنى الأهلى فى السودان الشيخ بابكر البدرى، إلى جانب دراسته الدينية فى الخلاوى والقرى «نور القرآن» وتحت رعاية الشيخ الطيب السراج المدرس الخصوصى لأبناء بيت المهدى، ونهل علوم الثانوية فى مدرسة «كومبونى» التى كانت تدرس مناهج التعليم البريطانى فى الخرطوم. . ثم أكمل دراسته فى كلية فيكتوريا بالإسكندرية وزامل الملك الحسين الذى كان أميرا للأردن آنذاك، وعاد للالتحاق بجامعة الخرطوم ودرس فى كلية العلوم تأهيلا للالتحاق بكلية الزراعة، ثم سافر إلى بريطانيا لمواصلة دراسة الزراعة وهناك غير رأيه ودرس العلوم السياسية والاقتصاد والفلسفة ونال درجة الشرف، وعاد إلى السودان للعمل فى وزارة المالية تحت رئاسة زوج شقيقتى المرحوم الشيخ حسن بليل الذى شهد له بأنه كان أكثر الموظفين دواما فى مواعيد العمل والتفانى والمثابرة والتواضع الجم. . فكان فى طليعة المشيعين لجنازته حريصا على الجلوس فى «فراش البكى» أى سرادق العزاء كدأبه دائما فى الحرص على تراث أهل السودان وتقاليدهم وخصوصياتهم. .

وبينما شال العمامة السودانية لايتجاوز طوله ثلاثة أمتار، كان الصادق ومازال صاحب أكبر عمامة فى السودان يمتد طولها نحو خمسة أمتار. ورغم أنه رياضى دؤوب على ممارسة «التنس» لعبته المفضلة وركوب الخيل ومباريات البولو، إلا أنه دائما يحرص منذ مطلع شبابه على الاتكاء على عصاه لعلها تساعده على إبطاء مشيته الرياضية المتسارعة واكتساب التؤدة والمهابة، خاصة وأن ظهوره على حلبة السياسة السودانية كان مفاجئا أثر وفاة جده الإمام عبدالرحمن المهدى عام ١٩٥٩ وانتقال زعامة الأنصار إلى والده السيد الصديق المهدى الذى رحل عام ١٩٦١ حيث انتقلت إليه زعامة حزب الأمة وهو فى الخامسة والعشرين من العمر، بينما مختلف زعامات السودان التقليدية من كبار السن.

لازم الصادق منذ نعومة أظفاره جده لوالده السيد عبدالرحمن المهدى إمام طائفة الأنصار الذى كان يقدمه فى حبه له واهتمامه بتكوينه الشخصى عمن سواه من أحفاده وأقرانه فى بيت المهدى، وقد لقنه أول دروس السياسة وخبراته الطويلة فى معتركها.

والشاهد أن الصادق المهدى تأثر إلى حد كبير بسيرة حياة السيد عبدالرحمن المهدى الذى جاءت ولادته بعد وفاة والده الثائر العظيم الإمام محمد أحمد المهدى بنحو اثنين وعشرين يوما ولم يشهد لذلك نضاله الجسور ودعوته الروحية والسياسية التى دان لها معظم أهل السودان وورعه وزهده وصيته ونفوذه، إذ تفتحت عيناه وأدركه الوعى بينما الخلاف على أشده بين بيت المهدى وبين خليفة المهدى السيد عبدالله التعايشى الذى أذاق أهله الهوان والاستجداء إلى حد التقتير عليهم فى المرتبات والمعايش، وعاصر السيد عبد الرحمن المهدى ظروف الهزيمة التى لحقت بالثورة المهدية والتنكيل برموز الثورة وإعدام عمه وإخوته الكبار على مرأى منه، وشاهد بعينيه كيف هدم الإنجليز مقبرة والده وكيف مثلوا بجثته الطاهرة بعد نبش قبره ثم فصلوا رأسه وحملوها على طبق من ذهب إلى الملكة فيكتوريا فى قصر باكنجهام إيذانا بنهاية الأسطورة وانتقاما من بطل السودان القومى الذي قتل غوردون وانتزع الخرطوم من جيش بريطانيا التى لاتغرب عنها الشمس، وجسد استقلال بلاده ١٣ عاما متصلة وجمع أهل السودان على دعوة التحرر من الاستعمار التركى ثم قاوم الغزو البريطانى وتجاوب مع دعوة عرابى وثورته فى مصر لإقامة الدولة الإسلامية المستقلة فى ربوع وادى النيل.

حرم الانجليز على السيد عبدالرحمن المهدى وآل بيته دخول جزيرة «أبا» معقل الأنصار، حيث استكان طوال فترة شبابه فى العاصمة الوطنية أم درمان التى كان يصفها المهدى الكبير «دار الهجرة» يتقاضى راتبا من حكومة السودان لايتجاوز خمسة عشر جنيها بانتظار الفرج وتغير الأحوال. فماذا كان بإمكانه أن يفعل سوى الصبر على المكاره ولاحول له ولا قوة تسانده فى مقاومة الإنجليز ومجابهة الظروف العسيرة، بينما الأنصار مستضعفون والبعض من السودانيين يلقى بتبعات الاستعمار الجديد على المهدية وأنصارها ومظالم خلفائها؟ ويكاد يتشابه ماحدث للأنصار فى السودان بما حدث للمسلمين فى الهند، عندما تصدروا زعامة المقاومة الشعبية للاستعمار البريطانى فى البداية، واستشهد منهم الآلاف وخربت بيوتهم وسلبت أملاكهم، ثم حين فرضت مصالح بريطانيا العظمى استمالة المسلمين الهنود إبان الحرب العالمية الأولى عادت تضمد جراحهم وترد أملاكهم وتغدق عليهم الثروة والسلطة والنفوذ فكانوا عند حسن الظن بهم ورهن إشارتهم.

هكذا فى مناخ اليأس والقهر والظلم الذى حاق بالأنصار وبآل المهدى، وجد الإمام عبدالرحمن المهدى أن الطريق إلى استعادة المكانة والكرامة والعدل لا مفر من أن يبدأ

بالإنجليز، ونجح فى استثمار دعوة تركيا التى انضمت إلى دول المحور تحت زعامة ألمانيا الرامية إلى نشر دعوة الجهاد الإسلامى فى الولايات العثمانية ذات الأغلبية المسلمة الخاضعة للاستعمار البريطانى، فكان تقرب الإنجليز إلى طائفة الأنصار واستمالتهم، وسمحوا للسيد عبدالرحمن المهدى بالعودة إلى جزيرة «أبا» لضمان ولاء الأنصار، وردوا إليه ١٣ ألف فدان من أملاكه ووافقوا على صرف ٤٥٠٠ جنيه قرضا لاستصلاح ستمائة فدان بور نجح أتباعه فى اقتلاع أشجارها البرية وتصنيعها فحما وبيعها للشركات والبواخر الإنجليزية التى كانت آنذاك تعتمد على الفحم وقودا لتشغيل محركاتها، فى الوقت الذى شجع فيه الإنجليز السيد على الميرغنى الذى ناصب الخليفة التعايشى العداء على العودة إلى مدينة سواكن لضمان ولاء طائفة الختمية فى شرقى السودان والعمل على إحباط دعوة الجهاد الإسلامى التركية، ولم يكن صعبا أن يضاف إلى أملاكه المزيد من الأراضى الشاسعة فى بلد المليون ميل مربع.

على أن الصادق المهدى حين تعرضت معه يوما لتفاصيل العلاقة بين الإمام عبدالرحمن المهدى والإنجليز كان يبرر ما حدث بقدرات الإمام عبدالرحمن المهدى السياسية والفكرية والفلسفية فى التعامل مع الاحتلال فى ظروف عصيبة وحقبة تاريخية ظلامية حتمت على جده استثمار المتناقضات لصالح السودان وعودة الحق إلى أهله. وأذكر أنه روى لى فى معرض التدليل على ذلك، أن السيد على الميرغنى والشريف يوسف الهندى وقعا على وثيقة ولاء لبريطانيا نشرتها جريدة «السودان تايمز» فى عددها الصادر يوم ٤ من أغسطس عام ١٩١٥ جاء فيها: «إنا شهدنا عيانا ما كان يجرى فيما سلف مدة الأتراك من الجور والفجور والاستبداد فى الأحكام بدوام الظلم والتنكيل والتمثيل والقلاقل والإهلاك والإهانة، وقد حكمنا الأتراك والدراويش ـ وهو وصف الإنجليز لأنصار المهدى ـ وغيرهم فلم نجد عدلا مثل ولاة أمورنا الإنجليز الحاضرين الوفيين العاملين». وتلك كانت بداية صعود نجم الصادق المهدى، الذى اختار مشواره السياسى والتاريخى من حيث انتهت مرحلة المبادئ، والتوهج النضالى للثورة المهدية برحيل الإمام محمد المهدى مرورا بالخبرة بألاعيب السياسة التقليدية التى اكتسبها من جده الإمام عبدالرحمن المهدى خليطا بما تولد فى ضميره من أن نسبه العريق وثقافته الرفيعة تؤهلانه لحكم السودان، وأن خلاص البلاد والعباد على يديه وبخاصة أن مولده عام ١٩٣٦ تزامن مع يوم مولد السيد المسيح يوم ٢٥ ديسمبر.

## العزلة في أكاديمية الشرطة

كانت صحيفة النهار البيروتية قد نشرت للصادق المهدى عدة مقالات قدم لها الكاتب اللبنانى الصديق فؤاد مطر عام ١٩٦٥ تحت عناوين براقة ومثيرة شدت انتباهى إلى قراءتها بإمعان «السودان والعالم العربى - السودان والعالم الإسلامى - السودان وإفريقيا - السودان والعالم - السودان والسودان»، وأشهد أنه كان فى طرحه وعرضه لأفكاره مرتبا ومنهجيا لاتنقصه العقلانية والرؤية الشمولية والمعلومات الموثقة وإيمانه العميق بإمكانية اجتياز السودان أزماته السياسية ومشكلاته القومية، وحتى خيل إلى أن تلك المقالات من حيث الصياغة والمضمون والتوقيت والمنبر الصحفى، إنما تعنى «تدشين» الصادق المهدى زعيما جديدا ومتميزا على الساحة السياسية السودانية وكأنه المؤهل أكثر من غيره من السياسيين التقليديين للتشخيص وعلاج «أوجاع رجل إفريقيا المريض» على حد وصف الرئيس نكروما للسودان وأوضاعه المهترئة التى تخلفت عن الحكم العسكرى بزعامة الفريق إبراهيم عبود!

والحقيقة أننى أدركت من خلال إشارات وسطور تلك المقالات أن الصادق المهدى قد قطع أشواطا بعيدة من النضج الفكرى والسياسى وهو يتحدث عن مصر وأهمية التواصل في علاقاتها الخاصة بالسودان وضرورة تقنينها لمصلحة البلدين وتنقيتها مما علق بمسيرتها خلال حقب تاريخ وادى النيل القديم والحديث من شوائب وافتراءات، ولذلك استبشرت خيرا على يديه وسعيت إلى لقائه وفهمه ومساندته بقدر تواضع عطائى الصحفى عندما أيقنت كم تغيرت أفكاره كثيرا عن مصر على مدى أحد عشر عاما منذ التقائه عبدالفتاح أبوالفضل عام ١٩٥٤ فى جزيرة «أبا»، وذكر تفاصيل الحوار الذى جرى بينهما فى كتابه «كنت نائب رئيس المخابرات المصرية» فى أعقاب عودة الصادق من دراسته فى بريطانيا، وكان قد سأله عن أسباب تراجع حزب الأمة عن تأييد الاتفاقية التى وقعتها مصر مع بريطانيا حول الجلاء عن وادى النيل والمطالبة بانفصال السودان عن مصر إلى حد الدعوة إلى انضمامه إلى الكومنولث البريطانى رغم أن تحرير وادى النيل جنوبيه وشماليه ووحدة الشعبين كان على رأس قائمة أهداف دعوة جده المهدى الكبير الذى فجر أول ثورة تحررية فى السودان، وإذا بالصادق المهدى يجيبه عن سؤاله قائلا: إن مصر منذ احتلالها فى أعقاب هزيمة الثورة العرابية والوجود البريطانى فى السودان حقيقة والوجود المصرى رمز وشكل ودون مضمون، والمفروض علينا نحن السودانيين أن نتعامل مع الحقيقة وليس

الشكل. وأعاد أبو الفضل إلى ذاكرة الصادق مبادرة مصر إلى جمع شمل طائفتى الأنصار والختمية ومختلف أحزاب السودان فى القاهرة قبل أن تشرع فى التفاوض مع الإنجليز حول المسألة السودانية وهو مايؤكد اعتراف ثورة يوليو بالكيان السودانى وإرادة شعبه وحقه فى تقرير مصيره. . إلا أن حزب الأمة كان له رأى آخر فيما بعد أدى إلى عكس أهداف ومبادئ الثورة المهدية، فإذا بانفعال الصادق المهدى يفرض نفسه على نبرات صوته وهو يكيل الاتهامات إلى مصر وخضوع ساستها للإنجليز كالنعام وتعاملهم مع السودان من منطلق حق الفتح والاستعمار إلخ. . . إلخ. . .

على أن خبرتى بالصادق المهدى قربا منه ومتابعة لمسيرته السياسية منذ اندلاع ثورة أكتوبر فى السودان عام ١٩٦٤ أكدت لى أن علاقته بمصر تتراوح بين العقلانية والتوازن والحدب على نسج علاقات طيبة مع شعبها وحكوماتها كلما كان خارج السلطة، شديد الغضب من مصر والبعاد عنها والشجار معها كلما تهيأت أمامه فرصة السلطة والإمساك بتلابيب القرار السودانى.

أذكر الآن أننى لم ألتق بالصادق المهدى مرة واحدة وهو رئيس حكومة إلا كان مدخلى إلى الحوار معه عبر عبارة ضاحكة: «عن أسباب فتور علاقته مع الزوجة الثانية مصر»، أو كان السؤال الأول حول أسباب تأزم العلاقة مع مصر. حدث ذلك فى حضور عمر نور الدايم الرجل الثانى فى حزب الأمة ومحمد توفيق وزير الإعلام عام ١٩٨٦، وعندما اصطحبت فى زيارته الكاتب والمفكر القومى محمد عودة والروائى يوسف القعيد عام ١٩٨٨.

جدير بالذكر أن الصادق المهدى لم يبادر مصر بالخلاف معها إبان توليه حكومته الأولى عام ١٩٦٦، ربما لأن شاغله كان مواجهة عمه الإمام الهادى المهدى زعيم طائفة الأنصار آنذاك ـ كما ذكرنا سلفا ـ عندما شن فى مواجهته حملة سياسية ضروسا شغلت السودان طولا وعرضا عبر دعوته الشجاعة وغير المسبوقة إلى فصل الطائفية عن السياسة تحت شعار «ما لقيصر لقيصر، وما لله لله»، بمعنى تحجيم دور الإمامة ونفوذها الروحى عن التدخل فى شئون حزب الأمة وسياساته. وربما لأن الصادق تعجل رئاسة حزب الأمة ولم يتجاوز الثلاثين بعد. . ثم تعجل رئاسة الحكومة وهو فى الثلاثين من عمره، وربما أدرك أن السلطة السياسية والتنفيذية انتقلت إليه من السيد محمد أحمد المحجوب الذى حقق لنفسه مكانة ودبلوماسية رفيعة على المستوى العربى ويكن الحب لمصر وتربطه أوثق العلاقات

بجمال عبدالناصر ، وأدى أهم الأدوار السياسية والقومية فى فض خلافه مع الملك فيصل عاهل السعودية . . ومن ثم لم تكن الظروف مهيأة لاختبار موقف الصادق المهدى من مصر ولا كانت مصر شاغله آنذاك!

كانت فترة إقامة الصادق المهدى وعزلته الاختيارية فى أكاديمية الشرطة بالعباسية عندما احتدم الخلاف بينه وبين الرئيس النميرى عام ١٩٧٠ إثر معركة جزيرة أبا التى أفضت الى مقتل عمه الإمام المهدى، الاختبار العملى لموقفه من مصر التى تربى على الخلاف معها فى بيت المهدى ورضع سوء الظن بالمصريين منذ نعومة أظفاره . ويبدو أنه غيّر رأيه وصحح البعض من مفاهيمه الموروثة، فقد ظل الصادق المهدى يداوم على الاتصال والتواصل مع عدد من الضباط والجنود الذين اختلط بهم وعايشهم عن قرب خلال إقامته فى أكاديمية الشرطة كلما زار القاهرة، وكثيرا ما كان يذكر أمامى طرفا من ذكرياته العزيزة معهم ونوادرهم ويضحك من أعماقه عندما يستعيد النكت والفكاهات التى كانوا يلقونها على مسامعه كل صباح . . وكان يفصح عن رأيه صراحة فى قوله : «لم تمكننى إقامتى القصيرة فى داخلية كلية فيكتوريا من الاختلاط بالمصريين وهم على سجيتهم وفهمهم على حقيقتهم» . وهى العبارة نفسها التى تتردد الآن بشكل أو بآخر على لسان قيادات حزب الأمة، وعناصر من طائفة الأنصار عندما يتحدثون عن فترة إقامتهم الطويلة فى مصر واختلاطهم بالمصريين منذ انقلاب ٣٠ يونية ١٩٨٩ بزعامة الفريق عمر البشير، الأمر الذى يجسم خطورة الغياب المعرفى بين الأجيال الجديدة فى شعبى وادى النيل، وآثارها السلبية على صعيد التواصل الثقافى والاجتماعى والسياسى وتبادل المصالح المشتركة كما كان عليه الحال إبان ازدهار العلاقات المصرية السودانية ونضالها الباسل فى مواجهة الاستعمار والأحلاف العسكرية المشبوهة وأشكال العدوان والمطامع الأجنبية .

## في مولد السيدة زينب

ظل الصادق المهدى يتردد على مصر منذ عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٧٥ حيث اضطرته الظروف السياسية بعد ذلك إلى التنقل مابين لندن وطرابلس إثر انضمامه إلى زعامة الجبهة الوطنية المعارضة لحكم الرئيس نميرى . وكان الشريف حسين المهدى القطب الاتحادى البارز صاحب الفضل فى تأسيسها وتوفير التمويل اللازم لأنشطتها السياسية والإعلامية .

كانت زيارة الصادق المهدى الأولى القاهرة ـ خلال تلك الفترة ـ من دون دعوة رسمية

من الحكومة المصرية، وفور أن تلقيت مكالمته التليفونية توجهت إلى مقر إقامته بفندق «سميراميس» القديم، وهناك فى غرفته المطلة على النيل وجدت فى صحبته حرمه السيدة سارة التى أعدت لنا الشاى بنفسها على سخان كهربائى وقدمت مالديها من «الكيك والبتى فور»، وأدركت بحاستى الصحفية أن موارد الصادق المالية متواضعة ومحدودة وإلا لكان اختار الإقامة فى جناح خاص وطلب الشاى «الكومبليت» من «الروم سيرفيس»، والحق أقول إننى لم ألمس على مدى ٣٠ عاما من معرفتى به وقربى منه ثمة مظاهر للبذخ والإسراف فى حياته الشخصية أو فى بيته سواء كان فى الحكم أو كان فى المعارضة مجردا وآل المهدى من أموالهم وممتلكاتهم إبان حكم نميرى.

وضعت نفسى رهن إشارة الصادق عندما أبدى رغبته فى التعرف على مصر وأحوال المصريين خاصة و أن اللقاء بيننا كان فى أعقاب حرب أكتوبر، ولأننى تابعت وقائعها مراسلا عسكريا. من هنا انهمر سيل أسئلته حول أبعادها ووقائعها وتفاصيلها وهل بات السلام فى الشرق الأوسط بعدها وشيكا؟!

كانت فرصة إقامة الصادق بالقاهرة سانحة بالنسبة لى للاقتراب منه والحوار معه، وكانت فرصته كذلك فى الحوار مع غيرى من الكتاب والمثقفين المصريين الذين توليت مهمة تنظيم برنامج حافل للقائه بهم تباعا، حيث فضلت أن أتغيب عنها وكانت تمتد فى بعض الأحيان ساعات، أذكر منهم صديقه القديم الأستاذ أحمد بهاء الدين والأساتذة محمد عودة الكاتب والمفكر القومى ولطفى الخولى الكاتب والسياسى اليسارى والدكتور مصطفى محمود الكاتب الإسلامى والكاتب الشاعر عبدالرحمن الشرقاوى والشاعر صلاح عبدالصبور والكاتب كامل زهيرى ومن جيل الظرفاء الراحلين عبدالرحمن الخميسى وزكريا الحجاوى وعباس الأسوانى وغيرهم كثر!

أيضا اقترحت على الصادق المهدى جولات ميدانية فى ربوع القاهرة القديمة ومنابعها الشعبية الأصيلة وآثارها التاريخية، وقد اكتشفت أنه يعرف معظمها من خلال قراءاته الواسعة عن تاريخ مصر القديم والمعاصر وروايات نجيب محفوظ بشكل خاص. ويوما دعوت الصادق المهدى على العشاء بنادى الصيد بالدقى وهناك عرفه الجارسونات الذين تولوا شئون ضيافتنا على الوجه الأكمل وانضم إليهم آخرون من أبناء منطقة النوبة التى تمثل همزة الوصل الجغرافى والديموجرافى والحضارى بين مصر والسودان، وقد سعد بهم أيما سعادة وهم يحدثونه عن العلاقات بين شعبى وادى النيل وأنهم لايعرفون حدودا فاصلة بين البلدين!

أذكر أن عبدالحارس كبير الجارسونات سأله عن أسباب عدم تعبيد الطريق الذى يصل بين مصر والسودان والتراخى فى مد خطوط السكك الحديدية بين البلدين حتى الآن رغم استقلالهما فى الخمسينيات وزوال الاستعمار البريطانى الذى دأب فى الماضى على أن يفرق بين الشعبين ويثير بينهما التعصب والخلافات العبثية. وأكثر من ذلك سؤال وجهه عم هيكل ـ وكان سودانيا ومن معالم النادى ـ : لماذا لم تتحقق وحدة وادى النيل حتى الآن رغم أنها كانت هدف النضال المشترك بين الشعبين؟! وأشهد أن الصادق المهدى كان يستمع إلى تساؤلاتهم العفوية وأحاديثهم المفعمة بالإخلاص باهتمام بالغ، وكانت إجابته دائما: إن شاء الله وأبشر بالخير.

انتهت سهرتنا فى نادى الصيد بعد منتصف الليل، وركب الصادق المهدى إلى جوارى فى سيارتى الفولكس فى طريقنا إلى فندق سمير اميس، حينما عرضت عليه أن نقوم بجولة فى حى السيدة زينب حيث يجرى الاحتفال بالليلة الختامية لمولدها رضى الله عنها، ووافق. لكن ما إن وصلنا إلى شارع المبتديان حتى وجدت ثمة استحالة لإكمال جولتنا فى السيارة حيث كانت جموع الشعب من مختلف الطبقات والفئات تسد الطرق والمنافذ إلى ساحة الاحتفالات، بينما الميكروفونات تلعلع من بعيد بأصوات المداحين والأذكار، ولذلك عرضت عليه أن نذهب إلى مقهى الفيشاوى فى حى الحسين للقاء ماتيسر من روادها وسمارها من أوساط المثقفين والفنانين والمجاذيب.

لكن الصادق المهدى كان قد قرر أن يتجول فى المولد سيرا على الأقدام رغم الزحام والجلبة. والطريف أنه فوجئ بكثيرين من البسطاء وهم يقبلون عليه ويصافحونه أو يقبلون يديه ظنا منهم أنه واحد من مشايخ الطرق الصوفية فى السودان الذين يأتون عادة لحضور مثل هذه المناسبات الدينية فى مصر. كالطريقة البرهانية والقادرية والتيجانية والشاذلية إلخ.

كان الصادق المهدى يرتدى كامل الزى القومى السودانى ويتكئ على عصاه الأبنوس، بينما كانت لحيته تشى بصفته الروحية، وقد تهللت أساريره مرارا واهتز طربا لأنغام الدفوف وإيقاعات الطبول وأصوات المنشدين ونحن نمر على حلقات الذكر والذاكرين وهم يتمايلون بأجسامهم فى صفوف منتظمة!

وقال: كأننى فى ليلة مولد النبى «صلى الله عليه وسلم» الذى تنظمه الطرق الصوفية كل عام فى ميدان عبد النعيم بالخرطوم. وقال: يبدو أن الطرق الصوفية كانت أسبق من

الأحزاب فى عقد الأواصر والعلاقات الحميمة بين الشعبين، وأنهم نجحوا روحيا فيما فشلنا فيه وتقاعسنا عن تحقيقه عبر السياسة. و. . حتى انتهت جولتنا قبيل الفجر فى مقهى الفيشاوى، فإذا بالصادق المهدى يروى حديثا لم أعهده فى حواراتنا السابقة حول العمالة المصرية التى بدأت تتجه إلى العراق والخليج وليبيا ولا تتجه إلى السودان، وقال ونحن نحتسى أكواب الشاى الأخضر، إنه إذا قدر له الوصول إلى السلطة فسوف يشرع فى تقنين العلاقات المصرية السودانية وخلق مصالح متبادلة بين الشعبين باعتبار أن المصالح الاقتصادية توجب الاهتمام بها وتنميتها بالدرجة الأولى حتى يصبح لديهما الدوافع المشتركة لتحقيق شكل من أشكال الوحدة الاجتماعية والكيان السياسى المتكافئ بين مصر والسودان. وأنه يفكر من الآن فى تحديث حزب الأمة على نسق قومى جديد يجُب التقليدية والسلفية والطائفية ولا يقتصر على الأنصار فحسب، بحيث يأتى معبرا عن مجموع إرادات وطموحات مختلف القوى السياسية والعرقية والدينية وأكثر تواصلا مع الشعوب والقضايا العربية والإفريقية والإسلامية!

## أحمد بهاء الدين يسعى إلى لقاء السادات بالصادق

اصطفى الصادق المهدى الدكتور عمر نور الدايم أبرز قيادات حزب الأمة وأكثرهم حنكة وتعاطيا للعمل السياسى وقربا من قلبه وعقله للإقامة معه فى شقة مفروشة كان يستأجرها خلال شهر رمضان المبارك بمصر الجديدة، لكنى فضلت ألا أقتحم عليه خلوته للعبادة والقراءة والكتابة ولقاء أصدقائه وأنصاره وأن ألتقيه كلما كانت به حاجته للتجوال فى ربوع القاهرة والتعرف على خفاياها والتردد على مكتباتها.

كان الصادق المهدى وهو بعيد عن السلطة غالبا على سجيته وهو يتحدث عن مكنونات نفسه عفويا حين يكشف الغطاء عن رؤاه، صادقا عندما يحلق بعيدا فى قلق حول مستقبله السياسى الغامض، بينما الرئيس نميرى لايزال ملء السمع والبصر.

أذكر الآن من أقواله أنه أبدى أمامى ملحوظة وجيهة حول موقف الرئيس جمال عبدالناصر من الفريق إبراهيم عبود، وتساءل: لماذا لم يبادر إلى عمل يبدو فيه ثمة رغبة أو مبرر لإزاحة حكم العسكريين عن السلطة فى السودان رغم الاختلاف البين فى نهج

وتوجهات النظامين؟ وتساءل: هل لأن عبود لم يبادر من جانبه إلى تهديد مصالح مصر فى السودان أو مناوأة سياسات عبدالناصر التحررية؟ ولذلك عندما شرعت مصر فى إنجاز مشروع السد العالى وافق عبود دون مماطلة على توقيع اتفاقية تقسيم مياه النيل وتهجير سكان النوبة فى منطقة حلفا بعيدا إلى منطقة «خشم القربة» شرقى السودان، مقابل مبلغ من المال لا يعادل حجم التضحيات الجسيمة التى تجشمتها الحكومة وتكبدها الأهالى ماديا واجتماعيا ونفسيا؟!

والحقيقة أن الصادق المهدى لم يتجاوز الصواب والمصداقية فى تحليله ومراجعته آنذاك «ميكانيزم» العلاقات المصرية السودانية حيث أفرزت على مسارات التاريخ مجموعة من القواعد والمبادئ المستقرة التى تحكم حركتها صعودا أو تراجعا، تأثيرا وتأثرا، فعلا ورد فعل كما لو أنها نظرية «الأوانى المستطرقة». وهكذا، رغم أن وصول الفريق عبود إلى السلطة لم يأت فى أعقاب انقلاب عسكرى وإنما عبر عملية تسليم وتسلم سياسية من جانب عبدالله خليل رئيس حكومة السيدين الائتلافية بين الخصمين اللدودين السيد عبدالرحمن المهدى راعى طائفة الأنصار والسيد على الميرغنى راعى طائفة الختمية، إلا أن أول بيان صدر عن الحكم العسكرى الجديد جاء منددا بممارسات عبدالله خليل فى الإساءة لمصر عبر افتعاله لأزمة حلايب، تلك المنطقة المهملة على الحدود المشتركة التى يكاد اسمها وموقعها ومشكلتها لم تطرق سمع أغلبية الشعبين من قبل وإلى حد دعوته لمجلس الأمن لحسم النزاع حول سيادتها.

أذكر كذلك من مقولات الصادق المهدى خلال مساجلاتنا المشتركة أنه أفصح بشكل تلقائى عن مواصفات الزعامة المسلمة والمقتدرة التى ينتظرها السودان، وأنه لا مفر فى مجتمع قبلى وطائفى متنوع القوميات والأعراف وغياب آليات السلطة المركزية القادرة على بسط نفوذها وهيبتها على مختلف ربوع البلاد من أن يكون هذا الزعيم منتسبا لبيت كبير له وزن سياسى واقتصادى وتاريخ وطنى ونضالى وروحى وكوم كبير من الأنصار والأتباع والمريدين. وكنت أتأمل كلمات الصادق المهدى وأتأمله معا، ويخيل إلىّ أنه يعنى نفسه لكونه المؤهل الوحيد أو المهدى المنتظر لزعامة السودان. وفى أحيان أخرى كنت أشعر كم هو مشتاق إلى إسدال الستار على خصومة حزب الأمة التاريخية مع مصر وفتح صفحة جديدة للحوار والفهم المتبادل والمصالح المشتركة، على أن تأتى الخطوة الأولى والمبادرة فى هذا الاتجاه من جانب مصر، دون أن يعلن عن ذلك بصراحة ووضوح، بينما

كان يتردد على لسانه مرارا بصياغات مختلفة أن علاقة أى حاكم للسودان بمصر إيجابا أو سلبا معيار لاستقراره فى السلطة أو اضطرابها . .

الكاتب الكبير أحمد بهاء الدين شفاه الله والذى تربطه بالصادق المهدى صداقة وطيدة كتب أواخر إبريل عام ١٩٨٦ فى عموده اليومى بصحيفة الأهرام يحكى طرفا من هواجس الصادق عندما وقع فى هوى مصر وبدأ يتردد على زيارتها والإقامة بها حيث وجه سهام نقده المرير إلى الرئيس أنور السادات ورجالات عهده عندما وقعوا فى خطإ سياسى فادح فلم يأبهوا للقاء الصادق المهدى والحفاوة به والحوار معه خلال تلك الزيارات، واتهم السياسة المصرية - ضمنا - بالقصور فى نظراتها السياسية والإستراتيجية البعيدة للسودان وكأن نميرى باق فى السلطة إلى الأبد وأن عودة الصادق المهدى إلى السلطة بعيدة المنال أو من رابع المستحيلات، وكان قد أصبح رئيسا للوزراء للمرة الثانية فى أعقاب انتفاضة إبريل عام ١٩٨٥ ، وكذا عودة الديمقراطية إلى السودان . وقال لى الأستاذ أحمد بهاء الدين إنه بادر شخصيا إلى إبداء النصح للسادات ورجاله وحثهم على لقاء الصادق خلال تردده على القاهرة والحوار معه أو حتى الاستماع إليه واستضافته، لكن نصائحه ذهبت سدى ولذلك يتوقع أن تشهد العلاقات المصرية السودانية فى عهد الصادق اضطرابا وخلافات كرد فعل لتجاهله من جانب مصر الرسمية رغم أن السادات لم يعد فى السلطة أو على قيد الحياة، و . . . حتى صدقت نبوءة الأستاذ بهاء !

لكن يبقى السؤال : هل كان السادات ونظامه على استعداد وقتئذ لعقد اتفاق أو مجرد تفاهم مع الصادق المهدى حول علاقة أكثر توازنا مع طموحات شعب السودان عبر تغيير حكم نميرى، أو الإسهام فى تصحيح ممارساته السياسية المنفردة وإقناعه بمشاركة المعارضة فى مؤسسات الحكم؟ الاحتمال فى هذا الشأن لم يكن واردا بالقطع وبخاصة أن السادات كان يواجه آنذاك مرحلة ما بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ والتى كشفت فيما بعد عن نواياه المبيتة لتخليد اسمه فى سجل التاريخ عبر ماجرى بعد ذلك من مسلسل الوقائع والأحداث الخطيرة التى انتهت بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، إضافة إلى أن نميرى كان حليفا آنذاك للسادات وبينهما ميثاق للتكامل بين البلدين فى شتى المجالات، فكيف كان يتأتى للسادات أن يضحى بعلاقاته التحالفية مع نميرى فى مواجهة العقيد معمر القذافى لحساب المعارضة السياسية فى السودان؟!

ولا أذيع سرا الآن . . أن هذا الإهمال وذلك التراخى من قبل السادات ونظامه لم يكن

مقصورا فحسب على الصادق المهدى، وإنما امتد هذا الأسلوب فى التعامل مع زيارات مماثلة سرية قام بها الشريف حسين الهندى الزعيم الاتحادى وقائد الجبهة الوطنية المعارضة لجس نبض القاهرة، لكنها ظلت عند موقفها الرافض لدعم محاولات المعارضة السودانية عزل نميرى !

ويبدو أن هذا الإهمال السياسى المتعمد من جانب القاهرة للمعارضة السودانية وذلك التحالف بين السادات ونميرى فى المقابل كان السبب المباشر فى يأس المعارضة، الأمر الذى اضطرها فى النهاية إلى اللجوء إلى القوة لتغيير الواقع السياسى فى السودان عبر اللجوء إلى العقيد القذافى خصم نميرى اللدود آنذاك، فكان استخدام الطائرات الليبية فى نقل جموع الأنصار التى لجأت إلى أثيوبيا فى أعقاب حوادث جزيرة «أبا» إلى ليبيا بعد أن أبدت استعدادها لاستضافتهم وتدريبهم فى معسكراتها على حمل السلاح والقيام بمحاولتين للانقلاب العسكرى ضد نظام نميرى بزعامة العميد حسن حسين والعميد محمد نور سعد وكلاهما كان مصيرهما الفشل لظروف وأسباب لم يأت أوان شرحها بعد.

## الطريق إلى القيادة العامة

يكاد الرئيس نميرى والسيد الصادق المهدى يتشابهان بدرجات متفاوتة فى الإيمان والاعتقاد بالغيبات وفى الثأر أو الانتقام من الخصوم والأعداء لأسباب ودوافع مختلفة، وكنت قد التقيت أخيرا أحد أقرباء نميرى يعمل بإحدى منظمات الأمم المتحدة فى صنعاء حين روى مصادفة تفاصيل ماجرى فى منزل كبير عائلة نميرى واسمه عثمان صالح فى حى «ود نوباوى» بأم درمان، وكان قد ذبح عجلا من البقر «كرامة» بمناسبة الإفراج عن نميرى وبراءته من تهمة المشاركة فى الانقلاب الفاشل الذى تزعمه الملازم خالد الكد. وكان الأمير نقد الله وزير الداخلية آنذاك قد وصل إلى الحفل للقيام بواجب التهنئة، إلا أن نميرى ثار ثورة عارمة وأعلن أمامه بصوت عال أنه سوف ينتقم يوما منه ومن الصادق المهدى رئيس الوزراء للزج باسمه فى قائمة المتهمين رغم أنه كان بعيدا عن الخرطوم فى حامية القضارف العسكرية ليلة الانقلاب الفاشل!

وقال شاهد العيان الذى روى القصة إن عثمان صالح رأى فى انفعال نميرى وتعريضه بالصادق لونا من الجليطة، وخصوصا أن نقد الله نهض من مكانه وهم بمغادرة المنزل،

وفجأة تقدم نحو نميرى وصفعه بكفه على خده الأيمن ثم عاد يكرر الصفع على خده الأيسر دون أن ينبس ببنت شفة احتراما لكبير العائلة.

ويبدو أن نميرى ظل يضمر العداء ونوايا الانتقام من الصادق حتى واتته الفرصة عندما تصدر زعامة انقلاب ٢٥ من مايو عام ١٩٦٩ وأصبح رئيسا للجمهورية، فكان قراره باعتقال الصادق المهدى ثم تحديد إقامته فى منزله عدة مرات، وقال فيه أكثر مما قاله مالك فى الخمر تعريضا بشخصه وتسفيها لآرائه ومواقفه.. فيما كان انتقامه شاملا من آل المهدى عبر مصادرة عقاراتهم وتفاتيشهم الزراعية وضربته العسكرية الماحقة للأنصار فى جزيرة أبا التى أفضت إلى قتل الإمام الهادى المهدى.

أذكر أننى التقيت الشريف حسين الهندى فى مقر مجلة «الدستور» بحى «ناتنج هيل جيت» بلندن عام ١٩٧٩، وكان قد اشترى حق امتيازها من صاحبها الصحفى اللبنانى على بلوط واختار الكاتب السياسى محمد عبدالجواد العضو البارز فى الحزب الاتحادى رئيسا لتحريرها، حتى تصبح منبرا لأفكار وتوجهات الجبهة الوطنية المعارضة لحكم نميرى تحت زعامته!

الشريف حسين الهندى الوريث الطبيعى للطائفة الهندية وينتمى إلى أسرة كبيرة مشهود لها بالمواقف الوطنية فى تاريخ السودان الحديث كان سياسيا من طراز فريد بين زعامات السودان. فهو كان زاهدا فى مظاهر الأبهة والثراء، ونادرا ما كان يغير الجلباب أو البدلة التى يرتديها أسبوعا أو أسابيع إذا كان مهموما أو مشغولا بعمل مهم أو مشكلة سياسية، وكثيرا ما كان يختفى عن الأنظار إبانَ كان وزيرا للمالية خلال التجربة الديمقراطية الثانية فى السودان حتى يتفرغ لبحث مشكلة أو وضع تقرير حول قضية مطروحة على الحكومة أو على الساحة السياسية دون أن يستسلم إلى النوم أياما متصلة لايتناول خلالها سوى القليل من الطعام رغم ولعه بالتدخين دون انقطاع!

قال لى الشريف حسين الهندى - يرحمه الله - إنه ظل يواصل نضاله السياسى والإعلامى فى مواجهة نميرى عبر إذاعة سرية كانت تبث خطبه وبرامجها السياسية المعارضة من الأراضى الأثيوبية بعد أن تقطعت اتصالاته الشخصية بزعامات الحركة الوطنية وقواعدها داخل السودان، وحتى تظل جذوة المعارضة الجماهيرية مشتعلة، ولم يكن مستحيلا تسريب مجلة «الدستور» إلى السودان التى كان السودانيون يتداولون

قراءتها بلهفة واهتمام وأدت دورا مهما فى تهيئه الأجواء السياسية الملائمة التى أفضت إلى الانتفاضة الشعبية للثورة والخلاص من الحكم العسكرى.

وأشار الشريف حسين الهندى الى أن الصادق المهدى الذى انضم إلى الجبهة الوطنية فى وقت لاحق كان صاحب فكرة التعجيل بالإطاحة بنميرى وحكمه بالوسائل العسكرية بينما كان موقفه الاستمرار فى المعارضة بالوسائل السلمية سياسيا وإعلاميا خاصة وأن أهلنا فى السودان يكرهون العنف. . وسوف يتضررون حتما من جراء اللجوء إلى الوسائل العسكرية لإزاحة نميرى من السلطة. وهكذا جرى نقل جموع الأنصار التى لجأت إلى أثيوبيا بعد حادث جزيرة أبا بواسطة الطائرات الليبية إلى طرابلس، بعد أن أبدى الرئيس القذافى استعداده لتدريبهم عسكريا فى معسكرات خاصة وتزويدهم بالسلاح تمهيدا لغزو السودان عبر الحدود الليبية وقلب نظام حكم النميرى الذى كان العقيد القذافى أيضا على خلاف معه وصل إلى حد القطيعة السياسية والدبلوماسية.

وروى لى الشريف حسين الهندى قصة طريفة وقعت عام ١٩٧٦ قبل أيام من الانقلاب العسكرى الفاشل الذى تزعمه العميد محمد نور سعد وأطلقت عليه الصحافة وصف «الغزو الليبى». فعندما وصل إلى الأراضى الليبية لمتابعة الاستعدادات الخاصة بالانقلاب المرتقب، حاول من قبيل الاطمئنان امتحان جموع الأنصار المكلفين باقتحام الخرطوم من منطقة «أم بده» التى تقع على مشارف أم درمان وسألهم: أين موقع القيادة العامة للقوات المسلحة المطلوب الاستيلاء عليه كأول خطوة لتأمين الانقلاب؟ واكتشف أنهم يجهلون موقعها وكذا خط السير للوصول إليها. . وعلق أمامهم خريطة كبيرة للعاصمة السودانية توضح شوارعها ومعالمها بدقة. . وشرح لهم عدة مرات مكان القيادة العامة والطريق الذى يجب أن تسلكه مجموعة الاقتحام للوصول إليها، وفى كل مرة كانوا يخطئون الإجابة الصحيحة، وفى النهاية طوى خريطة الخرطوم وقال لهم: حين تصلون إلى الخرطوم وتعبرون كوبرى أم درمان اسألوا أى سودانى فى الطريق عن مكان القيادة العامة وسوف يدلكم على مكانها والشوارع التى تفضى إليها!

وصدق ماتوقعه الشريف حسين الهندى، فقد ضلت مجموعة الاقتحام طريقها فى البداية إلى موقع القيادة العامة، ولم يكن أمامها سوى أن تسأل الناس خاصة وأن معظم الأنصار الذين شاركوا فى الانقلاب لم يسبق لهم زيارة الخرطوم. كما صدق فهمه وخبراته بتقاليد السودان وكراهية أهله للعنف، حين قتل الأنصار من أفراد القوات المسلحة

العشرات ومن المدنيين العزل الأبرياء عشرات بينهم أمهات وأطفال، وربما لذلك ظلت خصومة القوات المسلحة مع الصادق المهدى والأنصار تتفاقم وتنطوى على ثأر مبيت!

## ديكتاتور مدني

غالبا ماتكون صفة «الديكتاتور» من نصيب الحاكم العسكرى، لكن فى السودان وجد من يصف الصادق المهدى رئيس حزب الأمة بالديكتاتور المدنى سواء من قبل خصومه أو بعض أنصاره رغم أن تقاليد العمل السياسى تفرض الحوار الديمقراطى والقبول بالإجماع سواء عبر نتائج صناديق الانتخاب أو التصويت فى البرلمان وكذا فى إطار تداول القرار داخل المؤسسات الحزبية!

من واقع متابعاتى الصحفية لأحداث الفترة الانتقالية التى استمرت عاما كاملا فى أعقاب اندلاع انتفاضة السادس من إبريل عام ١٩٨٥ فى السودان أستطيع الإدلاء بشهادتى حول ممارسة الصادق المهدى دوره وأداءه السياسى حين نجح إلى حد كبير فى تعرية حكم نميرى من أى فضيلة أو إنجاز، وانبرى إلى اتهامه بالحق والباطل لسحب ماتبقى من رصيده الشعبى وإضافته إلى رصيده. أدان نهجه الشمولى فى إدارة دفة الحكم والتحالف مع مختلف قيادات الأحزاب والتنظيمات السياسية المنحلة، والتعاون مع جميع الفعاليات الإدارية والمهنية والفنية والانقلاب عليها تباعا وفق معادلة «فرق تسد». وشن الصادق المهدى هجوما ضاريا على قوانين سبتمبر عام ١٩٨٣ التى أصدرها نميرى ووصفها بأنها سيئة السمعة. . وأدان التشريعات الإسلامية بينما ظل دستور البلاد وضعيا وبينما ظل السودان يعانى الفقر والبطالة والمجاعة على غرار الأوضاع الاستثنائية التى سادت الأمة الإسلامية فى «عام الرمادة» وفرضت آنذاك تعطيل تنفيذ حدود قطع أطراف اللصوص المعوزين إلا أن نميرى أصر على قطع أطراف الجوعى والمعوزين بينما تغافل عن أعوانه الذين نهبوا إمكانات الدولة بالملايين وأثروا بالباطل من قوت الشعب. وهاجم الصادق المهدى موقف نميرى من توكيل الملياردير عدنان خاشوقجى تاجر السلاح المعروف فى النهوض بأعباء التنمية والاكتشافات البترولية فى السودان والتعاون مع المخابرات الأمريكية فى تهريب اليهود الفلاشا إلى إسرائيل عبر أراضى وأجواء السودان. . وأخفق الصادق المهدى عندما عرض بتجربة التكامل بين مصر والسودان والادعاء بأنها استهدفت أمن النظامين فحسب. . وقرر إلغاءها، ثم قدم بديلا هزيلا عبر

ميثاق الإخاء بين الشعبين، وأصر على مطالبة مصر بتسليم نميرى لمحاكمته فى السودان رغم ثوابت مصر السياسية فى منح حق اللجوء السياسى لنميرى. . فضلا عن كونها استجابة لمطلب الفريق سوار الذهب الذى تولى رئاسة المجلس العسكرى فى أعقاب اندلاع الانتفاضة والمنوط بسلطة السيادة آنذاك فى السودان. ومن جانب واحد أعلن الصادق المهدى إلغاء اتفاقية الدفاع المشترك المعقودة بين البلدين حين رفضت مصر التدخل العسكرى فى جنوبى السودان ضد المتمردين بحجة أن الحرب الأهلية قضية داخلية وليست عدوانا خارجيا.

ونجح الصادق المهدى كذلك فى إقناع غريمه السيد محمد عثمان الميرغنى بالتحالف المرحلى لاستعادة هيبة الطائفية ونفوذها السابق الذى انهار إبان حكم نميرى، وكسب جولة الانتخابات النيابية لصالح حزبى الأمة والاتحادى فى مواجهة الجبهة القومية الإسلامية بزعامة خصمه العنيد الدكتور حسن الترابى رغم أنه زوج السيدة وصال أقرب شقيقاته إلى قلبه، واتهمه بأنه المسئول عن ديكتاتورية نميرى ومعظم فساده، فهو الذى زين له وضع القوانين سيئة السمعة وتبنى النهج الإسلامى وتأليف الكتب الإسلامية دون أن تتوافر فى شخصه شروط الصلاح والتقوى ولا دراسة أبسط مبادئ الفقه الإسلامى، وألقى بالمسئولية على كاهل الترابى إزاء وضع صيغة بيعة النميرى إماما للمسلمين وخليفة لرسول الله «صلى الله عليه وسلم» و. . . و. . . .

على أن حدة الصراع السياسى بين الصادق والترابى تجاوزت ربما لأول مرة تراث أهل السودان فى ممارسة الخلافات الشخصية والسياسية على قاعدة عدم إفساد الود واستبقاء شعرة معاوية، حيث تبارى الجانبان إلى الخوض فى أدق تفاصيل الخلافات الشخصية وأكثرها حساسية. . حتى لم يعد هناك باب أو مدخل متاح للاحتكام إلى «الأجاويد»، أعنى مبادرات أهل الخير والعقلاء فى المرجعية السودانية لتدارك التجاوزات تمهيدا لرأب الصدع وحل الخلاف المحتدم بين الصادق والترابى.

والشاهد أن الصادق المهدى لم يكن يتوقع خطرا ما من قبل الحزب الاتحادى يهدد أحلامه وطموحاته فى الفوز بمعظم الدوائر الانتخابية، وذلك أن الحزب الاتحادى كان يعانى آنذاك تدهورا فى آلياته السياسية وانشقاقات فى وحدته التنظيمية وتراجعا عن متطلبات التحديث التى شملت معظم الأحزاب فى أعقاب الانتفاضة الشعبية، إضافة إلى تبوُّء السيد محمد عثمان الميرغنى زعامة الحزب مما أسفر عن تعريض مكانته الدينية

لألاعيب السياسة وإفرازاتها السلبية، بينما ظل والده السيد على الميرغنى - يرحمه الله - بمنأى عن تلك الألاعيب عبر ممارسة نفوذه السياسى من وراء الستار، وإلقاء مسئولية الأخطاء والإخفاقات السياسية على كاهل قيادات الحزب الاتحادى أو حزب الشعب الديمقراطى حين انشق عن الحزب الأم، إضافة إلى ضعف التمويل المادى لأنشطة الحزب السياسية والإعلامية، والتقتير المعروف عن آل الميرغنى رغم ثرائهم بلا حدود.

لكن ظل الخطر الذى كان يتحسبه الصادق المهدى من جانب الدكتور الترابى حين تخلى سريعا عن حركة الإخوان المسلمين بعد أن أصبحت موصومة بوصف «السدنة» فى ضوء انفرادها بالساحة السياسية منذ المصالحة الوطنية عام ١٩٧٦ حتى عزل نميرى فى إبريل عام ١٩٨٥ وإضفاء المصداقية السياسية والإسلامية على نهجه وخياراته وقراراته، حيث أعلن الدكتور الترابى عن قيام تنظيم جديد يحمل اسم «الجبهة القومية الإسلامية» مفتوح العضوية لجميع التنظيمات والتيارات والمواطنين الحادبين على إقامة شرع الله فى السودان وعقد صلات واسعة مع جميع التنظيمات الإسلامية الأممية فى الخارج مهما اختلفت مذاهبها الدينية وتباينت توجهاتها السياسية أو الأصولية، واستغل فترة تحالفه مع نميرى فى تربية الكوادر المؤهلة علميا وسياسيا ودينيا لقيادة مسيرة الجبهة الإسلامية، ونجح فى توفير التمويل المالى لأنشطتها عبر تكوين كثير من الشركات التجارية والزراعية والبنوك... إلخ..

وهكذا ما إن اقترب موعد إجراء الانتخابات النيابية نهاية الفترة الانتقالية للانتفاضة حتى تحول السودان إلى ساحة للتنافس العنيف بين حزبى الأمة والجبهة الإسلامية على أصوات الناخبين والفوز بأكبر نصيب من الدوائر، وظهرت على الساحة إمكانات هائلة لم يتوقعها أحد لكلا الحزبين تمثلت فى مظاهر الصرف البذخى على إقامة المآدب وتنظيم الليالى الانتخابية وإصدار الصحف واقتناء أجهزة الكمبيوتر ودوائر الاتصالات اللاسلكية المغلقة واستيراد السيارات الحديثة التى تخترق الصحراء لنقل الناخبين من المناطق النائية للإدلاء بأصواتهم فى المقار الانتخابية. بل إن تمويل الجبهة للمعركة الانتخابية فاق كل توقعات خصومها عبر شراء أصوات الجنوبيين مما ساعدها على اكتساح دوائر الخريجين فى الجنوب، بل وشراء أصوات الطلبة اليساريين فى الدولة الاشتراكية التى كانوا يدرسون فيها آنذاك، ونقل الناخبين عبر السيارات والسكك الحديدية وحتى الطائرات للتصويت فى أكثر من دائرة انتخابية لصالح مرشحى الجبهة!

من أين جاء الحزبان بكل هذه الملايين من العملة السودانية والعملة الصعبة لتمويل المعركة الانتخابية؟ وإذا كانت مصادر تمويل الجبهة الإسلامية معروفة وجاهزة سلفا عبر تمويل البنوك الإسلامية والشركات التجارية والزراعية التى تملكها، فمن أين جاءت أموال حزب الأمة بينما ظلت العلاقة السياسية والتنظيمية بين قيادته وقواعد الجماهيرية مفقودة أو منقطعة منذ انقلاب ٢٥ من مايو عام ١٩٦٩ وعلى مدى ١٦ عاما من حكم نميرى؟ ومن يصدق أن هذه الملايين محصلة اشتراكات العضوية أو تبرعات الأنصار من التجار والمزارعين؟

واقع الأمر الذى كان مثار مناقشات الأوساط السياسية آنذاك أن قوى خارجية أسهمت بقدر ما كبير فى عملية تمويل الأمة والجبهة لكسب أكبر نسبة من الدوائر الانتخابية!

على أن الصادق المهدى حين أدرك فوز حزب الأمة بالأكثرية لا الأغلبية البرلمانية، اضطر إلى تأجيل انفراج مكبوتاته السياسية لحكم السودان منفردا وفرض ديكتاتوريته المدنية، وتوزع جهده وأداؤه السياسى فى خوض معركته الشخصية والسياسية والفكرية فى مواجهة غريمه الدكتور الترابى والجبهة الإسلامية فحسب، والنهوض بشباب الأنصار وآل المهدى لشغل المناصب الوزارية والحزبية وفقا لمعيار الولاء رغم كفاءة وخبرات غيرهم من قيادات وقواعد حزب الأمة، إذ كان هم الصادق وشاغله إعادة التماسك والانسجام والوحدة إلى بيت المهدى الذى ظل يعانى الانقسامات والخلافات منذ دب الخلاف بينه وبين عمه الراحل الإمام الهادى المهدى. وهكذا، راح يسخر إمكانات الدولة فى كسب جولة الانتخابات النيابية القادمة مبكرا، حتى تتحقق له ضمانات الفوز بالأغلبية البرلمانية التى تمكنه من استمراء حكم السودان منفردا بعد ما ذاق ويلات الحكومات الائتلافية التى استنفدت وقتا ثمينا فى خلافاتها العبثية من دون حل لأى من المشكلات القومية الموروثة التى استفحلت فى عهده خاصة بعد سلسلة سقوط معظم مدن ومناطق الجنوب فى أيدى المتمردين!

## عقدة الذنب

كان الصادق المهدى على شاكلة الرئيس جعفر نميرى فى الاعتقاد بالغيبيات. وبينما كان نميرى يتردد على كل فقيه في السودان يسمع عن ورعه ودعائه المستجاب واختياره من سور القرآن وقراءته للأوراد ما يجلب السعادة والطمأنينة إلى قلبه والإسهام فى تخفيف

معاناته النفسية لعلهم يفلحون فى علاجه من العقم وخلفة الأطفال، أو يلجأ لنفس الغرض إلى الفلاتة والسحرة والنصابين - من أمثال الشيخ محمد المصرى(*) - الذين يوهمون ضحاياهم بتسخير الجان والعفاريت فى الوقاية من أعمال السحر وجلب المحبة وفك العنوسة وإيذاء الخصوم وتحقيق الصعب من الأمنيات. إلا أن الصادق المهدى كانت له أسبابه ودوافعه المختلفة فى الولوج إلى مناسك الاستخارة الإسلامية بما يتناسب مع نهجه التجريبى وفكره الجدلى ومكانته السياسية والثقافية والدينية وبيئته الاجتماعية لكونه سليل زعامة الثورة المهدية.

ولعل اعتقاد الصادق المهدي الجازم الذى وصل إلى حد اليقين بأنه المؤهل الوحيد دون سواه لحكم السودان، ثم إخفاقه فى تحقيق مأربه وآماله العريضة التى نذر لها حياته، كان السبب المباشر وراء ولوجه عتبة الغيبيات. فهو لم يهنأ طويلا بانتصاره على السياسى المخضرم محمد أحمد محجوب بعد أن أزاحه من رئاسة الحكومة وتربع مكانه فى هذا المنصب الرفيع، ولم يتجاوز الثلاثين من عمره.. لكن سرعان ما تغيرت الصيغة الائتلافية بين حزب الأمة والحزب الوطنى الاتحادى بعد أن استعاد إليه حزب الشعب الديمقراطي جناحه الشارد واندماجهما من جديد تحت اسم الحزب الاتحادي الديمقراطى، فما كاد يستقر فى رئاسة الحكومة حتى تحالف عمه الإمام المهدى وإسماعيل الأزهرى زعيم الحزب الاتحادى على عزله من منصبه حتى عاد محمد أحمد محجوب إلى مكانه ومكانته السياسية رئيسا للحكومة الائتلافية التى أشرفت على إجراء الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨.

كذلك صادفت طموحات الصادق سلسلة من الإحباطات والفشل حين اعتقد أن تكوينه الشخصى ومؤهلاته السياسية الثقافية ومواهبه الخطابية طوع بنانه للاستيلاء على زعامة حزب الأمة، وأن لديه قدرات ذاتية على الصمود فى حلبة السياسة والتنافس مع غيره من الزعامات السياسية دون ما حاجة إلى الولاء لعمه الإمام الهادى المهدى ولا إلى دعم طائفة الأنصار، ولذلك كان عليه أن يخرج على أهل السودان بدعوى سياسية جديدة أطلق عليها «السند كالية»، وهى كانت محاولة واجتهادا من جانبه لسودنة تجربة حزب العمال والحركة النقابية فى بريطانيا.

---

(*) سوف نعرض لحكايته المثيرة فى الباب الثالث من الكتاب.

على أنه لم يمض عام واحد على دعوته للسند كالية حتى تراجع عنها ولم تعد لها فى أحاديثه وخطبه ذكر وأهمية إثر سقوطه المدوى فى الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨ أمام داود الخليفة مرشح الإمام فى دائرة جزيرة «أبا»، كما سقط معظم الذين التفوا حوله من شباب حزب الأمة، وارتداد بعضهم سريعا إلى الطائفية فور مقتل الإمام الهادى المهدى. بل إن الصادق نفسه كان من أشد الدعاة المتطرفين إلى استبقاء الطائفية وتبريرها والدفاع عنها إبان التجربة الديمقراطية الثالثة، ولولا ذلك لما كان فوز حزب الأمة بأكثرية مقاعد الجمعية التأسيسية في الانتخابات التى أجريت خلال الفترة الانتقالية للانتفاضة الشعبية نهاية عام ١٩٨٥ حيث تملكه شعور عميق بأخطائه الفادحة التى قسمت وحدة طائفة الأنصار وبيت المهدى كما لو أنه يعانى عقدة الذنب المعروفة فى علم النفس باسم «جيلتى كومبلكس»، والى حد المطالبة برد الأموال الممتلكات والتفاتيش الزراعية التى خضعت للتأميم إبان حكم نميرى إلى ذويه من آل المهدى فحسب!.

والذين عرفوا الصادق واقتربوا منه خلال فترة حكم نميرى لا شك فى أنهم أدركوا كم كان مبتئسا ومحبطا بينما كانت أسهم نميرى ترتفع وشعبيته فى تصاعد وليس هناك بارقة أمل فى سقوطه حتى يخلو له الجو وتتحقق أحلامه فى حكم السودان.

جرب المعارضة السياسية ومارس نشاطا إعلاميا خارجيا واسعا لإسقاط نظام نميرى، وكان لحزب الأمة مكتب خاص بالقاهرة لأول مرة فى حى المنيل يديره الدكتور إبراهيم الأمين يباشر من خلاله حركة الاتصال بالصحف وتنوير الأحزاب والفعاليات السياسية فى مصر، وانضم الصادق إلى الجبهة الوطنية المعارضة التى أسسها الزعيم الاتحادى الشريف حسين الهندى.. وتزعم انقلابا عسكريا فى مواجهة حكم نميرى بقيادة العميد حسن حسين لكنه باء بالفشل، ثم عاد يتزعم غزوا عسكريا ضم جموع الأنصار الذين تحشدوا فى ليبيا بقيادة العميد محمد نور سعد وفشل كذلك فى الاستيلاء على السلطة.. حتى أذعن أخيرا لتصاريف القدر وقبل بالمصالحة الوطنية مع نميرى عام ١٩٧٦، لكن طموحه إلى حكم السودان ظل متأججا فى دخيلة نفسه ولذلك حاول أن يزاحم أو يشارك نميرى فى السلطة لكنه رفض حتى توجس منه وبدأ يضمر له العداء.

وربما لذلك لم يستمر الصادق المهدى طويلا فى المصالحة الوطنية وانسحب من عضوية المكتب السياسى للاتحاد الاشتراكي يقرأ ويكتب ويتأمل فى بيته بأم درمان وينتظر بارقة أمل تعيده إلى الأضواء من جديد، حتى كان اندلاع الثورة الإسلامية في إيران بزعامة آية الله الخومينى واعتقال الرهائن الأمريكيين فى طهران ووجدها الصادق المهدى فرصة مواتية

للقيام بالوساطة للإفراج عن الرهائن الأمريكيين، واتصل بالإدارة الأمريكية يعرض مبادرته وأعطته ضوءها الأخضر.

ذهب الصادق المهدى إلى طهران تحيطه هالة من الدعاية التى روجت لها الصحف الأمريكية والأوروبية تشيد بمكانته الإسلامية وأنه سليل المهدي مفجر الثورة الإسلامية التحررية فى السودان كما لو أنه «إمام السنة» الذى يتفاوض على قدم المساواة والندية مع الخومينى «إمام الشيعة» فى مدينة قم. و. . القصة بعد ذلك معروفة الآن بكل تفاصيلها المثيرة، فلا وافق الخومينى على الإفراج عن الرهائن الأمريكية ولا تبوأ الصادق المهدى مكانته إماما للسنة فى العالم الإسلامى أو إمامة الأنصار فى السودان ـ بعد رحيل عمه ـ فكان السؤال الممض الذى حيره وظل يلح على خاطره: لماذا لا تأتى الرياح بما تشتهى السفن وكل ما يتمناه لا يدركه؟! وإلى متى تعاكسة الظروف ولا يطاوعه القدر؟

## «فاتورة ليبيا»

طبيعى أن الصادق المهدى ما كان ليفصح لأحد مثلى لكونى صحفيا فضوليا ولا لغيرى من السودانيين بعادته التى درج عليها منذ التجربة الديقراطية الثالثة فى «الاستخارة» وتفسير الأحلام لعلها تساعده فى اتخاذ القرارات الصائبة وخياراته السياسية التفضيلية كلما ادلهمت المشكلات من حوله أو واجهته التحديات التى كانت تعترض تثبيت أقدامه ونفوذه فى السلطة بعد انتظاره لها طويلا على مدى ١٦ عاما من حكم نميرى للسودان. . فالعهدة هنا ـ كما يقولون ـ على الرّاوى. . خاصة وأن الذين قصوا على مسامعى الحكاية كثر من الثقات والمقربين للصادق وآل المهدى. لكن على ما يبدو ـ والله وحده أعلم بالغيب والمكتوب فى دورة حياة الصادق المهدى ـ أن قدره كان أقوى من الاستخارة وتفسير الأحلام حين استقر على المصالحة السياسية مع صهره وخصمه العنيد الدكتور حسن الترابى رغم الكم الهائل من الخلافات والاتهامات المتبادلة حتى قبل باختياره وزيرا للخارجية وعدد آخر من قيادات الجبهة الاسلامية الذين أصبحوا وزراء فى حكومته الائتلافية الثالثة وضمت حزب الأمة والحزب الاتحادى، ولم يكن قد دار بخلده أنه وضع بنفسه العقدة فى المنشار التى شلت حركته السياسية تماما، فلا كان بإمكان الصادق إلغاء قوانين سبتمبر عام ١٩٨٣ سيئة السمعة، ولا وافق الدكتور الترابى على تجميدها لإرضاء جون جارانج الذي يقود التمرد كمقدمة لحل مشكلة الجنوب سلميا، فى الوقت الذى شرع

فيه الترابى يتهم كل السياسيين والمثقفين الحادبين على الحوار مع جارانج بالخيانة ووصفهم بالخوارج على الطريقة المكارثية الأمريكية فى تعقب الشيوعيين، واستغل منصبه كوزير للخارجية فى عزل كثيرين من السفراء والدبلوماسيين ونقل غيرهم من الخارج إلى ديوان الوزارة فى الخرطوم لنفس السبب وغيره من الأسباب والاتهامات التى تتعلق بخصوماتهم السياسية والفكرية مع الجبهة الإسلامية.

وبينما رجح المراقبون آنذاك أن يختار الصادق المهدى زيارة مصر فى إطار ثوابت العلاقات بين شعبى وادى النيل كأول محطة فى جولاته العربية، وكذلك أمريكا على رأس قائمة زياراته وجولاته الغربية، إذا بالصادق يحط رحاله فى ليبيا وفى الاتحاد السوفييتى سابقا، وإذا به يفتعل الأزمات العبثية مع مصر، ويفتح الساحة السياسية لتكرار تجربة اللجان الشعبية الليبية فى السودان فى محاولة لإرضاء العقيد معمر القذافى الذى يرفض نهج الديمقراطية الليبرالية والتعددية الحزبية فى ليبيا والسودان معا. كذلك تغاضى الصادق عن استخدام القوات الليبية لأراضى السودان فى مديرية دارفور للالتفاف على نظام الرئيس حسين حبرى فى تشاد، وتوثيق العلاقات مع إيران رغم ما كان ولا يزال بينها وبين مصر والوطن العربي من خلافات سياسية ومذهبية وإستراتيجية، حتى إن الصحف السودانية المعارضة لحزب الأمة وصفت إصرار الصادق المهدى على تأزيم العلاقات مع مصر بأنه يدفع فاتورة إيواء ليبيا لطائفة الأنصار ودعمها سياسيا وماديا وعسكريا فى مواجهة نميرى!

ومن المفارقات السياسية العبثية أن يفتح القذافى خزائن ليبيا لتدريب وتجهيز وإعاشة ١٧ ألفا من قوات العقيد جون جارانج إثر إعلانه التمرد المسلح ضد حكم الرئيس نميرى عام ١٩٨٣، ثم تحول فى عهد الصادق إلى شريك فى تصعيد مشكلة الجنوب عبر تدخل الطائرات العسكرية الليبية فى ضرب قوات جارانج وفك حصارها حول مدينة رومبيك، فى الوقت الذى أعلن فيه الصادق المهدى إلغاء ميثاق ومشروعات التكامل مع مصر وكذا اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين بعد أن رفضت القاهرة دعوته للتدخل العسكرى لحسم الصراع السياسى فى جنوبى السودان.

على أى حال، كان الدكتور حسن الترابى أسبق من الصادق فى التواصل مع مصر، حيث زار القاهرة بدعوة رسمية غير معلنة وعقد سلسلة من الندوات والمؤتمرات الصحفية قدم من خلالها التطمينات الكافية حول نهجه الإسلامى وحدبه على تمتين العلاقات مع مصر.. بينما رفضت مصر بعضا من شروط الصادق المهدى عندما قرر زيارتها متأخرا،

منها على سبيل المثال إلقاء خطبة الجمعة فى الأزهر الشريف، فى حين تواضع طرحه لميثاق «الإخاء» كثيرا عن ميثاق «التكامل» وإلى حد وصف خصومه بأن الجبل تمخض وولد فأرا، عندما لم يأت بجديد واقتصر على مجرد إعادة وصف العلاقات الأزلية بين شعبى وادى النيل بالإخاء وتجنب تحديد الآليات والوسائل الكفيلة بإنجازه !

الحزب الاتحادي الذى تربطه علاقات سياسية وتاريخية مع مصر منذ مرحلة النضال المشترك لشعبي وادى النيل فى مواجهة الاستعمار البريطاني، حاول من جانبه تدارك مواقف الصادق المهدى المعادية لمصر دون طائل. . حيث انتهز ما يسمى بانتفاضة السكر عام ١٩٨٨ وشهدت مظاهرات عارمة فى ربوع السودان راح ضحيتها كثيرون من الأبرياء احتجاجا على رفع أسعار السكر وأعلن انسحابه من الحكومة الائتلافية، ووقف فى صف المعارضة لحزب الأمة والجبهة الإسلامية، ثم عاد من جديد للمشاركة فى حكومة الصادق المهدى الخامسة التى ضمت الأحزاب الثلاثة وشهد السودان خلالها أهم وأخطر القرارات والمواقف السياسية على مدى التجربة الديمقراطية الثالثة وانتهت بانهيارها فى اليوم واللحظة التى تقرر فيها اتخاذ الخطوة الأولى على صعيد حل مشكلة الجنوب سلميا. .

## مذكرة القيادة العامة

بلغت ذروة استعانة الصادق المهدى بمناسك الاستخارة الإسلامية خلال رئاسته للحكومة الائتلافية الخامسة نهاية التجربة الديمقراطية الثالثة فى السودان حين كان مضطرا إلى اتخاذ عدد من القرارات السياسية الصعبة ومحاولة إرضاء أحزاب الائتلاف الحاكم والإذعان لإجماع القيادات العسكرية على حتميات التغيير أو ممالأة النقابات وأحزاب المعارضة المحرومة من الشرعية النيابية !

الجبهة الإسلامية بزعامة الدكتور حسن الترابى رفضت من حيث المبدأ مبادرة السيد محمد عثمان الميرغنى زعيم الحزب الاتحادي للحوار مع جون جارانج بحثا عن حل سياسى لمشكلة الجنوب. . لكنها راهنت فى نفس الوقت على فشل الحوار فى وقف التصعيد العسكرى فى ضوء سابقة فقدان الثقة فى جارانج عندما داهمت قواته القوة العسكرية الحكومية فى مدينة الناصر جنوبى السودان فى الوقت المحدد لتسلمه رسالة السلام من الجزولى دفع الله رئيس الوزراء عام ١٩٨٥ والتى تضمنت مبادرة قوى الانتفاضة الشعبية لوقف إطلاق النار إيذانا بالحوار الديمقراطى والوفاق والاتفاق على

عاجل سلمى لمشكلة الجنوب على قاعدة قسمة السلطة والثروة والتنمية المتوازية بين مختلف أبناء السودان .

فى أديس أبابا كان السيد محمد عثمان الميرغنى على اتصال دائم مع الصادق المهدى هاتفيا وعبر الحقيبة الدبلوماسية لإطلاعه أولا بأول على نتائج مفاوضاته المضنية مع جارانج فى الوقت الذى كانت مصر لا تزال فيه وسيطا مقبولا بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية عندما رفضت دعوة الصادق المهدى للتدخل العسكرى لحسم مشكلة الجنوب عسكريا . وهكذا فى ضوء علاقات مصر السياسية الجيدة مع الرئيس الأثيوبى منجستو هيلا ماريام كانت موافقته على احتضان الحوار السودانى وصولا إلى حل سلمى لمشكلة الجنوب كمقدمة لحل المشكلة الأريترية بعد فشله الذريع فى إجهاض ثورتها التحررية عسكريا .

الشاهد أن مصر كانت ولا تزال تضع مشكلة الجنوب على رأس قائمة مهددات الأمن القومى لوادى النيل فى عمقه الجنوبي الإستراتيجى ، وثغرة خطيرة فى نسيج العلاقات العربية الإفريقية لكون الجنوب بوابة الإسلام والحضارة العربية إلى العمق الإفريقى ، وكون سكانه ينتمون إلي العنصر الزنجى ويدين معظمهم بالمسيحية أو الوثنية ، فيما تحتاج مصر فى ضوء تزايد سكانها ومواردها الزراعية المحدودة إلى استعادة العمل في مشروع قناة «جونجلى» الذى يضيف عند اكتماله نحو أربعة مليارات متر مكعب إلى حصة مصر والسودان من فاقد مياه النيل ، فى الوقت الذي شرعت فيه أثيوبيا وأوغندا تبنيان السدود والخزانات والاعتماد ـ أثر شح الأمطار ـ على مياه النيل فى الرى والزراعة خصوصا بعد تفاقم مشكلات التصحر والجفاف التى اجتاحت معظم مناطق إفريقيا خلال ربع القرن الأخير .

أحمد الزنط سفير مصر فى أثيوبيا آنذاك ، وهو من الكفاءات الدبلوماسية البارزة ، نجح فى توظيف علاقاته الشخصية مع منجستو ومع جارانج لتهيئة المناخ الملائم للمفاوضات حول مشكلة الجنوب حيث توجت فى النهاية بتوقيع اتفاقية السلام . وهكذا استقبلت الخرطوم السيد محمد عثمان الميرغنى فى مظاهرة شعبية عارمة تنم عن ارتياح الشعب السودانى لاتفاقية السلام ، فها قد آن الأوان لادخار الأرواح واستثمار تكلفة المجهود الحربى الذى كان يستنزف زهاء خمسة ملايين جنيه يوميا فى إعادة البناء والتنمية ، لكن على ما يبدو أن الدكتور الترابى أوغر صدر الصادق المهدى من النجاح السياسى الذى

تحقق للحزب الاتحادى وتصاعد شعبيته عندما انفرد بتوقيع اتفاقية السلام نيابة عن الحكومة الائتلافية والأمة السودانية !

وهنا أروى بأمانة ما حدث عشية عقد جلسة استثنائية للجمعية التأسيسية للتداول حول اتفاقية السلام وإجازتها، حينما اجتمعت الهيئة البرلمانية لحزب الأمة مساء في فناء منزل الصادق المهدى بأم درمان حيث وجه النواب للتصويت غدا على إجازة الاتفاقية، وفجأة وصلت سيارة الدكتور حسن الترابى وصحبه الصادق إلى مكتبه بالدور الثانى واستغرق اجتماعهما ثلاثة أرباع الساعة وبعدها غادر الدكتور الترابى المنزل فى سيارته، ومرت ربع ساعة حين هبط الصادق من مكتبه، ووقف على سلم منزله وخاطب أعضاء الهيئة البرلمانية بصوت متهدج النبرات قائلا بلهجة آمرة: «غدا تصوتون على رفض الاتفاقية.. لقد استخرت الله وهدانى إلى أن وراء الاتفاقية مؤامرة مصرية أمريكية.. ودون أن يمنح نواب حزب الأمة فرصة إبداء الرأى أو الاستفسار عن الأسباب وراء تغيير موقفه من الاتفاقية، تقدم نحو سيارته التى انطلقت به إلى مكان مجهول بينما النـواب يضربون كفا بكف فى حيرة ودهشة وإحباط شديد !

وهكذا حين انعقدت الجمعية التأسيسية كان واضحا أمامى من الشرفة المخصصة للصحفيين أن نواب حزب الأمة وقفوا على مضض ودون حجة واضحة أو مقبولة إلى جانب نواب الجبهة الإسلامية عندما أعلنوا رفضهم لاتفاقية السلام حيث اندلع الخلاف على إثره بينهم وكتلة النواب الاتحاديين والجنوبيين والشيوعيين والمستقلين، وبعدها انتقل الخلاف إلى الصحف وإلى جلسات «الونسة» الشعبية حيث يمارس الشعب السودانى حرياته الديمقراطية اليومية وإلى حد إشاعة أجواء التشاؤم والخوف على مصير التجربة الديمقراطية الثالثة برمتها وفقا للسوابق التاريخية حيث ظل الإخفاق فى حل مشكلة الجنوب نذيرا بانهيار الديمقراطية ومدخلا للانقلابات العسكرية، كان آخرها احتدام خلافات الأحزاب حول مسودة الدستور الإسلامى عام ١٩٦٩ بينما الحرب الأهلية فى الجنوب مستعرة.. فكانت نهاية التجربة الديمقراطية الثانية عبر انقلاب ٢٥ من مايو بزعامة نميرى.

الضباط الأحرار والضباط الوطنيون، وهما التنظيمان اللذان يضمان شباب العسكريين من الرتب الصغيرة والمتوسطة، وكان لهم الدور الفاعل فى نجاح انتفاضة السادس من إبريل عام ١٩٨٥ عبر تهديد القيادة العليا ممثلة فى الفريق سوار الذهب وزير الدفاع وقيادة الحاميات والأسلحة بالاستيلاء على السلطة والانحياز إلى الشعب فيما لو تراجعوا عن

الانحياز للجماهير . . عادوا من جديد يمارسون دورهم الوطنى الحاسم وسجلوا مذكرة تبنتها القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية تتضمن مطالبهم حول الإصلاحات المطلوبة فى المجالات السياسية والاقتصادية والضرورات العاجلة لدعم القوات المسلحة على النحو الذى يؤهلها عسكريا وتعبويا لمواجهة تصاعد حركة التمرد بعد نجاحها فى الاستيلاء على كثير من المواقع والمدن فى الجنوب تباعا حتى وصل زحفها حتى مشارف مدينة كوستى غربى السودان . ولأن ميزانية الدولة كانت آنذاك تئن تحت وطأة الديون وفوائد الديون وعجزها عن توفير احتياجات القوات المسلحة من السلاح والمعدات الحديثة . . من هنا كان البديل الضمنى ومفهوم مذكرة القياة العامة يكمن فى ضرورات إجازة اتفاقية السلام .

عبثا حاول الصادق المهدى إرضاء القوات المسلحة تارة والتحايل على مذكراتها تارة أخرى وتارة ثالثة عبر التلويح بعدم دستوريتها وإخلالها بمشروعية الفصل بين السلطات وتهديدها للنظام العام ، ثم جرب أساليب الوعيد بالثبور وعظائم الأمور ، لكنه فشل فى إثناء القيادة العامة وجموع الضباط عن موقفهم ، حتى أصبح الصادق بين مطرقة الجبهة الإسلاميّة التي ترفض اتفاقية السلام وانحاز إلى جانبها عدد من قيادات حزب الأمة ونوابه ، وبين سندان القوات المسلحة ونذر التهديد بتصعيد ضغوطها إلى حد قلب نظام الحكم .

بعد تفكير طويل شاق ممض استغرق أياما من التوتر والغموض وشتى التوقعات على المسرح السياسى ، عقد الصادق المهدى مؤتمرا صحفيا أعلن فيه رفضه أو تحفظه بمعنى أكثر دقة على مذكرة القيادة العامة ، وهدد بالاستقالة ، وهكذا بينما كان الصادق فى طريقه من فندق الجند أوتيل إلى منزله فى أم درمان . . كانت أخبار مؤتمره الصحفى قد انتشرت كالبرق فى أوساط أسرة آل المهدى وجموع الأنصار .

## مذكرة القصر

كان الصادق المهدى على ما يبدو جادا ومصرا على الاستقالة من رئاسة الحكومة حين أعلن فى مؤتمره الصحفى رفضه لمذكرة القوات المسلحة ، لكنه اكتشف الكم الهائل من آل المهدى وجموع الأنصار وأعضاء حزب الأمة بانتظاره فى منزله يطالبونه بالبقاء فى الحكم ، والعدول عن عزمه على الاستقالة . . لكنه اكتفى بإبداء رفضه وتململه من تدخل

العسكريين فى السياسة فحسب، غير أنه ما كاد يدلف إلى بهو الطابق الثانى فى منزله حتى وجد بانتظاره جمعا من نساء آل المهدى فى حالة من الحزن والهم، وبعضهن يبكين فى تشنج واضح فى محاولة لإثنائه عن الاستقالة. . وسمع بعضهن يتحدثن عما ينتظرهن من شماتة الأعداء وخصوم آل المهدى وفرحتهم باستقالته، عندئذ حاول أن يهدئ من روعهن لكنه فشل. و. . هنا والعهدة على الراوى ـ وهو من آل المهدى وكان من شهود الواقعة ـ رفع الصادق المهدى كلتا يديه وقال: أمهلونى قليلا للاستخارة. . ودخل إلى جناحه الخاص الذى يضم مكتبته وغرفة نومه وتبعته زوجته الأولى السيدة سارة، وقال شاهد العيان إن الصادق عاد بعد حوالى ثلاثة أرباع الساعة إلى الاجتماع بنساء آل المهدى هاشا باشا. . . وخاطبهن قائلا: «اطمئنوا. . سوف أبقى إن شاء الله فى منصبى» !

لم تكن مذكرة القوات المسلحة وحدها الفاعل الوحيد وراء تأزيم الموقف السياسى نهاية الحكومة الائتلافية الرابعة برئاسة الصادق المهدى. كانت هناك كذلك مذكرة أخرى أطلق عليها «مذكرة القصر» التى تقدم بها إلى عضو مجلس رأس الدولة ميرغنى النصرى ونقيب المحامين الأسبق أحزاب المعارضة والاتحادات والنقابات المحرومة من التمثيل النيابى، تنتقد فيها الصراعات الحزبية والفساد السياسى وتطالب بالتغيير وإجازة اتفاقية السلام التى وقعها السيد محمد عثمان الميرغنى مع جارانج وضرورة مشاركتها فى القرار السياسى الذي يتعلق بمصير السودان!

والشاهد أن سيد أحمد الحسين مهندس السياسة الداخلية فى الحزب الاتحادى كان له دور بارع فى تأجيج الضغوط السياسية وحشد الرأى العام السودانى فى مواجهة الصادق المهدى والجبهة الإسلامية بزعامة الدكتور حسن الترابى وتحالفاتهما التكتيكية ضد الحزب الاتحادى ومماحكاتهما السياسية حول إجازة اتفاقية السلام.

كان سيد أحمد الحسين مفاجأة سياسية بكل المقاييس خلال التجربة الديمقراطية الثالثة فى السودان، سواء على الصعيد الفكرى أو الأداء الحزبى وحنكته السياسية وشجاعته فى مجابهة تغول الصادق المهدى والدكتور حسن الترابى على السلطة ومحاولة الاستئثار بتوجيه ورسم السياسات خلال الحكومات الائتلافية التى ضمت أحزاب الأمة والاتحاد والجبهة الإسلامية. .

لم يكن اسم سيد أحمد الحسين معروفا خلال التجربة الديمقراطية الثانية، ولا كان كذلك خلال حكم نميرى، إذ كان ينتمى آنذاك بحكم السن والخبرة والحنكة السياسية إلى

الجيل الثالث فى الحزب الاتحادى بعد رحيل الرعيل الأول الذى تصدر زعامته مطلع فجر استقلال السودان وفى مقدمتهم إسماعيل الأزهرى والشيخ على عبد الرحمن ويحيى الفضلى ومبارك زروق والشيخ المرضى رضوان الله ورحمته عليهم جميعا والدكتور أحمد السيد أحمد أطال الله فى عمره، وبعدهم جيل الوسط وأبرز أسمائه عبد الماجد أبو حسبو والرشيد الطاهر وأحمد زين العابدين وعز الدين السيد. . . إلخ.

سيد أحمد الحسين محام لامع ينتمى إلى قبيلة الركابية أحد بطون الشايقية القبيلة الأم، وأذكر أنه قص على مسامعى دون حرج حكاية بتر إحدى ذراعيه وكان صغيرا عندما تسلق نخلة فى قريته بدون استخدام حزام الأمان لإثبات شجاعته ومهارته أمام أقرانه من الأطفال، ومن يومها وهو حريص على أن يحسب خطواته ويزن تصرفاته بدقة ويتخذ من المواقف والقرارات ما يتناسب مع قدراته الشخصية، وأن يتوكل على الله ولا يخشى العواقب إذا كان الأمر يحتاج إلى الشجاعة فى مواجهة الباطل. وأشهد أننى ما غشيت منزله يوما بالخرطوم إلا وكان العشرات من الرجال والنساء فى انتظاره أو مشتبكا فى حل مشاكلهم وتسهيل شئونهم وإعانتهم من جيبه الخاص، ويظل بيته هكذا مفتوحا للضيوف حتى فى غيبته مأوى ومطعما كما لو أنهم أصحابه، إلى حد الشائعة التى ظلت تروج اتصاله بأرواح أولياء الله الصالحين الذين ينفحونه البركات ويهبونه الأموال التى يغدقها على الفقراء والمحتاجين. وكثيرا ما كان سيد أحمد الحسين يقف فى صف المعارضة للصادق المهدى منددا بمواقفه مستنكرا لقراراته حتى وهو وزير للداخلية أو الخارجية فى حكوماته خاصة إذا كانت انتهاكا للثوابت التاريخية والشعبية التى تحكم علاقات السودان بمصر أو السكوت والتمويه على انتهاك سيادة السودان حين تجاوزت القوات الليبية الحدود فى مديرية دار فور للالتفاف على قوات حسين حبرى فى تشاد، والتراخى فى تنفيذ مطلب انتفاضة السادس من إبريل عام ١٩٨٥ الخاص بإلغاء أو تجميد القوانين سيئة السمعة الموروثة عن حكم نميرى لتهيئة أجواء المصالحة الوطنية مع المتمردين وإحلال السلام فى الجنوب!

ومن هنا أدرك خصومه السياسيون خطورته وصعوبة مواجهته أو شراء سكوته، ولم يكن ثمة مفر من تلويث سمعته وفق أسلوب «البلاك ميلنج» لاغتيال الشخصية ولفقوا له تهمة انفردت بنشرها إحدى الصحف الموالية لحزب الأمة حول لقائه أحد الدبلوماسيين والتلميح بجنسيته المصرية وأنه سلم سيد أحمد الحسين مبلغا من المال، لكنه واجه التهمة

بهدوء وشجاعة وتحدى خصومه وشرع فى مواجهتهم بالمبدإ القانونى المعروف «البينة على من ادعى واليمين على من أنكر» وفتح بلاغا للمتحقيق فى التهمة وشن حملة موثقه بالحقائق تدين خصومه بالثراء غير المشروع والفساد السياسى حتى تراجعت الصحيفة التى لفقت له الاتهام وجرت عملية تسوية الأزمة عبر تقاليد الأجاويد ![*].

---

(*) ظل سيد أحمد حسين والصادق المهدى أبرز زعماء المعارضة السياسية التي فضلت البقاء فى السودان، ورفض الإقامة أو اللجوء السياسى فى الخارج لمقاومة تسلط نظام البشير - الترابى ، حيث تعرض للاغتيال والتعذيب مرارا ، وكلما أفرج عنه صعد من الهجوم على النظام واتهامه بفشل سياساته والدعوة إلى عودة الحريات الديمقراطية ، وقد أمعن النظام العسكرى الحاكم فى التنكيل به وإلى حد تقديمه للمحاكمة بتهمة الخيانة العظمى وبرأت المحكمة ساحته . ونتيجة لفترات اعتقاله وتعذيبه ومبادرات منظمات حقوق الانسان والعفو الدولية لإنقاذه من شفا الموت بسبب الأمراض التى ألمت به، اضطرت السلطات الأمنية إلى الموافقة على علاجه فى السعودية ، وبعدها زار القاهرة فى طريق عودته إلى الخرطوم، ورفض الإدلاء بتصريحات سياسية أو أحاديث للصحافة، مشيرا إلى أن معارضة نظام البشير - الترابى والنضال من أجل عزله من السلطة ، يلزم أن تخوضها المعارضة من داخل السودان لا من الخارج فحسب مهما تعرضت للعنت والقهر ، حتى تظل متابعة المعارضة للمتغيرات، قريبة من قواعدها استعدادا لخوض معركة الخلاص!

## قراءة فى تجارب السودان الديمقراطية
## مأزق القوى الحديثة فى السودان
## الذى هز شجرة الثورة والذى تلقف الثمرة

هكذا أسفرت ملحمة التغيير الثورى فى السودان عن استعادة القوى التقليدية بواجهاتها السياسية وتنظيماتها الحزبية والطائفية نفوذها الذى افتقدته على مدى ١٦ عاما من حكم جعفر نميرى ، وهكذا جاءت نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة مصداقا لتوقعات المراقبين لمسيرة التجربة الديمقراطية الثالثة التى بدأت فصولها ومراحلها فى أعقاب اندلاع انتفاضة السادس من إبريل عام ١٩٨٥ .

ولا شك فى أن مصداقية الرؤى فى توقعات المراقبين ، كانت وليدة شرعية لمجمل الظروف الموضوعية التى عكستها الوقائع والتعقيدات السياسية عندما بات سقوط السلطة إرادة جماعية صلبة وجارفة فى الشارع السودانى ، وعندها بدأت جماهير الانتفاضة تبحث لها عن برنامج سياسى للتغيير وقيادة تاريخية ، وعن أداة وطنية جاهزة لقلب نظام الحكم ، والاستيلاء على السلطة لصالح الشعب!

لم يكن هناك جهاز أو مؤسسة شعبية قد أعدت نفسها لإنجاز تلك المهمة السياسية الصعبة بعد أن أطاح نميرى بكل الأحزاب الديمقراطية والتنظيمات والهيئات الشعبية ، واستمرت الإضرابات السياسية ومظاهر العصيان المدنى الذى شل مناحى الحياة العامة فى ربوع السودان زهاء عشرة أيام ، حتى أفرزت الانتفاضة الشعبية قياداتها التاريخية تلقائيا واختارت رموزها السياسية ، وحددت توجهاتها ومطالبها ، وبلورت صيغتها الديمقراطية والتنظيمية التى تضمنها ميثاق العمل الوطنى فيما بعد .

كانت القوات المسلحة هى المؤسسة الرسمية التى أوكل إليها الشعب المسئولية والمهمة ، ولعدة أسباب تبدو مقبولة ومأمونة العواقب فى مستقبل التغيير المطلوب :

أول تلك الأسباب يرجع إلى طبيعة التكوين التنظيمى والسياسى للقوات المسلحة فى

السودان، حيث ينعقد لواء القيادة العليا وقيادة التشكيلات القتالية لأبناء الطبقة الوسطى فى شمالى السودان على وجه التحديد، فيما يستحوذ أبناء الجنوب وغربى السودان على النسبة العالية فى صفوف الجنود العاملين بالخدمة العسكرية وفئات «صف الضباط» .

وربما كان التوجه الشعبى الذى بادرت إليه قيادة الانتفاضة صوب القوات المسلحة لإنجاز مهمة تغيير نظام الحكم ، يرجع فى الأساس إلى عوامل وظروف النشأة والانتماء المشترك الذى يجمع بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية سواء على الصعيد الجهوى أو الطبقى أو الثقافى، وبصفة عامة تكتسب القوات المسلحة مصداقيتها السياسية وقوميتها كونها انعكاسا وبوتقة تنصهر داخلها الأمة السودانية في مختلف ربوعها وقبائلها وطوائفها وأعراقها وأحزابها وثقافاتها ولغاتها ولهجاتها ورطاناتها .

ومن هنا كان نداء الجماهير الذى عبرت عنه القيادة السياسية للانتفاضة للقوات المسلحة، أن تقف إلى جانب مطلب التغيير، معيارا للوحدة الوطنية السودانية بين جناحى الأمة المدني والعسكري، خاصة وأن التاريخ الحديث للجيش السوداني يشهد أنه لم يتخل فى أحلك الظروف عن الوقوف إلى جانب الشعب، والانتصار لقضاياه ، وتضحياته الغالية التى بذلها لإرساء معالم الديمقراطية .

فى عام ١٩٢٤ كانت ثورة اللواء الأبيض بزعامة الضابط على عبد اللطيف فى مواجهة الاستعمار البريطانى لوادى النيل سودانه ومصره، وفى أعوام حكم العسكريين بقيادة عبود التى بدأت عام ١٩٥٨ وانتهت بثورة ١٩٦٤ ، تساقط شهداء القوات المسلحة على مذبح الديمقراطية، وامتلأت السجون والمعتقلات بالضباط والجنود، وكان بطش السلطة الديكتاتورية غاية فى القسوة والقهر، إثر تتابع الانقلابات العسكرية التى استهدفت تصحيح المسار السياسى لصالح الديمقراطية، بعد حل الأحزاب ونفى زعمائها فى مجاهل الجنوب، وأسماء قادة تلك الانقلابات على سبيل المثال لا الحصر : كبيدة . . شنان . . على حامد وغيرهم كثر !

وللعسكرية السودانية دور بارز وحاسم فى الالتزام بإرادة الشعب وقضاياه وتبنى طموحاته وأمانيه الوطنية إبان أحداث ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ ، عندما تقدمت الصفوة الوطنية فى تشكيلات القوات المسلحة صوب قصر الرئاسة، وحاصرت الفريق إبراهيم عبود وأعضاء المجلس العسكرى الحاكم، وأعلنوا عصيانهم للأوامر العليا بمواجهة الثوار وإجهاض الثورة، وحتمية الإذعان لمطالب الأمة، وتسليم السلطة للقيادة التاريخية التى أفرزتها مسيرة التجربة الديمقراطية الثانية!

وهكذا ظلت مسيرة الثورة بقيادة حكومة «جبهة الهيئات» متأججة وواعدة بإرهاصات التغيير ومعالم تجربة ديمقراطية فريدة فى تاريخ السودان الحديث ، متميزة فى الأسلوب وفى النهج السياسى عن غيرها من تجارب العالم الثالث على صعيد النضال فى مواجهة الأنظمة العسكرية والديكتاتورية وتشريعات القهر وكبت الحريات .

لكن القوى التقليدية فى السودان تنبهت سريعا للخطر الذى يتهدد أحلامها فى استعادة النفوذ واقتسام الحكم فى السودان ، خاصة وأن الثورة كانت قد ثبتت دعائمها السياسية ومصداقيتها الشعبية ، وشرعت تبحث لها عن عقيدة سياسية وفلسفة اجتماعية للتنمية وتوزيع الثروة القومية فى إطار المناهج الاشتراكية بعيدا عن صيغة الديمقراطية الليبرالية ، الأمر الذى يعنى فى النهاية الإضرار بمصالحها الاقتصادية ، والتهديد بانحياز الطبقات المسحوقة التى تعمل فى «التفاتيش» الزراعية الواسعة التى تملكها القوى التقليدية فى مختلف ربوع السودان باسم الدين والولاء للسادة والزعامات الطائفية إلى جانب الثورة!

وفى عام ١٩٦٥ أجريت الانتخابات النيابية التى جسدت من جديد وللمرة الثانية منذ «حكومة السيدين» (الأولى عام ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨) حكم البيوتات الطائفية والأحزاب التقليدية وأبرزها بيت السيد المهدى والسيد الميرغنى ، ثم أعيدت الانتخابات للمرة الثانية عام ١٩٦٨ وأسفرت عن نفس النتائج ، وضاعت معالم الثورة وتبددت إرهاصاتها الديمقراطية المنشودة بعد أن ركبت موجتها قوى غريبة عنها ومناوئة لتوجهاتها وأهدافها السياسية والاجتماعية ، فكان انقلاب نميرى فى ٢٥ من مايو عام ١٩٦٩ .

وللحقيقة ، فإن الرصد الصحيح والموضوعي لحركة الشعب السودانى وإرادته السياسية الواعية يبين أنها كانت دائما لصالح مبدإ ديمومة الثورة وإرادة التغيير اليقظة لتصحيح المسار الديمقراطى تباعا ، رغم كل التضحيات الجسام التى تكبدها الشعب دما وأرواحا ، وزمنا ثمينا فى عمر التقدم ومجالات التنمية ، وربما لذلك ظلت روح هذا الشعب النضالية لا تخبو جذوتها حتى تحقق إنجازه العظيم للثورة الثانية عبر انتفاضة السادس من إبريل عام ١٩٨٥ .

## عندما وقعت الأحزاب الميثاق الوطني

عاد تاريخ السودان الحديث يعيد سيرته من جديد . ليؤكد وطنية القوات المسلحة وتمثيلها الصحيح للأمة السودانية بمفهومها القومى وانحيازها دوما إلى جانب الشعب

وتبنى مطالبه والدفاع عن حقه المشروع فى الحرية الديمقراطية والوحدة الوطنية والتقدم.

ولعله لم يعد غائبا عن مهام التحليل ورصد وقائع الانتفاضة الشعبية ، أن الأحزاب التقليدية كانت بمعزل كامل عن مجريات الأحداث السياسية الجسام التى استغرقت عشرة أيام كاملة ، قبل إعلان انهيار نظام مايو وعزل نميرى واستيلاء القوى الحديثة فى النقابات المهنية والعمالية على السلطة بمساندة القوات المسلحة .

صحيح أن الأحزاب التقليدية كان لها أدوار وطنية مشهودة فى مسيرة النضال السياسى المعارض لحكم نميرى، وكان لها شهداء ومئات المعتقلين فى سجونه ، ومات إسماعيل الأزهرى زعيم الاستقلال فى سجن كوبر !

وصحيح أن الأحزاب التقليدية دخلت فى مواجهات عسكرية مع نظام نميرى فى حى «ود النوباوى» بأم درمان وجزيرة «أبا» عام ١٩٧٠ ، بل إنها جيشت الآلاف من عناصر طائفة الأنصار فى الأراضي الليبية واقتحمت الخرطوم وفشلت فى محاولتها لقلب نظام الحكم عام ١٩٧٦ بقيادة العميد محمد نور سعد فلم تجد امامها خيارا آخر سوى «المصالحة الوطنية» مع نميرى !

لكنه صحيح كذلك أن المعارضة السياسية، سواء التقليدية أو اليسارية أو القومية أو العسكرية فى الشمال أو الجنوب ، لم تكن فى المستوى الفكرى والسياسى والتنظيمى والمادى الذى يعبئ إمكانات الشعب السودانى واقتناعاته فى مواجهة مهام التغيير الثورى المطلوب !

وهكذا دب الخلاف بين زعامات تلك الأحزاب حول قيادة الجبهة الوطنية للمعارضة والبرنامج السياسى المطلوب والصيغة الملائمة للتحالف المرحلى فيما لو تحقق مطلب إسقاط نظام نميرى ، بينما كان هناك زهاء عشرين محاولة انقلابية ومحاولات لاغتيال نميرى من داخل القوات المسلحة كان مصيرها الفشل أيضا !

نعم لقد كانت القوات المسلحة السودانية مرآة أو صورة «كاربونية» تعكس الواقع الشعبى ومأزق الحركة السياسية وفشلها فى إبرام العقد الاجتماعى وتجسيد مقومات الوحدة الوطنية أولا وقبل الانطلاق لإنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية !

لذلك . . عندما بات سقوط السلطة قدرا حتميا لا بديل عنه مساء الأربعاء الثالث من

إبريل عام ١٩٨٥ فى الشارع السوداني، وعندما أصبح انحياز القوات المسلحة إلى جانب الانتفاضة الشعبية محور إجماع الأغلبية على مستوى الحاميات والأسلحة والقيادات العليا ، عندئذ فقط تحركت الأحزاب ولهثت إلى حيث يجري التوقيع بين جناحي الانتفاضة المدنى والعسكرى على وثيقة الميثاق الوطني ومهرت توقيعها فى ذيل القائمة، وكانت الساعة قد جاوزت الواحدة من صباح السبت السادس من إبريل عام ١٩٨٥ ، حيث أذاع الفريق أول سوار الذهب بعد ساعات البيان الأول باستيلاء الشعب على السلطة!

هنا يجدر التوقف أمام تكرار ظاهرة اليقظة الوطنية وخيارات الشعب السياسية الصحيحة على مدى تاريخ السودان الحديث ، فعندما تتجسد إرادة الأمة السودانية فى وحدة وطنية تسمو على الحزبية والطائفية والإقليمية ، إذا بالصورة الكاربونية تنعكس مباشرة وبنفس الملامح والمستوى على صعيد القوات المسلحة ، وبعدها يتم التغيير الثوري المطلوب ، وبنفس الأسلوب الذى حدث فى ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ الذى أعاد الشعب السودانى تجربته للمرة الثانية بنجاح فى انتفاضة السادس من إبريل من ١٩٨٥!

## ملهاة الديمقراطية الليبرالية

والسؤال الآن فى السودان جد خطير ومدعاة للمراجعة وتقييم المحصلة الواقعية لملحمة النضال السياسى للأمة السودانية الذى توج بسقوط نظام نميرى واستيلاء الشعب على السلطة .

هل كتب على القوى الحديثة صاحبة المصلحة الحقيقية فى التغيير أن تخوض غمار الثورة ، وأن تحرك جمود الواقع السياسى فى السودان بعد ١٦ عاما من حكم الفرد وكبت الحريات وفساد التوجهات واعوجاج الممارسات ، وأن تتلقف القوى التقليدى ـ فى النهاية ـ ثمار الديمقراطية الناضجة وتستحوذ على مقاليد السلطة فى نهاية الأمر؟!

بمعنى آخر . .

هل كان مطلب جماهير الانتفاضة وطموحاتها فى التغيير ، مقصورا على استبدال المناخ السياسي العفن الذى أفرخ استبداد الحكم العسكرى وفساده وإفساده فحسب، وكأن الأمر برمته لا يعدو أن يكون ترفا سياسيا وقتيا تتحدد أغراضه ومراميه فى ملهاة الديمقراطية الليبرابية ونمطها الغربى!

لعل الأمانة والتجرد من الحساسيات يدعونا إلى وقفة تأمل إزاء المتغيرات السياسية التى أفرزتها الانتفاضة الشعبية منذ اندلاعها ، وحتي لحظة تسليم الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب مقاليد السلطة إلى نواب الشعب يوم افتتاح الجمعية التأسيسية (البرلمان)، وبداية فصل جديد فى مسيرة التجربة الديمقراطية الثالثة . . إذ لا شك فى أن الفترة الانتقالية شهدت انفراج الحريات الديمقراطية ، وقيام التجمع الوطنى للانتفاضة كسلطة شعبية توجه دفة الحكم وسياساته وتراقب أعمال المجلس العسكرى والحكومة الانتقالية ، ونشأت أحزاب جديدة بلغت أكثر من خمسين حزبا إلى جانب الأحزاب القديمة التى شهدتها التجربة الديمقراطية الأولى والثانية. وشهدت تلك الفترة كذلك إصدارات صحفية وإعلامية وسياسية وثقافية بلا حدود . . تعبيرا عن الواقع السياسى والاجتماعى الجديد فى السودان، وما كان يعتمل فى أحشائه من تفاعلات ثورية مكبوته على مدى حكم نميرى !

ولا شك أيضا فى أن القوى الحديثة صانعة الانتفاضة التى تمثل القوى المنتجة فى المجتمع والنقابات والتنظيمات الشعبية كانت فى قمة السلطة على صعيد الحكومة الانتقالية ، وكانت حاضرة على صعيد التوجهات والسياسات وصنع القرار !

ومن الإنصاف القول إن المرحلة الانتقالية التى لم تستغرق سوى عام واحد ، كانت قاصرة ومعيبة إزاء إنجاز طموحات القوى الحديثة فى التغيير السياسى والاجتماعى المطلوب خلال تلك الفترة القصيرة. فقوانين سبتمبر عام ١٩٨٣ سيئة السمعة لم تلغ ، والتدهور الاقتصادى لم يتوقف ، والسلام لم يعد إلى ربوع الجنوب الذى يشتعل بأوار الحرب الأهلية، بل إن المشكلة الأمنية باتت تعبر عن خطورتها فى بلد المليون ميل مربع والمجاور لكثير من الدول ، وارتفعت حدة التدخلات الأجنبية فى شئون السودان، وبدأت الأطماع الخارجية تطل بوجوهها المشبوهة عبر الولاءات الخارجية ووسائل الاستقطاب الفكرى والمادى وشخوصها على مسرح السياسة السودانية!

لكن إلى جانب العوامل السلبية وظروفها الموضوعية ، كانت هناك إيجابيات لا ينكر شأنها وفاعلياتها فى تغيير كثير من معالم الخارطة السياسية فى حاضر المسيرة الديمقراطية ومستقبلها ، لعل أبرزها وضع الدستور المؤقت ، والقانون الجديد الذى أجريت بموجبه انتخابات الجمعية التأسيسية ، وتوقيع جناحى السلطة المدني والعسكرى على ميثاق الدفاع عن الديمقراطية فى مواجهة الانقلابات العسكرية واستلاب الحكم برغم إرادة الشعب ، فيما كانت إجراءات محاكمة رموز «مايو» وخياناتهم وفسادهم، تُعَدّ جزاء يسيرا وبطيئا

فى إطار إنجاز مطلب الانتفاضة الخاص بتصفية آثار العهد المايوى واقتلاع موروثاته من جذورها، بينما كان الفشل ذريعا إزاء إلغاء قوانين سبتمبر سيئة السمعة التى جرت على السودان ويلات اندلاع التمرد الثانى فى الجنوب وقطع أطراف الفقراء المعوزين!

وربما بحكم المواكبة الصحفية للفترة الانتقالية ومعايشة وقائعها وأحداثها السياسية عن قرب، أستطيع الادعاء بأن تركيبة الحكم وتحالفاته المرحلية بين التجمع الوطنى والعسكرى، كان لها تأثيرها البالغ فى توجهاته وخياراته وممارساته السياسية!

فبينما كانت حكومة الدكتور الجزولى دفع الله تمثل التجمع الوطني بكل فصائله السياسية والنقابية، كان المجلس العسكرى برئاسة الفريق أول سوار الذهب يمثل الأمة السودانية والشارع السوداني من أدناه إلى أقصاه: اليمين الوطنى واليسار الوطنى وقوى الوسط، والقوى التى شاركت فى صنع الانتفاضة، وكذلك القوى التى حالت ولاءاتها وتحالفاتها السياسية السابقة مع نظام نميرى دون المشاركة فى صنع ما حدث!

بل أستطيع التأكيد على أن انقسام الشارع السوداني سياسيا وشعبيا بين صناع الانتفاضة فى التجمع الوطنى، والجبهة الإسلامية القومية، بزعامة الإخوان المسلمين السابقة عوق تتابع القرارات السياسية الثورية التى تؤمن مسيرة الديمقراطية الثالثة وإنجاز الكثير من مهام الميثاق الوطنى!

وربما تحاملت بعض ممارسات ومزايدات التجمع الوطنى على المجلس العسكرى بالحق وبالباطل سواء بإغماط دوره فى الانتفاضة وتردد بعض رموزه فى مساندتها أو التشكيك فى نواياه السياسية على صعيد تنازله عن السلطة فى نهاية الفترة الانتقالية، أو اتهامه بمحاولة تصعيد الموقف العسكرى فى الجنوب على حساب الحل السلمى للمشكلة بالحوار الديمقراطى، أو الادعاء بميوله السياسية الحادبة على الجبهة الإسلامية .. إلخ.

ولسنا بالطبع فى موقف الحكم إزاء صحة أو بطلان تلك الادعاءات والتهم والشكوك، غير أن واقع الحال يؤكد على أن المجلس العسكرى - شريك التجمع الوطنى فى صنع الانتفاضة وقيادة المسيرة الديمقراطية - اختار أن ينفرد وحده بسلطة التشريع، وحرم القوى الحديثة صاحبة المصلحة فى التغيير من حقها المشروع فى تمثيل قطاعات عريضة من الشعب، عندما وافق على إلغاء (٥٥) دائرة انتخابية كانت مخصصة لها فى مقاعد الجمعية التأسيسية ووفر الحماية اللازمة لقيادة الإخوان المسلمين مع الحيلولة دون محاكمتهم بوصفهم سدنة نظام نميري حول مسئوليتهم المباشرة عن الكثير من أخطائه وتجاوزاته!

حتى على مستوى دوائر الخريجين ، أصر المجلس العسكرى لا على تغيير بعض نصوص القانون الذى أجريت بمقتضاه الانتخابات النيابية السابقة منذ الاستقلال لصالح قوى الثورة والتقدم ، وإنما تعديله على النحو الذي كان له أبلغ الضرر فى حجب تمثيل القوى الحديثة والصفوة الوطنية الديمقراطية فى هذه الدوائر خلال انتخابات عام ١٩٦٨ حيث جرى تقليصها إلى ٢٨ دائرة عام ١٩٨٦ رغم الزيادة المضطردة فى أعداد الخريجين والبون الحضارى الشاسع بين قوى الاستنارة والتحديث وقوى التخلف القبلى والطائفى والجهوى والعنصرى والسلفى !

## مقدمات عظيمة ونتائج ضئيلة .

لكل هذه العوامل أسفرت قسمة الحكم فى النهاية عن إنجاز سياسى وديمقراطى محدود ، لا يرقى إلى مستوى المقدمات العظيمة ، وخرجت القوى الحديثة من صيغة الحكم ومؤسساته صفر اليدين ، ولغير مصلحة حركة التحرر الوطنى التى لا تزال ترزح فى السودان تحت وطأة موروثات وقيود التخلف الرهيبة !

وهكذا عاد الحكم كما بدأ سيرته الأولى فى حكومة السيدين التى تشكلت من حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطى فى أعقاب الاستقلال عام ١٩٥٦ ، إلى نفس خلفاء الطائفتين الأنصار والختمية ، حيث تولى «السيد» الصادق المهدى رئاسة الحكومة بينما ترأس «السيد» أحمد الميرغنى رئاسة مجلس «رأس الدولة» المنوط بسلطة السيادة !

وربما لذلك كان تحسب الصادق المهدى لمخاطر الحكم الائتلافى بين «البيتين» الذى جر دائما فى أعقابه الانقلابات العسكرية التى شهدها تاريخ السودان السياسى الحديث ، ومن ثم جاء طرحه لفكرة حكومة الوحدة الوطنية لتوسيع وعاء الحكم وإتاحة أوسع المجالات أمام القوى الوطنية على اختلاف هويتها ومناهجها للمشاركة فى إنقاذ التجربة الديمقراطية الثالثة . .

لقد أدرك الصادق المهدى الذى انتظر حكم السودان طويلا منذ توليه رئاسة الحكومة عام ١٩٦٦ ، وأخذ أهبته السياسية لاستعادة الهيبة والمصداقية للثورة المهدية التى فجرها جده الإمام المهدى فى القرن التاسع عشر ، وحاول بكل وسائل الخلق والتحديث والترغيب، إزالة الذكريات والمخلفات التاريخية السلبية التى علقت بالأنصار ، وأعلن قيام «حزب الأمة القومى الجديد» لاجتذاب قطاعات جديدة فى صفوف المثقفين فى خارج

قطاعات الأنصار ، ومواكبته المتغيرات السياسية التى طرأت على المجتمع السودانى فى مناطق الوعى ومناطق التخلف ، وحقق فى هذه المجالات أشواطا بعيدة لم تكن فى حسبان خصومه !

لكن مسعى الصادق المهدى فى النهاية لم يسعفه لحكم السودان بأغلبية كبيرة فى مقاعد الجمعية التأسيسية رغم فوزه بأكثرية الأصوات والدوائر الانتخابية ، ولم يكن هناك خيار أمامه ، سوى التواضع والإذعان لخيار التحالف والائتلاف مع غريمه السياسى المتمثل فى الحزب الاتحادى الديمقراطى وراعى الطائفة الختمية السيد محمد عثمان الميرغنى !

لقد حاول الصادق المهدى الفكاك من أسر التحالف والائتلاف وفألها السيئ ، عندما طرح ميثاقا وطنيا تلتزم به أحزاب السودان فى الشمال وفى الجنوب ، فى الحكم أو المعارضة . وعندئذ كانت الأبواب قد فتحت مصاريعها للمزايدات الحزبية واختلافاتها حول صيغة الحكم وتركيبة السلطة ومناهجه وسياساته . و . . انسحب نواب الأحزاب الجنوبية والحزب القومى السودانى بزعامة الأب فيليب عباس غبوش من الجلسة الافتتاحية للجمعية التأسيسية ، وهددوا بإحداث فراغ دستورى يحول دون انتخاب وتشكيل مؤسسات الحكم، بل وتعطيل إجراءات تسليم المجلس العسكرى مقاليد السلطة للمدنيين فى الموعد الذى حدده الميثاق الوطنى والدستور المؤقت . .

والقصة بعد ذلك معروفة ، فقد تعطل تشكيل الحكومة وقيامها بمسئولياتها زهاء عشرة أيام كاملة ، ووفقا لمساومات سياسية شتى على مناصب الحكم مع النواب المنسحبين ، فيما حاول الصادق المهدى إرضاء القوى الحديثة عبر منحها مقعدا وزاريا لمواصلة ما بدأته من مساع لعقد المؤتمر الدستوري الذي تتعلق عليه الآمال فى حل مشكلة الجنوب وجميع مشكلات الأقاليم المتخلفة . .

لكن تبقى الحقيقة السياسية واضحة وجلية ، وهى أن القوى التقليدية تلقفت ثمار الديمقراطية الناضجة ، واستحوذت على مقاليد السلطة وصنع القرار ، واستعادت نفوذها السياسى فى حكم السودان، وأن المحصلة النهائية لحساب المكسب والخسران فى ملحمة التغيير الثورى قد بخست الحقوق المشروعة للقوى الحديثة صانعة الانتفاضة !

ومن هنا يأتى السؤال ملحا وضروريا حول الآفاق المستقبلية التى تنتظر التحالف المرحلى بين «البيتين» و «السيدين» ومدى نجاح الحكومة الائتلافية فى مجابهة التحديات السياسية التي تخلفت عن قسمة الحكم بين حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى ،

وهل لا تزال هناك ثمة مصداقية للديمقراطية الليبرالية الغربية فى السودان ، أم أن الأمر يحتاج إلى إعادة تصويب صيغة الحكم ونهجه وتوجهاته حتى تتحقق الديمقراطية الاجتماعية الاشتراكية التى تؤمن مصالح قوى الثورة فى الحرية وعدالة توزيع الثروة والسلطة؟! . . ومتى؟ . . وكيف ؟ الأمر جد خطير . . والسباق على أشده بين دعاة تصحيح المسار الديمقراطى لصالح قوى الثورة والتغيير . . وبين دعاة الانقلابات العسكرية المغامرة وشعاراتها البراقة الخادعة . . ترى أيهما أسبق ؟

**أغسطس ١٩٨٦**

# الباب الثاني

## الخروج على النص

الاختلاف والتباين سنة من سنن الحياة، اقتضتها حكمة الخالق سبحانه وتعالى. وهكذا، فإن العلاقات المصرية السودانية منذ فجر التاريخ، تتقاذفها رياح الخلافات أحيانا، وسرعان ما تهدأ العواصف وتشرق الشمس وتصفو الأجواء، حتى تعاود مسيرتها الطبيعية صوب أهدافها العظيمة وغايتها المنشودة .

لكن منذ انقلاب الجبهة الإسلامية واستيلائها على السلطة في السودان عام ١٩٨٩ ، والعلاقات المصرية السودانية لا تزال ثابتة عند درجة الغليان، أسيرة للخلافات والمتناقضات، من دون أمل قريب في التراضي والوفاق، إثر خروجها على النص وانتهاك ثوابتها التاريخية والشعبية تباعا، مع سبق الإصرار والترصد على الصدام المباشر، وتعمد فصمها بالإرهاب والإساءات غير المسبوقة. . لماذا؟ وإلى متى؟ ولمصلحة من؟ !

## حكايتي مع الترابي « ١ »

منذ بداية التجربة الديمقراطية الثانية فى السودان . . والدكتور حسن الترابى يواصل قفزاته وإنجازاته على الساحة السياسية، وتوسيع دائرة نفوذ جماعة الإخوان المسلمين على الساحة الشعبية. وهكذا، بديلا عن كشف نواياه وتحديد مواقفه المبدئية، ظل دائما مراوغا حريصا على الكتمان والتمويه، من دون إغلاق باب مفتوح للتنسيق والتعاون أو التحالف مع هذا الحزب أو ذاك النظام . وفى كل الأحوال كان بارعا فى الانسحاب من ارتباطاته السياسية إن لم تأت الرياح بما يوافق طموحاته لحكم السودان منفردا .

فى التجربة الديمقراطية الثالثة، كان واضحا أن الدكتور الترابى أدرك أن غرسه قد نما وترعرع وحان قطافه، وكان على أهبة الاستعداد لخوض معركة سياسية ضارية فى مواجهة أحزاب السودان كافة من أقصى اليمين حتى أقصى اليسار . ونجح فى تعطيل قائمة مطالب الانتفاضة الشعبية وعلى رأسها إلغاء قوانين سبتمبر عام ١٩٨٣ (سيئة السمعة) الموروثه عن عهد نميرى، عبر نفوذه الذى تسلل مبكرا إلى المجلس العسكرى والحكومة الانتقالية . . ثم كان نجاحه الأكبر فى خوض معركة انتخابات الجمعية التأسيسية (البرلمان) وفوز الجبهة الإسلامية بنحو ٥١ مقعدا أهلتها لاحتلال المرتبة الثالثة بين أحزاب السودان !

والحقيقة أن نجاح الترابى سياسيا وشعبيا لم يأت عبثا أو صدفة أو من فراغ . . فهو قد أسس لدعم طموحاته منذ زمن بعيد على نحو اقتصادى جيد . . شركات زراعية وتجارية وتأمين ومصارف، ومد حبال التعاون والدعم المطلوب عبر البنوك الإسلامية الحادبة على وصول الحركة الإسلامية السنية إلى السلطة فى الوطن العربى بعد أن تحقق لها ذلك فى إيران على صعيد العالم الإسلامى الشيعى، وبعث بكوادر الجبهة الإسلامية إلى الخارج للدراسات العليا فى أمريكا وأوربا، وعادوا ومعهم أحدث أجهزة الكمبيوتر والحاسبات الإلكترونية وعلوم الاتصال والإعلام والدعاية لتنظيم وإدارة معركة الجبهة الإسلامية الانتخابية أواخر عام ١٩٨٥ . .

وأكثر ما أدهشنى حقا مظاهرات «أمان السودان» التى نظمتها الجبهة فى الخرطوم

وجمعت لها مليون مواطن يمثلون كوادرها وعناصرها في كل ربوع السودان لاستمالة القوات المسلحة وتحريضها على مواصلة الحرب الأهلية فى الجنوب ضد المتمردين بزعامة العقيد جون جارانج فى مواجهة مظاهرات تجمع أحزاب الانتفاضة الشعبية التى كانت ترفع شعارات السلام والوحدة الوطنية والحل السياسى الديمقراطى لمشكلة الجنوب . . وهكذا تحت وهج الشمس الحارقة . . كانت سيارات الجبهة المجهزة توزع الماء المثلج على المتظاهرين ضمن قافلة من مئات السيارات الحديثة المجهزة لاختراق الصحراء والتى تم شراؤها بمبالغ باهظة واستخدمت فى تسهيل انتقال الناخبين من المناطق النائية إلى صناديق الانتخاب .

والأكثر دهشة أن يأتى الدكتور الترابى إلى القاهرة بدعوة رسمية فى ضيافة حكومتها وكان يملأ صفحات جرائدها بالأحاديث والتصريحات وأن تفتح أمامه أبواب النقابات ونوادى هيئة أساتذة الجامعات لإلقاء المحاضرات . . فلا ينكأ جراح الإخوان المسلمين فى العهد الناصرى حتى لا يستفز القاعدة العريضة لثورة يوليو . . وكان يطرح فكر وتوجهات الجبهة الإسلامية كما لو أنها الأحق والبديل الجاهز للتعاون والتحالف مع مصر بين أحزاب السودان، ومن هنا فرض الحوار مع الدكتور الترابى توقيته الملائم وضروراته الصحفية والسياسية !

حاولت فى البداية تحديد موعد للقائه عبر الاتصال بسكرتيره الصحفى وعدد من قيادات الجبهة الإسلامية . . لكننى فشلت . وقال لى الوسطاء إن الدكتور الترابى يعتقد فيما يبدو انتمائى لليسار بمعنى الكفر أو العداء للنهج الإسلامى وفق فكر الجبهة واقتناعاته الشخصية . ومن جانبى حاولت أن أنفى التهمة عن نفسى بشدة، لكونى أنتمى إلى عائلة معظمها من رجال الدين، ووالدى كان من هيئة كبار العلماء وقد اعتمرت وأديت فريضة الحج عدة مرات، وأننى أدين فحسب بالولاء والالتزام للفكر القومى الذى لا يتناقض مع الإسلام . . إلا أننى لم أنجح رغم ذلك فى لقاء الدكتور الترابى وإقناعه بجدوى الحوار معه ،و . .

حتى نجحت أخيرا وساطة الصديق عمر عبدالعاطى المحامى والنائب العام آنذاك (وزير العدل) فى تحقيق رغبتى بحكم صداقته الحميمة بالدكتور الترابى، رغم ما كان بينهما آنذاك من اختلاف سياسى سابق فى وجهات النظر إبان تحالف الإخوان المسلمين مع نظام نميرى، وإلى حد ما يرويه ظرفاء الخرطوم حول حلق عمر لحيته وإرسالها إلى الدكتور الترابى فى مظروف إعلانا عن استيائه واحتجاجه على مواقفه!

وهكذا في منزله نهاية حى امتداد العمارات بالخرطوم، استقبلنى الدكتور الترابى عام ١٩٨٦ هاشا باشا ومرحبا. وكنت قد قدرت للحوار معه نحو الساعة أو أكثر قليلا، ولذلك لم أحمل معى سوى شريط تسجيل واحد مدته ساعتان، لكن لأن الحديث طال وتشعب بيننا فى الماضى والحاضر وفى شئون وشجون أهل السودان وقضاياهم ومشكلاتهم الملحة على مدى أربع ساعات، لذلك استأذنت فى شراء شريط جديد للتسجيل، ونهض الدكتور يبحث في مكتبته عن شريط خال من التسجيلات لكنه لم يجد سوى شرائط تتضمن فقرات من المديح والأوراد الدينية المسجلة، ولم يكن ثمة مفر من استخدامها فى تسجيل بقية حوارى معه.

على أن حوارى الطويل والمتقطع مع الدكتور حسن الترابى على مدى أربع ساعات - تخللته صلوات العصر والمغرب والعشاء خلف إمامته، وردوده على التليفونات واستقباله عددا من أنصاره تباعا - كان يحتاج نشره إلى عشر صفحات فى مجلة «روز اليوسف» وربما أكثر . . إذا أضيفت له العناوين والصور. ولأن تقاليد المجلة لم تكن تسمح بنشر الحوارات السياسية على حلقات ولا كان فى نيتى كذلك الاختصار المعيب لأى من قضاياه المهمة، لذلك تأخر النشر بعض الوقت حتى صدرت مجلة «أوراق عربية» عن دار المستقبل ورأس تحريرها آنذاك الأستاذ محمود المراغى الذى رحب بنشر الحوار مع الدكتور الترابى كاملا!

## أسرار التحالف بين الإخوان ونميري

أما لماذا هذا الحوار مع الدكتور حسن الترابى المرشد العام السابق للإخوان المسلمين فى السودان والأمين العام للجبهة الإسلامية القومية، فالأسباب ولاشك كثيرة وعلى درجة من الأهمية السياسية التى تفرض نفسها ومن الخطإ تجاهلها وغض الطرف عنها.

لقد حقق الإخوان المسلمون نجاحات سياسية فى الآونة الأخيرة لم تكن فى حسبان خصومهم، وجاءت كذلك على عكس توقعات المراقبين المحايدين، عندما اكتسحوا انتخابات جامعة الخرطوم وجامعة القاهرة (فرع الخرطوم)، وتوجوا موقعهم الشعبى المرموق فى التجربة الديمقراطية الثالثة التى بدأت مسيرتها فى أعقاب انتفاضة السادس من إبريل ١٩٨٥ بانتزاع زعامة المعارضة داخل وخارج الجمعية التأسيسية !

ولا شك فى أن استقطاب الجبهة الإسلامية للمثقفين والمهنيين (ودليل ذلك فوزهم بثلاثة وعشرين مقعدا من ثمان وعشرين دائرة خصصت للخريجين)، كان إيذانا بزوال هذا التميز السياسى الذى ظل وقفا على الحزب الشيوعى بوجه خاص منذ ما قبل استقلال السودان عام ١٩٥٦، وحتى فشل الانقلاب الشيوعى ضد حكم نميرى عام ١٩٧١، و..

قلت فى مقدمة الحوار أيضا إن أشواط النجاح السياسى التى حققتها الجبهة الإسلامية فى السودان بعثت آمالا كبارا لدى الجماعات الإسلامية فى ربوع العالم العربى، وأصبحت دليلا حيا على اتساع وعمق النمو النسبى لهذه الجماعات بمختلف تياراتها ومدارسها وتوجهاتها الطامحة إلى الوصول للسلطة فى إطار الديمقراطية، بديلا عن تكرار تجارب العنف وأساليب الانقلابات، بحسبان أن الديمقراطية هى الوسيلة المأمونة والممكنة عمليا نحو بلوغ غاياتها فى تغيير المجتمع، وانطلاقا من الاقتناع بأن الإسلام صالح لكل زمان ومكان، وأنه لا انفصام بين الدين والسياسة.

ولا يختلف أحد فى السودان حول أن الدكتور حسن الترابى العميد السابق لكلية حقوق جامعة الخرطوم أدار دفة قيادة الإخوان المسلمين بمهارة سياسية وتكتيكية بارعة صوب أهدافه المبيتة، بل إنه لم يتورع عن الوصول إلى غاياته، ولكن عبر منزلقات

سياسية وتكتيكية غير إسلامية عندما تحالف مع نميرى بدعوى تجنب شروره وتسلطه وفرديته . . وأنه انتحى بجماعته بعيدا عن رياح عاتيات كادت تطيح بهم إلى السجون والتنكيل والتلاشى من «الحياة السياسية والإسلامية والحياة العامة» على حد قوله !

ويعترف المرشد العام للإخوان المسلمين فى حواره أن الثمن كان فادحا ، وأن جزءا من ذلك الثمن تمثل فى إعداد وإخراج مهزلة مبايعة نميرى أميرا للمؤمنين وخليفة لرسول الله عليه الصلاة والسلام ، والتهليل للقوانين الإسلامية المزعومة ، والسكوت عن كلمة حق فى وجه حاكم ظالم يستبد بخصومه وشعبه تحت ستار الدين وقدسيته !

ومن هذه الزاويا الكثيرة والمتشابكة تأتى ضرورات الحوار وأهمية المتحاور معه ، وإيجابية مضمونه الصريح والحافل بالأسرار والحقائق التى أزاح الستار عنها ربما لأول مرة وإلى حد الاعتراف أو النقد الذاتى الذى يريح الضمير ويرفع عن كاهل صاحبه عبئا وكربا ثقيلا .

## التصدي للفكر الشيوعي

تم اللقاء ودار الحوار فى منزله الجديد بالخرطوم الذى يقع فى نهاية حى امتداد عمارات الدرجة الأولى .

فى بداية اللقاء قدم لى الدكتور الترابى ﴿زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (الكهف : ٢٨) أولاده الثلاثة ، كبيرهم ويدرس إدارة الأعمال فى أمريكا ، وكان قد أصيب خلال مسيرة «أمان السودان» التى نظمتها الجبهة الإسلامية .

أما أوسط أبناء الدكتور الترابى ، فقد عرفت أنه عاد من إجازته الدراسية فى «السعودية» حيث يدرس الاقتصاد السياسى فى إحدى جامعاتها ، بينما ابنه الصغير لايزال تلميذا فى المدرسة الوسطى !

وقال لى الدكتور الترابى ضاحكا بعد فترة من الحديث والتعارف مع أبنائه : «لعلك تعرف أنهم من زوجتى شقيقة السيد الصادق المهدى رئيس حزب الأمة ورئيس وزراء السودان» .

قلت : يبدو أن السؤال إذن عن ولائهم السياسى وانتماءاتهم الروحية . . للأنصار أم للإخوان المسلمين ؟

قال : «البيت» كله مع الاتجاه الإسلامى .

وفهمت مغزى اختياره التوفيقى اللبق للإجابة، ذلك أن الأنصار يتبعون دعوة الإمام المهدى التى نشأت فى نهاية القرن التاسع عشر، بينما الإخوان يتبعون دعوة الشيخ حسن البنا التى شهدت مدينة الإسماعيلية بداياتها فى أوائل الثلاثينيات، وكلتا الدعوتين من روافد التيار الإسلامى القديم والحديث الرامى إلى إعادة صياغة المجتمع وفق تعاليم القرآن والسنة والسلف الصالح. وهكذا مضى الوقت فى مناخ الثقة والألفة المطلوبة للحوار. حتى كان السؤال عن تاريخ التقائه الفكرى والسياسى والتنظيمى بجماعة الإخوان المسلمين فى السودان.

قال: نشأت فى قبيلة «البديرية»، وولدت عام ١٩٣٢ فى بيت للقضاء الشرعى، حيث كان والدى أول خريج فى المعهد العلمى فى السودان. وتنحدر أسرتنا من سلالة شيخ من المتصوفين العابدين، وكان فقيها ثم مجاهدا ابتلى بالحبس فى زمان مملكة «سنار».. ثم تصوف من بعد، وقد أدى الصوفيون دورا بارزا فى «أسلمة» شعب السودان الذى تجاوزه الفتح الإسلامى إلى شمالى إفريقيا!

تلقيت دراستى للحقوق بجامعة الخرطوم، ثم حصلت على درجة «ماستر» عام ١٩٥٥ حيث كانت الجامعة آنذاك فرعا من جامعة لندن، وحضرت الدكتوراه فى القانون العام من جامعة «باريس» طلبا للتنوع، وكانت أطروحة الرسالة حول أحكام الطوارئ فى السودان ودراسة مقارنة بغيرها من تشريعات القهر وتقييد الحريات فى دول شتى!

وأذكر الآن أن بداية صلاتى بالإخوان المسلمين كانت فى سنوات الدراسة الجامعية، وقد بهرت بمنهجهم وتوجهاتهم ومسلكهم فى التربية الدينية وفى التثقيف الإسلامى الشامل المستنير، وغير المتعصب، واكتشفت أن هذا الفكر يتناسب مع ضرورات التصدى لفكر الحركة الشيوعية التى بدأت تنشط آنذاك بشكل واسع فى أواسط الطلاب وتستقطب إليها أنصارا ومؤيدين كثيرين من المثقفين والمهنيين بوجه خاص!

## الإخوان المسلمون فى السودان.. ومصر

قلت: هل كان الإخوان فى السودان امتدادا أو فرعا لجماعة الإخوان فى مصر؟ ومن كانوا زعماءهم وقياداتها إبان مرحلة النشأة والتكوين؟

قال : كانت النشـأة محلية بحتة فى أواسط الصفوة أكثر منها حركة شعبية ، وقد كانت تحـت اسم «حـركـة التحرير الإسلامى» فى وجه التحدى الشـيوعى السافر ، ولكن عن طريق اتصـالهـا وتأثرها بأدب الإخوان المسـلمين فى مصر بدأت صلاتنا التنظيمية معهـا ، خصوصا بعد عـودة بعض طـلابنا الذين تأثـروا بهـم خـلال دراسـتهم فى مصر ، وكـان أبرزهم آنذاك على شـمو الوزير السـابق ، وكان حسن عمر النائب العـام فيما بعد زعيـم الطلـبة ، وكان الرشيد الطاهر نائب رئيس الجمهـورية السابق أول مرشد لجماعة الإخوان المسلمين فى السـودان عند تأسيسـهـا عـام ١٩٥٠ ، وكـانت ذات اتجـاه عـملى لانظرى ، سياسى لا نمطى .

قلت : أعرف أن جماعة الإخوان عند التأسيس فى السودان لـم تكن حزبا سياسيا حتى إن أفرادها لـم يشاركوا فى انتخابات عام ١٩٦٥ وعام ١٩٦٨ بصفتهم الحزبية وإنما فى إطار ماسمى بجبهة الميثاق . . لماذا ؟

قال : لقد تحسبنا لذلك من رؤية موضوعية لتجربة الإخوان المسلمين فى مصر ، ورغم أننا لـم نواجه ما واجـهوه من صدام مبكر مع السلطة ولـم نعان فى إطار التوجه الديمقراطى فى السـودان ظروف القهـر والتنكيل وكبت الحريات التى تولدت عنهـا ظاهرة جـماعـات التطرف والعزلة التى تشهدها الحياة السياسية فى مصر الآن ، إلا أننا فضلنا أن نبدأ كـهيئة ضغط سياسى أكثر منا حزبا ، وكانت قضيتنا المركزية تنوير وتعبئة الشعور الإسلامى نحو أسلمة الدستور فى السـودان خلال مرحلة النشأة ، والتى كـان يلزمـهـا الاسـتقرار والثبات والنمو دون مخاطر كبيرة تودى بالتجربة الوليدة ، سواء خـلال فترة الحكم الثنائى للسودان أو حكم الأحزاب التقليدية واليسارية التى تعاقبت بعد الاستقلال !

قلت : أذكر فى زيارتى الأولى للسودان فى أعقاب اندلاع ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ ، أن الرشيد الطاهر كان قد انسحب من الإخوان وزعـامتهـا ، وأصبح من أبرز قيادات ووزراء الحزب الوطنى الاتحادى ، متى كانت زعامتك للإخوان من حيث التوقيت؟

قـال : بعـودتى من الخارج وتكـوين جبهـة الميثاق عـام ١٩٦٤ ، قدت حـركـة أسـاتذة جامعـة الخرطوم ، عندما تصديت أنا وغيرى لأعبـاء ومسئوليات القيادة فى ثورة أكتـوبر التى انتزعت الحكم من العسكريين بقيادة الفـريق عبود .

قلت : فى خضم ثورة أكتوبر كـان تحالف جبهـة الميثاق الإسلامى مع الشيوعيين على

خلاف نهج العداء والتصدى فى ظروف النشأة الأولى للجماعة . . كيف تفسر هذا التحول السياسى ؟

قال : لأن الأمة كلها تحالفت فى خضم الثورة لإسقاط الحكم العسكرى وانتزاع الديمقراطية ، وكانت روح من الوفاق الوطنى تسود السودان ، والسودانيون ينفردون بهذه الروح عند الشدائد والملمات ، لذلك دخل الشيوعيون فى مراحل الثورة وفى إطار التجمع الذى استقطب فئات الشعب السودانى وطبقاته وفصائله السياسية وهو التجمع الذى لم يشذ ولم يخرج عليه أحد !

قلت : إذن فقد كان الشيوعيون فى منظوركم آنذاك فصيلا وطنيا مشروعا ؟

قال : لكن الشيوعيين دخلوا الثورة فى آخر الركب ، وتسللوا إلى مركز الصدارة والقيادة من خلال من زعموا بأنهم مستقلون ، وهيمنوا على مجلس الوزراء ، فأرادوا أن يطوروا تدخلهم للاستيلاء على السلطة ، وقدنا فى مواجهتهم حركة المعارضة ، وعبأنا الأحزاب الوطنية حتى أثرنا حركة شعبية واسعة انقضت على الحكومة وأسقطتها مرتين . . حكومة سر خليفة الأولى ثم حكومته الثانية !

قلت : كيف تم إذن حل وإقصاء الحزب الشيوعى من البرلمان ؟

قال : انتهزنا خطأ من عنصر شيوعى سبّ الرسول عليه الصلاة والسلام أمام طلبة الجامعة ، وعبأنا الشعور العام فى السودان ضد الشيوعيين ، ونقلنا المعركة إلى البرلمان وطالبنا بحل الحزب الشيوعى وطرد نوابه ، وكان معظمهم قد نجح فى دوائر الخريجين ونجحنا فى ذلك . ثم قدنا حملة للدستور الإسلامى فى كل قواعد الأحزاب السودانية ، واضطرت القيادات إلى التسليم بالمبدإ وصياغة مسودة الدستور التى كانت معدة للإجازة بالفعل قبل انقلاب مايو عام ١٩٦٩ ، وقد تضمنت معانى إسلامية كثيرة جدا . . وهكذا برزت جبهة الميثاق رغم ضعف حجمها المحدود وضآلة تمثيلها النيابى بفاعلية ودور سياسى كبير !

## الإخوان ونميري

عن موقف الإخوان المسلمين من انقلاب مايو سنة ١٩٦٩ وكيف تحولوا من صفوف المعارضة إلى التحالف مع نميرى حتى أخريات أيامه فى السلطة ، دار الحوار مباشرا لا

ينقصه الصراحة مع الدكتور حسن الترابى الذى شغل منصب النائب العام لوزير العدل ثم عمل مستشارا سياسيا للرئيس المخلوع، خصوصا أن وقائع هذا التحالف مازالت ماثلة أمام الشعب السودانى، حيث شهدت تلك الفترة تطبيق القوانين الإسلامية التى أصبحت الآن قضية الساعة ومثار الخلاف الواسع بين مختلف أحزاب الشمال والجنوب منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية !

قال : أستطيع الادعاء بأن الحركة الإسلامية تنمو وتقوى دائما فى أوقات الشدائد، وقد نمت وقويت بالفعل خلال فترة حكم نميرى. وبينما الأحزاب الوطنية أصيبت بالشلل نظرا لضعف تنظيماتها وصلاتها اليومية المفتقدة مع جماهيرها، لجأنا إلى منهج ذى شقين سرى وعلنى فى مناشطنا، وكانت القطاعات الإسلامية فى أوساط الطلبة والمهنيين والمثقفين تتجرأ على السلطة بحكم الشباب وغير ذلك، وتسيطر على دفة النشاطات الطلابية والثقافية والعمالية والوسط الشبابى والنسائى، وهو ما أهلنا لنصبح قوة سياسية وشعبية مؤهلة للمصالحة الوطنية التى سعى إليها نميرى عام ١٩٧٦ مع أحزاب المعارضة، وقبلنا الدخول فيها من موقع القوة لنزداد بعد ذلك قوة على قوة !

قلت : ما معيار قوتكم السياسية والشعبية فى تقديركم؟ وما مظاهرها خاصة وأن تحالفكم مع نميرى أتاح للإخوان المسلمين وحدهم دون غيرهم فى التنظيمات السياسية حرية العمل وحماية السلطة ؟

قال : كنا نأتلف مع هذه الكتلة أو تلك ونكسب معا أكثر مقاعد الاتحاد العام لطلبة الجامعة، وقبل ثورة مايو أو بعدها أصبحنا أكبر كل تلك الكتل مجتمعة، ودانت لنا قيادة الاتحاد عدة سنوات قبيل المصالحة الوطنية، وبعد المصالحة عاد الاتحاد وسيطرنا عليه وقدنا كل الجامعات، ولم تكن هناك ثمة شرعية أو حماية لنا من السلطة. . لأن العمل الطلابى ظل دون غيره مستقلا وبمنأى عن تدخلات السلطة!

قلت : أين كنتم عندما بدأ نميرى التفاوض مع الجبهة الوطنية لأحزاب المعارضة حول فكرة المصالحة ؟

قال : كنت فى المعتقل الذى قضيت فيه ٢٢٥٠ يوما، منها ٣٠ يوما عندما غضب علينا نميرى فى أخريات أيامه !

## المصالحة الوطنية مع المعارضة

قلت: لماذا قبل الإخوان المسلمون بالمصالحة مع نميرى؟ ألا يعنى موقفكم خلع الشرعية على حكم العسكر؟

قال: لجأ نميرى إلى مصالحة كل فصيل فى الجبهة الوطنية على حدة. حزب الأمة بزعامة الصادق المهدى بادر إلى عقد صفقة سياسية تستهدف قسمة السلطة مع نميرى، لكن نميرى كان حريصا على أن تظل (٩٠) بالمائة من السلطة فى يده.. ولذلك تعثرت المصالحة مع الصادق وخلف وراءه عددا من قياداته الحزبية فى السلطة حتى قيام موعد الانتفاضة الشعبية، فيما لم تنجح المصالحة مع المرحوم الشريف حسين الهندى زعيم الحزب الاتحادى الذى كان يمثل القيادة السياسية للجبهة الوطنية رغم أنه قبلها من حيث المبدأ.

وقبلنا بالمصالحة وقلنا لنميرى: لا شأن لنا بقسمة السلطة معك؛ نريد الحرية فقط للدعوة الإسلامية. واشترط علينا ألا نمارس العمل السياسى باسم حزب أو جماعة الإخوان أو جبهة الميثاق، قلنا له: لا بأس، سوف نعمل من خلال الشرعية القانونية، وسوف نعارض بعض مناهج الاتحاد الاشتراكى وسياساتك.. وقال: لا بأس!

قلت: إذن فقد طلبتم الأمان والحرية لجماعة الإخوان دون غيرها من فصائل الحركة الوطنية.. أليس فى موقفكم ثمة خطأ سياسى وديمقراطى؟

قال: كانت لنا إستراتيجية محددة: أن نعمل على تمكين الحركة الإسلامية فى المجتمع السودانى، وتنويع وجوه تعبيرها، ورغم أن نميرى أشركنا فى السلطة بشكل رمزى، إلا أن همنا الأكبر كان موجها نحو تأسيس حركة إسلامية فى البلاد. فعلى الصعيد الشعبى أسسنا جمعيات اجتماعية وشبابية ونسائية وثقافية وإغاثية وتطوعية فى ربوع السودان، وفى صفوف الطلاب استقطبنا جيلا ضخما من الشباب والشابات، ومن الناحية الاقتصادية أنشأنا مؤسسات متعددة ليس بغرض القوة الاقتصادية كما يدعى خصومنا، ولكن لنستكشف من خلال تجاربها نماذج تطبيقية للاقتصاد الإسلامى، حتى إذا جاء وقت التطبيق الواسع يمكن احتذاؤها دون الاعتماد فحسب على الفقه النظرى، ولذلك دخلنا مجالات التنمية والتأمين والمصارف. أما لماذا لم نطلب لغيرنا من الأحزاب ما نلناه من حرية وأمان، فلأن الأمر لم يكن بيدنا، علما بأن إستراتيجيتنا فى التحالف مع نميرى

*سجلناها كتابة واحتفظنا بها سرا، فقد كنا ندرك سلفا أنه سوف ينقلب علينا طال الزمن أم* قصر كما انقلب من قبل على حلفائه من الأحزاب والسياسيين فى شمالى السودان أو جنوبيه!

قلت : أين كانت أجهزة نميرى وعيونه من كل ذلك ؟

قال : عندما شعر بنمو وقوة وخطورة الحركة الإسلامية، كان الوقت قد فات على اقتلاعها بسهولة من كل أطراف الحياة السودانية. لقد قبلنا بالاتحاد الاشتراكى، والعمل من خلاله أتاح لنا فرصة فى الانتخابات النيابية، وكانت الجماهير تعرفنا وتميزنا برغم أننا لم نكن نعلن عن هويتنا، وكنا نحرز الفوز فى انتخابات القطاع الحديث، واكتسحنا الانتخابات فى معظم مقاعد المدن، وكان لنا وجود كبير فى المجالس الإقليمية وقيادتها حيث كان غيرنا من النواب على درجة ضعيفة من الخبرة والثقافة، ولذلك كانت اللجان تؤول إلينا بطبيعة الحال. وعندما شعر نميرى بأننا على وشك السيطرة على الاتحاد العام للعمال، دبر أسلوبا معينا للعزل السياسى !

قلت : ولكن أى عداء كان يكنه نميرى للإخوان المسلمين وقد تبنى مناهجهم وتوجهاتهم وأعلن تبنيه للإسلام شريعة للحكم ؟

قال : عندما شعر بأننا نشكل خطورة على حكمه، أخذته الغيرة، وقدر أنه من الأسلم ألا يصطدم بنا فى ذلك الوقت، وأن يحول إليه هذا الولاء الشعبى الذى تحقق للدعوة الإسلامية ومن ثم أعلن عن نهجه الإسلامى ودون مقدمات!

## النهج الإسلامي، لماذا ؟

قلت للدكتور حسن الترابى : طلع علينا نميرى بكتابه الأول «النهج الإسلامى. . لماذا ؟» ثم عاجل الجماهير بكتابه الثانى «النهج الإسلامى. . كيف ؟» ماذا كانت مساهمتكم فى تصور نميرى للإسلام ؟

قال : لقد اطلعنا عليها بعد الطبع وليس قبل ذلك، ولم نعرف نميرى كاتبا ولا قارئا ولا خطيبا. لقد كان همه كما قلت أن يتقى خطرنا وأن يسحب البساط من تحت أقدام الحركة الإسلامية وتنظيماتها وزعامتها، ومن ثم جاءت كتبه المكتوبة له امتهانا للكتابة

الإسلامية، فقد حاول أن يصوغ ماضيه بدلا من أن يعلن توبته الشخصية فى سلوك بعد سفه شديد!

قلت : هل كان تحالفكم مع نميرى إذن خطأ سياسيا انزلقت إليه جماعة الإخوان المسلمين ؟

قال : لم يكن بمقدورنا أن نبرر دوافعنا للمصالحة مع نميرى فى حينها لأن حرية التعبير كانت منقوصة، ولم يكن بمقدورنا بالطبع أن نوضح لماذا تحالفنا ومتى رتبنا للخروج من هذا التحالف والانقلاب عليه. . وهذه كانت أحرج ساعات مرت بنا والعداء يتصاعد ضد نميري فى كل الأوساط خصوصا فى أخريات أيامه، حيث بدت خطبه وتصريحاته قبيحة وجوفاء، وكان يقول إذا كان الإسلام يمنع ويحرم التجسس على الناس، فأنا سوف أدخل عليكم بيوتكم، وسوف أعاقبكم بالقانون البطال !

وأكثر الحرج كان عندما طبق الشريعة الإسلامية. من حيث المبدأ دعونا لدعم تطبيق الشريعة، لكنه أراد أن يستأثر بالفعل، ولذلك كان حرصه شديدا على إبعادنا عبر إجراءات صارمة من المشاركة فى إجراءات تطبيق القوانين الإسلامية حتى لا ينسب إلينا هذا الفضل أو بعضه !

قلت : تعنى أن هذه التشريعات الإسلامية لم تكن من وضعك أو تحت إشرافك وقد كنت النائب العام. . وزير العدل ؟

قال : نعم. . كان طلبتى من خريجى كلية الحقوق، وهم بدرية والنيل أبو قرون وعوض الجد، هم المسئولين عن سن تلك التشريعات، وكانت تعليمات نميرى المشددة لهم ألا يطلعونى على أعمالهم. وعندما بدأت مرحلة الصياغة أسرع بقرار عزلى من منصب النائب العام وأحالنى إلى الشئون الخارجية، ولذلك كان تدخلى فى عملية الصياغة محدودا جدا.

قلت : كنت عميدا لكلية الحقوق وأنت اليوم داعية إسلامى. . كيف ترى مصداقية تشريعات نميرى الإسلامية؟ وما شهادتك أمام الله والتاريخ فى هذه القضية الشائكة ؟

قال : لقد تدخل نميرى فى هذه التشريعات بالقدر الذى شوه وجه الإسلام وامتهن العدالة وسلامة إجراءات التطبيق. ويكفى أن هذه التشريعات التى نسبت ظلما للإسلام كانت تخلى سبيل عتاة المجرمين إذا تابوا وردوا ما سرقوه، بينما كانت توقع العقاب على خصومه السياسيين وتقطع يد الجائع والفقير الذى لم يجد قوت يومه !

وأراد نميرى أن يخلد فى السلطة خليفة للمسلمين أبد الدهر، وأن يكتب كتابا ويختمه ويولى فيه العهد من يخلفه، وأن يوصى له بالكتاب حتى بعد موته ويضمن له البيعة مسبقا. أراده دستورا خلافيا وراثيا، وفضلنا أن يكون دستورا وضعيا غير منسوب للإسلام، الصياغات إسلامية إلى حد ما ولكن مضمونه لم يكن إسلاميا قط !

قلت : إذا كانت تلك رؤاكم، فماذا كان موقفكم ؟

قال : عندما انتقدنا التوجهات الدستورية غير الإسلامية اضطر إلى سحب الدستور. وبالنسبة للقوانين الإسلامية سكتنا عليها فى البداية، وقلنا ربما على مر الزمن يمكن إصلاحها، وقلنا أيضا إن الانتقال من القانون الوضعى الإنجليزى إلى القانون الشرعى خطوة على الطريق، وخير من أن يظل هناك انطباع بأن مخلفات الاستعمار مازالت تحكم السودان، وطالبنا بتطبيق دستور إسلامى صحيح يكون مظلة للقوانين الإسلامية !

قلت : على وجه التحديد، ما مآخذك على تلك القوانين من المنظور الإسلامى؟

قال : على سبيل المثال لا الحصر، فإن قوانين الإجراءات ليس فيها من الإسلام شىء، وقانون القضاء كذلك، وقانون الإثبات ليس فيه محاولة لتبنى مبادئ وأصول إسلامية رغم أن وسائل الإثبات شبه وضعية بينما القوانين إسلامية، ناهيك عن تدخلات نميرى فى شئون التطبيق، وإلى حد التدخل لإعفاء عضو مجلس ثورة سابق من توقيع العقوبة فى تهمة ثابتة عليه، وممارسة ضغوطه فى محاكمة الأستاذ محمود محمد طه فى قضية رأى وإعدامه وهو الشيخ الهرم رغم أنه قدم أساسا للمحاكمة بتهمة سياسية لا تهمة الردة، ورغم أن نميرى كان يجله ويستخدمه فى الماضى للهجوم على الحركة الإسلامية !

قلت : أعلم أن نميرى أوكل إليك مهمة الإشراف على لجنة لمراجعة تلك القوانين، فماذا حدث ؟

قال : وضعت مسودة للتدرج فى تطبيق الشريعة الإسلامية. مثال ذلك : أن نبدأ أولا بمنع الإعلان عن الخمور والقضاء على مظهرها العام، ثم بعد ذلك تجفف مصادرها، وأخيرا نحظر تناولها حسب ظروف كل منطقة على حدة. لكنه لم يرغب فى إجازة المسودة التى وضعناها مع جملة القوانين فى اللجنة، ووضع مسودات مختلفة طبقها فورا !

قلت : معنى ذلك أن اقتناعاتكم كانت ترى التدرج فى تطبيق الشريعة الإسلامية؟

قال : فى مسألة الخمر كانت هناك قطاعات كبيرة مصابة بشرب الخمر (البلدية والأفرنجية)، ولذلك وقعوا تحت طائلة القانون، وبعضهم لهم مكانات فى المجتمع ووزراء وأبناء أسر محترمة وتجار، وفوجئوا بالتشهير بهم وجلدهم وإذلالهم، ولذلك حدث فى السودان شىء من الصدمة النفسية . . وهذا ما خشيناه ،وكان رأينا التدرج، لأن الإسلام يخشى الفتنة !

قلت : وقطع يد السارق ؟

قال : القانون الذى وضعناه فى هذا الصدد أثبتنا فيه الحدود والنصاب وفصلناه تفصيلا ليهدى القاضى، بينما قانون نميرى الذى وضع على عجل أحال القاضى إلى الفقه، وكثير من القضاة كانوا غير مؤهلين، ولذلك صدرت أحكامهم بقطع اليد أو الأيدى والأرجل من خلاف بغير خلفية فقهية تساعدهم على تطبيق القانون، بمعنى أن كل قاض كان عليه أن يجتهد، وهكذا أهان نميرى جلال الإسلام وهيبة القضاء !

## الثورة المهدية وثورة يوليو

القضايا التى تحتاج إلى رأى الأمين العام للجبهة الإسلامية كثيرة، وكان هناك وفد من الجبهة الإسلامية من مديرية دارفور ينتظر لقاءه، وكانوا يستمعون إلى الحوار بيننا. قدمهم إلى قائلا :

ضيوفنا كانوا حتى وقت قريب يدينون بالولاء لطائفة الأنصار وحزب الأمة وقد هداهم الله إلى طريق الجبهة الإسلامية . .

وقلت للدكتور الترابى : يبدو أننا أخذنا من وقتكم ووقت ضيوفكم الكثير . وفيما تبقى من وقت الحوار أرجو أن تسلط الأضواء على ما تبقى من قضاياه وتساؤلاته على نحو خاطف وغير مبتسر . . ولنبدأ بالأسباب الموضوعية وراء الفوز غير المتوقع الذى أحرزته الجبهة الإسلامية فى الانتخابات.

قال : أولا : اعتمدنا على قوانا الذاتية تنظيميا وتعبويا وماليا . . ويسأل غيرنا عن عشرات الملايين التى صرفوها فى تمويل المعركة الانتخابية، من أين جاءتهم ؟ ولأى غرض ينتظر منهم أن يحققوه؟ وهل من السذاجة الادعاء بأنها مجرد تبرعات أو حصيلة اشتراكات الأعضاء؟

ثانيا : كان الكبار فى العائلات وزعماء القبائل بحكم استئثارهم بالمال والاقتصاد والنفوذ فى القطاع التقليدى أصحاب الكلمة المسموعة فى الانتخابات. الآن، وفى ظل الهجرة والعمل فى الخارج وانتشار التعليم وتنوع مصادر الكسب وظروف الجفاف التى حلت بالوبال على الزراعة والثروة الحيوانية، أصبح للشباب رأى مستقل وموقف آخر وفى صفوفهم أنصار للحركة الإسلامية والتحرر من العبودية الطائفية والتقليدية !

ثالثا : دعمنا تحرير المرأة لا على النمط الغربى ولكن من خلال الحركة الاجتماعية والتنظيمات النسائية وجعلنا لها دورا فى الحياة تحتج عليه بالدين فى مواجهة السلفيين. وكسبنا معظم هذا القطاع !

رابعا : جمعنا الرؤوس فى الطرق الصوفية إلى الجبهة الإسلامية التى استبدلناها عوضا عن صيغة الإخوان المسلمين الضيقة، وهيأ لنا نميرى من حيث لم يرغب، أن نمد نشاطنا وكسبنا للولاءات فى مناطق كانت مغلقة على الولاءات الطائفية والقداسة الدينية التى زعزع بإجراءاته وقارها ونفوذها.

خامسا : وثقنا صلاتنا بالجنوب التى انقطعت صلات أحزاب الشمال بها منذ أكثر من عشرين عاما، ونظمنا المسلمين هناك وهم أكثر عددا من المسيحيين، وكسبنا فى صفوف الوثنيين أعدادا هائلة إلى صف الإسلام، وعقدنا عدة مؤتمرات ناجحة فى الجنوب ونجحنا فى بعض دوائره، ولن يدرك الكثيرون مغزى هذا العمل السياسى إلا مستقبلا.

سادسا : طفنا بكل ربوع السودان وعقدنا المؤتمرات والليالى السياسية.. وطرحنا أفكارنا حول حتمية أسلمة الدستور واستبقاء القوانين الإسلامية، فيما تراجع العلمانيون ولم يفصح الشيوعيون عن توجهاتهم الماركسية مباشرة !

قلت : خصومكم يتهمون مسيرة «أمان السودان» التى نظمتها الجبهة الإسلامية بأنها كانت محاولة لكسب رضاء المجلس العسكرى على حساب التجمع الوطنى.

قال : لقد دعينا للمشاركة فى التجمع ورفضنا التحالف مع الشيوعيين والبعثيين واللجان الثورية.. نحن لا نمانع الحوار معهم ولكن التحالف لا.. وقد اعتزلناهم تمهيدا لعزلهم فى النهاية.. والمسيرة كانت أساسا لدعم الروح المعنوية لقوات الشعب المسلحة التى تحارب فى الجنوب من أجل وحدة السودان، بينما التجمع كان يؤيد جون جارانج

ويستبيح قتله لأفراد الجيش والمدنيين العزل، رغم أن المجلس العسكرى أعلن وقف إطلاق النار من جانب واحد !

قلت : التجمع الوطنى بأحزابه ونقاباته كان صانع الانتفاضة الشعبية بينما كنتم آنذاك رهن الاعتقال ؟!

قال : الانتفاضة عملها الشعب كله كما حدث فى ثورة أكتوبر . . ولكن اليساريين أسرعوا وحرروا الميثاق الوطنى على هواهم، وحاولوا السيطرة على التجمع بأكثر من حجمهم الشعبى ووزنهم السياسى !

قلت : ألا ترى بعد انتقاداتكم الكثيرة للقوانين الإسلامية أن مطلب التجمع الوطنى الرامى إلى إلغائها من شأنه أن يساهم فى حل مشكلة الجنوب ؟

قال : هذه القوانين جاءت بعد اندلاع التمرد وليس قبله، وهذه القوانين تطبق على المسلمين ولا تطبق على غير المسلمين فيما يمس دينهم أو يخالفه مع ترتيب الحصانات الكافية التى تحفظ عليهم وضعهم الخاص فى الجنوب وثقافتهم وحرية عبادتهم. وليس فى المسيحية قوانين تجارية مثلا، ومن ثم يطبق قانون الأغلبية كما فى أى دولة. والإسلام يتسامح مع غير المسلمين فى شرب الخمر، ولكن لا يتسامح فى تجارتها ويحد من انتشارها وصناعتها، ولابد من ضوابط قاسية حتى نمنع إشاعتها فى المجتمع. لكن أن تلغى هذه القوانين ونعود إلى حالة التسويف والمماطلة فى تطبيق الشريعة بدعوى وضع قوانين بديلة في المستقبل، فهذا مالا نقبله!

قلت : الصادق المهدى يدعو إلى إلغائها ؟

قال : لقد تراجع الآن وأصبح ينادى بوضع قوانين إسلامية بديلة. ولم يعد الآن وهو فى السلطة يستطيع أن يذهب إلى الشعب أو قاعدته الأنصارية ويقول : «نحن مع إلغاء الشريعة»، وقد بدأت أقتنع بأن الصادق أصولى ولعله لا يوافق على ذلك، ولذلك أصبح لزاما ألا نعطل نفاذ حكم صحيح فى هذه القوانين وأن نعدل ونصحح أى حكم ورد فيها غير صحيح وإعادة ضبط صياغتها المعوجة !

قلت : هل الشريعة الإسلامية موضع خلافكم الوحيد مع الصادق المهدى ؟

قال : وتحالفه مع الشيوعيين كذلك.

قلت : كيف ترى الطريق مسدودا أمام التحالف مع الشيوعيين وتدعو فى نفس الوقت للحوار الديمقراطى مع جون جارانج وهو ماركسى أيضا ؟

قال : أقول بوضوح إننى ضد التحالف مع الشيوعيين، ولكنى لست ضد الحوار معهم على الصعيد الوطنى . وفى الجنوب أحترم جون جارانج شريطة أن يضع السلاح ولا يفرض شروطا مسبقة للحوار .

وجون جارانج يدعو لإلغاء الشريعة لا بمسيحيته ولا جنوبيته ولكن بنهجه الماركسى، وقد كان أصلا قائدا لمجموعة «جيفارا» أوائل السبعينيات خلال فترة التمرد الأول وحتى انخراطه فى القوات المسلحة عام ١٩٧٢ . والأمريكان الذى درس فى جامعاتهم يساعدونه من منطلق حضارى وإستراتيجى يستهدف قطع علاقات السودان بالإسلام والعرب . . ولذلك يشترط للحوار إلغاء الاتفاقيات مع مصر . . وحتى مع ليبيا التى كانت تمده بالسلاح وبأسباب الحياة!

قلت : كيف ترى علاقات الإخوان المسلمين سابقا والجبهة الإسلامية الآن مع مصر؟

قال : النظام فى مصر كان يتحفظ فى علاقته بنا فى الماضى بحكم تجربته وتوجهاته التاريخية مع الإخوان فى مصر . الآن هناك مقومات جديدة للتحاور بيننا ومصر، خصوصا بعد أن أدرك النظام الواقع السودانى بصورة تختلف عن الماضى، حيث كانت بعض الشخصيات السودانية السياسية تحتكر الاتصال بمصر . واقتناعى أن الحوار المصرى مع السودان يجب أن ينفتح على جميع الفصائل السياسية، وأن يراعى فى ذلك الخصوصيات الديمقراطية فى السودان . ونحن أحرص على علاقات الكيانات العربية الإسلامية بالسودان ومستشعرون لخطر العداء ضد الإسلام، ومصر أول البلاد المؤهلة لمناصرتنا ودعمنا فى هذا المنحى الإستراتيجى، فضلا عن علاقات الطبيعة والتاريخ والنضال المشترك الذى يجمعنا منذ الأزل !

قلت : رؤيتكم للمستقبل . . القضية الفلسطينية فى ضوء متغيرات وظروف الحاضر العربى والدولى .

قال : الاعتصام بالمواقف العربية المبدئية والإصرار على استمرار الصراع مع الصهيونية أمر حتمى وإلا ضاعت القضية إلى الأبد . ربما كانت هناك بلاد عربية تجاور إسرائيل اضطرتها توازناتها الدولية وظروفها الخاصة إلى تعديل الموقف، وأعتقد أنها ضرورات سياسية وليست اقتناعات مبدئية، ولذلك نقدر لها بعض العذر . . وكل البلاد العربية

قصرت أو تجاوزت إزاء قضية الخلاص واستعادة الأرض السليبة بشكل أو بآخر، ونرى الصبر والثبات على المبادئ والحقوق العربية المشروعة فى فلسطين حتى تتهيأ ظروفنا الموضوعية والظروف الدولية المواتية لاستخلاصها. لقد ظل المسلمون على موقفهم هذا مائة عام حتى حرر صلاح الدين الأيوبى القدس!

قلت: والمستقبل السياسى للسودان؟

قال: يتحتم اليقظة والعمل السياسى والشعبى المكثف حتى لا نقع فى براثن التبعية والدخول فى المحاور وإلغاء الديمقراطية، ولابد من توجيه الجهاد من إطاره السياسى الضيق إلى الجهاد الاقتصادى حتى نصنع قوتنا.

قلت: موقفكم من الاشتراكية بمفهومها العلمى والعصرى؟

قال: أستغنى عنها بمثلها وخير منها فى دينى. وأنا لا أتعامل مع الاشتراكية لفظيا فحسب: فإن كانت تعنى العدالة الاجتماعية نقبلها، وإن كانت برنامجا اقتصاديا يضمن الحد الأدنى من الكفاية لكل مواطن وحدا معينا فى الاستهلاك لا يبلغ السفه أقبلها، من بعد ذلك نحن مع حرية التملك والربح الحلال والحرية الاقتصادية فى إطار الضرائب التصاعدية والزكاة بما يوازى حاجة الفقراء، ومن ثم لا نؤيد التأميم لكل وسائل الإنتاج ولا حتى معظمها متى وفرنا كل هذه الخدمات والضمانات والضوابط!!

قلت: والثورة المصرية، ما تقييمكم سياسيا لمسيرتها؟

قال: منطلقات ثورة ٢٣ من يوليو الوطنية والقومية والإسلامية والإفريقية كانت إيجابية للغاية وجديدة على واقعنا السياسى الذى كان يعيش فى أسر الاستعمار، وقد أنجزت الكثير فى شتى المجالات.. أنقذت مصر من الأخطبوط والتسلط السياسى، وأنقذتها كذلك مما كان يرهن سيادتها فى نمط الاقتصاد الرأسمالى، وأخرجت مصر والعالم العربى والعالم الثالث من ذل الاستعمار والتبعية. لكن هذه الإنجازات العظيمة بكل مقياس، واكبتها تقاليد من العنف فى التعامل السياسى، ويبدو أن الناصريين يصححون الآن هذه الأخطاء والاعتراف بها، ويبدو كذلك أن الرئيس جمال عبدالناصر تكالبت عليه عداوات الداخل والخارج وتحالفا معا، الأمر الذى اضطر الثورة إلى حماية نفسها بوسائل عنيفة.. وهكذا لم يتحقق كثير من أحلامها فى القفز من الأرض إلى المثال، وولّد العنف التطرف والنكسة، وكانت الحركة السياسية أولى ضحاياها، الأمر الذى أضعف وجه مصر الإسلامى!

قلت : ولكن من بدأ الصدام؟ ألم يكن هناك ثمة مبرر للعنف المضاد برغم استنكارنا له عندما حاول الإخوان الانقضاض على الثورة بقوة السلاح مرتين ؟

قال : ربما كان هذا الرأى فيه بعض الصواب . . لكنه على أى حال مجرد رأى إلى جانب آراء أخرى فى هذه القضية الخلافية . على أننى على اقتناع تام بأن عبدالناصر لم يكن أداة لأحد فى صدامه مع الحركة الإسلامية فى مصر .

قلت : ترى ماذا يبقى من مرحلة حكم نميرى صالحا للحاضر والمستقبل . . علما بأن جواب الدكتور الجزولى دفع الله رئيس وزراء الانتفاضة . . أنه لا يبقى منها إلا ما يبقى بعد ثورة ثور هائج فى مخزن للخزف ؟

قال : أختلف معه تماما فى هذا الرأى . . تبقى اللامركزية فى حكم السودان ، وتبقى الشريعة الإسلامية ، ويبقى الجنوب مقسما إلى ثلاثة أقاليم وأحسب أن هذا الوضع لن يزول ، فأهل الجنوب جربوا الإدارة فى إقليم أصغر ووجدوه أكثر كفاءة وأقرب لتحقيق مصالحهم ، ولن يقبل الجنوبيون أن يهيمن عليهم الكيان الواحد والمتمثل فى قبيلة الدينكا التى استأثرت بالحكم والنفوذ والمصالح .

ويبقى الوعى السياسى والممارسة المباشرة للسلطة أكثر من التعويل على القيادات الطائفية والكيانات التقليدية التى تجاوزها الشعب ، بعد أن انتزع نميرى أقوى أسلحتها واستخدم ضدها أشكالا من الوسائل البشعة التى أضاعت هيبتها برغم أنها ليست من الدين أو القانون فى شىء!

قلت : فى تقديرك . . ما أبرز الأخطاء السياسية التى ارتكبت فى عهد نميرى؟

قال : فى التنمية خرب ولم يعمّر . استجاب إلى النزعات المريضة ولبى طموحات أصحابها وشهواتهم المادية بينما زاد من حرمان الأغلبية ، وأشاع فى السودان حالة من الشقاق السياسى والطبقى يهدد الديمقراطية فى السودان فيما إذا لم نعجل باستقرار وبناء الكيانات السياسية ، كما فتح الأبواب على مصراعيها للتدخلات الأجنبية ، وربط اقتصاد البلاد بعجلة التنمية السياسية للغرب !

قلت : والقوانين الإسلامية خاصة وأن الحدود لا تزال قائمة ؟

قال : هى معطلة ولكنها لم تلغ . . وتلك القوانين الإصلاحية فى حاجة إلى تنقية واستكمال ، والدستور لا يزال حتى الآن وضعيا وعلمانيا ، أما عن الحدود فصدقنى أن الخلاف حولها يدور فى الخرطوم فى أوساط المثقفين فحسب ، وهؤلاء لن يرضوا بالشريعة

الاسلامية ولو جاءت مبرأة من الخطإ ومن خلال استفتاء شعبى ديمقراطى . . ولكن حيث لا سلطة ولا شرطة فى الريف والغابات والصحراء . . فإن الشعب يطالب بتطبيق الحدود ، خاصة بعد أن عادت السرقات والاعتداءات بقوة السلاح والرشاشات !

قلت : وما أبرز أخطاء الإخوان المسلمين وقيادتها إزاء استفحال خطإ نميرى وخياناته وقد كنتم حلفاء له ؟

قال : أعترف أنه كان بإمكاننا فى وقت أسبق أن ننقلب عليه ونسقطه ، وربما ورثنا السلطة إن شئنا ، ولكن لعلنا توجسنا من خطر الإحاطة الغربية ، وانفعلنا بمقولة إن للسودان كيانات تقليدية تحكمه ، ولذلك تراخينا معه أكثر مما ينبغى ، وكنا مطمئنين إلى أنه إذا غدر بنا فلن يعيش بعدنا طويلا ، لأن قوتنا إذا انقلبت عليه سوف تقضى عليه تماما ، فكان يمكن أن نعالجه لا بالغدر ، ولكن أن نستحثه ونضغط عليه ونقتحم عليه السلطة وننتزعها منه . ويبدو أن الله قدر لنا ألا نتولى السلطة بالعنف !

قلت : متى كان التوقيت الذى اكتشف فيه نميرى ترددكم حول أسلوب تقويمه ؟

قال : فى أعقاب زيارة بوش نائب الرئيس الأمريكى للسودان ، وهو الذى حدد ساعة الصفر لانقلاب نميرى علينا .

وقلت للدكتور حسن الترابى وقد تهيأت للانصراف : سؤال أخير حول بيعة نميرى إماما للمسلمين وخليفة لرسول الله .

قال : أنا الذى وضعت صيغة البيعة . . وقد بايعناه فقط على نهج الإسلام .

قلت : الآن يا دكتور هل ترى أن شروط البيعة كانت مكتملة فى نميرى ؟

قال : كنا نتحسب إذا عارضناه أن تحدث أزمة سياسية بيننا لا يعلم إلا الله مداها . . ثم إن معظم أئمة المسلمين لم يستوفوا هذه الشروط وتمت بيعتهم للضرورات ، ولكننا حولنا الولاء لنميرى الذى كان مطلقا إلى مشروط ، وأبحنا لأنفسنا الخروج عليه بنص البيعة . .

و . . .

واكتفيت بهذا القدر من الحوار الذى أعفانى من توجيه السؤال الأخير :

متى خرج الإخوان المسلمون على بيعتهم لنميرى ؟ ولعل الجواب لم يعد سرا ؛ فقد تم هذا الأمر بعد نجاح الانتفاضة الشعبية فى عزله من السلطة حيث سقطت ولايته وإمامته المزيفة تلقائيا والتى أوسع بها السودانيين تنكيلا وفقرا وتبعية واستبدادا باسم الدين !

والشاهد أن نشر الحوار فى حينه جاء متزامنا مع تشكيل الصادق المهدى حكومته الائتلافية الأولى التى ضمت حزب الأمة والحزب الاتحادى، بينما اختار غريمه الدكتور الترابى الوقوف فى المعارضة، وهى قسمة عادلة للسلطة واتساقا مع الصيغة الديمقراطية الصحيحة عبر قيام حكومة قوية ومعارضة قوية. لكن لأن المماحكات السياسية المحتدمة بين الصادق والترابى خلال فترة الانتخابات النيابية ظلت فى حالة تفاعل إلى حد الخوض فى الخصوصيات والاتهامات المتبادلة المجافية لتقاليد أهل السودان، من هنا كانت انعاكاساتها السلبية على حوارى مع الدكتور الترابى بشكل غير مباشر عبر عاملين، أولهما طارئ والآخر سابق على موعد النشر.

الطارئ.. لأن موعد نشر الحوار جاء فى أعقاب سلسلة من المتغيرات فى التكتيكات السياسية التى تبنتها الجبهة الإسلامية عندما تراجع الدكتور الترابى عن نقده المرير للقوانين سيئة السمعة التى أجازها الرئيس نميرى وكذا القوانين الإسلامية المزعومة التى كانت واحدا من الأسباب المباشرة وراء تصعيد اندلاع التمرد الثانى فى جنوبى السودان بقيادة العقيد جون جارانج بعد أن تراجع نميرى عن التزامه السابق فى اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ بالتعامل مع الجنوب كيانا سياسيا موحدا يتمتع بالحكم الذاتى الإقليمى فى إطار السودان الموحد وإعادة تقسيمه إلى ثلاثة أقاليم.

وهكذا وسط الأجواء السياسية المشحونة بالتوتر واختلاف الرؤى بين أحزاب الحكم والمعارضة، جاء نشر حوارى مع الدكتور الترابى يفتقر إلى الانسجام والتوقيت الملائم مع ماطرأ من تغييرات على رؤى ومواقف الجبهة الإسلامية وتكتيكاتها السياسية الجديدة، خاصة بعد إدانتها من قبل الجمعية التأسيسية آنذاك بتهمة تدبير المظاهرات وإثارة الاضطرابات فى جامعة الخرطوم برغم قرار الإجماع الوطنى لأحزاب السودان بمنعها إلى حين مباشرة الحكومة مهامها والبحث عن حلول لإرث المشكلات القومية الثقيل.

أما عن العامل السابق الذى عكس أيضا سلبياته المضاعفة على حوارى مع الدكتور

الترابى، فلأن الهجوم والتجريح كان لايزال مستمرا وعنيفا بين الكاتب سيد أحمد خليفة رئيس تحرير صحيفة الأمة ـ لسان حال حزب الأمة آنذاك ـ وبين الجبهة القومية الإسلامية وصحيفتها «الراية» حيث كانت الأمة تتهم قيادات الجبهة بالتحالف مع نميرى وتزيين توجهاته الديكتاتورية واللا إسلامية المعادية للشعب والديمقراطية وتمريره للقوانين سيئة السمعة. . بينما الراية تتهم سيد أحمد خليفه بالتعامل مع نميرى والعمالة لأجهزته المخابراتية ضد مصالح الشعب وخيانة أمانيه الوطنية. . إلخ. . إلخ !

وكان سيد أحمد خليفة فى زيارة للقاهرة حين صدرت مجلة أوراق عربية حيث أبرق بفقرات مجتزأة من حوارى مع الدكتور الترابى إلى صحيفة الأمة فى الخرطوم ونشرتها فى صدر صفحاتها من باب المكايدة السياسية. وهكذا، قبل أن تصل المجلة إلى السودان والاطلاع على محتوى الحوار كاملا، بادرت صحيفة الراية إلى الادعاء بداية بعدم إجراء الدكتور الترابى أصلا لأى حوار معى. . وبعد وصول العدد إلى الخرطوم تراجعت عن ادعائها، وقالت إننى تدخلت بالتشويش على الحوار وتشويه مضامين الدكتور الترابى الفكرية. . ثم نشرت الراية مقالا على صفحة كاملة تحت عنوان «هذا الصحفى اليسارى إن تحمل عليه يلهث وإن تتركه يلهث» كما لو كنت الكلب الذى جاء ذكره فى القرآن الكريم وتضمن المقال فقرات مبتسرة من جملة مقالات وتحقيقات كثيرة نشرتها عن السودان على طريقة «لاتقربوا الصلاة» دون استكمال بقية الآية للتدليل على عدائى المبيت للجبهة الإسلامية ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ماذا أفعل أمام تلك الاتهامات الباطلة، وقد مست صميم إيمانى وهويتى السياسية ومصداقيتى الصحفية ؟

انهالت على الاتصالات التليفونية من بعض المحامين فى السودان يعرضون تطوعهم للدفاع، وقال لى أحدهم إنه يضمن لى مليونى جنيه سودانى على الأقل تعويضا عمّا نالنى فى عنوان المقال فقط من إهانات. . ووصف بعض الأصدقاء السودانيين ماجرى بأنه جزاء سنمار، إزاء كم ماكتبته بحب وولاء للسودان وحدب على قضاياه المصيرية منذ ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤، لكنى شكرت لهم مودتهم وقلت: ما زلت على أمل تصحيح الخطإ ولا نية عندى لكسب عداوة الجبهة الإسلامية لكونها فصيلا أساسيا فى التعددية السياسية السودانية أمس واليوم وغدا. . وهكذا أغلقت الباب فى وجه أعداء الجبهة الإسلامية لاستغلال ماحدث على صعيد المماحكات والمكايدات السياسة المتبادلة !

وعلمت أن الأستاذ عبد الرحمن إبراهيم رئيس تحرير صحيفة السودان فى زيارة صحفية للقاهرة، وهو من المقربين إلى الدكتور الترابى ومن رجالات الجبهة الإسلامية، ودعوته للعشاء فى منزلى، وكان فى حاجة إلى إجراء حوارات مع بعض الوزراء والمسئولين المعنيين بالعلاقات المصرية السودانية. واتصلت على الفور بالصديق الدكتور ممدوح البلتاجى رئيس الهيئة العامة للاستعلامات آنذاك وقدمته له حيث أبدى استعداده لمساعدته واستضافته فى فندق «الهيلتون»، وبعدها عرضت على الأستاذ عبد الرحمن إبراهيم حوارى مع الدكتور الترابى وقرأه بعناية وقال: والله لقد أنصفت الدكتور الترابى وأنصفت الجبهة الإسلامية. ثم عرضت عليه المقال الذى يهاجمنى فى صحيفة الراية وقرأه وقال: «والله لقد ظلموك ولا أقل من إنصافك وتبرئة ساحتك». ولم أثقل عليه وقد تجاوزت السهرة منتصف الليل حيث سلمته الشرائط التى سجلت عليها الحوار حتى يستمع إليها ويفتش عن خطإ ما ارتكبته فى الالتزام بنصه وروحه. ثم التقينا فى اليوم التالى حيث بادرنى بقوله: والله لاغبار على موقفك.. اسمح لى بتسوية الموضوع بعد عودتى للخرطوم مع الدكتور الترابى ومع صحيفة الراية.

ومضى الوقت دون أن أتلقى منه رسالة تفيد قيامه أو نجاحه فى مسعاه.. وسافرت إلى الخرطوم للمشاركة فى مؤتمر للمنظمة العربية لحقوق الإنسان.. واتصلت به فى صحيفة السودانى وكان غائبا وتركت له رسالة.. ويوم سفرى من الخرطوم اتصل بى تليفونيا وقال إنه جاء للقائى فى فندق «الجراند أوتيل» وكنت غائبا، وسألنى الزملاء الصحفيون السودانيون عن تطورات المشكلة وعن صحة عزمى على رفع قضية ضد الدكتور الترابى والراية وقلت لهم: مازلت أراهن على أجاويد أهل السودان ومساعيهم الخيرة فى تسوية الخلاف وديا. لكنى أدركت فى النهاية خسارة الرهان. وفى القاهرة انهالت علىّ مكالمات تليفونية مجهولة - أظنها من عناصر وأنصار الجبهة الإسلامية وبأصوات ولهجات مصرية وسودانية - بعضها يسب سلسفيل جدودى.. وبعضها يتوعدنى بالاغتيال. وفى منزلى عقدت جلسة استماع ضمت بعض الزملاء، من الصحفيين المصريين والدبلوماسيين فى سفارة السودان بالقاهرة، ولاداعى لذكر الأسماء الآن منعا للاحراج، وعرضت عليهم حوارى المنشور فى أوراق عربية وتسجيلات الحوار، وكان بين الحاضرين زميل صحفى فى صحيفة الأهالى.. وفوجئت بنشره خبرا تحت عنوان: «جلسة استماع تكذب الراية السودانية» روى فيه ماحدث واحتكامى لرأى الحاضرين وإنصافهم لموقفى وشهاداتهم على التزامى الحقيقة.

مكالمة واحدة مجهولة بلهجة سودانية نصحنى فيها صاحبها بإرسال خطابين إلى الدكتور الترابى وصحيفة الراية لتصحيح الخطإ والاعتذار عما لحق بى من ظلم وأضرار قبل الاحتكام إلى القضاء. وانتهزت فرصة زيارة الصديق مصطفى عبدالقادر المحامى السودانى للقاهرة الذى وافق مشكورا على تسليم الرسالتين حتى علمت بخبر دعوة الحكومة المصرية للدكتور الترابى. . وانتظرت محاضرة يلقيها فى نادى أساتذة جامعة القاهرة بالدقى. . وقدمت إليه فى نهاية المحاضرة أربعة أسئلة مكتوبة بخطوط مختلفة وفى أوراق منفصلة تتضمن المحاور التى ادعت صحيفة الراية افتقارى للأمانة فى صياغتها أو تعمدى التشويه فى نقلها على لسانه، وإذا بإجاباته عليها أمام جمهور الحاضرين تكاد تتطابق نصا وروحا ومضمونا مع فقرات الحوار المختلف عليها كما نشرتها. . ولم أشأ أن أثير ضجة قد يستغلها خصوم الجبهة الإسلامية من الحاضرين، وانتظرت حتى دخل قاعة الضيافة ودخلت وراءه، وكان بين الحاضرين الصديق صلاح إبراهيم المحاضر آنذاك فى جامعة أم درمان والمستشار الصحفى بسفارة السودان فى القاهرة الآن. . وقدمت نفسى للدكتور الترابى، ونهض مرحبا ومصافحا. . وقلت له إننى أشكر إجاباتك على أربعة أسئلة وجهتها إليك لأنها جاءت متطابقة ومنصفة لموقفى من الحوار الذى أجريته معك منذ شهور، وشككت الراية فى مصداقيته واتهمتنى بكل نقيصة إلى حد وصفى باليسارى الكلب. . ثم فى نبرة انفعالية غاضبة تساءلت: هل هذا نموذج للصحافة الإسلامية الأمينة الذى تبشرون به يا دكتور؟ وقال الدكتور الترابى: معاذ الله أن أكون اطلعت على ذلك قبل النشر، ولا ملاحظة عندى على نشر الحوار سوى نقل فقرات من حوارى معك إلى مكان آخر. وقلت: ذلك كان المطلوب مهنيا لإعادة صياغة الحوار صحفيا عبر اتساقه وترتيب وقائعه وقضاياه. وما الفرق بينى وبين جهاز التسجيل أو ساعى البريد إذن؟. . لقد انتظرت طويلا إجابة عن رسالتى إليك لتدارك الخطإ وإنصافى. . وقال: ألم تجد يا أخ يوسف رسولا غير مصطفى عبد القادر المحامى؟! ألا تعلم مواقفه المعادية من الجبهة الإسلامية؟!. . وضحك فى مودة يهدئ من انفعالى، ثم نادى سكرتيره الخاص وطلب منه ترتيب موعد للقائنا للتفاهم وتسوية المشكلة. وعندما ذهبت إلى مقر ضيافته بمصر الجديدة فى الموعد الذى حدده الدكتور الترابى الحادية عشرة صباح اليوم التالى اكتشفت مغادرته القاهرة فجرا متوجها إلى الخرطوم. . وبعدها بشهور اندلع الانقلاب العسكرى يوم ٣٠ من نوفمبر عام ١٩٨٩ بزعامة الفريق عمر البشير واعتقال الدكتور الترابى ضمن زعامات وقيادات الأحزاب المنحلة وكانت مياه كثيرة قد تدفقت فى نهر السياسة السودانية.

استغل الإنجليز مظالم الخليفة عبد الله التعايشى وتجاوزات أمرائه سببا ومبررا لضرب الثورة المهدية واحتلال السودان، ولا تزال قصائد الشاعر الكبير الحردللو الذي شهد هذا العصر تروي تلك المظالم اللاإنسانية فى بشاعتها. ولاشك فى أن أخطاء الأحزاب وخلافاتها العقيمة هيأت المناخ السياسى والشعبى الملائم دائما لاندلاع الانقلابات العسكرية التى أجهضت ثلاث تجارب ديمقراطية منذ الاستقلال.

من مقر إقامته بالقاهرة، روج الرئيس الأسبق جعفر النميرى فى أحاديثه وتصريحاته لأجهزة الاعلام العربية والأجنبية عن دعوات وصلته من القوات المسلحة وفصائل الحركة الوطنية تطالبه بالعودة إلى الخرطوم وإنقاذ السودان مما وصلت إليه الأوضاع المتدهورة على مدى ثلاث سنوات من حكم الصادق ورئاسته لخمس حكومات ائتلافية. بل إن نميرى راهن على قيام انقلاب عسكرى وشيك يعيده من جديد إلى السلطة!

المراقبون والعالمون ببواطن الأمور فى السودان لم يأبهوا بمقولات نميرى ولم يصدقوا أن ثمة شعبية بقيت له لكونه أزيح عن السلطة عبر انتفاضة شعبية انحازت لها القوات المسلحة، ورجحوا أن تكون تصريحاته من قبيل أحلام اليقظة والأمنيات المستحيلة فى استعادة أيام العز والنفوذ والصولجان!

من جانبى قدرت تصريحات نميرى وأحاديثه للصحافة العربية والعالمية فى إطار الرد على استفزازات الصادق المهدى المتكررة للحكومة المصرية، إذ كيف سمحت له بهذه النشاطات الإعلامية والصحفية المعادية برغم أنها تتنافى مع وضعه كلاجئ سياسى مطلوب للمحاكمة فى السودان على تجاوزاته السياسية فى حق شعبه، وبخاصة أن طاقم الحراسة المخصص لمنزله وتأمين حياته كان بإمكانه الحيلولة دون لقائه بالصحفيين إن كانت لديهم تعليمات، أو - على الأقل - إقناعه بعدم إحراج الحكومة المصرية وإلزامه بذلك إذا استدعى الأمر!

على أنه تصادف أن صدر البيان الأول للانقلاب العسكرى بزعامة الضابط عمر البشير خلال الأسابيع القليلة التى حددها نميرى لعودته إلى السودان، مما أعطى انطباعا لدى الكثيرين فى مصر وفى السودان بأنه انقلاب «مايوى»، بمعنى أن الذين دبروا للانقلاب من أنصار نميرى وحركة ٢٥ من مايو عام ١٩٦٩ التى حكمت السودان ١٦ عاما متصلة.

وقد عزز هذا الظن أن بعض الضباط من أعضاء مجلس قيادة الانقلاب الذى رفع شعار «ثورة الإنقاذ الوطنى» من المايويين السابقين. بل إن السفارة المصرية فى الخرطوم وقعت كذلك فى هذا الخطإ وأبرقت إلى القاهرة بما يرجح هذا الاحتمال خصوصا أن عددا من أسماء أعضاء مجلس قيادة ثورة الإنقاذ سبق أن التقى نميرى بهم فى القاهرة للتحية والسلام كعادة أهل السودان الذين لايقطعون رغم الخلافات والخصومات حبال الود والتواصل، فيما كان البعض ممن التقاهم نميرى آنذاك فى دراسات عليا بأكاديمية ناصر العسكرية والبعض الآخر كان قد حاول إقامة صلات طيبة سابقة مع مصر للتمويه على هوية الانقلاب.

وصلت إلى السودان بعد فتح مطار الخرطوم، وهناك عرفت القصة.. وكيف عرفت السفارة المصرية لأول مرة بنبإ تحركات انقلاب البشير فجر ٣٠ من مايو عام ١٩٨٩ عندما توجه الزميل صلاح علام مراسل وكالة أنباء الشرق الأوسط مع زوجته إلى مطار الخرطوم لتوديعها قبل سفرها إلى القاهرة على الطائرة المصرية، وهناك اكتشف خلال إنهاء إجراءات الجوازات وصول دبابة وثلة من جنود القوات المسلحة حيث أحاطوا بمداخل المطار ومنعوا إقلاع أو هبوط الطائرات.

أدرك مراسل وكالة أنباء الشرق الأوسط بحكم فضوله الصحفى واستقرائه لما حدث أنه أمام خبر مهم يحتمل أن يكون انقلابا عسكريا أو فرض حالة طوارئ أو مجرد إجراء أمنى وقائى، وعاد ومعه زوجته إلى مقر مكتب الوكالة فى مبنى بنك مصر القديم وسط الخرطوم لإرسال برقية تنوير إلى مقر الوكالة بالقاهرة وتسجيل فوزه بهذا السبق الصحفى المهم إلى حين التحقق من طبيعة وأهداف حصار القوات المسلحة لمطار الخرطوم، لكنه فوجئ بأن حارس البناية أغلق الباب الرئيس للمبنى بسلسلة وقفل كبير مما يؤكد أنه خارج البناية وليس داخلها، ثم تبين بعد ذلك أنه كان مدعوا بالفعل إلى حفل عرس أحد أصدقائه.. ماذا يفعل ؟

قاد سيارته من جديد، وتوجه إلى مبنى الاتصالات السلكية واللاسلكية الرئيسى فى الخرطوم لإجراء مكالمة تليفونية مع وكالة أنباء الشرق الأوسط بالقاهرة، وهناك عرف أن الاتصالات الخارجية توقفت بقرار صدر لها من فوق، وعندئذ أدرك أنه الانقلاب العسكرى، وبخاصة أنه شاهد تحرك بعض المدرعات تتجه صوب مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة، فأسرع بسيارته إلى مبنى القنصلية المصرية وسط الخرطوم، وهناك اكتشف أن المبنى مغلق كذلك، فتوجه إلى منزل السفير المصرى تقى الدين الشربينى وكان

مازال نائما لكنه أصر على مقابلته . و . . فى البداية كان هناك اقتناع بأن ما يجرى ليس أكثر من إجراءات عسكرية وقائية تحسبا لانقلاب وشيك . . لكن بعدما عاد الملحق العسكرى المصرى من القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية في الخرطوم، أرسلت السفارة المصرية أول تقريرها إلى الخارجية المصرية تؤكد على أن ما حدث انقلاب كلاسيكى . .

والقصة باتت معروفة الآن بكل تفاصيلها حيث أعلنت القاهرة اعترافها فورا بالنظام الجديد فى السودان ومبادرتها إلى حث الدول العربية وغيرها إلى هذا الاعتراف . لكن مما لاشك فيه أن القاهرة وقعت ضحية التقارير والتقديرات الخاطئة والمتباينة التى كانت تتلقاها تباعا من السفير والقنصل المصرى بالخرطوم، وأكدت على أن انقلاب البشير كان تنفيذا لمذكرة القيادة العامة للقوات المسلحة التى رفعتها إلى الصادق المهدى حول ضرورات التغيير وإصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية، وربما لذلك كان أول سؤال طرحه الكاتب الصحفى الكبير مكرم محمد أحمد رئيس تحرير مجلة «المصور» على الفريق عمر البشير عندما التقاه هو ومدير المخابرات المصرية أمين نمر فى مكتبه بالخرطوم : من أنتم ؟ ولماذا قمتم بالانقلاب ؟ و . . بعدها تكشفت كثير من الحقائق والأسرار التى لم تخطر على بال صناع القرار فى مصر!

على أن نفس التساؤلات التى طرحها الأستاذ مكرم محمد أحمد . . من أنتم ؟ ولماذا قمتم بانقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٣ ؟ . . كانت قد تكررت من قبل عبر أثير اللاسلكى وأسلاك التليفونات على لسان قادة الحاميات العسكرية فى ربوع السودان عندما جرت الاتصالات معهم بواسطة قادة الإنقلاب من الخرطوم، فكانت الإجابة . . نحن نمثل القيادة العامة للقوات المسلحة، والانقلاب جاء تنفيذا للمذكرة التى كانت قد تقدمت بها إلى حكومة الصادق المهدى بعدما أخفقت سياستها وتقاعست عن النهوض بمهام الإصلاح وتغيير الأوضاع المتدهورة فى البلاد، وثأرا لكرامة القوات المسلحة التى لم تقدم لها الحكومة الدعم والإمدادات العسكرية المطلوبة فى مواجهة تصاعد موجة التمرد فى الجنوب !

وهكذا توالت برقيات قيادات الحاميات العسكرية تعلن تأييدها ودعمها للانقلاب الذى أعلن عن تبنيه شعار «ثورة الإنقاذ الوطنى» فى الوقت الذى كان قد تم فيه اعتقال قادة الأحزاب ومختلف القيادات السياسية بلا استثناء . ولاشك فى أن هذه الأكذوبة كانت كافية للتمويه على هوية الانقلاب و فى مقدمة أسباب نجاحه المقدر فى الاستيلاء على

السلطة بـ ٣٠٠ جندى و ٦ دبابات فحسب، كانت كافية لاحتلال مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة وبعض المنشآت الرئيسية، بينما ظلت معظم المواقع الإستراتيجية فى الخرطوم بلا حراسة لمدة أسبوع حتى وصلت الإمدادات العسكرية من خارج العاصمة. إنما كان لاقتناع الحاميات العسكرية بأن الانقلاب يحمل اسم القيادة العامة للقوات المسلحة وأنه جاء تلبية لإجماع ضباطها على تنفيذ إنذارهم الضمنى بالاستيلاء على السلطة فى حالة رفض استجابة الحكومة لمطالبها الرامية إلى التغيير والإصلاح، فيما كان الحرص على عدم كشف اسم قائد الانقلاب فى حينه من باب الحذر والحيطة وتأمين الخطة مرحليا فى ضوء الشبهات التى حامت منذ عامين حول انتماء الفريق البشير للجبهة الإسلامية وعضويته فى جناحها العسكرى داخل القوات المسلحة، إضافة إلى نجاح الانقلابيين فى الوصول إلى الشفرة أو «الكود» العسكرى السرى الخاص بالقائد العام وفك طلاسمه واستخدامه فى الاتصال بقيادة الحاميات، الأمر الذى أعطى انطباعا عاما يؤكد على كونه باسم القيادة العامة وتدبيرها. ولولا ذلك لما كان مصير الانقلاب سوى الفشل والإحباط إذا ماتكشفت هويته الجبهوية الخاصة على غرار الانقلاب الذى تزعمه الرائد هاشم العطا عام ١٩٧١ وكان قدره الفشل بمجرد الإعلان عن هويته الشيوعية!

على أنه بالرغم من الأصوات القليلة فى السودان التى حذرت منذ البداية من أن يكون الانقلاب باسم الجبهة القومية الإسلامية أو لصالحها، خاصة وأن توقيت استيلائه على السلطة كان يوم الجمعة الذى تحدد لعقد اجتماع استثنائى لمجلس الوزراء لإصدار قراره بتجميد قوانين سبتمبر عام١٩٨٣ بما فيها القوانين الاسلامية الموروثة عن حكم الرئيس نميرى، تنفيذا لشروط اتفاقية السلام التى وقعها السيد محمد عثمان الميرغنى مع جارانج فى أديس أبابا ورفضها الدكتور الترابى، فكان انسحاب الجبهة الإسلامية من الحكومة الائتلافية!

الجدير بالملاحظة أن ماصدر عن قيادة الانقلاب من بيانات وإجراءات كانت كافية لإقناع الرأى العام فى الداخل والخارج بأن الانقلاب كان تعبيرا عن قومية القوات المسلحة وإرادتها الجماعية.. وبخاصة أنه كان من بين أعضاء مجلس القيادة عدد من الضباط المعروفين باستقلاليتهم السياسية عن مختلف الأحزاب، والبعض الآخر من الضباط المايويين والضباط الجنوبيين الذين أضيفت أسماؤهم إلى مجلس الثورة فى إطار خطة التمويه، بينما كان الدكتور حسن الترابى وغيره من قيادات الجبهة الإسلامية لايزالون رهن الاعتقال فى سجن كوبر مع جميع الزعامات السياسية فى السودان، حيث افتعل

الترابى مشاجرة حادة مع الحرس مما اضطر قائد السجن إلى عزله فى زنزانة منفردة لإبعاد شبهة تدبير ومشاركة الجبهة الإسلامية في الانقلاب. وهكذا، عندما شككت مجلة «الدستور» التى يصدرها حزب البعث السودانى ـ جناح العراق ـ من لندن فى انتماءات بعض قيادات الانقلاب للجبهة الإسلامية، ونشرت صورة ووثيقة لاجتماع سابق عقده ضباط الجبهة فى معسكر المدرعات بمنطقة الشجرة وبينهم الفريق البشير، بادر فيصل أبو صالح عضو مجلس الثورة ووزير الداخلية المعروف باستقلاليته عن الأحزاب إلى الإدلاء بتصريح قال فيه: إننا لم نضع رءوسنا فوق أكفنا من أجل أن يحكم السودان الدكتور الترابى وجبهته الإسلامية. ويبدو أن فيصل أبو صالح نفسه لم يكن قد عرف بعد هوية الانقلاب.. وعندما تأكد أن وراءه الجبهة الإسلامية احتج وقدم استقالته فيما بعد!

فى الخرطوم التقيت كثيرا من رجال الإعلام والدبلوماسيين العرب والأجانب الذين جذبهم الانقلاب، واكتشفت كذلك أنهم يتناقلون شائعات شتى حول ولاءات بعض قيادات الانقلاب للجبهة الإسلامية، أذكر من بين الأسماء الجبهوية التى ترددت آنذاك: الرائد إبراهيم شمس الدين والضابط سيخة الذى تزعم مظاهرات العنف الطلابية فى جامعة الخرطوم عندما كان يعتدى على زملائه المناوئين للجبهة الإسلامية بسيخ من الحديد إبان التجربة الديمقراطية الثالثة. بل إن مجالس الونسة الشعبية بادرت مبكرا إلى اتهام ميليشيات الجبهة الاسلامية بدور بارز فى تأمين الانقلاب منذ بدايته وسد النقص فى تشكيلاته وأسلحته.. عبر القيام بمهام حماية وتأمين معظم المواقع والجسور الإستراتيجية ومداخل العاصمة التى ظلت بلا حماية عدة أيام، بينما ظلت مصادر السفارة المصرية التى حاولت أن أستقرئ معلوماتها عن هوية الانقلاب تؤكد أن معظم الضباط الشماليين فى قيادة الانقلاب من المسلمين المتدينين فحسب ولا تربطهم صلات تنظيمية بالجبهة!.

والشاهد أن القاهرة عرفت بعد فوات الأوان بهوية الانقلاب عندما أعلنت الجبهة الإسلامية عبر اجتماع طلابها فى جامعة الخرطوم عن تأييدها ودعمها للانقلاب من دون تحفظ أو شروط، وبعدها تبين أن اعتقال الترابى مع غيره من زعامات الأحزاب كان مخططا له سلفا ضمن أساليب التمويه على الانقلاب الذى تزعمه الجناح العسكرى السرى للجبهة داخل القوات المسلحة. ومن هنا أسرعت القاهرة إلى تدارك الخطإ وتقرر استبدال طاقم السفارة والقنصلية المصرية فى الخرطوم حيث تأرجحت العلاقات المصرية مع القيادة السياسية الجديدة فى السودان مدا وجزرا، حتى تدنت تدريجيا إلى حالة غير مسبوقة من الفتور والجمود عندما أدركت القاهرة أن هذا الانقلاب لا يمثل سوى

طموحات الجبهة الإسلامية للانفراد بالسلطة . . إضافة إلى موقف النظام اللاحق من أزمة الخليج ٤ و . . بعدها تتابعت وقائع إلغاء التعليم المصرى وضم المدارس المصرية إلى وزارة التربية والتعليم فى السودان وتأميم فرع جامعة القاهرة بالخرطوم، وإغلاق قنصليتين لمصر فى بورسودان والأبيض، وتفجير النزاع الحدودى حول مثلث حلايب، وما تلا ذلك من وقائع وحوادث ضبط تنظيم إرهابى باسم «العائدون من السودان» ومخازن للسلاح والمتفجرات تم تهريبها عبر الحدود المشتركة إلى منطقة كوم أمبو، فكانت ردود الفعل المضادة من جانب مصر اتهام السودان بإيواء الإرهاب الأصولى فى مصر وما أدت إليه من سلسلة التداعيات الخطيرة كان آخرها محاولة الاعتداء الآثم على حياة الرئيس حسنى مبارك فى أديس أبابا حيث أسفرت التحقيقات الأثيوبية مع المتهمين عن دور أجهزة الأمن والاستخبارات السودانية التى تهيمن الجبهة الإسلامية على قيادتها فى تدبير وتسهيل ارتكاب الحادث . . . ولاتزال سحابات الغمة تعكر صفو العلاقات المصرية ـ السودانية وتتصاعد حدتها تباعا بعد أن فقدت مناعتها التاريخية والشعبية التى حافظت دوما على ثوابتها وخصوصياتها وأزليتها، ولا تزال مصر عند موقفها من استبعاد خيار الرد العسكرى على تجاوزات نظام الجبهة الإسلامية لكون الضرر واقعا لا محالة على الشعب السودانى . . وهو نفس موقفها الرافض من توقيع مجلس الأمن عقوبات دولية بفرض الحصار الاقتصادى على السودان وحرمانه من السلاح خشية اختلال التوازن العسكرى فى المنطقة وما قد يؤدى إليه من انفصال الجنوب !

## رسالة إلى قيادة بارزة في الجبهة الإسلامية

أربع دعوات تلقيتها من نظام البشير ـ الترابى لزيارة السودان على مدى ست سنوات منذ استيلاء الجبهة الإسلامية على السلطة فى ٣٠ من يونيو عام ١٩٨٩ للاطلاع على إنجازاته والحوار مع زعاماته بدعوى تصحيح موقفى المنحاز للمعارضة، لكن ظل السؤال يراودنى مع كل دعوة: ماذا بوسعى أن أقوله لإقناع النظام العسكرى الحاكم بأن انحيازى هو للشعب السودانى فحسب وحقه المشروع فى استعادة الديمقراطية التى أجهضها عنوة؟ وهل بوسعى أن أقتنع برؤاه فى عدم جدوى الديمقراطية ومشروعية استئثاره بالسلطة وتبرير انتهاكه حقوق الإنسان، وممارسة أساليب التفريغ العرقى فى غربى السودان، واستنزاف الأرواح وهدر الإمكانات عبر الحرب الأهلية فى الجنوب بدعوى الجهاد فى

سبيل الله، والتدخل فى شئون دول الجوار وتصدير الإرهاب لزعزعة أمنها واستقرارها بدعوى «الأسلمة» أو نشر الإسلام الحضارى؟!

والحكاية أن الأستاذ موسى يعقوب، وهو كاتب وإعلامى بارز ومن رموز الجبهة الإسلامية بدرجة وزير، كان قد نشر مقالا فى صحيفة الراية القطرية يستخف فيه من تقديراتى لخطورة الأوضاع المتردية فى السودان على كل صعيد، ظاهرها المودة والموضوعية وباطنها غير ذلك. ومضى زهاء شهرين دون أن يدلنى أحد على هذا المقال، حتى كانت زيارتى للدوحة شتاء عام ١٩٩٤، وهناك عرفت من الأخوة السودانيين الحكاية. . واطلعت على مبادراتهم الكريمة للرد على موسى يعقوب ودفاعهم عن موقفى، وألحوا علىّ أن أكيل له الصاع صاعين، لكنى فضلت الالتزام بالحوار العقلانى الهادئ شأنى مع سوابق الهجمات الإعلامية التى نالتنى تباعا من الجبهة الإسلامية إلى حد التهديد بالاغتيال للمرة الثانية عبر الاتصالات التليفونية التى تلقيتها من أتباعها فى القاهرة، وهو مانشرته صحيفة «الأهالى» فى صدر صفحاتها فى أعقاب مقال استنكرت فيه إعدام نظام الجبهة الإسلامية ٢٨ ضابطا وقفة عيد الفطر بدعوى «الشروع» فى تدبير انقلاب.

قلت فى ردى على الأستاذ موسى يعقوب : بداية أجد من واجبى الشكر والثناء الجزيل على مقال الاستاذ محجوب إبراهيم القانونى السودانى الذى يعمل بالدوحة على مبادرته بالرد على الأستاذ موسى يعقوب رغم أنه لم يسبق لى التعرف عليه ولا كان بيننا صلة ما سوى مايقرؤه من مقالاتى المتصلة عن السودان منذ ثورته الشعبية فى أكتوبر عام ١٩٦٤، وشهد لى من خلالها بالمصداقية السياسية والحدب على مصلحة شعبه الشقيق وطموحاته المشروعة فى استعادة سابق عهده بالديمقراطية والتعددية والأمن والأمان وضمان حقوق الإنسان، وأعفانى جملة وتفصيلا من مهمة الدفاع عن أخلاقيات أهل السودان وأدبياته السياسية والفكرية فى الالتزام بالحوار الموضوعى والتى انتهك الأستاذ موسى ثوابتها عبر الهجوم الصريح أو الغمز واللمز الذى نالنى فى سطور مقاله.

الحكاية ببساطة أن الأستاذ موسى يعقوب، وهو من كوارد الجبهة الإعلامية البارزين، كان حريصا كلما زار القاهرة على التقاء الصحفيين والكتاب المصريين والحوار معهم حول هموم وشجون السودان، وكان مرنا واسع الصدر حين يستمع إلى رؤاهم وملاحظاتهم وحتى نقدهم لما يعتقدونه تجاوزا أو قصورا فى سياسات ومواقف النظام العسكرى الراهن فى السودان. وأذكر ولعله يذكر لقاءنا وحوارنا السياسى الجاد حين دعانا معا على الغداء

فى أحد مطاعم حى المهندسين الأستاذ صلاح محمد إبراهيم المستشار الإعلامى بسفارة السودان احتفاء بزيارة الوفد الشعبى السودانى لمصر . وأذكر ولعله يذكر أنه قال لى بعد أن استمع إلى حديثى طويلا حول ملاحظاتى عن الأوضاع الراهنة فى السودان : «لماذا لا تأتى إلى السودان وهناك تستطيع أن تحاور المسئولين فى كل مايعن لك من نقد أو ملاحظات أو اقتراحات؟!» . ووعدته بتلبية الدعوة حين تسمح ظروفى. بعدها التقينا مرتين فى منزل الكاتب والمفكر القومى المعروف الأستاذ محمد عودة ولم ينقطع بيننا الحوار، وكان دائم الثناء على ما أكتبه عن السودان فيما كانت دعوتى لزيارة السودان تتكرر من جانبه ومن الصديق الأستاذ صلاح محمد إبراهيم الذى تربطنى به مودة وصداقة منذ كان يكتب لصحيفة «السياسة» السودانية فى أعقاب انتفاضة إبريل عام ١٩٨٥ ، بل إن الأخ «صلاح» ظل يتعقب ما أكتبه عن السودان بتعليقاته المكتوبة والمنشورة واتصالاته الهاتفية وكنت سعيدا وحريصا على الرد عليها فى حينها .

وأشهد أن الأخ موسى يعقوب أدى دورا مشكورا فى ترتيبات لقائى وحوارى مع الفريق عمر البشير خلال زيارته للقاهرة لحضور مؤتمر القمة الإفريقى الذى انفردت بنشره صحيفة «العربى» رغم أننى أكدت له بداية حرصى على أن أطرح عليه كل ملاحظاتى وانتقاداتى لسياسات ومواقف النظام الحاكم فى السودان بلا تحفظ ، مما حفزنى إلى قبول الدعوة التى وجهها إلىّ الفريق البشير لزيارة السودان فى أقرب فرصة للتعرف على أوضاعه على الطبيعة .

حتى كان موعد انعقاد المؤتمر الشعبى العربى الإسلامى الذى دعا إليه الدكتور حسن الترابى فى الخرطوم نهاية عام ١٩٩٣ حيث تلقيت دعوة الأخ صلاح أحمد إبراهيم لمتابعة أعماله ، لكننى تخلفت عن حضوره لأسباب صحية بحتة فى آخر لحظة ، ووجدت نفسى مدفوعا إلى كتابة رسالة إلى الأستاذ موسى يعقوب حملها إليه زميل صحفى فى طريقه إلى الخرطوم أبث فيها لواعج من خواطرى ورؤاى، حول مايتهدد السودان من أخطار ومخاطر داخلية وخارجية لأسباب شتى تتعلق بنهج وأساليب النظام الحاكم التى تجافى تقاليد وأخلاقيات أهل السودان ونواياه المبيتة وممارساته المعوجة ضد أمن ومصالح دول الجوار .

وقلت فى رسالتى للأستاذ يعقوب إن نزوح زهاء خمسة ملايين مواطن إلى خارج السودان فضلا عن لجوء وهجرة الملايين من شعب الجنوب إلى الشمال والدول المجاورة مروعين من ويلات الحرب الأهلية والمجاعات إنما هو دليل على عمق الأزمة السياسية

وفداحتها فى السودان. وقلت له إننى حين أكتب عن أوضاع السودان، إنما أعبر عن اقتناعاتى الخاصة لا عن رؤى ومواقف أى من الفصائل السياسية فى السودان أو فى مصر.. وإن الخطر والمخاطر التى تتهدد السودان إن لم يتكاتف الجميع لتداركها فسوف تؤدى إلى تفكك الكيان السودانى وانفجاره إلى أشلاء من كيانات سياسية وعرقية متناثرة ومتنافرة.. وأبديت أسفى لانتهاك ثوابت العلاقات والوشائج التاريخية التى ظلت تربط الشعبين السودانى والمصرى منذ الأزل، وأنه لاسبيل من وجهة نظرى لإنقاذ السودان سوى استعادة الديمقراطية وفتح أبواب الحوار والمشاركة السياسية المتكافئة مع كل فصائل المعارضة السياسية فى الشمال والجنوب لمواجهة الأخطار والمخاطر التى تتربص بالسودان. وإذا كان النظام الحاكم يندد بمواقف المعارضة التى فرضت عليها الظروف أن تمارس نشاطاتها فى الخارج، وإذا كان يتحاور مع جارانج ولام إكول ورياك مشار من زعامات حركة التمرد فى الخارج أو الداخل فلماذا لا يتحاور مع الصادق المهدى وغيره من زعامات المعارضة خارج و داخل السودان؟!

وقلت إننى أستنكر على الأستاذ موسى يعقوب أن يلجأ إلى أسلوب وأخلاقيات يمجها الإسلام وأهل السودان فى الحوار اللاموضوعى الذى يعتمد أساليب وألفاظا وأوصافا عفا عليها الزمن، لكننى أنكر عليه أن ينشر رسالتى الخاصة بدون استئذان من صاحبها وأن يقتطع منها مالا يروقه وينشر مايروقه عامدا متعمدا وفق بواعثه الجبهوية كمن يقرأ الآية الكريمة ﴿لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ﴾ من غير استكمال المعنى الذى يعنيه سبحانه وتعالى ﴿وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ﴾ الأمر الذى يدعونى إلى أن أطلب له الهداية وأن يلهمه الشجاعة الأدبية حتى ينشر رسالتى كاملة غير منقوصة ولا مبتورة.. فهل يفعل؟!

## الجبهة القومية الإسلامية وفقه الضرورة

لايختلف أحد من الذين عرفوا الدكتور حسن الترابى وخالطوه عن قرب وسبروا أغواره وأفكاره وممارساته على أنه رجل متقلب بالغ الذكاء مراوغ صبور شديد الدهاء ولاحدود لطموحاته، فهو يعرف جيدا من أين تؤكل الكتف، ولا تعوزه الحيلة والمبررات واختيار الأساليب المشروعة وغير المشروعة للوصول إلى أهدافه عبر «فقه الضرورة» الذى شرع له وأرسى قواعده منذ عاد عام ١٩٦٤ من بعثته الدراسية فى باريس، ثم أضاف إلى رصيده تباعا ترسانة ضخمة من الفتاوى والاجتهادات الباطلة إبان حكم الرئيس نميرى،

ولم يتورع عن ارتكاب شتى المحظورات والخطايا منذ انقلاب الجبهة الإسلامية فى ٣٠ من يونيو عام ١٩٨٩ وإلى حد إباحة قتل النفس التى حرم الله إزهاقها إلا بالحق واغتيال شخصية الخصوم وتشويه سمعتهم بدعوى تحقيق الأهداف والغايات الإسلامية النبيلة.

ويخطئ الصحفيون والسياسيون الذين يستهينون بما حققه الدكتور الترابى من إنجازات سياسية وشعبية وفكرية، ومحاولة تهميش دوره الخطير فى تسخير جميع متناقضات الحركة السياسية فى السودان لمصلحته الشخصية وسعيه الحثيث للانفراد بزعامة السودان واستغلال الظروف والأوضاع العربية والإسلامية لإنجاز مشروعه الخاص «بالإسلام الأممى» حتى لو اقتضى منه الأمر احتضان جماعات التطرف والإرهاب الأصولى على اختلاف عقائدهم وتوجهاتها فى السودان ودعمهم وتحريضهم على زعزعة الأمن والاستقرار فى بلادهم وتعطيل آليات الحوار الديمقراطى وبطلان الدعوة إلى سبيل الله بالكلمة الطيبة والتى هى أحسن ولا مانع من فتوى تبرر ممارسة ألوان الأكاذيب والتمويه لإخفاء الحقيقة، ولا مانع من إطلاق الضحكات الكاذبة من وراء القلب!

فى السودان لاتخفى خافية على أحد.. وتاريخ أى إنسان محفور فى ذاكرة أهله وأصدقائه وأبناء «حلته» التى شهدت ولادته أو سكن فيها، والقبيلة التى ينتمى إليها والمدرسة أو الجامعة التى درس فيها، والعمل الذى مارسه.. ودائما عندما يطرح لأمر ما اسم سودانى فى جلسات «الونسة» أو «القطيعة» غالبا ماتنفتح شهية الحاضرين تلقائيا للإدلاء بما لديهم من المعلومات وأدق التفاصيل حول سيرة حياته وماحفلت به من إيجابيات وسلبيات وأسرار.

درس الدكتور الترابى فى مدرسة «حنتوب» الثانوية وأقام سنوات الدراسة فى «الداخلية»، وخلال هذه الفترة لم يكن عسيرا على زملائه الاطلاع على خبايا سلوكه وعاداته وأفكاره وبينهم الرئيس جعفر نميرى ومحمد إبراهيم نقد سكرتير الحزب الشيوعى وغيرهم.

ويروى عن الترابى أنه كان آنذاك شديد الحنق على الثورة المهدية وعلى آل المهدى الذى كان يصفهم بالعنجهية والغطرسة والتعالى كما لو أنهم المؤهلون وحدهم لحكم السودان.. والادعاء على الإمام محمد المهدى زعيم الثورة وصاحب الدعوة بأنه كان مجرد درويش يستفتى الجن والأرواح.. وأن خلفاءه عاثوا فى السودان فسادا واستبدادا.. بل إلى حد الادعاء أن آل الترابى بزعامتهم القبلية والروحية الأحق بالولاية وحكم السودان من آل المهدى!

والبعض من زملاء الترابى فى الداخلية يتهمونه بالسلوك الغريب الذى لم يكن أحد يتوقع أن يقوده إلى زعامة جماعة الإخوان المسلمين. . وقيل إنه كان يهوى التمثيل والغناء وأن صورة التقطت له إبان دراسته فى باريس وهو يمثل دور امرأة أو كان الأمر مجرد فرية يرددها خصومه.

وروى لى أحد الوزراء السابقين أن الترابى الذى كان يشغل منصب النائب العام ـ وزير العدل ـ كان قد وصل متأخرا إلى اجتماع يعقده مجلس الوزراء برئاسة نميرى. . وعندما حاول أن يزايد عليه ويختلف معه فى الرأى حول قضية معروضة للنقاش. . أمسك نميرى بسلسلة تضم مفاتيح سيارته الخاصة وهزها فى الهواء وقال عبارة «كشكوش». . وعندئذ توقف الترابى عن الحديث حتى نهاية الاجتماع. ومايزال لدى الرئيس نميرى السر وراء هذه الحركة ومغزى كلمة «كشكوش» التى سكت بعدها الترابى.

ورغم أن الترابى كان عضوا مهمشا فى جماعة الإخوان المسلمين خلال التجربة الديمقراطية الأولى إلا أنه نجح خلال التجربة الديمقراطية الثانية فى الإيقاع وإثارة الخلافات والشكوك والضغائن والشكوك بين زعامات الجماعة، وبينهم حسن عمر الذى استقال من منصب المرشد العام وتحول إلى سلك القضاء حتى أصبح نائبا عاما وكذا على شمو الذى أصبح وزيرا للإعلام والثقافية. . والرشيد طاهر بكر المحامى الذى انضم إلى الحزب الاتحادى.

ونجح الترابى فى إقناع الإخوان المسلمين بإلغاء اسم الجماعة مؤقتا فى السودان بعدما لصق بها اتهام الجماعة فى مصر بممارسة الإرهاب والاغتيالات السياسية إثر محاولة الاغتيال الفاشلة التى تعرض لها الرئيس جمال عبد الناصر فى ميدان المنشية عام ١٩٥٤، واستبدل باسم جماعة الإخوان المسلمين ما يسمى «جبهة الميثاق» لتوسيع قاعدة الحركة الإسلامية وضم المزيد من الحادبين على إقامة شرع الله. . والتحالف حول إجازة الدستور الإسلامى الذى أثار عاصفة من الخلافات بين الأحزاب الشمالية والجنوبية عام ١٩٦٨ وأدى إلى اندلاع انقلاب ٢٥ من مايو عام ١٩٦٩ بزعامة نميرى، حيث استعاد اسم الإخوان المسلمين من جديد تحت زعامته وشارك المعارضة نضالها السياسى ضد نميرى من باب مسك العصا من منتصفها، ولذلك امتنع عن أن تشارك الجماعة برجالها وسلاحها فيما ماسمى بالغزو الليبى إلى جانب الأنصار والاتحاديين عام ١٩٧٦ ثم قبل بالمصالحة الوطنية مع نميرى باسم الإخوان المسلمين عام ١٩٧٧. .

باندلاع الانتفاضة الشعبية فى ٦ من إبريل عام ١٩٨٥ ، كانت محاكمة الترابى وجماعة الإخوان المسلمين على رأس قائمة أهدافها ، بوصفهم «سدنة» نظام نميرى الذين زينوا له الاستبداد وقهر الشعب السودانى وإفقاره . . وتشريع القوانين سيئة السمعة التى أسفرت عن قطع أطراف البؤساء والمعوزين تحت ستار الدين وتطبيق الشريعة ، وهو الذى أوغر صدر نميرى ضد اتفاقية السلام فى الجنوب وفقا لمعادلة «فرق تسد» فكان اندلاع حركة التمرد للمرة الثانية بزعامة العقيد جون جارانج وغض الطرف عن تهريب اليهود الأحباش (الفلاشا) عبر أراضى وأجواء السودان إلى إسرائيل !

لكن الدكتور لم يعدم الوسيلة للإفلات من مصيره المحتوم ، وتفتق فكره الهروبى المراوغ عن التخلى عن اسم «الإخوان المسلمين» وكم الكراهية الشعبية والمساوئ السياسية التى علقت بسمعتهم إبان حكم نميرى . . ومن ثم وقع اختياره على اسم بديل جديد هو «الجبهة القومية الاسلامية»

هنا يحتاج الفهم المتأنى والإدراك الموضوعى للمتغيرات التى طرأت على فكر الدكتور الترابى التوقف عند عدد من المعالم الرئيسية ذات الدلالات والتأثير فى سيرة حياته الشخصية والسياسية :

بعد عودته من بعثته الدراسية فى الخارج ، ركب موجة ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ التى اندلعت فى مواجهة حكم العسكريين بزعامة الفريق عبود ، إثر ندوة نظمتها جامعة الخرطوم حول مشكلة الجنوب أفضت إلى اغتيال الشرطة لأحد الطلاب اسمه «القرشى» ، ورغم ذلك اكتشف استبعاده من قائمة زعامات ووزراء النظام الديمقراطى الجديد ، وعندئذ أدرك أن الديمقراطية الليبرالية تمثل حجر عثرة أمام طموحاته السياسية . . لكونها تأتى دائما بالأحزاب الكبيرة ذات الوزن السياسى والطائفى والتاريخى والشعبى . . ومن ثم قرر مسايرة الديمقراطية علنا والعمل فى الوقت نفسه على إجهاضها سرا ، حيث تبنى أساليب الحزب الشيوعى فى العمل السياسى «تحت الأرض» والتغلغل فى الأوساط الطلابية وتجنيد الأنصار داخل الجيش وأجهزة الأمن والشرطة ، وتحاشى أخطاء الإخوان المسلمين فى مصر ، فبدلا من مخاطر الصدام بالسلطة كان الأسلم فى التحايل على السلطة ونفاقها واختراقها على نحو ماحدث إبان حكم نميرى وحكم سوار الذهب رئيس المجلس العسكرى الانتقالى وحكومة الجزولى دفع الله .

بديلا عن الكراهية والعداء المعلن لآل المهدى ، اكتشف الترابى أنه من الأوفق والأسلم

التمويه على نواياه وطموحاته وتأمين مسيرة دعوته، ولذلك كان اختياره الزواج من السيدة وصال حفيدة الإمام عبد الرحمن المهدي وشقيقة الصادق المهدى زعيم حزب الأمة. وقد تحالف الترابى سياسيا مع الصادق تكتيكيا ومرحليا إبان نشاط المعارضة السياسى والعسكرى لحكم نميرى.. ثم انقلب عليه بعد أن استمر وحده فى المصالحة الوطنية والتحالف مع نميرى حتى آخر عهده. وهناك من يؤكد وفق كثير من الشواهد والشهادات أن الترابى أوغر صدر نميرى ضد الصادق عندما فكر فى تعيينه نائبا له! ومن هنا انسحب الصادق من المصالحة الوطنية عندما أدرك أن نميرى يستخدمه فحسب ولايفسح له مجالا للمشاركة فى الحكم وصنع القرار.. وهكذا فور سقوط نميرى تفجر الخلاف والتناقض بين الترابى والصادق خلال معركة الانتخابات النيابية نهاية عام ١٩٨٥ وإلى حد تبادل التجريح الشخصى.. لكن الترابى سد على الصادق طريق إلغاء قوانين عام ١٩٨٣ سيئة السمعة - بعدما أصبح رئيسا للحكومة الديمقراطية - عبر أساليب الوعيد والإرهاب الفكرى والدينى والسياسى، ونجح كذلك فى إجهاض مطلب جماهير الانتفاضة بمحاكمة سدنة التحالف مع نميرى، مما اضطر الصادق إلى التحالف مع الترابى.. ومشاركة الجبهة الإسلامية فى حكومتين ائتلافيتين برئاسته فكانت فرصة الترابى للتخلص من عشرات الدبلوماسيين المناوئين بمجرد شغله مقعد وزير الخارجية واستبدل بهم كوادر الجبهة الإسلامية وأصبح أكبر همه تمديد نفوذ الإخوان فى أجهزة الخدمة المدنية والجيش والأمن والدوائر الاقتصادية وتجنيد الكوارد فى صفوف الطلاب.

كان خلاف الترابى مع الصادق المهدى وفض التحالف بينهما نهائيا عندما وافق البرلمان - الجمعية التأسيسية - على وقف إطلاق النار مع المتمردين فى الجنوب وتبنى اتفاقية السلام التى وقعها السيد محمد عثمان الميرغنى زعيم الاتحاديين مع جارانج فى أديس أبابا والتى اتهمها الترابى بأنها قمة الخضوع والاستسلام للجنوبيين وقرر الوقوف فى صف المعارضة. و.. قد سبق الحديث عن خطة الترابى للوصول إلى السلطة، إذ.. فى صباح يوم الجمعة ٣٠ من يونيو عام ١٩٨٣ الذى تحدد لعقد جلسة استثنائية لمجلس الوزراء برئاسة الصادق لاتخاذ القرار الخاص بتعطيل العمل بالقوانين سيئة السمعة إيذانا بتنفيذ اتفاقية السلام فى الجنوب.. كان الانقلاب العسكرى الذى تزعمه الفريق عمر البشير جاهزا للتنفيذ، وكان من رابع المستحيلات نجاح الانقلاب بست دبابات و ٣٠٠ ضابط وجندى فحسب لولا مساندة ودعم المليشيات العسكرية التابعة للجبهة الإسلامية التى استنفرت لمساندته ودعمه.

كذلك.. تلافيا للخطإ القاتل الذى وقع فيه انقلاب الرائد هاشم العطا عام ١٩٧١

بزعامة الحزب الشيوعى، كان حرص الترابى الشديد فى التمويه على هوية انقلاب البشير تحت شعار «ثورة الإنقاذ الوطنى» خشية استفزاز مشاعر الشعب السودانى وتحشد الأحزاب لمقاومته. . خصوصا أن الجبهة الإسلامية لاتمثل سوى الفصيل السياسى الثالث فى السودان حيث جرى العمل على قدم وساق لتثبيت الأوضاع الأمنية للنظام العسكرى الحاكم حتى تكشفت تدريجيا هويته الجبهوية سافرة. والغريب أن يلجأ الترابى إلى نفس أسلوبه السابق فى التخلى للمرة الرابعة عن اسم وزعامة «الجبهة الإسلامية» كذلك لنفى هيمنتها على السلطة واستبدل به اسم تنظيم «مؤتمر الشعب العربى الإسلامى» بعد أن طرح الترابى نفسه إماما للمذهب السنى وزعامة منظومة «الإسلام الأسمى».

صحيفة الأوبزرفر البريطانية بعثت مراسلها مارك هوباند فى شهر يوليو عام ١٩٩٥ إلى السودان لاستطلاع حقيقة أوضاع النظام العسكرى الحاكم وعلاقته بالجبهة الإسلامية. . يقول فى تقريره : إن مختلف دول وسط وشرقى إفريقيا ترصد الآن الجانب الأكبر من ميزانيتها للخطط الدفاعية فى مواجهة مخططات الخرطوم الرامية إلى «أسلمة» المنطقة وزعزعة أمنها واستقرارها عبر دعم وتدريب التنظيمات المعارضة لهذه الدول، خاصة وأن السودان لايحتاج إلى تأكيد أو نفى إيوائه لمختلف جماعات الإسلام الأصولى على اختلاف توجهاتهم. . وغيرها من التنظيمات الراديكالية فى العالمين العربى والإسلامى ابتداء من جبهة الإنقاذ الجزائرية إلى مجموعة أبو نضال الإرهابية. . وفى استطلاع أجراه المحرر مع غازى صلاح الدين وزير الدولة للشئون الخارجية. . اعترف بأن العائق الوحيد أمام بسط مشروع الأسلمة على دول الجوار وغيرها من الدول العربية يكمن فى ضعف إمكانات المشروع ومكوناته السياسية. وعندما سأله إذا كان السودان الذى يحيطه الأعداء والصحراء قد قدم دعما للمتمردين الأوغنديين ضد نظام الرئيس يورى موسيفينى أجاب بأن الفرصة لم تتح لنا حتى الآن للقيام بهذا الدور، لكن إذا سنحت الفرصة فلن نتوانى عن القيام بهذا الدعم، فى الوقت الذى أكد كاهينا أوتانايز وزير الأمن الأوغندى أن السودان زود المتمردين الأوغنديين بالملابس العسكرية والأسلحة الثقيلة والخفيفة وتجهيز مجموعات لفرض مشروع الأسلمه فى أوغندا على النسق السودانى، ولا نعرف كيف نحل هذه المشكلة ولذلك بدأنا بقطع علاقاتنا مع الخرطوم!

ويقول التقرير : إن السودان يوفر التدريب والتسليح للأصوليين الإسلاميين الأريتريين من بين ٥٠٠ ألف من النازحين إلى معسكرات اللاجئين فى منطقة خشم القربة. . ويؤكد الشيخ محمد إسماعيل زعيم هذه الجماعة أن السودان يوفر لهم جميع

الإمكانات لفرض حكم إسلامى فى أريتريا . . بينما يقول إدريس محمد إدريس قائد معسكر الجهاد الإسلامى الأريترى فى «شقراب» : إن الهدف من وجودنا وتدريبنا فى السودان هو تحرير أريتريا وسيادة الأخلاق الإسلامية .

وكانت أرتيريا قد قطعت علاقاتها مع السودان كذلك بسبب مشروعها لفرض «الأسلمة» على المنطقة . . وقال صالح كيكا نائب وزير خارجية أريتريا للأوبزرفر إن السودان يتبنى أسلوب الهجوم والتدخل فى شئوننا لفرض مشروع الأسلمة . . وقد نجحت الجبهة الإسلامية عبر تخطيطات وقيادة نافع على نفاع قائد الأمن الداخلى السودانى والعقل المدبر والمنفذ للمشروع من دفع العناصر الأصولية للقيام بعمليات تخريب داخل أريتريا كان آخرها نصب كمين لسيارة تحمل عددا من المسئولين الحكوميين واغتيال معظمهم .

ويمضى التقرير إلى استطلاع حقيقة إيواء السودان للإرهاب الدولى عبر حوار للأوبزرفر مع محمد عبد القادر أرباب الوزير الإقليمى السابق فى منفاه وهو كان من حلفاء الجبهة الإسلامية حيث كشف النقاب عن خطة الترابى لعزل جميع العاملين فى الدولة المناوئين للجبهة الإسلامية واستبدال عناصرهم بهم حتى عام ٢٠٠٠ والرهان على زيادة مليشياتها العسكرية وقوات الدفاع الشعبى إلى نحو عشرة ملايين مواطن . . وقال إن الجبهة وضعت نصب عينيها السيطرة على نحو عشرين دولة إفريقية كأهداف لفرض مشروع الأسلمة بالقوة والعقيدة بينها مصر وأريتريا وأثيوبيا وكينيا وأوغندا والجزائر وإفريقيا الوسطى وتشاد وجيبوتى . . وقال إنه اضطر إلى الفرار من السودان عندما سمع من أحد قيادات الجبهة أن قوام الدولة الإسلامية الإفريقية بزعامة الترابى سوف يبلغ سكانها ٢٠٠ مليون نسمة . . ولذلك قرر أن يغسل يديه من جريمة المشاركة فى إعداد وتجهيز معسكرات تدريب الأصوليين السودانيين وغيرهم من الجنسيات العربية والإسلامية !

على أن الصحافة الأمريكية التى احتلت صورة الترابى صدر صفحاتها وأغلفة مجلاتها . . وعكست رؤاه وأفكاره ونشرت كثيرا من مقالاته وتصريحاته تباعا خلال السنوات الست الماضية ، أكدت على أن الترابى ليس بعيدا عن الإدارة الأمريكية وأجهزتها الأمنية . . فهو الذى توسط للشيخ عمر عبد الرحمن فى الحصول على تأشيرة دخول أمريكا ثلاث مرات من القنصلية الأمريكية فى الخرطوم فى سابقة ديبلوماسية وقانونية خطيرة ، وهو صاحب قرار منح السفير الأمريكى الأول بعد انقلاب البشير أرفع وسام

سودانى تقديرا لإشادته باعتماد السودان على الذات فى تنفيذ خطط التنمية من دون الاعتماد على القروض والمساعدات الخارجية.

وقالت الصحف الأمريكية : إن الترابى أحيط خلال زيارته لواشنطن بكل الحفاوة والتكريم، فهو قد التقى الشيخ عمر عبد الرحمن عدة مرات وتداولا بشأن التيار الإسلامى الأصولى ووسائل انتشاره ودعمه فى العالم وأتيحت له الفرصة كاملة فى إلقاء المحاضرات وعقد المؤتمرات الصحفية. . والتقى المسئولين فى الإدارة الأمريكية والكونجرس والخارجية والمخابرات الأمريكية. . وأجاب بإسهاب عن جميع الأسئلة التى وجهت له حول الجبهة الإسلامية والمنظمات الأصولية الإسلامية. . وتعهد لهم بإبلاغهم دوريا بما لديه من معلومات جديدة عن هذه النشاطات وحذروه من مفاجأة أمريكا بقرارات جديدة صادرة عنه فى هذا الشأن قبل إبلاغها لهم سلفا!

وهكذا عاد الترابى إلى الخرطوم بعد محاولة الاعتداء على حياته فى كندا لتنظيم صلاة الشكر فى أوسع ميادين الخرطوم. . وبشر الشعب السودانى بأفضل علاقات التعاون مع أمريكا. . وظل يتباهى أمام ضيوفه بأن هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الأمريكى السابق للشئون الإفريقية لم يكن يبرح بيته كلما زار السودان. . وأنه ظل يستشيره دائما فى القضايا الإفريقية. . وعندما طلب منه كوهين الإدلاء برأيه حول القيادة الجديدة فى أريتريا وأثيوبيا رجح كفة الرئيس السياسى أفورقى والرئيس ملس زيناوى !

لكن على مايبدو أن الرياح لم تأت بما تشتهيه سفن الترابى. . إذ بينما لاتزال علاقاته مع الإدارة والأجهزة الأمريكية مستمرة من وراء الستار وكان آخرها ترتيب زيارة الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر للسودان ونجاح مساعيه فى وقف إطلاق النار فى جنوبى السودان لتهيئة أجواء الأمن والاستقرار الضرورية لإغاثة الملايين الذين تضرروا من ويلات الحرب الأهلية والمجاعات والأوبئة، إلا أن الترابى وجماعته بدءوا يتشككون أخيرا فى نوايا أمريكا. . عندما منحت حق تقرير المصير للجنوبيين فى ندوة واشنطن التى نظمتها الخارجية الأمريكية لبحث مشكلة الجنوب «المأساة المنسية» إيذانا بفصل الجنوب عن شماليه. . والترويج لاختيار مراقبين دوليين لضبط الأمن والاستقرار على حدود السودان المشتركة مع أوغندا وأثيوبيا ووضع إستراتيجية جديدة تؤمن مصالح أمريكا فى القرن الإفريقى تستبعد وجود أى دور للسودان تحت حكم الجبهة الإسلامية أو تحجيمها مرحليا وتكتيكيا، تارة عبر إدراج السودان ضمن القائمة الأمريكية التى تضم الدول التى ترعى

الإرهاب الدولى، وتارة عبر إدانة السودان بانتهاك حقوق الإنسان، وأخيرا صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٠٤٤ الذى أدان السودان صراحة بمساندة الإرهاب وتحذيره من التلكؤ فى تسليم ثلاثة من الإرهابيين المصريين المتورطين فى محاولة اغتيال الرئيس حسنى مبارك بأديس أبابا لمحاكمتهم فى أثيوبيا . . وحتى الآن ما يزال الباب مفتوحا لفرض العقوبات الدولية على السودان فى ضوء استمراره التمويه على إيوائه للمتهمين .

فى كل الأحوال يظل الهدف غير المعلن للسياسة الأمريكية تجاه السودان . . سقوط نظام الجبهة الإسلامية ذاتيا ومن تلقاء نفسه ضحية أخطائه فى الداخل والخارج وتعميم نموذجه السيئ فى حكم السودان على كل التجارب والمشروعات التى تستهدف إقامة شرع الله اليوم وفى المستقبل، ووصمها بنفس النهج والطريق وسوء المصير بالحق أو بالباطل !

إن مصر تدرك المخاطر التى باتت تهدد أمنها القومى عبر تطويقها بترسانة السلاح التقليدى والنووى الإسرائيلى من الشرق، وليبيا المحاصرة من الغرب، والنشاط العسكرى الأمريكى الإسرائيلى فى المدخل الجنوبى للبحر الأحمر .

من هنا كان وقوفها بصلابة ضد المخطط الأمريكى الرامى إلى تشديد العقوبات الدولية على السودان بعد مضى المهلة الأولى لمجلس الأمن من دون تسليم المتهمين الثلاثة إلى أثيوبيا، وقصرها على العقوبات السياسية فحسب . لكن ما حيلة مصر وفرص نجاح جهودها الدبلوماسية فى حماية السودان من عقوبات الحصار الجوى والاقتصادى وحرمانه من السلاح إذا استمر نظام البشير - الترابى فى مماطلاته بعد مضى المهلة الثانية لمجلس الأمن ؟ بينما الممكن والمتاح تشكيل حكومة قومية موسعة تضم مختلف فصائل السودان السياسية للإشراف على إجراء انتخابات ديمقراطية نيابية نزيهة إيذانا بتفعيل الحريات الديمقراطية والتعددية السياسية، وعندئذ لن تكون مسئولة بالضرورة أمام المجتمع الدولى عن جرائم وتجاوزات نظام الجبهة الإسلامية السابق و . . نحسب أنه المخرج الوحيد لإنقاذ السودان من الضياع والتفتت ووقف سعار الحرب الأهلية فى الجنوب والإفلات من خناق العقوبات الدولية المنتظرة !

ترى هل يتخلى نظام الجبهة الإسلامية عن أنانيته وإصراره على الاستمرار فى حكم السودان رغم أنف أهل السودان ؟ . . أم أن خياره الوحيد «علىّ وعلى أعدائى» . . وبعدى الطوفان؟!

# الباب الثالث

## برلمانات «الونسة» الشعبية!

يختلف أهل السودان عن أى شعب آخر، وهذا أمر طبيعى، لكنهم يختلفون فيما بينهم كذلك، لا فى السمات والملامح ودرجات سُمْرة البشرة فحسب، وإنما أيضا فى التركيبة النفسية والمزاجية والخلفيات الثقافية والمواقف السياسية والانتماءات الجبهوية والقبلية والعرقية. وربما كان هذا التنوع ميزة لصالحهم، لكنها مشكلة كذلك، حيث ما يزال الشوط طويلا وشاقا حتى ينصهر أهل السودان فى بوتقة اجتماعية وسياسية واحدة لإنجاز التقدم المطلوب والوحدة الوطنية المنشودة!

لكن أهل السودان لا يختلفون أبدا فى القواسم المشتركة، التى تكمن فى اعتزازهم الشديد بالنفس، وبالكرامة المفرطة، والوفاء لموروثات الأصالة والتقاليد وعشق الحرية، والولع بالتعبير عن الذات، ومتعة الحكى عبر البرلمانات الديمقراطية الشعبية . . . أعنى جلسات «الونسة» اليومية . . . حيث لكل شىء أصل وفصل، وحكاية ورواية، لا ينقصها الخيال ولاتتجاوز الواقع كثيرا فى أغلب الأحوال!!

وتلك حكايات عايشت وقائعها وتفاصيلها على مدى يزيد على ثلاثين عاما لعلها تلقى المزيد من الضوء حول أسرار السياسة وخفايا المجتمع السودانى!

## المستعجل

كانت علاقة المودة التى تجمعنى والسيد صادق المهدى غالبا ما تسمح لى بزيارته فى منزله أو استراحاته وخلواته دون استئذان، وأن أوجه له من الأسئلة مايندرج تحت باب الخصوصيات وربما - والله أعلم - أن تجربته معى بوصفى صحفيا يبحث عن الحقائق ويفتش عن الأخبار وما وراء الأخبار كانت موضع ثقته وارتياحه، خاصة وأننى لم أتورع أبدا عن توجيه كل مالدى من تساؤلات حول نهجه ومواقفه السياسية والالتزام بالنشر فى حدود المتفق عليه من أحاديثه وتصريحاته، واختزان غيرها فى ذاكرتى من باب العلم والإحاطة، وكثيرا ما انتزعت الضحكات والابتسامات من ملامحه الهادئة الصارمة التى تخفى أحزانه وطموحاته التى ترفض أن تتحقق على أرض الواقع.

كنت فى الخرطوم عام ١٩٨٦ لحضور مؤتمر منظمة حقوق الإنسان العربية عندما اقترحت على الأستاذ محمد عودة الكاتب والمفكر القومى والزميل يوسف القعيد الروائى المعروف زيارة الصادق المهدى فى منزله وكان رئيسا للوزارة آنذاك، وسألانى: هل بينك وبينه موعد سابق؟ لكنى أجبت بالنفى، وقلت: اليوم إجازة الجمعة ومن المحتمل أن نجتمع به وأفراد أسرته وأتوقع أن يرحب بزيارتنا كعادة أهل السودان مع ضيوفهم بلا بروتوكلات أو رسميات.

هناك قال حارس منزله بأم درمان: إن السيد الصادق يعانى أنفلونزا طارئة ألزمته الفراش. وكدنا ننصرف حين طلب منا الانتظار قليلا وصعد إلى الدور الثانى ثم عاد يستقبلنا على الرحب والسعة، وفى الصالون كان فى استقبالنا حرمه السيدة سارة ساعد الصادق الأيمن والقيادة البارزة فى حزب الأمه - التى ثنى عليها بالزواج من السيدة صفية التى فضلت رعاية البيت وتدبير شئونه على الاشتغال بالسياسة - حيث انضمت إلينا كريمتها الآنسة مريم وكريمة السيد عبد الرحمن المهدى إمام الأنصار الأسبق، وإذا بالجلسة الودودة تتحول على مدى ثلاث ساعات إلى حوار غاية فى اللطف فى دروب الثقافة السياسية والتاريخ مرورا بالعلاقات المصرية السودانية، ومسئولية المرأة الحديثة فى

السودان فيما هومنا سريعا حول حياة الصادق الشخصية وعلاقته بأسرته وذويه خلال ارتشاف أكواب الشاى حيث فوجئنا بطعام الغداء فى طريقه إلى مجلسنا بالصالون حيث تناولنا أطباق الشية والكسرة والملاح والقراصة، وبعدها خرجنا لتسجيل الحوار الممتع والمثير الذى ناءت به الذاكرة تمهيدا لنشره فى مجلتى روز اليوسف والمصور.

كان للصادق استراحة يخلو فيها إلى نفسه للقراءة والعبادة واستقبال خاصة عائلته وأصدقائه وأتباعه وخصومه السياسيين، تقع أمام قصر عائلة «أبو العلا» الذى اقتناه حزب الأمة مقرا له بعد انتفاضة إبريل عام ١٩٨٥ ويقع على مشارف أم درمان، واستراحة أخرى على أطراف أم درمان كذلك تقع على مقربة من مضمار ركوب الخيل ورياضة البولو التى كان يعشقها ويمارسها بانتظام إلى جانب رياضة التنس لكنه كما قال لى إنه لا تروق له الكتابة إلا فى منزله ووسط مكتبته العامرة بأمهات الكتب والدوريات.

أذكر يوما أننى دخلت عليه الاستراحة الأولى حين رأيته يجلس على طرف العنجريب ـ وهو السرير الشعبى فى السودان ـ وقد طأطأ رأسه للحلاق العجوز الذى كان يهذب شعر رأسه كما يشاء يمينا وشمالا وأعلى وأسفل وهو مستسلم لماكينة الحلاقة التقليدية أو تهذيب لحيته بالقص. ومن باب الفضول الصحفى سألته متى بدأت علاقته بحلاقه فقال فى بساطة: منذ بدأت علاقته بآل المهدى فقد وعيت على الحياة وهو يمارس مهنته مع جدى السيد عبد الرحمن المهدى إمام الأنصار ومع والدى الإمام الصديق وكذا الأبناء والأحفاد.

كانت تلك المرة الاولى التى أشاهد فيها رأس الصادق المهدى عارية بلا عمامة وأدركت آنذاك لماذا يحرص على وضع الطاقية الشبيكة فوق رأسه كلما فرضت عليه الظروف ارتداء البدلة والجرافته وهو خارج السودان، وذلك أن الصلع قد زحف إلى منتصف رأسه ولم يتبق من الشعر سوى ما يغطى الجوانب والسوالف، وليس من باب الوقار والورع فحسب كما يروج أنصاره.

فى هذا اللقاء سألته عن علاقته بالرئيس نميرى وكان حكمه قد زال وذهب صولجانه ونفوذه منذ شهور إثر اندلاع الانتفاضة الشعبية، وقال: كانت علاقة متقلبة لا تستقر على حال أو بلا تفسير مقنع. من طريف ذكرياتى عنه عندما التقينا معا وجها لوجه فى بورسودان بعد نجاح وساطة رجل الأعمال السودانى فتح الرحمن البشير لعقد مصالحة وطنية بينه وزعامات الجبهة الوطنية المعارضة لحكمه، وحين دعينا إلى مائدة الطعام إذا

نميرى يمد يده قبل الحاضرين ويتناول أصناف الطعام تباعا ثم يمد يده بعد ذلك تباعا ليطعمنى فى فمى، واحترت فى أمره فليس هكذا عادة أهل السودان مع ضيوفهم، لكن نميرى فسر الأمر فى حينه قائلا حتى تطمئن إلى نواياى ومحبتى لك وأن الطعام خال من السم.

أذكر أيضا أننى وجهت نفس السؤال إلى الرئيس نميرى حول علاقته الإنسانية بالصادق المهدى وكان قد انسحب من المصالحة الوطنية، حين روى حكاية طريفة حدثت له خلال زيارة قام بها لأهله وذويه فى دنقلة.. وكان قد فوجئ بسؤال وجهه رجل عجوز من أقاربه المقربين: لماذا وقع اختيارك على اللواء عمر الطيب رئيس جهاز أمن الثورة (المخابرات) نائبا لك؟.. ألم تجد من هو أكفأ منه وأكثر شعبية وقبولا بين رجالات السودان؟.. وضحك نميرى وقال: عمر الطيب لن يكون نائبى ولا خليفة لى.. إنما ذلك «المستعجل» القابع فى أم درمان! وكان يعنى الصادق المهدى!

وحين قبل الصادق المهدى بالمصالحة الوطنية مع نميرى كانت ممارساته وطموحاته على نقيض الدكتور حسن الترابى زعيم الإخوان المسلمين آنذاك والسيد أحمد الميرغنى شقيق السيد محمد عثمان الميرغنى الزعيم الاتحادى.

فبينما قبل الثلاثة عضوية المكتب السياسى للاتحاد الاشتراكى السودانى ووجدها الدكتور الترابى فرصة للانفراد بنميرى ومدخلا لاستئثار الإخوان المسلمين بالعمل السياسى ودعم مؤسساتهم الاقتصادية والإعلامية والتنظيمية دون بقية الأحزاب المنحله سواء تحت لافتة الدعوة الإسلامية أو بدعوى التربية الإسلامية وإقناع نميرى بتبنى النهج الإسلامى حتى تقمص دور الداعية والكتابة والتأليف فى الشئون الإسلامية، كان موقف السيد أحمد الميرغنى سلبيا لا نشاط له ولا رأى معروف فيما كان يجرى من تحولات سياسية خطيرة فى السودان.

لكن الصادق المهدى ظل وحده يناضل أو يناوئ نميرى على صعيد اقتسام السلطة والإلحاح على إلغاء الاتحاد الاشتراكى وعودة الديمقراطية، الأمر الذى أثار مخاوف نميرى حين أدرك أن الصادق يسعى إلى إزاحته ووراثته حيا وإلغاء النظام برمته تدريجيا، وذلك على ما يبدو كان وراء وصفه له بالمستعجل ووصف الآخرين له بأنه: ديمقراطى حتى النخاع وهو خارج السلطة، ديكتاتور مدنى فور جلوسه على مقعد الحكم!

الشاهد أن استعجال الصادق للسلطة كذلك كان السبب المباشر فى قسمة وحدة

الأنصار وفى إدانة الأنصار له بأن هجومه الصارخ على الإمام وعلى الطائفية في السودان أدى إلى اهتزاز هيبتها أمام الشعب، مما أتاح المناخ الملائم بعد ذلك أمام نميرى لضرب الأنصار فى جزيرة أبا. . وقتل الإمام المهدى على مشارف مدينة الكورمك وهو فى طريقه إلى عبور حدود السودان الشرقية صوب أثيوبيا ودفن جثته فى رمال الصحراء. .

حاول الصادق المهدى بعد ذلك أن يسترد مكانته ومصداقيته وسط جمع الأنصار وكأنه يعانى عقدة الذنب إزاء ماحدث. أعلن احتجاجه على نميرى فى البداية ثم تصالح معه. حاول أن يكسب أولاد الإمام إلى جانبه ولم ينجح إلا فى استقطاب واحد منهم هو ولى الدين، حاول أن يتزوج للمرة الثالثة بإحدى بنات عمه وقوبل طلبه بالرفض، وحين اختلف الصادق المهدى مع مصر على مدى رئاسته خمس حكومات متعاقبة بعد انتفاضة إبريل كان عمه أحمد المهدى يجمع أولاد الإمام المهدى ويتوجه إلى مصر لإعلان استيائه من مواقف الصادق ويدعى أنه إمام الأنصار رغم أن منصب الإمامة ظل شاغرا منذ عام ١٩٧٠ حتى الآن. .

عقدة الذنب كذلك كانت وراء لجنة التحقيق التى شكلها الصادق عندما تولى رئاسة الحكومة نهاية عام ١٩٨٦ للتحقيق فى مقتل الإمام الهادى والبحث عن قبره ورد الأملاك والتفاتيش التى صادرها نميرى إلى آل المهدى، ومواصلة التحقيق الذى كان النائب السابق عمر عبد العاطى قد بدأه مع قيادات مجلس الثورة والضباط الأحرار الذين قاموا بانقلاب ٢٥ من مايو وارتهان الصادق للعلاقات المصرية السودانية عند مأزق مطالبة مصر بتسليم نميرى لمحاكمته فى السودان، رغم أنه كان يعلم تماما استحالة الاستجابة لهذا المطلب، أولا لأن الفريق سوار الذهب رئيس المجلس العسكرى الانتقالى الذى تولى سلطة السيادة فى أعقاب انتفاضة إبريل كان قد طلب رسميا من الرئيس مبارك إقناع نميرى بعدم العودة إلى السودان أو استبقائه فى مصر وإلى حد منعه من مواصلة طائرته القادمة من أمريكا رحلتها إلى السودان خشية انقسام وحدة الانتفاضة ووقوع مذبحة مؤكدة من تدبير جهاز أمن الثورة الذى كان يضم أخلص أعوانه، وثانيا: أن ثوابت السياسة المصرية تسمح بحق اللجوء السياسى إلى أراضيها.

وعلينا أن نتساءل الآن: ماذا كان عليه الأمر لو أن مصر أرست سابقة جديدة فى سياستها وسلمت نميرى لمحاكمته فى السودان؟ هل كان لسودانى بعد ذلك أن يلوم أو يحتج على مصر إذا أغلقت أبوابها فى وجه رموز المعارضة السياسية للنظام الحاكم الآن فى السودان ورفضت منحهم حق اللجوء السياسى؟

على أن استعجال الصادق المهدى للسلطة وهو شاب في مقتبل حياته السياسية، سرعان ما تراجع أو تباطأ عندما تقدم به العمر وانكب على مراجعة سيرة حياته وتجاوزاته وأخطائه وخياراته. وقد ظل نظام الجبهة الإسلامية الحاكم في السودان يحاول ولا يزال إقناعه بالمشاركة في السلطة تحت مسميات ودعاوى الوحدة أو المصالحة الوطنية أو عبر إنقاذ السودان، لكن الصادق المهدى رفض مختلف الإغراءات لكونها تستهدف قسمة وحدة المعارضة السياسية. وبين الحين والآخر يتعرض لاغتيال شخصيته وتشويه سمعته وللضغوط والتعذيب النفسى وإلى حد اتهامه بإنجاب طفل من إنجليزية من دون أن يعقد عليها شرعا، فكان يخرج من محنه ونوائبه أكثر صلابة وإيمانا بضرورات عزل ذلك النظام وتفعيل الديمقراطية والتعددية السياسية سلميا دون اللجوء إلى العنف.. وفي كل صلاة جمعة وصلاة العيدين ينتقد من فوق منبر مسجد «قبة المهدى» بأم درمان سياسات ومواقف حكم الإنقاذ ويتهمه بالفشل فى كل ما تعهد بإنجازه.. ويستحث الجماهير على الصبر والتعبئة ليوم الخلاص!

## قال لي سلطان الدينكا:
## أنت ثور كبير!

ظلمت الصحافة المصرية والسودانية والبريطانية الصاغ صلاح سالم ظلم الحسن والحسين. الصحافة المصرية اتهمته بأنه ضيع نضال شعبى وادى النيل وفصم عرى الوحدة بين مصر والسودان، وصحف التيار الاستقلالى فى السودان عمدت إلى الترويج لشتى ألوان الأخطاء التى ارتكبها بالحق وبالباطل بدعوى تزييف إرادة الناخبين حين صوتوا فى أول انتخابات نيابية إلى جانب الوحدة مع مصر، وصحافة الاستعمار البريطانى هالها فى البداية نجاحه الساحق عندما أجمعت فصائل الحركة الوطنية السودانية فى الشمال والجنوب على تفويض مصر للحديث مع الإنجليز فى مفاوضات الجلاء عن وادى النيل بشأن المسألة السودانية وأطلقوا عليه وصف «الدانسنج ميجر»، أى الصاغ الراقص فى محاولة للسخرية من انخراطه فى حلبة الرقص عارى الصدر وسط شباب وشابات قبيلة الدينكا أكبر قبائل الجنوب وكأنه بهذه البساطة يمكنه هزيمة الإمبراطورية التى لاتغرب عنها الشمس فى معركتها المحتومة مع مصر فى السودان.

وأحسب أنه لم يعشق أحد السودان من المسئولين والقيادات والزعامات المصرية مثل

عشق صلاح سالم عضو مجلس ثورة ٢٣ من يوليو . فهو قد عمل فترة من حياته ضابطا فى القوة العسكرية المصرية بالسودان ، وعندما أسندت إليه مهمة إدارة السياسة المصرية فى السودان كان عليه أن يواجه كثيرا من القوى السياسية الداخلية فى السودان التى تطمح إلى الانضواء فى منظومة الكومنولث بديلا عن الوحدة مع مصر . وفى جنوبى السودان كانت زعامات القبائل قد عبئت بمشاعر الكراهية ضد أبناء الشمال وضد العرب والمسلمين بشكل عام عبر ثقافات إرساليات التبشير الاستعمارية التى انفردت بأبناء الجنوب سنوات طويلة فى إطار سياسة المناطق المغلقة أو المقفولة .

وعلى صعيد القوى الخارجية ، كان نفوذ الإنجليز فى السودان ضاربا فى الجذور وحتى النخاع عبر ركائزهم المحلية القوية والمنظمة ، بل وكان بينهم من يحجون إلى لندن مرة ومرات كل عام ويرفضون حتى زيارة مصر «ترانزيت» ويربون أولادهم فى المدارس الإنجليزية ويعشقون نمط الحياة الأنجلوسكسونية ويتباهون بكل ماهو مقطوع الصلة بمصر والعرب ويتفاخرون بجلسات وأنخاب «الباب» أى البار الإنجليزى ، وبعض شعرائهم لهم قصائد مشهودة فى التغنى بنهر التيمز ولم يعرف لهم بيت من الشعر يتغنى بالنيل .

ويحدثنا عبدالفتاح أبو الفضل فى كتابه «كنت وكيلا للمخابرات» عن نفوذ خارجى آخر فى السودان أكثر خبثا ودهاء كان يديره ملس عندوم سفير أثيوبيا فى الخرطوم آنذاك ، وكيف تمكن عبر جيش من الساقطات مثل زكاوة وأرجنيش وسهايتو من تجنيد عشرات العملاء وفق أساليب الترغيب والترهيب وعبر مئات الفتيات اللاتى يعملن خادمات ومربيات للأطفال فى البيوت السودانية للتجسس على أدق الأسرار والخصوصيات .

لم تكن مهمة عبد الفتاح أبو الفضل - بالمناسبة - مقصورة فحسب على تعقب النفوذ الأثيوبى المعادى لمصر فى السودان ، بل كان همه كذلك محاولة اكتشاف أسرار الصمغ العربى الذى يحتكر السودان معظم إنتاجه العالمى ، وتبين أنه عماد أساسى فى صناعة البترول والمادة الوحيدة التى تسهل دوران بريمة الحفر فى أعماق سحيقة بحثا عن الذهب الأسود . وهكذا ، عندما دخل بنك مصر فى السودان مزايدا فى بورصة مدينة الأبيض وفاز بمحصول الصمغ العربى آنذاك ، تقاطرت عليه الشركات المتخصصة ورفعت سعر شرائها للصفقة أضعافا مضاعفة !

على أنه رغم علاقة المودة الظاهرة بين الرئيس جمال عبدالناصر والإمبراطور هيلاسلاسى فإن العلاقة السياسية والعملية بينهما ظلت دائما حادة ومتناقضة وصراعات

مشتعلة تحت الرماد. فالإمبراطور كان يخشى أن يمتد التيار التحررى لثورة ٢٣ من يوليو إلى بلاده إذا قدر لوحدة وادى النيل النجاح بما يعنى نهاية سيطرته الكهنوتية الإقطاعية التى توارثها عن جدوده، وأن يعيد التاريخ سيرته ويتواصل ما بين المسلمين فى السودان وأثيوبيا من علاقات ومصالح وقوة على عهد أحمد الجاران الذى وحد الحبشة تحت زعامته الإسلامية، ولذلك بادر الإمبراطور إلى فصم علاقة الكنيسة الحبشية الأرثوذكسية التاريخية الوثيقة بالكنيسة المصرية بعد أن ظلت مستقرة ومتنامية قرونا طويلة.

كان على الصاغ صلاح سالم أن يواجه كل هذه القوى مجتمعة ونفوذها المعادى لوحدة وادى النيل بشجاعة وتفان وإيمان بحتمية انتصار إرادة الشعبين ونضالهما المشترك، وقد اختار ساعده الأيمن فى مهمته الدرديرى إسماعيل الأمين العام المساعد للجامعة العربية وسفير السودان فى القاهرة والأمين العام المساعد للجامعة العربية فيما بعد، وكان مبرره لهذا الاختيار أن الدرديرى إسماعيل السياسى السودانى الجنسية أدى دورا مقدرا فى توحيد الأحزاب الاتحادية، ثم انفرد بعد ذلك بزعامة حزب «مصر دان» أى حزب مصر والسودان الذى يؤمن بالتاريخ والمصير الواحد لشعبى وادى النيل.

كان صلاح سالم إذن أول مسئول مصرى أو سودانى يقتحم أسوار العزلة التى فرضها الإنجليز على جنوبى السودان وبرفقته الشيخ الباقورى وزير الأوقاف المصرى. وعندما قدر لى زيارة الجنوب بصحبة السيد الصادق المهدى رئيس الوزراء السودانى عام ١٩٦٦ هالنى حفاوة سلاطين القبائل بشخصى الضعيف ودعوتى إلى بيوتهم وأكواخهم حتى أشاهد صورهم مع الصاغ صلاح سالم، وعرضوا أمامى القفاطين المزركشة التى أهداها لهم لتغطية أجسادهم من العرى الذى حافظ الإنجليز عليه طويلا، وأشادوا بوقفته الشجاعة فى وجه الحاكم البريطانى حين وبخه علانية على سوء معاملته للجنوبيين وكأنهم عبيد أو حيوانات، وكيف أمر بافتتاح المدارس المصرية فى الجنوب لتعليم أبنائهم وفتح المدارس والمعاهد والجامعات والأزهر الشريف لمواصلة تعليمهم فى مصر. وقالوا لولا مواقف صلاح سالم ومبادراته ورعايته لأبنائنا، ولولا تواضعه وبساطته إلى حد مشاركته لنا فى حلبات الرقص لما وثقنا فى مصر التى عبأنا الإنجليز على كراهيتها والخوف من أطماعها، ولما فوضنا جمال عبدالناصر للحديث مع الإنجليز بشأن المسألة السودانية.

وأطرف ما حدث خلال تلك الزيارة عندما دعانى سلطان الدينكا أن أحذو حذو صلاح سالم وأشاركهم فى حلبة الرقص التى أقيمت للحفاوة بالسيد الصادق المهدى فى جوبا عاصمة المديرية الاستوائية، ومازلت أعتز بصورتى فى هذه المناسبة السعيدة ومعى

الصديق فؤاد مطر الكاتب الصحفى بجريدة «النهار» اللبنانية آنذاك حيث فوجئت بالسلطان يشد على يدى شاكرا مشاركة قبيلته أفراحها ومباهجها قائلا : «أنت ثور كبير» . وانفعلت غاضبا على هذه الإهانة، لكن حيدر عمر مندوب وزارة الإعلام السودانية الذى رافقنى فى رحلة الجنوب هدأ من روعى وفسر الأمر قائلا : هذا تكريم لك . . فالثور لدى القبائل الرعوية له شأن عظيم فهو رمز القوة والخصوبة، ويبدو أن سلطان الدينكا أدرك أننى فهمت الأمر على غير ما أراد فإذا به يقدم عصاه الأبنوس الخاصة هدية لى .

كنت خلال زياراتى الصحفية للسودان دائما أتردد على منزل الصديق العجوز زين العابدين صالح لتناول الغداء والاستمتاع بجلسات ونسة القيلولة وهو - يرحمه الله - كان ضابطا سابقا فى الجيش السودانى وهمزة الوصل والاتصال السياسى بين السيد عبدالرحمن المهدى زعيم طائفة الأنصار وبين الصاغ صلاح سالم إبان توليه مسئولية شئون السودان قبيل استقلاله عام ١٩٥٦ .

فى جلسة الغداء بمنزل زين العابدين صالح كان شمل الرعيل الأول من رجالات السودان يجتمع حول أطباق الويكة والشية والزغنى التى تعدها الحاجة زوجته بعناية، ودائما كانوا يتذكرون الأيام الخوالى . ويوما جاء ذكر الصاغ صلاح سالم وحاول البعض أن يوجه إليه النقد والطعنات وإذا بزين العابدين صالح ينبرى للدفاع عنه ويقسم على أنه كان خصما شريفا و«أخو إخوان» لكل السودانيين على اختلاف نزعاتهم السياسية، واعترف أمام الجميع أنه شاهد على كم الأشواك والعقبات التى وضعها بعض زعامات التيار الاستقلالى أمام مهمته، وقال : ربما جاء الوقت للكشف عن سر حافظت على كتمانه طويلا عندما كلفنى الإمام عبدالرحمن المهدى وكلف على البرير السياسى السودانى الذى كان يقيم بالقاهرة بتوصيل رسائله وهداياه إلى الصاغ صلاح سالم بعد خيار السودان للاستقلال، فقط لأنه لم يلجأ إلى الغش أو الخداع، وقال : لقد كان صلاح سالم ومهمته فى السودان ضحية لقوى داخلية وخارجية معادية لوحدة وادى النيل، وكان أيضا ضحية صراعات الأجنحة داخل مجلس ثورة ٢٣ من يوليو عندما رشحوا حسين ذو الفقار صبرى لمنافسته فى السودان أو لعرقلة مهمته فى السودان بمعنى أكثر دقة . ولاشك فى أن عزل اللواء محمد نجيب الذى كانت تجرى فى عروقه دماء سودانية من رئاسة أول جمهورية واعتقال جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٥٤ وحل الأحزاب المصرية و . . و . . كانت فى جملتها القشة التى قصمت ظهر البعير عبر إثارة مخاوف السودانيين من ثورة يوليو، فكان

تصويت الاتحاديين إلى جانب استقلال السودان وأفول حلم الشعبين فى تجسيد وحدة وادى النيل إلى حين من الدهر علمه عند الله . .

## شاهد على مأساة الجنوب

كنت على عهدى بالسودان تواقا دائما إلى زيارة الجنوب بغاباته السامقة الأشجار وفاكهتها الشهية وأخشابها الثمينة المهدرة وبينها التك والمهوجنى والأبنوس وحيواناته وطيوره البرية التى تسرح فى ملكوت الله آمنة أو مذعورة منذ اندلاع الحرب الأهلية ، وما أحلى موسم الخريف بأمطاره وسحبه المشرعة وضبابه الكثيف وأجوائه الساحرة التى تخلب الألباب وناسه الطيبين وقبائله الصغيرة والكبيرة بأكواخها الإفريقية المنتشرة حول مجارى الأنهار وتقاليدها المختلفة وعاداتها وعقائدها وأديانها السماوية والوثنية والطوطمية .

وبقدر ماكانت سعادتى وانبهارى كلما أتيحت لى فرصة زيارة الجنوب ، بقدر تعاستى لأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية المتردية . فهذه القبائل التى تملك آلاف القطعان الهائلة من الأبقار تأبى عقائدها أو تقاليدها التفريط فيها بالبيع أو الذبح إلا إذا أصابها مكروه أو كبر سنها ، لكونها فقط دليل الثراء ورمز القوة والخصوبة . بينما الجهل والمرض والحروب القبلية والسكر والكسل والعرى متفشية ، وذلك أن الجنوب ظل عشرات السنين محكوما بسياسة «المناطق المقفولة» التى وضعها شياطين وزارة المستعمرات البريطانية حتى يظل متحفا تاريخيا للتخلف وإهدارا لإمكاناته الطبيعية والبشرية .

وهكذا فى إطار تلك السياسات الشيطانية ظل الجنوب فى عزلة مطبقة عن شمالى السودان والعالم الخارجى ، فكان دخوله محظورا على السودانيين الشماليين والمصريين اللهم بعض الجلابة من التجار الذين نجحوا بشكل أو بآخر فى الحصول على تصاريح للزيارة المؤقتة وكذا رجال الرى والتعليم المصرى المحظور إقامتهم وتجوالهم أبعد من مدينة ملكال .

وقد كان للشماليين - بعد الاستقلال - مساجدهم التى لاتتجاوز أصابع اليد ، إلا أن معظمها شديدة التواضع مسقوفة بأغصان الأشجار ومفروشة بالحصير أو العشب ، وكان الموظفون وبعض التجار الجلابة ينهضون بمهام إمامة الصلاة وخطبة الجمعة تطوعا فى

أوقات الفراغ . . ولم يكن أى منهم مؤهلا للقيام بمهام الدعوة الإسلامية والتفسير والإفتاء، بينما إرساليات التبشير التى جاءت السودان فى ركاب الاستعمار البريطانى متاح لها فى ظل حماية السلطة وأموال مجلس الكنائس العالمى الانفراد بالجنوبيين، تبث فى عقولهم الكراهية والتعصب ضد الإسلام والمسلمين وإطلاق الادعاءات الباطلة التى تزعم مسئولية أجدادهم عن تجارة الرقيق، ولذلك كانت الكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية والأنجليكية وسط تراكم التخلف والبدائية غاية فى ضخامة العمران والأناقة والنظافة، ومزودة بالماء النقى والتيار الكهربائى، فكان الجنوبى الوثنى حينما يدخل تلك الكنائس ويرى بعينيه تلك المظاهر الحضارية والثريات المضاءة والتماثيل الملونة والسجاجيد المبسوطة غالبًا ما تأخذه الرهبة وغالبا مايقارن بينها وبين مساجد المسلمين المتواضعة. وقد كان القسس والرهبان المبشرون يروجون بضاعتهم عبر ربط الكنائس واعتناق المسيحية بلقمة العيش، فكانت الكنائس ترشحهم لشغل الوظائف الصغيرة للقيام بأعمال النظافة والطهى وكى الملابس وقيادة السيارات فى بيوت الضباط والمفتشين الإنجليز أو أدلاء فى رحلات الصيد، بعد اجتيازهم دروس تعليم الإنجليزية واللاهوت، ومن هنا ظلت الكنائس التبشيرية مفرخة لتخريج المئات من العملاء والمغيبين عن الوعى بجرائم الاستعمار البريطانى بعد شحنهم بالكراهية والتعصب ضد إخوانهم الشماليين والمسلمين.

لقد أدرك الاستعمار البريطانى أهمية الموقع الإستراتيجى للسودان الذى تتشابك حدوده مع كثير من الدول الإفريقية، فكانت مؤامرته المبيتة لفصل الجنوب عن الشمال وبناء حاجز بشرى زنجى وثنى مسيحى للحيلولة دون انتشار الإسلام والثقافة العربية فى وسط وشرقى إفريقيا. ورغم أن اتفاقية الجلاء عن وادى النيل التى توصل إليها الرئيس جمال عبدالناصر مع الإنجليز عام ١٩٥٣ كانت فصل الخطاب ونهاية الوجود الاستعمارى، إلا أن المتناقضات السياسية والعرقية والثقافية والدينية التى نجح الاستعمار فى زرعها فى الجنوب فى مواجهة الشمال أينعت وأثمرت فكان اندلاع حركة التمرد الأولى التى قادها تنظيم «الأنيانيا» الأولى بزعامة جوزيف لاجو عام ١٩٥٥ قبل أن ينال السودان استقلاله بعام واحد عام ١٩٥٦ احتجاجا على نصيب الشماليين الوافر من وظائف السودنة فى الخدمة المدنية والبوليس والجيش، بينما الحقيقة المؤكدة أن الإنجليز كان لهم الدور الأساسى فى هذه القسمة وتحديد شروطها ومعاييرها، وأن نصيب الشماليين من تلك الوظائف لاعلاقة له بهويتهم العربية ولا بإسلامهم وإنما كانت الكفاءة والخبرة

والتعليم معيار الاختيار وهو ما حرص عليه الاستعمار البريطانى سلفا عبر حرمان الجنوبيين من مؤهلات الاختيار ومعايير التعيين فى تلك الوظائف.

أذكر الآن أننى ترددت على جنوبى السودان خمس مرات بينما كان يمر بظروف وأوضاع متقلبة ومتباينة. كانت الزيارة الأولى إبان احتدام تمرد «الأنيانا» وانشغال ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ بالبحث عن حلول سليمة للمشكلة عبر مؤتمر المائدة المستديرة ولجنة الاثنى عشر لتدارك كارثة الحل العسكرى وسياسة الأرض المحروقة التى تبناها النظام العسكرى السابق بزعامة الفريق «إبراهيم عبود»، ثم كانت الزيارة الثانية فى صحبة الصادق المهدى إبان رئاسة الحكومة عام ١٩٦٦، ثم فى عهد الرئيس جعفر نميرى قبيل توقيع اتفاقية السلام مع المتمردين عام ١٩٧٢ فى أديس أبابا، وبعدها تتابعت زياراتى للجنوب خلال فترة الاستقرار والسلام التى استغرقت ثلاث سنوات، وأخيرا فى أعقاب انقلاب نميرى على أعظم إنجازاته السياسية والقومية عام ١٩٨٣ عندما قرر تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم فكان اندلاع التمرد الثانى بقيادة الحركة الشعبية وزعامة العقيد الدكتور جون جارانج!

## ممنوع التصوير

فى ظل مرحلة السلام والاستقرار التى سادت ربوع الجنوب أحد عشر عاما متصلة منذ توقيع اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ وحتى اندلاع التمرد الثانى بزعامة جون جارانج عام ١٩٨٣.. عقدت جامعة الخرطوم قسم «الدراسات الإضافية» ندوة علمية فى جوبا لمناقشة أبعاد مشكلة الجنوب من جميع زواياها السياسية والاقتصادية والثقافية حضرها وزراء من حكومة الرئيس جعفر نميرى ونخبة متميزة من الخبراء والباحثين وأساتذة الجامعات ومختلف الفعاليات السياسية والثقافية فى الجنوب. ورغم أن الأحزاب الديمقراطية السابقة كانت محلولة ومنابر الرأى والصحافة مصادرة إلا أن المناقشات التى تناولت جدول أعمال الندوة وبحوثها اتسمت بالصراحة والحرية المطلقة دون قيد أو حظر.

أذكر الآن وقد كنت أنا والدكتور تحسين بشير الدبلوماسى المصرى المرموق مدعوين للمشاركة فى الندوة أن السيدة سعاد إبراهيم أحمد وهى كانت قطبا بارزا فى الحزب الشيوعى شرعت تهاجم بعنف وضراوة مواقف النخبة الشمالية التى تحاول فرض توجهاتها وقيمها وعاداتها على أهل الجنوب عبر الخطط والبرامج الخاصة باستئصال

ظاهرة العرى لكونها تتعارض مع الحضارة والتمدين وتعاليم الإسلام. وقالت إن بعض قبائل الجنوبيين اختارت العرى تلقائيا بوصفه ضرورة وظيفية ملائمة لأجواء الجنوب وظروفه المعيشية دون حرج أو إدراك للخطإ. . . وعليهم وحدهم أن يستبقوا ظاهرة العرى أو غطاء أجسامهم وفقا لمصالحهم الذاتية وموروثاتهم الروحية وقيمهم الشعبية الخاصة، دون فرض أو إذعان.

وأعترف الآن أن مشاهد العرى استوقفتنى كثيرا ومرارا خلال جولاتى فى الجنوب، ولا شك فى أنها استوقفت غيرى من الزوار الأجانب، ولذلك عنيت بالتقاط عشرات الصور التذكارية لمشاهد العرايا وهم يؤدون أعمالهم فى رعى الأبقار أو خلال حفلات الرقص والاستحمام فى مجارى الأنهار. ولم تكن عنايتى بالتقاط الصور تشكل رغبة مبيتة لاستغلالها فى أعمال صحفية إذ كنت ومازلت والحمد لله أشعر بأن السودان وطنى وعرضى الذى يفرض على ستر عوراته. . فى الوقت الذى كانت مجلة روز اليوسف التى أعمل بها تعتمد على الرسوم الكاريكاتيرية فحسب. . . .

والغريب فى الأمر أننى كلما ذهبت إلى المعمل لاستلام صور الأفلام الفوتوغرافية التى التقطتها لمشاهد العرى فى الجنوب كانت المفاجأة دائما سلبية، وكنت أظن أن السبب فى ذلك ربما لخلل فى «الكاميرا» أو أن الأفلام تعرضت للضوء خلال سحبها من الكاميرا أو خلال عملية التحميض.

أذكر أننى صحبت فى إحدى زياراتى للجنوب زميلى الفنان أحمد حجازى رسام الكاريكاتير الشهير، وبينما كنا نحن ومرافق وزارة الإعلام نتحرك فى السيارة. . «اللاندروفر» بمحاذاة النيل فى بلدة «مريدى» إذا بشاب جنوبى على الشاطىء المقابل ينادينا بأعلى صوته حتى نتوقف وتوقفنا حتى سبح فى النهر باتجاهنا ووصل إلينا ثم قال فى لهجة جنوبية غير مفهومة تولى ترجمتها سائق السيارة الجنوبى، إن شقيقتيه تعانيان الضعف والهزال بعد حرمانهما من شرب اللبن منذ غادر قطيع الأبقار الذى تملكه قبيلته للرعى فى مكان بعيد. . وطلب منا فى أدب جم أن نساعده فى نقل شقيقتيه إلى حيث ترعى أبقار القبيلة وشرب ألبانها عدة أسابيع حتى تستردا الصحة والعافية والنضارة.

الحديث شائق ومثير والمشكلة التى عرضها هذا الشاب وأسلوب علاجها غير مسبوقة على مفاهيمنا ويندر حدوثها إلا فى مجتمع الجنوب الرعوى. . . لذلك وافقنا على طلبه حيث استمهلنا قليلا حتى يأتى بشقيقتيه. . . وعاد يسبح فى النهر إلى الشاطىء المقابل،

ثم اختفى فى الغابة زهاء خمس دقائق حتى ظهر من بعيد مع فتاتين جميلتين فى ريعان الشباب عاريتين تماما إلا من النصف الأسفل . . . ثم قفزتا إلى الماء وسبحتا فى رشاقة مع شقيقهما حتى وصلوا إلى السيارة وركبوا قبالتنا فى الوقت الذى استنفدت فيه فيلما كاملا فى التقاط الصور المثيرة التى تتابع مراحل الحدث أولا بأول حتى وصلت السيارة بعد نحو عشرة كيلو مترات إلى مكان قطيع الأبقار حيث هللت القبيلة لقدومهم!

عندئذ تمنيت إنقاذ الفيلم من الحظ العاثر الذى صادف كثيرا من الأفلام السابقة التى التقطتها لأوضاع العرى كلما قدر لى زيارة الجنوب، لكننى لاحظت أمارات الانزعاج والاحتجاج تبدو واضحة على ملامح مندوب وزارة الإعلام المرافق لنا خلال التقاطى للصور، بل إن حالة الانزعاج والاحتجاج الصامت ظلت ملازمة له ونحن فى طريق العودة إلى بلدة نيمولى المتاخمة لحدود أوغندا. وفى الاستراحة كنا نتناول طعام الغداء حين سألته عن السبب . . وهل يشعر بألم أو غير ذلك . . . . وقال : بصراحة يا أخانا ممنوع تصوير مشاهد العرى فى الجنوب . . هذه أوامر وزارة الإعلام المشددة. وحاولت أن أطمئنه على أن هذه الصور التى التقطتها هى على سبيل التذكار، وأننى لن أستغلها أبدا فى أى عمل صحفى يسىء إلى السودان، لكنه لم يقتنع . . . ومن ثم اضطررت آسفا إلى نزع الفيلم من الكاميرا وسلمته له . . . وعندئذ انفرجت أساريره وقال: هل تكتم السر؟ وقلت : فى بئر . قال: لو أنك لم تسلمنى الفيلم لكان على أن أتحين الفرصة السانحة لانشغالك كى أتمكن من فتح الكاميرا وتعريض الفيلم للضوء. و . . . عندئذ فقط أدركت لماذا خابت كل محاولاتى لتصوير مشاهد العرى خلال زياراتى السابقة للجنوب.

ومرت سنوات حتى التقيت مصادفة فى المحطة الوسطى بصديقى حيدر عمر وكان قد رافقنى مندوبا عن وزارة الإعلام فى إحدى زياراتى للجنوب، وصافحته فى حرارة ومودة حين تذكرت ظاهرة خيبتى المتكررة فى التقاط صور العرى بالجنوب . . وسألته أن يجيبنى بصدق : هل كان له دور فى ذلك؟ وكان قد ترك العمل بوزارة الإعلام وقال بصدق : نعم . . . وتلك كانت مهمتى وغيرى من المرافقين للصحفيين العرب والأفارقة والأجانب فى الجنوب، وأعترف الآن أننى دخلت غرفتك وغرف غيرك من الصحفيين الأجانب بفندق جوبا وعرضت أفلامك وأفلامهم للضوء دون أن يدرى أحد من الأمر شيئا منعا للإحراج أو المشكلات إذا صادرنا الأفلام. على أن مافشلت فى تحقيقه كان على العكس مع بعض الصحفيين الأجانب الذين نجحوا خلسة فى التقاط صور العرى فى الجنوب واستغلالها فى الترويج المبيت حول مسئولية الشماليين عن تخلف الجنوب. والطريف أنه

حتى يومنا هذا ماتزال عبارة «ممنوع التصوير» تتصدر مداخل بعض الكبارى والمنشآت الحيوية فى مصر والسودان وربما فى دول كثيرة من العالم الثالث، فى الوقت الذى التقطت فيه الأقمار الصناعية الأمريكية عناوين الصحف التى كان يطالعها رواد نادى الجزيرة الرياضى ضمن مئات الصور التى التقطتها للقاهرة وغيرها من المواقع الحيوية والمطارات العسكرية لحساب إسرائيل قبيل ضرب الطائرات العسكرية المصرية وهى رابضة في ممرات المطارات إيذانا بنكسة الخامس من يونيو عام ١٩٦٧، حيث تكررت إسهامات الأقمار الصناعية الأمريكية خلال حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ فى استكشاف العدو موقع منطقة المفصل بين قوات الجيشين الثانى والثالث فى سيناء. . . فكانت ثغرة «الدفرسوار» وعبور القوات الإسرائيلية إلى الضفة الشرقية لقناة السويس!

## «أندايات» الغيبوبة

ما من مرة التقيت جنوبيا متعلما أو مثقفا إلا وصب جام غضبه على الأحزاب السياسية الشمالية وزعامتها وحكومتها التى تعاقبت فى حكم السودان منذ استقلاله عام ١٩٥٦، وكأن تخلف الجنوب مسئوليتهم وجريمتهم وحدهم وليس الاستعمار البريطانى الذى انفرد بالجنوب فى غيبة الشماليين عن نية وتخطيط لزرع التناقض الحضارى والتنموى بين أبناء الوطن الواحد.

صحيح أن حساب الشمال ومسئوليته المباشرة عن تخلف الجنوب تبدأ منذ بداية التجربة الديمقراطية الأولى فى السودان وليس قبله، لكن إنصافا للحقيقة، أن أول حكومة منتخبة بزعامة الرئيس إسماعيل الازهرى كانت بين نارين: نار التمرد التى اشتعلت فى الجنوب منذ نحو عام ونار الخلافات السياسية المستترة بين الأزهرى والسيد على الميرغنى الزعيم الروحى لطائفة الختمية التى كانت تمثل جانبا أساسيا فى القاعدة الشعبية للحزب الاتحادى إلى جانب اندلاع الصراع السياسى المكشوف بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة وعلى رأسها حزب الأمة فى إطار لعبة الديمقراطية الليبرالية.

ماذا كان بوسع حكومة الأزهرى إذن أن تفعله لرأب الصدع الوطنى فى الجنوب فى ضوء الموارد والإمكانات المحدودة التى لم تسعفها حتى فى بناء مؤسسات الدولة الحديثة وبنيتها التحتية، ولا على صعيد التخطيط والتمويل والتنفيذ لإنجاز مشروعات النهوض

الحضاري والتنموي في الجنوب لتجفيف منابع التمرد واجتثاث أسباب اندلاعه من الجذور.

وتشاء المصادفات التاريخية الصعبة التي ابتلي بها السودان ولم يهنأ بعد بفرحة الاستقلال، أن يتحالف السيد علي الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي راعي طائفة الأنصار في مواجهة الأزهري، وأن ينجحا معا في إسقاط حكومته من داخل البرلمان وتشكيل مايسمى بحكومة السيدين الائتلافية بين حزبي الأمة والشعب الديمقراطي برئاسة عبدالله خليل وأن تستنفد كذلك عمرها القصير في صراعاتها السياسية الداخلية حول قبول أو رفض الأحلاف العسكرية والمعونة الأمريكية، وخوض متاهات الخلافات العبثية مع مصر حول قضية السيادة على مثلث حلايب الحدودي حتى لم يبق من وقت الحكومة وجهدها السياسي وأدائها التنفيذي شيء تقدمه لمواجهة التمرد في الجنوب وعلاج مشكلاته.

وهكذا عندما أدرك عبدالله خليل مأزق حكومته وفشلها المحقق، كان قراره الشخصي المنفرد بتسليم السلطة إلى العسكريين بزعامة الفريق إبراهيم عبود عام ١٩٥٨ . ولأن العسكريين شاغلهم القتال دفاعا أو هجوما، من هنا كانت معالجة الحكم العسكري لمشكلة الجنوب بوصفها تهديدا للأمن القومي وليست مشكلة سياسية داخلية تتعلق بمهددات الوحدة الوطنية، والقصة بعد ذلك معروفة بكل تفاصيلها المأساوية منذ أن شرع عبود في حشد القوات المسلحة وتسخير موارد الدولة لتنفيذ الخطة العسكرية الرامية لدحر المتمردين وفق أسلوب «الأرض المحروقة» التي شملت مختلف ربوع الجنوب وحتى عاد نظام الجبهة الإسلامية الحاكم في السودان إلى تبني نفس الأسلوب رغم الفشل المتتابع في حل المشكلة عسكريا وليس عبر التراضي والوفاق الديمقراطي.. والأدهى والأمر أن يعبئ نظام الجبهة القوات المسلحة وقوات الدفاع الشعبي لخوض الحرب الأهلية في الجنوب على أساس ديني وكأنها حرب مقدسة بين الشماليين العرب والمسلمين ضد الجنوبيين المسيحيين والوثنيين، وإطلاق صفة الشهداء على ضحاياها في القوات المسلحة والمقاومة الشعبية، وهكذا باءت مختلف الوساطات والمبادرات الإفريقية والدولية لإحلال السلام بسبب إصرار الجبهة الإسلامية على تنفيذ مخططها الرامي إلى «أسلمة» الجنوب بل ودول الجوار وما أدت إليه تلك السياسات إلى زرع القلاقل وعدم الاستقرار في المنطقة.. وقطع بعض دول الجوار علاقاتها مع السودان!

من جعبة ذكرياتي الباقية عبر زياراتي الصحفية للجنوب، تصاعد حدة المزاج

الانفصالى لدى الجنوبيين كلما أخفق الحوار بينهم وبين أشقائهم الشماليين بحثا عن حلول سياسية ديمقراطية تؤمن الاستقرار والوحدة الوطنية والقسمة العادلة للثروة والسلطة والتنمية المتوازية، الأمر الذى بات يهدد بفصل الجنوب عن الشمال عندما تتهيأ الظروف لتفعيل القرار الذى اتخذته المعارضة السودانية فى مؤتمرها الأول بأسمرة إزاء منح الجنوب حق تقرير المصير، بعد كم وألوان وأساليب استخدام القوة التى انتهت بالفشل ولم يجن الجنوبيون من ورائها سوى الحصرم والحنظل ومآسى الموت والمجاعات وفرار ملايين المروعين بالحرب الأهلية والمجاعات والأوبئة إلى دول الجوار والنزوح إلى الشمال.

أذكر الآن صديقى المرحوم الضابط فاروق حمد الله الذى تزعم قيادة تمرد حامية جوبا العسكرية عام ١٩٦٥ احتجاجا على إهمال الحكومة وقيادة الجيش توفير الإمكانات المعيشية اللازمة للضباط والجنوب إلى حد نقص الملابس واستهلاك ما لديهم من أحذية، وعدم التكافؤ الكمى والكيفى بين مافى حوزتهم من الأسلحة والمعدات العسكرية وبين مافى حوزة المتمردين، الأمر الذى صعب على القوات الحكومية مجرد الدفاع عن نفسها.. فكيف كان بإمكانها تعقب المتمردين؟! وأتذكر وعد الحكومة واللواء الخوض القائد العام بالاستجابة لمطالبهم العادلة.. ودعوة فاروق حمد الله ورفاقه لبحث الأمر فى الخرطوم فإذا بقرار الفصل من الخدمة فى انتظارهم.

وأتذكر أننى رأيت بأم عينى كم السلاح الحديث الذى استولت عليه القوات الحكومية من المتمردين عام ١٩٦٦ تحت قيادة العميد عمر الحاج موسى، وكنت مع إريك رولو مراسل «اللوموند» الفرنسية ومايكل آدمز مراسل «الجارديان» البريطانية وفؤاد مطر مراسل «النهار» اللبنانية وبلال الحسن مراسل «الأنوار» اللبنانية شهودا على الماركات والأرقام وتاريخ صناعة تلك الأسلحة فى إسرائيل وأمريكا وبريطانيا وبلجيكا، بل إن معظم معلبات الأغذية التى تخلفت عن المتمردين كانت صناعة إسرائيلية.

وأتذكر العميد عمر الحاج موسى فى حديثه الصريح غير القابل للنشر آنذاك، حين أكد لنا استحالة حل مشكلة الجنوب عسكريا وشبهها بقطعة من الإسفنج التى لاتشبع من امتصاص الرجال وموارد السودان.. وأبدى مخاوفه الصريحة من تلكؤ الحكومة فى تنفيذ وعودها بدعم إمكانات المعيشة للقوات الحكومية فى الجنوب وتزويدهم بالسلاح الحديث.. وفى نهاية حديثنا تنبأ - يرحمه الله - بخطورة تصاعد نبرة الغضب واليأس الذى يساور العسكريين فربما انفجرت يوما فى صورة جديدة للتمرد على القيادة العسكرية وربما اندلاع الانقلابات العبثية، و.. حتى تحققت نبوءته.

وأتذكر فى نهاية المطاف ظاهرة البطالة التى لم تتراجع وظلت تتصاعد كلما أتيحت لى زيارة الجنوب . . وإلى حد إدمان الجنوبيين الغيبوبة عن الوعى عبر تدخين البانجو أو التردد على «الأندايات» وهى الحانات الشعبية التى تقدم الخمور إلى روادها من الرجال والنساء والأطفال فى «جرادل» معدنية يعبون منها أنواعا مختلفة من الشراب وبينها الماريسة والكانيمولى على أنغام الموسيقى وبعدها تدور الرؤوس ولايهدأ الرقص والاشتباك بالأيدى وربما بالسلاح الأبيض ثم يخلد الجميع إلى النوم فى أكواخهم وغالبا فى العراء!

## زواج چوزيف لاجو

إذا شئنا أن نحاسب الجنوبيين من أهل السودان عن حدود مسئوليتهم إزاء تخلف الجنوب واستعاره بالحروب الأهلية منذ عام ١٩٥٥ وحتى اليوم، فإن الصفوة من المثقفين والعسكريين ورجال الإدارة وسلاطين القبائل غابوا عن مواكبة حركة التحرر من الاستعمار الأوروبى التى شملت مختلف ربوع إفريقيا، ولذلك كان شغلهم وغالب همهم التحرر من حكم أشقائهم الشماليين فحسب رغم نصيبهم فى قسمة السلطة عبر عضويتهم فى مجالس السيادة ونواب لرئيس الجمهورية ووزراء ومشاركين فى صنع القرار الديمقراطى وتمثيلهم فى البرلمان فيما كانت الأحزاب الجنوبية علامة بارزة على مصداقية التعددية الحزبية.

والمشكلة أن غالبية الصفوة الجنوبية ظلت تربط توجهاتها السياسية والفكرية والثقافية بالغرب، حكومات ومنظمات أهلية وتبشيرية وأحزابا وإعلاما، بدعوى استنصارها لدعم مواقفها المعارضة لسياسات الشماليين المتباينة حول مشكلة الجنوب، وحتى لو كان اختلافهم مع الشماليين موضوعيا وهذا صحيح فى أغلب الأحوال، إلا أن الجنوبيين لم يبذلوا الجهد السياسى والشعبى المطلوب على صعيد التحالف والتنسيق المشترك مع زعامات الشمال وأحزابه وقواعده لترجيح كفة التنوير بأبعاد مشكلة الجنوب والبحث لها عن الحلول الديمقراطية المتاحة لإحلال السلام والوحدة الوطنية والندية وتكافؤ الفرص بين أهل السودان بلا تمييز جهوى أو عرقى أو دينى.

وعلى الصعيد العربى لم نعرف ـ على سبيل المثال ـ جهدا سياسيا أو شعبيا جنوبيا يسعى إلى التضامن مع الأحزاب والحركات الوطنية العربية، ولا شهدنا وفدا من أبناء الجنوب فى أى عاصمة عربية يعقد المؤتمرات الصحفية ويتحاور مع المنظمات الأهلية حول

مشكلة الجنوب فى إطار الحل الشامل لمشكلات السودان القومية وصيانة وحدته وسيادته وتوثيق العلاقات الحضارية والنضالية والمصالح المشتركة التى تجمع بين العرب الأفارقة والذين تجرى فى عروقهم الدماء العربية والزنجية مثل أهل السودان وشعوب شرقى إفريقيا، ومن هنا ظلت معلومات الشعوب العربية ومعرفتها بأوضاع الجنوب مقصورة على خطاب الصفوة الشمالية من أهل السودان أو من الصحف ووسائل الإعلام. . وما أكثر أخطاءهم وتشويشهم على الحقائق.

أذكر الآن لقائى عام ١٩٨٥ فى أديس أبابا مع الدكتور منصور خالد وزير خارجية السودان الأسبق والساعد الأيمن للعقيد جون جارانج، وكنت قد وصلت توا من الخرطوم لمتابعة مؤتمر القمة الإفريقى. . وسألنى عن الأوضاع السياسية فى السودان، وقلت له إن جارانج - الذى يعمل مستشارا سياسيا له - ارتكب خطيئة سياسية لا تغتفر عندما رفض دعوة تجمع أحزاب ونقابات الانتفاضة الشعبية ممثلة فى حكومة الدكتور الجزولى دفع الله إلى وقف إطلاق النار واستثمار الفرصة السياسية التاريخية المواتية للحوار حول اقتلاع أسباب مشكلة الجنوب ودوافع التمرد. وقلت له إن الحركة الوطنية تثمن موقف جارانج المعارض لنظام الرئيس نميرى وتقدر مبررات حمله للسلاح وتميز دعوته عن غيرها من الدعوات الانفصالية فى استبقاء وحدة السودان، ولذلك تقرن الخرطوم دائما اسم جارانج بوصف المناضل أو لقب الدكتور. وقلت له إن جارانج فقد الكثير من شعبيته عندما اعتدت قواته على وفد الحكومة الذى وصل مدينة الناصر لتسليمه رسالة السلام والوئام، وخسر أكثر عندما دعا إلى انسلاخ السودان من هويته وثقافته العربية وإلغاء كل الاتفاقيات والمواثيق مع الدول العربية رغم خصوصية العلاقات التى تربط السودان ومصر وليبيا تحديدا. وقلت للدكتور منصور خالد : لو أن جارانج وصل الخرطوم فى أعقاب الانتفاضة لكان بإمكانه أن يضيف الكثير إلى ثقل وفعالية الحركة الوطنية السياسية فى مواجهة العسكريين على صعيد السلطة، لكنه اتهم أعضاء المجلس العسكرى بزعامة الفريق سوار الذهب بأنهم عملاء أو رجال نميرى رغم انحياز القوات المسلحة إلى جانب الانتفاضة ولولا ذلك لكان مصيرها مختلفا وربما شهدت السودان مذبحة الصدام المروع بين جماهير الانتفاضة وجهاز أمن الثورة - المخابرات - بزعامة اللواء عمر الطيب.

فى سياق الحساب الموضوعى حول مسئولية الجنوبيين عن مشكلة الجنوب، ينبغى مراجعة الكم الهائل من الأموال التى استنزفت للصرف على برامج التنمية والخدمة المدنية والخدمات والإعاشة والإغاثة فى الجنوب منذ استقلال السودان، وسوف نكتشف أن

الشمال تحمل العبء كله من إمكاناته ومن قوت الشماليين ودافعى الضرائب دون إضافة جنيه واحد أمكن تحصيله من الجنوب ضمن بند الواردات فى ميزانية عامة للدولة.

والشاهد أن الجنوب منذ تنفيذ اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ وعلى مدى أحد عشر عاما حتى انقلب نميرى على الاتفاقية عام ١٩٨٣، ظل يرفل فى نعيم السلام والاستقرار والحكم الذاتى الإقليمى، فكانت له حكومته وبرلمانه وميزانيته الخاصة بل وإلى حد قبول ورضا الشمال بابتزاز الزعامات الجنوبية لموارد الشمال واقتصادياته. ومن الأمانة أن تمارس الزعامات الجنوبية فضيلة مراجعة التجربة ونقد الذات لممارساتهم السياسية خلال تلك الفترة حيث استأثرت الدينكا أقوى وأكبر قبائل الجنوب وأكثرها ثراء بمناصب الحكم الذاتى وصنع القرار السياسى الأمر الذى أثار حفيظة القبائل الجنوبية الصغيرة ضدها، وحين بح صوتها فى الدعوة إلى العدل السياسى والاجتماعى عبر اقتسام السلطة والثورة فى إقليمهم لجئوا إلى التعبير العسكرى عن اقتناعهم واحتجاجهم عبر اندلاع التمرد الذى قاده تنظيم «أنيانيا٢» فى مواجهة قيادة «أنيانيا رقم واحد» التى تسيدت على مقاعد السلطة فى الجنوب بمجرد سريان اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ وإلى حد إعلان تحالفها مع القوات المسلحة فى مواجهة تمرد جارانج إثر اندلاعه عام ١٩٨٣ وإلى حد وصف المتمردين آنذاك فى صفوف حركة تمرد الأنيانيا رقم ٢ بالقوات الصديقة، وذلك كان على حد ادعاء الرئيس نميرى واحدا من أسباب انقلابه على اتفاقية أديس أبابا وقراره الخاص بتقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم لكسر شوكة قبيلة الدينكا التى ينتمى إليها جون جارانج وإتاحة الفرصة أمام القبائل الصغيرة للمشاركة السياسية فى الجنوب!

أذكر الآن، و. . «الذكرى تنفع المؤمنين» أن معظم الزعامات الجنوبية أعلنوا عمليا - خلال فترة سريان الحكم الذاتى - انفصالهم عن الواقع فى الجنوب وإهمال متابعة تنفيذ خطط وبرامج نهوضه من كبوته واستمراءهم للحياة فى الخرطوم وأضوائها ومباهجها النسبية وإقامتهم وصرفهم البذخى فى فنادقها ورحلاتهم المتتابعة إلى لندن وأمريكا على حساب ميزانية الجنوب. . وأذكر زيارتى لمنزل اللواء جوزيف لاجو فى جوبا عاصمة الجنوب عام ١٩٨٠ وهو كان قائد حركة «الأنيانيا رقم واحد» وأصبح هو وقواته من بعد اتفاقية السلام جزءا لا يتجزأ من نسيج القوات المسلحة السودانية فيما تم اختيار لاجو نائبا لرئيس الجمهورية، وأشهد أن منزله كان متواضعا وأنه كان دائما يفضل مباشرة مسئولياته من جوبا وليس الخرطوم وأنه وجه فى الحوار الذى أجريته معه نقدا صريحا ومريرا للزعامات الجنوبية وأخطائهم السياسية وإهمالهم فى الوفاء بمسئولياتهم التنفيذية وتسيبهم

المالى وإدمانهم الراحة والخمر. وأذكر أخيرا أنه قدم لى زوجته الجديدة آمنة بفخر واعتزاز، وكانت شابة شمالية مسلمة تنتمى إلى قبيلة «الجعليين» كان والدها من «الجلابة» الذين يمارسون التجارة فى الجنوب منذ زمن بعيد. وما كدت أتأهب لسؤاله عن اعتناقه للإسلام قبل زواجه بها حتى بادرنى قائلا: لقد محا زواجى جفوة اجتماعية محفورة فى نفوس الجنوبيين تجاه أشقائهم الشماليين الذين يرفضون زواجنا من بناتهم ونسائهم، وعندئذ فقط أدركت إسلامه من دون إعلان ولا ثمة ضرورة لتغيير اسمه، أو هكذا فهمت والله أعلم...

## العقيد الأثيوبي المرعب

لأنها مهنة المتاعب على حد الوصف الشائع للصحافة، كان من الطبيعى خلال زياراتى الصحفية للسودان والتوغل فى دروبه السياسية الوعرة ونهمى إلى الاقتراب من معالم الشخصية السودانية فى منابعها الجغرافية والاجتماعية والثقافية، أن تواجهنى أشكال متباينة من الشكوك المشروعة وأن أتعرض لمحاولات التشويه المبيتة فى مرحلة الستينيات لكونى آنذاك فى نظر البعض أنتمى بالضرورة إلى ثورة ٢٣ من يوليو التى أممت المؤسسات الصحفية فى مصر ونقلت ملكيتها إلى الاتحاد الاشتراكى وفرضت الرقابة على النشر ووسائل الإعلام المختلفة. وللأمانة والحق فقد كانت اهتمامات الصحافة المصرية بشئون السودان يشوبها القصور المعيب وغيبة الوعى والإدراك لأهمية السودان الحياتية والإستراتيجية بالنسبة لمصر كما كان عليه الحال خلال فترات ازدهار النضال المشترك للشعبين منذ العشرينيات وحتى الخمسينيات.

على أن عملى محررا ثم رئيسا لقسم الشئون العربية بمؤسسة «روزاليوسف» لم يكن يوفر أكثر مما كان يتوافر من إمكانات مادية لغيرى من الزملاء فى المؤسسات الصحفية الأخرى الذين يذهبون إلى السودان فى الغالب لتغطية أحداث سياسية أو مناسبات وطنية ولفترات قصيرة لا تتعدى أسبوعا أو أسبوعين. لكن صلات القربى والمصاهرة وصداقاتى الواسعة فى السودان أتاحت أمامى الفرص السانحة لمد فترات مهامى الصحفية فى السودان وتعميق اهتماماتى الصحفية والشخصية فى شئونه وشجونه فضلا عن قضاء معظم إجازاتى السنوية فى ربوعه وأجوائه خاصة خلال فصل الشتاء بعدما وقعت فى هوى السودان وأهل السودان، حيث الطقس الجميل واجتماع شمل الغائبين فى الخارج

من رجالات السودان وغيرهم من المغتربين فى دول الخليج واحتدام الأنشطة السياسية والثقافية وحوارات «الونسة» الحميمة.

كانت مجالس «الونسة» السياسية خلال التجربة الديمقراطية الثانية فى السودان تتحدث باستياء واستنكار وتهويل عن أسطورة الملحق العسكرى الجديد فى السفارة الأثيوبية العقيد «تركن» وعن إدارته لشبكة مخابرات واسعة فى الخرطوم وود مدنى وبور سودان وعطبرة والمنطقة الشرقية بوجه خاص..

كان العقيد تركن فى أربعينيات العمر لاتكاد ملامحه تتميز كثيرا عن ملامح السودانيين من سكان المنطقة الشرقية فى كسلا والقضارف، يجيد لهجة العربية السودانية، وحتى «رطانة» قبائل الدناقلة والمحس والنوبة، وينتمى إلى القومية الأمهرية الموالية لإمبراطور أثيوبيا هيلا سلاسى وموضع ثقته الشخصية لكفاءته وشجاعته وإلمامه الواسع بشئون السودان، ومن هنا كان وضعه ومكانته ومساحة نشاطاته الدبلوماسية تفوق السفير الأثيوبى فى الخرطوم!

لم تكن مهمة تركن مقصورة فحسب على التجسس حول مايشغل أثيوبيا من أوضاع السودان السياسية والعسكرية وتجنيد العملاء ترغيبا وترهيبا وفق أساليب «البلاك ميلينج»، ولكن أيضا على صعيد جمع المعلومات عن نشاطات الثورة الأريترية فى السودان باعتباره منفذها البرى والجوى الوحيد لتهريب السلاح والمعونات الغذائية والدواء إلى داخل أرتيريا، وإلى حد تعقب زعاماتها واغتيالهم إذا لزم الأمر وترويع كل من يناصر حقوقهم المشروعة فى الحرية والتحرر والاستقلال عن أثيوبيا. وقد نجح تركن فى مهمته القذرة نجاحا فاق كل التصورات والحسابات حيث كان ينسق نشاطاته ويتعاون مع أكثر من جهاز غربى وإفريقى معاد فى السودان وبخاصة جهاز «السى. آى. إيه» الذى كان يهمه بالدرجة الأولى تأمين الوجود والمصالح الأمريكية فى المنطقة وفى مقدمتها القاعدة الأمريكية الجوية الضخمة فى العاصمة الأريترية «أسمرة» والمعروفة آنذاك باسم «كانو»!

نجح تركن فى إحباط كثير من العمليات العسكرية التى كانت تخطط لها فصائل الثورة الأريترية فى مواجهة الجيش الأثيوبى، ونجح فى إحراج الحكومات السودانية عدة مرات حيث كشف عن توقيتات تهريب السلاح والمعونات عبر أراضى وأجواء السودان إلى داخل أريتريا، ونجح فى اغتيال كثير من زعامات الثورة الأريترية وعناصرها النشطة فى الفنادق والبيوت والشوارع. ثم كان نجاحه فى تعقب أحد شباب الصحفيين السودانيين الواعدين واسمه «طيفور» مثار ضجة سياسية مدوية فى الخرطوم.

كنت أعرف هذا الصحفى جيدا وتربطنى به صداقة شخصية وطيدة وحدب سياسى وصحفى مشترك على قضية الشعب الأريترى وتطلعاته للتحرر والاستقلال. وقد دخلنا سويا الأراضى المحررة من أريتريا مرتين لمتابعة العمليات العسكرية والمؤتمرات السياسية لتنظيمى قوات التحرير الشعبية بزعامة المرحوم عثمان سبى والجبهة الشعبية بزعامة أسياسى أفورقى، وكان لايخشى إلا الله فى الحق ولايأبه لتركن ونفوذه وتهديده وألاعيبه القذرة. فلا يمر أسبوع إلا وكانت له مقالة تناصر الثورة الأريترية أو ندوة يتحدث فيها عن همومها ومشكلاتها، وربما غاب أياما وأسابيع يعود بعدها من أرتيريا أكثر تجددا وعطاء وتفاؤلا بحتمية انتصار الشعب الأريترى. وبحث عن ناشر لكتاب له عن الثورة الأريترية ولم يجد، وجمع كل مايملك واستدان كذلك ونشر كتابه الرائع الذى فضح أساليب الإمبراطور فى الاستيلاء على أريتريا وتجويع وإفقار شعبها وتشريده وإبادته، ووجه لومه الشديد للقصور والعجز العربى عن مساندة الثورة الأريترية. . و. . وحاول تركن استمالته وإثناءه عن موقفه بشتى طرق الغواية وفشل، فكان خياره جاهزا لممارسة أسلوب اغتيال الشخصية مع هذا الصحفى الشاب، ونجح عبر عملية قذرة فى اصطياده وإرغامه على إعادة وضع كتاب جديد يتبرأ فيه من علاقته وموقفه المناصر للثورة الأريترية فى كتابه السابق.

ماذا كان بوسعى أن أقدمه لهذا الصحفى الشجاع الذى وقع فى شراك تركن، وقد تحول إلى إنسان مهزوم هجر العمل والناس والمجتمعات إلى العزلة والاستكانة واجترار الآلام والأحزان حتى رحل عن دنيانا بعد هذا الحادث بنحو عام ونصف العام؟ لجأت إلى نشر قصته فى مجلة «روزاليوسف» غفلا من اسمه وبدون توقيعى، ثم تعقبت العقيد تركن فى أخبار متتابعة بدون توقيع كذلك فى باب «حاول أن تفهم» وباب «أسرار» وكان علىّ أن أمارس الكذب الأبيض والحقيقة السوداء حول اغتياله شخصيا وبمسدسه الخاص عددا من الزعامات الأريترية، ولم ألجأ كذلك إلى ذكر اسمه وإنما كنت أشير إلى وظيفته كملحق عسكرى فى سفارة دولة إفريقية مجاورة للسودان وأن وزارة الخارجية السودانية طلبت سحبه من الخرطوم لتدخله فى الشئون الداخلية أو لمسئوليته عن اضطرابات أمنية فى السودان أو. . أو. . ولم يكن طلب سحبه وإبعاده صحيحا بالمرة، كما لم تبادر الخارجية السودانية لتكذيب تلك الأخبار عملا بالمثل القائل «الباب اللى يجيلك منه الريح سده واستريح».

ذات مساء كنت على موعد مع صديقى الشاعر الفنان محمد أحمد المحجوب رئيس

وزراء السودان فى منزله بالخرطوم، وكانت معرفتى وصداقتى بهذا الرجل العظيم قد نمت وترعرعت قبيل تخصصى فى الشئون العربية واهتماماتى الصحفية بالسودان فى أجواء أستاذى الشاعر والكاتب الصحفى الكبير كامل الشناوى الذى كتبت عنه كتابا بعنوان «آخر ظرفاء هذا الزمان» عرضت فيه لتفاصيل علاقته بالمحجوب ومساجلاتهما الشعرية المتبادلة.

كان الجو صيفا ومعركة الانتخابات النيابية فى السودان عام ١٩٦٨ على الأبواب، وهناك فى شرفة منزل «البوص» - وهو اللقب الذى كان يهوى سماعه من أصدقائه وحوارييه - كان الجمع كالعادة غفيرا من كل التيارات السياسية والفكرية والثقافية، واحتدم النقاش فى السياسة تارة، ليهدأ فى أجواء الشعر والفكاهة أو الاستماع إلى فاصل من غناء المطرب الكبير حسن عطية تارة أخرى. وتناولنا عشاء الفول المدمس الذى يشتهر به مطبخ المحجوب وأكواب الشاى وفاكهة الموسم «البتيخ» حسب النطق السودانى للبطيخ. وفجأة اقترب رجل من مجلسى.. وكان قد ملأ أجواء الونسة من قبل بحديثه ومناقشاته حول تفاعلات ومستقبل الانتخابات النيابية، وسألنى بلهجة سودانية قح: الأستاذ يوسف الشريف؟ أجبته: نعم.. وحضرتك؟ قال: أنا الملحق العسكرى الأثيوبى العقيد تركن. ويعلم الله كم عانيت حتى تتماسك أعصابى ومفاصلى «السايبة»، وقلت أتصنع الهدوء ورباطة جأشى: تشرفنا.. وقال فى برود واستفزاز: لماذا تكتب عنى فى روزاليوسف؟ قلت: أنا؟! كيف أكتب عنك ولم أعرفك ولم أعرف حتى اسمك إلا منذ لحظات؟ قال: كتبت عن قصتى مع الصحفى «طيفور»، وكتبت عن اغتيالى للأريتريين.. وكتبت عن إلحاح الخارجية السودانية فى إبعادى عن الخرطوم... و.. وقلت له وقد جذب حديثنا انتباه الجميع: لست الصحفى الوحيد فى روزاليوسف الذى يكتب عن السودان. وإنها تستقى أخبارها ومعلوماتها عن السودان من مصادر سودانية كثيرة.. ومن وكالات الأنباء المختلفة. عندئذ كان موعد نوم «البوص» قد اقترب وبدأ السامر فى الانفضاض.. وسألنى تركن بلهجة ودودة: هل تسمح لى بتوصيلك إلى منزل نسيبك فى حى امتداد العمارات فى طريقى للعودة إلى منزلى؟ ودون تفكير إلا فى المأزق أو المصيبة التى تنتظرنى قلت له بصوت مسموع كما لو أننى أستنجد بالحاضرين: شكرا.. شكرا.. الحقيقة أننى اتفقت مع الأستاذ صلاح عبدالسلام الخليفة على توصيلى لأن بيننا موضوعا سوف نبحثه معا.

صلاح ضابط سابق وواحد من زعامات حزب الأمة البارزين، وهو حفيد الخليفة

التعايشى وقد تولى منصب وزارة شئون مجلس الوزراء فى حكومات الصادق المهدى فى أعقاب إنتفاضة السادس من إبريل عام ١٩٨٥ .

لم يصدق تركن بالطبع أن بيننا اتفاقا على توصيلى أو موضوعا للبحث المشترك، وانتظرت طويلا حتى صعد المحجوب إلى الدور الثانى بينما انصرف الملحق العسكرى الأثيوبى، وانتظرت حتى لم يعد هناك سوى سامى وسيد نجلى المحجوب وصلاح عبدالسلام وأنا، وأدرك صلاح عبدالسلام محنتى فنهض إلى سيارته وركبت إلى جواره وسار فى شوارع «الخرطوم»، وعند الصينية أى الميدان الذى يدلف إلى حى امتداد العمارات فوجئنا بتركن وقد سبقنا بسيارته وبدأ يتعقبنا كظلنا. . حتى وقفنا أمام منزل زوج شقيقتى فى شارع ٣٣ حيث اكتشفنا اختفاء سيارة تركن. . وعندئذ ودعنى صلاح عبدالسلام. . وبدأت أضغط على جرس الباب. فإذا بسيارة تركن تلوح قادمة من شارع مقابر فاروق (شارع محمد نجيب فيما بعد) وبدأت أدق الباب الصاج بشدة. . وفتح الخفير الباب ودخلت سريعا وأغلقته خلفى فى نفس اللحظة التى وصل فيها تركن بسيارته أمام المنزل. . وهكذا نجوت من احتمالات الاغتيال وربما الاختطاف المحقق بأعجوبة. . وربما كان هدفه مجرد إرهابى وضمان سكوتى على تجاوزاته!

بعد أسبوع تكررت محاولة تركن معى. . وألح على توصيلى فى نهاية سهرة انتخابية فى منزل «الصديق» محمد داود الخليفة مرشح الإمام الهادى المهدى راعى طائفة الأنصار فى مواجهة خصمه السياسى آنذاك وابن شقيقه السيد الصادق المهدى فى دائرة جزيرة «أبا» التى حقق فيها الخليفة انتصارا ساحقا. . واقترب تركن نحوى، ثم سألنى بلغته: هل تخشانى؟ وأجبته فورا من غير تفكير: بل أنت الذى تخشانى! بينما الحقيقة أننى كنت فى حالة رعب من كثرة ما سمعت عن رعبه وترويعه، ولم يكن هناك ثمة مهرب فى تلك الليلة الليلاء، سوى ادعاء الإعياء والنوم على كنبة بعيدة عن مجلس الونسة. . وبت فى مكانى يقظا حتى الصباح دون أن يطرف لى جفن.

المرة الثالثة التى نجوت فيها بأعجوبة من براثن تركن كانت فى منزل صديق سودانى شاب، وهو طبيب حديث التخرج كان عضوا فى حزب الشعب الديمقراطى قبل اندماجه فى الحزب الوطنى الاتحادى. وكنت دائما أتردد عليه والحوار معه فى أى من ساعات الليل أو النهار قبل أن تلقى به الأقدار وراء قضبان الزواج الذهبية ثم قضبان سجون نميرى الحديدية مرة ومرات. هناك ذات ليلة فى منزله بحى الصافية التقيت شابة سمراء آية فى الجمال والدلال قدمها إلى: صديقتى زكاوة. وأدركت من الاسم وصفة العلاقة أنها

حبشية . . وقدمت نفسى لها قبل أن يقدمنى صديقى وقلت : يوسف جرجس طبيب أسنان من سوريا ، مما اضطر صديقى إلى أن يؤمن على قولى . . وأغرب ماحدث لى بعد هذا اللقاء . . أننى زرت السودان بعد شهور وفاجأت صديقى الطبيب بالزيارة كالعادة حيث استقبلتنى نفس الفتاة الحبشية زكاوة التى قالت لى : إنه على وصول بعد دقائق من العيادة . . وانتظرته وقدمت لى كوبا من الشاى ، ، ولم أبدأ بعد فى ارتشافه حتى قالت لى ضاحكة : لماذا تكذب وتدعى أنك طبيب سورى؟ ! أنت صحفى مصرى واسمك يوسف الشريف . . وتكره الإمبراطور هيلاسلاسى . . ثم استدركت تقول . . على كل حال كلنا أصدقاء . . وكلنا نشرب من النيل ، ونحن نحب المصريين لأن دمهم خفيف . . وضحكت دون أن أعلق على قولها بالنفى أو الإيجاب . . وحاولت أن أبادلها حديثا وديا . . وفجأة قالت : لا أعرف لماذا تأخر ؟ سوف أطلبه فى التليفون . ثم عادت بعد المكالمة مختلفة مضطربة كأنها تنتظر شيئا يقلقها ، عندئذ لعب الفأر فى عبى وتشككت فى المكالمة التليفونية . إذ لماذا لم تَدْعنى لمكالمة صديقى الطبيب؟ ولماذا لم تبلغنى بوجوده فى عيادته أو انصرافه منها؟ ومضى أقل من نصف ساعة على هذا الحال وهى تحاول ملاطفتى ومداعبتى على غير العادة . . واستأذنتها فى صرف السائق الذى ينتظرنى أمام المنزل . . ولم تكن هناك سيارة ولا سائق ، بل أطلقت ساقى للريح .

وكان ظنى فى محله . . فحين التقيت صديقى الطبيب صباح اليوم التالى فى عيادته بعمارة «أبو العلا» نقل إلىّ المفاجأة التى كانت تنتظره وتنتظرنى فى منزله . . العقيد تركن بشحمه ولحمه ومسدسه . . وعندما سألته : كيف عرفت زكاوة بحقيقة عملى واسمى وهويتى؟ أقسم أنه لم يبح لها بشىء، وقال : تركن لاتخفى عليه فى السودان دبة النملة . ثم أضاف : هل تعلم أن معظم فتيات الهوى الحبشيات رهن إشارة تركن؟ ! بل إنه يفرض عليهن التوجه أسبوعيا إلى البنك الأثيوبى فى الخرطوم لإيداع نسبة من دخلهن لحساب حرم الإمبراطور هيلاسلاسى !

وكما أن لكل قصة بداية وعقدة درامية . . ونهاية . . فقد كانت نهاية العقيد تركن متزامنة مع نهاية حكم الإمبراطور هيلاسلاسى واغتياله فى أديس أبابا على يد منجستو ومجموعة الدرك حيث لم يجد العقيد تركن مهربا ولا ملجأ أمامه سوى السودان . . ورأيته بأم عينى ذليلا مهانا مخمورا يتطوح فى شوارع الخرطوم ، توصد فى وجهه الأبواب حتى أبواب أصدقائه القدامى . . وعملاء أثيوبيا . . وسافر بعد ذلك إلى لندن حيث طلب اللجوء السياسى ، وهناك مات فى مدينة الضباب

# نهاية صحفي مرموق

كان الزميل محمد ميرغنى - يرحمه الله - زينة جيله من شباب الصحفيين السودانيين، عصريا واسع الاطلاع والمتابعة لكل مايجرى على الساحة السودانية والعربية والدولية. وكانت له دائرة معارف ومصادر ووسائل تؤهله دوما لمعرفة الأخبار المهمة والكشف عن الأسرار الغامضة واستدراج صناع السياسات للبوح والإدلاء بالتصريحات المثيرة، وكانت لديه حاسة نافذة قلما تخيب فى التنبؤ بالأحداث.

أذكر أننى التقيت به لأول مرة أسفل الطائرة «الكوميت» بمطار الخرطوم فى أول زيارة للسودان بعد أيام من اندلاع ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤. صافحنى فى حرارة وقدم لى نفسه، ثم قدم شابا مديد القامة كان هو المرحوم سعد الشيخ مدير وكالة أنباء الخرطوم وقال: عرفت منذ ساعات بخبر قدومك إلى السودان وجئنا لاستقبالك. وتعجبت لحديثه لأننى لم أبلغ وزارة الإعلام السودانية ولا السفارة السودانية بالقاهرة، ولابغرض زيارة السودان لأحد ولا بموعد وصولى إلى الخرطوم. وسألته: كيف عرفت الخبر إذن؟ وقال: عبر حديث عابر مع نسيبك الأستاذ الشيخ حسن بليل.. وكنت قد التقيته اليوم مصادفة وهو يشترى خروفا من «زريبة» أم درمان.. وتوقعت أنه يستعد لإقامة حفل عشاء، وربما كان الخروف هدية أو كرامة لأحد من أصدقائه أو معارفه.. ولذلك نزلت من سيارتى أستطلع الأمر حتى عرفت الخبر. ثم سألنى عن جواز سفرى وتذاكر الحقائب لإنهاء إجراءات خروجى من المطار. وبينما كانت نسمات الفجر الندية ومراوح السقف تبددان بصعوبة الحرارة التى تخلفت عن قيظ نهار الأمس في صالة الوصول، كان سعد يحاول تلطيف الأجواء وهو يروى على مسامعى تفاصيل مافاتنى من وقائع ثورة أكتوبر.

خارج المطار كان الشيخ حسن بليل وشقيقتى فى الانتظار لاصطحابى إلى منزلهما، لكن محمد ميرغنى أصر على اصطحابى فى سيارته «الهيلمان» وقال لهما: الزول زميل صحفى وأظنه متشوقا لمعرفة ماجرى ومايجرى وماسوف يجرى فى السودان، دعونا إذن نؤدى بعض الواجب نحو ضيفنا ونحن فى الطريق إلى منزلكم! ورغم أن المسافة لم تستغرق أكثر من ربع ساعة، إلا أن محمد ميرغنى تعمد قيادة سيارته على مهمل حتى يضعنى خلال تلك المسافة القصيرة فى قلب الأحداث. وأكثر ما لفت نظرى إليه فى حديثه حين أشار إلى أن حكومة سر الختم خليفة لن تعمر طويلا، رغم أن اختياره للمنصب من قبل جبهة الهيئات التى تمثل قيادة الثورة بدعوى أن للرجل خبرة طويلة بأوضاع جنوبى

السودان وأقدر على حل مشكلته المستعصية بحكم عمله سنوات طويلة فى شئون التعليم هناك، لكن المشكلة أن سر الختم خليفة لا دراية له بالسياسة وألاعيب السياسيين، وأظنهم سوف يزيحونه من السلطة بمجرد أن تستعيد الأحزاب - التى ظلت محجوبة عن الشرعية طوال حكم الفريق إبراهيم عبود - أوضاعها ونفوذها وتستأنف نشاطاتها.

سألته: ومصير جبهة الهيئات التى تزعمت العصيان المدنى وفجرت الثورة؟

قال: للأسف يصدق على جبهة الهيئات المثل المصرى: «المركب اللى فيها ريسين تغرق». كل زعامات الجبهة من الوطنيين الشرفاء ومن خيرة المثقفين السودانيين، لكن المشكلة أنهم لم يتفقوا مسبقا على برنامج سياسى وخطة عمل، بينما الأحزاب لها توجهاتها السابقة وبرامجها الجاهزة وقواعدها رهن إشارة زعاماتها، لذلك أتوقع أن تسفر معركة صراع الإرادات عن استيلاء الأحزاب على السلطة، وأتوقع كذلك أن يثور الجدل بينها إزاء حل مشكلة الجنوب. . ومن عجب أن يكتب الأستاذ محمد حسنين هيكل بعد أيام مقاله الشهير فى جريدة الأهرام تحت عنوان «وماذا بعد؟» وتقوم الخرطوم ولاتقعد بعدها حيث اندلعت المظاهرات الشعبية التى أحاطت بمقر السفارة المصرية تعلن احتجاجها على تنبؤات هيكل المتشائمة، وإلى حد محاولة الاعتداء على مقر صحيفة الأهرام فى العاصمة السودانية، وأن تتطابق تحليلاته لما جرى وما سوف يجرى فى السودان - رغم أنه لم يعايش ثورة أكتوبر - مع رؤى محمد ميرغنى الذى عايشها عن قرب رغم مابين القاهرة والخرطوم من آلاف الأميال!

كان محمد ميرغنى يعمل مراسلا لوكالة أنباء «رويتر» فى الخرطوم ومحررا سياسيا ودبلوماسيا فى صحيفة «الأيام»، ويحظى برعاية ودعم كبيرين من أصحابها الثلاثة على اختلاف توجهاتهم السياسية: بشير محمد سعيد الليبرالى، ومحجوب عثمان الشيوعى ومحجوب محمد صالح الاشتراكى المستقل، إذ رغم أن الصحيفة كانت تعج بالكتاب والصحفيين الأكفاء من جيله مثل الفاتح التيجانى وهو كاتب مقتدر أو من جيل بعده مثل إدريس حسن وكان مخبرا صحفيا لاتفوته فائتة وصديق محيسى وكان على عهدى به محققا بارعا وكاتبا نابها، إلا أن محمد ميرغنى ظل وحده المحظوظ إلى حد التدليل، بل إن أصحاب الأيام وافقوا بالإجماع على إصدار صحيفة مسائية كبرى لمجرد ترقيته إلى منصب رئيس تحرير. ورغم أن أصحاب الأيام كانوا من الصحفيين المحترفين إلى جانب كونهم رجال أعمال مشهودا لهم بالتروى والحكمة فى شئون المال والتمحيص فى دراسة

الجدوى الاقتصادية قبل المشروعات، فى تنفيذ المشروعات. إلا أن الأيام المسائية لم تصمد طويلا حتى أغلقت.

التفسير الوحيد الذى سمعته ولم أهتم به كثيرا فى حينه كان فى أحد منتديات «دار الثقافة» بالخرطوم عبر «قطعية» أى نميمة أكد أصحابها أن وراء إصدار الأيام المسائية محاولة لإنقاذ محمد ميرغنى من قصة عاطفية فاشلة، وعندئذ بادر نضام آخر (أى نمام) من نجوم دار الثقافة قائلا: بل هى محاولة لإنقاذه من إدمان الخمر.

لكن على مايبدو أن ماسمعته فى جلسة القطيعة لم يتجاوز الحقيقة، فبعد شهور تلقيت مكالمة تليفونية مفاجئة من محمد ميرغنى ينقل إلىّ خبر وصوله وتعيينه مديرا لمكتب إعلام الأمم المتحدة الإقليمى بالقاهرة حيث دعانى إلى حفل استقبال بهذه المناسبة فى منزله بحى جاردن سيتى، وهناك وجدت حشدا ضخما من الصحفيين المصريين والأجانب ورجال السلك الديبلوماسى، وكان محمد ميرغنى كعادته غاية فى التألق والبشاشة واللباقة والأناقة وهو يطوف على المدعوين ويتبادل معهم عبارات الود وأنخاب الشراب تباعا حتى فقد الوعى.

فى الصباح بكرت إلى زيارته ورويت له طرفا من انفلاته الاجتماعى فى حفل الأمس ولم يصدق فى البداية حتى أجهش بالبكاء، وطيبت خاطره وقلت له ضاحكا: «بتحصل فى أحسن العائلات»، لكن ليس فى كل مرة تسلم الجرة. وبادلته الوفاء وواجب الصداقة والنصح الجميل الذى أسداه لى فى أول زياراتى للسودان وأيضا عندما التقيته مصادفة فى عدن التى دخلتها خلسةً أواخر شهر أغسطس عام ١٩٦٧ بينما كان البوليس الحربى البريطانى يفتش عنى فى كل مكان حيث قدمنى على نفسه ومنحنى بطاقته الصحفية التى استخرجتها له وكالة رويتر وكانت بدون صورة لحسن الحظ. وبعدها سافرت فى مهمة صحفية إلى العراق، وهناك قرأت فى الصحف خبرا مطولا أحزننى أشد الحزن وأبكانى بكاء مرا حول ضبطه فى هولندا متلبسا بتهريب كمية ضخمة من المخدرات. ولم أصدق الخبر أو هكذا حاولت أن أقنع نفسى، وعدت إلى القاهرة ثم سافرت إلى الخرطوم وكانت القصة قد اكتملت تفاصيلها المأساوية المثيرة.

لم يكن محمد ميرغنى - على مايبدو - بإمكانه الإقلاع عن الشراب ولا كان قادرا على أن يؤدى عمله بالتالى على نحو منتظم ومنضبط، وتلقى توجيها من الأمم المتحدة ثم تحذيرا ثم إنذارا، وفى أعقابها وصل مفتش من الأمم المتحدة لمقابلة محمد ميرغنى

والاطلاع على الموقف، وخشى أن يلتقيه وسافر إلى لبنان حيث ساقه حظه العاثر إلى لقاء أحد أصدقاء السوء اسمه صلاح وهو ابن أحد أعضاء مجلس السيادة فى السودان آنذاك وكان شابا مغامرا، حيث أقنعه بأن يلحق به فى هولندا لعرضه على طبيب مشهور يعالج الإدمان، واستأذنه أن يحمل معه حقيبته بدعوى أن لديه وزنا زائدا عن المسموح به فى الطائرة. ولم يدر فى خلد محمد ميرغنى المسكين أن بداخلها كمية من الحشيش، لكن من المؤكد أنه دار فى خلد صلاح أن محمد ميرغنى سوف يتمكن من نقلها فى أمان اعتمادا على جواز سفره الدبلوماسى الذى يعفيه من التفتيش الأمنى والجمركى، بينما كانت أجهزة الأمن اللبنانية تراقب الأمر من بدايته وسمحت له بمغادرة مطار بيروت، لكنها أرسلت فى أعقابه إشارة إلى أجهزة الأمن فى هولندا، وكان ما كان.

حتى هذه اللحظة كلما تذكرت لقائى الأخير مع محمد الميرغنى فى الخرطوم بعد الإفراج عنه وبراءته من التهمة، يلح على خاطرى ذلك الجمال والتألق والشباب والأمل المنشود الذى انزوى وذبل حتى تحول إلى حطام وقد اشتعل شعره الأسود بالبياض وذلك الصوت المغرد الذى طالما أطربنا بأغنيات «الحقيبة» وهو ينقر بأصابعه على صندوق الكبريت فى ليالى الأنس والسمر.. ولاحول ولاقوة إلا بالله!!

## فقير الحزب الشيوعى

التقيت، عام ١٩٦٥ فى منزل الكاتبة الأديبة السودانية خديجة صفوت، صديق حسن، وهو شاب يفيض بالحيوية والتفاؤل. ومن خلال المناقشات التى تبادلناها فى تلك الجلسة حول كثير من القضايا والمشكلات، أدركت موضوعيته وإيمانه بحرية الفكر والانفتاح على مختلف النظريات السياسية والثقافات الإنسانية لكون الحقيقة لها أكثر من وجه ولا أحد يستطيع أن يدعى امتلاكها منفردا، حتى صنفته فى البداية ليبراليا خارج القوالب الأيديولوجية. ومن هنا كانت دهشتى عندما عرفت أنه من القيادات الواعدة فى الحزب الشيوعى السودانى وعضو متفرغ للعمل السياسى السرى (تحت الأرض) على حد الوصف السائد فى أحزاب المعارضة غير المشروعة.

من لطف صديق حسن أنه دعانى إلى زيارته فى منزله بأحد أحياء الخرطوم الشعبية المتواضعة وقد لبيت الدعوة، وهناك بهرنى بإنسانيته المفرطة وليبراليته الماركسية إن صح هذا التعبير. وكم هو فقير بل وتحت حاجز الفقر؛ فالمنزل الذى يسكنه هو ووالدته وأحد

أشقائه بسيط من الطوب اللبن ومسقوف بعروق الأشجار وكل أثاثه عبارة عن مجموعة من «العنجريب» وهو السرير الشعبى فى السودان المصنوع من خشب الأشجار الرخيصة وجدائل من سعف النخيل!

على عتبات المنزل فوجئت بوالدته تجلس القرفصاء تقلى أقراص الطعمية على وابور الجاز وتبيع إنتاجها إلى زبائنها من الجيران. ولم أكن فى حاجة إلى تأكيد ظنونى فى رضا صديق حسن بحاله واعتزازه بفقره، لكنى ساءلت نفسى: لماذا وصل به الحال إلى ماوصل إليه بينما معظم قيادات الحزب الشيوعى ينتمون إلى الطبقة المتوسطة ويعيشون فى رغد؟! ولم أفرغ من تأملاتى حتى دخلت علينا والدته بطعام الغداء، وكان مجرد طبق يحتوى على بعض أقراص الطعمية وخبز الكسرة والسلاطة، وقالت: سوف تعجبك الطعمية.. لقد صنعتها من عجينة طيبة من أجلك وسويتها جيدا وأضفت إليها السمسم.. وأقبلت على تناول الطعمية لا أعلم إن كانت شهية من عدمه.. حيث كنت ما أزال مستغرقا فى تأملاتى. ثم قدمت لنا والدته الشاى وتناقشنا قليلا ثم انصرفت.

عدت إلى السيدة خديجة صفوت أرثى لحال صديق حسن وأسرته وحكيت لها مشهد والدته التى تصنع الطعمية وتبيعها للجيران.. وقالت لى إنهم يشبهونها فى الحزب الشيوعى بشخصية الأم فى قصة الكاتب الروسى مكسيم جوركى، فهى لاتستنكف الفقر وتتقبل الشقاء عن طيب خاطر.. ومن بيع الطعمية مقابل قروش محدودة تكاد تقيم أود أسرتها بالكاد!

وسألتها: ولماذا لا يبدأ الحزب الشيوعى بنفسه وهو الذى يدعو إلى المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية؟

قالت: صديق حسن متصوف ماركسى صادق مع نفسه، ولذلك يرفض كل المساعدات التى تقدم له من أعضاء الحزب.. ويفضل أن يظل فقيرا إلى حين يتحقق العدل والمساواة لكل فقراء السودان، ولذلك لايتقاضى من الحزب الشيوعى سوى خمسة جنيهات شهرية بدل مواصلات بالطراحة - وتعنى الباص الشعبى والتاكسى بالنفر - رغم أنه عضو متفرغ.

ومضى عامان حين تلقيت مكالمة تليفونية وصوت صديق حسن يأتينى من بعيد: يوسف أنا هنا فى القاهرة.. وصلت من موسكو.. أشعر بالوحشة ولا أعرف فى مصر سواك. وقلت له مرحبا: مسافة السكة تجدنى أمامك. وفى فندق متواضع وسط القاهرة

معظم زبائنه من السودانيين الفقراء التقيته فأدمى قلبى . . أين ذهبت نضارته وحيويته؟ خيل إلى أنه شاب مختلف أعرفه لأول مرة . . هزال وضعف وملامح شاحبة بائسة . . ماذا جرى؟

سحبته من يده إلى مقهى الفيشاوى بحى الحسين رضى الله عنه . . وهناك حكى لى القصة . . فقد أصابه مرض صدرى مصحوب بفقر الدم، تحامل على نفسه ولم يكاشف أحدا من أصدقائه، لكن مع الأيام كان واضحا للجميع أنه مريض ويحتاج إلى علاج سريع . . لكن المرض كان قد استشرى واستفحل . . ولذلك تقرر سفره للعلاج فى الاتحاد السوفييتى لمدة شهر . . وهو الآن فى طريق العودة إلى السودان . و . . فجأة دخل علينا المقهى صديقى المرحوم الأستاذ زكريا الحجاوى . . وهو كاتب صحفى ومؤلف إذاعى نذر حياته لجمع الفنون الشعبية من منابعها وأحد ظرفاء ذلك الزمان، وقدمته إلى صديق حسن . وعندما عرف هويته السودانية راح يتذكر عددا من أصدقائه وتلاميذه من الشعراء والأدباء والسياسيين السودانيين وروى بأسلوبه العذب حكايات ونوادر وطرائف عنهم وبينهم محمد أحمد المحجوب والدكتور عقيل أحمد عمر والشعراء محمد الفيتورى وجيلى عبد الرحمن . . وانشرح صدر صديق وعاد إلى حيويته، وأقبل على تبادل الحوار مع الحجاوى حول شئون السودان وفنونه وآدابه!

كان صديق قد استأذن لقضاء حاجته فى «تواليت» المقهى . . وانتهزت الفرصة وشرحت لزكريا طرفا من أحواله البائسة ورجوته أن يلبى دعوتى للعشاء على شرفه فى المساء، وقال فى عبارات حانية : يلزم صديقك السودانى بعض «الرفريشمنت» وسوف أتكفل بهذا الجانب من السهرة، وفهمّت أنه يعنى القيام بعملية إنعاش لمعنويات صديق.

وصدق وعد زكريا الحجاوى حين دخل منزلى فى المساء وبصحبته نخبة من فرقة الفنون الشعبية التابعة لوزارة الثقافة ـ وكان مديرها آنذاك ـ بأزيائهم الفلاحية والصعيدية وآلاتهم الموسيقية الشعبية وبينهم المطرب الشعبى يوسف شتا والمطربة خضرة محمد خضر وتلميذتها فاطمة سرحان . . وكانت ليلة لا تنسى من الطرب والأنس والفرفشة انتهت بإلحاحنا على صديق حسن حتى يغنى . . ولم يخيب رجاءنا . وقدم بصوته الرخيم الواهن بعضا من أغنيات محمد وردى الوطنية!

عدت إلى السودان فى شوق مهموم بحالة صديق، حيث عرفت من أصدقائه طرفا من مأساته وأن أحد أهم أسبابها يكمن فى تخفيض الحزب مستواه القيادى لدواعٍ سياسية

تنظيمية تنافسية، وإلى حد قطع راتبه الذى لا يتجاوز خمسة الجنيهات والتلكؤ طويلا فى علاجه بالخارج. وتصادف أننى كنت على موعد مع المرحوم عبد الخالق محجوب سكرتير الحزب الشيوعى لإجراء حوار صحفى معه وحكيت له عن معرفتى بصديق حسن ومأساته ورجوته أن يتمثل بسياسة معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه فى تصريف شئون الدولة حين كان يفرض عقابا على أتباعه أو خصومه فى العلن، وسرعان مايبادرهم بالصفح الجميل فى السر. . لكن عبد الخالق الذى استغرب حديثى فى البداية ربما لأنه تدخل فى شئون الحزب. . عاد يشكرنى على لفت نظره إلى الإهمال والخطإ فى حق صديق دون أن يعد بشىء لتصحيح الخطإ أو رد الاعتبار له و. .

كنت على عادتى دائم الزيارة لعيادة صديق فى منزله قبيل الغروب، وبينما أنا جالس إلى جواره أسرى عنه بعد أن أقعده المرض حين لاحظت لأول مرة تدخينه بشراهة لـ «برنجى»، وهى كانت السيجارة الشعبية الأرخص سعرا فى السودان، بما يعنى الإعلان عن يأسه من أى أمل فى الشفاء. وفجأة إذا بعبد الخالق محجوب يدخل علينا يحمل لفافة كبيرة أظنها تحتوى على هدية. . ووضعها جانبا ثم انحنى يقبل صديق قائلا: والله إتلومنى معاك يا صديق. . أى أخطأنا فى حقك. وهنا انسحبت إلى الخارج حتى أترك لهما الحديث على سجيته. . وبعدها كنت أمشى على الأقدام ضمن المشيعين لجنازة صديق حسن يرحمه الله.

## «بت بتي» تعالج نميرى

كان السودان حكومة وشعبا على أهبة الاستعداد وعلى قدم وساق لاستقبال الرئيس جمال عبدالناصر يوم الفاتح من يناير عام ١٩٧٠ للمشاركة فى احتفالات ذكرى الاستقلال، حين وقع للرئيس جعفر نميرى حادث لا يخلو من الطرافة والدلالة. ففى اليوم السابق كان قد دعا بعض أصدقائه وزملائه القدامى فى مدرسة «حنتوب» الثانوية لمباراة فى كرة القدم مع فريق من القوات المسلحة. ونميرى كما هو معروف كان لاعب كرة منذ طفولته وكان رئيسا لفريق «القطاطى» وهى مجموعة الأكواخ العشوائية المتناثرة في الخلاء حول حى «أم بدة» فى العاصمة الوطنية أم درمان!

وقد تميز نميرى بين كل الزعامات التى توالت على حكم السودان بشبابه وحيويته وقامته الرياضية وعضلاته المفتولة وأكتافه العريضة التى كان يرصعها بالرتب العسكرية فى زهو

وخيلاء، وكثيرا ما كان يتعمد القفز من أبواب السيارات والطائرات واعتلاء أو نزول سلم القصر الجمهورى مثنى من الدرجات أو ثلاثا، وربما تحنجل فى مشيته مقلدا «جسكا» أو «سبت دونو» وهما من أشهر لاعبى كرة القدم فى السودان . .

أذكر فى صحبتى له خلال جولاته المضنية لمتابعة تنفيذ مشروع مكافحة العطش فى غربى السودان، أنه روى لى طرفا من قصص شجاعته وبطولاته، عندما كان ضابطا صغيرا فى جنوبى السودان، وكيف اضطرته الظروف فى إحدى معارك المواجهة مع المتمردين فى حركة «الأنيانيا» إلى السير على الأقدام زهاء ٣٠ كيلو مترا مع جنوده وسط الغابات والأحراش والخطر المتربص فى كل جانب، بينما خارت قوى زميل له من الضباط الأعلى رتبة ولم تحمله قدماه طويلا حتى وقع فى أسر المتمردين، وأنه قفل راجعا هو وجنوده من حيث بدءوا مشوارهم وتمكنوا من فك أسره، وقال إنه ظل يطلق عليه وصف «الضابط نايلون» حتى خرج من الخدمة العسكرية.

على أن نميرى قد أجهد نفسه على ما يبدو وحملها فوق طاقتها وهو يستعرض مهاراته كرئيس جمهورية فى مباراة كرة القدم التى قاد فيها أصدقاءه وزملاء الدراسة، ربما لأنه قد تقدم سنوات من العمر أو لأنه لم يمارس اللعبة منذ وقت طويل، لذلك خرج من المباراة متكئا على حارسه الخاص حتى وصل إلى سيارته، وهناك فى منزله اكتشف أن ساقه اليمنى تؤلمه ولم تعد تقوى على حمله، ومن ثم طلب استدعاء الدكتور عبدالسلام صالح عيسى مدير المستشفى العسكرى على عجل وهو أخصائى عظام مشهود له بالكفاءة والخبرة لمباشرة علاجه وهو بالمناسبة يمت إليه بصله قرابة، وحين وصل إلى منزل الرئيس قرر ضرورة نقله إلى المستشفى لإجراء الأشعة اللازمة حتى يتبين مكان الإصابة وبعدها يحدد طريقة العلاج، لكن الأشعة لم تكشف عن كسر أو شرخ فى عظام الساق، ومن ثم بدأ علاج نميرى بالجلسات الكهربائية والتدليك، لكن دون جدوى.

كان الوقت قد جاوز منتصف الليل وكلما حاول نميرى الوقوف على ساقه اليمنى خذلته ولم تسعفه على الحركة بينما لم يتبق من الزمن على وصول الرئيس جمال عبدالناصر إلى مطار الخرطوم سوى سبع ساعات، فهل يلتقيه وهو متوكئ على حارسه أو على عصاه؟ وكيف يصافحه ويحتضنه كالعادة وهو فى هذه الحالة؟ وكيف يمشى إلى جانبه وهو يستعرض حرس الشرف؟ وهل من اللائق أن يطلب تأجيل الزيارة؟ و . . و

هنا خطرت إلى ذهن نميرى فكرة سرعان ما قرر أن يستجيب لها وفضل ألا يطرحها للمناقشة مع الدكتور عبدالسلام صالح، وهمس فى أذن أحد معاونيه: استدعى «بت بتى» من أم درمان فورا.

بعد أقل من ساعة كانت «بت بتى» فى منزل نميرى، وهى امرأة ضئيلة الجسم من أصول «فلاتية» موغلة فى انتمائها للطبقة الشعبية وتراثها الموروث، فهى قد ورثت شهرتها عن والدها ووالدتها فى علاج جبر العظام وحالات التمزقات العضلية والتهابات المفاصل والروماتيزم وغير ذلك عبر العلاج البلدى والتداوى بالأعشاب والتدليك الذى تمارسه بأصابعها السحرية المدربة، حتى لا يكاد يضاهيها فى الشهرة والخبرة فى وادى النيل سوى المقدس برسومه فى مصر الذى آلت إليه مهنة «المجبراتى» عن والده وجده ولم يدخل كلية الطب فى حياته حتى من قبيل الزيارة أو الاطمئنان على انتظام ابنه فى دراسة الطب.

خير يا سيادة الرئيس.. حسدوك وحسادك عيونهم حمر.. ثم تحسست بت بتى الألم فى ساق نميرى حتى تأكدت من موقعه ومساحته وكنهه ثم عادت تقول: «ما فى عوجه إن شاء الله». ثم طلبت منه أن يستلقى على سريره واستسلم لها صاغرا.. وفجأة أمسكت ساقه وجذبته من قدمه بشدة حتى صرخ نميرى من شدة الألم، وقالت: كوراكك ـ أى صراخك ـ خد الألم وفات.. ثم طلبت من نميرى أن ينهض من فراشه ويقف على قدميه. وتمشى فى غرفته جيئة وذهابا حتى أدرك مندهشا أنه عوفى من الإصابة ولم يعد يشعر بالألم، بينما الدكتور صالح عيسى لا يصدق ما حدث!

قصة أخرى طريفة ذات مغزى ودلالة مختلفة حدثت للرئيس نميرى فى أعقاب زيارة الرئيس جمال عبدالناصر للسودان حين شاع فى مجالس الونسة حديث مثير حول وصول رجل مصرى إلى الخرطوم يدعى الشيخ محمد له باع فى السحر وكرامات فى قراءة الغيب وقدرات خارقة فى حل المشكلات وعلاج الأمراض، الأمر الذى أثار فضولى الصحفى حيث قررت أن أبحث عنه ولقاءه ومعرفة ما وراءه خاصة وأن الشائعات حوله كانت تروج لعلاقاته بأجهزة الأمن المصرية وإلى حد وصفه بأنه موظف كبير فى رئاسة الجمهورية ومبعوث خاص من الرئيس جمال عبدالناصر شخصيا لمساعدة الرائد مأمون أبو زيد رئيس جهاز أمن السودان.

اتصلت بالصديق أحمد عبدالجواد يرحمه الله وكان مراسلا مقيما لوكالة أنباء الشرق الأوسط فى الخرطوم وسألته عن الشيخ محمد، وقال إنه سمع عنه كذلك الكثير والعجيب من الحكايات والشائعات وإنه فى شوق مثلى للقائه ومعرفة ما وراءه لكنه لا يعرف أين يقيم حتى خيل له أن حكاية الشيخ محمد مجرد وهم من نسج خيال هواة الونسة «النضامين» المشهود لهم بالثرثرة وإطلاق الشائعات. ومرت أيام كانت أحاديث الونسة قد حددت قيمة الأجر الذى يتقاضاه الشيخ محمد بالدولار لكل من يقصده مقابل قراءة الطالع أو فك عمل السحر أو علاج الأمراض المستعصية. والأعجب من ذلك وأكثر غرابة أن الشائعات حول الشيخ محمد أكدت بالأدلة والبراهين وشهادة الشهود أنه وصل إلى الخرطوم خصيصا لعلاج الرئيس نميرى من العقم الذى احتار فى علاجه أشهر الأطباء السودانيين والأجانب وكذا فئات من «الفلاتة» الذين يتسللون من البلاد الإفريقية المجاورة ويمتهنون أعمال السحر وكتابة الأحجبة الواقية من طلقات الرصاص وفك نحس العزابة والعوانس وجلب المحبة وفتح أبواب النجاح. ورددت الشائعات كذلك أن نميرى طاف بكل «فكيه» مشهود له بالورع وممارسة علاج الأمراض وقضاء الحاجات بالقرآن والصلاة والدعاء، من بينهم شيخ طريقة صوفية معروف من أقرباء الرشيد الطاهر أحد زعامات حزب الاتحاد. وأضافت الشائعات كذلك أن الشيخ محمد بعد أن التقى نميرى عدة مرات واستمع إلى مشكلته واستشار الجان فى أمره قال له: أبشر بالخير.. سوف يعوض الله صبرك يا سيادة الرئيس بتوءم نهاية عام ١٩٧٠، الأول سوف تسميه جمال عبدالناصر والثانى معمر القذافى.

## «ألاعيب الشيخ محمد»

كنت خارج فندق «الجراند أوتيل» بالخرطوم حين وجدت فى انتظارى إشارة تليفونية تطلب سرعة حضورى إلى منزل صديق من أعضاء مجلس قيادة الثورة (حركة ٢٥ مايو ١٩٦٩) بزعامة جعفر النميرى، وهناك فى منزل ذى النمط الفيكتورى السائد فى مختلف الدول التى رزحت تحت الاحتلال البريطانى ويقع فى حى مخصص لسكنى القادة العسكريين على مقربة من المطار، كان صاحبه فى انتظارى وعدد آخر من أعضاء قيادة الثورة وبعض المدنيين يجلسون فوق نجيلة الحديقة الخضراء فى شبه دائرة تتوسطها مدفأة تفوح منها رائحة الصندل والبخور.

صافحت الجميع وكأنهم منومون أو على رءوسهم الطير حين بادر صاحب المنزل قائلا : كنت تسأل عن الشيخ محمد . . وها هو ذا الشيخ محمد . . ثم أشار إلى أحد الجالسين وكان رجلا ربع القوام أبيض البشرة عارى الرأس خفيف الشعر يرتدى جلبابا مصريا من الحرير الهفهاف يكاد يلتصق بجسمه الممتلئ .

كان الوقت بين العصر والمغرب ونسمة الهواء تداعب أوراق الأشجار الإفريقية العملاقة وقد أذهلتنى المفاجأة وأنا أحاول استنهاض حواسى وفضولى للتعرف على ذلك الرجل الغامض الذى روجت عنه مجالس الونسة والقطيعة ألوانا وأشكالا شتى من المعجزات والشائعات . ومن جهته كان الشيخ محمد يرسل إلىّ من بعيد نظرات خاطفة تحمل معانى الثقة بالنفس والتحدى معا .

كنت أتناول كوبا من الشاى عندما قطع الصمت الذى خيم على هذا الجمع صوت عضو مجلس الثورة صاحب المنزل قائلا : صديقنا الأستاذ يوسف الشريف الصحفى بمجلة روز اليوسف لا يعترف بالغيبيات . . وعندما سمع عن كراماتك لم يصدق وقال إنها مجرد ألاعيب للضحك على السذج والبلهاء! . .

أحسست فى تلك اللحظات كأنى متهم ، وأن هذا الاستهلال أفسد علاقتى بالشيخ محمد قبل أن تبدأ وبخاصة أن أنظار الجميع صوبت نحوى شزرا فيما يشبه الاستنكار . فما كدت أشرع فى تفسير موقفى حتى قال الشيخ محمد فى عبارات قاطعة مهيبة : لو أنك حضرت مجلسنا من بدايته لندمت على اتهامك . . الله يسامحك . . وأمن الجميع على قوله .

لكننى قبلت التحدى وقلت : الميه تكذب الغطاس . . وأنا مستعد للاعتذار إذا كانت لديك كرامات تقنعنى بعكس ذلك . وقال الشيخ محمد فى غضب : المجلس انفض خلاص وأنا تعبت وأتعبت الأسياد . . فإلى فرصة أخرى إن شاء الله . وقلت : وأناكذلك تعبت من البحث عنك وسؤال الناس فى الخرطوم عن مقر إقامتك . . ولا أقل من أن أرى بعينى وأدرك بعقلى أنك بالفعل صاحب كرامات .

وكأن ثعبان كوبرا لدغه فى مقتل حيث انتفض واقفا واقترب من مكانى وجلس إلى جوارى ومد يده يصافحنى ، ثم أمسك بكفى فترة خُيل إلىّ أنها ساعات طويلة وهو يحدق فى عينى ويهمس بكلمات مبهمة . . واكتشفت أن عينيه واسعتان على نحو غير عادى ، وأن نسبة البياض فى ملقتيه أكبر من ننى عينيه السوداوين حتى سحب كفه من كفى وقال :

أنت إنسان متعب؟ وضحكت قائلا: ليس فيما قلته جديد فأنا بالفعل أنتمى إلى مهنة المتاعب. وقال: تزعل لو قلت لك اسم والدتك وزوجتك وشقيقاتك أمام الحاضرين؟ قلت: لا. وإذا به يسرد أسماءهن بدقة أثارت مزيدا من فضولى وفضول الحاضرين، وقلت: صادفنى كثير من نساء الغجر بمصر من قارئات وضاربات الودع يعرفن كثيرا وكثيرا عن أدق التفاصيل والأسرار الشخصية لأى شخص يلتقين به للمرة الأولى وبالمصادفة البحتة.. فهل ذلك ما تحاول إقناعى وغيرى بكراماتك؟

عند هذا الحد تلونت بشرة الشيخ محمد البيضاء بالحمرة ونهض من مكانه وعاد إلى حيث كان يجلس، وخيل إلى أننى هزمته بالضربة القاضية حيث تهلل الحاضرون حماسة وكأنهم مقبلون على معركة مثيرة. ومن مكانه طلب منى أن أتناول كوتشينة كانت على منضدة مجاورة.. ومددت يدى وأمسكت بها.. وقال: لك أن تختار أربع ورقات متشابهات من الكوتشينة. وقلبت الكوتشينة واخترت أربع ورقات تحمل صورة البنت. وقال: ضع الأوراق التى تحمل صورة البنت على الأرض وقف عليها بقدميك. وفعلت. وعاد يسألنى: تحب أغير صورة البنت إلى أى صورة أخرى أو رقم آخر؟ وقلت: شايب. وقال: إذن انظر تحت قدميك لترى.. ورفعت قدمى وتصفحت الأوراق فإذا بها جميعا تحمل صورة الشايب. وقال ضعها مرة ثانية تحت قدميك واطلب تغييرها وقلت: عشرة.. وسحبتها من تحت قدمى فإذا بها جميعا تحمل رقم عشرة..

وانفرجت أسارير الشيخ محمد كما لو أنه حقق نصرا مؤزرا أو معجزة مذهلة. وأدركت أنه صاحب حيلة وقادر على ما يشبه المعجزة بالفعل.. إذ كيف تمكن من تغيير أرقام وصور أوراق الكوتشينة وهو بعيد عن مكانى.. والأوراق تحت قدمى وأنا بكامل حواسى وفى قمة انتباهى. لكننى تماديت فى تحديه وقلت: العب غيرها... لقد رأيت فى ملهى «الاجلون» بالإسكندرية راقصة أجنبية نصف عارية تطوف على موائد الزبائن معصوبة العينين وتطلب من أى زبون أن يمسك بيده أى شىء يروقه.. ساعة.. محفظة ورقة مالية.. ثم تمسك بيدها يد الزبون الفارغة وبعد لحظات تحدد مواصفات هذا الشىء.. حتى ماركة الساعة.. أو رقم العملة.. ورأيت ساحرا فى بريطانيا يقف على المسرح وبيده كتكوت.. ثم يسأل المتفرجين: من يرغب فى أن ينقله إلى جيبه أو حقيبته؟ ثم يضع الكتكوت فى وعاء وسرعان ما ينتقل إلى المتفرج.

عاد وجه الشيخ محمد إلى الاحمرار وهو يتصبب عرقا، وقال: ده شغل حواة وخفة

يد . . احنا شغلتنا الجن والأسياد يا أخ يوسف والكلام ده ممكن لا قدر الله يصيبك منه ضرر . . لئه عاوز تعرف مين الشيخ محمد؟ قلت : ياريت؟ وقال : عندك أسئلة تحب تعرف جوابها؟ قلت : كثير . . قال : امسك بورقة واكتب خمسة أسئلة واترك بين كل سؤال وآخر فراغا . . ثم طبق الورقة أربع مرات واقبض عليها جيدا بكفك وضع سن القلم الذى كتبت به فى قبضة يدك ومؤخرته إلى أعلى . وأخرجت ورقة من جيبى وقلما جافا . . وكتبت خمسة أسئلة بعضها شخصى وعائلى والبعض الآخر يتعلق بنكسة الخامس من يونيو سنة ١٩٦٧ . وكيف ومتى نجتازها؟ وأطبقت على الورقة ووضعت نصف القلم فى كفى والنصف خارجه كما أشار الشيخ محمد، فإذا به يتجه نحو المدفأة ويضع شيئا فيها . . وتصاعدت روائح البخور والصندل تعبق المكان . . وعاد يهمس بكلماته المبهمة، وفجأة انتفض من مكانه مذعورا وراح يدير وجهه يمينا ويسارا فى حركة عصبية وهو يقول : حقكم عليّ . . بلاش الأذية من فضلكم . . واستمر على هذا الحال زهاء دقيقتين أو ثلاث بعدها عاد إلى هدوئه وقال : ليه عملت كده؟ قلت : عملت إيه يا شيخ محمد؟ قال : ليه كتبت فوق الأسئلة «بسم الله الرحمن الرحيم»؟ ليه تدخل اسم الله سبحانه وتعالى فى اللى احنا فيه؟ من فضلك ضع الورقة فى نار المدفأة حتى تحترق واكتب ورقة ثانية . . وللغرابة أننى كنت قد كتبت عبارة «بسم الله الرحمن الرحيم» بالفعل أعلى الورقة . . فكيف عرف ذلك وهو بعيد عنى والورقة ما تزال فى يدى؟!

على أننى حين كتبت أسئلتى فى المرة الثانية وبعد أن همس بكلماته المبهمة انكفأ برأسه حتى طالت ركبتيه وقال : فى صوت أشبه بالفحيح وكأنه يقرأ الأسئلة التى كتبتها فى الورقة حرفيا دون تحريف وبلا زيادة ولا نقصان، ثم رفع رأسه وقال : افتح الورقة وسوف تجد الإجابة تحت كل سؤال . . وفتحت الورقة واكتشفت الإجابة تحت كل سؤال بنفس لون القلم الجاف الذى كتبت به وبخطوط مرتعشة ولكنها لم تتعد عبارة قريبا أو بعد شهر أو عام أو سوف يقع الطلاق أو الصبر جميل مشفوعة بعبارة «إن شاء الله»، دون أن تشفى الإجابات غليلى أو تطمئننى على مصير القضايا والمشكلات التى سألت عنها .

وكانت الشمس قد أذنت بالمغيب عندما نهض الشيخ محمد ونهض الحاضرون إيذانا بفض المجلس، وعندما اقترب يصافحنى أوهمته أمام الجميع بأننى نادم على مابدر منى إزاء التشكيك فى قدراته الخارقة وكراماته الباتعة . . وألححت عليه أن يسمح لى بشرف نقله بسيارتى إلى حيث يقيم بالخرطوم، ووافق .

ونأتى إلى ختام حكاية الشيخ محمد ذلك الرجل الغامض الذى قدم من القاهرة فجأة وحط رحاله فى الخرطوم وظل حديث مجالس الونسة أربعة أسابيع كاملة تباينت خلالها الروايات والشائعات حول كراماته فى معرفة الطالع وحل المشكلات الاجتماعية وفك السحر وشفاء الأمراض المستعصية وتحقيق الأمنيات المستحيلة، وإلى حد الترويج لصلاته الوثيقة بالمسئولين وأجهزة الأمن المصرية، والتقائه عدة مرات الرئيس جعفر نميرى الذى بشره بنهاية العقم وبداية السعد عبر قدوم الذرية التى طال انتظارها، وكذا خدماته الجليلة التى أسداها للرائد مأمون عوض رئيس جهاز أمن الثورة آنذاك وأنه كشف له عن أسماء أعداء النظام وتوقيتات الانقلابات العسكرية التى تدبر فى الظلام للاستيلاء على السلطة و. . و. . . روايات وحواديت أخرى مثيرة ما أنزل الله بها من سلطان كما لو أن الشيخ محمد يملك خاتم سليمان وأن شمهورش ملك الجان أصبح خادمه المطيع الذى لا يرد له أمرا حتى لو طلب لبن العصفور.

من جانبى تظاهرت أمام الشيخ محمد بالندم على مابدر منى إزاء التشكيك فى قدراته الخارقة أو تحديه في حضوره حين التقيته فى منزل صديقى عضو مجلس الثورة، ويبدو أنه صدقنى واطمأن إلى صدق مشاعرى نحوه ورهبتى من قدراته الخارقة التى استعرض بعضها أمامى. وهكذا وافق على أن أصحبه فى سيارة وزارة الإعلام التى كانت مخصصة لى خلال زيارتى للخرطوم آنذاك، حيث توجهنا سويا إلى النادى العربى الشهير الذى تمارس فيه الجالية المصرية نشاطاتها الاجتماعية والرياضية. . وهناك التقينا الصديق أحمد عبد الجواد مدير مكتب وكالة أنباء الشرق الأوسط يرحمه الله الذى قدمت له الشيخ محمد حيث تهلل لرؤيته وأصر على دعوتنا على العشاء وقال له: لقد بحثنا عنك فى طول الخرطوم وعرضها ولم نستدل على مكان إقامتك. وقال إنه رفض الإقامة فى الفنادق تحاشيا لزحمة السودانيين الذين يقصدونه طلبا لمساعدته من كل مكان وفضل الإقامة لدى صديق اسمه محرز يعمل مهندسا زراعيا فى السودان ويشتغل بالتصدير فى بعض الأحيان لصفقات الذرة والفول والسمسم والسودانى إلى الخارج وحققت له أرباحا مجزية.

وقال الشيخ محمد إن المهندس محرز سبق أن تعرف عليه فى القاهرة وتمكن من حل كثير من المشكلات التى كانت تؤرقه وتنكد عليه عيشته. . وإنه وجه له

الدعوة لزيارة الخرطوم وكسب بعض المال من حرفة قراءة الطالع وموهبته فى حل مشكلات الناس .

ومن عجب عندما انتهت سهرتنا فى النادى العربي فى ساعة متأخرة من الليل إذا به يسألنا : هل أستطيع أن أدخن الجوزة فى الخرطوم؟ وقلت : أعرف أصدقاء يدخنون الشيشة . قال : أنا أقصد تدخين المعسل . وفكرت طويلا حتى تذكرت صديقا فى الخرطوم اسمه نور يعمل فى شركة المطاحن الأهلية يدخن المعسل الذى يأتيه طازجا من مصر . . وركبنا سيارة أحمد عبد الجواد وقصدنا منزله فى حى الامتداد، وطرقت باب منزله الصاج عدة مرات وجاءنا صوته من بعيد : مين؟ وأجبته : افتح يانور معايا الشيخ محمد .

وصدقونى هذا ماحدث بالتفصيل . . فحين فتح نور باب منزله . . ودلفنا من الحوش إلى الصالون، إذا بالكلاب التى يقتنيها نور وقد وقفت جميعها على أقدمها الخلفية مصطفة على الجانبين كأنها حرس شرف . . وبدأت تصدر نباحا مكتوما فى هلع شديد وهى تشخص بأبصارها إلى الشيخ محمد . حتى بعدما جلسنا فى الصالون، كانت الكلاب تقترب من الباب وتعيد النظر إلى الشيخ محمد ثم تفر مذعورة . . وتكررت الظاهرة عدة مرات .

وكان نور قد أشعل الفحم وأعد الجوزة والمعسل بناء على طلب الشيخ محمد حين فوجئنا به يخرج من جيبه قطعة تشبه الشيكولاته فى أوراق ملفوفة بورق السوليفان، ثم فض الغلاف وقضم منها بأسنانه قضمة فى حجم زرار القميص وبدأ يضعها فوق المعسل، وشد أنفاس الجوزة حتى فاح منها رائحة نافذة أدركت أنها حشيش . . .

* حشيش يا شيخ محمد؟!

نعم . . الحشيش موش حرام!

* من أين جئت بالحشيش فى الخرطوم؟

الحشيش مزاجى الخاص ويأتينى فى أى وقت وأى مكان .

* كيف؟

ده سر عمك الشيخ محمد .

وكاد نور ـ صاحب المنزل ـ يثور غاضبا عندما سمع اعتراف الشيخ محمد بأنه يدخن الحشيش، وكاد يطرده من بيته. . لكننى انتحيت به جانبا وأقنعته بأن يلتزم الهدوء حتى نعرف حكاية ذلك الرجل الغامض من طأطأ لسلامو عليكم. . وهكذا انصرفنا فى سلام بينما ودعت الكلاب الشيخ محمد بمثل ما استقبلته به من الهلع والنباح المكتوم والوقوف على أقدامها الخلفية.

كان الشيخ محمد فى حالة سلطنة تحت تأثير الحشيش، وماتزال لديه الرغبة فى السهر وشم الهواء النقى، فلم نجد مكانا أفضل من شرفة فندق الجراند أوتيل فى ذلك الوقت المتأخر من الليل الذى تخلو فيه من الزبائن فكانت الأجواء ملائمة تماما للبوح بسره الدفين. . وقال لنا إن حكايته بدأت منذ مولده فى طنطا وفى فمه «أسنان خضر» أى أسنان لبنية، الأمر الذى كان وراء إخفاء والدته لهذا السر حتى لا يصيب مولودها الحسد. وعندما وعى على الدنيا ونضجت مداركه وجد أمامه قرينا من الجن لا يفارقه أبدا، يستجيب لأوامره ويلبى طلباته بشرط ألا يؤذى أحدا من بنى الإنسان. . وقال إن قرينه من الجن هو الذي غير أوراق الكوتشينة التى وقفت بأقدامى عليها. . وهو الذي خط بنفس القلم الإجابات عن الأسئلة التى كتبتها. . . وأنه لا يعرف شيئا عن المستقبل وكل ما يستطيعه أن يسخر قدرات الجن في استقراء الماضى. و. . قال فى صراحة ووضوح: إن المسألة لا تتعدى أكل العيش وإن غفلة الناس أدعى إلى استغفالهم وهو لم يضرب أحدا على يده حتى يقصده الناس طلبا لمساعدته وإن دوره مقصور على بيع الأوهام التى تدغدغ مشاعرهم وتطيب خاطرهم والتعلق بالأمل الكاذب الذى يريحهم من عذاب الأمراض المستعصية وتحقيق الطموحات المستحيلة.

لكن قصة الشيخ محمد لم تنته عند هذا الحد. . حيث رددت مجالس الونسة فى الخرطوم قصة طريفة تؤكد سفره بحصيلة ماجمعه من دولارات الضحايا إلى ألمانيا مع صديقه محرز، وهناك مارس ألاعيبه الجهنمية مع رجل أعمال ألمانى أوهمه بحل مشكلاته مقابل أن يتنازل له عن سيارته المرسيدس الفاخرة التى عاد بها إلى القاهرة. . وفى القاهرة تقصيت أخبار الشيخ محمد وعرفت أنه يملك فيللا أنيقة فى شارع العروبة بمصر الجديدة يستقبل فيها ضحاياه من المصريين والعرب. . حتى نشرت الصحف خبرا تزينه صورته يفيد القبض عليه بتهمة الدجل والاحتيال وادعائه أمام وكيل النيابة بأنه مخاوى جن. وبعدها بأيام مات الشيخ محمد غير مأسوف عليه. .

## توقف موكب عبد الناصر وقال :

## هاتوا الراجل السوداني ده!

كان الحكم الثنائى البريطانى للسودان لافتة أو عباءة تخفى وراءها انفراد الاستعمار البريطانى بمقاليد الحكم وتصريف السياسات فى وادى النيل برمته شماليه وجنوبيه . وفى رسائل جمال عبد الناصر - الضابط فى السودان - إلى صديقه حسن النشار المحامى بقلم قضايا الحكومة فى القاهرة خلال فترة الأربعينيات ، كان ينتقد العقلية السياسة السائدة بين فريق من زملائه الضباط المصريين المنتمين إلى العائلات الإقطاعية «الهاى لايف» الذين تجرى فى عروقهم الدماء التركية والشركسية ، وكيف أنه لم يكن يشغلهم فى كثير أو قليل مأساة الاحتلال البريطانى كما لو أنه قدر محتوم ونعمة تستحق الشكر . وقد عبر جمال عبد الناصر عن استيائه وغضبه لحالة الجهل السياسى ونبرة التعالى الطبقى فى حديث وتصرفات هؤلاء الضباط ، وروى فى رسائله واقعة ترددهم على منزل يملكه صيدلى فى الخرطوم كانت له ابنة فاتنة لعوب تتولى مؤانستهم وتقديم الشراب وتجريدهم من مرتباتهم عبر لعبة البوكر !

كان حال الضابط جمال عبد الناصر فى السودان مختلفا . . فهو ابن الطبقة المتوسطة الفقيرة التى تنتمى إلى أصالة أهل الصعيد ، وكان التحاقه لذلك بالكلية الحربية مجرد صدفة أو معجزة حيث كانت وقفا على أبناء علية القوم والأثرياء الموالين للاستعمار والسراى الملكية . . ومن هنا كان همه وشاغله مرافقة أمثاله من المصريين والسودانيين الوطنيين والحوار معهم حول فكرة الخلاص والتحرر من الاستعمار البريطانى ، على حد شهادة الضابط عبد العزيز جميل حول سنوات خدمة عبد الناصر العسكرية بالسودان .

ولأن معسكر جمال عبد الناصر كان على بعد خطوات من مقر بعثة الرى المصرى فى منطقة جبل الأولياء ، لذلك كان يتردد فى أوقات الراحة على استراحتهم المطلة على النيل للغداء أو العشاء أحيانا والونسة والحوارات الممتعة دائما . .

كان العم محمود السودانى خفير استراحة الرى المصرى صديقا للضابط جمال عبد الناصر ، وقد أسعدنى الحظ بلقائه فى أخريات حياته ودائما كان يعتز برواية ذكرياته عنه : بساطته وتدينه ، وطنيته ، إيمانه بالمصير الواحد للشعبين المصرى والسودانى . وكم من المرات خرج معه فى رحلات إلى الخلاء لصيد الغزال والأرانب البرية ، كما اصطحب

جمال عبد الناصر مرات الى حفلات العرس الشعبية. وقال لى العم محمود إن جمال عبد الناصر كان يقتطع من راتبه مبلغ جنيهين شهريا، وكان يسلمه له شخصياحتى يشترى به جديين صغيرين يطلق عليهما أهل السودان « عتوت » ويكلفه بمهام الذبح والسلخ والشواء ودعوته أصدقاءه السودانيين والمصريين لتناول لحمهما الشهى.

وقد عرفت من العم محمود أنه ينتمى إلى قبيلة «المحس» التى زحفت من شمالى السودان واكتشفت الخرطوم واتخذت منها سكنا فى منطقة برى، ولذلك كان يقول إنه ينتمى إلى محس برى أو برى المحس. وكان العم محمود ـ والحق يقال ـ رجلا خلوقا حلو الحديث وأحد حكماء زمانه، طويل القامة كأنه «هرقل» وله أذنان عريضتان كما أطباق «الدش» تلتقطان دبة النملة عن بعد. وكان يعشق المصريين من طول عشرته لهم ويعرف الكثير عن مصر وعاداتها وأعلامها وشوارعها ونجومها فى السينما والطرب والفكاهة رغم أنه لم تتح له زيارة مصر سوى مرة واحدة كانت له فيها قصة لا تنسى!

قال لى العم محمود إنه كان قد فرغ من «ضرب» صحن فول معتبر بالدقة والشطة والطحينة مع «فحلين» بصل فى مطعم بشارع مصر والسودان في أول زيارة للقاهرة عام ١٩٥٧، وفجأة سمع أصوات الموتر أى الموتوسيكلات تخترق الشارع بسرعة، والناس تتحشد من الجانبين بانتظار موكب رسمى لضيف أو شخصية عظيمة لكنه استمر فى طريقة لا يلوى على شيء.

وهكذا فى اللحظة التى اقترب فيها الموكب من مكانه توقف عن السير فجأة.. عندما أطل الرئيس جمال عبد الناصر من باب سيارته وقال لحرسه الخاص: «هاتوا الرجل السودانى ده». وعندما توجهوا إلى عم محمود كان ـ على حد قوله ـ قد أصبح مثل الحرامى المتلبس بجريمة سرقة لم يرتكبها، وحاول الفرار أو نفى التهمة لكن الحرس قالوا له فى رقة وأدب: متخافشى.. الرئيس عاوزك شخصيا. وعندما وصل إليه تذكر صديقه الضابط جمال عبد الناصر.. وأنه بشحمه ولحمه وملامحه وكلماته الحانية، قد أصبح رئيس جمهورية مصر العربية.

ويكمل عم محمود قصته المثيرة.. ويروى عن كرم عبد الناصر وحفاوته به عندما صافحه واحتضنه وقبّله أمام الجماهير، ثم اصطحبه فى سيارته إلى منزله وقدمه إلى أفراد عائلته بوصفه صديقا قديما وعزيزا.. وعندما عرض عليه العمل معه فى منزله اعتذر لكبر

سنه وحاجة أسرته لوجوده بجانبها فى السودان. وظلت رسائله متصلة بجمال عبد الناصر يدعو له بالبركة والتوفيق أو يتوسط لحل مشكلة سودانى فى مصر أو إلحاق غيره بالجامعة. . وكان دائما مستجيبا ومرحبا وعند حسن الظن، وأذكر الآن ابتسامة العم محمود وهو يؤكد لى دعوة جمال عبد الناصر له لتناول الغداء فى بيته فى اليوم التالى للقائهما بالصدفة فى شارع مصر والسودان. . وقال: كان الطعام جديا صغيرا «عتوت»! يرحمهما الله. . وأسفا على زمان التواصل والود الجميل!

## السفّاح ولا النبّاح

لا أكاد أعرف زعيما أو رئيسا فى تاريخ السودان الحديث حاز ذورة الحب والولاء من غالبية الشعب السودانى مثلما كانت علاقته بجعفر نميرى والالتفاف حول رايته والمشاركة في مسيرته التى امتدت ١٦ عاما متصلة، رغم أنه وصل إلى السلطة عبر فوهات البنادق وجنازير دبابات انقلاب ٢٥ من مايو عام ١٩٦٩، وأسدل الستار على الفصل الثانى من التجربة الديمقراطية فى السودان. صحيح أنه تحققت لإسماعيل الأزهرى زعامة السودان عندما توج نضاله السياسى برفع علم الاستقلال عام ١٩٥٦، لكن يظل للتيار الاستقلالى نصيب وافر فى صنع هذا الحدث التاريخى وذلك الإنجاز الوطنى، ومن هذه الزاوية كانت مشاركة السياسى الكبير محمد أحمد محجوب فى رفع علم الاستقلال يدا بيد مع إسماعيل الأزهرى نيابة عن حزب الأمة فى الوقت الذى كان الشعب فى جنوبى السودان مغيبا عن الاستفتاء على زعامة الأزهرى أو غيره فى خضم انشغاله واكتوائه بنار الحرب الأهلية التى بدأت معاركها قبيل فجر الاستقلال بنحو عام، إثر اندلاع أول حركة للتمرد عام ١٩٥٥ فى مدينة «توريت».

لكن يبقى فى النهاية الوضع فى الحسبان أهمية عوامل المراحل التاريخية ونسبية التطور السياسى والظروف الموضوعية الداخلية والخارجية التى أحاطت بالعهدين كمعيار للقياس بين زعامة الأزهرى أو نميرى. . وأحسب أنها مهمة التاريخ ودور المؤرخين.

على أن نميرى الذى كان مؤهلا للبقاء والاستمرار فى الذروة سرعان ما بدأ سقوطه التدريجى البطىء من حالق السلطة والتألق إلى هاوية الرفض وحضيض الكراهية الشعبية، حين أدركت الجماهير أنه تنكر للمبادئ التى التزم بها وخان عهوده معها وخيب رجاءها في المستقبل الأفضل الذى يحقق الرفاهية والوحدة الوطنية، ولجأ لأول مرة فى

تاريخ السودان إلى سفك دماء خصومه وإزهاق أرواح مناوئيه منتهكا تراثه فى السماحة والصفح الجميل وتقاليد «الأجاويد»، وقطع أطراف العشرات من الفقراء المعوزين باسم الشريعة قبل أن يضمن للسواد الأعظم من الشعب الغذاء والعمل والعيش الكريم.

ولعل من أبرز خصوصيات الشخصية السودانية أنها غالبا ما تقدم الخير وتستبشر بطالع كل جديد حتى يستبين خيط الحقيقة الأبيض من خيط الزور والبهتان الأسود وتؤمن لذلك بعكس المثل القائل «سوء الظن عصمة وحسن الظن ورطة» وهى ترخى حبال الصبر للحاكم وتمنحه الثقة والتشجيع والدعم وفرص التجريب والاجتهاد والممارسة لعل وعسى أن يستقيم حال البلاد والعباد على يديه. فأهل السودان على بكرة أبيهم ـ كما يقولون ـ أولاد قبائل مهما علا شأنهم وارتفعت مستويات ثقافتهم.. وتلك خصائص وقيم القبائل الأصيلة المتوارثة عن جدود الجدود.. لكن عندما يحين أوان الحساب الختامى لذلك الحاكم أو الزعيم، عندئذ تكشف الشخصية السودانية عن عرفانها بالفضل والتبجيل والتكريم بلا حدود إذا كان قد أحسن صنعا وأخلص النية واجتهد قدر الطاقة. وربما تمادت فى حسابها القاسى حين تأخذه الدنيا وزخرفها وأبهة السلطة وصولجانها بعيدا عن مرافئ الشعب ومصالحه وتطلعاته.. فلا مكان له سوى مزبلة التاريخ مشيعا باللعنات.

الشعب الغاضب الباسل العنيد الذى أعلن العصيان المدنى بعد صبر دام ست سنوات، وألقى بجسده أمام زحف الدبابات فى أكتوبر عام ١٩٦٤ عندما فجر واحدة من أخلد الثورات الشعبية فى العالم الثالث.. هو نفس الشعب الذى عاد يلتف حول عبود بعد خلعه من الحكم مهللا له كلما ظهر فى أسواق الخرطوم: «يا حليل أيامك يا عبود» لاحبا فيه ولا حسرة على أيامه.. وإنما نكاية فى الأحزاب وإنذارا لها بفراغ الصبر بعد أن استمرأت ركوب موجة الثورة حين قبضت على زمام السلطة واستبعدت قوى الثورة من السلطة وطردت أعضاء الحزب الشيوعى من البرلمان وجردته من الشرعية الديمقراطية والدستورية.. واستباحت الفصل الثانى للديمقراطية فى خلافاتها العبثية بينما الحرب الأهلية ماتزال مستعرة فى الجنوب.

ومن عجب ألا يتعظ نميرى بمن سبقوه من الحكام والزعامات السياسية، وألا يلقى بالا لما تعنيه سحب الغضب الشعبى وهى تتجمع أمام ناظريه احتجاجا على مساوئ الحاضر وبئس المصير، وأن يستمر فى غيه رغم توالى المحاولات الانقلابية المتباينة فى هوياتها وتوجهاتها بدءا من انقلاب هاشم العطا الشيوعى، ومرورا بانقلاب حسن حسين

العنصرى، ونهاية بانقلاب محمد نور سعد الجبهوى الذى شاركت فيه معظم القوى السياسية الأساسية التى كانت تقف فى صف المعارضة للحكم المايوى . وإلى حد استهانته هكذا بالعقول الواعية وإسلام أهل السودان عبر الاقتناع لا الفتح عندما زينوا له البيعة ونصبوه أميرا للمؤمنين وخليفة لرسول الله، وعندما ضرب عرض الحائط بالكرامة الوطنية ورهن خطط التنمية والبترول لدى الملياردير عدنان خاشقجى أكبر تاجر سلاح مشبوه فى العالم . . وعندما أغمض عينيه على تهريب اليهود الفلاشا الأثيوبيين عبر أراضى وأجواء السودان إلى إسرائيل مقابل بضعة ملايين من الدولارات أو مقابل ضمان المخابرات المركزية بقاءه فى الحكم . . ثم كانت القشة التى قصمت ظهر البعير حين استفز فى صلف وجبروت مشاعر الشعب الذى أنهكه القهر وتدنى مستوى المعيشة والخدمات، وقال فى آخر خطبة له مذاعة ومرئية على الهواء : «سوف يأتى اليوم الذى يملك فيه المواطن السودانى جوالات من العملات الورقية التى تحمل صورته ولا يستطيع أن يشترى بها شيئا» . وأصدر قراراته قبل أن يسافر فى جولته إلى الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض قيمة الجنيه السودانى للمرة الثالثة أو الخامسة ورفع أسعار السلع الشعبية . . إلخ . . إلخ .

فى الصباح كانت مجموعات «الشماشة» المنتشرة كالعادة فى شوارع وميادين الخرطوم قد دخلت فى نقاش حول قرارات نميرى، وهم فئات الشعب المسحوقة «تحت الطلب» التى تحترف ممارسة الأعمال العشوائية تحت وهج الشمس المحرقة . . تحمل البضائع وتمتهن غسيل السيارات وبيع الفاكهة والسجائر وأعمال السباكة والنجارة البسيطة التى لا تحتاج إلى خبرة أو مهارة، وحين أدركوا أنهم أكثر فئات الشعب تضررا من قرارات نميرى . . انطلقوا يعبرون عن سخطهم بتحطيم كل شىء وأى شىء . . زجاج السيارات وواجهات المحلات وبعض المبانى الحكومية . . والقصة بعد ذلك أصبحت معروفة للجميع . فمن هنا بدأت شرارة الانتفاضة التى تداعت لها الجامعات والمعاهد والنقابات المهنية والعمالية وحرائر النساء والفتيات لدك معاقل الظلم والجبروت . . فكان انحياز القوات المسلحة والأمن إلى جانب الشعب وسقوط نميرى وإسدال الستار على الحكم المايوى . . وعندئذ لهثت الأحزاب المنحلة وهى تلملم شتاتها حتى تلحق بركب الانتفاضة التى اندلعت فى غيبتها حتى توقع على ميثاقها وتركب موجتها . . ثم تستبعد للمرة الثانية القوى الحديثة التى نهضت بمهمتها التاريخية كونها صاحبة المصلحة الحقيقية والدور الفاعل في الثورة على ما كان والتغيير إلى الأفضل . .

تلك كانت دراما صعود نجم نميرى وأفوله . . والتراجيديا المأساوية للآمال الكبيرة التى تعلقت بها الجماهير وخيبها برعونته وصلفه، ويبقى للتاريخ حكمه: هل خفت بالخسائر والأخطاء موازينه، أم ثقلت بالمكاسب والإنجازات؟ ويبقى كذلك ضمير الشعب السودانى وعفويته الصادقة التى لا تخطئ التقدير ولا تخونه الذاكرة حين بادر لا حبا فى نميرى ولا حسرة على عهده لكن لأن التذكرة تنفع المؤمنين منبهة إلى المخاطر التى تتهدد الديمقراطية الثالثة.

وعلى الرغم من إيمان الشعب السودانى بالديمقراطية التى استعادها بشق الأنفس من براثن وأنياب نميرى وحكمه العسكرى الشمولى، فإنه لم يتوان عن احتجاجه وسخطه إزاء مناورات الأحزاب وتكرار سيرتها السابقة فى الخلافات العبثية وتكريس مصالحها الضيقة . . فكانت هتافات الشعب الساخرة: «السفَّاح ولا النبَّاح» - أى نميرى الذى سفك الدماء وأزهق الأرواح ولا هذا الزعيم أو ذلك السياسى الذى لا يكل ولا يمل من إلقاء الخطب الرنانة والتصريحات السفسطائية والوعود الخلابة أمام الميكروفانات - وكذا الهتافات التى رددتها الجماهير فى مظاهراتها الساخطة علي أوضاع النظام الديمقراطي برمته: «أبو عاج ولا خمسة نعاج» أى نميرى الذى غنت له فرقة بلابل العاصمة أغنيتها الشهيرة «أبو عاج أخويا» كناية عن عصاه العاج التى لم تكن تفارقه، ولا هؤلاء الخمسة الذين يحكمون السودان فى مجلس رأس الدولة الذين لا حس لهم ولا خبر ولا حول ولا طول أو شاغل وهَمّ سوى البقاء فى مناصبهم!

على أن آخر إبداعات الشعب السودانى فى إطلاق السخريات السياسية إزاء الأكاذيب الدعائية التي تروج لها شعارات نظام الجبهة الاسلامية: «نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع»، فكان تعليقه: «ونحن نضحك مما نسمع». و . . لا عزاء للجوعى والمعوزين والمسحوقين!

## اختطاف

## محمد مكي صاحب الناس!

تشاء مصادفات الحياة وتصاريف القدر أن ألتقى المرحوم محمد مكى رئيس تحرير صحيفة «الناس» ومالكها الوحيد مساء اليوم الثانى من زيارتى الأولى للسودان فى أعقاب اندلاع ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤، وكنت أجلس آنذاك فى شرفة فندق «جراند أوتيل» مع

مجموعة من الأصدقاء والزملاء الصحفيين السودانيين الذين وفدوا للترحيب وتقديم العون الذى يحتاج إليه صحفى شقيق لفهم الأوضاع السياسية الجديدة بعد زوال ست سنوات من الحكم العسكرى بزعامة الفريق إبراهيم عبود، وبداية التجربة الديمقراطية الثانية بزعامة جبهة الهيئات . .

الحديث بيننا كان مفعما بالتفاؤل والأمل حول آفاق المستقبل الذى ينتظر السودان وحول العلاقة مع مصر فى ظل حكم الرئيس جمال عبدالناصر، والظروف الموضوعية التى باتت مهيأة لتلاحم ثورة أكتوبر وثورة يوليو، حتى تحول مسار النقاش فجأة بين المرحوم سعد الشيخ رئيس تحرير وكالة أنباء الخرطوم والمرحوم محمد ميرغنى مراسل وكالة رويتر وألمع المحررين فى صحيفة الأيام آنذاك إلى تبادل الرأى والمعلومات حول بوادر المخاطر الإعلامية المعادية لثورة أكتوبر حين سمعت لأول مرة على لسانه اسم الصحفى محمد مكى وتاريخه الغامض وتوجهاته السياسية المشبوهة وأساليبه الصحفية المريبة التى يمارسها عبر صحيفة «الناس»، وكيف أنها تجافى الأعراف الصحفية وأخلاقيات أهل السودان التى تأبى الطعن فى الظهر أو تحت الحزام من خلال تلطيخ سمعة الآخرين بالحق والباطل وإلى حد ارتكاب جرائم «البلاك ميلينج» بالصوت والصورة لاغتيال شخصية خصومه. وأذكر الآن أن الصديق الفاتح التيجانى - وهو كان من كتاب صحيفة الأيام - بادر إلى إطلاق ضحكاته قائله: ياجماعة موش ملاحظين أننا بدأنا نمارس «القطيعة» التى نمقتها فى محمد مكى . . يبدو أن الرجل أحس بذلك فجاء بشحمه ولحمه ليدافع عن نفسه!

وبالفعل وجدنا محمد مكى أمامنا فى شارع النيل يغادر سيارته ويصعد سلم الفندق ويتجه صوب مجلسنا حيث نهض الجميع للسلام والتحية، وعندما جاء دورى مد يده مصافحا وقال: الأستاذ يوسف الشريف أهلا بك فى السودان. عرفت خبر وصولك من وزارة الإعلام وجئت للتعرف عليك.

كان محمد مكى متوسط القامة أشعث الرأس والشارب يابس الملامح مقتحم العبارة لايتورع عن الهجوم على الآخرين لكون الهجوم أفضل وسيلة للدفاع، ولذلك كان الناس يخشون الاحتكاك به أو يمالئونه اتقاء لسانه وقلمه، وقال لى الرشيد الطاهر، وهو كان يرحمه الله من السياسيين المغامرين ومن أبرز قيادات الحزب الاتحادي: «تستيقظ كل حواسى عندما ألتقى محمد مكى وأستنفرها للرد على سخرياته وهجومه وأكاد أتحسس يدى بعد مصافحته وهل مازالت أصابعها الخمس سليمة ومكتملة»؟

ورغم أن محمد مكى ظل ودودا معى حتى رحل عن دنيانا إلا أننى كنت أخشاه دائما خاصة وأنه كثيرا ما كان يبدى أمامى عدم ارتياحه شفاهة إزاء مواقفى وكتاباتى فى مجلة «روز اليوسف» عن القوى الوطنية والديمقراطية فى السودان أو عندما أبدى شكوكى أو معارضتى لاحتضان هيلاسلاسى إمبراطور الحبشة حركة التمرد الأولى فى جنوبى السودان بزعامة تنظيم «الأنيانيا»، وكان يصف معلوماتى ومصادرى الصحفية التى لاتروقه بأنها كلام «أندايات» وهى البارات الشعبية التى كان يتردد عليها الهوام والصعاليك فى ذلك الوقت، وكنت أتلقى دعاباته بوصفها إنذارا قابلا للتنفيذ، ولذلك كنت أضحك قائلا: دلنى بالله عليك على هذه الأندايات مادامت مصدرا مهما للأخبار الموثوق بصحتها!

لم يكن السيجار القصير الرخيص (زنوبيا) الذى يأتيه بانتظام من مصر يفارق شفتيه أبدا، ورغم أن رائحته لاتطاق إلا أنه كان حريصا على أن ينفث دخانه فى وجه من لايعجبه من خلق الله. وهو حين يصافح أحدا يكاد يعتصر يده بقوة وكأنه يقول له: أنا أقوى منك! وقد عرفت أن مسقط رأسه مدينة حلفا القديمة التى غطتها مياه السد العالى، وأنه كان مجرد «كونستابل» فى القلم السياسى التابع لوزارة الداخلية المصرية الذى كان يتعقب رموز الحركة الوطنية إبان عهد الملك فاروق، وعندما قامت ثورة يوليو ونال السودان استقلاله رحل إلى الخرطوم. وربما يفسر ذلك سر نقمته على مصر وعلى ثورة يوليو وعلى الحركة الوطنية برمتها فى وادى النيل ووقوفه فى صف العداء منها وكم وألوان الشائعات التى كان يطلقها خصومه حول زياراته الدورية لأديس أبابا وأسمرة وبيروت ولندن وواشنطن وعلاقاته الوطيدة بالسفارات الغربية فى الخرطوم وإنعام الإمبراطور هيلاسلاسى عليه بأرفع أوسمة الحبشة. وهكذا ظل الحديث عن محمد مكى يشغل جلسات الونسة وجلسات القطيعة معا فى السودان. وقد سمعت من حكاياته ومقالبه هولا وعجبا ليس هذا مكانها ولا أوانها الآن عملا بالحديث الشريف «اذكروا محاسن موتاكم» خاصة وأن دورى من هذه الأقاويل كان مجرد السماع لا المعايشة حتى نجح انقلاب ٢٥ من مايو عام ١٩٦٩ إيذانا بنهاية التجربة الديمقراطية الثانية وحل الأحزاب وتكميم الأفواه وإغلاق الصحف حيث غادر محمد مكى السودان إلى الخارج، ثم استقر أخيرا فى بيروت وسمعت لأول مرة من الرائد فاروق عثمان حمد الله وزير الداخلية أن تقارير أمنية ودبلوماسية أكدت تورط محمد مكى فى مخطط رجعى إمبريالى يستهدف شن حملات من الهجوم السياسى والإعلامى ضد ثورة مايو وأنه يغذى الصحف اللبنانية بمعلومات ملفقة عن الأوضاع الجديدة فى السودان.

ومضت شهور حتى التقيت فى القاهرة الصديق سيد المبارك نهاية عام ١٩٧٠، وكنت قد تعرفت عليه لأول مرة مصادفة عندما ذهبت إلى زيارة صديقى القديم الذى تعرفت عليه مع تنظيم الضباط الأحرار فى منزل أبو إلياس بحى بحرى فى الخرطوم عام ١٩٦٦ وهو الرائد خالد حسن عباس فى شقة كان يستأجرها بشارع البستان خلال فترة دراسته العسكرية العليا للمدرعات فى أكاديمية ناصر العسكرية قبيل انقلاب مايو بنحو سنة تقريبا، حيث تولى منصب وزير الدفاع برتبة لواء واختاره مجلس الثورة نائبا للرئيس نميرى، فكان قرار تعيين سيد المبارك ضابطا فى جهاز أمن الثورة الجديد (المخابرات العامة) رغم أن مهنته الصيدلة، ربما لكفاءته أو لصلة القرابة بينه وبين رئيس الجهاز الرائد مأمون عوض أبوزيد واللواء خالد حسن عباس.

الآن أذكر جيدا لقائى مصادفة بسيد مبارك فى القاهرة للمرة الثانية وما دار من حديث صريح وخطير جرى على لسانه حول محمد مكى. وكنت قد توجهت بسيارتى «الفولكس» القديمة إلى مطار القاهرة وبرفقتى الصديقان المرحومان عبدالسلام أبو العلا من كبار رجال الأعمال فى السودان وإبراهيم عثمان إسحاق مدير البنك التجارى السودانى وكانا فى طريقهما إلى الخرطوم على طائرة الخطوط السودانية، إلا أننا فوجئنا بتأخير وصول الطائرة القادمة من بيروت وجلسنا فى كافتيريا المطار زهاء ساعة ونصف الساعة فى الانتظار حتى أعلن عن وصولها، ووجها لوجه وجدت أمامى ضابط المخابرات سيد المبارك وسط الركاب القادمين من بيروت وتعانقنا فى ود وحرارة وخرجنا سويا من المطار. وعندما لاحظت أنه لم يكن فى استقباله أحد من السفارة السودانية دعوته للركوب معى فى سيارتى المتواضعة، ووافق حتى وصلنا إلى فندق «أطلس» بميدان التحرير حيث ألح على فى الصعود معه إلى غرفته وجلسنا نشرب الشاى حين قال فجأة: أرجو ألا يعلم أحد بوصولى إلى القاهرة لأنى فى زيارة عاجلة «ترانزيت».. الحمد لله قبضنا أمس على «محمد مكى» فى بيروت وهو الآن فى الطائرة السودانية التى تصل إلى الخرطوم بعد ساعتين.

خرجت من الفندق بينما رأسى تدق مثل جهاز «التيكرز» الذى يبث أخبار وكالات الأنباء إلى العالم، فها أنا ذا أمام خبر خطير ومثير وخبطة صحفية بكل المقاييس.. لكن ما حيلتى وقد وعدت سيد المبارك بأن أحافظ على سره والامتناع عن نشره وعدم إفشاء اسم مصدره رغم أن الاعتراف فى حكم القانون سيد الأدلة!

لكننى تساءلت . . لماذا اختصنى بهذا السر الخطير؟! . . هل من باب الفخر واستعراض العضلات لكونه ضابطا جديدا فى المخابرات بلا خبرة . . أم لأنه استهدف التمويه على عملية خطف محمد مكى وخط سير الطائرة التى حملته من بيروت إلى الخرطوم؟

ربما كان الاحتمال الأخير الأقرب للحقيقة . . فبعد مضى أكثر من ٢٠ عاما على الحادث ، هناك من يؤكد أن خاطفيه نقلوه بالسيارة إلى سوريا أولا . . وبعدها تم نقله بطائرة خاصة إلى عدن ومنها إلى الخرطوم .

على أى حال . . انتظرت زهاء أسبوعين وأنا على أحر من الجمر ، أترقب صدور بيان رسمى من الخرطوم حول واقعة اختطاف محمد مكى أو إعلان القبض عليه ، حتى أدركت أن الحكومة السودانية ربما تحاشت ما يؤدى إليه الإعلان من تداعيات على صعيد تعكير صفو العلاقات السودانية اللبنانية وخلق أزمة دبلوماسية بين البلدين ، إذ إن حادث الاختطاف فى حد ذاته اعتداء على سيادة لبنان وانتهاكا صارخا للإجراءات الرسمية الخاصة بمغادرة محمد مكى مطار بيروت دون مروره - أو صندوقه - على إدارة الجوازات والجمارك بمعنى أصح !

حتى كانت زيارتى للسودان - إن لم تخنِّى الذاكرة - بعد شهور لمتابعة الأوضاع السياسية والأمنية المتوترة فى أعقاب الصدام المسلح الذى نشب بين جموع الأنصار وقوة تابعة لسلاح المهندسين فى حى ود نوباوى بأم درمان . وربما كانت مناسبة الزيارة الاحتفال بالعيد الأول لثورة مايو أو استقبال الرئيس جمال عبدالناصر . . لا أذكر الآن على وجه الدقة سبب الزيارة خصوصا بعد أن أصبحت أسير الاهتمام الصحفى بشئون السودان وتتابع زيارتى للخرطوم خلال تلك الفترة . .

الذى أذكره الآن بدقة ووعى أننى التقيت فى هذه الزيارة سيد المبارك والصديق الرائد مهندس مصطفى أورتشى يرحمه الله خلال انتظارى فى مكتب سكرتير اللواء خالد حسن عباس فى مقر القيادة العامة ، وكلاهما للأسف كانا من شهداء مذبحة بيت الضيافة التى تعرض لها مجموعة الضباط الوطنيين والقوميين إبان الانقلاب الشيوعى الفاشل عام ١٩٧١ ولم ينج منهم أحد سوى الصديق البطل الضابط سعد بحر !

على أننى فوجئت على غير العادة بفتور ما من جانب سيد المبارك عندما أقبلت عليه

مصافحا . . لكننى لم أعر الأمر اهتماما فى البداية . . حتى أخذت مكانى إلى جواره متحينا انشغال الحاضرين عنا حتى سنحت الفرصة وسألته هامسا عن الحال والأحوال ثم عرجت إلى مصير محمد مكى ، وكأن ثعبانا أفرغ السم فى جسده ، فإذا به ينتفض لتوه ويمد يده يعتصر ركبتى فى عصبية قائلا بصوت مهموس ونبرة حاسمة : ياأخ يوسف اعتبر أن ما قلته لك كأن لم يكن . . الموضوع ذاته التبس علي ولم يكن له أساس من الصحة!

هل أخطأ سيد المبارك حين اعترف لى طوعا فى القاهرة بواقعة اختطاف وترحيل محمد مكى؟ وهل أدرك بعد اعترافه أنه أفشى سرا يتنافى مع طبيعة عمله كضابط مخابرات والتحوط من كشف مهمته فى بيروت؟ . . هل خشى مبادرة صحفية من جانبى لإعلان الخبر مجهلا أو منسوبا إلى مصدره؟ هل وقع لمحمد مكى فى الخرطوم مكروه . . أم أن التحقيق معه لايزال مستمرا فى طى الكتمان للحصول على مزيد من الاعترافات والمعلومات حول دوره فى المخطط الإمبريالى الرجعى لتشويه صورة نظام نميرى الذى حدثنى عنه الرائد فاروق عثمان حمد الله وزير الداخلية؟ . .

هل؟ . . هل؟ . . ضربت أخماسا فى أسداس لفترة طويلة حول مصير محمد مكى دون جدوى ولا حس ولا خبر يحسم الأمر ، حتى كانت زيارتى لليمن عام ١٩٨٧ بمناسبة الاحتفال بمرور ٢٥ عاما على ثورة سبتمبر عام ١٩٦٢ ، حيث التقيت بعدد من الزملاء الصحفيين العرب الذين وصلوا إلى صنعاء كان بينهم الأصدقاء محمد عودة الكاتب الصحفى والأستاذ محجوب محمد صالح رئيس تحرير صحيفة «الأيام» السودانية ، ومحفوظ الأنصارى رئيس تحرير صحيفة الجمهورية القاهرية وآخرون . وكنت قد اصطحبتهم لأداء واجب العزاء للشيخ على العواضى بمنزله فى صنعاء فى وفاة شقيقه الشيخ عبد ربه العواضى الذى ارتبطت معه يرحمه الله بصداقة وطيدة ، وكان من أبرز مشايخ القبائل الذين أسهموا بدور تاريخى فى حماية الثورة اليمنية ، حتى كان اغتياله فى حادث عبثى على مشارف مدينة تعز . وبعد يومين جاءنى الشيخ على العواضى لدعوتى وأصدقائى الصحفيين للغداء فى منزله . . وهناك كانت المفاجأة الكبرى ونحن نتعاطى مضغ القات الذى قدم لنا بوفرة ومن أجود الأنواع .

وهكذا خلال استمتاعنا بمضغ القات جرى الحوار بينى وبين الأستاذ محجوب محمد صالح حول شئون وشجون السودان ، وحلقنا فى آفاق الحاضر والماضى حتى تذكرنا

المرحوم محمد مكى رئيس تحرير صحيفة «الناس» وربما تحت وطأة اليقظة والانتباه تحت تأثير مفعول القات عرضت عليه لأول مرة كل ما لدى من معلومات وملاحظات حول اختطافه من بيروت وترحيله إلى الخرطوم.

شوقى الذى شاركنا الطعام وجلسة القات وقدم لنا نفسه على أنه صحفى مصرى كان يعمل فى جريدة «التعاون»، وحكى لنا ـ فى إحدى جلساتنا بفندق «رمادا ـ جده» حيث نقيم ـ قصة حياته التى بدأها ضابطا فى سلاح الفرسان ثم ارتبط بقصة عاطفية مع الأميرة نسل شاه إحدى فاتنات المجتمع آنذاك دون أن يعلم أنها سليلة أسـرة محمد على، فإذا به يكتشف تلك الحقيقة وأنها أيضا زوجة الأمير محمد عبدالمنعم الذى اختارته ثورة يوليو وصيا على العرش بعد عزل الملك فاروق، وكيف عادت علاقته العاطفية معهما أقوى بعد تعيينه حارسا شخصيا على أسرة الأمير عبدالمنعم. . .

شوقى الذى يناهز الستين من عمره، ظل يتابع فى البداية حديثى المشترك مع الصديق محجوب محمد صالح حول اختطاف محمد مكى صامتا. . لكنه خرج عن صمته فجأة وباح بسره الدفين، وقال إنه عمل فترة لحساب المخابرات المصرية فى الخارج، وشارك فى كثير من العمليات الخاصة بدعم ثورة الكونجو وفى مواجهة المخابرات الإسرائيلية بتركيا، وترك خدمة المخابرات قبل رحيل الرئيس جمال عبدالناصر بنحو عام حيث اتخذ له مقرا فى بيروت لممارسة التجارة وبعض العمليات الخاصة التى كان يقتنع بجدواها السياسية والقومية من باب الهواية على حد قوله! وقال شوقى إن الملحق العسكرى بسفارة السودان فى لبنان فاتحه فى عملية تتعلق بتعقب النشاط الإعلامى المشبوه الذى كان محمد مكى يمارسه فى بيروت. . حيث رصد تردده يوميا على أحد مطاعم «الروشة» لتناول الغداء، وبعد ذلك تطور الأمر إلى الاتفاق مع عناصر فلسطينية مسلحة من الجبهة الديمقراطية بزعامة نايف حواتمة فى عملية اختطافه فى أثناء مغادرته ذلك المطعم. وأضاف أن سيارتين متشابهتين كانتا فى انتظاره، واحدة أرغم على ركوبها والثانية اتجهت فى طريق آخر، وأن دوره كان مقصورا على التخطيط والإشراف على التنفيذ والصياح بأعلى صوته عند اكتشاف الأمر. . خطفوه. . خطفوه. . وأشار إلى ضابط سيارة بوليس النجدة التى وصلت فورا إلى مكان الحادث على الاتجاه المضاد الذى سلكته السيارة الأخرى التى لم تكن تحمل داخلها محمد مكى حتى اندفع فى أثرها. .

وأضاف شوقى أن سيد المبارك لم يشارك فى عملية الاختطاف. . وكان دوره

الإشراف على الخطة وتنفيذها مثله . . وأغلب الظن أن محمد مكى مات تحت وطأة التعذيب النفسى والبدنى، وجرى دفنه فى مكان مجهول بالسودان!

## جاسوس في الخرطوم

كان المشير عبدالحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية ووزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة فى حالة إحباط ويأس إثر الانقلاب العسكرى الذى أدى إلى انفصال الوحدة المصرية ـ السورية خاصة وأن الانقلاب تم الترتيب له من داخل مكتبه فى دمشق ومن الضباط السوريين الذين أظهروا له الولاء والإخلاص.

ولا شك فى أن جانبا من كارثة الانفصال تقع على عاتق المشير مباشرة، وجانبا آخر يتعلق بخيانة هؤلاء الضباط الذين استباحوا لأنفسهم التحالف مع الرجعية العربية وسال لعابهم أمام حجم التمويل الخارجى الباهظ لشراء ضمائرهم الوطنية والقومية، إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية والسياسية المعقدة التى استثمرها أصحاب رؤوس الأموال فى «الشركة الخماسية» السورية آنذاك فى تهيئة أجواء التحالف بين أقصى اليسار القومى والماركسى مع أقصى اليمين السورى والرجعية العربية على تكريس الانفصال.

عاد المشير عبدالحكيم عامر مهزوما كاسف البال يجتر أحزانه وفشله، لكن مع توقع الشعب المصرى أن يصدر قرار بعزله أو محاكمته، إلا أن ذلك لم يحدث حيث وقفت قيادات القوات المسلحة إلى جانبه تشد من أزره مهددة بالويل والثبور إذا تجرأ أحد على المساس بمركزه وكرامته، بل وإلى حد قطع الطريق على نفوذ الرئيس جمال عبدالناصر داخل القوات المسلحة بوصفه القائد الأعلى حتى لم تعد له سلطة الإشراف ومتابعة الأوضاع العسكرية للجيش المصرى أو مجرد ترقية ضابط من رتبة ملازم ثان إلى ملازم أول.

على أن حاشية السوء لم تعدم وسيلة حتى يعود المشير إلى حالته النفسية الطبيعية مرحا ومزهوا. من هنا تسللت الفنانة برلنتى عبدالحميد إلى حياته الخاصة وإلى قلبه. وهى كانت آنذاك شابة فاتنة تجيد فن الحوار واللعب على أوتار العواطف العطشى إلى مباهج الرفقة الأنثوية.

وأنا شخصيا عرفت الفنانة برلنتى عبدالحميد عندما كانت تتردد على «روز اليوسف»

منذ أواخر الخمسينيات، وكانت على عهدنا بها دائما متجددة فى أناقتها وإثارتها وفى تفكيرها وسعة اطلاعها فى دروب الأدب والفن والثقافة منذ زرع شاب ماركسى بذورها فى عقلها عبر سنوات من الحب الجارف الذى جمع بينهما بروابط عاطفية وفكرية وسياسية وثيقة.

وبرغم أن برلنتى لم تكن فى شهرة نجوم الصف الأول فى المسرح والسينما، وأن نصيبها من البطولة لايتعدى ثلاثة أفلام سينمائية، فإن شهرتها كانت غامرة فى عوالم المجتمع وأوساط السلك الدبلوماسى خاصة وأنها تجيد الإنجليزية والفرنسية.. وتلوين حديثها ببعض ماقرأته أو استوعبته من مطالعاتها فى الفن والأدب والفلسفة.. حتى لاتتكشف الحقيقة التى يعرفها المقربون من أنها لم تعد تواكب الجديد فى دروب الثقافة اللهم سوى مقدمات بعض الكتب أو التهويم على سطورها، وربما كانت درايتها بها مقصورة على مجرد حصيلتها من روايات أصدقائها من الصحفيين والكتاب والأدباء، حتى شاعت علاقاتها بالمخابرات والعمل لحسابها آنذاك.. على حد ما نشر فى كثير من الكتب والمسلسلات الصحفية التى حاولت سبر أغوار علاقتها بالمشير يرحمه الله!

لم يكن صعبا إذن أن تتسلل برلنتى إلى قلب المشير بكل هذه المؤهلات حتى تزوجها سرا، بل إن هذا الزواج ظل خافيا حتى عن الرئيس جمال عبدالناصر الذى لم يعرف شيئا عن تلك العلاقة إلا بعد عزل المشير وانتحاره فى أعقاب نكسة الخامس من يونيو عام ١٩٦٧، جزاء وفاقا على إهماله ومسئوليته العسكرية الجسيمة التى أدت إلى الهزيمة. وهكذا بعد انتحار المشير تقدمت برلنتى إلى لجنة التحقيق بعقد زواجها عليه.. حيث أمر الرئيس جمال عبدالناصر بالإفراج عنها ورد أموالها وممتلكاتها..

على أننى لم أعرف قصة المشير مع برلنتى عبر الكتب والمسلسلات.. لكننى عرفتها فى حينها وفى حياته بكل تفاصيلها اليومية عبر معرفتى بالآنسة إصلاح واسم الدلع «زهرة» وهى الشقيقة الصغرى لبرلنتى بعد استقالتها من العمل فى إدارة تحصيل اشتراكات الكهرباء بحى السيدة زينب حيث تفرغت للعمل وصيفة لها، و.. تلك قصة أخرى لم يأت أوانها بعد!

لكن الأغرب من ذلك كله أننى وجدت فى السودان من كان يعرف القصة وتفاصيلها غيرى وفى حينها أيضا خلال سهرة ليلية فى حى بحرى بالخرطوم شتاء عام ١٩٧٠ كان بين حضورها المطرب الكبير الأستاذ عبدالكريم الكابلى وثلاثة محامين هم شوقى ملاسى

«وعمر عبدالعاطى» وأنور أدهم وآخرون بينهم رجل غامض فى الخامسة والأربعين من العمر ويرفقته فتاة آية فى الجمال أذكر فقط اسمها «سونة» ربما كان اسما مستعارا للتدليل أو الدلع .

استمعنا للكابلى عزفا وغناء ، وكان فى قمة صفائه النفسى وتوهجه الفنى وبين فواصل الغناء كنا نتحاور ونتجاذب أطراف الحديث حول أوضاع السودان ومصر . . حتى خيمت سحابة من الكآبة والإحباط عندما وصل النقاش إلى نكسة الخامس من يونيو ، عندئذ انفتحت شهية الرجل الغامض الذى استولى على أسماعنا فترة طويلة وهو يستعرض معلوماته السياسية والعسكرية حول أسباب النكسة وأنها كانت مؤامرة مبيتة شارك فيها الأمريكيون بالتخطيط والتمويل والمعلومات والسلاح مؤكدا على أن المخابرات الأمريكية مصادر معلوماته الشخصية وأنه كان قريبا منها وعمل معها لفترة طويلة . . إلا أننى لم أعط اهتماما لرواياته ورأيتها مجرد نوازع استعراضية أمام صديقته وأمامنا . . حتى روى أن المخابرات الأمريكية كلفته بتجنيد عدد من شباب المثقفين السودانيين ، وقال إنه نجح فى مهمته دون أن يذكر أسماءهم . . لكنه بالرغم من الجهد المضنى الذى بذله لتجنيد الصحفى محمد ميرغنى - يرحمه الله - إذا به يكتشف الأمر ويفر من الشرك المنصوب له فى آخر لحظة . . حيث طلب منه وهما يستقلان سيارته فوق كوبرى أم درمان أن يتوقف فورا بدعوى أنه يعانى آلاما حادة فى معدته ويرغب فى القيء . وعندما امتثل لرغبته . . نزل محمد ميرغنى وأغلق باب السيارة خلفه «بقوة» ثم وجه له سيلا من الشتائم والإهانات من بينها «ياجاسوس يا بن الكلب» . وقد نشرت مجلة الدستور اللندنية روايته تلك فى شهادة لشوقى ملاسى المحامى بعد ثلاث سنوات !

كان الرجل فى حالة سكر شديد ، لكنه ظل متماسكا وأفكاره مرتبة وعباراته واضحة ، وعندئذ همست فى أذن شوقى ملاسى أسأله عن هذا الرجل ووصفته بالأهبل . . وإذا بشوقى يهمس فى أذنى قائلا : أنت اللى أهبل . . الرجل بيتكلم بصراحة . . وهو أكد الآن مايشاع عنه فى الخرطوم حول علاقته الوثيقة بإسرائيل واسمه « . . . » وهو صاحب شركة تجارية اسمها «فرانكو بنتو» كان يملكها يهود سودانيون هاجروا إلى إسرائيل .

والعجيب فى الأمر أن هذا الرجل واصل حديثه دون توقف ونحن في دهشة من أمره ، وكانت مفاجأته الثانية عندما روى قصة مثيرة حول صداقته للفنانة برلنتى عبدالحميد وتردده الدائم على شقتها التى تطل على النيل بحى العجوزة ، وذكر تفاصيل دقيقة عن حياتها ومتى وكيف بدأت علاقتها العاطفية بالمشير عامر وعدد أفراد أسرتها وأسمائهم

وأعمالهم وكانت مطابقة للحقيقة التى أعرفها عنها. ولا أعرف الآن لماذا انتفضت من مجلسى وقررت مغادرة المكان.. ربما لأننى حاولت أن أنفى لنفسى مجرد لقائى ومعرفتى بعميل للموساد أو المخابرات الأمريكية خاصة وأنه لم يتجاوز الحقيقة.. وإذا كان الأمر كذلك.. فهل ياترى كان له دور ما فى الحصول على المعلومات المطلوبة حول أوضاع القوات المصرية.. فكان ضرب الطائرات العسكرية وهى رابضة على الأرض وحرمان القوات البرية من الحماية الجوية إيذانا بالهزيمة المحتومة؟!.. لكنى تراجعت سريعا عن ظن السوء، حيث لم أعرف برلنتى عبدالحميد إلا بنت البلد الجدعة منذ كانت تتباهى أمام زملائها وزميلاتها فى معهد الفنون المسرحية بأن والدها منجد بلدى.. كما لم أعرفها إلا وطنية عاشقة لمصر حتى النخاع. أما تصرفاتها الشخصية أو مغامراتها العاطفية فذلك شأنها الخاص.

وربما قصد هذا العميل أن يخلط الأوراق بين العاطفة والسياسة فى حياة برلنتى عبدالحميد، وربما التشويش على تفكيرى عندما عرف بهويتى المصرية وعملى الصحفى.. أم أن الأمر برمته لايعدو التظاهر بالأهمية أمام صديقته سونة تحت وطأة السكر؟ الله أعلم.

## ظاهرة محمد وأحمد عبدالحليم

لايكاد مشتغل بالسياسة فى السودان منذ أواخر الخمسينيات لايعرف الأخوين محمد وأحمد عبدالحليم رغم أن أيهما لم يكن رئيسا أو عضوا فى أى من أحزاب السودان. وربما كان حديث الأوساط السياسية عنهما، لكونهما جاءا إلى السودان فى أعقاب استقلاله عام ١٩٥٦ مع آلاف السودانيبن الذين ولدوا فى مصر واشتغلوا فى مؤسساتها المدنية والعسكرية وأصبحوا بين خيارين: إما استمرار جنسيتهم المصرية وإما الرحيل إلى السودان لمواكبة بناء دولته الحديثة مع حصولهم على معاشاتهم من الخزانة المصرية.

ينتمى الأخوان محمد وأحمد عبدالحليم إلى قبيلة الشايقية شمالى السودان، وقيل إن والدهما كان الياوران الخاص للفريق حيدر باشا وزير الحربية والقائد العام للجيش المصرى إبان حكم فاروق الأول الذى نصب نفسه ملكا على مصر والسودان ولم يعرف شيئا عن السودان ولازاره قط فى حياته.. ولذلك عنى بضم كثيرين من السودانيين إلى حاشيته وكان أشهرهم النجومى باشا من باب التظاهر بحبه للسودان وولاء السودانين له!

ولد محمد وأحمد عبدالحليم وعاشا حتى الخمسينيات فى حى الظاهر بالقاهرة، وهو كان ملتقى كثير من الديانات والجنسيات العربية والأجنبية. وهكذا تزوج محمد بيهودية مصرية اسمها إيتى أسلمت من بعد واختارت لنفسها اسم فاطمة، بينما تزوج أحمد بلبنانية اسمها ليلى فضلت أن تظل على ديانتها «المسيحية»، وعبر صلات ونفوذ والدهما التحقا بالكلية الحربية التى كانت وقفا آنذاك على أبناء الباشوات والإقطاعيين وبقايا الأتراك المتمصرين. وتخرج محمد ضابطا فى سلاح المدفعية وأحمد فى سلاح المدرعات. وكان محمد مولعا بالثقافة والسياسة والعمل الوطنى ولذلك انضم إلى حركة الضباط الأحرار التى فجرت ثورة ٢٣ من يوليو بزعامة جمال عبدالناصر وكان من قيادات تنظيم الحرس الوطنى، فى الوقت الذى شغل فيه أحمد بالعمل العسكرى فحسب وحصل على أعلى المستويات الدراسية فى علوم وفنون المدرعات حتى أطلق عليه قادته وزملاؤه لقب الدرع.

فى السودان التحقا بقواته المسلحة بعد استقرار العائلة برمتها فى الخرطوم، لكن المشكلة التى بدأت تواجههما كانت فى لهجتهما المصرية الصرفة التى تشى بهويتهما وعادتهما ونمط حياتهما المصرية، فضلا عن انتظامهما فى أنشطة النادى العربى بالخرطوم ومعظم أعضائه من الجالية المصرية، حتى لحق العائلة وصف «سودانيين عابدين»، وهم آلاف السودانيين الذين ولدوا عن أصول سودانية وتمرسوا بالحياة المصرية وتقاليدها ومزاجها الخاص وسكنوا حى عابدين وظلوا حادبين دوما على وحدة وادى النيل واستمرار العلاقات المصرية السودانية!!

وتشاء مصادفات الحياة أن تبدأ صلاتى الصحفية مع محمد وأحمد عبد الحليم فى أعقاب ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ حيث ترامى إلى سمعى طرف من أحاديث الونسة ومبالغتها حول الأخوين، من بينها أن محمدا ذا التوجهات السياسية الناصرية كان مديرا لمصلحة العمل وصاحب النفوذ الكبير إبان حكم العسكريين الأول بزعامة الفريق إبراهيم عبود، حيث أزيح عن منصبه بعد الثورة وبحث عن عمل فترة من الوقت حتى التحق بوظيفة فى بنك مصر فرع الخرطوم، ثم أصبح مديرا للشئون القانونية إثر حصوله على ليسانس الحقوق، الأمر الذى فسر البعض حصوله على هذه الوظيفة كونه بالضرورة على علاقة بالسفارة المصرية بالخرطوم!

أما عن أحمد، فقد كان مصيره الإبعاد إلى جنوبى السودان فى أعقاب مشاركته فى تنفيذ الخطة التى تبناها الفريق عبود لتصعيد العمل العسكرى ضد حركة «الأنيانيا» التى

أعلنت تمردها على السلطة منذ عام ١٩٥٥ بالرغم من أن أحراش الجنوب ليست الأرض الملائمة لتخصصه العسكرى فى حرب المدرعات، الأمر الذى يوحى وكأن وجوده فى الشمال يمثل خطرا ما فى ضوء تكرار ظاهرة الانقلابات الفاشلة آنذاك.

على أن هذا الاحتمال يبدو صحيحا إلى حد ما، فحين تعرفت لأول مرة على أحمد عبدالحليم عام ١٩٦٧ عبر صداقتى للمقدم فاروق عثمان عبدالله - الذى تم إعدامه بعد ذلك فى أعقاب فشل الانقلاب الشيوعى عام ١٩٧١ - كان كلاهما خارج القوات المسلحة بعد اتهامهما بتدبير تمرد الحامية الجنوبية فى جوبا ضد حكومة محمد أحمد محجوب والفريق الخواض قائد الجيش - كما ذكرنا - بدعوى المطالبة بسد النقص الخطير فى إمدادات القوات المسلحة ووسائل الإعاشة حتى تستطيع القيام بمهامها القتالية فى الوقت الذى كان المتمردون تتدفق فيه عليهم أحدث الأسلحة والمعدات العسكرية والطعام والأدوية من مجلس الكنائس العالمى والمنظمات التبشيرية ومن إسرائيل وأثيوبيا إبان حكم الإمبراطور هيلاسلاسى، وهو ما أكدته استطلاعاتى الصحفية حول عدم التكافؤ العسكرى والمادى بين الجانبين منذ زيارتى الأولى للجنوب على حد ما رويته سلفا!

كان فاروق عثمان حمد الله يعانى البطالة من العمل آنذاك وما أدى إليه طلاقه لزوجته من أزمة نفسية حادة، بينما وجد أحمد عبدالحليم طريقه إلى العمل فى تجارة المحصولات الزراعية بسوق أم درمان، وقد راقنى فى شخصيته أنه كان ظريفا وابن نكتة ولا نديم له ولا أنيس سوى الشيخ محمد المهدى الذى رويت طرفا عنه وكان نوبيا من «سودانيى عابدين» أيضا. حيث اضطر إلى هجرة القاهرة لأسباب عاطفية والعيش فى كنف محمد أحمد محجوب زعيم حزب الأمة يقرأ له القرآن والتواشيح الدينية بصوته العذب. لكننى اكتشفت فى أحمد جهله بالسياسة وألاعيبها شأن معظم العسكريين فى العالم الثالث الذين لايعرفون سوى العموميات ولايطمئنون كثيرا للديمقراطية ووسيلتهم الانقلابات لفرض الرأى وحسم المشكلات!!

على أى حال اندلعت حركة ٢٥ من مايو عام ١٩٦٩ بزعامة جعفر نميرى، فإذا محمد عبدالحليم وزير للمالية والتخطيط، وأحمد عضو فى تنظيم الضباط الأحرار وقائد لسلاح المدرعات والمسئول عن حماية الخرطوم. وترددت أقاويل متباينة عن مشاركة مصر فى الانقلاب وأخرى تشير إلى علم القاهرة فحسب بتوقيته عبر بابكر عوض الله رئيس قضاة السودان الذى تم اختياره نائبا لرئيس الجمهورية.

فى كل الأحوال كانت مشاركة الأخوين محمد وأحمد عبدالحليم فى السلطة تلقى بشبهات حول علاقة الانقلابيين بمصر رغم أن غالبية أعضاء مجلس قيادة الثورة ينتمون إلى مختلف الفصائل اليسارية والتقدمية والقومية والوحدوية فى السودان فيما لم يثبت ثمة دليل على مشاركة مصر عسكريا في الانقلاب . . وكل ما تردد حول هذا الموضوع «كلام ساكت » على حد الوصف الشعبى السائد فى السودان للأحاديث والروايات والشهادات المرسلة التى لاتستقيم على منطق ولا تستند على أساس من الحقيقة .

محمد الذى اعتقله الأمير نقد الله وزير الداخلية مع عبدالخالق محجوب سكرتير الحزب الشيوعى فى أعقاب اندلاع انقلاب الملازم خالد الكد عام ١٩٦٦ ثم أفرج عنهما فورا ، وكان ضابط الاتصال بين نميرى والقذافى ـ فيما بعد ـ استبعد من مناصبه بعد أن ساءت العلاقات بين الرئيسين السودانى والليبى . وأحمد الذى اتهم بتهريب مخدرات قيل إن السلطات اللبنانية اكتشفتها فى حقيبته بعد نقلها إلى الطائرة السودانية فى طريقها إلى القاهرة ثم الخرطوم وأعلن نميرى فى بيان رسمى أنها مؤامرة دبرتها المخابرات السوفييتية انتقاما لفشل الانقلاب الشيوعى وإعدام قادته ، كان مصيره العزل أو الاستقالة من مناصبه عقابا على غيابه عن الخرطوم حيث كان القائد المسئول عن أمنها وحمايتها ، الأمر الذى أدى إلى نجاح هذا الانقلاب فى البداية . . وهكذا عاد الأخوان محمد وأحمد عبدالحليم بخفى حنين إلى مصر حيث افتتح أحمد ورشة لتصنيع الملابس الجلدية ومات مقهورا بعد مرضه بالسرطان ، بينما اشتغل محمد مديرا للشركة الكويتية بالقاهرة ويقضى أوقاته فى التردد على الندوات الثقافية وعيادات الأطباء وحفلات الموسيقى العربية ويكتب مذكراته !

## سيف اليزل خليفة

فى عام ١٩٧٧ كنت فى مهمة صحفية أنا والصديق الكاتب الصحفى محمد عودة لمتابعة الحرب المستعمرة آنذاك بين الجيش الأثيوبى والجيش الصومالى فى منطقة «الأوجادين» . وبينما المعركة الفاصلة على أشدها حول الجبال المطلة على بلدة «جيجيجا» عبر قصف المدفعية الثقيلة والاشتباكات الجوية المتبادلة إذا بشاب صومالى يقترب نحوى يرتدى قميصا وبنطلون «جينز» يتفحصنى عن كثب ويسترق السمع لحديثى مع الضباط الصوماليين بفضول مريب ، ثم سألنى بلهجة صومالية أقرب إلى اللهجة المصرية

الدارجة : الأخ من مصر ؟ قلت نعم . . ثم قال : أنا كذلك من مصر واسمى عبدالله إدريس القناوى . سألته : كيف جئت إلى هنا؟ قال جدى كان جنديا برتبة «باشجاويش» فى الجيش المصرى الذى واصل تقدمه من السودان إبان حكم الخديوى إسماعيل حتى ميناء بربرة لمطاردة تجارة الرقيق التى كانت رائجة فى ذلك الزمان ، ونظرا لبعد المسافة والغربة الطويلة عن مصر تزوج بصومالية وأنجب منها بنتين حيث وافته المنية ودفن فى مقبرة الضباط والجنود المصريين . . ثم سألنى : هل تود زيارة المقبرة؟ . . إنها لاتبعد عن مكاننا كثيرا . واعتذرت له بسبب ظروف المعركة المستعرة وضرورة العودة غدا إلى «هيرجسيا» لكتابة تحقيق صحفى عن المعركة الفاصلة فى الأوجادين . وفى الصباح كان عبدالله إدريس القناوى ينتظر على باب خيمتى وقدم لى بيضة نعام كبيرة هدية . . وقال : لعلها تذكرك بلقائنا ! واحتضننى مودعا باكيا فى حرارة !

والشاهد أن علاقات مصر بالسودان والصومال سواء على الصعيد الشعبى أو الرسمى ظلت تتسم بالانسجام والاستقرار خلال عهد الخديوى إسماعيل حتى نكب وادى النيل بالاستعمار البريطانى الذى أجهض الثورة العرابية فى مصر والثورة المهدية فى السودان ، بينما ظل الضباط والجنود المصريون متشبثين بمواقعهم وعلاقاتهم الشعبية الحميمة . وتذكر كتب التاريخ رفض معظم القيادات العسكرية المصرية فى السودان والصومال الاستجابة للأوامر الصادرة لهم من الخديوى توفيق بالانسحاب والعودة إلى مصر ، لكونها استسلاما لإرادة الاستعمار البريطانى ، وإيذانا بنهاية حلم دولة وادى النيل وإحباط مشروع الدولة العربية الإفريقية التى امتدت من البحر الأبيض شمالا حتى سواكن وبربرة وزيلع ومصوع جنوبا ، بعد إجهاض مشروع محمد على باشا لإقامة الدولة العربية الإسلامية شرقا إثر نجاحه فى تحرير سوريا ولبنان وفلسطين من قبضة الخلافة العثمانية المريضة .

لقد خلَّف هؤلاء القادة والضباط المصريون ثروة هائلة من المؤلفات والذكريات الثمينة حافلة بالرؤى والمشاهدات والخبرات حول فترة عملهم فى السودان والصومال تكشف مدى وعيهم بأهمية العلاقات والأواصر التى تربط بين الشعبين السودانى والصومالى وبين الشعب المصرى ، وأن الإسلام واللغة العربية والمصالح المتكافئة المشتركة مقومات أساسية لقيام كيان سياسى واحد مؤهل لضم غيره من الشعوب الإفريقية المجاورة ، وربما لذلك تعجل الاستعمار البريطانى بوأد الفكرة فى مهدها قبل أن ترسخ أقدامها على أرض الواقع .

والحقيقة أن الدبلوماسية المصرية لم تنجح بعد استقلال السودان فى استثمار خبرات هؤلاء القادة والضباط المصريين ووعيهم بشئونه، ربما لأن قصر فترة عمل الدبلوماسيين التى لاتتجاوز أربع سنوات فى العادة لاتمكنهم من الإلمام الكافى بأوضاع السودان ومعايشة أوساطه، وربما لأن معظمهم غير مؤهل سياسيا وثقافيا للتعامل الخلاق مع مفردات الشخصية السودانية فى الوقت الذى يفرض فيه عليهم الموقع والمهمة والأسلوب أعباء ثقيلة ومسئوليات جسيمة، خاصة وأن السودان يمثل أكثر الدول أهمية لمصر سياسيا وشعبيا وإستراتيجيا، والعكس صحيح بالنسبة لأهمية مصر للسودان.

لقد كان اللواء سيف اليزل خليفة أول سفير لمصر فى السودان مثلا أعلى للدبلوماسى المصرى الناجح، ولايزال أهل السودان يذكرونه بالخير. فهو كان أول الذين يقصدون «فراش البكى» فى الخرطوم للتعزية وقراءة الفاتحة مع عائلة المتوفى حتى لو لم تكن له ثمة علاقة سابقة مع المتوفى أو أهله.. وكثيرا ما كان يحرص على التوجه بسيارته إلى مقابر فاروق للمشاركة فى دفن «الموتى» إذا سمحت ظروفه بذلك، وكان حاضرا دائما فى مجالس السياسيين والمثقفين والأدباء والمطربين. وروى لى المرحوم مبارك زروق الزعيم الاتحادى أن سيف اليزل كثيرا ما كان يتصل تليفونيا بزوجته وزوجات غيره من أصدقائه السودانيين يسألهن إن كانت أطباق الويكة والشية والكبدة النية وأم فتفت ضمن وجبة الغداء أو العشاء، ويفهمن تلقائيا أنه يعزم نفسه على الغداء بدون دعوة.

من نافلة القول كذلك أن رجال الرى المصريين وليس الدبلوماسيين المصريين كانوا ولايزالون الورثة الطبيعيين لخبرات القادة والضباط المصريين فى فهم شئون السودان والتعامل الحميم مع شعبه. وذلك أن طبيعة عملهم فى مراقبة مقاييس نهر النيل ومناسيبه ومتابعة تنفيذ مشروعات الرى تفرض عليهم الإقامة والتعامل مع الناس على امتداد النيل الأزرق والنيل الأبيض وحتى التقائهما بمنطقة المقرن وامتدادات النيل حتى منطقة حلفا القديمة.. وكانت استراحات الرى المصرى ملتقى يوميا لعلية القوم والبسطاء فى جنوبى السودان وشماليه. ولعل مايؤكد نجاح رجال الرى المصرى فى القيام بمهام الدبلوماسية الشعبية فى السودان أن حركات التمرد التى اجتاحت الجنوب منذ عام ١٩٥٥ لم تحاول أبدا الاعتداء على حياتهم أو تدمير استراحاتهم أو نهب ممتلكاتهم، وكذا رجال التعليم المصرى.

إننى أدين بالفضل لهؤلاء الجنود المجهولين من رجال الرى المصريين فى تشكيل جوانب مهمة من إدراكى والوعى بالواقع السودانى وفهمى المتواضع للشخصية السودانية. وكلما أعيتنى معضلة أو واجهت نقصا أو قصورا فى هذا الوعى والفهم لجأت إلى رجال الرى المصريين ودائما كانوا عند حسن الظن. والتحية خالصة للصديق المهندس محمد أمين محمدين الرئيس السابق لبعثة الرى المصرى بالسودان الذى قال فى لقائى معه عام ١٩٨٥ : سوف يظل الشعب السودانى يخوض غمار الثورات والانتفاضات تباعا بحثا عن الديمقراطية الصحيحة الملائمة لظروف واقعه الخاص، وسوف يتحقق الاستقرار السياسى فى السودان نهاية المطاف عبر الوصول إلى صيغة الحكم التى تؤمن مشاركة القوى الحديثة صاحبة المصلحة فى التغيير وكذا القوات المسلحة التى تحملت وزر الأخطاء الفادحة التى ارتكبت فى معالجة مشكلة الجنوب عسكريا. و. . أحسب أنه لم يتجاوز الحقيقة.

## مقتل كلاب الفريق عبود

فى ثانى زيارة للسودان وقعت فى ورطة لم أسمع لها قط ولا توقعتها أبدا عبر هواية شديدة الغرابة ساقنى إليها محام شاب كنت قد تعرفت عليه خلال زيارتى للصديق شوقى ملاسى المحامى فى مكتبه، وكان يعمل آنذاك مساعدا للدكتور عقيل أحمد عقيل، وهو كان محاميا مرموقا وسياسيا كبيرا ومن خيرة أهل السودان رقة وظرفا ووطنية وكرما، ومن عشقه لمصر وحبه للمصريين أنه أطلق اسم «أم كلثوم» على كبرى بناته!

جلست أتحدث فترة من الوقت مع شوقى بينما شاب متوسط القامة خمرى البشرة يجلس بعيدا على مكتبه ينصت إلينا فى إصغاء تارة ويقلب أوراقا أمامه تارة أخرى دون أن يتدخل فى حديثنا، فما أن نهضت للانصراف حتى بادرنى هذا الشاب بسؤال: الأستاذ عنده ارتباط هذا المساء؟ وقلت: خير إن شاء الله. . قال: عرفت من حديثك أنك حديث العهد بالسودان وبودى أن أصحبك فى جولة ليلية مثيرة بالعاصمة لن تنساها أبدا. ولا أدرى لماذا وافقته رغم أننى لم أكد أتعرف عليه ولا حتى على اسمه بعد. . ورحبت شاكرا دعوته وتوقعت أن تكون مجاملة سعيدة لشوقى فى شخصى، وتلك عادة سودانية أصيلة فى تعاون الأصدقاء حينما يتقاسمون الأدوار فى إكرام صديق أحدهم أو ضيفه.

دارت فى رأسى احتمالات شتى لتلك السهرة المرتقبة . . ومن باب الحيطة ارتديت البدلة والجرافتة وأخذت زينتى على «سنجة عشرة» وفى الموعد المحدد كنت بانتظار المحامى الشاب فى شرفة فندق «الجراند أوتيل» عندما جاء فى سيارة «جيب» قديمة مكشوفة، وركبت إلى جواره وراح يرحب بتلبيتى الدعوة والاعتذار عن قدم السيارة كلما هبطت فى مطب أو خرجت منه . . الأمر الذى جعلنى أتشبث بكلتا يدى بباب السيارة وبمقعدى معا خشية ما لا يحمد عقباه، حتى توقف بيننا الحديث تماما . . فلا هو عاود الترحيب أو الاعتذار . . ولا أنا من باب اللياقة شكوت حظى التعس خاصة بعد تسرب التراب إلى عينى وأنفى وانتهك أناقتى بعدما أطلق للسيارة المكشوفة عنان السرعة فى الشوارع الجانبية غير المعبدة!

خلفنا وراءنا ونحن فى هذه الحالة من الصمت المشترك والبهدلة والسرعة المجنونة حى «خرطوم واحد» ثم «خرطوم اثنين» . . حتى توقفت السيارة فجأة فى مكان مظلم خال من المارة فى أحد الشوارع الخلفية لحى «امتداد العمارات» حيث مد المحامى الشاب يده تحت مقعده واكتشفت أنه يحمل مسدسين كبيرين من طراز نسميه فى ريف مصر «أبو ساقية» وأنا فى دهشة من أمره خاصة وأنه سلمنى أحدهما وبدأ يشرح طريقة استخدامه بعد تحريك مفتاح الأمان، عندئذ ساورتنى شتى المخاوف والشكوك وأدركت أننى أمام مجنون أو مغامر خطير وتوقعت ما لا يحمد عقباه . ثم فى عبارات رقيقة حانية قال لى : أرجوك أن تشاركنى هواية قتل الكلاب الضالة فى شوارع الخرطوم! وسألته : لماذا هذه الهواية بينما هى مسئولية البلدية ومهمة رجال الشرطة؟ قال : بح صوتنا يا أستاذ ولا سميع ولا مجيب، وبعد أن عضنى كلب ضال فى فخذى وأقعدنى عن العمل ٢١ يوما بعدد حقن المصل التى أخذتها فى بطنى وقاية من مرض الكلب ونالت من صحتى ومعنوياتى، من هنا أخذت على عاتقى القيام بالمهمة واشتريت من أجلها السيارة الجيب والمسدسين فربما قبل أحد أن يشاركنى هذه الهواية .

أمام هذا الموقف الصعب لم تكن لدى حيلة للاعتذار ولا وسيلة للفرار . . فربما أطلق على الرصاص، ولذلك أذعنت لجنونه أو هوايته التى شرع يمارسها فورا فى شوارع الخرطوم المظلمة فى حى السجانة والزهور فتحت وامتداد الصحافة وبعدها انتقلنا إلى شوارع الأحياء الأنيقة، وشاهدنا مجموعة من الكلاب تنبح أمام إحدى «الفيلات» الأنيقة حيث أمرنى بإطلاق الرصاص فورا ودون أن أشعر أفرغت الرصاصات العشر من خزانة مسدسى واستنزفت معها مشاعرى وأعصابى عبر مشاهد الكلاب الصرعى

ونباحها الصارخ بينما لم يتوقف المحامى الشاب عن تغيير خزانة مسدسه والثأر من عشرات الكلاب الضالة دون هوادة أو رحمة. . حتى انتهت جولتنا الحربية ووصلت سالما إلى الفندق، وعندئذ سألته : لماذا اختارنى تحديدا لهذه المهمة؟ قال فى هدوء وكأن شيئا لم يكن وبراءة الأطفال فى عينيه : أولا لأنك زائر عابر ولن تبوح بسرى، وثانيا لأنك صحفى والصحفيون على حد علمى دائما يعشقون الإثارة والمغامرة، وأخيرا أحسب أنك لن تنسى ما حييت هذه المغامرة المثيرة ولن تنسانى بالتالى!

بت ليلتى أدخن سيجارة فى أعقاب سيجارة وأنا أحاول تخيل ما حدث واستعادة مشاهد تلك التجربة المثيرة مرارا دون أن يداعب النوم جفونى، ولم أجد فى النهاية ثمة وسيلة لعبور الاضطراب والتوتر سوى الضحك بشكل هيسترى حين حاولت أن أقنع نفسى بأن ما جرى ليس أكثر من حلم مفزع أو فيلم لهيتشكوك. . وفى الصباح فوجئت بخبر يتصدر الصفحة الأولى من جريدة الصحافة التى كان يصدرها الصديق عبدالرحمن مختار يحمل عنوان «مجهول يقتل كلبى حراسة منزل الفريق إبراهيم عبود»، وهو كان رئيس المجلس العسكرى السابق الذى حكم السودان من عام ١٩٥٨ حتى اندلاع ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤.

الغريب أننى عندما التقيت شوقى ملاسى ورويت له ما حدث ضحك وقال: الرجل كان صادقا معك عندما وجه لك الدعوة لاصطحابك فى جولة ليلية وصفها منذ البداية بأنها لا تنسى «فهل كانت كذلك»؟!

وطبيعى ألا أنسى ما حدث فى تلك الليلة. . لكن أكثر ما يحز فى نفسى أننى لا أعلم حتى الآن، إن كانت رصاصات مسدسى أم مسدس هذا المحامى الشاب وراء ذلك الحادث الآثم، وأننى تأخرت ٣٠ عاما عن الإدلاء بشهادتى عما جرى فى تلك الليلة العاصفة حتى جاءت فرصة البوح والاعتراف، مع الاعتذار عن عدم ذكر اسم المحرض الذى أصبح الآن محاميا شهيرا يشار إليه بالبنان.

## يسقط هور ابن التور

منذ زمن بعيد يعيش السودانيون فى مصر بغير أن يشعر أى منهم بأن هناك فارقا بين السودانى والمصرى، سواء عندما تصل فيه العلاقات السياسية قمة ازدهارها أو حتى فى وقت الاضطرابات والأزمات السياسية على الصعيد الرسمى!

حتى اليوم مازال الجيل القديم من أهل السودان ومصر يتذكرون أقدم سودانى عاش متنقلابين محافظاتها المختلفة مطلع هذا القرن وهو الكاتب الصحفى المرحوم صالح عرابى الذى تفتحت عيناه لأول مرة أوائل العشرينيات فى منطقة تسمى «البرارى» بقرية سيدى سالم ـ التابعة لمحافظة كفر الشيخ آنذاك ـ حيث كان والده يعمل فى شركة لاستصلاح الأراضى وبيعها بالتقسيط ، ثم انتقل فيما بعد إلى مدينة طنطا ، وهناك حصل صالح عرابى على الشهادة الثانوية!

عرفت صالح عرابى فأحببته من أول وهلة ، إنسانا نادر الوفاء ، وكاتبا شجاعا ووحدويا حتى النخاع . . فكان يحدثنى عن ذكرياته فى مدينة طنطا ومعالمها ، حتى إنه بعد عودته إلى مسقط رأسه السودان ظل دائم الحب والوفاء لمصر والحنين إلى مرابع الصبا والشباب فى ربوعها . . عندما كان يتردد علىّ فى ميدان الساعة وشارع المديرية ومزار العارف بالله سيدى أحمد البدوى وقصر الغازى مختار باشا زوج إحدى أميرات أسرة محمد على الذى شيد مكانه مجمع التحرير أو يتذكر عمارة الإيموبيليا التى نهضت مكان فيللا أنيقة ذات حديقة واسعة ، وعمارة وهبة الحالية فى شارع قصر النيل والتى قامت على أنقاض فيللا من دور واحد يجاورها مقهى حديقة صولت الشهيرة التى كان يتردد عليها أمير الشعراء أحمد شوقى . والأغرب فى ذكريات صالح عرابى أن العمارات المطلة على ميدان مصطفى كامل قامت على أنقاض فيللا جميلة واسعة الجنبات باسقة الأشجار وكان الميدان اسمه «سوارس» نسبة إلى الخواجة سوارس الذى كان يملك عربات تجرها الخيول لنقل الناس فى شوارع القاهرة حتى حلت مكانها «أتوبيسات» شركة «ثورنكروفت» . وكان شارع عدلى الحالى اسمه شارع المناخ وشارع شريف اسمه شارع المدابغ . وروى لى أن محمد البابلي ظريف زمانه كان قد تكاثرت عليه ديونه لدى عدة بنوك ومعظمها كان فى ميدان سوارس . . وسأل صديقه حافظ إبراهيم شاعر النيل إن كانت هناك وسيلة لتوحيد ديونه لدى بنك واحد حتى يستطيع التفاهم حول سدادها . . وقال له حافظ : بسيطة . . قف في ميدان سوارس وناد بأعلى صوتك : وحدووووه!

عن ذكرياته السياسية فى مصر ، شهد صالح عرابى فى الثلاثينيات معارك سياسية طاحنة كان أطرافها حزب الوفد الذى يقود الكفاح الوطنى ويذود عن الديمقراطية فى مواجهة القصر الملكى ودار المندوب السامى وأحزاب الأقلية التى تدور فى فلكها ، وكان حزب الوفد يفوز بالأغلبية الساحقة فى كل انتخابات ولكن القصر كان يضيق ذرعا بهذا الفوز . . فيتم إقالة الوزارة الوفدية وحل البرلمان . وعندئذ جاءت مبادرة نائب وفدى

اسمه ويصا واصف لتحطيم سلاسل بوابة البرلمان وعقد النواب اجتماعهم حيث وقف عباس العقاد وقال: إن الأمة على استعداد لتحطيم أكبر رأس دفاعا عن الحرية! وقدم الكاتب الكبير إلى المحاكمة بتهمة العيب فى الذات الملكية، وحكم عليه بالسجن تسعة شهور، وفى يوم الإفراج عنه توجه إلى ضريح سعد وألقى قصيدته المشهورة ومطلعها:

ظللت جنين السجن تسعة أشهر . . .

وها أنذا اليوم فى ساحة الخلد أولد . . .

وقال صالح عرابى: إن هذه الفترة شهدت موجة عاتية من المظاهرات الشعبية التى كانت تردد هتافات خفيفة الظل تسخر من موقف صمويل هور وزير خارجية بريطانيا الذى عارض عودة دستور الأمة . . مثل: يسقط هور «ابن التور»، وتوفيق نسيم باشا هو الذى وافق على بقاء دستور إسماعيل صدقى البغيض . . كما شهدت تلك الفترة تفجير القنابل والاغتيالات السياسية إبان حكم إسماعيل صدقى، وفى إحدى المرات قرر شاب سودانى اغتياله لكنه اعتقل فى اللحظات الأخيرة . . هذا الشاب هو المرحوم حسين طه أبوزيد ابن المرحوم طه أبوزيد الذى كان أكبر موظف سودانى آنذاك، ولما أحيل إلى المعاش عين عضوا فى مجلس الشيوخ المصرى بينما قضى الشاب نحبه فى السجن.

والحقيقة أن ذاكرة صالح عرابى ظلت حاضرة حول فترة ازدهار النضال المشترك بين شعبى وادى النيل حتى آخر يوم فى حياته . . وكنت دائما أتردد عليه كلما قدر لى زيارة السودان أو كان يزورنى فى القاهرة وأستمع إلى ذكرياته المشوقة وبينها قصة شاب سودانى اعتقل بتهمة الاشتراك فى مقتل حاكم السودان وسردار الجيش المصرى السيرلى ستاك، وأصبح اليوم شيخا كبيرا هو أحمد حسن مطر الذى لقى الاضطهاد من جانب الإنجليز فهاجر إلى أمريكا اللاتينية واشترك فى كثير من الثورات هناك، وتقلد المناصب الوزارية ثم عمل مراسلا لعدة صحف لاتينية. ثم عاد مرة أخرى بعد استقلال السودان وعاش فى حى العمارات بالخرطوم . . وللأسف عندما وددت لقاءه جاءنى الجواب عبر تليفون منزله: توفى إلى رحمة الله.

ويحكى صالح عرابى عن الحركة الأدبية المصرية فى الثلاثينيات وبخاصة بروز حركة النقد ومدارسها المتعددة مثل مدرسة العقاد والمازنى وعبدالرحمن صدقى التى دخلت فى معارك طاحنة مع طه حسين وصادق الرافعى وزكى مبارك . . وفى هذه الفترة أيضا صدرت مجلات أدبية على رأسها الرسالة والرواية، كما أصدر الدكتور أبوشادى مجلة

«أبولو» للشعر . ومن المفارقات الطريفة التى يذكرها صالح عرابى أن أعظم شعراء مصر فى ذلك الوقت كان اسم معظمهم يبدأ بأحمد . . فكان هناك أحمد شوقى وأحمد نسيم وأحمد محرم وأحمد الكاشف وأحمد مخيمر .

يرحمه الله ، فقد مات صالح عرابى فقيرا مبتئسا ، وكان أكثر ابتئاسه لما وصلت إليه العلاقات المصرية السودانية من التحلل بعد ما أوشك النضال المشترك على الوحدة بسبب افتقار النخبة السياسية والثقافية فى وادى النيل لأهمية السودان بالنسبة لمصر وأهمية مصر بالنسبة للسودان ، وذلك كان موقفه السياسى الأصيل الذى نذر له حياته وكتاباته !

## رحيل مليونير شريف

تخرج الدكتور خليل عثمان ـ يرحمه الله ـ فى كلية الطب البيطرى جامعة القاهرة أواخر الخمسينيات ، وكان على عهدى به آنذاك خجولا ومنطويا ، حتى خيل إلىّ أنه يملك عقلين يعملان معا على نحو متزامن . فهو كان دائما منتبها لكل ما يسمعه من حديث أو يجرى أمامه من أحداث ومشاهد ، مستغرقا فى الوقت نفسه إلى حد الشرود فى أمور لايعلمها غيره والله سبحانه علام الغيوب !

كنت قد تعرفت على خليل عثمان فى منزل المرحوم على البرير بالقاهرة ، وهو كان من رجالات السودان وأعلامه ، وكان سياسيا نادرا ، وأبا روحيا لكل الطلبة السودانيين الذين يدرسون فى مصر وفى طليعة النخبة السودانية التى تؤمن عن عقيدة ثابتة بحتميات وحدة مصر والسودان ، وكانت له أدوار ومواقف مشهودة إبان النضال المشترك لشعبى وادى النيل فى مواجهة الاستعمار البريطانى ، ولذلك فضل الإقامة بمصر بعد ما صوت نواب السودان إلى جانب الاستقلال عام ١٩٥٦ ، ولم ينحازوا إلى الوحدة مع مصر . بل إن البرير لم يجد غضاضة فى أن يجسد إيمانه بوحدة وادى النيل ورفض الاعتراف بالحدود المصطنعة بين الشعبين عندما رشح نفسه فى انتخابات مجلس النواب المصرى .

أذكر الآن أننى ذهبت عام ١٩٥٤ إلى منزل البرير فى صحبة صديق سودانى اسمه محمد الحسن عبدالله وهو من أبناء الأبيض وكان يزاملنى الدراسة بمدرسة الإبراهيمية الثانوية ، وهناك التقيت لأول مرة الطالب خليل عثمان ضمن عشرات الطلاب السودانيين الذين كان البرير يعطف عليهم جودا من ماله الخاص وجهدا متصلا لحل مشكلاتهم لدى الجهات المختصة . ومضى بعد ذلك زمن طويل حتى التقيت خليل عثمان فى الخرطوم عام

١٩٦٦ على حفل عشاء بمنزل المرحوم عبدالسلام أبوالعلا بأم درمان وكان رئيسا للغرفة التجارية السودانية، حيث صافحني خليل عثمان في حرارة . . وذكرني بلقائنا الأول في القاهرة وقدم لي مشكورا بطاقة عمله وعنوانه للاتصال والتواصل.

على أنني حين عدت إلى الفندق وقرأت بطاقته انتابني مايشبه الدهشة أو التعجب من كثرة ما كان يتردد عنه في مجالس الونسة السودانية من حديث وروايات شتى، بعد أن أصبح فجأة المليونير الأول أو الثاني في السودان بعد أو قبل الشيخ مصطفى الأمين الذي يملك محالج للقطن ومعاصر للزيوت ومشروعات زراعية واسعة ويحتكر جانبا ضخما من تجارة السودان مع مصر.

كان الدكتور خليل عثمان قد التحق بعد تخرجه بوظيفة حكومية متواضعة، حين أدرك أنها لاتلبي طموحاته ولاتسعف رغباته في التحرر والخلق والابتكار، وقرر أن يجرب حظه في الكويت، وكان سهلا أن يرسل خطابا إلى أحد أصدقائه أو أقاربه هناك حتى يدبر له دعوة للزيارة ومكانا للإقامة وحتى مصروفاته الشخصية كعادة أهل السودان في التضامن الاجتماعي وطبعهم المجبول على التعاون حتى شاع عنهم في دول الاغتراب والمهاجر خاصية طريفة تشرفهم وموضع إعجاب غيرهم من جنسيات وجاليات مختلفة، هي كون السودانيين يختلفون في بلدهم ولا يختلفون خارجها، إذ مهما تباينت انتماءاتهم السياسية أو القبلية أو الجهوية أو العرقية أو الدينية تسقط الفروق والتباينات بينهم تلقائيا ويتوحدون قلبا وقالبا في المسرات والأتراح، وإذا كان لامفر من الاختلاف فالأمر مقصور فحسب على الأوضاع الاستثنائية التي يتعرض فيها مصير السودان للخطر، وأي من الخطط والوسائل أكثر فاعلية لإنقاذ الوطن حتى يسترد عافيته الديمقراطية وخصائصه الأصلية التي عاش بها في محبة ووئام وسلام على مر العصور.

وتتندر هذه الجاليات والجنسيات بحكم الاختلاط والعمل بحكايات شتى تشرف السودانيين، إذ يكفي أن يصل سوداني إلى المطار ولايملك سوى عملة معدنية صغيرة، وبمجرد أن يدفعها مقابل إجراء مكالمة هاتفية مع سوداني آخر يعرفه أو لا يعرفه في هذه الدولة أو تلك، حتى يصل فورا إلى المطار ويتكفل بنقله إلى مسكنه واستضافته على الرحب والسعة إلى حين البحث له عن عمل أو قضاء حاجته. وتلك كانت حكاية الدكتور خليل عثمان الذي ظل ضيفا على صديق سوداني كان يعمل في الكويت، وأعيته السبل شهورا حتى يجد له الوظيفة التي تلائم تخصصه طبيبا بيطريا في بلد يفتقر إلى الثروة الحيوانية مثل السودان . . حتى جاءته الفرصة السانحة عبر إعلان في إحدى الصحف

حول مشروع جديد يطلب متخصصا فى صيد الأسماك. وقال لى خليل عثمان إنه قرأ الإعلان لحسن الحظ فى شارع . . . وفجأة رأى إلى جواره مكتبا للبريد. . ولم يتردد طويلا . . وكتب خطابا إلى الشركة يؤكد فيه على أنه المتخصص الذى تبحث عنه واشترى طابع بريد ووضعه على الخطاب وأودعه صندوق البريد ثم عاد إلى منزل صديقه يقرأ كل ما تعلمه وما لم يتعلمه فى كلية الطب البيطرى عن الأسماك وهو على اقتناع بفوزه بالوظيفة.

باختصار فاز الدكتور خليل بالوظيفة، وتفانى فى الأداء وكان عند حسن ظن أصحاب الشركة حتى اكتسب ثقتهم، وبعدها أصبح مديرا لأكبر شركة تملك أسطولا لصيد الأسماك فى الخليج وما وراء البحار، لكن الطبع السودانى غلب عليه وقرر شد الرحال إلى الوطن وحمل معه ثروة هائلة من كده وتعبه ونصيبه فى رأس مال الشركة.

على أن سمعته كرجل أعمال ناجح ونزيه، أقنعت غيره من رجال الأعمال الخليجيين بأن يعهدوا إليه بقدر وافر من أموالهم لاستثمارها فى مشروعات التنمية التى يراها ملائمة بالسودان، وتوسعت أعمال ومشروعات خليل عثمان خلال سنوات قليلة، حتى أصبح مالكا لمصنع النسيج الأمريكى الذى خضع للسودنة، ومصنع آخر للتغليف ومصنع للكبريت وإلى حد إقراض الحكومة عندما افتقرت الخزانة العامة للسيولة النقدية لتمويل الاستيراد بالعملات الصعبة، فترة الديمقراطية الثانية وإبان حكم نميرى.

ورغم أن السودان كان إلى عهد قريب لايعرف الفروق بين الطبقات، إلا أن خليل عثمان انتقل تلقائيا بحكم عمله وثروته إلى فئة الأثرياء ورجال الأعمال، ومن ثم قرر أن يثنى على زوجته الأولى وتزوج من إحدى كريمات السيد عبدالله الفاضل المهدى لا من باب الوجاهة الاجتماعية، ولكن طبيعة عمله وعلاقاته الجديدة أصبحت فى مسيس الحاجة إلى زوجة عصرية تشاركه مسئولياته. ولم يتغير خليل عثمان الإنسان، وظل كعهدى به متواضعا خجولا ومنطويا، يعطيك انتباهه ويغيب عنك فى الوقت نفسه. ومع توالى زياراتى للسودان ولقاءاتى معه، لاحظت كم زادت همومه وكم افتقدت ملامحه الابتسامات وإشراقات التفاؤل نهاية حكم الرئيس جعفر نميرى، حين انعكست الأوضاع الاقتصادية المتردية على مشروعاته وعطلت أعماله، وأصبح بين نارين: إما أن يقلص حجم العمالة، وإما أن يتحمل غرم التشغيل بالخسارة، ورفض أن يفصل عاملا واحدا. والأدهى والأمر أن نميرى قرر فجأة أن يعهد بمهام ومشروعات التنمية والبترول إلى

الملياردير عدنان خاشقجي تاجر السلاح الدولي المعروف وإلى حد تعيين نميرى ساعده الأيمن سليم العيسى مستشارا له رغم أنه لايحمل الجنسية السودانية.

ورفض الدكتور خليل عثمان أن تستباح هكذا سيادة السودان وكرامته وتزعم الشرفاء من رجال الأعمال الوطنية للمقاومة.. فكان مصيره السجن الانفرادى عدة شهور حتى اندلعت انتفاضة إبريل الشعبية عام ١٩٨٥ واكتشف أن معظم ما بناه من صروح التنمية قد انهار وأن كده وتعبه وخلقه وإبداعاته ذهبت أدراج الرياح.. وامتلأت نفسه حزنا وغما ومرضا ورحل عن دنيانا الفانية بعد أن أعياه الشقاء.

أذكره الآن وأترحم عليه كثيرا، فقد كان رجلا شريفا ومستقيما، وكان قد روى لى كيف حاول خاشقجى استمالته إلى جانبه لقسمة الصف الوطنى من رجال الأعمال السودانيين حين دعاه إلى يخته الخاص فى رحلة بحرية طافت شواطئ إسبانيا، وعندما رأى جموعا من الفتيات الحسان يحملن الطعام والشراب شبه عرايا، أدرك أنه واقع لامحالة فى شرك يدبر له ونهض واقفا محتجا، وخرج إلى سطح اليخت وهدد بأن يلقى بنفسه إلى البحر أو يعود فورا إلى الشاطىء حتى كتبت له النجاة فى الوقت المناسب!

## وسامة أبناء رفاعة

منذ اغتيال الزعيم البطل لومومبا وتراجع الآمال الشعبية التى تعلقت بدعوته إلى التحرر والسيطرة على ثروات الكونجو المنهوبة من الاحتكارات الأوروبية، تدفق آلاف الكونجوليين من أنصاره تباعا إلى جنوبى السودان حيث تولت هيئة شئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة إنشاء كثير من المعسكرات فى الغابات لإ يوائهم وإغاثتهم، إلا أن اندلاع حركة التمرد بقيادة تنظيم الأنيانيا كثيرا ما كانت تدهم تلك المعسكرات لنهب ما لديهم من الطعام والبحث عن كميات الذهب التى قيل إنهم حملوها معهم وأخفوها فى الأحراج.

حتى إن منظمات الإغاثة الدولية كذلك كانت تتعرض لغارات المتمردين ونهب القوافل البرية والنهرية المحملة بالطعام والخيام والملابس والأدوية قبل وصولها إلى معسكرات اللاجئين الكونجوليين بينما كانت إمكانات القوات المسلحة السودانية عاجزة عن القيام بدور البديل واقتصر واجبها الإنسانى فى أغلب الأحوال على توفير الحماية والأمن والتصدى لغارات المتمردين من موقع الدفاع لا الهجوم!

أذكر أن المحامى أنور أدهم افتتح مكتبا فى جوبا آنذاك كانت مهمته تقديم المعونات التطوعية إلى اللاجئين الكونجوليين مما تيسر من جود أهل الخير فى السودان والتنويه الإعلامى بمأساتهم وحشد الرأى لمساعدتهم، لكنه تعرض للأسف الشديد إلى حملة مغرضة من الشائعات التى صدقتها فى البداية وتتهمه بالتفريط فى ثروات الذهب التى أودعها الكونجوليون أمانة فى ذمته حتى اضطر في النهاية إلى إغلاق مكتبه والعودة إلى ممارسة نشاطه فى الخرطوم عملا بالمثل القائل «الباب اللى يجيلك منه الريح سده واستريح».

وكنت قد تعرفت فى جوبا خلال مشاركتى فى أعمال الندوة العلمية التى نظمها قسم الدراسات الإضافية بجامعة الخرطوم حول مشكلة الجنوب بقومندان البوليس عصمت المعنى، وهو كان آنذاك شابا وسيما غزير الثقافة يذوب رقة ولطفا عندما بادرته بسؤال عفوى عن مسقط رأسه. . وقال: ود مدنى. . وعدت أسأله: أظنك من رفاعة. . واندهش متعجبا لملاحظتى وقال: هذا صحيح ولكن كيف عرفت هذه المعلومة؟ وضحكت قائلا: لأن أبناء رفاعة يتميزون بالوسامة وينفردون بها على حد القصة التى تروى حول مفتش التعليم الإنجليزى خلال فترة الاستعمار البريطانى للسودان، وكان قد التقى تلميذا وسيم الملامح وسأله عن مسقط رأسه فقال الحصاحيصا وسأله: أنت متأكد أنك موش من رفاعة؟ . .

وأجاب التلميذ السودانى: والله من الحصاحيصا يا جنابو. . وذلك أنه اكتشف من طول إقامته وخبرته فى السودان أن التلاميذ من أبناء رفاعة أكثر وسامة من غيرهم!

كان عصمت المعنى يذكرنى بوسامة الملك فاروق فى صدر شبابه وحتى فى بياض بشرته التركية، وربما لذلك استوحت المطربة الكبيرة عائشة الفلاتية أغنية من وحى اللحظة عندما التقته فى حفل عرس أذكر الآن مطلعها:

عصمت يالمعنى يالسكنوك مدنى. .

وتحكى عن أوصافه ووسامته الشخصية وكأنه النموذج المثالى لفتى أحلام العذارى. على أنه لم يمض سوى ساعات على لقائى بعصمت معنى فى جوبا حتى صرنا كأننا أصدقاء منذ زمن بعيد، فقد كان محبا للفنون والحياة والناس. . . وسألته أن يدبر لى وسيلة انتقال إلى معسكرات اللاجئين الكونجوليين للاطلاع على أحوالهم. وأمهلنى إلى صباح الغد، ثم عاد يعرض الدعوة على الأعضاء المشاركين فى الندوة ووافق الدكتور

عبدالرحمن أبو زيد الرئيس الحالى لجامعة أم درمان الأهلية والرئيس الأسبق لجامعة جوبا من قبل وكان قد حضر خصيصا من كمبالا للمشاركة فى أعمال الندوة حيث ظل يعمل آنذاك أستاذا فى جامعتها ونجح فى عقد علاقة حميمة مع الرئيس الأوغندى الأسبق ملتون أبوتى.

فى صباح اليوم التالى وصل عصمت معنى مبكرا يحثني على الرحيل، وعلى مائدة الفطور أبدت أستاذة فى جامعة الخرطوم - لا أذكر اسمها الآن - رغبتها فى اصطحابنا لزيارة معسكرات اللاجئين الكونجوليين لكننا حين خرجنا من فندق جوبا فوجئت بثلاث سيارات لورى تحمل بعض جنود الشرطة بانتظارنا ولم أفهم لذلك شيئا حتى إننى تساءلت ضاحكا إن كانت هناك نية لاعتقالنا أو ترحيلنا وقال عصمت: لقد رأيت أن أنظم لكم رحلة لصيد ما تيسر من الجاموس الوحشى وحيوان التيتل وتقديمها هدية باسمكم لإطعام اللاجئين الكونجوليين المساكين. ثم سألنا إن كنا نجيد استخدام السلاح ولدينا رغبة للمشاركة فى الصيد، وقلت له: إننى لم أستخدم السلاح منذ معركة العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ ضمن تنظيم المقاومة الشعبية. ثم قدم لى بندقية طراز «لى أنفيلد» وركبنا فوق إحدى سيارات اللورى المجهزة للصيد. وبينما كان جنود الشرطة يركبون السيارة الثانية لحراستنا كانت السيارة الثالثة مخصصة لحمل الصيد المتوقع فى علم الغيب.

دلفنا إلى داخل الغابات الكثيفة بالأشجار الاستوائية الضخمة بينما كنت أنا وعصمت نرتكز ببنادقنا على قضيب من الحديد فوق كابينة القيادة وأصابعنا على الزناد فى انتظار الضحايا، حتى لاح على البعد قطيع من الأفيال الكبيرة والصغيرة تهرول وسط الأشجار، وهممت بتصويب بندقيتى نحوها، لكن عصمت معنى منعنى من إطلاق النار قائلا: الصيد هنا محكوم بلوائح وتقاليد والتصريح الذى حصلت عليه من هيئة الغابات يتيح لنا صيد الجاموس الوحشى والتيتل فقط. بعدها رأينا قطعانا من الغزال والسيد قشطة ووحيد القرن لكن تحذير عصمت ظل ساريا.

فجأة تمهل الركب وأبطأت اللوارى هديرها تدريجيا وقال عصمت: يبدو أن الأدلاء المصاحبين للقافلة يشمون عن بعد رائحة الصيد المرغوب وأننا نقترب من مكانه. ومضت بضع دقائق حتى ظهرت أمامنا ومن حولنا العشرات من الجاموس الوحشى الجامحة، ولا أدرى لماذا شعرت فى تلك اللحظات بالتوتر والتحفز إلى إطلاق النار فى كل اتجاه على أمل الفوز بصيد القطيع كاملا، ويبدو أن عصمت أدرك حالتى المضطربة ونواياى المبيتة

حيث ربت على كتفى وقال : مطلوب صيد أربعة أو خمسة فقط من الجاموس الوحشى . سوف تتوقف السيارة عدة مرات حتى تستطيع التصويب بدقة إلى رءوسها مباشرة .

وهكذا انهمر إطلاق الرصاص كلما توقف السائق عن السير واستمرت المعركة على هذا النحو زهاء ربع الساعة ، ثم عادت القافلة من حيث بدأت لجمع الصيد وحمله إلى السيارة اللورى المرافقة لنا ، فما كدت أقفز من السيارة للتحقق من لفظ الجاموس الوحشى رمقه الأخير حتى سحبنى عصمت من يدى ومنعنى من الاقتراب قائلا : يلزم الانتظار وقتا أطول قبل الاقتراب من الجاموس المصاب للتأكد من موته ، فقد علمتنا التجربة تميزه دون حيوانات الغابة بالصمود والتحدى إذ غالبا ما تدب فيه الروح أعنى حلاوة الروح وينتهى إلى نطح قاتله بقرونه أو نطح سيارته .

وبينما كان نصيبنا من الصيد خمسا من الجاموس الوحشى الذى يتميز عن الجاموس الأليف فى الريف المصرى بصغر الحجم وقدراته الفائقة على العدو ، كان نصيبنا بعد ذلك خمسة من التيتل الذى يفوق الغزال فى الحجم وقرونه المتشعبة وفى بطء الحركة .

فى معسكرات اللاجئين الكونجوليين كان تهليلهم وسعادتهم الغامرة بهدايانا الثمينة حيث تجمعوا لسلخها وتقطيع لحومها وإعداد الحطب لشيها وتحويل ما تبقى من لحومها عبر تجفيفها فى الشمس إلى ما يسمى «لحم الشرموط» . وقال لنا قائد المعسكرات وهو شاب فى ثلاثينيات العمر يجيد الإنجليزية إنه كان مدرسا فى الكونجو وأشار إلى الهزال والضعف الذى أصاب أخوانه من اللاجئين الذين لم يذوقوا طعم اللحم منذ وقت بعيد بسبب تجريدهم من السلاح وحرمانهم من الصيد . وأغرب ما سمعته على لسانه شكواه المريرة من إهمال المجتمع الدولى لأوضاعهم البائسة منذ قرر نصيرهم الوحيد المحامى السودانى أنور أدهم إغلاق مكتبه فى جوبا . وعندما عرف هويتى المصرية ووظيفتى الصحفية استأذن فى العودة إلى خيمته . . وعاد يسلمنى خطابا مكتوبا إلى محمد فائق وزير الإعلام المصرى المسئول عن الشئون الإفريقية فى عصر جمال عبدالناصر يطلب فيه النجدة والمعونة والاهتمام بمأساتهم . وقد سلمت الرسالة إلى محمد فائق فور عودتى إلى القاهرة الذى وعد بالاستجابة فورا ، ولا أعلم حتى الآن ما حدث بعد ذلك وكل ما عرفته كان قرار الرئيس جمال عبدالناصر استضافة مصر ورعايتها لأبناء الزعيم الكونجولى الراحل بتريس لومومبا .

## بشرى يواجه «كباسيبة» المرور

عام ١٩٦٩ نزلت ضيفا على أحمد دياب القائم بأعمال سفارة السودان فى يوغوسلافيا بمقر إقامته بفندق رويال. وكنت قد تعرفت عليه لأول مرة عام ١٩٦٥ بالخرطوم فى بداية عمله بالسلك الدبلوماسى عبر عشقنا المشترك لأغانى مطرب السودان الكبير الأستاذ عبدالكريم الكابلى وسهراته الخاصة قبل أن يعرف طريقه إلى الزواج، وكانت تضم فى العادة جمعا من أصدقائه المقربين الذين كان يأنس لصحبتهم، وبعدها توثقت بيننا أواصر الصداقة والمودة خلال فترة عمله سكرتيرا أول فى سفارة السودان بالقاهرة ثم خلال تردده على العاصمة الأردنية برفقة الرائد مأمون عوض أبوزيد عضو مجلس قيادة حركة ٢٥ من مايو ورئيس جهاز أمن الثورة (المخابرات) فى إطار مبادرة السودان لرأب الصدع فى علاقة الثورة الفلسطينية بالنظام الأردنى، وكنت أعمل آنذاك مراسلا عسكريا على مدى عام فى صفوف المقاومة الفلسطينية وكاتبا متطوعا فى صحيفة فتح التى كان الشهيد ماجد أبو شرارة يصدرها.

كان أحمد دياب فنانا فى حياته وعلاقاته وفى عمله، وكان كريما لا يعرف للمال دورا سوى جلب السعادة لنفسه عبر إدخال البهجة والمسرات إلى أهله وأصدقائه، وكان يهيم فيما يشبه الغيبوبة عما حوله حين ينتشى بسماع الموسيقى أو يذوب مع أغانى الكابلى.

فى العاصمة بلجراد صحبنى إلى أهم معالم بلجراد السياحية، وكان من بينها شرطى مرور ذائع الصيت يقف يوميا فى أهم ميادين العاصمة اليوغوسلافية من الساعة الثالثة مساء حتى ينتهى من عمله فى العاشرة مساء، وبعدها أدمنت الذهاب إلى مكانه للفرجة وهو يدير حركة المرور فى خفة ورشاقة كما لو أنه راقص باليه، حيث كان عليه أن يتحرك فى جنبات الميدان الواسع لتسهيل حركة السيارات التى تتدفق من سبعة شوارع بكلتا يديه وأصابعه وإيماءات من رأسه.

الحكومة اليوغوسلافية كرست ظاهرة إعجاب الشعب والأجانب بهذا الجندى إلى حد طبع صورته على كارت بوستال سياحى وتصوير فيلم تسجيلى عن عمله وموهبته الخارقة فى فض الزحام ومداعباته لسائقى السيارات وأطفالهم. وأذكر أننى شاهدتهم وهم يقدمون له هدايا أعياد الميلاد فى صناديق ملونة تعبيرا عن إعجابهم بتفانيه فى أداء مهمته وأسلوبه الفنى المبتكر فى ضبط حركة المرور. فكان يؤدى عمله فى رشاقة وشاعرية وسط أكوام الهدايا المتناثرة فى الميدان.

فـى أوربا يطلقـون على ذروة ازدحـام المرور «رش أوار» فى أعـقـاب انتـهـاء الدوام الرسـمى للعمـل وعـودة الموظفين والعـمـال إلى بيـوتهم، وفى مـصـر نسـميـهـا «زنقـة» مرورية، وفى لبنان يصفـونها «عجأة سـير»، وفى السـودان «كباسيبة حركة». والحقيقـة أن أهل الخـرطوم - على سبيل المثال - جبلوا على احترام آداب وقواعـد المـرور، فـلا أحد من سائقى السيارات الخاصة والمركبات العامـة يتخطـى غيـره ولايستحثه عبـر أصـوات البـورى - الكـلاكس - حتى يفسـح لـه طـريقا إلا أن يكـون طبيبـا فى طريقه لنجدة مريض أو سـيـارة إسعـاف أو مطافئ، حتى فى الساعات المتأخرة من الليـل كانت السـيارات تتـوقف عنـدما تضىء إشـارة المرور النـور الأحـمر مهـما كان طـريق التقـاطع خاليا من السيارات أو شـرطى مـرور يراقـب الحركة.

لكـن مع تصـاعـد تعـداد السكان، وبعـد أن عـرف السـودانيـون ظاهـرة الاغـتـراب والعـمـل فى الخـارج وجلب السـيارات مـن دول الخلـيج، تصـاعدت معـهـا بالتـزامن ظاهـرة الاختنـاقات المـرورية فـى منتصـف الستينيات ومعـهـا لمع اسم بشـرى جنـدى المـرور الـذى كـان يقـف يوميـا وسـط صـينيـة الكوبرى الذى يصـل الخـرطوم بحـى بحـرى منـذ الواحـدة والنصـف ظهرا حتى مغيب الشمس.

كـان بشـرى فـى السـادسة والعـشرين من عـمـره وسـيم الملامـح طـويـل القـامـة مبتسـمـا وحازما معـا فى ضبـط المـرور وتسهيل انسـياب السـيارات التى تمتـد فى طابـور كـان يصـل فى بعض الأحيـان إلى كيلـو متـر أو أكثـر قبـل اختيـاره لأداء دوره فـى هذا المـوقع المهـم. والمدهـش أن بشـرى يمارس مـهـمتـه فى رشـاقة وذكـاء ومـرونة وفقـا لأسـلوب جنـدى المرور اليوغوسـلافى فـى أكبر وأهم ميـادين بلجراد - رغم أنهـمـا لم يلتقـيـا أبـدا - ولكن بطريقة سـودانية تراعى التقـاليد والعـادات الوطنيـة وكـما لو أنـه مـايسـترو يوجه أوركسـترا من سـائقى السـيارات عبـر لغـة مـفـهـومـة ومتبـادلة مـن إشـارات ذراعيـة وأصابعه وعينيه وعبر تحركاته النشطة وسـط السيارات لتحية ركـابها بالاسم أو تحـذيرهم مـن تكـرار أخطاء القيـادة من دون أن يـستخدم سلطاته يوما فى كتابة المخالفات أو دفع الغرامات.

وهكذا أصبح بشرى الجندى الفرد ظاهرة حضارية وسياحية مهمة وكثيرا ماكان سكان الخرطوم يتعمدون العودة إلى بيوتهم خلال «كباسيبة الحركة» عبر مدخل كوبرى بحري لمشاهدته وهو يؤدى مهمته الشاقة فى ود وبشاشة والحرص على الخضوع لقيادته والسرعة أو التباطؤ رهن إشارته وعباراته الرقيقة الحاسمة. وأذكر أننى رأيته مرة فى زيه السودانى

خلال تجوله فى السوق الإفرنجى وسط الخرطوم والناس يصافحونه بوصفه نجما بينما أصحاب المحلات التجارية يلحون عليه بالدعوة لشرب الشاى الساخن والمياه الساقطة (أى المثلجة). بل إننى رأيته معززا مكرما فى سهرة جمعتنا على العشاء بمنزل المحامى الكبير عبدالوهاب يوسف بوصفه من علية القوم أو نجوم المجتمع.

ومن هنا أحسب أن بشرى نجح فى تجسيد المقولة الشهيرة التى تؤكد أن الإنسان يضفى المهابة والأهمية على المنصب وليس العكس.

## فى سوق «دراو»

عبر درب الأربعين الذى يصل مصر بالسودان على امتداد الصحراء الغربية نهضت بين الشعبين مصالح تاريخية ومبادلات تجارية وأواصر اجتماعية وصلات روحية وثقافية وكلها علاقات طبيعية يسودها الانسجام بعيدا عن سياسات الأنظمة وتعاقب الحكام هنا وهناك.

تقول مصادر التاريخ إن تسميته بدرب الأربعين نتيجة لأن رحلة الإبل كانت تقطع الطريق بين البلدين فى أربعين يوما تحمل السلع والبضائع التى يحتاج إليها كل شعب من إنتاج شقيقه الآخر، لكن مع اختراع وسائل النقل الحديثة برا وبحرا وجوا، لم يعد لهذا الطريق دور الآن سوى الترويج لتجارة الإبل التى تتوالد فى مراعى السودان وتمشى على أقدامها إلى حتفها المحتوم للذبح فى مصر أو استخدامها فى الزراعة بالمناطق الريفية أو سفينة للنقل فى الصحراء.

فى بلدة «دراو» تحط قوافل الإبل رحالها بعد رحلتها الشاقة من السودان حيث تجد التجار بانتظارها لفحصها وتثمينها، وبعدها تجرى المساومات على شرائها. وقد زرت «دراو» ثلاث مرات، وهى تقع شمالى محافظة أسوان بنحو ٥٠ كيلو مترا، وهناك كانت دهشتى للسمات والقواسم المشتركة بين المشتغلين بتجارة الإبل من الصعايدة المصريين والسودانيين: الملامح متشابهة والبشرة متدرجة السُّمرة واللهجات متباينة ومفهومة تكشف عن موطن صاحبها ومن أى مكان فى مصر أو شرقى السودان أو غربيه أو وسطه.. حتى الجلاليب والعمائم لا تكاد تميز السودانى عن المصرى!

لكن أنواع الجمال مختلفة وإن تشابهت على الغرباء والمتطفلين على السوق، والخبير

المحنك هو وحده القادر على الفرز والتمييز : هذا جمل بشارى أو عبادى نسبة لقبائل البشارية والعبابدة كريم الأصل وذو أنفة وكبرياء نحيف طويل القامة، سريع الخطو فى خيلاء . . وربما يصل ثمنه إلى ٥٠ ألفا أو مائة ألف جنيه . . ولذلك يقبل على شرائه تجار ومتخصصون فى تصديره إلى دول الخليج، وبعض الهواة والتجار من تلك الدول يأتون بطائراتهم الخاصة لاقتنائها وبعدها يتم تدريب تلك الإبل قبل المشاركة فى سباق الهجن .

جمال أخرى لا تصلح إلا للذبح فحسب وبيع لحمها بالقطاعى فى محلات الجزارة، مثل الساحلى والجعلى التى تتميز باكتنازها وبدانتها، وبحسب عمرها يتحدد الثمن ما بين ٥٠٠ إلى ألف جنيه . وهناك «القانى» وهو نوع من الجمال قوى صبور بطىء الحركة ويستخدم فى نقل محصول القصب فى صعيد مصر، وإن كان صغيرا فقد يصل الكيلو من لحمه إلى عشرين وأربعين جنيها وإن كان كبير السن لا يتجاوز الكيلو عشرة جنيهات . . ومعظم محلات الكباب فى مصر تستخدم لحوم الإبل بنسبة معينة تضاف إلى اللحم البقرى «الكندوز» لكونها تساعد على تماسك أصابع الكفتة المشوية على الفحم وإكسابها نكهة ومذاقا مرغوبا .

على أن سوق دراو الذى أنشئ عام ١٩٤٤ سبقه سوق إمبابة بمحافظة الجيزة من حيث النشأة، لكن مع مرور السنين اكتسب سوق دراو شهرته كأكبر سوق للإبل فى إفريقيا والشرق الأوسط حيث يبلغ عدد تجاره المعتمدين من السودانيين والمصريين نحو ١٠٠ تاجر كبير . وغالبا تنشط المعاملات فى فصل الشتاء بيعا وشراء فى حدود مائة ألف جمل، لكن هناك وسائل أخرى لتهريب الجمال داخل مصر وبيعها بعيدا عن الجمارك والرقابة البيطرية . والغريب حقا أن تعترف السلطات المصرية باستحالة ضبط عمليات التهريب فى كل الأحوال نظرا لاتساع الصحراء وتباين دروبها الأمر الذى يحتاج إلى إمكانات هائلة من الطائرات والسيارات المجهزة والأدلاء لاكتشاف عمليات التهريب . . والغريب أيضا أن هناك شبه اتفاق غير مكتوب بين الحكومتين المصرية والسودانية على غض النظر عن أساليب المقايضة أو المقاصة غير المشروعة التى تتعلق بحركة المال فى تجارة الإبل بين البلدين بعيدا عن رقابة الأجهزة المالية، لكن عمليات التهريب تقلصت تقريبا فى الآونة الأخيرة، بعدما شددت قوات الأمن وحرس الحدود قبضتها على منافذ الحدود المشتركة، إثر اكتشاف استخدامها فى تهريب الإرهابيين وأسلحتهم من السودان لزعزعة الأمن والتخريب فى مصر !

الآن لم تعد رحلة قوافل الجمال من السودان إلى مصر تستغرق - كما كانت فى

الماضى - أربعين يوما بعد ازدهار سوق دراو حيث تم اختصارها إلى نحو ١٦ يوما أو أكثر قليلا بحسب ظروف كل قافلة ومدى تحسن أو رداءة الطقس . . ويُعَدّ أبناء قبائل الرشايدة شرقى السودان أكثر المتخصصين فى تجارة الإبل، فهم يملكون نسبة معينة من جمال القافلة ويجمعون معظمها من الأهالى ويبيعونها بالوكالة عنهم فى مصر .

من مدينة «الدامر» شرقى السودان تبدأ مسيرة «الدبوكة» أى القافلة، ويتراوح عددها ما بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ جمل إلى دراو عبر الاستراحة فى عدة محطات يتوافر فيها الماء وطعام الإبل، أولها «البوقة» أو «البوجة» ومنها إلى أبو حمد ثم العلاقى، حيث يتم الاتفاق مع الدليل الذى يتولى قيادة الرحلة وغالبا ما ينتمى إلى قبائل البشارية أو العبابدة الذين يعرفون مسالك الطريق ودروبه حتى منطقة توشكا جنوبى مصر مقابل مبلغ يتم الاتفاق عليه، بينما يتم الاتفاق مع سائق خبير فى رعاية وضبط مسيرة الإبل حتى لا تشرد بعيدا عن الطريق، وقد يصل أجر الدليل وكذا السائق عن الرحلة حوالى ٣٠٠٠ جنيه حسب عدد الجمال .

وخبراء فرز الجمال وتصنيفها وتثمينها غالبا من المصريين الذين يحترفون هذه المهنة أبا عن جد . . بعضهم يمارس مهنته من خلال فحص أسنان الجمل وأقدامه وأفخاذه وأجنابه وبعدها يقول رأيه . . وآخرون من كبار السن المحنكين يكفيهم نظرة واحدة من بعيد حتى يقيّم الجمل وسنه وحالته الصحية وتحديد نوعه وثمنه .

ورغم ازدهار سوق دراو إلا أن سوق إمبابة لايزال قائما ونشطا . . حيث يفضل بعض التجار نقل جمالهم بالسكك الحديدية من دراو وبيعها فى سوق إمبابة أملا فى مزيد من الربح . حيث يُعَدّ مذبح القاهرة بحى السيدة زينب أكبر سوق فى مصر لبيع لحوم الجمال .

وتعتمد تجارة الجمال على الثقة المتبادلة بين البائع والتاجر والوسطاء والأدلاء والسائقين، فإذا أخل أحدهم بميثاق الشرف الموروث وغير المكتوب ولو مرة واحدة يتقرر طرده من هذا الميدان والتوقف عن التعامل معه بالإجماع . . وكثيرا ما يمرض جمل أو يضعف عن مواصلة الرحلة خلال الطريق من السودان إلى مصر . . وعندئذ إما أن يترك فى الطريق حتى يقوى تلقائيا على السير إلى حين قدوم قافلة أخرى تسلمه إلى صاحبه فى دراو، وإما إيداعه لدى إحدى القبائل للقيام بعلاجه إلى حين شفائه مقابل أجر يتفق عليه .

ولاشك فى أن تجارة الإبل بين البلدين إنما هى نموذج رائع لما يجب أن تنهض عليه العلاقات المصرية السودانية على درب المصالح المشتركة والأواصر الاجتماعية والروحية . . حيث يصاحب هذه التجارة دائما تبادل الزيجات الناجحة وتعزيز الروابط بين الطرق الصوفية . ولا عجب فقد انتشر الإسلام فى السودان عبر هؤلاء الرواد الأوائل من رجال الطرق الصوفية الذين وفدوا إليه على ظهور الإبل من مصر وشمالى إفريقيا وغيرها من مسالك الدعوة فى سبيل الله .

## مضيفات «سودان إيرويز»

حتى أواخر الستينيات كان العمل فى مهنة المضيفات على الخطوط السودانية وقفا على الأجنبيات ، حيث لم تكن التقاليد المحافظة تسمح للسودانيات بالخدمة فى هذا المجال الشاق نفسيا واجتماعيا لكونها تفرض عليهن خدمة الركاب وتقديم الشراب والمبيت يوما أو عدة أيام بعيدا عن الوطن ورقابة الأسرة . ولذلك كان معظم المضيفات من جنسيات إنجليزية وقلة من المصريات القبطيات «المولدات» أى اللاتى ولدن فى السودان .

فى عام ١٩٧٠ تزعم الكابتن زمراوى كبير الطيارين السودانيين الدعوة لإقناع السودانيات بالعمل فى مهنة المضيفات فى إطار عملية سودنة الوظائف التى تبناها الرئيس جعفر نميرى ، وبخاصة أن شركات الطيران الدولية تحرص دائما على أن تظل طائراتها قطعة من الوطن وسفيرا له فى الفضاء وأينما هبطت فى مطارات العالم ، وتتفانى فى تقديم الخدمات المتميزة للركاب وضبط مواعيد إقلاعها وهبوطها ، ورفع علم دولتها ورسم شعارها على الطائرات ، وليس غير أبناء وبنات السودان أقدر على إبراز نهجه الحضارى .

على أن ذكرياتى عن مهنة المضيفات على طائرات «سودان إرويز» حسب منطوق السودانيين الدارج لاسم شركتهم باللغة الإنجليزية - تعود إلى فترة ما قبل السودنة ، حين كانت المضيفات الإنجليزيات مثارا للقيل والقال ، أعنى النميمة أو «القطيعة» على حد الوصف الشعبى فى السودان ، بمعنى تقطيع فروة الضحية .

ولأن الخرطوم كانت حتى الستينيات محدودة المساحة والسكان قبل انتشار غابات الأسمنت وامتدادات المغتربين وهجرات قطاعات كبيرة من أبناء جنوبى السودان وغربيه إلى العاصمة بسبب الحروب الأهلية والجفاف والتخلف النسبى ، إضافة إلى اللاجئين

الأريتريين والأثيوبيين والفلاتة، لذلك كان مايجرى آنذاك من أحداث أو مايتردد من حديث أو قطيعة أو حتى مجرد النكتة، سرعان ما يتم انتشاره وتداوله فى جلسات الونسة من أقصى العاصمة إلى أدناها، بل إن نظرة سريعة إلى أرقام وأشكال وماركات السيارات التى تقف أمام هذا المنزل أو ذاك نهارا أو مساء تكشف ببساطة عن أسماء أصحابها وهويتهم السياسية والاجتماعية والثقافية، وإثارة الفضول حول أسباب الاجتماع فى هذا المنزل، وهل فى لقاء عابر أو مناسبة عائلية أم سهرة بريئة أو صاخبة؟ ولذلك كان تحسب عناصر التنظيمات والحركات السياسية والخلايا السرية المعارضة لخطورة تلك الظاهرة فكانوا يعقدون اجتماعاتهم للتمويه على عيون البصاصين وعسس الشرطة والمخابرات هنا أو هناك ويتخلون عن سياراتهم بعيدا ويذهبون إلى مكان الاجتماع «موتورجل» أى على الأقدام.

ونعود إلى حكاية المضيفات الإنجليزات وكانت أعمارهن لاتتجاوز العشرينيات، وكن آية فى الفتنة والجمال والأناقة، بينما كانت كبيرة المضيفات إنجليزية عجوزا شمطاء لايسعفنى الزمن والنسيان الآن حتى أتذكر اسمها.

أيضا كان من غرائب الخرطوم آنذاك مطارها الجوى المتواضع الذى لم يكن يتسع لاستقبال سوى عدد محدود من طائرات الشركات العالمية. . حتى إن أهل العاصمة المثلثة كانوا يعرفون بدقة هوية كل طائرة من الأزيز الصادر عن صوت محركاتها. . وكثيرا ماكنت ألاحظهم ينظرون إلى ساعاتهم. . ثم يحددون هويتها والشركة التى تتبعها بشكل تلقائى. . وهل هى فى حالة هبوط أم إقلاع؟

ومن هنا كان بعض الشباب يعرفون من غير حاجة إلى سؤال موعد وصول طائرات الخطوط السودانية إلى مطار الخرطوم من كل أنحاء العالم. . ويعرفون طاقم المضيفات فى كل طائرة. . وينتظرون وصولهن للإقامة والراحة فى فندق الـ «جراند أوتيل»، وبعض هؤلاء من الشباب الأثرياء كانت تربطهم علاقات عاطفية مع المضيفات الإنجليزيات، والبعض الآخر كان يتردد على الفندق من باب الاستطلاع والفضول وربما الانتظار فى محل «مرهج» بالحى الإفرنجى لعلهم يحظون بدعوة أى منهن لتناول الآيس كريم.

والشاهد أن هذه العلاقات والمظاهر التى كانت تحيط بالمضيفات الإنجليزيات لم تكن تثير الاهتمام فى مجالس الونسة والقطيعة. . وإنما كان الاهتمام والمتابعة وتقصى الحقائق

حول دور مشبوه قيل إن كبيرة المضيفات كانت تمارسه أو تتزعمه لحساب المخابرات البريطانية في السودان. . وقد سمعت حكايات وروايات كثيرة ومتباينة في هذا السياق حول تقسيم الأدوار بين المضيفات الفاتنات وأسماء وجهات بعينها كن يستهدفنها بالتجسس والفتنة إلى حد التهويل والشائعات والأكاذيب. . . و. .

حتى اندلعت حركة الضباط الأحرار في ٢٨ من مايو عام ١٩٦٩ بزعامة نميري وتولى الرائد مأمون عوض أبو زيد رئاسة جهاز أمن الثورة (المخابرات) فيما أسندت وزارة الداخلية للمقدم فاروق عثمان حمد الله. ومن ثم كانت الظروف مهيأة لفتح ملف المضيفات الإنجليزيات حيث أسفرت التحقيقات عن ثبوت دور كبيرة المضيفات في إدارة واحدة من أخطر شبكات المخابرات الأجنبية في السودان، وبعدها تقرر الاستغناء عن خدمة فريق المضيفات الإنجليزيات، من دون إثارة أزمة ديبلوماسية لا جدوى من ورائها بين الخرطوم ولندن!

وقد تتابعت قرارات سودنة الوظائف متزامنة مع دعوة زمراوي كبير الطيارين لإقناع السودانيات بالعمل في مهنة المضيفات. . حتى أصبحت الخطوط السودانية وطنية فعلا واسما على مسمى وسبقت غيرها من طائرات الشركات العربية والإسلامية في إذاعة الدعاء الذي كان يردده الرسول - عليه الصلاة والسلام - حين يعتزم السفر، بل إن بعض الطيارين كان يحلو لهم حين ترتفع الطائرات في السماء تلاوة القرآن الكريم وزرع الطمأنينة والتقوى في قلوب الركاب!

## شماشرجي الملك فاروق

منذ فجر التاريخ ظلت منطقة حلفا همزة الوصل الجغرافية والديموغرافية والحضارية بين مصر والسودان، وذلك أن سكانها لايعرفون الحدود الإدارية الآثمة التي امتدت إليها يد الحكام هنا وهناك بدعوى سيادة كل من البلدين على مساحة من المنطقة، مصر استأثرت بمساحة عرفت بالنوبة، والسودان له مساحة اختار حلفا القديمة عاصمة لها.

لكن السكان ظلوا رغم ذلك يمارسون حياتهم بشكل طبيعي ينتقلون من جنوبي مصر إلى شمالي السودان أو العكس في حرية وتلقائية من دون حاجة إلى جوازات سفر ولاتأشيرات دخول بحكم اقتناعهم بكيانهم الإنساني والثقافي الواحد ولهجتهم ورطانتهم الخاصة وتقاليدهم وعاداتهم وأواصرهم القبلية المشتركة، فضلا عن الانسيابية

الجغرافية بين مختلف ربوع المنطقة بلا عوائق تحد من هذا التواصل وممارسة نشاطاتهم اليومية فى الزراعة وجمع ثمار النخيل وصيد الأسماك والتجارة. وأنا شخصيا لا أنسى مدى الحياة فرصة الزيارة الرائعة شتاء عام ١٩٥٨ إلى قرية عنيبة بصحبة الفنانة التشكيلية الشهيرة أنجى أفلاطون يرحمها الله التى ظلت تتردد على منطقة النوبة تباعا وسجلت بريشتها الرقيقة معالمها التراثية النادرة قبل أن تغمرها بحيرة ناصر: البيوت ذات القباب المبنية بالطوب النيئ المخلوط بطمى النيل والتبن المتخلف عن درس القمح، والاستغلال الأمثل لمساقط الهواء فلا يكاد الإنسان يشعر داخلها لا بقيظ الصيف ولا برودة الشتاء، الفرش المنزلية اليدوية البديعة الزخارف التى تغزلها النساء من صوف الأغنام، سلال الخوص الملونة المجدولة من سعف النخيل وبعضها معلقات تزين الحوائط وغيرها لحفظ الخبز والطعام والملابس وأخرى أسرة مصنوعة من الجريد تسمى «العنجريب». وأكثر ما أدهشنى نظافة البيوت وتلك الراحة النفسية التى تغمر الإنسان وسط تلك السيمفونية المثيرة التى تجمع فى هارمونية هادئة وناعمة بين الطبيعة الرحبة والعمارة الوظيفية والجمالية التكوين وأنغام السواقى الخشبية التى يديرها الأبقار أو الحمير المغماة، وعلاقة كل هذه المفردات بأصالة الإنسان النوبى وسماحته وأناقته وسحر حديثه وفطرته على الكرم وفقا للمثل النوبى «الجود بالموجود» وبصلة المحب خروف، إذ حتى فى أفقر البيوت كانت موائد الطعام حافلة بكل المخزون والمدخر لأيام وربما أسابيع وشهور قادمة، بينما الحاضر يسد عن الغائب والغنى والمستور والمليء من بين الجيران يهب إلى التضامن مع الفقير الذى يحتفى بضيوف جاءوا من بعيد، حيث تتوافد الفتيات والنساء إلى بيته يحملن الصوانى الصاج المطلية بالبورسلين وتسمي «الطلس» تجمع ما لذ وطاب من صنوف الطعام ومشروب الكاركاديه البارد والتمر والدوم والشاى «الكومبليت» مع «البيتى فور» والبسكويت.

فى زيارتنا لقرية «عنيبة» لاحظنا كما فى غيرها من قرى النوبة أن معظم السكان هم من عجائز الرجال والنساء، أو ممن لم يتجاوزوا الخامسة عشرة من الفتية والفتيات، بينما الشباب والرجال القادرون على العمل فى حالة غياب دائم جريا وراء الرزق فى القاهرة والإسكندرية وغيرها من المدن ومعظمهم يحترفون السياحة والفندقة وحراسة العمارات والمنشآت وأعمال السكرتارية والعلاقات العامة والمحاسبة والصرافة! وغالبا لايعودون إلى ذويهم سوى مرة واحدة فى العام ربما للزواج أو الخطوبة أو زيادة النسل. ويعتز النوبيون بأصولهم الفرعونية القديمة وفنونهم وثقافتهم وتقاليدهم الخاصة. وأذكر فى

زيارتنا أننا شهدنا القمر مكتملا ، خيث خرجت الفتيات والفتية بملابسهم الشعبية المنمنمة الأطراف يدقون الدفوف ويرقصون فى حلقات مستديرة ويغنون «القمر بوبا» ويرددون بعضا من أغنيات مطربهم الشهير فى النوبة السودانية محمد وردى أو مطربهم فى النوبة المصرية «على كوبانا» الذى حقق شهرته الواسعة بالقاهرة وقدم كثيرا من الحفلات الغنائية الناجحة مع فرقته فى أوربا وأمريكا .

ورغم أن لغة ولهجات أهل النوبة غير مكتوبة ، إلا أن المثقفين منهم نجحوا فى عكس وقائع الحياة فى منطقتهم وشجونها وهمومها باللغة العربية ، وبينهم الكاتب الصحفى المرحوم إمام العبد الذى نافس أساطين الظرفاء فى زمانه ، والأديب الراحل محمد خليل قاسم مؤلف رواية «الشمندورة» ، والأصدقاء المرحوم زكى مراد المحامى والمناضل السياسى ، والمرحوم قبارى عبدالله النائب البرلمانى عن دائرة معروف ، والمطربان محمد حمام ومحمد منير .

ويتميز الإنسان النوبى بعزة النفس والشموخ والعفة والأمانة المتناهية وكتمان الأسرار مهما كانت وضعيته الاجتماعية متدنية ، وربما كان لهذه الخصال سبب يفسر اختيار عائلة محمد على باشا التى حكمت مصر مختلف العاملين فى قصورهم من أبناء النوبة ، وكذلك الشركات والبنوك والسفارات الأجنبية . ولعل أبلغ مثال على أمانة أهل النوبة وكتمان الأسرار رجل يدعى السلامابى يملك مطعما معروفا فى حى خرطوم رقم ٢ بالعاصمة السودانية ، وكان المسئول الأول عن خصوصيات الملك فاروق وملابسه وزينته بدرجة «شماشرجى» . ورغم أنه يستطيع أن يحصل على مال وفير لو أنه وافق على كتابة مذكراته المثيرة والحافلة بالحكايات والنوادر والأسرار الخاصة عن فترة عمله بقصر عابدين وأسفاره مع الملك فاروق إلى الخارج ، إلا أنه رفض كل العروض الصحفية السخية التى حاولت إغراءه دون جدوى من باب الوفاء عملا بالمثل القائل «من أمنك لم تخونه ولو كنت خائن» .

ولأن قصر الملك كان فى حى عابدين بالقاهرة ، من هنا اختاره معظم النوبيين سكنا لهم ، ولايزالون حتى الآن - رغم زوال عهد الملكية - على ولائهم السابق لهذا الحى الذى يضم مقاهيهم ومنتدياتهم ومطاعمهم ومتاجرهم وكذا ورش إصلاح السيارات التى يملكون معظمها أو يعملون بها . الشىء الوحيد الذى يختلفون عليه منذ اندلاع ثورة يوليو عام ١٩٥٢ هو ولاؤهم الكروى السابق لنادى الزمالك ، حيث توزعت ولاءات الجيل الجديد منهم إلى زملكاوية وأهلوية .

والمدهش أن النوبيين فى القاهرة وغيرها من العواصم الحضرية فى طول مصر وعرضها، لايزالون على حرصهم الشديد إزاء توثيق علاقاتهم الاجتماعية والثقافية وتضامنهم فى السراء والضراء، وهم وغيرهم ممن نزحوا إلى بلدة «كوم إمبو» بعد مشروع السد العالى الذى أغرق قراهم ومزارعهم يحنون لوعة واشتياقا للعودة إليها رغم أن الأجيال الجديدة منهم كانت ولادتها بعيدة عن النوبة ولم يشهدوا أجواءها وعصورها الزاهية. وقد أكدت دراسات علمية ميدانية كثيرة أن معظم العجائز الذين ولدوا وعاشوا فى النوبة فارقوا الحياة بعد سنة أو أكثر من رحيلهم عنها بينما كانت البيوت الأسمنتية التى خصصت لإقامتهم سببا آخر فى التعجيل بوفاتهم. . فيما أصر البعض من المهاجرين على أن يصطحب معه رفات الآباء والأجداد وإعادة دفنها فى مقابر خاصة فى «كوم إمبو» وخشم القرية بالسودان!

وعلى مايبدو أن ثمة اتجاها لدى الحكومة الآن لإحياء أمل العودة إلى النوبة وإحياء تراثها الحضارى، حيث يجرى التخطيط لمشروعات التنمية الخاصة بالمنطقة عبر تعمير التلال الواقعة على شاطئ بحيرة ناصر تمهيدا لجذب النوبيين إلى سكناها وزراعتها، بينما يعارض بعض العلماء والمتخصصين هذا الاتجاه وفى مقدمتهم العالم الجيولوجى الشهير الدكتور رشدى سعيد، خشية تلوث مياه بحيرة ناصر، فى الوقت الذى يتصاعد فيه الاهتمام المحلى والدولى نحو جمع تراث النوبة الثقافى والاجتماعى والحضارى الذى يتهدده الاندثار مع هجمة الحداثة والتقدم المذهل فى وسائل المواصلات والاتصالات المعرفية لكونه فى تقدير العلماء نواة أو «مسودة» أعرق الحضارات الإنسانية!

## ناس جزيرة توتى!

أذكر بكل الاحترام والتقدير الكاتبة الأديبة السيدة خديجة صفوت. فمن الناحية التاريخية كانت أول فتاة سودانية تقود سيارة فى شوارع الخرطوم ومختلف مدن السودان حين كان مرورها وهى تقود سيارتها فى شوارع الخرطوم غريبا ومستلفتا للنظر!

خديجة صفوت كانت عضوا فى الحزب الشيوعى ولم تتجاوز العشرين ربيعا، لكنها ظلت دوما ليبرالية فى تفكيرها وقومية فى رؤاها، شجاعة فى مواقفها السياسية، مؤمنة بتحرير المرأة السودانية وخير سفيرة لها عبر حضورها ومناقشاتها وأبحاثها فى المؤتمرات والندوات العربية والإفريقية والعالمية التى تعنى بأوضاع المرأة.

فى منزلها بحى امتداد العمارات كثيرا ماشهدت ندوتها الأدبية والسياسية الأسبوعية مع بداية زياراتى للسودان، وكان يحضرها لفيف من السياسيين والأدباء وأساتذة الجامعات والفنانين الواعدين. والحق أن هذه الندوة كانت واحدة من منابع فهمى لأوضاع السودان!

كان والدها المرحوم محمد صفوت واسع الاطلاع غزير الثقافة، وقد اختار القاهرة سكنا له فى أخريات حياته.. واشتغل فى صحافتها كاتبا ومترجما مدققا عن الإنجليزية. ولخديجة شقيقتان على درجة كبيرة من النبوغ: السيدة عفاف صفوت وكانت من ألمع المذيعات فى إذاعة أم درمان، والسيدة صفية صفوت زوجة الصديق العزيز شوقى ملاسى المحامى والطريف أنها رفضت فى بداية حياتها العملية فى سلك المحاماة إنجاب الأطفال إلى حين استكمال دراسة الماجستير وكانت هى وزوجها يمران آنذاك بالتناوب على منزل عائلتها وعائلة زوجها بعد انتهاء العمل لتسلّم نصيبهما من طعام الغداء فى صحون عامود من الألمونيوم عندما كان حى بحرى سكنا لهما. وقد استقرا منذ سنوات فى لندن، ورزقا بولدين بعد أن نالت السيدة صفية الدكتوراه من أكبر جامعاتها بدرجة الشرف الأولى ولم تتجاوز الثلاثين من العمر حيث افتتحت أشهر مكتب عربى للمحاماة الآن فى عاصمة الضباب. وعلى غرارها كان موقف الشقيقة الكبرى خديجة ولكن بشكل مختلف، فهى قد فضلت التوقف عن دراستها الجامعية حتى تتفرغ لتربية ابنها حسام وابنتها لبنى، وعندما شبا عن الطوق واجتازا الشهادة الجامعية عادت إلى الدراسة من جديد حتى نالت الدكتوراه من جامعة «ويلز»، وتعمل الآن فى مجالات الدراسات الاجتماعية والتدريس فى عدد من الجامعات الإفريقية.

كذلك من بين ذكرياتى السودانية الباقية أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات أن كان لى هوايتان كلما قدر لى زيارة السودان: الأولى «ليلية» عندما كنت أستيقظ من النوم أحيانا قبيل صلاة الفجر لاستنشاق النسمات الندية وممارسة رياضة العدو مع الأجانب والعاملين فى السلك الديبلوماسى على امتداد شارع النيل، حيث كان يحلو للبعض من السودانيين الفرجة عليهم وهم يرتدون ـ نساء ورجالا ـ الشورت الأبيض!

وقد أكون أول راكب لـ«البانطون» وهو قارب المعدية عند «المقرن» حيث موقع التقاء النيل الأزرق بالنيل الأبيض، ومن عجب أن مياه النيل الأزرق أحلى مذاقا وعذوبة من النيل الأبيض، ودائما كان يحلو لى أن أختبر حاستى فى التذوق عبر شرب مياه النيلين بكفى تباعا حتى أكتشف الفرق فى طريقى للعبور بالمعدية من شارع النيل إلى جزيرة

«توتى»، وغالبا ما أكتشف كذلك أنني الراكب الوحيد فى هذا الوقت المبكر من الصباح، ثم يصحبنى فى رحلة العودة زهاء عشرين راكبا وأكثر ممن يسكنون الجزيرة فى طريقهم لمباشرة أعمالهم فى الخرطوم.

معظم سكان توتى ينتمون إلى قبيلة «المحس» التى ينسب المؤرخون لها فضل اكتشاف الخرطوم وبناء أول خلوة يؤمها الناس سعيا للحصول على بركة الشيخ الجيدوينى. وأنا لا أعرف مثل أهل توتى عشقا وتمسكا بأرضهم واستعدادهم للموت فى سبيلها وكأنها جمهورية مستقلة داخل جمهورية السودان، وكانت عدة شركات سودانية وإيطالية ويونانية قد تقدمت إلى حكومات السودان بعروض لاستغلال الجزيرة واستثمار إمكاناتها وموقعها الفريد الجميل فى مشروعات سياحية بعد تعويض مجز للسكان، ودائما كانوا يرفضون ويهددون بالثورة والموت دونها!

من ذكرياتى عن «ناس توتى» مشهد التماسيح المعلقة على واجهة بعض البيوت أو على جدرانها الداخلية تشهد بالفخر والاعتزاز على شجاعة صاحب البيت ودوره الجسور فى اصطيادها، إذ كثيرا ماتهب الجزيرة على بكرة أبيها للدفاع عن أمنها عندما يتسلل تسماح أو أكثر من خزانات النيل، سابحة فى تياره حتى تصل إلى مشارف توتى، وعندئذ يحتشد أهل الخرطوم يوميا على شاطىء النيل من بعيد لعلهم يفوزون بالفرجة على المعركة المرتقبة مع التمساح أو التماسيح الشاردة. وكالعادة تشارك البواخر واللنشات التابعة لوزارة الرى فى مطاردتها وحصارها وتترك مهمة اصطيادها أو قتلها إلى المحظوظ من ناس توتى!

أما عن هوايتى الخرطومية النهارية، فكانت متصلة مباشرة بهوايتى الليلية سيرا على الأقدام إلى سوق الخضار بالخرطوم، حيث متعة التجوال والفرجة على حركة سيارات اللورى التى تنقل الخضراوات والفاكهة واللحوم والأسماك وتفريغها وبيعها بالقطاعى والاستماع إلى همهمات وحوارات رواد السوق حيث تتجلى سماحة أهل السودان وتضامنهم ورحمتهم كبيرهم بصغيرهم وغنيهم بفقيرهم، إذ كثيرا ماسمعت تاجر جملة يسأل تاجر القطاعى أولا عن الثمن الذى يناسبه مقابل شراء بضاعته وغالبا مايوافق على المبلغ الذى يحدده ويدعو له أن يفتح الله عليه ويوفقه فى بيعها.. ورأيت آخرين منهم يزيدون الباعة البسطاء بضعة أرطال من بضاعتهم مجانا، أو «فوق البيعة» بعد عقد الصفقة على سبيل الزكاة والحسنة المخفية أى المستترة!

وبمناسبة الأسماك، أذكر أننى لم أدع إلى طعام فى بيت سودانى خلال الستينيات وكان على المائدة سمك فحسب، إذ غالبا ماتكون الأسماك من الثانويات أو المشهيات أو فيض الحفاوة والكرم إلى جانب الطعام الرئيسى الذى يضم صنوف اللحوم والكسرة والملاح وغيرها من الوجبات القومية. بل إن أهل السودان كانوا يقدحون فى سمعة صاحب الدعوة إذا اقتصر الطعام على الأسماك ويصفونه بالرجل «السماك». لكن مع تصاعد حدة الغلاء منذ عهد الرئيس نميرى والانخفاض المتوالى لقيمة الجنيه السودانى وزيادة الطلب على العرض خاصة بالنسبة للحوم إضافة إلى ثقة السودانيين المتزايدة بفوائد الأسماك وغناها بالفوسفور، ارتفعت أسعارها تدريجيا حتى فاقت أسعار اللحوم. وأذكر بالخير تلك الأيام الجميلة، عندما كان الساهرون فى ليالى الخرطوم يحلو لهم شراء وجبة العشاء من محل متخصص فى قلى الأسماك بحى بحرى، أو كانوا يشترون خروفا صغيرا لا يتجاوز ثمنه ثلاثة جنيهات.. ثم يبعثون به حيا أو مذبوحا إلى فندق الجراند أوتيل.. وفى الموعد المحدد يدخل على سهرتهم مشويا فوق كوم من الأرز المطبوخ مقابل جنيهين فحسب، إضافة إلى البقشيش الذى لم يكن يتجاوز بضعة قروش «فكة»!

فى إحدى زياراتى لسوق الخضار غامرت بشراء صفيحة كبيرة من الأسماك وكان الثمن لايتجاوز جنيهين فحسب، لكنى أدركت بعد عقد الصفقة وقوعى فى ورطة إذ كيف لى حملها ووزنها حوالى ٢٥ رطلا إلى بيت نسيبى فى حى الامتداد؟! وحتى إذا وجدت من يحملها إلى «تاكسى» فهل بالإمكان أن يوجد تاكسى فى هذه الساعة المبكرة من الصباح؟ ولم أجد فى النهاية مفرا من استئذان البائع فى تأجيل استلام صفيحة الأسماك إلى صبيحة اليوم التالى حيث عدت إلى حملها فى سيارة.. وهكذا ظلت الأسماك تشكل عبئا إضافيا على ثلاجة العائلة على مدى شهر كامل وعبئا آخر عبر فرضها كل يوم على مائدة الغداء أو العشاء.. والله يرحم أيام زمان ورخاءه وسماحته!

وأذكر أن وفدا من مجلس الشعب المصرى وصل إلى الخرطوم إبان حكم نميرى لعقد جلسة مع نظيره مجلس الشعب السودانى فى إطار مسيرة التكامل بين البلدين آنذاك. ومن الطبيعى أن يتوافد النواب المصريون على أسواق أم درمان لشراء المصنوعات الشعبية التى يشتهر بها السودان، مثل العاج وريش النعام وجلد التماسيح والورن وثعابين الأصلة الخرافية على سبيل الهدايا والتذكار. لكن الطريف أن معظمهم توجه إلى محلات بيع التوابل والعطارة لشراء «إحليل التمساح» الشهير الذى يروج عنه روايات شتى حول

مفعوله وسره الباتع فى شحذ همم الرجال وعلاج العقم . ولما كان عدد التماسيح التى كان قد تم اصطيادها فى هذا الوقت لاتكفى لتلبية طلبات أعضاء مجلس الشعب المصرى، من هنا لجأ الباعة إلى غش إحليل التمساح . . ولا يعلم إلا الله سبحانه ماجرى لهم ولأصدقائهم من إحباطات وربما الوهم بالفحولة وزوال الغمة . ولا تزال جلسات الونسة فى العاصمة الوطنية أم درمان تتندر بما جرى، ثم يضحك المتونسون من أعماقهم لهذا المقلب الذى شربه المصريون!

# الباب الرابع

## جماليات وفنون أهل السودان

الغناء في حياة الشعب السوداني ذروة المتعة وتاريخ يسجل لمباهج الدنيا في مختلف مناحيها الوجدانية والاجتماعية وانتصاراتها وإخفاقاتها السياسية. ومن النادر أن تلتقي سودانيا مهما بلغت مكانته رفعة وحولا وطولا لايعشق الاستماع أو ممارسة هواية الغناء، وتذوق ألوان الطرب السوداني قديمه وحديثه، ومعرفة نجومه وكواكبه في الماضي والحاضر!

لكن الغناء ليس وحده متعة أهل السودان، إذ إنهم يحرصون دوما على التفنن في تلوين رتابة الحياة وتحمل مشاقها ومنغصاتها عبر ألوان محببة من الفنون والتقاليد الموروثة والعادات الاجتماعية الشائقة، وممارسة ألوان الضحك والظرف والسخريات، ومواكبة الحاضر وعين على الماضي الجميل وعين على المستقبل والأمل المنشود فلعله يأتي ببشارات الخير والرفاهية والسلام!

## «أم جكو»

أحسب أن الكم الهائل من أشقائنا السودانيين ممن اختاروا الإقامة فى مصر أخيرا لأسباب مختلفة، قد شكلوا نمطا عفويا خاصا لآلية معرفية ديناميكية جديدة، تبث تقاليد وعادات ومزاجية أهل السودان فى أوساط المجتمع المصرى. فخلال جولة قمت بها فى الساحل الشمالى الصيف الماضى، فوجئت بأن العمالة السودانية ومعظمهم من أبناء الغرب والجنوب يشكلون حوالى ١٥٪ من عمال البناء فى المشروعات العمرانية والسياحية الجديدة، وعرفت أنهم يؤدون أعمالهم بالمقطوعية لا اليومية، عبر الاتفاق مع المقاولين على إنجاز الأعمال بالمواصفات المطلوبة فى زمن قياسى وأجر كبير.. وقد سرنى للغاية انتشار هذه الظاهرة فى مشروعات عمرانية أخرى على امتداد البحر الأحمر وجنوبى سيناء حيث يمتدح المقاولون مسلك العمالة السودانية «الدغرى» بلا لف أو دوران والتزامها المنضبط بالعهود وذلك الود والتعايش الإنسانى الجميل الذى يجمعهم وأشقاءهم من العمال المصريين!

إلى جوار ميدان العتبة الخضراء، أصبح هناك مايسمى بسوق أم درمان حيث يفترش الباعة السودانيون الأرض، يتاجرون فى السلع التى تشتهر السودان بصناعتها وإنتاجها مثل الجلود والأبنوس وسن الفيل والكاركاديه وبخور الصندل والكباريتة والدخن والتوابل، إلى جانب البضائع المصرية والمستوردة، ويتنافسون مع الباعة المصريين فى خفض الأسعار والأمانة وحسن المعاملة!

وفى أحياء عابدين ومصر الجديدة بالقاهرة وحى إمبابة والجيزة والزقازيق وأسوان والإسكندرية، فرض زهاء ثلاثة ملايين وأكثر من السودانيين المقيمين بمصر سمات المجتمع السودانى وأنماط احتياجاته المعيشية ومظاهره الاجتماعية: المطاعم التى تقدم الأكلات والمشروبات السودانية المحببة مثل الويكة والشية وأم رقيقة والتقلية والنعيمية وملاح الروب والقراصة والكمونية والسكسانية والحلو مر والأبرية، العائلات و المخابز التى تصنع الكسرة الطازجة، المحلات التى نبيع ثياب المرأة السودانية وملابس الرجال

الوطنية، وبعض الترزية المصريين تخصصوا فى تفصيل مختلف أنواع الأزياء السودانية، حتى جلباب «العراقى الصيفى» و «أم جكو» الأنصارى!

على أن الأخوة السودانيين على غير عادة بعض الجاليات العربية والأجنبية لم ينعزلوا عن المجتمع المصرى ولم يتعاملوا مع المصريين بحذر، لكنهم جسدوا معالم الخصوصية التى ظلت تجمع بين الشعبين منذ الأزل وكأنهم يعيشون فى بلدهم. . لهم ما للمصريين من حقوق وواجبات: حقوق التملك والعمل والمواطنة دون شروط أو محاذير أو فترة محددة الإقامة، وكثير من السودانيين الآن يمتلكون العقارات ويديرون شركات ومصانع ومشروعات ناجحة. وقد أدى ذلك التمازج والانسجام ومشاركة الدين واللغة والثقافة والنيل والتاريخ والمصالح المشتركة إلى ارتفاع معدلات الزواج المتبادل بين السودانيين والمصريين كما كان عليه الحال فى ماضى العلاقات السودانية المصرية الزاهر.

ورب ضارة نافعة، فقد كان تمثيل السنودانيين لولاءاتهم السياسية والطائفية والعرقية فى بلدهم، فرصة سانحة لحواراتهم المستمرة والإيجابية مع أشقائهم المصريين وتصحيح الكثير من رواسب التاريخ والمفاهيم الخاطئة والعقد العبثية التى ورثها الشعبان عن زمان الاستعمار.

الآن لايفوت شهر واحد إلا وكنت مشاركا فى ندوة عن أوجاع السودان ونكبته بحكم الجبهة الإسلامية الذى كبد الشعب السودانى ويلات القهر والمجاعات وانتهاك إنسانيته ونزوحه بالملايين إلى الخارج.

وربما كنت مدعوا أنا والسيدة زوجتى على سهرة للحوار والونسة فى بيت صديق سودانى أو حفل عرس أو مناسبة سودانية فى القاهرة. . ومبلغ سعادتى دائما فى هذه الاحتفاليات يكمن فى هذا الكم الهائل من المدعويين المصريين والمولدين عن أصول مصرية سودانية وشغفهم ونشوتهم فى الاستماع لألوان الغناء السودانى الذى يقدمه نجومه ومشاهيره وبراعمه الجديدة الواعدة من هواة ذلك الفن الجميل.

لقد فرض الحضور السودانى الغامر فى مصر استكمال مظاهر المجتمع السودانى وثقافاته وفنونه. وهكذا نرى أن معظم المطربين والملحنين والشعراء والعازفين السودانيين يعيشون الآن فى مصر، أو يتخذون منها محطة ترانزيت لممارسة نشاطاتهم الفنية فى الدول العربية والأوروبية وبث البهجة والحبور وتأجيج حب الوطن لدى الجاليات السودانية التى تعيش على حلم العودة والاستقرار والديمقراطية.

ومن هذه الزاوية الخاصة وظروفها الوقتية، كان التعاون المستمر والخلاق بين الفنانين السودانيين والمصريين، وكثير من الفرق الموسيقية السودانية تستعين الآن بالعازفين المصريين، وشركات الكاسيت تنتج يوميا عشرات الأغنيات السودانية وألبومات خاصة للمطربين السودانين وبعض هؤلاء المطربين ينظمون حفلات خاصة فى القاهرة وغيرها من المدن المصرية تدر عليهم أرباحا طائلة، وبخاصة أن نقابة الموسيقيين المصريين لاتشترط حصولهم مسبقا على إذن بالعمل مثل غيرهم من المطربين العرب والأجانب. وفى ملاهى شارع الهرم وشارع الكورنيش بالإسكندرية وبعض الفنادق الكبيرة أصبح الغناء السودانى فاتحا لشهية الاستماع والاستمتاع ضمن فقرات برنامج السهرة!

وهنا أذكر بالخير فضل الصديق المرحوم نصر عبد المنصف العازف السابق بفرقة أحمد فؤاد حسن المعروفة باسم الفرقة الماسية، فهذا الفنان من فرط حبه للسودان والسودانيين والغناء السودانى، وهب حياته وفنه وخبرته لكتابة النوتة الموسيقية لمعظم أغانى المطربين السودانيين كلما وفدوا إلى القاهرة. وقد كانت أول تجربة لنصر عبد المنصف مع الفنان الكبير عبد العزيز داود فى الخمسينيات من القرن الماضى، عندما طلب منه القائمون على إذاعة ركن السودان نصوصا موسيقية موثقة بالنوتة قبل تسجيل عدد من أغنياته بمصاحبة فرقة الإذاعة، وبينها أغنيات صبابة، وخطاب وعتاب، ولحظات، وهل أنت معى، ومن يومها وعلى مدى ثلاثين عاما أو يزيد ظل نصر عبد المنصف موضع ثقة المطربين والموسيقيين السودانيين ومرجعية فنية نادرة فى كل دروب وأسرار وألوان الغناء والموسيقى السودانية، وهمزة الوصل والتواصل بين تراثها وحديثها على امتداد النيل جنوبا وشمالا. وأذكر أن الفنان الكبير حسن عطية يرحمه الله قال له يوما مداعبا: ينقصك يا نصر فقط الصوت الجميل حتى تصبح مطربا سودانيا «حقيبيا» أو حديثا، وذلك أنه كان يحفظ عن ظهر قلب معظم أغانى أجيال متعاقبة من المطربين السودانيين وكان قادرا على غنائها بنفس جماليات لهجة أهل السودان الخاصة، لكن بصوت أجش!!

للعلم.. آخر أغنية سوادنية حديثة سمعتها فى حفل عرس سودانى بالقاهرة.. لمطرب نوبى شاب تقول: «كده.. كده ياتريللا. قطاهرها جوندرانى».. وعرفت أن مؤلف الأغنية كان فى الأصل سائق لورى سابق من أهل النوبة. وأما آخر اكتشافات الغناء الشبابى فى السودان فهو مطرب اسمه «محمد ديكور»!

## ياحاجة ماتقولى كاروشة

من آيات الفكاهة وخفة الظل المميزة فى الشخصية السودانية تلك الأوصاف والألقاب التى تخلعها على كل مايروقها أو تستهجنه من تقلبات الحياة الاجتماعية وبدع الحداثة. وأذكر حين انتشرت لأول مرة موضة الفساتين القصيرة التى تفصح عن مفاتن ماوراء «الثوب» النسائى الهفاف فى الستينيات إذا بأحد الظرفاء المجهولين يطلق على تلك الموضة اسم «جكسا فى خط الثمانينيات»، وكان جكسا آنذاك أشهر لاعب كرة قدم فى السودان مشهود له بالمهارة فى تسجيل الأهداف إضافة إلى تسميات أخرى للثياب الجريئة غير المسبوقة فى تحررها مثل «سجمى» و«ووب على» و «أجى» وكلها أوصاف ومعان تشى بالجاذبية والدلال والتدلل «الأنثوى»!

كانت ألوان الثوب النسائى حتى أواخر الخمسينيات تتراوح بين الأبيض «السادة» والأسود والرمادى والأزرق الكابى. . لكن مع بداية موجة الاغتراب والعمل فى دول الخليج تبددت معظم مدخرات المغتربين فى شراء قطع «الثوب السودانى» الذى تفننت فى إنتاجه وابتكاراته مصانع النسيج فى الصين واليابان وأوروبا من الشيفون والحرير الخالص لتقديمها عند العودة إلى السودان فى الإجازات هدايا ثمينة ومبهرة إلى الزوجات وأفراد العائلة من الجنس اللطيف وزوجات الأصدقاء وربما الجيران كذلك. وهكذا ظهرت النقوش والمشجرات بألوانها المتعددة والفاقعة، فكان الشباب السودانى من الجنسين يطلق على الثوب الأحمر القانى بلون الدم وصف «ماو» كناية عن ماوتسى تونج مفجر الثورة الشيوعية فى الصين الشعبية!

وقد ظل الجنس اللطيف يحرص على التقاليد العريقة المحافظة على تمشيط الشعر وتصفيفه داخل البيوت فى شكل ضفيرتين أو عشرات من الضفائر الصغيرة المجدولة، وكانت الأمهات و«الحبوبات» أى الجدات وغيرهن من النساء المحترفات يتعهدن القيام بهذه المهمة الفنية الدقيقة جيلا وراء جيل. وعرفت الخرطوم ظاهرة «الكوافيرات» فى الستينيات على يد المصريات واللبنانيات والإجريج حتى ظهرت لأول مرة التسريحات الحديثة التى تتماشى مع آخر صيحات الموضة فى أوروبا عبر استخدام «السيشوار» فى كى الشعر وحمامات الزيت «البرمينانت» وتثبيت الفورمة بالإسبراى و «الميزامبليه» حتى دخلت السودانيات هذا الميدان من باب الهواية. وكانت السيدة عشة عمر راعية معهد القرش الخيرى أول سودانية تفتح صالون كوافير وطنى فى حى الامتداد اختارت له اسم

«بارادايز» حيث ظهر كثير من التسريحات السودانية المبتكرة المستوحاة من البيئة الشعبية فى السودان وإفريقيا، أذكر من بينها طريقة نفش الشعر لدى القبائل الإفريقية التى انتقلت إلى أوروبا وأمريكا تحت اسم «البانكس» فإذا بها تحمل وصفا سودانيا مشاكسا «درد جنى فى النجيلة». ثم ظهرت موضة تسريحة أكثر طرافة تحمل اسم «طاقية أحمد المهدى» وزير الإعلام والدفاع إبان حكومة الصادق المهدى عام ١٩٦٦، وكان يحرص على غطاء رأسه بعمامة مدببة على غير المألوف فى عمائم السودانيين: وظهرت كذلك قصة شعر أفقية مستديرة مرصعة بفصوص اللولى والفيروز تحمل اسم «تورتة» الأزهرى كناية عن تفضيل الرئيس إسماعيل الأزهرى للتورتة والجاتوه على غيرها من الحلوى.

وعشق نساء السودان للذهب لا يعادله شىء آخر من لوازم الزينة وألوان الادخار والتراكم الاقتصادى، وربما لذلك كانت أولى هدايا العريس لعروسه سوارا أو كوليه أو «بنطانطيف» من الذهب عيار ٢١، والوزن الثقيل يطاقون عليه «احفظ مالك».. وعندما بدأ اغتراب السودانيين للعمل فى الخليج بدأ انتشار ظاهرة «الكراسى» على صدور السودانيات.. والكرسى عبارة عن «كردان» يتدلى منه «خرطوش» من الذهب الخالص يحمل أسماء ملوك ومشايخ وأمراء الخليج: كرسى فهد وكرسى جابر وكرسى زايد. لكن السودانيات فى أعقاب أزمة الخليج امتنعن عن اقتناء الموضات الحديثة التى بدأت محلات الصاغة فى عرضها مثل كرسى بوش وحزام تاتشر!

فى أوائل السبعينيات كان عدد المتعلمين فى الجامعات السودانية والأجنبية قد تصاعد ولم يعد اختلاط الجنسين عيبا، لكنى لاحظت منذ أوائل الستينيات بداية ظاهرة اللقاءات الرومانسية فى الفنادق الكبرى وكازينوهات شاطئ النيل فى «المقرن» حيث يلتقى النيلان الأزرق والأبيض وفى الحدائق العامة وعبر السيارات المارقة لشارع المعونة، حيث تزامن مع هذه الظاهرة اتجاه الشباب إلى الزواج عن معرفة سابقة وحب متبادل وليس عبر اختيار العائلة كما كان عليه الحال فى الماضى، بل وإلى حد التخلى عن بعض طقوس العادات والتقاليد المتبعة فى الأعراس مثل بخ اللبن وقطع الرحط وقيام العروس بأداء كثير من الرقصات السودانية الجميلة التى كانت تقدمها فى ليلة زفافها، واختصار ليالى العرس التى كانت تمتد زهاء أسبوع وأكثر فى حفل ساهر واحد لا غير. وظهرت موضة إقامة حفلات الزفاف فى الفنادق والنوادى، وجلوس العروسين فى «الكوشة» المزينة بالورد والأضواء وإلى جوارهما منصة خاصة يقف فوقها المطربون وفرقهم الموسيقية، وكأن المدعوين يشاهدون حفلا بعد أن كانت العادة أن يشاركوا فيها عبر عادة «الشيل» أى ترديد الأغنيات

وراء المطربين فيما يشبه «الكورس» وإحاطتهم بالعروسين والفرق الغنائية فيما يشبه الالتحام وتبادل المشاعر الحميمة الدافئة .

من بدع الحداثة الأكثر اقتحاما للتقاليد فرق الجاز الموسيقية والغنائية على حساب الغناء السودانى الأصيل، وكان من رواد هذه الموضة نجل الزعيم إسماعيل الأزهرى الذى يهوى الفن والمطرب الشهير شرحبيل . كذلك انتشرت موضة الرقصات الشبابية المتشنجة على حساب الرقص السودانى الجميل وفرقعة الأصابع فوق رءوس الجنس اللطيف مصحوبا بعبارة «أبشر بالخير» . ولأن الأمهات والحبوبات من الجيل القديم، فغالبا ما ينتابهن الامتعاض إزاء المساس بصميم عادات وتقاليد الزواج وأعراس أبنائهن وبناتهن من الجيل الجديد . . من هنا كانت المداخلات الغنائية التى كثيرا مايداعب بها المطربون الأمهات والحبوبات لتطييب خواطرهن حتى لايشغلن بالهن لهذه «الكبسيبة» أى اللخبطة والصخب تحت مسميات الحداثة والتطور من بينها أغنية شعبية مطلعها «ياحاجة ماتقولى كاروشة» . وأكثر ما استلفت انتباهى فى حفلات العرس لغة العيون التى يتبادلها الشباب والشابات عن بعد هياما ووجدا وخصاما أو صدودا أو التواعد على اللقاء!

وأكثر ما حز فى نفوس أهل السودان واستل من حياتهم مظاهر الفرح والحبور، هو عندما تحولت الإذاعة والتليفزيون منذ انقلاب البشير عام ١٩٨٩ إلى مجرد بوق إعلامى ممل يردد نشاطاتها السياسية والعقائدية على حساب مساحة الغناء والموسيقى والفكاهة، وفرض حالة الطوارئ والأحكام العرفية التى حالت دون امتداد حفلات العرس والمناسبات السعيدة بعد السادسة مساء على مدى ثلاث سنوات متصلة . . حتى تقرر امتدادها أخيرا حتى الحادية عشرة مساء، وأن تفرض الرقابة مسبقا على أسماء المطربين وأغنياتهم قبل التعاقد معهم على إحياء الحفلات . . ومن المدهش أن تنتشر ظاهرة اقتناء «الدش»، حيث يقبل أهل السودان بنهم وشغف ملحوظ على مشاهدة المحطات الفضائية الخارجية للتعرف على الحقائق التى تحيط بأوضاع السودان من مصادر متعددة أو محايدة، ومن هنا كانت العبارة التى ترددها الآن مجالس الونسة فى الخرطوم «الدش مابيغش»!

ولاشك فى أن الباحث المحقق يستطيع فى سهولة ويسر أن يرصد معالم التغيير والتطور الاجتماعى والسياسى الذى عاشه أهل السودان عبر حقيبة الغناء السودانى التراثية المعتقة وكنوزها وجواهرها المتلألئة، وقد سجلت الأغنية القديمة الشهيرة «أوه ياليلى» واحدا من الأحداث التاريخية السعيدة حين تخرج الدكتور «الباقر» فى الجامعة كأول طبيب سودانى فى الثلاثينيات وبدأ يزاول مهنته فى علاج المرضى مطلعها «يا الله

قادر ياسيدى عبد القادر تمسكنى حمى واروح العنابر . . يكشف على حنين دكتور الباقر» . ومع أول سيارة تمشى فى شوارع الخرطوم انتشرت أغنية «دوربينا البلد داك نحرق الجازولين يالوابورجاز» . ويوما كان الفنان الكبير محمد أحمد سرور يرحمه الله يقود سيارته «الفيات» فى رفقة الشاعر إبراهيم العبادى والفنان الأمين برهان فى طريقهما لتلبية دعوة العشاء والونسة فى منزل زين العابدين كوكو حين انفعل العبادى بمشهد دار حبيبته «هند» ، وعلى الفور كتب قصيدته الشهيرة التى غناها المطرب سرور «ياسايق الفيات عرج بى خد سنده . . بالدرب التحقت تجاه ربوع هند» . وسجل الشاعر العبادى الذى لعب أهم الأدوار فى تطوير الأغنية السودانية ذلك الصراع الضارى الذى نشب بين قبيلتى البطاحين والشكرية فى مسرحية «الملك نمر» داعيا إلى نبذ العصبية القبلية بوصفها عقبة كأداء أمام تقدم السودان ووحدته الوطنية ، وقال : «جعلى ودنقلاوى وشايقى إيه فايدنى . . غير كثرة جعلت أخوى عادانى . . خلو بنا يمشى مع البعيد والدانى . . يكفى النيل أبويا والجنس سودانى» .

وكانت دار الثقافة فى الخرطوم ملتقى الصفوة السودانية وحواراتهم المسائية الديمقراطية فى شتى مناحى السياسة والأدب والفن - وأرجو من الله أن تظل كذلك فى ضوء ما يشهده السودان من محنة كبت الحريات وأساليب التجسس والتحريات حول رؤى ومشاعر الجماهير التى تنتقد النظام الحاكم وما يشهده السودان فى عهده من إحن ومحن يشيب لها الولدان . وهنا أذكر للفنان خضر بشير مطلع أغنية كتبها الشاعر الكبير محمد بشير وكان من أعمدة دار الثقافة يقول فيها : «مرة فى دار الثقافة . . بينى ومابينك مسافة ، باهتمام شايفك متابع . . تجنى ثمرات المطابع ، منسجمة رقة ولطافة . . وزهرتك ممنوع قطافه ، مرة ضاحك ومرة سامع . . ومرة بإيجاز تخاطب !» .

وبمناسبة ذكر دار الثقافة . . أذكر أن أول محرر لباب المجتمع فى الصحافة السودانية كان المرحوم بشير جوده ، وهو كان بستانيا يرعى حديقة دار الثقافة وحدائق علية القوم فى الخرطوم ، وقد علم نفسه بنفسه حتى أتقن القراءة والكتابة وبعدها انكب على ممارسة مهنة الصحافة ، يتقصى أخبار المجتمع وحفلاته وأعراسه والمسافرين والقادمين من الخارج . وظل على عهدى به جالسا فى شرفة فندق الجراند أوتيل ساعة المغربية مرتديا الجاكتة الشركسكين البيضاء والبنطلون الجباردين يسامر الزبائن السودانيين والأجانب ويكتب عنهم مايدخل السرور على قلوبهم ثم ينتقل إلى دار الثقافة للحوار مع المثقفين .

## عتاب من الكابلي

عاتبني الصديق الأستاذ عبد الكريم الكابلى عندما كتبت مقدمة أول حوار معه عام ١٩٦٥ فى مجلة صباح الخير ووصفته بلقب «مطرب السودان الأول» وخلعت عليه لقب عندليب الشباب المغرد، وقال: «إذا كان مثل هذا الوصف يجوز فى مصر على عبد الحليم حافظ لأسباب مركزية أو حضارية خاصة بالشعب المصرى الذى يتشكل وجدانه فى نسيج هارمونى متجانس من أسوان حتى الإسكندرية، لكنه غير جائز ولا صحيح بالنسبة لى فى السودان، وذلك أن لكل من ألوان الغناء فى السودان مطربه الأول وعندليبه الخاص الذى يطرب جمهور هذا اللون أو ذاك». وزاد الكابلى من درسه الفنى الثمين قائلا: «الفنان الكبير محمد وردى على سبيل المثال لا الحصر مطرب كبير جدا ويتصدر لونا متميزا فى الغناء السودانى بحكم نشأته فى بيئة تراثية وأجواء فنية خاصة تعبر عن أنغام ومشاعر منطقة الشمال الأقصى من السودان حيث تقع قريته ومسقط رأسه «صواردة» فى منتصف المسافة بين قبائل النوبة وقبائل المحس، وهى منطقة غنية بأصوات الطبيعة والسواقى وموسيقى الطنبور وغناء الحصاد وجنى التمر، ولا أبالغ إذا قلت إن كل هذه المعالم والأجواء نسجت لنفسها أوتارا فى حنجرته وطبقاته الصوتية، وهى نفس المنطقة التى أنجبت مطرب السودان العظيم المرحوم خليل فرح فكان صوته وأداؤه ومدرسته فى الغناء وليدة هذه العوامل مجتمعة».

وانتقل الكابلى فى دروسه الخصوصية التى تلقيتها عنه فى علم الغناء من شمالى السودان إلى الحديث عن نجوم الغناء السودانيين المعاصرين مثل حسن عطية وعبدالعزيز داود وسيد خليفة وعثمان حسين ومحمد الأمين والعطبراوى وعائشة الفلاتية وغيرهم.. وهو يشرح لى باستفاضة العالم الدراس والناقد المتجرد لتأثير النشأة والبيئة والأجواء الجهوية فى أصوات كل منهم على حدة وعلى مستوى أدائه ومدرسته وجمهوره الخاص الذى يتشوق له ويهفو إلى سماعه وإلى أى مدى استفاد هذا المطرب أو ذاك من علم الموسيقى وحرفة الغناء سواء بالفطرة والوراثة أو عبر الدراسة والاحتكاك بالخارج، وهل ينتمى لمدرسة ما ممن سبقوه من المطربين.. أم مايزال أسيرا لها مقلدا.. أم أصبح صاحب مدرسة غنائية خاصة متفردة؟

وأدركت من دروس الكابلى أنه يتحدث عن نجوم وفنون الغناء السودانى وكأنه دون أن يدرى يشرح أوضاع السودان بمشرط السياسة، وذلك أن هذا الوطن المترامى الأطراف

على اتساع مليون ميل مربع ويعج بالقوميات والقبائل واللغات والرطنات والثقافات والعادات يؤكد على أن السودان مايزال فى انتظاره مشوار طويل وعمل سياسى وتنموى شاق حتى يتخلق فى إطار الدولة والقومية الواحدة والثقافة الشعبية المشتركة والمشاعر الوجدانية المتقاربة، وأن الغناء السودانى وألوانه ومدارسه ونجومه أشبه بالطرق الصوفية التى تتباين فى عقائدها ومنابعها الروحية وولاءاتها التنظيمية وحتى فى طقوسها ومناسكها وأذكارها وأورادها. . وهذا التنوع والاختلاف إن كان يمثل فى تقدير البعض زخما حضاريا وفنيا أو فلكلوريا من شأنه أن يثرى الحياة بلا حدود عبر متعة الانتشاء بألوان الغناء، إلا أن هذه الحالة ماتزال فى تقدير الصفوة السودانية تعبيرا عن مشكلة سياسية أشبه بالقنبلة الموقوتة، يحتاج حلها إلى توظيف هذا التنوع بكل اختلافاته وحتى متناقضاته فى نسج خيوط الوحدة الوطنية السودانية وفى أجواء صحية مفتوحة النوافذ على الحريات الديمقراطة. لكن ماتكاد نسمات الديمقراطية تهب على السودان وتتهيأ الظروف الملائمة لبناء القومية السودانية ورسم ملامحها وترسيخ وحدة الأمة حتى يدهمها رياح «الهبوب» ويخبو ضوء الحريات وينتكس الأمل المنشود مع إعلان البيان الأول بوقوع انقلاب عسكرى جديد يعطل مسيرة التقدم والانسجام والوحدة الوطنية.

على أن الدروس الخصوصية التى تلقيتها عن الكابلى شفاهة حول الغناء السودانى وعوالمه الرحبة كان يتبعها معى مشكورا بالدروس العملية التطبيقية، فكان يصحبنى معه فى حفلاته الغنائية للاستماع إليه وإلى غيره من المطربين وألوانهم الغنائية ومدى تجاوب الجمهور معهم انتشاء كان أو رقصا. . وكثيرا ماتواعدت مع الكابلى على اللقاء فى مبنى نقابة الفنانين المجاور لمبنى الإذاعة بأم درمان، وهناك كانت تجمعنى الصحبة الفنية الحميمة مع أرق خلق الله من المطربين والملحنين والموسيقيين وكذا الشعراء وكتاب الأغانى. وفى بعض الأحيان كنت على موعد بالمفاجآت السعيدة فى النقابة. . مثل إجراء المطربين لبروفات أغانيهم الجديدة، أو الاستعداد لإحياء الحفلات الخاصة والعامة والمناسبات الوطنية، وربما سماع الأساتذة الرواد لموهبة غنائية أو موسيقية جديدة إيذانا باعتمادها وتعهدها وتدشينها.

كان أقرب رواد النقابة إلى قلبى المطرب الكبير الصديق إبراهيم الكاشف يرحمه الله الذى تصادف أن شاركت فى مراسم دفنه وحفل تأبينه والعزاء فى فراشة بمسقط رأسه «ود مدنى» عام ١٩٦٧، وكان إنسانا دمث الأخلاق ونقابيا من الطراز الأول لا تفوته اجتماعات النقابة والعطاء بلا حدود لتأمين حياة الأعضاء وضمان حقوقهم. ولا أدرى

لماذا تعلقت بصوته، ربما لأننى عاشق لغناء صديقى المطرب المصرى الراحل محمد عبد المطلب. وبينهما شبه كبير فى الصوت أو أسلوب الغناء.

ولأنه من مواليد العاصمة الحضارية الثانية فى شمالى السودان من هنا كنت ألاحظ أن الكاشف دائما يتجدد كلما عدت إلى سماعه خلال زياراتى المتتابعة للخرطوم. والمتابع لمسيرة حياته سوف يلاحظ أنها كانت سلسلة من المثابرة الشاقة على الخلق والإبدع، فهو كان واحدا من الاكتشافات المبهرة من المواهب الغنائية التى قدمها مطرب السودان الخالد الحاج محمد أحمد سرور عام ١٩٣١، وهو أول مطرب يخرج على تقليد جوقة الفرقة الموسيقية المصاحبة للمطرب والتى لم تكن تتجاوز الرق أو الطنبور والصاجات والصقفة، فإذا به يفاجئ جمهوره عام ١٩٣٤ بأدائه لأغنية «أنا بقطف زهورك بعاين بعيونى» فى صحبة إحدى الفرق الموسيقية المصرية الحديثة التى كانت فى زيارة واد مدنى آنذاك ونجح نجاحا مذهلا.. جعله يكرر التجربة مرة ثانية عام ١٩٤٠ حين قدم أغنية «الشاغلين فؤادى» فى حفل نادى الخريجين. وهو أول من استعان بالشيالين (الكورس) من الجنس اللطيف، وكان حريصا على أن يلحن معظم أغانيه اعتزازا بفنه، وأن يتوازن اللحن مع الصوت.. حتى يتيح للمستمع تذوق المقدمات الموسيقية الجميلة التى تسبق غناءه. وهو أول من استعان بعازف آلة القانون فى فرقته الموسيقية الأستاذ مصطفى كامل مفتش الموسيقى فى البعثة التعليمية المصرية بالسودان. وتلك بعض المعلومات التى استقيتها عنه، وكذلك عبر ذكريات صديقى العاشق للغناء السودانى المذيع فؤاد عمر إذ كان إبراهيم الكاشف زاهدا فى الحديث عن نفسه كلما حاولت إقناعه بإجراء حوار معه.

ولعلى لا أذيع سرا إذا قلت إن الإذاعية المصرية الكبيرة السيدة آمال فهمى صاحبة البرنامج الشهير «على الناصية» شاركت فى الكورس الذى جمع عددا من الرجال والنساء من مصر والسودان الذين حضروا تسجيل إبراهيم الكاشف لعدد من أشهر أغانيه فى القاهرة لإذاعة ركن السودان.. وبينها أغنيات «الحبيب وين» و«رسائل» و «أسمر جميل». يرحمه الله.

## أم كلثوم في السودان

لأهلنا فى السودان شخصية وأخلاقيات وعادات ومزاجية خاصة طالما أسرتنى بلطفها وأصالتها، وكنت قد شرعت عام ١٩٦٦ أضع كتابا عنها تحت عنوان «دليل المرأة الذكية

إلى فهم الشخصية السودانية» على غرار عناوين كتب برنارد شو «دليل المرأة الذكية إلى الاشتراكية أو الرأسمالية» من باب الاجتهاد والتنوير المعرفى لأهلنا فى مصر على وجه التحديد بخصائص الشخصية السودانية المتميزة وأسلوب التعامل معها على درب المودة وتمتين الوشائج بين شعبى وادى النيل . لكن صديقى عبد السلام أبو العلا رحمه الله - وهو كان من رجال الأعمال ومن خيرة أهل السودان - أشفق على مبادرتى وقدم إلىّ النصيحة الخالصة بالتروى حتى بلوغى أرذل العمر والمزيد من السياحة فى ربوع السودان حتى يكتمل إدراكى لعمق هذه الشخصية ومفرداتها وسماتها المتباينة من مكان لآخر . وقد استجبت لنصيحته بالفعل ، حيث اكتشفت حينئذ أن خبراتى وفهمى لها لا تؤهلنى بعدُ للحكم عليها . ومضى حتى الآن زهاء ثلاثين عاما على نصيحة المرحوم عبد السلام أبو العلا ، وخلال هذه الفترة قدر لى زيارة السودان عشرات المرات والتقيت الآلاف من كل الطبقات والمهن والتخصصات وطفت بكل ربوعه شرقا وغربا وشمالا وجنوبا مرورا بوسطه الذى قدم معظم الحكام والنخب السياسية والثقافية والأدبية والفنية ، لكننى اكتشفت رغم ذلك أن الخرطوم اجتذبت تدريجيا خلال تلك السنوات ـ ولأسباب شتى تتعلق بالمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ـ جموعا من ممثلى الكيان السودانى الذين استقرت حياتهم ومصالحهم فى العاصمة ، حتى أصبحت بالفعل المرآة القومية التى تعكس صور الحياة والتقاليد والرؤى المتباينة فى كل أرجاء الوطن الكبير ، ويندر الآن أن تسأل مواطنا من سكان الخرطوم عن مسقط رأسه إلا كانت إجابته تؤكد هذه الحقيقة حتى شاع التعبير القائل : «كلنا أولاد قبائل» .

والشاهد أننى بهرت خلال زيارتى المبكرة للسودان أوائل الستينيات بالديمقراطية الفريدة التى يدين لها أهل السودان بالولاء نهجا وأسلوبا ومسلكا فى ممارسة ألوان الحياة ، وأن الشخصية السودانية تكن العداء والبغضاء للقيود التى تكبل حركتها وانطلاقها وحرياتها العامة . فالبيوت مهما كان تواضعها رحبة فى الداخل وفسيحة من الخارج عبر الحوش أو الحديقة التى تحيط بها ، ولا أذكر لذلك أننى شاهدت أو سمعت طفلا سودانيا يبكى أو يتسبب فى عكننة أهل البيت وضيوفه بحركته العشوائية كما يحدث فى العمارات والشقق الضيقة التى أقبل السودانيون على سكناها أخيرا رغما عنهم بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية الطارئة والزيادة الجنونية فى تكاليف الحياة المعيشية والاجتماعية . وهكذا رغم اتساع مساحة الخرطوم وعمرانها إلا أنها تظل عاجزة عن استيعاب الزيادة المضطردة فى السكان والاستمتاع برغد الحياة ورحابة المساكن كما كان عليه الحال فى الماضى !

جلباب الرجال أو ثوب النساء فضفاض كذلك لأنه يتيح حرية الحركة والتخفف من سخونة الجو، والمائدة السودانية عامرة وكريمة مع ضيوفها . . والجيب السودانى مجرد جواز مرور للمال . . فلا يكاد يدخل حتى يخرج كما لو أنه محطة ترانزيت، ونادرا مايقتنع السودانى بفضيلة الادخار عملا بالمثل القائل «اصرف مافى الجيب يأتيك مافى الغيب».

التضامن الاجتماعى بين السودانيين بمثابة آلية حاضرة للوفاء وسد احتياجات الأهل والأصدقاء من المال للعون عند الشدائد عبر كثير من المسميات وابتكار المناسبات السعيدة أو التعيسة . . اقتراض المال مجرد عملية شيل، بمعنى انتقاله الطوعى من جيوب القادرين إلى المحتاجين لها على وجه الضرورة العاجلة دون تحديد لوعد برد الدين أو لحين ميسرة . والعون والمساعدة واجب تلقائى وفرض عين على الجميع من غير دعوة أو طلب كما يحدث عادة فى أفراح العرس و«السماية» أى ختان الأطفال وتقديم هدايا «الكرامة» لزوال الهم والمكروه والأحزان أو قدومها ضيفا ثقيلا فى حالات المرض والاعتقال والإحالة إلى المعاش و «البكى» أو الوفاة حيث يتبارى السودانيون فى منافسات التضامن الاجتماعى عبر مايقدمونه من الهبات المالية والعينية من لحوم الضأن والسمن والسكر والشاى والبن والصابون والوجبات الجاهزة لزوم الفطور والغداء والعشاء الذى يقدم لأهل البيت وضيوفهم، وإلى حد الإسهام بتقديم المقاعد والسجاجيد لزوم الفراش، أى سرداق العزاء، خلال أيام البكى وفتح الجيران بيوتهم للنوم وراحة المعزين القادمين من بعيد.

وأهل السودان من فرط كراهيتهم للقيود وعشقهم للحرية لايطيقون الأحزان والهم والمنغصات. قد يحتملونها قضاء وقدرا، لكنهم سرعان مايتغلبون على مرارتها عبر تلوينها بالمظاهر الاحتفالية. وقد رأيت فى جنوبى السودان قبائل وثنية تحتفل برحيل أعزائها بالرقص والطعام والشراب، وشاهدت المسلمين من أهل السودان وهم يخففون من أحزان العائلات المنكوبة بموت أحد أفرادها عبر احتفاليات الفراش الذى كان يمتد أربعين يوما فى الماضى القريب حيث يفدون للعزاء جماعات وفرادى فى أزهى ملابسهم وزينتهم، يتحلقون على مدار اليوم كله حول موائد الطعام السخية أو يقبلون على جلسات الونسة للنقاش حول تدبير شئون الأسرة المنكوبة، وبعدها يجرى النقاش حول شئونهم الخاصة وفى قضايا الساعة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وحين عايشت السيدة أم كلثوم عن قرب على مدى أسبوع كامل عندما دعتنى إلى رفقتها خلال رحلتها

الغنائية فى السودان فى إطار مشروعها القومى لجمع الأموال العربية الخاصة بإعادة بناء الجيش المصرى إثر نكسة ١٩٦٧ قلت لها ونحن فى طريقنا جوا إلى الخرطوم : إن أهل السودان لايحبون أغانى الهجر والصد والفراق ولايطيقون الاستسلام طويلا للأحزان والنكد والخصام، لأنهم يعشقون المرح والغناء والرقص وأفراح الحب ونشوة اللقاء. وقلت للسيدة أم كلثوم كذلك إن أهلنا فى السودان ينتشون طربا للغناء، وغالبا مايمارسون أسلوب «الشيل» أى ترديد الغناء والتصفيق وراء المطرب وأن وجدانهم مزيج بين العربية والإفريقية . . . و . . وهكذا حين وقفت أم كلثوم على المسرح القومى فى أم درمان اعتمدت أسلوبا جديدا وغير مسبوق فى غنائها، إذ برغم أن أغنياتها طويلة زمنيا وبطيئة الإيقاع إلا أنها نجحت بذكائها وحضورها الطاغى وحسها المرهف فى السيطرة على مشاعر المستمعين وجذبهم إلى تذوق أنغام سلم الموسيقى العربية الخماسى البطىء، وأعفت السودانيين من ممارسة عادة «الشيل» عبر ترديد كوبليهات أغانيها وراءها، وقنعوا باستعادة إيقاعاتها السريعة الراقصة . . بل إنها كانت غاية فى السعادة والترحيب بجمهور المستمعين فى الترسو عندما اهتزت أجسامهم طربا ونشوة ورقصا . . ولذلك كتبت عن لياليها الخالدة فى الخرطوم تحقيقا بعنوان «أم كلثوم تسودن أغانيها»، وذلك أن أغنياتها كانت ولأول مرة مزيجا بين السلم الخماسى فى الموسيقى السودانية والسلم السداسى فى الموسيقى العربية، وأحسن الظن أنها كانت تزاوجا لا فراق بعده أثمر هذه المشاعر التاريخية التى وحدت بين الوجدان المصرى والسودانى عبر صوتها الساحر، وأن زيارة أم كلثوم وغناءها فى السودان كان حدثا ثقافيا مقدرا يفوق كل إنجازات أجهزة الإعلام والثقافة والدبلوماسية المصرية منذ استقلال البلدين فى الخمسينيات.

## الزواج من خارج النوبة

دهشت وأعجبت معا عندما تابعت جلسات البرلمان لأول مرة خلال التجربة الديمقراطية الثانية فى السودان، دهشت للصراحة والموضوعية والحدة التى كانت تتسم بها مناقشات النواب للقضايا ومشكلات الساعة آنذاك وإلى حد تبادل المعارك الكلامية الحادة بين الحكومة الائتلافية ونواب المعارضة وكأنهم ألد الأعداء، وأعجبت عندما كانوا يلتقون خلال الاستراحة بين الجلسات وكأن شيئا لم يكن أو حين يتحلقون فى المساء للسهر والونسة فى مودة ومحبة واحترام متبادل. وأدركت لأول مرة كم يصدق المثل القائل «اختلاف الرأى لا يفسد للود قضية» على أهل السودان أكثر من أى شعب آخر. وقد

تعلمت كثيرا من طبائع السودانيين وتراثهم الاجتماعى، تعلمت الحرص على استبقاء شعرة معاوية دوما كلما احتدم الخلاف مع صديق أو خصم لدود، إذ إن ارتفاع نبرة الصوت والشطط فى الحديث وادعاء امتلاك ناصية الحقيقة كاملة فى مواجهة آراء ورؤى الآخرين كما لو أنها تسفهها أو تقلل من شأنها وأهميتها، سوف يؤدى بالقطع إلى فراق إلى حين وربما إلى قطيعة، ولذلك كلما احتدم النقاش بين السودانيين من غير اتفاق حول قضية ما، سرعان ما تأتى المبادرة من أرجحهم عقلا أو أكبرهم سنا لإغلاق باب المناقشة عند هذا الحد والانتقال إلى موضوع آخر من خلال كلمة واحدة مسموعة وملزمة للجميع: «غايته» والتى تحمل معنى عدم أهمية الموضوع أو جدوى النقاش وأن المباراة الكلامية انتهت بالتعادل.

وشعب السودان دون غيره من شعوب العالم اعتنق دين الإسلام عبر الحوار والاقتناع والتراضى وليس عن طريق الفتح. ويذكر التاريخ أن عبد الله بن أبى السرح عندما دخل متقدما جيشه إلى السودان وطاف بربوعه وخبر أحوال أهله وطبائعهم قرر الترحال ومواصلة تقدمه وشق طريقا جديدا للإسلام فى شمالى إفريقيا، وترك مهمة دخول السودانيين فى دين الله على مهل عبر أفواج الدعاة ومشايخ الطرق الصوفية الوافدين من الجزيرة العربية شرقا ومن مصر شمالا وليبيا غربا حتى نجحوا تدريجيا فى كسب السودانيين إلى الإسلام عبر القدوة الصالحة والتفاكر والحوار.

من خصوصيات الشخصية السودانية كراهيتها أساليب التعامل معها وفق أساليب التعالى والإكراه أو «اللف والدوران» الذى يفتقر إلى بوصلة الفهم والإدراك السليم لطبائع أهل السودان، ومن ثم أدركوا بفطرتهم أن زعامة الخلافة العثمانية فى الآستانة أو عبر وكلائهم من الخديوية فى مصر باطلة، وأن حكمهم للسودان لايعدو احتلالا واستعمارا أجنبيا كونه يجافى تقاليد الإسلام فى السماحة والعدل ومبادئ المساواة وأنه لافضل لمسلم على آخر إلا بالتقوى وأن الله خلق الناس جميعا من تراب وأحرارا كما ولدتهم أمهاتهم.

كان ظنى فى بدايات ولوجى إلى عتبات الشخصية السودانية أنها أسيرة عقدة اللون وإلا لماذا يصفون المصريين بكلمة «حلب» وكل ناصع البياض من البشر بكلمة «خواجة» وأى زنجى لا تجرى فى عروقه دماء عربية فهو «عبد»، لكننى عرفت فى حينه أن كلمة «حلب» ومفردها «حلبى» تعنى هؤلاء الأتراك الغجر أو الهمج الذين وفدوا إلى بلادهم من مصر وعاثوا فيها فسادا بحجة الإسلام أو الخلافة وتعاليهم وحماقاتهم التى ترفضها

شيم القبائل التى تعتز بكرامتها فلا أقل من وصفهم بالغرباء وشذاذ الآفاق، كما أن «الخواجة» تعبير موروث منذ بدايات الاستعمار البريطانى لوادى النيل، وتعنى الإنجليز أصحاب العيون الزرقاء والشعر الأصفر والبشرة الشقراء، وكل من وفد إلى السودان فى ركابهم وخدمتهم من الأجانب والعملاء الصليبيين الذين لعبوا أدوارا مشبوهة فى هزيمة الثورة المهدية فى السودان والثورة العرابية فى مصر بالحيلة والمكر والدهاء، وسيطروا على مقدرات وادى النيل باللين والخديعة والوقيعة، واكتشفت كذلك أن كلمة «عبد» ظلت وصفا موروثا منذ ما قبل نشأة الدولة فى السودان، من قبيل «التنابذ» المتبادل بين القبائل الشمالية بالأوصاف والمعانى المكروهة إبان تجارة الرقيق وظاهرة الاسترقاق ولا علاقة لها باللون أو الجنس!

وأذكر أن الأمير نقد الله قطب حزب الأمة ووزير الداخلية الأسبق - يرحمه الله - قال لى عام ١٩٦٦ : كنا فى طفولتنا نتعجب لوصايا وتحذيرات أمهاتنا من اللعب مع الأطفال «الحلب» والخواجات فى «حلتنا» أى حينا، بدعوى أنهم مختلفزن عنا فى الشكل والسمات والعادات، ونكتشف بفطرتنا أن معظمهم مثلنا فى البراءة وطيبة القلب ويتوددون لنا، وكنا لذلك لا نفهم لماذا لا نلعب معهم، وعندما لا نجد إجابات على تساؤلاتنا نعود للعب معهم فى الخفاء. . وأذكر أن أمهاتنا كن يؤكدن لنا أن عيونهم حمر. . أى أنهم يحسدوننا ويضمرون لنا الشر فكنا نطيل النظر فى عيونهم فلا نرى شيئا مختلفا!

ومضى الزمان القديم وخرج أهل السودان أفواجا إلى العالم طلبا للعلم والتجارة والسياحة وتزوج بعضهم بحلبيّات وخواجيات، وبعضهن لبسن الثوب السودانى واندمجن فى المجتمع بدرجات متفاوتة وأنجبن ذرية تنتمى إلى الهوية والجنسية السودانية لكن ظلت هذه العائلات المختلطة أسيرة للعزلة النسبية بسبب اللغة والعادات والطبائع الوافدة مع الزوجات.

أكثر من ذلك أن السودانيين القح من الذين عاشوا فى أحياء عابدين والظاهر وإمبابة بالقاهرة إبان الحكم الثنائى ثم عادوا تباعا إلى السودان فجر الاستقلال كان يجرى وصفهم بـ «مولدون» أى أن سودانيتهم قد شابها التغيير فى أصالتها ودمائها أو فى لهجتهم المصرية الدارجة أو عدم إتقانهم للهجات السودانية أو رطانات أصولهم القبلية.

حتى بعض القبائل الجهوية فى السودان كما فى حلفا القديمة لا يستسيغون زواج بناتهم

من قبائل سودانية أو شعوب أخرى عربية مسلمة. وأذكر أن مجتمع السودان كله كان فى منتصف الستينيات لا حديث له سوى زواج الآنسة عايدة كريمة جمال محمد أحمد المفكر الكبير ووزير خارجية السودان الأسبق من مصطفى مدنى وهو شاب دبلوماسى مرموق أصبح فيما بعد سفيرا فى لبنان ووزيرا للشئون الخارجية، ووجه العجب والغرابة أن جمال محمد أحمد وهو أحد زعامات وأعلام النوبة التى حافظت على أصولها ونقاء دمائها منذ الحضارة الفرعونية تجرأ على تراث قبائلها وسمح بزواج كريمته من غير رجالها.

والجيل الجديد من السودانيين فاته قطار تقاليد «الشلوخ». وعادة التشليخ كانت تميز بين القبائل فى الماضى عبر خطوطها الطولية والعرضية والمتقاطعة وموقعها من وجوه الجنسين عبر أساليب الكى والوشم، وقيل فى الشلوخ والتشليخ شعر وغناء كثير وعذب يصف شموخه القبلى فى الرجال وفى الضياء التى تتلألأ من ثنايا الشلوخ وتكشف عن خبيئة ومكونات الأنوثة فى المرأة وتزيدها حسنا وبهاء.

ولأهلنا فى السودان تقاليد موروثة أثبتت على مر التاريخ نجاحها الأكيد فى حل الخلافات بين الأفراد والجماعات، فإن لم يتحقق الحل فى جلسة واحدة فلا بأس من المحاولة فى جلسة ثانية وثالثة وتعليق النزاع أسابيع وشهورا حتى تهدأ النفوس تدريجيا وتتهيأ الأجواء الملائمة للوسطاء الساعين بالخير بين الطرفين لممارسة تقاليد «الأجاويد» التى يضطلع بها - فى العادة - علية القوم من كبار السن المشهود لهم بالحكمة والصلاح والنفوذ، و. . . صافى يا لبن. . صافى يا حليب. .

والشاهد أن تقاليد الأجاويد لها من القوة والنفاذ ما يفوق هيبة الدولة وسطوة القانون. . وهى التى حافظت على كيان السودان ووحدته الوطنية وتماسك نسيجه الاجتماعى قبل أن يتشكل نظامه السياسى وسلطته المركزية، خصوصا فى بلد شاسع المساحة والأطراف، يعج بالتعددية القبلية والعرقية والقومية والدينية والثقافية وبالملل والنحل واللغات والرطانات والمصالح والرؤى المتباينة.

وهكذا نادرا ما يصل الخلاف بين أهل السودان إلى حد الشقاق والقطيعة والاحتكام إلى القضاء أو إلى السلاح، اللهم حين يستبعدون تقاليد الأجاويد المتاحة من التحكيم فى خلافاتهم ومنازعاتهم. وذلك ما حدث ويحدث منذ عشرات السنين عبر المعارك الضروس التى تندلع من حين لآخر بين قبيلة «المسيرية العربية» وقبيلة «الدينكا» الزنجية فى غربى السودان وبين الأنظمة العسكرية الديكتاتورية التى توالت على حكم السودان منذ

حكم الفريق إبراهيم عبود إلى حكم الفريق البشير عبورا بالمشير جعفر نميرى وبين أهل الجنوب.

ويحدثنا التاريخ الحديث لوادى النيل، أن محمد على باشا مؤسس مصر الحديثة دخل السودان بدعوة من بعض القبائل الشمالية لحل ما بينها من خلافات حادة أدت إلى نشوب معارك ضارية بينها، حيث لجأ إليه رجالات الأجاويد السودانية بعد أن فشلوا فى تحقيق المصالحة والسلام بين تلك القبائل، وبعدها كانت الحملة المصرية فى طريقها إلى أعماق السودان لاكتشاف منابع النيل الذى يمثل شريان الحياة والنماء لمصر والسودان وضمان أمنه القومى فى عمقه الإستراتيجى.

على أن الأنظمة الانقلابية التى أجهضت ثلاث تجارب ديمقراطية فى السودان تجاوزت تقاليد الأجاويد فى التراضى والوفاق، وروجت لحل مشكلة الجنوب بقوة السلاح، فلم يجن الشعب السودانى من ورائها سوى الحصرم والحنظل، وأدت إلى استنزاف موارده البشرية والمادية بلا طائل، بينما الحل السلمى لمشكلة الجنوب متاح وغاية فى البساطة.. لو أن العسكر لم يركبوا رءوسهم ورفضوا الاحتكام إلى تقاليد الأجاويد. وهكذا عندما استتاب نميرى وانحاز إلى تقاليد الأجاويد، كان نجاحه وأعظم إنجازاته بتوقيعه على اتفاقية أديس أبابا مع المتمردين عام ١٩٧٢.. وبعدها نعم الجنوب بالسلام والاستقرار على مدى أحد عشر عاما متصلة.. حتى عادت ريمة إلى عادتها القديمة واندلع التمرد الثانى بزعامة جون جارنج عام ١٩٨٣ ومازال حتى يومنا هذا.. بعدما رفض البشير مختلف مساعى الأجاويد السودانية والإفريقية والدولية لحل مشكلة الجنوب بالتراضى والوفاق الديمقراطى. وما يزال الدكتور حسن الترابى يؤجج الفتنة اشتعالا عبر دعوته البديلة إلى الجهاد المقدس فى الجنوب والتى راح ضحيتها ملايين الموتى والجرحى والجوعى والمرضى والنازحين واللاجئين وفتح أبواب السودان على مصراعيها للتدخلات الأجنبية وجماعات الإرهاب الأصولى.

أكثر من ذلك أن تقاليد الأجاويد التوفيقية كانت وراء نجاح السودان فى حل كثير من النزاعات العربية والإفريقية، ولا أدل على ذلك من عقد مؤتمر القمة العربية بالخرطوم فى أعقاب نكسة يونيو ١٩٦٧.. ومبادرة رئيس حكومتها المرحوم محمد أحمد محجوب إلى إنجاز المصالحة التاريخية بين الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل.. وإغلاق ملف النزاع اليمنى.. ودعم المجهود العسكرى المصرى على طريق إزالة آثار العدوان، فهل هناك ثمة احتمال لتواصل نجاح الأجاويد فى رأب الصدع الراهن على الصعيد الرسمى

فى علاقات مصر بنظام البشير - الترابى بعد كم وألوان انتهاكاته لثوابت العلاقات بين البلدين؟

لعل الزمن والظروف الداخلية والإقليمية والدولية وصراع الإرادات مجتمعة كفيلة وحدها بالإجابة عن السؤال.

## خراب سوبا

صديقى الفنان أحمد حجازى رسام الكاريكاتير الشهير فى مجلة «روز اليوسف» يهوى العزلة الاختيارية، وطبعه قلة الكلام وحسن الاستماع والحياء الشديد، لكنه حين صحبنى لأول مرة إلى زيارة السودان عام ١٩٧٥ انفكت عقدة لسانه وفارقه الخجل وراح يصول ويجول متكلما نشطا فى جلسات «الونسة» التى دعينا لها، وذلك أن تقاليد الونسة فى السودان تختلف إلى حد كبير عن مجالس الحكى والدردشات والقعدات والحوارات فى غيرها من الدول العربية حيث تنفك عقدة اللسان فى أجواء الصفاء والمرح والديمقراطية الشعبية.

من تقاليد الونسة أنها تقصد لذاتها، ومن شروطها توافر النية والتفرغ من مشاغل الحياة وصفاء الذهن، وأجواؤها الهدوء والتوحد النفسى والمودة المشتركة بين المتونسين، وأفضل أوقاتها المساء وساعات القيلولة وأيام الإجازات وفترات الراحة من العمل، ومكانها الغالب أحواش البيوت الشعبية وعلى بساط النجيلة الخضراء فى البيوت الأرستقراطية وربما داخلها اتقاء قشعريرة البرودة. وما أحلى الونسة فى الريف تحت ظل شجرة وارفة أو على شاطئ النيل.

حتى فى الغربة والاغتراب عن الوطن غالبا ما يجد الأخوة السودانيون الفرصة للونسة، ودائما ما يتونسون فى تبادل الحنين والأشواق للوطن وتسقط أخباره والنقاش حول أفراحه وأتراحه، وكثيرا ما سمعت عبارات تشى باستمتاع السودانيين بالونسة.. كأن يقول أحدهم فى تلذذ: «أمس اجتمعت مع فلان واتونسنا ونسة» أى ما أمتعها، أو أن يدعو أحدهم صديقه إلى الونسة قائلا: «تعال ناخذ لنا روقة». وربما كانت الونسة من «الونس» دفعا للوحشة والخوف والعزلة حين كان أهل السودان قلة فى العدد وسط الخلاء الشاسع وظلمة الليل الحالك والوحوش الضارية.. وقد عرف الريف المصرى لمبة الجاز

«السهارى» نمرة خمسة التى كان جدودنا يطلقون عليها فى الزمان القديم وصف «اللمبة الوناسة».

وبينما يفسر البعض أسباب ظاهرة الونسة لكون السودان يفتقر لحد ما إلى دور الترفيه مثل المسرح والسينما والنوادى والملاهى، إلا أننى أعتقد أن السبب يكمن فى تقاليد المجتمع السودانى المحافظ وخصوصيات الشخصية السودانية التى جبلت على اتخاذ المودة والوداد وعشق الحرية وسيلة وأداة لتبادل الرأى وصلاح الحال والأحوال، وممارسة الديمقراطية وآداب الحوار، ومن هنا كان ازدهار جلسات الونسة المفتوحة مقترنة دائما بالأنظمة الديمقراطية الحاكمة، سرية ومنكفئة على نفسها فى ظل الأنظمة العسكرية الديكتاتورية خشية ما لا يحمد عقباه عبر الحيطان التى لها «أضان» أى آذان تسترق السمع أو البصاصين وعسس السلطة الذين يمارسون مهامهم عن بعد، ولا تخلو جلسات الونسة من طرائف ونوادر وسخريات لاذعة، وسرعان ما تنتشر كالنار فى الهشيم حين تكون ذات مغزى ومعنى صائب. بل إن معظم الثورات والانتفاضات وحركات التغيير التى شهدها السودان كانت ولادتها واندلاعها فى جلسات الونسة السرية أو المعلنة. فحين قرر الرئيس نميرى نهاية عهده رفع أسعار السلع الشعبية الضرورية وخفض قيمة الجنيه السودانى للمرة السابعة فى خطبة الوداع التى ألقاها أمام أعضاء الاتحاد الاشتراكى قبل أن يتأهب لزيارة أمريكا ووعدهم أو توعدهم بيوم قادم يحوز فيه المواطن على جوال ممتلئ بالنقود الورقية ولا يستطيع أن يشترى بها شيئا يذكر، عندئذ تحلقت فئات الشماسة فى جلسات استثنائية للونسة فى شوارع الخرطوم ساعة القيلولة للتداول فى المصيبة التى وقعت فوق رءوسهم قبل غيرهم من فئات الشعب باعتبارهم الطبقة الدنيا المسحوقة فى المجتمع و يلتقطون رزق يومهم بالكاد من غسيل السيارات ونقل الأمتعة والبضائع وبيع الموز والسجائر وغيرها من الأعمال والمهن المهمشة تحت وطأة الشمس الحارقة.

كان السؤال الذى «تونسوا» حوله: ماذا عليهم أن يفعلوه بعد أن قرر نميرى خفض سعر الجنيه وارتفاع الأسعار تلقائيا وعجزهم عن شراء قوت يومهم؟ وهكذا تولدت شرارة الانتفاضة التى قادها الشماسة فى البداية وراحوا يحطمون السيارات وواجهات المحلات التجارية وكل شىء فى طريقهم، ومن عجب أن أصحابها صفقوا لهم بينما انطلقت زغاريد النساء تؤجج الانتفاضة العارمة التى انضم لها جموع الشعب وشملت ربوع السودان على مدى عشرة أيام متصلة وأدت إلى سقوط حكم نميرى العسكرى الديكتاتورى وبداية التجربة الديمقراطية الثالثة.

أذكر فى إحدى جلسات الونسة التى ضمت مجموعة من ظرفاء الخرطوم أن الحديث كان حول اعتمراء أعوان نميرى للسلطة وفسادهم السياسى والأخلاقى حين انبرى أحد المتونسين إلى رواية نكتة ذات مغزى ودلالات تداعت لها الضحكات، حول مجموعة من المتنفذين ذهبوا إلى بيت مشبوه يديره رجل غريب عن المجتمع السودانى يدعى «إبراهيم روثمان» نسبة إلى ماركة السجائر التى كان السودانيون يدخنونها آنذاك، وعندما عرف مكانتهم وسطوتهم اضطر إلى طرد زبائنه الفقراء حتى يخلو لهم المكان مرحا وفرفشة وفجورا أملا فى عائد مالى ضخم، وقدم لهم زجاجات الوسكى والبيرة تباعا حتى فقدوا الوعى. . وحين انصرافهم سألهم عن الأجر المعلوم، عندئذ رفعوا فى وجهه بطاقات الاتحاد الاشتراكى، وثارت ثائرة روثمان وقال لهم: البطاقات دى تشربوا بيها واحد كازوزة سكة حديد وتناموا بها مع سوبا. . وكانت مصلحة سكة الحديد يتبعها آنذاك إدارة حكومية خاصة لإنتاج المرطبات. . أما «سوبا» فكانت ملكة أسطورية أدت بأفعالها النكراء إلى خراب السودان. . وهكذا كلما ادلهمت المصائب والنكبات بالبلاد أو بمواطن أو مشروع تجارى يتباكى السودانيون ويصفون ما حدث بأنه خراب سوبا.

متونس آخر فى نفس الجلسة حكى نكتة تقول إن رجلا عاد إلى بيته يحمل لفافة قدمها لزوجته، وعندما فتحتها وجدتها تضم أربع سمكات وسألته: لأى غرض اشتريت السمك؟! قال: للغداء. قالت: ليس عندنا زيت ولا بوتاجاز نقلى به السمك بعد أن رفع نميرى الأسعار. قال: إذن اشويه. . قالت: ما في فحم. قال: يعنى نأكل السمك نى؟! قالت: شوفلك حل. . واحتار الزوج، فلم يجد أمامه سوى أن يحمل السمكات الخمس ويلقى بها فى النيل. . وعندئذ خرج السمك من الماء سعيدا يهتف: عاش نميرى. . عاش نميرى!

فى جلسة أخرى للونسة فى مدينة «جوبا» عاصمة الجنوب السودانى أذكر أننى سمعت نكتة طريفة فى أعقاب اتفاقية السلام التى عقدها نميرى مع المتمردين عام ١٩٧٢، وكانت تنص على إلحاق ميلشيات تنظيم الأنينيا فى صفوف القوات الحكومية، وعندما زار نميرى الجنوب لتفقدهم والاطلاع على مدى انضباطهم سأل أحدهم: اسمك شنو يازول؟ قال: اسمى شول. وعاد يسأله: كيف تحافظ على بندقيتك ياشول؟ لكن لأن المتمرد السابق حديث العهد بالخدمة العسكرية النظامية وقواعد الضبط والربط من هنا لم يعرف مغزى السؤال ولا الجواب المناسب. . عندئذ قال نميرى ناصحا: تحافظ على بندقيتك ياشول

كأنك تحافظ على أمك . ثم تقدم نميرى يسأل متمردا آخر : اسمك شنو؟ قال : حكومة ما فى . وانزعج نميرى وسأله ، هذا اسمك الحقيقى؟ قال : الناس هنا فى جوبا بتقول مفيش حكومة فى البلد يعنى «حكومة ما فى» أعجبتنى العبارة واخترتها اسما لنفسى . . ومنذ أسبوعين شربت حاجة سودة عجبتنى خالص سألت عن اسمها قالوا «بيبسى كولا» اخترتها اسما لى حتى أجد اسما أفضل! وكتم نميرى غيظه وراح يسأله : طيب يا حكومة ما فى ، كيف تحافظ على بندقيتك؟ قال : أحافظ عليها زى أم شول .

على أن أغرب طرفة سمعتها فى ونسة ضمت عددا من أبناء حلفا العاملين فى فندق الجراند أوتيل كانوا يتونسون ساعة القيلولة إلى جوار غرفتى بالدور الأرضى الذى يطل على حديقة الفندق الخلفية ، عندما جاء ذكر الفنانة السيدة رجاء الجداوى التى جاءت من القاهرة إلى الخرطوم لممارسة مهنتها الأصلية كمانيكان فى أول عرض للأزياء فى السودان نظمته مصممة الأزياء السودانية السيدة ليلى المغربى .

وكنت قد التقيت رجاء الجداوى عدة مرات فى شرفة الجراند أوتيل وعلى مائدة الطعام حيث أبدت إعجابها بزجاجات صغيرة مختلفة الألوان والأشكال تقدم فيها المشروبات الروحية للزبائن وتسمى «فتيلة» وجمعها «فتايل» ، وسألتنى إن كانت هناك وسيلة للحصول على بعضها فارغة حتى تصنع منها ديكورا فى مطبخ منزلها . . ولم يكن صعبا على الصديق يوسف موظف الاستقبال بالفندق أن يأتى إلى غرفة رجاء بسلة كبيرة تحمل عشرات الفتايل الفارغة التى سعدت بها كثيرا . . لكنها عندما دخلت مطعم الفندق فى اليوم التالى لتناول طعام الغداء على مائدتى كانت عابسة منزعجة تشكو سرقة الفتايل من غرفتها ، وطمأنتها على أن أمانة السودانيين ليست موضع شك . . وكم من مرة تركت فى غرفتى نقودا وأشياء ثمينة ولا أحد طمع فى سرقتها أبدا . . حتى سمعت من غرفتى ما دار حول هذه الواقعة فى ونسة أبناء حلفا حين روى أحدهم أنه دخل لتنظيف الغرفة رقم ١٤٥ التى تسكنها مصرية اسمها رجاء الجداوى ورأى عشرات من الفتايل الفارغة التى شربتها أشكالا وألوانا من الخمور فى ليلة واحدة ، وقال إنه لم يصادف فى حياته الفندقية مثل هذه المرأة المستهترة المدمنة . . وقال بلهجته النوبية : «مرة بطالة خالص»! وعندئذ أخذتنى الشهامة وخرجت من غرفتي لرفع الظلم والتشويه الذى لحق بسمعة رجاء الجداوى . . ولم أغادر جلسة الونسة إلا بعد أن أقنعت المتونسين ببراءتها!

لأهلنا فى السودان اختيارات وأساليب خاصة لإشاعة الفرح والمرح تتراوح بين النكتة والسخرية والدعابة والملح والطرائف نثرا وشعرا وغناء. وعلى عهدى بهم غالبا ما يجمع الظرفاء بينهم شلة متجانسة الثقافة وخفة الظل، تلتقى بين الحين والآخر عبر مجالس الونسة الليلية يتناقشون فى أحوالهم الخاصة وأوضاع السودان العامة، ومهما كانت مساوئ الحياة ونكد الدنيا لا تفارقهم روح التفاؤل والبشاشة ولا تتواصل مطارحاتهم إلا على صليل الضحكات المجلجلة التى تفصح عن سرور القلب.

قد يتزعم الشلة ظريف واحد «نضام» كثير الكلام بشرط ألا تمل الآذان الاستماع إلى ذكرياته ونوادره وقفشاته. أذكر من بينهم الأستاذ أحمد سليمان المحامى قطب الحزب الشيوعى السودانى الذى تحول بقدرة قادر إلى قطب «مايوى» بعد انحيازه إلى انقلاب ٢٥ من مايو عام ١٩٦٩ ووقوفه إلى جانب الرئيس نميرى فى مواجهة صديق عمره المرحوم عبدالخالق محجوب سكرتير الحزب ودوره المعروف فى شق الحزب إلى جناحين متصارعين، ثم تحول من بعد إلى كاتب إسلامى وعضو بارز فى الجبهة الإسلامية التى يتزعمها الدكتور حسن الترابى، وراح يعرى فكر الشيوعيين وأسرارهم وتنظيماتهم السرية كما لو أنه يكفر عن عقدة الذنب التى اقترفها منذ الأربعينيات إبان مرحلة الدراسة الجامعية بالقاهرة حيث تلقى أول دروس الماركسية على يد اليهودى المصرى المعروف هنرى كورييل الذى ضمه إلى تنظيم «حدتو» الشيوعى وهو الاسم الكودى «للحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى» الذى بادرت إلى حل تنظيمها فى عهد الرئيس جمال عبدالناصر.

كان أحمد سليمان - الشيوعى آنذاك - «أخو إخوان» أى صديقا للجميع وعونا لهم فى الشدائد والملمات ظريفا حاضر البديهة وصاحب نكتة وفى رأسه كنز من الذكريات التى تقطر حلاوة وطلاوة، سرد فصولا منها فى كتابه القيم «ومشيناها خطى». وتلك المؤهلات بالتحديد كانت ميزته بين الشيوعيين الجادين الذين كانوا يدافعون عن عبوسهم وتجهمهم بدعوى أنهم يحملون على أكتافهم هموم الشعب المسحوق الذى تتلاعب بأقداره النظم اليمينية والأحزاب التقليدية الطائفية التى لا هم لها سوى كراسى الحكم ومغانم السلطة وكذا الفئات البورجوازية «الكمبرادورية» التى تعمل لحساب الإمبريالية والرأسمالية العالمية... إلخ... إلخ فيما كانت آيات ظرف أحمد سليمان وذكرياته

مؤهلة لكسب كثير من القضايا التى يدافع عن أصحابها وحقوقهم أمام المحاكم بما يفوق اعتماده على نصوص القانون أو خبرته كمحام ضليع!

ويبدو - والله أعلم - أن الحزب الشيوعى كان يستثمر حضور أحمد سليمان وظرفه وذكرياته فى اختراق أوساط الأحزاب المناوئة وخصومه من السياسيين، فهو كان نجم الظرفاء الأوحد فى مختلف مجالس اليمين الوطنى وبخاصة مجلس «البوص» وهو اللقب الذى أطلقه الكاتب والمؤرخ الكبير المرحوم حسن نجيلة على محمد أحمد محجوب رئيس وزراء السودان الأسبق يرحمه الله. وهناك لقب ووصف آخر هو «الطاووس المدلل» سمعته على لسان القطب الاتحادي الشريف حسين الهندى يرحمه الله، وذلك أنه كان يتصدر مجلسه بقامته المديدة فى خيلاء وزهو واعتزاز بزعامته ومكانته السياسية لكونه مع الرئيس إسماعيل الأزهرى زعيم الحزب الاتحادى قدر لهما معا شرف رفع علم استقلال السودان عام ١٩٥٦، فكان على عادته ينصت أكثر مما يتكلم حتى يتفرغ لمهمة إدارة النقاش فى نظام وعدل وديمقراطية، ثم يلح عليه الحاضرون مرارا حتى يتكلم أو يتدلل ويدلى بدلوه فى موضوع النقاش أو حين يستحثونه على أن يلقى على مسامعهم بعضا من عيون قصائده القديمة أو خواطره الشعرية الحديثة. وكان يرحمه الله عندما يرتدى البذلة ويتزين بإكسسوارات الأبهة الأرستقراطية يخاله المرء لوردا أو «سير» أو بارونا، وكم رأيته وتابعت خطواته مرارا فى حفلات السفارات الأوروبية وسهرات الجاليات الأجنبية فى الخرطوم وهو يراقص المدعوات على أنغام التانجو والفالس فى رشاقة ورومانسية وكبرياء فرسان القرن التاسع عشر.

فى مجلسه كان يتألق نجوم السياسة والصحافة والأدب والشعر والغناء والظرفاء والمشاكسون وضيوف السودان، وكان والحق مضيافا تعمر مائدته الليلية بألوان الطعام والشراب وأشهرها طبق الفول المدمس المهروس ممزوجا بخلطة سرية من التوابل والبهارات الفاتحة للشهية. وكما كان أحمد سليمان نجم الظرفاء الأوحد، وكان عبد الوهاب ساعده الأيمن فى مكتب المحاماة والشهير بـ «بوب» أشهر المشاكسين، كان المطرب الكبير حسن عطية صاحب الحول والطول الوحيد المسموح له بالغناء فى مجلس «البوص»، وهو الذى أقنعه باحتراف عزف العود والطرب وانتشله من مهنة التمريض وأضفى عليه وعلى فنه احتراما وتقديرا لم يبلغه غيره فى زمانه.

أذكر أن المحجوب كان يهوى سماع أصوات كل المطربين السودانيين، وكم مرة سمعته يدندن فى عذوبة بكوبليهات من أغانى «الحقيبة» أى أغانى التراث، وكان «البوص» يقدر

عشقى لصوت المطرب الكبير عبدالكريم الكابلى أكثر من غيره، لكنه انتقده بشدة حين لحن وغنى قصيدة «أراك عصى الدمع» وقال : بعدما غنت أم كلثوم القصيدة لم يعد ثمة مجال لمجتهد آخر، وأصبح على المطربين والمطربات العرب أن يقلدوها لا أن يتنافسوا معها على غنائها الرائع الذى استنطق كلمات القصيدة وجسد معانيها وسرى فى المشاعر والأفئدة وأخذ بألباب المستمعين.

على أننى حين قدمت الأستاذ عبدالكريم الكابلى إلى السيدة أم كلثوم فى الحفل الساهر الذى أقامه المرحوم عبد الماجد أبو حسبو على شرفها فى منزله بحى الامتداد، رويت لها مقولة المحجوب حول قصيدة «أراك عصى الدمع» فضحكت قائلة : أصل المحجوب «تكلثم» من زمان، أى أصبح من مجاذيب صوتها. وقالت إنها لا ترى ما يمنع أن يغنى القصيدة وأى قصيدة أخرى أكثر من مطرب وأن تلحن بصيغ لحنية مختلفة.. إثراء للفن والوجدان.. وفى ذلك فليتنافس المتنافسون. و.. روت السيدة أم كلثوم على مسامع الحاضرين معلومات فنية وتاريخية قيمة حول قصيدة أراك عصى الدمع ربما لا يعرفها غير المتخصصين والمؤرخين للموسيقى العربية، وقالت إن المطرب والملحن الكبير عبده الحامولى كان أول من لحنها وغناها بصوته.. وبعده المطرب الكبير عبدالحى حلمى ثم صالح عبدالحى، وفى عام ١٩٣٥ أعاد تلحينها الشيخ زكريا أحمد وسجلها وغناها بصوته.. لكن هذا التسجيل لم يعثر له على أثر للأسف الشديد، وأنا شخصيا غنيت أراك عصى الدمع من تلحين عبده الحامولى.. ثم جاء الموسيقار رياض السنباطى ليعيد تلحينها بشكل أكثر عصرية عندما أدخل البيانو والجيتار لأول مرة فى فرقتى الموسيقية بهذه المناسبة.. ثم طلبت السيدة أم كلثوم من الكابلى أن يغنى القصيدة.. وأعجبت أيما إعجاب بصوته وأدائه.. وقالت عبارة مازلت أذكرها بحذافيرها : الكابلى همزة وصل جيدة بين الغناء السودانى والغناء الشرقى.. وبين الوجدان السودانى والوجدان العربى، ونهضت من مكانها تشد على يده وقالت : لازم نشوفك ونسمعك قريبا فى القاهرة يا أستاذ.

وكما كان المحجوب يهفو إلى مجالسة الظرفاء وأهل الطرب، كان يملك كذلك ملكات خاصة فى السخرية والنكتة. وأذكر أنه تفكه بنكتة حول أبناء النوبة من سكان حلفا القديمة أمام محمد توفيق وزير خارجية السودان الأسبق وصاحب العمود الصحفى الساخر «جمرات»، وهو من أبناء النوبة أيضا. وقال المحجوب : واحد بربرى سأل جاره فى القطار : اسمك شنوه؟

قال : عثمان جار النبى . .

سأله البربرى فى دهشة : يا سلام . . الحيط فى الحيط؟!

وقد بدأت معرفتى بالمحجوب أوائل الستينيات عبر تردده على مجالس ومنتديات صديقه وأستاذى المرحوم الشاعر كامل الشناوى والشاعر عبدالرحمن الخميسى كلما أتيحت لديه فرصة زيارة القاهرة للسياحة أو فى مهام رسمية . . وفى إحدى ليالى عام ١٩٦٤ اقتحم مجلسنا رجل نحيف أصلع مخمور يرتدى بدلة باهتة كالحة، راح يزعجنا بصياحه وحديثه عن زعامته وأمجاده ونضالاته إبان مظاهرات الطلبة ضد الملك فاروق والإنجليز، ثم هتف فجأة لزعيمه مصطفى النحاس باشا وراح يروى لنا أخبارا عن اجتماعات مجلس النواب ومجلس الشيوخ كما لو أنه من أهل الكهف ولا سمع عن ثورة يوليو وعزل فاروق واسم جمال عبدالناصر ولا علم بجلاء الانجليز منذ عشر سنوات عن وادى النيل.

. . هنا تفتقت ملكة الظرف والسخرية لدى المحجوب وقال : لا تزجروه ولا تؤذوه . . دعوه يعيش أوهام الماضى التى تسعده ولن يفيق من خمرها أبدا، وكأنه كان يستحث كامل الشناوى أظرف ظرفاء زمانه، فإذا به يدبر مقلبا لذلك الرجل المخمور الموهوم، مايزال صداه باقيا فى ذاكرة الذين شهدوا تلك الليلة فى كافتيريا «داى آند نايت» بفندق سميراميس القديم.

## عبد المولى زعيم الأمة

كان عبد المولى اسم الرجل الغائب عن الوعى وتوقفت ذاكراته عند زمن الأحزاب وزعامة مصطفى النحاس باشا للأمة ومطلبها الوطنى فى جلاء الإنجليز عن وادى النيل . . وقد عرفنا من كامل الشناوى أنه كان فى شبابه من هتيفة الطلبة الوفديين إبان دراسته فى كلية الحقوق لكنه فشل بعد تخرجه فى العمل بالمحاماة وقبل عن طيب خاطر وظيفة «رئيس تحرير حبس» وهى مهنة كانت معروفة إبان سطوة القلم السياسى التابع لوزارة الداخلية الذى كان يتعقب رموز الحركة الوطنية، ومن هنا ظل اسمه يتصدر «ترويسة» عدد من الصحف المناوئة للملك والإنجليز بوصفه رئيس التحرير المسئول دون أن يسند له عمل أو دور سوى تقديم نفسه للمساءلة أو الاعتقال أو السجن حين يتجاوز رئيس التحرير

الحقيقى محاذير قانون المطبوعات أو العيب في الذات الملكية والتنديد بالاستعمار البريطاني.

كان من شهود تلك الليلة المثيرة عدد كبير من تلاميذ كامل الشناوى. وحوارييه وأصدقائه، أذكر من بينهم الكاتب الصحفى موسى صبرى والناقد الكبير الدكتور لويس عوض والملحن بليغ حمدى والممثل الكوميدى سعيد أبو بكر والكاتب الصحفى جلال كشك والشاعر أحمد عبد المعطى حجازى والمذيع الشاعر مأمون أبو شوشة وعشرات من زبائن كافتيريا «نايت آند داى» الذين تعلقت أبصارهم وأسماعهم بمائدة كامل الشناوى وضيفه السودانى الكبير. وهكذا على عادة الشناوى من ترتيب وقائع السهرة وحبك المقالب المثيرة للتأمل أو الضحكات قال فى صوت مرتفع وبلهجة جادة: أيها السادة أقدم لكم الآن زعيم «زَمَش» - وهو اسم حركى لتنظيم سياسى وهمى من اختراع الكاتب الساخر محمود السعدنى إبان اعتقاله فى الواحات للتموية على جواسيس القلم السياسى ومعناه «زى ما أنت شايف» - وعليه أن يؤكد أمامكم شعبيته فى مواجهة زعيمنا الأوحد سعيد أبو بكر.. وهنا ضجت الكافتيريا حماسة وتصفيقا حيث وقف سعيد أبو بكر يؤدى دور الخطيب وكأنه يمثل على خشبة المسرح وتقمص بالفعل شخصية الزعيم الأوحد وراح يندد بغريمه زعيم حزب زمش وسرد وقائع لا أصل لها ولا فصل حول باعه السياسى الطويل وتاريخه العريض فى مهاجمة الاستعمار والسراى الملكية حتى اختتم خطبته العصماء بالدعوى إلى تحكيم الشعب بينه وبين ذلك الزعيم الموهوم.. وهنا كانت الخمر قد لعبت برأس عبد المولى الصلعاء وثارت ثائرة زعيم حزب زمش حيث اعتلى مقعدا، وبعد مقدمة طويلة مسلية شكر فيها الجماهير التى زحفت من كل حدب وصوب لتأييده، هاجم غريمه سعيد أبو بكر فى عنف واتهمه بالتفريط فى القضية الوطنية وممالأة السراى الملكية والعمالة للإنجليز، ثم تحداه أن ينافسه فى معركة انتخابية فاصلة الآن وفورا.

على الفور بدء كامل الشناوى فى توزيع مناديل الفندق الورقية على جلسائه وعلى رواد الكافتيريا الذين كانوا يتابعون المشهد كما لو أنها بطاقات انتخابية جاهزة للتصويت لصالح أى من المرشحين، ثم جمعت الأوراق فى جردل معدنى وبعدها تولت لجنة محايدة فرز الأصوات: وكانت النتيجة بالطبع فوز زعيم حزب «زمش» بكل الأصوات حتى صوت منافسه سعيد أبو بكر:.. وهلل الجميع وصفقوا له.. ووقف الزعيم المنتخب على أحد المقاعد صامتا وكأنه يتطلع إلى جموع الشعب المحتشدة ليسمعوا قوله الفصل فى قضية الساعة، ثم حمد الله وأثنى عليه أن وفقه فى كسب المعركة الانتخابية..

والفوز بإجماع الأمة على زعامته فى تلك الظروف العصيبة التى تعيش فيها البلاد، وراح يهذى ويهذى حتى اختتم خطبته بهتاف مدوٍّ «مصر والسودان لنا وإنجلترا إن أمكنا»، وهنا دعا كامل الشناوى صديقه محمد أحمد المحجوب إلى تحية الزعيم الموهوم بفوزه الساحق فى الانتخابات حيث نظم بيتين من وحى اللحظة ألقاهما على مسمع من الجميع :

« قهرت كل المرشحين - فخذ يدى وأعطنى يمينا - واخطب لنا وقل كلاما - يمله الناس أجمعينا» . وينبرى كامل الشناوى إلى التهنئة ويقف مستندا بكلتا يديه على المائدة كعادة شعراء أحزاب العهد البائد وألقى قصيدة حماسية من «شعر المهملات» مطلعها : «أى مولى صرت عبده . أيها الفاقد رشده - ما الذى أعطاك «ينى» - مالذى ضيعت عنه - كلما ألقاك ألقى - عاقلا أخلف وعده - يا أمينا فى عهوده - ضيع الخمار عهده - أنت فى الأوزان كسر - أنت فى الأحرف شدة - ليتنى أبكى عليه - ليتنى أحتار بعده » .

ويقدح الشاعر الإذاعى المأمون أبو شوشة قريحته ويلقى قصيدة زجلية يهنئ فيها الزعيم المخمور :

«الكاس فى الكاس - والقرعة فى راس - وأخوك ترباس - غلبان محتاس - آل إيه بيقول - كان مرة زعيم - وزمانه قديم - ومقامه عديم - وحقيقته بهيم - وعامل آل إيه - مصطفى النحاس - وزعيم آل إيه - كل الأجناس - المجد أهو راح - والخلق ارتاح - وفاتولو جراح - خلقة سفاح - وضحية بغية - الحق يا بوليس - مجنون بماهية - وأغلى هدية - تاخذه مطية» .

ويستجيب الشاعر أحمد عبد المعطى حجازى لنداء الواجب الوطنى المزيف ويقول :

« المجاديف - المجاديف - تهلل - وتمادى - أنت عيل . . ها هنا شخص مضلل - ومضلل - أين راح - يا رياح - يا أغاريد الصباح . . اسألوا «ينى» فينى يعرفه - شاربا من دون قرش يصرفه - فإذا أذن الليل رواح يقذفه - والرصيف - الفوانيس البغايا تلقفه - هو فى الصبح فلان نعرفه - وهو فى الليل رزيق ننسفه » .

ثم كانت آخر قصائد التهنئة لأحد رواد الكافتيريا قدمها إلى كامل الشناوى إسهاما فى السهرة وقف يلقيها بنفسه :

« الصراصير والعناكب – أنت راكب – وتمثلت فى المرايا محارب – انتهى عهد الأجانب – فهو شارب ثم شارب – عبر البحر دون قرب» . و . . .

هكذا كان الختام المعتاد للسهرة والفجر يوشك أن ينبلج بالضياء . . والزعيم يحمل

على الأعناق وسيارة الإسعاف بانتظاره لإجراء عملية غسيل معدة فى قصر العينى بينما المرحوم أحمد حسنى وزير العدل الذى كان يقيم بالفندق آنذاك يراقب المشهد من شرفة غرفته بالدور العلوى مستغرقا فى الضحك.

على أن المحجوب الذى كان يطرب لسماع وممارسة ألوان الفكاهة والدعابة والمقالب، والسخرية كان أيضا يتقبلها عن طيب خاطر إذا صادفت لديه استحسانا حتى لو كانت تعنيه شخصيا.. وأذكر أنه قال فى سهرة أقامها بمنزله على شرف سليم إليافى الأمين المساعد للجامعة العربية عام ١٩٦٨ إن سرقة المسابح حلال! وفسر فتواه بجواز السرقة إذا غفل صاحب المسبحة عن التسبيح على حباتها، فأولى بها غيره وحلال على سارقها.. وانتهت السهرة فى منزل المحجوب ليكشف أن إليافى قد اغتنم لنفسه سبحته الكهرمان التى جاءته هدية من عاهل السعودية المغفور له الملك فيصل بن عبد العزيز، فلم يسع إلى استردادها وإنما ضحك من أعماقه للمقلب الذى أوقع نفسه فيه. لكن المحجوب استاء كثيرا وغضب بشدة عندما بلغته سخرية الكاتب السودانى المرحوم على حامد وخاصمه فترة طويلة عندما وصف نجليه سيد والمرحوم سامى بقوله: للمحجوب ولدان أحدهما «سىء» والثانى «سام» ذلك أنه يرحمه الله كان يحبهما كثيرا ويتغاضى عن هفواتهما أكثر.

## نميرى فى بيت الخميسى

كان الشاعر عبدالرحمن الخميسى - يرحمه الله - فنانا شاملا: كاتبا وصحفيا وروائيا وشاعرا ومخرجا مسرحيا وسينمائيا وإذاعيا وفوق ذلك موسيقيا وممثلا من طراز فريد... وكلنا نذكر دوره العظيم فى فيلم «الأرض» قصة عبدالرحمن الشرقاوى وإخراج يوسف شاهين، وهو فضلا عن ذلك كله من طراز إنسانى رائع غاية فى الكرم، ظريف ومتحدث يخلب الألباب وأب ودود لجيل من الموهوبين فى مجالات الثقافة والفن والصحافة.

خلال فترة الأربعينيات إبان المد الوطنى المشترك لشعبى وادى النيل فى مواجهة الاستعمار البريطانى، ارتبط الخميسى بعدد هائل من رجالات وشباب السودان وبينهم محمد أحمد محجوب وعبدالخالق محجوب والدكتور عقيل أحمد عقيل ومبارك زروق والرشيد الطاهر عليهم جميعا رحمة الله، وعابدين إسماعيل وأحمد سليمان والشاعران جيلى عبدالرحمن ومحمد الفيتورى وغيرهم وغيرهم كثر.. حيث نمت العلاقة بينهم فى

أجواء السياسة وحتى مرحلة الصداقة الحميمة، فكان بيته كعبة لهم وكانت سهراته ومنتدياته يندر أن تخلو من الأخوة السودانيين.

من دلائل حب الأشقاء السودانيين للخميسى أن يبادر محمد أحمد محجوب، وكان آنذاك وزيرا للخارجية، إلى مطالبة الرئيس جمال عبدالناصر - قبل أن يشرع فى مباحثاته معه حول قضايا تهم البلدين - بالإفراج عن الخميسى إبان اعتقاله مع رفاقه الشيوعيين فى سجن أسيوط.. وأن يحلف بالطلاق أن يتم الإفراج عنه خلال وجوده بالقاهرة حتى ضحك الرئيس عبدالناصر، فكان للمحجوب ما أراد.

وفى عام ١٩٦٤ التقى الرئيس وفدا سودانيا يمثل ثورة أكتوبر برئاسة أحمد سليمان قطب الحزب الشيوعى آنذاك، الذى قدم إلى عبدالناصر طلبا من الخميسى بإسكانه شقة فى العمارات المؤجرة التى كانت تحت إشراف شركات التأمين.... ورفع عبدالناصر سماعة التليفون وطلب من السيد عبدالحميد السراج - رئيس الهيئة العامة للتأمينات آنذاك - أن يدبر الشقة المطلوبة للخميسى فورا، ولم تمض سوى أيام حتى انتقل من شقته الضيقة فى حى معروف إلى شقة أكثر اتساعا فى شارع عدلى.

فى عام ١٩٦٨ كان عبدالماجد أبو حسبو وزيرا للثقافة والإعلام فى حكومة المحجوب الائتلافية بين الحزب الاتحادى وحزب الأمة، وكان الزعيم إسماعيل الأزهرى آنذاك رئيسا لمجلس السيادة، وفى إحدى سهرات الخميسى القاهرية استضاف صديقه أبو حسبو وكان الحديث بينهما والحاضرين ممتعا حول ذكريات النضال المشترك والعلاقات المصرية السودانية وضرورات توثيق مراحلها السياسية وأواصرها الاجتماعية حتى تهتدى الأجيال الجديدة فى وادى النيل بايجابياتها... ولكن كيف؟

فجأة لمعت فكرة طرحها الخميسى على الحاضرين وقال: المقالات الصحفية مفعولها بطىء وتأثيرها مقصور على المتعلمين والمثقفين خاصة أن مجتمعاتنا تسودها الأمية... بينما السينما بأسلوبها المشوق وتأثيرها المباشر هى الأكثر مصداقية وانتشارا وتأثيرا فى هذا المجال الحيوى!

عندئذ تحلقت المناقشة حول السينما، ولأن الخميسى سينمائى محترف اتفق الحضور على تكليفه بالمبادرة إلى وضع تصور مبدئى لإنتاج فيلم تسجيلى يعالج قضية العلاقات المصرية - السودانية والتعريف بثوابتها التاريخية. ومن جانبه بادر عبد الماجد أبو حسبو إلى

تبنى المشروع وقال إنه يعتقد أن هذا العمل العظيم سوف يصادف هوى الحكومتين المصرية والسودانية واقتسام تكلفة إنتاجه مناصفة بين البلدين!

غاب الخميسى بعد هذه السهرة ثلاثة أيام لانعرف إلى أين ذهب ولا أسباب اختفائه حتى دعانى لسهرة أخرى فى شقته بحى معروف، وكان أبو حسبو مايزال فى القاهرة حيث طرح تعديلا على فكرته . . وقال إنه ظل يفتقد طعم النوم حتى اهتدى إلى الحل الأمثل عبر إنتاج فيلم روائى يعالج قضية العلاقات بطريقة طبيعية تختلف عن الفيلم التسجيلى الذى يقحم المعلومات والحقائق على المشاهد . . . ثم قرأ لنا القصة وكانت حول مهندس جيولوجى مصرى ذهب للمشاركة فى اكتشاف المعادن والمياه الجوفية بغربى السودان الذى يعانى من مشكلة العطش . . . وهناك وقع أسيرا فى حب فتاة سودانية . . . ومن خلال القصة يستعرض الفيلم مشاهد خط سير المهندس المصرى من مصر إلى السودان عبر درب الأربعين . . . والترحاب والكرم المعهود الذى استقبلته به القبائل وعاداتها وتقاليدها وحتى إقامته وعمله فى غربى السودان، وكيف كسب ثقة السكان وأحبوه تقديرا لنجاحه فى حل مشكلة العطش إثر اكتشافه لأكثر من موقع غزير بالمياه الجوفية فكانت موافقة القبيلة على تجاوز عاداتها وتقاليدها التى لاتسمح بزواج بناتها من خارجها والقبول بزواجها من المهندس المصرى . . . إلخ . . . إلخ .

من جانبه رحب أبو حسبو بالفكرة ووافق على أن يبدأ الخميسى كتابة السيناريو بعد مراجعة القصة من قبل لجنة مصرية سودانية مشتركة، على أن يتم توقيع العقد النهائى بعد رصد الحكومتين مبلغ تكلفة إنتاج الفيلم، وكلف الخميسى بإعداد الدراسة الاقتصادية والفنية للمشروع فى أقرب وقت . . . وقال: إن خروج المشروع إلى النور إضافة إلى غناء أم كلثوم فى السودان لصالح المجهود الحربى وإزالة آثار عدوان الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ وسام على صدرى وتتويجا لدورى المتواضع فى تعزيز الصلات الثقافية بين البلدين.

الخميسى تفرغ من كل أعماله وأقلع عن السهر والصعلكة من أجل إنجاز المشروع وراح فى همة ونشاط فى إعداد دراسة الجدوى المطلوبة، والاتفاق مع طاقم الفنيين ممن تتوافر فيهم الخبرة والكفاءة واختيار الممثلين المرشحين من مصر لأدوار البطولة والأدوار الثانوية، وبعضهم طلب عربونا على سبيل الجدية. بل إن الخميسى حين تلقى مكالمة تليفونية من أبو حسبو يهنئه بموافقة اللجنة السودانية المصرية الإعلامية المشتركة على قصة الفيلم مع بعض التعديلات والإضافات البسيطة شرع يكتب السيناريو . . .

فجأة اندلع انقلاب ٢٥ من مايو عام ١٩٦٩ بزعامة العقيد جعفر نميرى وأسقط فى يد الخميسى . . . ماذا يفعل وقد خسر الجلد والسقط؟ وبعض أفراد فريق العمل الذين اتفق معهم على المشاركة فى المشروع وقع لهم على شيكات تستحق الدفع بعد شهور، لكن لأن إرادة الخميسى فوق المفاجآت ولا تعرف المستحيلات، من ثم بدأ يفتش عن طريقة لاستعادة حقوقه . . . لجأ إلى أصدقائه من السودانيين لكنهم اعتذروا جميعا عن القيام بوساطة لإقناع النظام الجديد بعدالة قضيته لأنهم أصبحوا خارج السلطة بعد قرار نميرى حل الأحزاب التى ينتمون لها. لجأ إلى الكاتب الصحفى الكبير بشير محمد سعيد رئيس تحرير جريدة الأيام ونقيب الصحفيين فى السودان ووعده خيرا، وبعد عدة شهور عاد إلى القاهرة بخفى حنين.

عندئذ قرر الخميسى أن يتبنى المثل القائل «ما حك جلدك مثل ظفرك». وكان قد قرأ لى عدة مقالات وتحقيقات حول الأوضاع الجديدة فى السودان . . . وحوارات أجريتها مع قيادة انقلاب مايو، وجاءنى لذلك يجس النبض ويتحسس طريقه . . . وسألنى إن كان باستطاعتى أن أقدمه للمسئولين السودانيين الجدد حتى يشرح لهم مشكلته . . ووافقت بالطبع خاصة وأنه صديق وأستاذ وصاحب فضل . . . وهكذا فى أول زيارة للواء خالد عباس وزير الدفاع والرائد زين العابدين بن عبدالقادر المسئول عن الرقابة الإدارية فى السودان والرائد مأمون عوض أبو زيد رئيس جهاز أمن الثورة للقاهرة، كان عبدالرحمن الخميسى قد تعرف عليهم تباعا.

ولأنه متحدث ساحر وظريف لا يشق له غبار ولا ينقصه الذكاء الاجتماعى، نشأت بينه وبينهم صداقة حميمة كما لو أنها وليدة سنوات بعيدة، فكانوا بعدما يباشرون مهامهم ومباحثاتهم الرسمية مع المسئولين المصريين، دائما ما ينتهى بهم المطاف ليلا فى شقة الخميسى بشارع عدلى، وكنت فى البداية مدعوا لهذه اللقاءات والسهرات الرائعة دون أن يفتح معهم حديثا حول مسألة الفيلم التى كبدته الخسائر، حتى تحين الفرصة المناسبة وشرح لهم قضيته وأسهب فى إقناعهم بالظلم الذى وقع عليه، حتى لم يعد يدعونى إلى سهراته معهم، بل إنه تلقى دعوة رسمية لزيارة السودان، وعرفت أنه التقى الرئيس نميرى الذى أحبه وقربه منه وسافر معه فى جولاته الميدانية إلى غربى السودان.

وهكذا على غرار أعضاء مجلس الثورة الذين توثقت صلاتهم مع الخميسى، كان نميرى بعدئذ حاضرا دائما فى شقة الخميسى كلما زار القاهرة للاستئناس برؤاه والونسة الممتعة معه، وكانت أخبار تلك اللقاءات والسهرات تأتينى وأقول حلال عليك يا

صحبى وأدعو له بالنجاح فى استخلاص حقوقه ومستحقاته وإنجاز مشروعه الفنى المرتقب، حتى وقع الانقلاب الشيوعى فى السودان عام ١٩٧١ بزعامة الرائد هاشم العطا وإعدام صديقه عبدالخالق محجوب زعيم الحزب الشيوعى وهو مكبل اليدين والقدمين إثر محاكمة عسكرية سريعة جزافية. عندئذ ثار الخميسى لما حدث وراح يجمع التوقيعات التى تدين نميرى ونظامه ضاربا عرض الحائط بالخسائر التى تكبدها وأوشك على استردادها، فى الوقت الذى كانت فيه مقاهى القاهرة ومنتدياتها تردد سخريات الخميسى ونكاته الموجعة فى مواجهة نميرى، وتلك كانت أمضى أسلحته فى مواجهة خصومه، وسرعان ما كانت تنتشر بسرعة البرق فى أوساط مصر وتنتقل بسرعة البرق إلى السودان.

## شلة الركن

فى نهايات حكمه دأب الرئيس جعفر نميرى على توجيه نقده وتحذيره ووعيده لبعض الشخصيات السودانية التى تحاشى أن يذكر أسماءها بدعوى أنهم دأبوا على الاجتماع والسمر فى أركان الفنادق وتناول قيادات النظام بالتجريح والسخريات اللاذعة وممارسة النقد والاستهجان من سياساته ومواقفه، ولم يكن يعنى تحديدا سوى شلة معينة من الأصدقاء الذين يجتمعون بانتظام كل مساء فى مكان قصى من بهو فندق السودان الجديد المطل على النيل.

أذكر الآن من بين أفراد تلك الشلة عميدها المرحوم عبدالسلام أبوالعلا وشقيقه المرحوم مصطفى وكانا من رجال الأعمال البارزين ومن خيرة أهل السودان ثقافة ووعيا وعطاء ووطنية واستقامة وإيمانا بالديمقراطية، والمرحوم على حامد وكان كاتبا وطنيا مستنيرا وصاحب نكتة نافذة كالسهم الماضى المصوب بدقة نحو الهدف وكان حريصا على أن يستمر فى عمله محاسبا متواضعا فى إحدى الشركات حتى يفى بالتزاماته المعيشية المتواضعة دون أن يقع فى براثن السلطة وبريق الثراء، والمرحوم محمد سوار الذهب وكان مديرا لإحدى شركات القطاع الخاص رجلا ودودا وأخا لإخوانه ومن فرسان ليل الخرطوم ومباهجه وإحدى دعامات مشروع معهد القرش الخيرى، والمرحوم إبراهيم عثمان إسحاق الوكيل الأسبق لوزارة التجارة ومدير عام البنك التجارى وصاحب سجل حافل من المواقف الشريفة فى الخدمة المدنية والدفاع عن نزاهتها ومصداقيتها الإدارية والمحاسبية فى

مواجهة تجاوزات الحكومات، والمرحوم إبراهيم أحمد رئيس مجلس إدارة البنك التجارى وأحد المؤسسين البارزين لنادى الخريجين، وعبد القادر يوسف عميد آل شهاب وكان ضابطا سابقا فى جيش السودان ورغم ما كانت تتسم به مواقفه من القيم المحافظة الصارمة إلا أنها كانت مجرد غطاء أو قناع تفرضه الضرورات الاجتماعية لاخفاء حقيقته وجوهره النبيل المحب للناس والعاشق للحياة، وأخيرا رجل الأعمال المصرى لطفى منصور الذى رحل إلى السودان يواصل عطاءه وخبراته فى تسويق محصول القطن إثر تأميم ثورة ٢٣ من يوليو لشركات الأقطان فى مصر وكان شخصية مركبة ومحيرة فهو كان يداوم على أداء الصلوات الخمس فى أوقاتها فما أن يفرغ من صلاة العشاء حتى يحمل مشروبه الروحى وينضم إلى الركن الشهير فى فندق السودان الجديد، وعندما سألته الشلة: كيف يستقيم الشراب مع التقوى؟ كانت إجابته إن أحد الخلفاء الراشدين سُئل يوما فى أمر مسلم يشرب الخمر ويصلى فقال سوف تنهاه صلاته يوما عن شرب الخمر.

على أن شلة الركن لم تكن ظاهرة جديدة على عهد نميرى، فهى قد انتظم عقدها إبان التجربة الديمقراطية الثانية فى السودان ولم تكن منغلقة على أعضائها الدائمين بل كانت دائما على أهبة الاستعداد للحفاوة بأى ضيف أو صديق عابر جاء ينشد الونسة والبوح والمشاركة فى حواراتهم المسائية، وكثيرا ما ترددت على الركن الشهير كلما أتيحت لى زيارة السودان حيث يدور الحوار غالبا حول قضايا الساعة فى السودان والعالم، ثم ينحسر الحديث تلقائيا - فى وجودى - حول العلاقات المصرية السودانية.

أذكر أننى أرسلت إلى الشلة نسخا من كتابى «آخر ظرفاء ذلك الزمان» الذى أرخت فيه لسيرة حياة أستاذى الكاتب الشاعر كامل الشناوى فإذا به موضوع للنقاش والنقد فى غيبتى وفى حضور المرحوم الأستاذ محمد أحمد محجوب رئيس وزراء السودان الأسبق الذى كانت تربطه بالشناوى صداقة حميمة فى أجواء الليل والجمال ومرابع الشعر وقد رويت تفاصيلها فى فى حلقة سابقة وعندما التقيت المحجوب بادرنى قائلا:

لقد سلقناك بألسنتنا فى الركن ونقبنا فى كتابك عن السهو والخطإ والتجاوز.. وشهدنا لك بالوفاء لذكرى كامل الشناوى وأهدانى المحجوب جملة كتبه ودواوينه ممهورة بكلماته الرقيقة وقال: ليتك تهجر السياسة بعض الوقت وتكتب أدبا. ثم أضاف: ليس هذا رأيى وحدى لكنه الرأى الذى استقرت عليه شلة الركن.

أذكر الآن حوارا دار بين ضيفين عابرين على الركن شتاء عام ١٩٦٨ هما المرحوم عبد

الماجد أبو حسبو وزير الإعلام والأستاذ أحمد سليمان المحامى قطب الحزب الشيوعى آنذاك وسفير السودان فى أمريكا فيما بعد ثم أعفى من منصبه أخيرا. وكان عبدالماجد قد وصل إلى الركن متعبا مهموما يشكو ألوانا من المعوقات المالية والبيروقراطية والحزبية التى تعترض طريق تنفيذ مهامه وبرامجه الإصلاحية فى وزارة الإعلام!

وقال إنه يفكر جديا فى الاستقالة. وعندئذ انفجر أحمد سليمان ضاحكا وقال: يعنى ياعبد الماجد ناوى تضحى بسيارة الحكومة الهنتر «وكشك» الحراسة أمام بيتك وبدل السفر والدعوات الرسمية «فول بورد» لبلاد الله والاصطباحة بوجه «أبو ببيونة»؟! طيب يمين بالثلاثة أراهن على دفع ألف جنيه عدا ونقدا إذا صدق حديثك عن الاستقالة! يازول أنا ذقت حلاوة منصب الوزير فى أعقاب ثورة أكتوبر ومن يومها وأنا منتظر الدور.. وكان أحمد سليمان يعنى بأبو ببيونة الأستاذ إبراهيم خليل وكيل وزارة الإعلام الذى يحرص على ربطة العنق الببيونة صباح مساء وورث الجدية والصرامة منذ كان ضابطا للبوليس ومديرا للجوازات والهجرة.

على أن ما يجرى من حديث ومناقشات فى ركن فندق السودان كل مساء كان تحت سمع وبصر أجهزة المخابرات السودانية فى عهد نميرى، ولم يكن هذا التجسس غائبا عن إدراك الشلة بل كانوا يعرفون المكان الذى يختفى فيه جهاز التسجيل خاصة وأن نميرى دأب على الإشارة فى خطبه وأحاديثه وتصريحاته إلى هؤلاء الذين يجلسون فى أركان الفنادق، فكان حريصا على المبادرة أولا بأول للرد على انتقادهم وسخرياتهم. وعلى مايبدو فهم كانوا يحرصون على أن يصل صوتهم ونقدهم إلى أسماعه بعد أن أخذته العزة بالإثم ولم يعد يأبه لصوت الشعب حتى اجتمعت إرادته على عزله فكانت انتفاضة السادس من إبريل عام ١٩٨٥ التى قوضت أركان نظامه.. بينما ظل ركنهم فارغا مهملا بعد رحيل جيل الرواد المؤسسين تباعا!

### أم كدادة ما ذنبها؟

لا شك فى أن تجربة السودان الديمقراطية الأولى كانت تمثل أزهى عصوره السياسية منذ فجر الاستقلال، رغم احتدام الصراع بين دعاة الاستقلال بزعامة حزب الأمة ودعاة الوحدة مع مصر بزعامة الحزب الوطنى الاتحادى. وهنا تلح على ذاكرتى تلك القصة المثيرة التى وقعت بين قطب حزب الأمة عبدالله خليل وأحد أقطاب الحزب الاتحادى

البارزين المرحوم مبارك زروق، وكانت تربط بينهما صلات الصداقة والاحترام المتبادل حتى كانا مضرب أمثال أهل السودان فى المودة والتلاقى فى الحياة الاجتماعية، شديدى البأس والخصومة كلما جد الجد عبر تبنى مواقف الحزبين السياسية والدفاع عنها فى ساحة البرلمان. وكان الصديقان اللدودان قد رشحا لتمثيل الحزبين فى دائرة «أم كدادة» بمديرية دارفور إبان أول انتخابات التجربة الديمقراطية الأولى فى السودان حيث جاءت نتائج فرز أصوات الناخبين تؤكد فوز عبدالله خليل، لكن القطب الاتحادى بادر إلى الاحتجاج وعزا سقوطه فى الانتخابات إلى التزوير والتدخل غير المشروع عبر شراء أصوات الناخبين، ومن ثم قرر الاحتكام إلى القضاء حيث انبرى الكاتب المحامى محمد أمين حسين - وكان مراسلا آنذاك لصحيفة الأهرام القاهرية - إلى شن حملة صحفية شعواء ضد عبدالله خليل فى صحيفة العلم تحت عنوان «أم كدادة ما ذنبها؟» بدعوى أنه غريب عن الدائرة فلا كانت مسقط رأسه ولا تربطه بها ثمة صلات أو مصالح حتى إنه لم يقم بزيارتها قط قبل الانتخابات!

حددت محكمة «الفاشر» موعدا للفصل فى القضية، وعلى الطائرة التى غادرت الخرطوم إلى مديرية دارفور اجتمع عبد الله خليل ومحاميه محمد أحمد محجوب والقطب الاتحادى مبارك زروق ومحاميه أحمد سليمان والقاضى الذى اختاره النائب العام للفصل فى النزاع، وقد سمعت من بعض السودانيين الذين رافقوا المجموعة على متن الطائرة وإقامتهم فى بيت الضيافة بمدينة الفاشر ألوانا من أخلاقيات أهل السودان وإبداعاتهم الاجتماعية على درب التعامل بين الأصدقاء الألداء، وكيف كانوا يتناولون الطعام وشرب الشاى معا ويتحاورون معا وينامون فى غرفة واحدة ويتبادلون أمامه الصلوات الخمس. وأكثر ما أدهشنى فى رواية شهود الواقعة: أن عبدالله خليل كان يتمنى على الله أن يكسب خصمه الاتحادى القضية بينما تمنى مبارك زروق أن يخسر القضية وأن تتأكد مصداقية فوز عبدالله خليل فى دائرة «أم كدادة». . وأن الأمر برمته لا يتجاوز من جانبه المقولة الشهيرة «لكى يطمئن قلبى»! . .

وجاء الموعد الذى حددته المحكمة للفصل فى النزاع، وانبرى المحجوب للدفاع عن عبدالله خليل فى عبارات رنانة ووصفه بأن «فى ماله حق معلوم للسائل والمحروم». . فما أن نطق القاضى الحكم بفوز عبدالله خليل فى الانتخابات حتى ترقرقت فى عينيه الدموع وراح يحتضن خصمه الاتحادى الذى بدا راضيا باسما أمام مرأى من حضور المحاكمة،

وعاد الجميع إلى الخرطوم على متن الطائرة التى حملت كذلك القاضى الذى فصل فى النزاع وكأنهم عائدون من نزهة خلوية أو مباراة رياضية، وفى العاصمة السودانية تبادل الصديقان اللدودان هدايا «الكرامة»، تهنئة للفائز الذى استرد اعتباره، وتهنئة من الفائز لخصمه الشريف الذى تقبل الخسارة بروح طيبة، تأكيدا من القطبين على التزامهما بأخلاقيات أهل السودان وتراثه الأصيل حين يحتدم الخلاف السياسى وإعلاء للقيم الديمقراطية والانصياع للحق وحكم القانون!

ولا يكاد سياسى سودانى داهمته القرارات والأحكام الديكتاتورية المقيدة للحريات الديمقراطية يختلف حول ذكريات الحنين والسعادة البالغة لتلك الأيام الجميلة التى عاشها مع غيره من خصومه السياسيين وراء قضبان السجون والمعتقلات، وكيف تغلبوا جميعا على الصعاب والمساوئ والإهانات التى واجهتهم بالحوار والمؤانسة والمودة وإنكار الذات.

وحتى خلال الأنظمة الديكتاتورية التى ابتلى بها السودان لم يكن الأمر يخلو من محبة وتعاطف وحنو بين رموزها وقياداتها وبين أصدقائهم السابقين الذين انضموا إلى صفوف المعارضة السياسية، حفاظا على زمالة الدراسة أو صلات القربى وذكريات «الحلة» أو الحى أو الانتماء إلى القبيلة الواحدة، ولذلك لاينفض مقر إقامة نميرى فى القاهرة من ضيوفه السودانيين الذين ناصبوا حكمه العداء!

وكان الرئيس نميرى قد رفع منديل الأمان حتى يطمئن سكرتير الحزب الشيوعى محمد إبراهيم نقد على حياته، ويقتنع بالخروج من مكانه السرى الذى لجأ إليه شهورا منذ فشل الانقلاب الشيوعى عام ١٩٧١ بمناسبة الاحتفال السنوى الذى تنظمه مدرسة «حنتوب الثانوية» احتفاء بخريجيها، وكان يجمع بين نميرى ونقد زمالة الدراسة وصداقة الحلة، وكانا كذلك من أبرز أعضاء فريق المدرسة لكرة القدم، ومن هنا رأى الرئيس السودانى ضرورة أن يشارك خصمه السياسى اللدود دفعته فى مواجهة فريق الدفعة الأخيرة من خريجى حنتوب.

ولأن نقد كان يدرك قيمة وأهمية أن يلتزم نميرى بعهوده وفق أخلاقيات أهل السودان لذلك ظهر فجأة فى ملعب المدرسة وتبادل الدعابات مع نميرى وخاض معه غمار المباراة.. ثم جلس إلى جواره يشرب الشاى ويأكل الجاتوه ويستمعان معا إلى الخطباء

ومشاهدة فقرات الحفل التى تبادل فيها الخريجون الذكريات الحلوة وتقليد الزملاء والأساتذة، حتى مال نميرى على نقد هامسا وقال: «الآن يجب أن تختفى والله معك». وفى هدوء انسل نقد من الحفل دون أن يعترض طريقه إلى مخبئه السرى أى من حرس نميرى أو رجال الأمن حتى خرج لأول مرة على الجماهير بعد نجاح انتفاضة إبريل عام ١٩٨٥.. وعزل نميرى!!

## الدكتور الماحي يعالج المجانين والعقلاء

كان الجلوس إلى الدكتور التيجانى الماحى أول طبيب للأمراض العصبية فى السودان متعة فكرية وإنسانية لا تعادلها متع الدنيا الحسية ولذائذها المختلفة، فهو كان يرحمه الله عالما موسوعيا فى كل دروب العلم والأدب والفلسفة والتاريخ واللغويات. ورغم أننى محسوب وسط أبناء جيلى من المتكلمين وقدر لى كذلك أن أخوض تجربة الاحتكاك ومعايشة فطاحل «الكلمنجية» الذين كانوا ينصبون من حولهم «المكلمات» أينما ذهبوا وحطوا الرحال من أمثال الراحلين كامل الشناوى وزكريا الحجاوى وعبد الرحمن الخميسى وعباس الأسوانى والشيخ عبد الحميد قطامش وآخر حبة فى عنقودهم الصديق الكاتب الساخر محمود السعدنى، إلا أننى كنت دائما مستمعا فحسب عن رضا واقتناع فى مجالس الدكتور التيجانى الماحى تجسيدا للمثل القائل: «إذا كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب». لذلك فضلت أن تكون غنيمتى من مجالسته الاغتراف من علمه ومعارفه الذهبية عبر الاستمتاع برنين حديثه الشائق الذى يوقظ الروح ويثرى العقل ويدعو إلى الحكمة والتأمل.

وقد عرفت الدكتور التيجانى الماحى لأول مرة عبر صديقه الدكتور على سامى النشار أستاذ الفلسفة الإسلامية بجامعة الإسكندرية، وهو كان بمثابة خالى الذى تفتحت مداركى الثقافية وألف باء الفكر السياسى على يديه بمنزل جدى لوالدتى بحى الروضة فى القاهرة. ففى عام ١٩٤٨ رأيت فى هذا المنزل جمال عبد الناصر الضابط بالجيش حيث كانت تربطه صلات النشأة والرضاعة معه ومع خالى الأكبر حسن النشار المحامى بوزارة الأوقاف آنذاك، ومايزال اسمه يتردد دائما فى كل الكتب التى سجلت السيرة الذاتية للزعيم الخالد، منذ كان والد عبد الناصر وجدى المرحوم وصفى النشار زميلين فى مصلحة البريد لا يفترقان أبدا، ومع الأيام تطورت بينهما الزمالة إلى الاختلاط الأسرى الحميم.

كنت أسمع على لسان خاليَّ على وحسن النشار حديثا يتواتر حول صلة الدكتور التيجانى الماحى بالرئيس جمال عبد الناصر، ولم يكن الأمر يعنينى كثيراً أو قليلا حتى احترفت مهنة الصحافة ووقعت فى هوى السودان وأهل السودان، وبعدها عرفت أن جمال عبد الناصر تربطه صداقة مبكرة بالدكتور التيجانى عندما كان ضابطا فى القوة المصرية بالسودان، وأن تلك العلاقة نمت وتوثقت أكثر على ثلاث مراحل: أولها عندما أصبح عضوا فى مجلس السيادة فجر استقلال السودان. . ثم عندما وصل الدكتور التيجانى إلى القاهرة على رأس مجموعة من الأطباء والعسكريين السودانيين وأعلنوا تطوعهم ضمن فرق المقاومة الشعبية أثر تعرض مصر للعدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ حيث التقاه جمال عبد الناصر عدة مرات. والمرحلة الثالثة عندما تولى د. التيجانى منصب المدير الإقليمى لهيئة الصحة العالمية بالإسكندرية فكان دائم التردد على عبد الناصر والحوار معه فى القاهرة والإسكندرية حيث كان الدكتور على سامى النشار الذى تولى منصب المستشار الثقافى بمجلس قيادة الثورة يرتب لهذه اللقاءات كلما سمحت الظروف. .

أكثر من ذلك إثارة معرفة أن عبد الناصر بعد أن أصبح رئيسا للجمهورية اصطحب الدكتور التيجانى الماحى معه فى سيارته حيث قدر لى شخصيا أن أشهد موكبه من شرفة منزلنا بشارع المنيل، ولم أعرف السبب إلا من صحف اليوم التالى التى نشرت زيارة الرئيس وضيفه للضابط السودانى عبد العزيز عبد الحى أحد أبطال ثورة اللواء الأبيض التي اندلعت عام ١٩٢٤ فى مواجهة قرار الاحتلال ترحيل الجيش المصرى من السودان!

من هنا لم يكن غريبا أن أسمع من الدكتور التيجانى الماحى عن اقتناعه الكامل بأن جمال عبد الناصر يمثل واحدا من الزعماء والثوار والملهمين الذين يختارهم الله كل مائة عام لتجديد شباب الأمة وبعثها الحضارى. وكان دائما يقول إن الأمة العربية والإسلامية سوف تخسر كثيرا إذا لم تستثمر زعامته فى وضع أسس وحدتها وقوتها. وكان يشيد بفهم عبد الناصر ومواقفه الإيجابية من خيارات السودان للاستقلال عام ١٩٥٦ واستجابته لطموحات الشعب السودانى فى الديمقراطية والتغيير عبر اندلاع ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤. .

ومن مصادفات القدر السعيدة، أن تتعاقد جامعة أم درمان الإسلامية مع الدكتور على

سامى النشار للانضمام أستاذا زائرا إلى هيئة التدريس، وهكذا كانت الظروف مهيأة لصحبته فى زيارته الأسبوعية للدكتور التيجانى فى منزله بحى بحرى، والاستماع إلى حوارات العملاقين على مائدة إفطار يوم الجمعة العامرة بأطايب الطعام السودانى وبينها جبنة الدويم المضفرة التى كان الدكتور النشار يحبها، وكثيرا ما كانت زوجة النشار الإنجليزية تنضم إلى المجلس وكانت على قدر كبير من الثقافة . . ومن غرائب خالى هذا أنه كان يرحمه الله عاشقا للزواج من الأجنبيات بدعوى التكامل بين الشرق والغرب . . وقد تزوج منهن اثنتين فى حياته على حد علمى . . وربما لذلك فضل التنحى عن منصب المستشار الثقافى لمجلس الثورة رغم علاقته الحميمة بعبد الناصر حتى لا يسبب له حرجا!

ولا أكاد أعرف مكتبة شخصية فى السودان تفوق مكتبة الدكتور التيجانى فى ضخامتها وتنوعها وغرابتها وقيمتها. وربما كانت مكتبة المفكر الكبير الأستاذ جمال محمد أحمد وزير خارجية السودان الأسبق تضارعها فى أمهات الكتب، وربما كانت مكتبة الباحث الفيلسوف صلاح هاشم سفير السودان السابق فى طهران تبزها فى شموليتها المعرفية وهى التى باعها إلى شاه إيران قبل خلعه عن الحكم بشهور قليلة مقابل مبلغ ضخم كما ذكرت سلفا، لكن قيمة مكتبة الدكتور التيجانى أنها كانت تضم نسخا وحيدة فى العالم من الكتب النادرة والمخطوطات الثمينة والخرائط المنسوخة أو المرسومة باليد لكثير من الدول والمعارك الحربية التاريخية والأماكن الأثرية الشهيرة وخط سير عدد من الرحالة العالميين وبينهم ماجلان مكتشف رأس الرجاء الصالح وكولومبوس مكتشف أمريكا ورسائل فرعونية تاريخية على ورق البردى و . . و . .

أذكر يوما أننى ذهبت إليه مع الدكتور النشار، حين رأيناه مشمرا عن ساعديه يتصبب عرقا من طول وقفته فى حديقة منزله تحت وهج الشمس الحارة بينما عدد من العمال يحفرون الأرض، ودخل معنا إلى الصالون ليجيب عن تساؤل بدا على ملامحنا . . وعرفنا أنه يعتزم دفن عدد من الوثائق والمخطوطات والخرائط التاريخية النادرة فى باطن الارض . . وقال : هذه أفضل طريقة عرفتها البشرية عن قدماء المصريين للحفاظ عليها سليمة كما لو أنها داخل فريزر ثلاجة! ولا أعرف الآن هل ما تزال تلك الكنوز مدفونة فى أرض حديقته، أم أن الورثة استخرجوها واحتفظوا بها أم تصرفوا فيها؟

ورغم التجهم الدائم الذى يبدو على ملامح الملكة إليزابيث ملكة بريطانيا والتزامها الصارم بالتقاليد والبروتوكول، إلا أن حديثها المتبادل مع الدكتور الماحى خلال زيارتها

للسودان فى منتصف الستينيات كان له وقع الصدى فى الصحف الإنجليزية والعالمية، حين تطرق معها إلى سرد تفاصيل خاصة ومدهشة عن تاريخ الأسرة المالكة البريطانية. وحين سألها عن علاقتها بابنها تشارلز ولى العهد اضطرت إلى أن تجيبه عن تساؤلاته باستفاضة وعن طيب خاطر، ولأول مرة تضحك كثيرا لملاطفته وملاحظاته الذكية، وتهللت فرحا وامتنانا عندما قدم لها هديته الشخصية الثمينة، وكانت عبارة عن خريطة تاريخية نادرة للجزيرة البريطانية يرجع تاريخها إلى ألف عام مضت.

ورغم أن الدكتور التيجانى الماحى كان عالما متبحرا فى شتى العلوم الإنسانية والتجريبية، إلا أن إيمانه ظل عميقا بلا حدود بالله وبالرسالات السماوية، شغوفا بعلوم الروحانيات والاستسلام للغيبيات المبهمة من أسرار الكون والإنسان، واقتناعه بأن فوق كل ذى علم عليم، وما أوتينا من العلم إلا قليلا، وأن الله سوى البشرية وألهمها فجورها وتقواها، ومن هنا استطاع أن يستفيد إلى حد كبير من علمه الغزير وإيمانه العميق فى علاج مرضاه من المجانين، والمضطربين نفسيا من العقلاء، وأن يحقق نجاحات باهرة وغير مسبوقة فى هذه المجالات، فكان الدكتور الماحى يستقبل مرضاه مرحبا هاشا باشا، لا يمل ولا يتململ من الاستماع إلى شكواهم وملاطفتهم ومراقبة مسلكهم وتفكيرهم، حتى يكتسب ثقتهم ويتقبلوا علاجه فى تفاؤل بالشفاء. كان يلجأ إلى علاج المجانين بالعقاقير كمرحلة أولى متجنبا اللجوء إلى الصدمات الكهربائية ثم يصحبهم إلى قرى نائية تسمى «نور القرآن» وهناك يتعهدهم مشايخ الطرق الصوفية بالرعاية الكريمة، ويشركونهم فى حلقات جماعية لتلاوة القرآن وحلقات الذكر على إيقاعات الطبول، وكان هذا الأسلوب الروحى دائما يأتى بنتائج باهرة.. حيث تهدأ النفوس المضطربة وينتظم تفكيرها. وقد نشرت هذه الطريقة العلاجية المبتكرة فى إحدى المجلات المعنية بطب الأمراض العصبية بالسويد وسجلتها باسمه. أما العقلاء فكان علاجهم من أمراض الاكتئاب والقلق والتوتر وانفصام الشخصية وما إلى ذلك من العقد النفسية عبر نصائحه غالبا بقراءة آيات من القرآن أو يهديهم كتابا أو قصة من مكتبته ذات مغزى مقصود.. ويا ليت ظروفهم تسمح بالاعتكاف أسبوعا أو أياما فى قرية «مضوا بان» التى تبعد بضعة كيلومترات عن الخرطوم.. وهي قرية تاريخية اشتهرت بقراءة القرآن نهارا وعلى ضوء النار المشتعلة ليلاً حيث كانت تهتدى بها القوافل والقاصدون إليها فى سالف العصر والأوان قبل اختراع الكهرباء.. وكم من المرات ذهبت إلى «مضوا بان» طلبا للراحة النفسية والاغتسال من هموم النفس ومنغصات الحياة أعود بعدها منشرح الصدر مجبور الخاطر!

## مدرسة فلة

يحلو للبعض من ظرفاء أهل السودان إطلاق اسم مدرسة «فلة» على مدرسة فاروق الأول الثانوية بالخرطوم، والتى تحولت بعد قيام ثورة ١٩٥٢ إلى النواة الأولى لفرع جامعة القاهرة. . وقيل إن وراء هذه التسمية أو الدعابة دعاة الاستقلال عن مصر بعدما نجح جمال عبدالناصر فى مفاوضاته مع الإنجليز حول الجلاء عن وادى النيل من انتزاع حق تقرير المصير لشعب السودان وخياره عبر الاستفتاء بين الوحدة مع مصر أو الاستقلال. أما من هى فلة التى أطلق اسمها على المدرسة المصرية، فقد سمعت من يقول إنها شخصية حقيقية تنتمى إلى الأقباط المولدين عن أصول مصرية سودانية كانت تبيع الفسيخ والملوحة صباح الأحد من كل أسبوع فى هذا المكان الذى يقع على مقربة من الكنيسة الأرثوذكسية، وبعضهم جاء السودان مع حملة محمد على ومعظمهم فى ركاب الحملة العسكرية البريطانية لقمع الثورة المهدية إثر قمع الثورة العرابية الشقيقة فى مصر، وكان هؤلاء الأقباط يتميزون بالكفاءة والانضباط فى وظائف الخدمة المدنية وأعمال الحسابات والطب والصيدلة وتجارة المحصولات الزراعية والأقمشة والعقارات، حيث اتخذوا من حى «المسالمة» وسط العاصمة الوطنية «أم درمان» سكنا خاصا يجمعهم. . . وأعلن عدد منهم إسلامه على يد الإمام المهدى بينما ظل غيرهم على مسيحيته مسالما لثورته، ولاتزال بعض هذه العائلات حتى اليوم تحمل طابع الثنائية الدينية ويتعايش المسلمون والمسيحيون من أفرادها فى محبة وإخاء وسلام!

أذكر فى هذه المناسبة أن الصديق إبراهيم خليل وكيل وزارة الإعلام روى لى عام ١٩٦٦ أنه لاحظ خلال عمله الطويل ضابطا فى قسم الجوازات والجنسية منذ الحكم الثنائى، أن الإنجليز كانوا يشجعون هجرة الأقباط المصريين ومنحهم الجنسية السودانية بينما لم يحصل عليها سوى عدد قليل من المصريين المسلمين، فيما تروى كتب التاريخ أن نسبة عدد ضحايا الثورة المهدية من المسلمين المصريين فاق عدد المسيحيين من المصريين، وعندما سألت إبراهيم خليل عن السبب. . قال إنه شخصيا لم يفهم السبب، وربما لأن. . المسيحيين عموما مسالمين بطبعهم عملا بوصايا المسيح عليه السلام «إذا ضربك أحد على خدك الأيمن فأدر له خدك الأيسر».

على أن الشواهد التاريخية تؤكد على أن المصريين بصفة عامة تعرضوا للاضطهاد على يد خلفاء الإمام المهدى ليس فقط عبر حصد الآلاف من أرواحهم فحسب، وإنما

عبر الإساءة إلى دورهم الحضارى فى السودان وإيمانهم بوحدة وادى النيل . . وجاء الإنجليز مَن بعدهم يقننون تلك الإساءات التى شرع عملاؤهم فى السودان يشيعونها ويرسخون مفاهيمها الباطلة عبر الترويج لمقولات مختلفة حول استعمار المصريين للسودان ووصفهم بنعوت تصب فى خانة الاستفزاز أو الاستهجان مثل «أولاد بنبة» «أى الفهلوية» أو تسميتهم بالحلب كناية عن النسب المجهول . . أو تسمية أقباط مصر بالخواجات ونطق أسمائهم مسبوقة بلقب «جنابو»، فيما كانت الهجرة أو اللجوء السياسى لنحو ثلاثة ملايين من أهل السودان إلى مصر فى أعقاب حكم الجبهة الإسلامية ونمط العلاقات الحميمة السائدة الآن بين الشعبين النهاية السعيدة لمختلف مناهج وأساليب الدس والتشويه المتعمد التى روج لها الاستعمار البريطانى ورموزه ووكلاؤه للحيلولة دون تتويج نضالات الشعبين المشتركة عبر أطر وحدوية أو تكاملية تحقق الأمن والاستقرار والتنمية فى ربوع وادى النيل، بعدما تقلصت الأحلام والطموحات فى هذا الزمن الردىء عند مجرد التمنيات الطيبة فى حسن الجوار وانفراج الخلافات المتأزمة بين القاهرة والخرطوم.

صديقى رسام الكاريكاتير الشهير بهجت عثمان الذى زاملته حتى السبعينيات فى مجلة روزاليوسف كان يحلو له ولايزال العودة بذاكرته إلى سنوات الشباب الجميلة التى عمل خلالها مدرسا للرسم فى مدرسة فاروق الأول والتى تغير اسمها بعد ثورة يوليو لتحمل اسم زعيمها جمال عبدالناصر . ويعترف بهجت بأن معظم المعارف والأفكار والثقافات والتجارب التى شكلت عقله وشخصيته ووجدانه وموقفه السياسى تنتمى إلى تلك الحقبة، وأن رسومه الكاريكاتيرية قد تأثرت إلى حد ما بأسلوب الشعب السودانى الساخر فى مواجهة النظام العسكرى بزعامة الفريق إبراهيم عبود، بوصفها جزءًا لا يتجزأ من «ميكانيزم» اندلاع الثورات والانتفاضات فى السودان. وكثيرا ماتجمعنى السهرات والحوارات مع بهجت فى ندوة رسام الكاريكاتير الشهير حجازى الأسبوعية، ودائما يعود بذاكرته إلى السودان الحبيب أو كانت مبادرته بالسؤال عن أحوال السودان، وغالبا أكتشف متابعته الجيدة ومعلوماته السياسية الغزيرة حول مايشهده الوطن الشقيق من ألوان المحن والمؤامرات! أيضا من خريجى مدرسة السخرية والفكاهة السودانية الفنان الراحل محمد أحمد المصرى المعروف باسم «أبولمعة»، والفنان الراحل أمين الهنيدى وكلاهما كانا من نجوم البرنامج الإذاعى الشهير «ساعة لقلبك» وكلاهما أيضا كان ضمن هيئة التدريس فى مدرسة فاروق الأول الثانوية المصرية بالخرطوم. . ويعترفان بالفضل لفترة إقامتهما فى

أجواء الخرطوم السياسية والثقافية والفنية ومعايشتهما للشخصية السودانية ودورها الأساسى فى تشكيل أسلوبهما الخاص فى التمثيل الكوميدى . .

أذكر فى عام ١٩٦٩ لقائى بفنان السودان الكبير «الفاضل سعيد» عندما جاء القاهرة ليعرض لأول مرة مسرحية سودانية من تأليفه وإخراجه وبطولته بعنوان «نحن كده» التى قدمها على مسرح البالون وسجلها التليفزيون المصرى وحققت نجاحا كبيرا حتى امتد عرضها على مسارح طنطا والزقازيق والإسكندرية وأسيوط . وأذكر عندما توجهت إلى كواليس مسرح البالون لتهنئة الفاضل السعيد أننى التقيت هناك أبا لمعة والهنيدى وكانا يتبادلان معه الأحضان وتهنئته بنجاح العرض . . واكتشفت من خلال حديثه معهما دورهما فى رعاية موهبته عندما كان طالبا بالمدرسة الثانوية المصرية . . وقال : لولا هذه الرعاية والتوجيه لضاعت موهبتى فى الزحام ولما أصبحت فنانا . . ثم تتابعت دهشتى عندما فوجئت بالفنان السودانى الكوميدى المعروف «ميزو» يدخل الكواليس يرد الفضل لأهله قائلا : أنا كذلك من تلاميذ مدرسة «ساعة لقلبك» ، وهؤلاء أساتذتى !

## إلى السودان يانحاس

عرفت الأستاذ أحمد فضل المحامى لأول مرة فى القاهرة ، وكان يدرس الحقوق أواخر عام ١٩٥٠ عندما التقيته فى بيت الطلبة السودانيين وكان عبارة عن شقة مفتوحة أشبه بالنادى للاطلاع على الصحف والاستماع إلى الاغانى السودانية وممارسة أعضائه متعة «الونسة» اليومية عبر احتساء أكواب الشاى وقهوة «الجبنة» السودانية إضافة إلى تنظيم المحاضرات والندوات والرحلات .

كان بيت الطلبة السودانيين يقع على بعد خطوات من منزلى بحى منيل الروضة ، وكنا دائما نتردد عليه لتنظيم المظاهرات السياسية التى يقودها طلبة الجامعات والمدارس الثانوية التى تطالب بالجلاء ووحدة وادى النيل و يتصدرها فى الغالب طالب سودانى نرفعه على الأعناق تأكيدا على تضامن الشعبين ونضالهما المشترك فى مواجهة الإنجليز على مرأى من الرأى العام العالمى ، وقد يتصدى للهتاف فى بعض الأحيان والظروف السياسية الخاصة طالب أزهرى لإذكاء روح الجهاد الإسلامى وكسب المشروعية الدينية فى مواجهة الإنجليز والملك فاروق الذى ادعى انتماءه إلى نسل النبى عليه الصلاة والسلام زورا وبهتانا .

كنت آنذاك طالبا فى السنة الثانية الثانوية عندما توجهت ممثلا لمدرسة العقادين -

الفسطاط فيما بعد - ضمن عدد من القيادات الطلابية المعروفة بتدبير المظاهرات المشتركة التي تضم مدارس بنبا قادن والخديو إسماعيل والإبراهيمية والمعهد العلمى للاتفاق مع أشقائنا فى بيت السودان على تنظيم إضراب مشترك لتأييد حكومة الوفد بزعامة النحاس باشا التى عادت إلى الحكم بإجماع الشعب فى الانتخابات النيابية التى جرت عام ١٩٥١. وهكذا فى اليوم التالى اندلعت مظاهرات الطلبة من مدارس حى السيدة زينب وخرجت إلى شارع المبتديان، ومن حى مصر القديمة خرجت المظاهرات إلى شارع عمرو بن العاص لتلتقى حشود الطلبة من شمالى القاهرة والجيزة فى شارع قصر العينى متجهة صوب منزل مصطفى النحاس باشا فى حى جاردن سيتى خلف قيادة طالب سودانى أخضر اللون أى شديد السمرة يرتدى طربوشا قصيرا فاقع الحمرة، فما أن خرج علينا النحاس باشا إلى الشرفة حتى ردد الطالب السودانى الهتافات الوطنية ورددتها جموع الطلبة وراءه كصدى الرعد.. الجلاء التام أو الموت الزؤام، عاشت وحدة وادى النيل. وعندئذ أشار النحاس باشا بفتح باب القصر والسماح بدخول قيادات المظاهرة. ودعاهم للوقوف إلى جواره فى الشرفة وهو يلقى خطابه الحماسى، وكان بينهم ذلك الطالب السودانى الذى انفعل فجأة وهتف بأعلى صوته «إلى السودان يا نحاس». ورددنا خلفه الهتاف. ويبدو أن النحاس فاجأه الهتاف أو أحرجه.. حيث فوجئنا به كعادته فى الدعابة مع أعضاء حزبه وأنصاره يرفع عصاه ملوحا بها فى وجه الطالب السودانى فى أبوة وبشاشة وخفة ظل قائلا: أروح السودان إزاى؟! على أكتاف «...»؟ وضحك الناس وضحك الطالب السودانى. ومر زهاء خمسة عشر عاما على تلك الواقعة حين تذكرناها بكل تفاصيلها حين التقيت هذا الطالب السودانى وجها لوجه عام ١٩٦٤ فى الخرطوم بمنزل نسيبى المرحوم الشيخ حسن بليل وزير التجارة ومحافظ بنك السودان السابق، حيث بادرته قائلا: «إلى السودان يا نحاس» ثم تعانقنا فى حرارة وذكرنى باسمه.. أحمد فضل، وكان قد أصبح محاميا مرموقا واكتشفت أنه ظريف وساخر من نوع خاص.

ولأن مجالس الونسة فى منزل «بليل» لا تكاد تنفض حتى تجتمع، أمسية فى أعقاب أمسية، لذلك يندر أن فاتنى لقاء أحمد فضل كلما أتيحت الظروف السعيدة لزيارة الخرطوم والاستمتاع بعبارته المدهشة التى يعلق بها على أوضاع السودان المقلوبة وأحواله التى لا تسره «حاجة بطالة خالص»!

كانت السهرة فى بيت بليل تضم فى العادة مجموعة كبيرة من الأصدقاء ومعظمهم من الذين كان لهم دور فى بناء السودان الحديث اقتصاديا وسياسيا وتنمويا وأيضا على صعيد

بناء مؤسسة الخدمة المدنية التى كانت تضارع مثيلاتها فى كثير من الدول الأوروبية انتظاما ودقة وتحررا من قيود البيروقراطية . أذكر من بينهم المرحوم إبراهيم أحمد مدير البنك التجارى وعبد السلام أبو العلا مدير الغرفة التجارية ومنصور خالد وزير الخارجية الأسبق وعلى فضل مدير جامعة الخرطوم آنذاك ود. بشير عبادى وزير الصناعة وصلاح أحمد المذيع السابق وسفير السودان السابق فى أمريكا ثم إبراهيم منصور وعبد الرحمن عبد الوهاب وبدر الدين سليمان وهم من وزراء المالية السابقين وعثمان النذير مدير مشروع سكر كنانة والمهدى الفكى مدير بنك السودان وآخرين كثر!

والحقيقة أن اجتماع تلك النخبة السودانية كل مساء ومناقشتهم الديمقراطية الجادة وسخرياتهم العذبة كانت معينا متجددا لى فى إدراك ومتابعة أوضاع السودان السياسية والاقتصادية المتشابكة وسبر أغوار الشخصية السودانية واقترابى أكثر من فهمها وحبها.

على أن أحمد فضل كان أظرف هؤلاء الأصدقاء المتجانسين، فلا تفوته شاردة ولا واردة إلا أثار حولها سخرياته العذبة فضلا عن ضحكاته المجلجلة التى تتداعى لها ضحكات الحاضرين، وضعف سمعه النسبى الذى يستخدمه فى امتلاك ناصية الحديث وكأنه لم يقاطع غيره من المتحدثين.

وكانت الخرطوم قد عرفت منذ منتصف الستينيات موضة فرق الغناء الجماعى مثل «البلابل وثلاثى العاصمة» حيث أطلق أحمد فضل على كل من د. منصور خالد وشقيقه الدكتور على فضل مدير جامعة الخرطوم وعثمان محمد حسن المحاضر بالجامعة وصف ثلاثى العزابة أو عزبنجية العاصمة المثلثة، وذلك أنهم أشهر وأعرق الأصدقاء المضربين عن الزواج بين السياسيين والمثقفين السودانيين حتى اليوم.

وتندر أحمد فضل من رئيس تحرير صحيفة سودانية شهير معروف بعلمانيته وعشقه لنمط الحياة الإنجليزية المرهفة وثقافته «الأنجلو سكونية»، وقال إنه اضطر إلى تلبية دعوة كريمة لأداء مناسك الحج لكنه ذاق الأمرين من الحر والعطش والتعب حتى وصل إلى منى ووقف أمام شواهد إبليس يرمى الجمرات بالإنجليزية «نيفرأجين» أى هذه أول وآخر مرة يقدم فيها على هذه المناسك.

وكان الأستاذ شوقى ملاسى المحامى عضوا فى حزب الشعب الديمقراطى الذى كان الشيخ على عبد الرحمن يرحمه الله يتزعمه إبان التجربة الديمقراطية الثانية فى السودان ومؤسسا بارزا فى نفس الوقت لحزب البعث السودانى المنحل (جناح العراق) إبان

تجربة الديمقراطية الثالثة، وكثيرا ما كان شوقى يشاهد فى شوارع الخرطوم داخل سيارته «الفولكس» وإلى جواره الأستاذ بدر الدين مدثر زعيم حزب البعث وخلفه عضو آخر، الأمر الذى أثار تعجب أحمد فضل حتى تحركت حاسته الساخرة وقال لى : ما معقول يا يوسف. . ثلاثة سودانيين فقط عندهم سيارة «فولكس» وعاوزين يحكموا السودان. . والله دى حالة بطالة خالص.

ثم التقيت أحمد فضل نهاية حكم الرئيس نميرى فى القاهرة وسألته: إيه أخبار حزب البعث السودانى؟ قال : كبروا شوية. . باعوا الفولكس واشتروا باص!

وأحمد فضل من أسره اتحادية كبيرة فى مديرية دارفور، ومن رجالاتها: اللواء محمد إدريس قائد القوات السودانية الأسبق وإبراهيم المفتى زير الخارجية الأسبق، ولأن أحمد فضل محام لكثير من السفارات والشركات الأجنبية فى السودان ويعيش حياة الأبهة ولا تروقه الاشتراكية، أذكر أنه قال لى : تعلم يا يوسف أننا نهفو إلى الحياة الأوروبية ونتذوق مباهجها حتى الثمالة ونرتاد النادى الألمانى فى الخرطوم ونسافر فى الإجازات دائما إلى لندن وفرانكفورت. . ونجيد «الدنس» أى الرقصات الحديثة ونرتدى الملابس الفاخرة ونركب المرسيدس ولا نأكل الكسرة والملاح، وبعد ذلك يصفوننا بالرجعيين. . والله حاجة صعب خالص.

## على شهفوفة

ومن ظرفاء السودان على مدنى الشهير بشهفوفة، فهو كان يرحمه الله عصامى الثقافة حيث نال قدرا ضئيلا من التعليم فى «خلاوى» حفظ القرآن الكريم، وبعدها تقلب فى دروب الحياة ومتاهاتها وألوان المهن وخاض تجارب العشق والسفر وأهوال الحروب وعرف من الناس ما يفوق عدد شعر رأسه وتعلم كثيرا بما يفوق مخزون المعلومات والمعارف فى أمهات الكتب وعقول العلماء والمثقفين، وكان قبل ذلك وبعده مطبوع الفطرة على حلو الحديث والسخرية والفكاهة. ولأن الدنيا لم تكن أبدا أكبر همه، من هنا كان طريقها إليه معبدا وكان طريقه إليها سالكا، فهو كان أغنى من الأغنياء لأنه زهد المال والجاه، فكانت بيوت أصدقائه ومحبيه وجيوبهم طوع بنانه، إن شاء بات عند أحدهم وإن شاء قرر الرحيل إلى بيت آخر على أهبة الاستعداد لضيافته والحفاوة به، وما أكثر الذين تمنوا عليه أن يضع أسماءهم وبيوتهم فى قائمة الانتظار.

رأيت على شهفوفة لأول مرة في خضم المظاهرات والمسيرات الشعبية العارمة خلال ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ حيث كان يعتلى سيارة مكشوفة إلى جوار مطرب السودان الواعد آنذاك عبد الكريم الكابلى، وكانا معا يتبادلان الغناء - عبر الميكروفون - وهتافات الحرية والانعتاق من ست سنوات شؤم عجاف عاشها السودان تحت حكم عسكرى أذل الشعب واحتبس فرحته بفجر الاستقلال واعتقل زعاماته الوطنية فى السجون وأدغال الجنوب.

أثار دهشتى وفضولى الصحفى ذلك المشهد الثنائى لشهفوفة والكابلى عبر التفاف الجماهير حولهما وترديدهم لما يصدر عنهما من غناء وهتافات، وفي المساء قصدت منزل الكابلى بحى بحرى أسأله عن هذا الرجل النحيل الذى كان إلي جواره إذ لابد أنه «زول» مهم أو مثير للأهمية وإلا لماذا تعرفه الجماهير؟ وما سر تعلقها به مستقلا عن اهتماماتها بالكابلى المطرب الصاعد؟

من محاسن الصدف أن كان الكابلى مع شهفوفة فى روقة ونسة شائقة يتبادلان الذكريات والموسيقى والغناء، ولم يمض سوى دقائق حتى أصبحنا أصدقاء، وحتى أدركت أن شهفوفة لقب وصفة لازمته منذ زمن بعيد وتعنى فى قاموس الحياة الشعبية السودانية «الزعبوبة»، وهى دوامة الهواء التى تثور فجأة حاملة معها ذرات التراب والكائنات الخفيفة فى حركة حلزونية وسرعان ما تتلاشى فجأة، وتلك على وجه التحديد كانت عادة على مدنى التى كتبت عنه تحقيقا صحفيا (بورتريه) فى مجلة صباح الخير عام ١٩٦٦ حيث كان يظهر فجأة فى منتديات الخرطوم ثم يختفى فجأة كما فص ملح وذاب.

كان لعلى شهفوفة خصال وأخلاقيات جميلة يندر أن تجتمع فى إنسان واحد، عفيف اللسان لا ينطق سوى الشهد المعتق من الكلمات. وعلى كثرة مشاغبات أصدقائه معه سواء من الظرفاء أو أراذل القوم الذين يتصادف اقتحامهم مجالسه، إلا أنه كان دوما يأبى على نفسه إلا أن يبادلهم من السخريات والعبارات الرقيقة ما يثلج صدورهم، فلا يكاد يترك لديهم سوى الانطباع بأنه أكرم منهم خلقا وأظرف منهم فكاهة وأشد بأسا لو أراد أن يبادلهم السيئة بأسوأ منها.

ورغم المجالس والمنتديات التى كان شهفوفة يعبرها، كما فراشة الليل أو نسيم الصباح العليل، إلا أنه كان دوما يحط رحاله وترتاح نفسه فى مجالس الكابلى، وتلك على وجه التحديد كانت عادة الكابلى الذى كان يفر مثله من ثقلاء الظل فرار الإنسان من الوباء

والجرب وكل مصادر التهلكة النفسية والصحية، حيث كان لا يرتاح إلا مع نفسه وجمع قليل من الأصدقاء الذين تهفو نفسه إلى لقائهم ومسامرتهم كل ليلة وكلما فرغ من إحياء حفلاته الغنائية فى الأعراس والمناسبات، أذكر من بينهم: شوقى ملاسى المحامى الذى ينتمى إلى الكابلى بصلة قرابة، ولاعب كرة سابق اسمه عز الدين، وعمر عبد العاطى النائب العام وزير العدل إبان انتفاضة السادس من إبريل عام ١٩٨٥، ومهدى مصطفى الوزير السابق فى عهد نميرى والأمين العام المساعد للجامعة العربية سابقا، وقاضيا كان يسكن مدنى اسمه حكيم يأتى إلى الخرطوم خصيصا مرة أو مرتين في الأسبوع حتى يتزود بجرعة من غناء الكابلى وحضور مجالسه، والدبلوماسى أحمد دياب السفير السابق، وعدد من رجال الأعمال ممن يطربون للغناء وينتشون للشعر، ونخبة من الشعراء المحدثين الذين تغنى بأشعارهم مثل صديق مدثر وتاج السر الحسن والحسين الحسن وكبير شعراء السودان محمد المهدى مجذوب، ومن ضباط القوات المسلحة الرائد فاروق عثمان حمد الله عندما كان معزولا من القوات المسلحة، والرائد زين العابدين عبدالقادر قبيل مشاركته فى انقلاب نميرى وأصبح عضوا فى مجلس الثورة الذى ظل وأظنه لا يزال مبهورا بصوت الكابلى مقلدا له، والمطرب الشاب زيدان الذى بدأ مشواره فى جلسات الكابلى وسار من بعد على منواله، و. . كاتب هذه السطور كلما تصادف وجوده بالخرطوم فى مهمة صحفية أو زيارة عائلية.

على أن جلسات الكابلى غالبا ما كان يدور الحوار خلالها هادئا وحضاريا حول الأدب والفن وقليل من التعاطى للقضايا السياسية. . وغالبا أيضا ما يميل الكابلى بدفة الحوار إلى مرافئ التراث العربى وروافده إلى السودان وعندئذ يتجسد فكره الخلاق وثقافته الواسعة كمحاضر بارع ولذلك اكتسب لقب الأستاذ الذى يسبق اسمه دائما، وقد يطربنا الكابلى بصوته وموسيقاه وألحانه طوعا حين يروق مزاجه أو يلح عليه شيطان الإبداع أو اضطر إلى ذلك تحية وكرما. . وعهدى به أنه من أكرم خلق الله.

لكن جلسات الكابلى تبلغ تألقها مرحا وفرحا وغناء كلما ظهر بيننا على شهفوفة حيث تتحول إلى ما يشبه الفوضى المنظمة، فلا نكاد نستمتع بمشاغباته حتى يطوف بنا فى بحار ومحيطات لا نهاية لها من ذكرياته وفكاهاته وسخرياته. أذكر مرة أنه روى لنا كيف أحب مهنة النجارة من جملة ما قرأه عن الأنبياء الذين احترفوا تلك المهنة، وتمنى على الله أن يصبح نجارا حتى تحققت أمنيته، لكنه تمنى أكثر أن يصنع بيديه سفينة ضخمة من الأخشاب

مثل سفينة سيدنا نوح يجمع فيها أصدقاءه وأحباءه ومن كل أنواع الطيور والحيوانات زوجين وبعدها يبحر من غير خريطة أو بوصلة لاكتشاف عالم جديد مثل مجلان وهناك يؤسس المدينة الفاضلة الخالية من التلوث البيئى وكل مساوئ البشر وشرورهم. وقال إنه سوف يواصل أحلامه من باب التمنيات المستحيلة!

وروى لنا شهفوفة من صفحات ذكرياته عندما كان جنديا ضمن القوة السودانية خلال الحرب العالمية الثانية التى حاربت فى صفوف الحلفاء ضد المحور، وكيف فوجئ ببرد الصحراء القارس فى السلوم وتمنع عليه الدفء حتى وهو داخل ملابس الميدان الصوف، ولم يجد فى الصحراء حطبا يابسا يشعل فيه النار جلبا للدفء، وجاءته فكرة طرحها على زملائه من الجنود، وقال لهم: إن هذه الحرب لا ناقة لنا فيها ولا جمل، فالإنجليز الذين نحارب معهم ومن أجلهم مستعمرون لأوطاننا والألمان إذا انتصروا فسوف يواصلون استعمارهم واستعبادهم لأننا فى نظر هتلر من الشعوب والأجناس الدنيا. وبعدها كان الأمر سهلا لإقناع زملائه بالخيار بين أن يموتوا بردا أو إنقاذ حياتهم بالدفء.. وكان ما كان.. حيث أشعلوا النار فى مؤخرة بنادقهم «الأنفيلد» المصنوعة من الخشب!

شهفوفة كان بالنسبة للكابلى الناقد الأول الذى يطمئن إلى حسه الفنى الرفيع، فكان يعرض عليه ألحانه قبل أن يقدمها للجمهور. وكان شهفوفة كمبيوتر الكابلى الذى يحفظ أغانى الحقيبة التى تجمع بين ألوان التراث الغنائى السودانى الحى والمندثر.. كان باختصار من أبرز الأساتذة الذين تتلمذوا على ذوقه الفنى الرفيع، وكان لا يمل ولا يكل من الغناء والتألق فى حضرته كما لو أنه يجسد جمهوره الخاص كما يود أن يكون. وكنا مع الكابلى نذوب وجدا وحبا وتعلقا بالحياة حين يغنى شهفوفة من دون فرقة موسيقية أو عود، مصحوبا فقط بإيقاعات أصابعه على صندوق الكبريت، وخصوصا أغنية «أوه يا ليلى». ويوما سألت شهفوفة: هل لأنك عازب ولم تنجب أطفالا لذلك تحب الأطفال ويأنسون إليك؟ قال: ربما.. لكنى أعتقد أن من ينجح فى التعامل مع الأطفال حتى يحبوه ويأنسوا إليه يستطيع أن يتعامل مع الكبار بنجاح.. ويستطيع أيضا أن يقتحم المجهول فى ثبات دون أن يخشى الفشل والإخفاق.. إننى أرى فى عيون الأطفال المستقبل والغد الجميل المشرق وحكمة الله فى تواصل الأجيال واستمرار الحياة.. يرحمه الله ووا أسفاه على زمانه الجميل.

## في ميدان عبد المنعم

قد لا يدرك معظم المعنيين بالعلاقات المصرية - السودانية من فئات الباحثين والمؤرخين والسياسيين والصحفيين مدى أهمية الدور الذى تنهض به جماعات الطرق الصوفية على صعيد التواصل الروحى بين الشعبين محبة وإخاء فى الله وتجردا من الأهواء الدنيوية وبعدا عما يفرق وتعاونا على البر والتقوى ووحدة الشمل. وكنت على عهدى بالسودان متابعا لأوضاعه السياسية والاجتماعية والثقافية، قد غفلت فى البداية عن التعرف على المنابع الروحية التى بلورت فكر الإمام محمد المهدى وجسدت معالم وآفاق وأهداف ثورته الإسلامية التحررية، وذلك أننى تأثرت إلى حد كبير بما آلت إليه الثورة المهدية وتعاليمها ومبادئها الوضيئة بعد رحيل زعيمها على يد خلفائه . . . ثم ما آلت إليه أحوال الأنصار تباعا من بعد حين تحولوا إلى مجرد طائفة وإداة سياسية وقمعية إذا لزم الأمر فى مواجهة خصوم حزب الأمة!

وكان السيد الصادق المهدى الذى تولى رئاسة الحكومة لأول مرة عام ١٩٦٦ ولم يزل بعد فى الثلاثين من عمره قد وعى بثقافته العصامية وعبقريته السياسة ودأبه على التأصيل والعودة إلى الجذور أن الثورة المهدية وتعاليمها ومبادئها ما كانت مقصورة على فئة أو طائفة ومنطقة جهوية بعينها لكنها كانت للكافة من أنصار الدعوة مفتوحة للتجدد والتحشد للجهاد فى سبيل الله والتحرر من نير الخلافة العثمانية بعد أن تحولت إلى مجرد استعمار واستعباد ونصب عينه بناء أسس الدولة الإسلامية العربية الأفضل على هدى الإسلام وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وهكذا تجسدت معالم الدولة المهدية البديلة لحكم الخلافة العثمانية في السودان بعد ما أصابها الوهن وأمراض النظرة التركية المتعالية التى تجافى الإسلام الحنيف ولغته العربية التى تنزل بها القرآن بحيث لا تشمل الدعوة مساحة السودان ولا شعبه فحسب وإنما كان وادى النيل برمته سودانه ومصره ميدانها ونواتها وأركانها وجغرافيتها وسيادتها وعلمها ونشيدها!

الختمية كذلك تحولت من كونها طريقة صوفية روحية إلى أداة أو آلية سياسية عند اللزوم لدعم نفوذ حزب الشعب الديمقراطى سابقا والحزب الاتحادى الديمقراطى المحظور حاليا، ولحقت كذلك بطائفة الأنصار عبر تصنيفها فى خانة الطائفية. وهكذا فى أوساط

السياسيين والمثقفين فى السودان وخارجه ساد وصف الأحزاب الطائفية أو التقليدية كناية عن حزبى الأمة والاتحادى فحسب وإلى حد الادعاء بأن الولاء الطائفى أو القبلى فى السودان يكاد يلغى أو يجب أن يفوق معدلات الولاء للوطن، بينما النهج الروحى للصوفية بعيد عن كل البدع والتعصبات السياسية والطائفية والقبلية وحتى الإقليمية أو الحدود المصطنعة التى تفرق أو تجزئ بين مصر والسودان، فالمسلمون أفضلهم عند الله أتقاهم!

هؤلاء المتصوفون المتعبدون الذين يسبحون بحمد الله آناء الليل وأطراف النهار يتلون القرآن ويقرءون الأوراد ويقومون إلى الصلاة والذكر والمديح حلقات وصفوفا متراصة ويسقطون على الأرض أو يغيبون عن الوعى بالدنيا والدنايا حين تفيض قلوبهم باسم الله إجلالا والصلاة على خير الأنام تواصلا واتصالا.

هؤلاء هم الذين أعنى منهجهم الروحى وشفافيتهم ودورهم الباقى رغم المحن والإحن والخلافات والمؤامرات التى تعرضت لها العلاقات المصرية فى الحفاظ على شعرة معاوية وكلما كان الشد من الجنوب تداعى لها الشمال يسترخيها ويمد فى حبالها خشية ان تنقطع والعكس صحيح.

أذكر أننى شهدت لأول مرة مناسبة الاحتفال بمولد النبي عليه الصلاة والسلام عام ١٩٦٥ بميدان عبد المنعم فى الخرطوم ودهشت كم غبت عن الوعى بما وراء هذه الاحتفاليات الدينية من معان ودلالات سياسية واجتماعة وثقافية غير منظورة حين رأيت نسق سرادقات الطرق الصوفية وبيارقها وأعلامها مثل السمانية والأحمدية والشاذلية والبرهانية والقادرية وما كانت تحفل به من مظاهر الذكر على إيقاع الطبول والمديح وأساليب التوسل والتواصل مع الله، تكاد تتطابق من حيث الشكل والمضمون مع ما تحفل به سرادقات مثيلاتها فى هذه الطرق الصوفية المنتشرة فى ربوع مصر خلال احتفالاتها بالمولد الشريف وكذا موالد أهل البيت وأولياء الله الصالحين. وأكثر ما أثار دهشتى أننى رأيت جموعا من المصريين من الطبقة الوسطى ومعظمهم من الفلاحين وأولاد البلد كانوا قد وفدوا إلى السودان خصيصا لمشاركة الطرق الصوفية فى السودان احتفالها بالمولد النبوى الشريف فى ميدان عبد المنعم يقابلهم وجوه سودانية متناثرة بجلاليبها وعمائمها البيضاء فى حلقات الذكر وقراءة الأوراد فى سرادقات الطرق الصوفية خلال احتفالياتها بمولد الرسول عليه الصلاة والسلام وأولياء الله الصالحين فى مصر.

ويذكر التاريخ أن أهل السودان اعتنقوا الإسلام لا عبر فتح الجيوش الإسلامية، وإنما على يد رجالات الطرق الصوفية الذين وفدوا إلى السودان تباعا دعاة أو تجارا أو للهجرة والإقامة، ولأن معظمهم كانوا يفتقرون إلى الثقافة الإسلامية والفقه العميق فى علوم الدين، من ثم كان اهتمامهم بنشر العموميات الدينية فحسب عبر تلقين الشهادتين وتعليم المناسك الدينية وتلقين آى الذكر الحكيم من دون الاستغراق فى التفاصيل. ورب ضارة نافعة، فقد كان لدعوتهم إلى الأصول دون الفروع والتفاصيل دور مهم فى كسب قطاعات كبيرة من المسيحيين والوثنيين إلى صف الإسلام، والتأليف بين قلوب القبائل على اختلاف أعراقها وتناحرها عبر مثالياتهم فى القدوة وزهدهم وإيثار غيرهم على أنفسهم!

وهكذا أصبح نفوذ مشايخ الطرق الصوفية مشاعا بين القبائل وتقسيماتها الجهوية والعرقية، لكونها لا تبغى سلطانا وأن السلطان لله وحده وعبادته وشكره فحسب، لكنها عجزت عن خلخلة النظام القبلى، أو مجرد توحيد قياداتها ومناهجها وطقوسها، الأمر الذى أدى إلى نشوء كثير من الطرق الصوفية نتيجة لاختلاف أصولها ومنابعها مثل الإدريسية الوافدة من ليبيا والأحمدية من مصر والختمية من الجزيزة العربية، فضلا عن نشوء طرق سودانية صوفية صرفة مثل السمانية والبرهانية والهندية والمجذوبية!

على أن اندلاع الثورة المهدية وزحفها إلى الخرطوم عام ١٨٨٥، كان إيذانا بتفعيل الإمام المهدى دعوته إلى نبذ الخلافات المذهبية والمدارس الفقهية والانضواء تحت راية المهدية.. وهكذا اتسع نطاق تحريم التعددية الإسلامية ليشمل الطرق الصوفية كذلك، بدعوى أن كل المسلمين من أهل السودان أنصار للمهدية التى تجب ما سبقها.

بهزيمة الثورة المهدية فى معركة «كررى» على يد الإنجليز وبداية الحكم الثنائى للسودان، عام ١٨٩٩ كان هم الاستعمار البريطانى وشاغله تعقب الأنصار وإلغاء ما تبقى من نفوذ المهدية. وهكذا كان إطلاق العنان لمختلف المذاهب والطوائف الدينية والطرق الصوفية، فكان للطريقة الختمية مكانتها وحظها الوافر من الانتشار بحكم خصومتها مع الإمام المهدى والمهدية، حتى أعاد الإنجليز التوازن الدينى والشعبى فى السودان عبر بث الروح فى طائفة الأنصار وتمكينها من الثروة والنفوذ، مما حفز السيد على الميرغنى فى المقابل إلى التحول بالطريقة الختمية إلى الطائفية. وهكذا أدت الطائفتان دورا سلبيا فى رعاية وترسيخ العصبية القبلية لا تطويرها واجتثاثها من الجذور أو حتى كسر شوكتها.. وحالت الصراعات بين الطائفتين دون التوصل إلى موقف إستراتيجى ثابت يؤمن وحدة

المواقف والمصالح فى منظور الإسلام فى التوحيد بين المؤلفة قلوبهم على حب الله وطاعته، بينما ظلت الطرق الصوفية فى السودان ومصر لا تعرف ولا تعترف بالحدود أو الموانع التى تقف حائلا أمام التواصل فيما بينها حبا وسلاما وصفاء وتعاونا على البر والتقوى، وربما لذلك كان الجور والعنت الذى تواجهه الجماعات الصوفية الآن فى السودان وبينها جماعة أنصار السنة المحمدية على سبيل المثال وذلك الاعتداء الصارخ على مسجدها في أم درمان . . حين أفرغ الأصوليون الإرهابيون مدافعهم الرشاشة فوق رؤوس المصلين . . والمأساة باتت معروفة للجميع إثر انفراد الجبهة الإسلامية فى السودان بالنفوذ الإسلامى والاستئثار بتفسير الدين بدعوى أن إسلامها الحضارى يجُب ما قبله!

## حسن عباس زكي في أم ضوابان

كنت عائدا من المغرب شتاء عام ١٩٨٤ عندما فوجئت بحشود جماهيرية ضخمة تصطف فى ساحة مطار القاهرة وفى شرفته تردد هتافات غامضة لم أتبينها للوهلة الأولى ربما لأن أزيز الطائرة كان مايزال يطن فى أذنى على مدى الرحلة التى استغرقت زهاء ثلاث ساعات ونصف الساعة، حتى ظننت أن ضيفا كبيرا على وشك الوصول وربما كان زعيما مرموقا له «شان وشنشان» خصوصا أن المستقبلين كانوا صنوفا شتى من البشر نساء ورجالا وأطفالا . ولأننى كنت فى عجلة من أمرى فقد دلفت سريعا إلى مبنى المطار لإنهاء إجراءات الجوازات واستلام الحقائب حتى انطلق الميكروفون يعلن وصول طائرة الخطوط السودانية القادمة من الخرطوم، فإذا بهتافات الجماهير ترتفع بالتكبير مصحوبة بأصوات أقرب إلى المديح وأنغام الذكر تصاحبها دقات الطبول، وسألت أحد الضباط عن ذلك الضيف الكبير . . وقال إنه شيخ الطريقة البرهانية الذى وصل توا من السودان وفى العادة تقدم التسهيلات لبعض خلفائه ومريديه حتى يتسنى لهم استقباله على باب الطائرة!

عدت أدراجى إلى خارج مبنى المطار بدافع الفضول لمتابعة مايجرى . وهناك شاهدت رجلا أسمر اللون ذا لحية قصيرة بيضاء فى الخمسين من عمره يرتدى قفطانا أبيض وكاكولا داكنة وفوق رأسه عمامة سودانية وفى يده اليمنى عصا يلوح بها ولا يتوكأ عليها، بينما المستقبلون يقفون صفين متقابلين على باب الطائرة، يصافح بعضهم ويحتضن غيرهم والجميع ينحنون على يديه تقبيلا وتبركا .

وبرغم اندهاشى لوجوه أعرفها من علية القوم وأصحاب المناصب الرفيعة بين

المستقبلين فإننى لم أدهش عندما وقعت عيناى على رجل أصلع الرأس نحيف العود ظل يتبع شيخ الطريقة البرهانية حتى قاعة كبار الزوار.

بعد دقائق تذكرته.. وكان بشحمه ولحمه وملامحه الهادئة المطمئنة وزيرا أسبق إبان حكم الرئيس جمال عبدالناصر. أما لماذا رأيت فى حرصه على أن يكون فى شرف استقبال هذا الرجل الورع أمرا عاديا لايدعو إلى الدهشة، فلذلك قصة تروى سرعان ما طافت وقائعها المثيرة بذاكرتى بكل تفاصيلها التى لاتنسى، وذلك أننى رأيت هذا الوزير منذ نحو عشر سنوات فى مولد سيدى إبراهيم الدسوقى يرتدى جلبابا أبيض وطاقية شبيكة، يقف فى صفوف الذاكرين داخل السرادق الذى تقيمه الطريقة الرفاعية على عادتها فى موالد أولياء الله الصالحين وآل بيت النبى عليه الصلاة والسلام. ولأننى أعرفه وكانت تربطنا علاقة صحفية عندما كان فى السلطة، لذلك رأيت أن ألتقيه وأصافحه، لكن ما أدهشنى حقا أن يلح على ألا أنشر شيئا عن الواقعة، وعندما سألته عن السبب.. قال لأن معظم الناس قد تتصوره درويشا من المتمسحين بسجاجيد ومقامات آل البيت الشريف وأولياء الله الصالحين بينما الصوفية حب خالص فى الله وتجرد من المظاهر الدنيوية الزائلة. و.. وعدته بالامتناع عن النشر!

تذكرت آنذاك الأستاذ حسن عباس وهو كان أيضا وزيرا للاقتصاد إبان حكم الرئيس عبدالناصر ولم يكن يخفى علاقته بالطرق الصوفية، وقد التقيته لأول مرة فى الخرطوم شتاء إحدى سنوات الستينيات بمناسبة عقد الاجتماع الدورى مع قرينة وزير التجارة السودانى لمتابعة تنفيذ البروتوكول التجارى بين البلدين، وكعادته دائما خلال زياراته السابقة للسودان كنت أسمع عن جلساته الخاصة مع مشايخ الطرق الصوفية سواء فى مقر إقامته بالفنادق أو بيت الضيافة، أو كان يذهب إليهم فى خلواتهم وقراهم النائية حيث ينشغلون فى رعاية المريدين والراغبين فى الولوج إلى عتاب التقوى والتواصل الحميم مع الله سبحانه وتعالى عبر مجالس التفسير والفتوى وتلاوة القرآن والأذكار والأوراد ومديح المصطفى عليه الصلاة والسلام.

ولأن الله يقول فى محكم آياته ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَىٰ﴾ (البقرة: ١٩٧)، من هنا كانت عادة حسن عباس زكى حين يفرغ من لقاءاته وأعماله الرسمية فى الخرطوم سرعان ما يطلق لروحه العنان والتحلق فى أنوار هؤلاء الواصلين من أولياء الله الصالحين الذين نذروا حياتهم لصلاح الناس بعد أن كابدوا مشقة الجهاد الأكبر أعنى جهاد النفس سبيلا للتقوى وقربى إلى الله ونأيا عن الشهوات ولهو الحياة وزخرفها!

فى فندق السودان الجديد المطل على شاطئ النيل دار الحديث بيننا سجالا حول البروتوكول التجارى ورؤيته الخاصة إزاء تطويره موصولا إلى صيغة متقدمة تحقق التكامل التجارى والاقتصادى بين البلدين، حين دخل علينا سكرتيره الخاص يذكره بموعد مهم.. وأن السيارة فى انتظاره أمام الفندق.

هنا نظر حسن عباس زكى إلى ساعة يده، ومن جانبى بادرته قائلا: تحب معاليك أمر عليك فى المساء لاستكمال الحوار؟ وانفرجت أساريره كما لو أننى أزحت عن كاهله حملا ثقيلا وقال فى لطف: ياريت!.. وعندئذ نهضت للانصراف فإذا به يسألنى: أنت عندك ارتباط الآن؟ وأجبته بالنفى.. وقال: عندك مانع تصحبنى إلى قرية «أم ضوابان»؟ ووافقت على الفور.

وبينما كنت أنتظره فى ردهة الفندق خطر لى استرجاع مايردده أهل الخرطوم من معلومات وأساطير حول قرية «أم ضوابان» وكيف أن اسمها كان منذ مايقرب من مائة عام «أم ضوبان»، لكن هذه التسمية تلاشت تدريجيا مع التطور الذى شهدته القرية حين كان سكانها والوافدون عليهم يشعلون النار ليلا حتى يواصلوا قراءة القرآن على ضوء اشتعال الحطب وحتى يهتدى القاصدون بنورها فى الظلمة الحالكة، وهكذا اكتسبت اسم «أم ضوابان» أى النور الساطع البين، بينما يعزو البعض سببا آخر لهذا الاسم كناية عن الأنوار الروحية التى تشع من القرية التى لاتتوقف آناء الليل وأطراف النهار عن تلاوة القرآن وذكر الله.

ويندر فى طول السودان وعرضه ألا يصادف الزائر وعابر السبيل مشاهد القباب هنا وهناك، ويكتشف أنها تظل وتحتضن فى «الوطى» أى الأرض رفات السلف الصالح من رجالات السودان وأوليائه الصالحين، ومن ذلك غالبا ما يباهى أهل السودان بأصولهم العريقة فى التعبد والصلاح والتقوى، كأن يقول أحدهم إنه ينتسب إلى جد أو أب أو شيخ طريقة صوفية «صاحب قبة» كبيرة أو صغيرة!

بعد قليل هبط حسن عباس زكى من غرفته فى جلباب أبيض عارى الرأس ينتعل فى قدميه مركوبا سودانيا حيث أخذ بيدى فى مودة إلى السيارة التى انطلقت فوق كوبرى أم درمان حتى بلغنا مشارف «أم ضوابان» بعد أقل من ساعة استكملت خلالها بقية حوارى الصحفى الذى بدأته معه.. هناك كان الخليفة يوسف فى استقبالنا وأذان الظهر يفيض جلالا وإشراقا على الخلاء الشاسع المحيط بالقرية، وطلب الوزير ماء للوضوء.. وجاءوا

له بدورق صغير من الفخار وجلس القرفصاء يصب الماء ويسبغ الوضوء فى خشوع، واكتشفت كم كان حريصا على الاقتصاد فى استهلاك الماء، وحاولت تقليده وأسرفت وبعدها وقفنا نحن وأهل القرية وراء الشيخ يوسف الذى أمنا فى الصلاة. وكما كان حسن عباس زكى مقتصدا فى الماء كان استثماره جيدا للوقت حيث انضم سريعا إلى حلقة واسعة لقراءة القرآن جماعةً من المصاحف التى وزعت علينا ونحن جلوس على «البرش» المتواضع، وبعدها قرأنا بعضا من «ورد» مكتوب بخط اليد على ألواح خشبية.. ثم انتظمنا تلقائيا فى ذكر الله بينما الشيخ يوسف يصفق بيديه مرددا فى لهجة سودانية خفيضة عبارات التسبيح والحمد والدعاء، والوزير يتمايل وجْدا ذات اليمين وذات الشمال.

اعتذر حسن عباس زكى عن عدم تناول الطعام الذى كان يجرى إعداده وقال للشيخ يوسف، إلى حين ميسرة من الوقت. ثم انتحى به جانبا وسمعته يهمس فى أذنه ويطلب منه الدعاء للرئيس جمال عبدالناصر وقدم له مظروفا أظنه كان يحتوى على تبرع نقدى إسهاما فى أنشطة القرية الدينية والصوفية والاجتماعية التى مايزال يأوى إليها كل يوم وكل ساعة كل من تاقت نفسه إلى جلسة روحية فى رحاب القرآن والأذكار، والاستشفاء من أسقام النفس ومشكلات الحياة ومس الجن والجنون، حيث يجد كل صاحب علة عقلية أو نفسية الرعاية والرحمة والمأكل والمشرب والمأوى فى انتظاره بلا مقابل.. وأظن أن الشيخ يوسف أخرج من جيبه ما يشبه الحجاب ودسه فى جيب الوزير كان هدية ونفحة خاصة للرئيس جمال عبدالناصر وذلك أنه عندما شد على يد الوزير مودعا قال: حاجة الرئيس مقضية إن شاء الله تعالى.. والله أعلم!

## «وردي في حفل سماية»

أول مرة ألتقى فيها المطرب الكبير محمد وردى كانت فى حفلة «سماية» أى ختان أول مولود ذكر للصديق والزميل الكاتب الصحفى سيد أحمد خليفة، وكنت قد سمعت أغانيه من قبل فى حفلات عامة وعبر الإذاعة والتسجيلات ومعظمها من تلحين شاعر العامية السودانية الصديق الراحل إسماعيل حسن، وهو كان حين يلقى أشعاره فكأنما يلحنها ويغنيها ويقدمها جاهزة لصاحب النصيب مطربا كان أو ملحنا. وأكثر ما أعجبنى من أشعاره التى غناها وردى «الليلة يا سمراء» التى يدور حولها الآن نزاع قانونى شغل حيزا من اهتمامات الصحافة المصرية والسودانية إثر تجاوز قرينه ابن النوبة المصرية

المطرب محمد منير عندما بادر إلى غنائها وغيرها من أغنيات وردى فى الحفلات العامة والإذاعة والتليفزيون من غير استئذانه. لكن أشهر أغانيه جميعها كانت ولا تزال قصيدة الشاعر محمد الفيتورى «أصبح الصبح فلا السجن ولا السجان دام» التى جسدت بحق إرادة الشعب السودانى الصلبة عندما أعلن العصيان المدنى فى مواجهة دبابات الحكم العسكرى بزعامة الفريق إبراهيم عبود حتى انحازت القوات المسلحة إلى الثورة الظافرة فى أكتوبر عام ١٩٦٤ إيذانا بانبلاج الفجر الثانى للتجربة الديمقراطية التى شهدها تاريخ السودان الحديث.

كنت أنا ومجموعة كبيرة من الصحفيين العرب والأجانب قد وصلنا إلى الخرطوم قادمين من الأراضى الأريترية المحررة شتاء عام ١٩٧٥ حيث تابعنا مؤتمرا سياسيا ضخما لإحدى فصائل الثورة الأريترية (القوات الشعبية) بزعامة المرحوم عثمان سبى، أذكر من بينهم الأصدقاء الكاتب الصحفى السودانى صديق محيسى وحمدى لطفى المحرر العسكرى بمجلة المصور وبدوى محمود الكاتب الصحفى بصحيفة الجمهورية والزميلة عواطف شرباش بصحيفة الأخبار وأحمد حجازى رسام الكاريكاتير بمجلة روز اليوسف عندما استضافنا سيد أحمد خليفة للعشاء فى بيته، فإذا المفاجأة التى كانت بانتظارنا أضواء وزينات وذبائح الكرامة وحشد من الرجال والنساء حتى عرفنا خبر «السماية» السعيد بمناسبة « طهور » ولده، وكأنه أراد أن يعفينا من واجب تقديم الهدايا لمولوده الجديد.

وهنا لا مفر من وقفة قصيرة - بالمناسبة - أمام ظاهرة اضطهاد الأنظمة العسكرية لأصحاب الرأى الحر وفى مقدمتهم الصحفيون والشعراء والمطربون.. فلعل الذكرى تنفع المؤمنين فى ضوء الانعكاسات السلبية الراهنة لتلك الظاهرة، حيث يجوب معظم الصحفيين والكتاب والفنانين وأدباء السودان آفاق الدنيا بعدما تغلقت أمامهم مساحات ووسائل التعبير الحر وتصاعدت فى مواجهتهم آليات الإرهاب والقهر. وكان سيد أحمد خليفة واحدا من هؤلاء الضحايا إبان حكم الرئيس جعفر النميرى، الذى أصدر قراره بمنعه من الكتابة فى الصحف السودانية عندما اختلف حول سياساته، حيث افتتح محلا للعصير بميدان عبد المنعم حتى يشاهده نميرى فى غدوه ورواحه بين بيته والقصر الجمهورى ويشاهده أيضا كل السودانيين كدليل على فساد الحكم وكبت الحريات. وعندما أدرك جهاز أمن الثورة المغزى السياسى لامتهان صحفى حرفة عصير القصب والفاكهة، عندئذ كان إقناعه بالذوق والوعيد بإغلاق المحل. ورب ضارة نافعة.. فقد كانت البداية لمشوار

اغترابه الصحفى الطويل إلى القرن الإفريقى والجزيرة العربية حتى أصبح واحدا من أهم الخبراء في سياسات وأوضاع المنطقتين.

على أى حال كان وردى المفاجأة الثانية فى حفل «السماية»، وعلى عهدى به كان عملاقا ومنتشيا متنوع الإيقاع والألوان والأداء قوى الصوت حتى يخيل للسامع أنه يصل إلى عنان السماء أو هابط منها حتى من دون ميكروفون. وليلتها غنى زهاء عشر أغنيات متصلة أذكر الآن من بينها «الريدة» و«ما فى داعى» و«عطشت قلبى»، حتى إن مجموعة من الصحفيين والصحفيات الأجانب اخترقوا صفوف المدعويين وكانوا أول المبادرين إلى حلبة الرقص على أنغامه وإيقاعاته قبل السودانيين والسودانيات. وقال لنا صحفى فرنسى إنه لم يشعر بوجوده فى السودان إلا على صوت وردى وموسيقاه، وإنه يعتقد رغم أنه لا يفهم اللغة العربية أن صوت وردى يمثل التجسيد الحى للشخصية والوجدان والمزاج السودانى. ومن بعده جاء دور المطرب عثمان اليمانى الذى ينتمى إلى قبيلة الشايقية وأحد تلاميذ مطرب الطنبور الضرير الراحل النعام آدم فإذا بوردى لايبرح مكانه وينتشى مثلما انتشى المدعوون، وكان أول المصفقين إعجابا بفنه وإبداعاته وهو يطالبه بالمزيد، متجردا من مشاعر الغيرة أو الاستخفاف على عكس المثل القائل «عدوك ابن كارك»!

فى تلك الليلة تواعدت أنا ووردى على اللقاء والحوار فى منزله فى ضاحية «الكلاكلا» على أطراف الخرطوم، وهناك خلعت القميص والبنطلون وارتديت جلبابا سودانيا وأصبحت على راحتى، وكان أيضا على راحته حيث استأثرت به مستمعا إلى صوته البديع وعزفه الباهر على العود وذكرياته الحلوة فى دروب الفن، اختلطت فيها دواخل نفسه بالألحان والإيقاعات والأدب والسياسة.

ولد يتيما فى «صواردة» عن أب وعائلة تحترف الزراعة، حيث أصوات السواقى الخشبية التقليدية التى يديرها بقرة أو حمار غميت عيناه وهى توالى جلب الماء من النيل الذى يفرش الأرض الخصبة بالخضرة والنماء، ويروى كيف صنع لنفسه أول طنبور وتعلم بنفسه كيف يعزف على أوتاره، وهو آلة موسيقية بدائية تشبه آلة السمسمية فى مدن قناة السويس. وكما تعلق بالفن كان تعلقه موازيا بالدراسة حين أدرك أن الرياح دائما تأتى الى قريته بالمراكب الشراعية التى تحمل ألوانا من البضائع والسلع فكان يحلو له الاستماع إلى المراكبية وهم يروون على مسامعه الحكايات والروايات المثيرة عن القبائل التى يعبرونها فى رحلاتهم إلى شمالى الوادى وجنوبيه، وأكثر ما كان يلح عليه أن يسمع منهم بعضا من ألوان الغناء الشائع فى تلك القبائل.

وقال لى وردى إنه حسم أمره مبكرا وقرر أن يهجر الدراسة ويحترف الغناء، فقد كان تواقا إلى الاغتراف من معين الغناء والموسيقى الشرقية فى مصر التى كانت تتهادى إلى سمعه بين الحين والآخر، عبر الراديو الوحيد فى قريته، لكنه فوجئ بعد رحلته المغامرة إلى القاهرة أن جده الذى كان يعيش ويعمل بها قرر أن يلحقه برواق المجاورين السودانيين تمهيدا للدراسة فى الأزهر الشريف. . حيث عاد خائبا حزينا إلى بلدته بعد أن كان قاب قوسين من الإمساك بتلابيب الأمل. . وهكذا عاد إلى صوردة لممارسة الزراعة من جديد. . لكنه لم ينس الغناء والعزف على الطنبور فى مناسبات القبيلة حتى قرر الرحيل عام ١٩٥٧ إلى الخرطوم بعد أن بشره كثير من المطربين والموسيقيين الكبار الذين زاروا بلدته واستمعوا إليه بالمستقبل الزاهر الذى ينتظره، ثم تدرج سريعا على عتبات الشهرة وبلغ قمتها.

والشاهد أن محمد عثمان وردى اكتشف نفسه يساريا تلقائيا، ربما بحكم انتمائه الطبقى، وربما أن الحزب الشيوعى كان حريصا على جذبه إلى صفوفه حرصه فى زمان المد الاشتراكى على استقطاب المثقفين والأدباء والمهنيين وحتى المستنيرين من رجال الدين، لكن فى كل الأحوال ظل وردى مستقلا فى رؤاه السياسية موصولا بتراثه النوبى الأصيل. . حيث مازال حافظاً وحاذقا للرطانة النوبية إن شاء فى حديثه مع أبناء منطقته أو غنائه فى حفلاتهم. . ولعل أكثر أغنياته النوبية وقعا وتأثيرا على تذوقى المتواضع أغنية «الليلة أو بلا» و «القمر بوباء»!

## عز الدين وكاروري

يعج السودان بالفنانين التشكيليين الشعبيين المجبولين على الفطرة والتلقائية ومحاكات الطبيعة فى منابعها الريفية والصحراوية وأدغال الجنوب. وأسواق أم درمان التى تشبه خان الخليلى فى القاهرة شاهد حى على إبداعاتهم فى صياغة الفضة وتشكيل العاج والأبنوس وسعف النخيل والفخار التى يقبل على اقتنائها السياح من شتى بقاع المعمورة. لكن السودان يعج كذلك بالفنانين التشكيليين الدارسين ممن حققوا شهرتهم فى الخارج قبل الداخل، وبينهم إبراهيم الصلحى وبسطاوى وحسين شريف وراشد دياب وكمالا إبراهيم إسحاق وميمى أحمد يوسف هاشم، فضلا عن غيرهم ممن استوطنوا أسبانيا وإنجلترا ونيويورك وأصبحوا من أعلام مجتمعاتها وأصحاب مدارس حديثة فى الفنون التشكيلية!

ومنذ الخمسينيات شهدت الصحافة السودانية البدايات الأولى لازدهار فن الكاريكاتير ودوره الساخر فى نقد الأوضاع الاجتماعية المعوجة وتعرية فساد الحياة السياسية وخلافاتها العبثية. وقد. . وقف الصديق المبدع عز الدين باقتدار على قمة فن الكاريكاتير إبان التجربة الديمقراطية الثانية فى السودان حيث سجل بعبقريته الساخرة ووعيه السياسى وريشته السهلة الممتعة ما كانت الساحة السياسية والاجتماعية والاقتصادية تشهده آنذاك من سلبيات، وعرى بوجه خاص صراعات الأحزاب التقليدية وتحالفاتها وانشقاقاتها وتنبأ بسوء العواقب إزاء خلافاتها حول إجازة الدستور الإسلامى التى انتهت باندلاع الانقلاب العسكرى في مايو عام ١٩٦٩ بزعامة جعفر نميرى!

كان عز الدين على عهدى به متواضعا يفضل الاستماع فى المنتديات وجلسات الونسة التى تجمع الأصدقاء والأحباب حتى يخيل لمن يجهلون طباعه وخصوصياته عدم درايته بقضايا وموضوعات الحوار بين المثقفين والسياسيين، مفضلا ذهب الصمت البليغ على فضة الكلام السفسطائى. وذلك أنه كان يتجنب البوح ويتحاشى إعلان مواقفه التى كان يدخرها لنفسه ويبثها رسومه الكاريكاتيرية الساخرة التى تطالع القراء كل صباح وصنعت شهرته الواسعة فى ربوع السودان وخارجه، وتميزت بالبساطة والجمال والرؤية النافذة إلى بواطن الأحداث وعمقها وبواعثها وأهدافها دون تحيز إلى حزب ما سوى المصلحة الوطنية والسواد الأعظم من الشعب المغلوب على أمره.

دائما يزدهر فن الكاريكاتير الصحفى وتتعدد مدارسة وتتولد نجومه فى مناخات الحرية والتعددية الفكرية والسياسية، ومن هنا اختار عز الدين الغياب عن الساحة الصحفية فى السودان حيث اتخذ قراره بجمع أوراقه وأقلامه وأفكاره والرحيل للعمل مضطرا فى الخارج إبان حكم الرئيس نميرى، ولا أعلم حتى الآن أين ارتحل وأين تبدأ الدورة السياسية الرابعة فى السودان سيرتها حتى يستعيد حرياته الديمقراطية إيذانا بعودة عزالدين أكثر تجددا وخبرة وعطاء.

أذكر فى هذه المناسبة أن زميلى فى روز اليوسف الصديق المرحوم صلاح جاهين فنان الكاريكاتير العملاق كان شديد الإعجاب بالفنان عز الدين ورسومه المتميزة بانسيابية الخطوط ومصداقية التعبير، وكنت التقيت جاهين مصادفة فى شرفة الفندق الكبير - جراند أوتيل - بالخرطوم حين سألته عن مهمته ومتى كان الوصول. . وقال إنه جاء لإنهاء مشكلات قانونية تتعلق بميراث زوجته السيدة منى قطان وحماته الزميلة جاكلين خورى

المحررة بالأهرام يرحمها الله فى السودان عبر المحامى عبدالوهاب «بوب»، وبعدها فاجأنى بالسؤال: هل تعرف عز الدين؟ ثم تابع قائلا: اطلعت هذا الصباح على الصحف السودانية. . وأعجبنى كاريكاتير فى صحيفة الأيام بتوقيع عز الدين. . إننى فى شوق إلى لقائه رغم زحمة انشغالى. .

نهضت من مكانى وطلبت من المرحوم يوسف عباس وكان مديرا للاستقبال بالفندق البحث عن عز الدين عبر تليفون الأيام أو تليفون منزله لأن الأستاذ صلاح جاهين يرغب فى مكالمته، وبعد دقائق كان يوسف ينادى على جاهين. . وتم الاتصال بينهما. . ولم يمض نصف ساعة حتى كان عز الدين يصافح جاهين فى حرارة وغبطة كما لو أن بينهما سابق معرفة ومودة أو كما لقاء الأحباب والعشاق الذين أدمى البعاد قلوبهم وأرق مشاعرهم. وسمعت جاهين يقول لعزالدين: جذب نظرى فى رسومك انسيابية الخطوط والوضوح والمباشرة والمتابعة اليومية واختصار التعليقات.

بعدها. . كثيرا مارأيتهما معا فى شرفة الفندق الكبير أو فى شوارع الخرطوم وسهرات الأصدقاء، وكثيرا مارأيت عز الدين فى مكتب صلاح جاهين بمبنى روز اليوسف كلما زار القاهرة يجلس كعادته صامتا يقلب مجلدات روز اليوسف وصباح الخير القديمة الحافلة برسوم جاهين وحجازى وصلاح الليثى وبهجت وجورج البهجورى وإيهاب ورجائى ونيس وغيرهم من الرواد كلما كان صديقه جاهين مشغولا برسم إسكتشاته الكاريكاتيرية أو مشتبكا مع غيره فى حوارات فنية وثقافية. . ودائما كانا على موعد بعد انتهاء جلساتهما الموحية للانتقال إلى جلسات أخرى مع جماعة الحرافيش التى يتزعمها الروائى الكبير نجيب محفوظ أو سهرات غنائية مع الموسيقار سيد مكاوى الذى لحن كثيرا من إبداعات صلاح جاهين.

مع بداية التجربة الديمقراطية الثالثة فى السودان عام ١٩٨٥ كانت ولادة فنان الكاريكاتير العظيم «كارورى»، وأنا شخصيا لم أشرف بعد بلقائه ومعرفته إلا عبر رسومه الليبرالية الرائعة التى تتميز بعمق وعيه السياسى وخفة ظله وإيمانه بالديمقراطية وإدراكه للخصوصيات السودانية فى منابعها الشعبية الأصيلة وارتباطه الوثيق برؤى البسطاء من أهل السودان فى المدينة والغابة والقرية وجبال النوبة. ويبدو أنه كان ساخطا إزاء كم وألوان «الكوراك» أى الصراخ على الساحة السياسية والخلاف العبثى المتبادل بين قادة الأحزاب الائتلافية على مدى خمس حكومات تعاقبت على الحكم دون بارقة أمل فى

الوفاق والإصلاح والاستقرار، من هنا كانت رسومه التقليدية الساخرة موجهة بشكل خاص إلى السيد الصادق المهدى لكونه صاحب الأكثرية البرلمانية التى أهلته لرئاسة الحكومات الخمس حيث لم تخل رسوماته من وضع عشرات الميكروفونات وأجهزة الكاسيت أمامه حين يخطب أو يعقد مؤتمراته الصحفية وإلى حد احتضانه الميكروفونات وهو نائم على سريره من باب المبالغة، ورغم ذلك كان الصادق معجبا ومتابعا لإبداعات كاروری مستأنسا بقول على بن أبى طالب كرم الله وجهه: «أول الحرب الكلام»، إذ إن السودان وغيره من الدول النامية الغارقة فى الأمية. . لا مفر من إثارة وعى الجماهير فيها وحثها على المشاركة السياسية عبر الكلام والخطابة والحوار فى ميكروفونات الإذاعة والتليفزيون والندوات والتسجيلات الصحفية لكونها تمثل آلية الاتصال والتواصل المباشر مع الجماهير فى مناطق الوعى واللاوعى!

ومن حسن الطالع أن تصدرها صحيفة الخرطوم المستقلة ويستمر صدورها من القاهرة وأن تحظى بهذا الانتشار والاهتمام. . وأحسب أن رسوم كاروری اليومية التى تتصدر صفحتها الأخيرة وينتقد من خلالها أخطاء التوجهات والسياسات فى السوادن فى الحكومة والمعارضة لدليل على أن مشاعره الساخرة لم تفتر وإيمانه بالخلاص ويوم الفرج آت ومن كل بد. . وأنه بعد الليل الدامس يأتى الفجر دائما . .

## دق الجونجوليز

النجيلة الخضراء ومساحتها وأنواعها وطريقة تنسيقها رئة بيوت أهل السودان وزينة حدائقها الباسقة ووردها وأزاهيرها. ومن حسن حظى أن أشارك فى التحكيم فى واحدة من المسابقات التى كانت بلدية الخرطوم تنظمها فى الستينيات لاختيار أجمل نجيلة وأرقها ملمسا. وعلى مدى خمس سنوات كانت نجيلة « ناس سعد » تتنافس على المرتبة الأولى مع نجيلة فيللا الدكتور أحمد عبد العزيز أستاذ جراحة القلب، إذ كان أصحابها يستوردون بذورها المنتقاة من الخارج، ويتعهدونها دوما بقص أطرافها وتغذيتها بدماء الذبائح و « سبلة » الخيل حتى يخالها المار فوقها وكأنه يمشى على بساط من القطيفة الخضراء!

وناس سعد بالمناسبة من أصول مصرية تنتمى إلى مدينة دمياط، وقد وفد رب الأسرة إلى السودان فى الخمسينيات، وافتتح معملا لصناعة الجبنة الدمياطى «الدوبل كريم» والإستانبولى وحقق من ورائها شهرته وثراءه. . وبعدها انتقل إلى صناعة الحلوى التى

تطورت على يدى نجليه صلاح وإبراهيم حيث أصبح لديهما الآن أكبر مصنع فى إفريقيا وما يزال أفراد الأسرة يواظبون على قضاء إجازتهم الصيفية فى «رأس البر»!

والحقيقة أن أفراد هذه العائلة نموذج مشرف فى المثابرة والاستقامة والأعمال الخيرية، فلا تكاد تمشى تحت وهج الشمس حتى تصادفك مظلة أو سبيل للماء المثلج يحمل اسم « ناس سعد »!

هذا عن المظهر الخارجى لبيوت أهل السودان.. وفى داخلها شئ آخر.. فحتى نهاية الخمسينيات ظلت بعض الزوجات لا يتجرأن على مخاطبة أزواجهن «الحمشين» بأسمائهم مباشرة.. فكانت الزوجة تنادى زوجها بكلمة «يا هناى» أى يا فلان.. ولا يجرؤن كذلك على تناول الطعام مع أزواجهن أو أمامهم، وكلها عادات وتقاليد عفا عليها الزمن بعد أن ظلت مقدسة وموروثة منذ عصور الجاهلية القبلية حيث كان للرجال مجتمعهم الخاص وللنساء مجتمع آخر!

بيوت السودان اليوم لها عادات اجتماعية جميلة محببة تتراوح بين القديم والحديث من التقاليد، منها على سبيل المثال لقاء أفراد العائلة الأسبوعى صباح الجمعة فى بيت كبيرها لتناول الفطور رجالا ونساء وأطفالا.. وغالبا ما يجتمع الرجال والشباب بملابسهم الوطنية (القيافة)، فى الصالون للدردشة فى شئون الأسرة الخاصة بعض الوقت وفى النقاش حول أوضاع البلد معظم الوقت، وذلك أن الشعب السودانى عاشق للسياسة حريص على متابعة مسيرتها وإبداء رأيه فى تفعيلها واستقامتها بينما تنشغل النساء فى المطبخ فى همة وسعادة لإعداد وجبة الفطور وأطباقها الشهية المتنوعة.

من مشهيات فطور الجمعة «أمّ فتفت»، وهى خليط من قطع الكبدة النية والكرشة والمرارة مخلوطة بالبصل والبهارات والشطة الخضراء أو الحمراء.. بعدها تنفتح النفس على مصراعيها لتستقبل أطباق الفول والجبن الأبيض ويا حبذا الجبن المضفر الذى تشتهر بلدة «الدويم» بصنعه مجففا والبيض «العيون» وربما الأسماك المقلية والعصيدة التى تشبه نظيرتها على مائدة بدو سيناء وأم رقيقة وهى خليط من البامية الناشفة المهروسة بلحم الشرموط أى اللحم المجفف مع الالتزام بتقديم السلاطة الخضراء والكسرة بالطبع وهى رقائق الخبز اللين الذى لا يحلو الطعام إلا عبر التمازج بين الغامس والغموس أو المغموس به!

فى العادة يتحلق الرجال وحدهم حول صينية الفطور خصوصا إذا وفد ضيف من

خارج الأسرة حيث يشمرون أكمام جلابيبهم لتناول الطعام بأصابع اليدين فى لذة وتلذذ جماعى. نوعية الطعام تفرض هذه العادة التى لا ينفع معها الملعقة والشوكة والسكين. . إلى جانب كونها قسما ضمنيا على العيش والملح وعهدا على التضامن والإخلاص والمحبة بين الطاعمين من وعاء مشترك وبخاصة أن الرسول (ص) كان يأكل بيديه!

فى مكان آخر من البيت السودانى تتناول النساء والأطفال الفطور بعد أن ينتهى الرجال حتى يتفرغن لخدمتهم دون إزعاجهم بجلبة الأطفال، وبعدها يجتمع شمل الجميع حول الشاى الذى يقدم فى براد من الصينى أو الطلس وهو الصاج المطلى بالميناء ودائما يكون مصحوبا باللبن الحليب أو الجبنة وهى القهوة السودانية المغلية التى تقدم فى دوارق فخارية مكورة وتحتسى فى فناجين خاصة مختلفة عن القهوة التركى.

فى بعض الأحيان قد يمتد لقاء الأسرة الأسبوعى إلى ما بعد صلاة الجمعة لتناول وجبة الغداء تمتينا للأواصر الاجتماعية وربما ولعا فى جلب المسرات عبر المظاهر الاحتفالية لأسباب ودوافع مختلفة كأن تكون «سماية» وهى مناسبة ختان طفل أو كرامة وتعنى شفاء المريض أو نجاة من حادث أو انفراج لمشكلة أو حلا لمعضلة، وغالبا ما يأتى التعبير عن الفرحــة مصحــوبا بذبيحة من الضأن وفى كثير من الأحيان تكون فدية الكرامة هدية من الجيران والأحباب وغيرها من هدايا السمن والسكر والشاى والصابون والفحم. . . إلخ. .

بحسب اليسر أو العسر الاقتصادى فى البيت السودانى، تتشكل وتختلف أطباق الغداء مابين « الشية» وهى لحم الضأن الذى يتم شيه على الفحم مثل الكباب والجداد أى الدجاج الذى يقدم مشويا أو محمرا أو بخليط من السمن والبصل والبهارات يسمى «نجيطة» وربما «زيغنى» عبر إضافة المزيد من الشطة للجداد أى الدجاج المطبوخ بعصير الطماطم وهو طبق مرغوب ومجلوب من مائدة الطعام الحبشى إلى جانب، أصناف طبيخ الملاح والملوخية الخضراء التى يتم فركها باليد بمذاقها الحلو المختلف عن الملوخية المخروطة «وأم رقيقة» والقراصة التى تصنع من الدقيق مملحة فى قوالب « الكاستر ». أما عن الحلوى فالسكسكانية على شكل لقيمات من الشعرية المبلورة مع اللبن والسكر والسمن وغيرها من تراث حلوى المطبخ التركي فى مصر والشام مثل الكنافة والبقلاوة والمهلبية لكن أغلب السودانيين يفضلون الفاكهة مثل «البتيخ» أى البطيخ والمانجو الذى جاد إنتاجه وتحسنت أنواعه أخيرا والموز والبرتقال الذى يباع بالدستة أو الرطل وليس بالكيلو، وغيرها من

الفاكهة المحلية والمستوردة، ومن المشروبات الوطنية الخروب و العراديب أى التمر الهندى . . وعصير الجريب فروت . . ولا نظير له فى العالم لكبر حجمه ومذاقه المتميز والبعض يتناوله صباحا على ريق النوم لفوائده الصحية الجمة . . غير المشروبات المصنعة والمحمصة فى الفرن مثل الحلو مر الأسمر اللون و«الابريه» الناصع البياض، وغالبا ما يكون شهر رمضان المبارك مناسبة تقديمها شرابا باردا أو مثلجا يسبق تناول الإفطار وحتى السحور، ومن الطريف حرص المغتربين على هذه العادة حيث تصلهم هذه المشروبات هدية من عائلاتهم مجففة فى أكياس على سبيل التواصل الاجتماعى الحميم والتذكير بالوطن الحبيب وعاداته وتقاليده الجميلة فى هذه المناسبة الدينية . .

حتى منتصف الستينيات كانت محلات البقالة فى السودان شبه محتكرة من أبناء الجالية اليمنية، وكانت قدرة الفول المصرى أى الفول المدمس تتصدر واجهاتها وهى كانت المصدر الوحيد لهذه الوجبة الشعبية الرخيصة، ولا أعرف لماذا هجر اليمنيون السودان تباعا، ربما لارتفاع أسعار السلع الضرورية وشحها أو انخفاض معدلات الربح، وربما لأن اندلاع الثورة فى اليمن وزوال حكم الإمامة البغيض اجتذبهم تدريجيا إلى أرض الوطن . . وربما لأن السودانيين نزلوا بثقلهم إلى هذا الميدان الذى كان مقصورا على اليمنيين والأجاريج، وربما لأن عملية تسوية الفول المدمس أصبحت تتم داخل البيوت فى قدور الألومنيوم على الفحم أو الغاز أو الكهرباء اقتصادا فى الوقت وتكلفة الحياة المعيشية، وقد ارتفع ربع الفول الناشف إلى ألفى جنيه فى آخر زياراتى للسودان فى أعقاب انقلاب الجبهة الإسلامية عام ١٩٨٩ ووصل سعرها الآن ٤٠٠٠ جنيه، ورأيت التجار والعمال فى سوق أم درمان يتناولون فطورهم من « البوش » أى مياه الفول المدمس وفى الغداء يتناولون ملاحا مخلوطا بمكعبات مرقة الدجاج بعد ارتفاع أسعار اللحوم، الأمر الذى بات يهدد بتلاشى تراث المطبخ السودانى ووجباته القومية تدريجيا وأن تتحول فنون ولذائذ الطعام السودانى إلى مجرد «حشو بطن».

أذكر أن يوم الدق فى بيوت أهل السودان أشبه ما يكون بيوم الخبيز فى الريف المصرى حيث تشتعل نار الفرن وتتحلق حوله نساء العائلة والجيران فى همة ونشاط محموم وسعيد ويسمع عن بعد أصوات طرقعة أصوات عجن الدقيق فى «المواجير» الفخارية - جمع ماجور - وبعد أن يختمر العجين تأتى عملية تقطيعه وتبطيطه . . نهاية بقذفه فى رشاقة فوق بلاطة الفرن الساخنة حتى ينضج، وغالبا ما ينتهز الجيران الفرصة لتسوية صينية

بطاطس وشوى البيض والبطاطا، وفى كل الأحوال لا بد من توزيع بعض أرغفة العيش الساخن الطازج هدية على الأهل والأحباب والجيران.

هذه المناسبة السعيدة وذلك التقليد الجميل شاهدته فى السودان ليس فى يوم صنع خبز الكسرة أو خبز الـ «أنجرا» الحبشى الذى يشبه « البان كيك »، فهى عادة شبه يومية، ولكن فى «يوم الدق» حيث تأتى نساء محترفات تخصصن فى دق قرون الفلفل الحمراء الجافة فى أوعية من الخشب أو الحجر حتى يتم صحنها ناعمة وبعد ذلك تجرى عملية أخرى لعجنها وتصنيفها شطة نية أو جافة وأنواعا ومذاقات شتى، أذكر منها شطة باريا والعقرب والدليخ والحبشية.. وقد ينتهز الجيران الفرصة ويستسمحون أهل البيت فى دق مالديهم من الشطة وتبادل هداياها.

وأنا من طول عشرتى للشعب السودانى لا تخلو مائدة منزلى من طبق الشطة مخلوطا بالملح والليمون والفلفل الأسود تغمس فيها لقيمات الخبز وقطع اللحمة، ودائما أختلف مع زوجتى حول النسبة الصحيحة، أنا مع الزيادة لكونها تعطى نكهة وتفتح الشهية وهى مع التخفيف لدواع اقتصادية أو صحية بحتة تتعلق بزيادة الوزن عبر فتح الشهية أو تجنب البدانة.

وإن أنس لا أنسى ما حييت ما شاهدته يوما فى سوق مريدى بجنوبى السودان حيث سأل جنوبى البائع عن ثمن كوم الشطة.. وبعد مساومة قصيرة دفع المبلغ المطلوب، ثم جلس أمام البائع وبدأ يتناول قرون الشطة فى فمه ومضغها فى استمتاع شديد كما لو أنه يقزقز اللب حتى أتى على الكوم كله فى دقائق وكان لا يقل وزنه عن رطل كامل. وقد شاهدت نفس ما حدث بعد ذلك مرارا فى «الماركاتو» وهو السوق الشعبى فى أديس أبابا.

يوما كنت مدعوا إلى الغداء فى منزل صديق سودانى بالخرطوم.. وكنت أسمع من بعيد إيقاعات دق الشطة الرتيبة، وبعد حين توقف الدق حين سمعت زوجته تنادى قائلة دق «الجونجوليز»، واستفسرت عن المعنى حيث صحبنى صديقى إلى مكان يقع خلف البيت.. وهناك عرفت الجونجوليز، وهى ثمار أشبه بالشمام أو القرع الجاف كانت النساء المحترفات يقمن بفتحها بعد تركها فى الماء فترة من الوقت واستخراج حبات سوداء من داخلها ثم وضعها فى الأوعية المخصصة بعد خلطها بالسكر. وعندما سألته.. هل

الجونجوليز نوع آخر من الشطة البيضاء؟ ضحك قائلا : انتظر يا فضولى لتعرفه بعد تناول الغداء . . حيث قدمته لنا زوجته شرابا مثلجا حلو المذاق . .

على أنه لا يفوتنى - بالمناسبة - أساليب الرد على المكالمات التليفونية فى بيوت السودان ، إذ بينما يبدأ الحديث المتبادل بالتحايا الودية الطويلة والمكررة . . إزى الحال . . كيفنكم . . والله يسلمك . . الله يبارك فيك . . طولنا ما شفناكم . . إلخ إذا بالحديث المقصود قصير وتلغرافى فى الشئون الخاصة والعامة . . بينما عبارات الوداع سريعة ومقتضبة وحاسمة كما السكتة القلبية !

وأطرف ما فى المكالمات التليفونية عندما تسأل عن شخص غاب منذ فترة قصيرة عن البيت . . عندئذ يأتيك الرد كما السيف الباتر أو الحصان الجامح . . مثل كلمة «مرق» أو «طلع» أو عبارة « هَس فات» أى ترك المكان فى هذه الساعة أو يا دوب !

وعهدى بتليفونات الخرطوم ظاهرة تشابك الخطوط . . وأن يفرض عليك سماع مكالمات الغير فى أدق أسرارهم وخصوصياتهم . . ومن ذلك ساد وصف السودان بالبلد الذى لا يعرف الأسرار سواء عبر تشابك الخطوط التليفونية . . أو لأن البعض من أهل السودان لا يحتملون كثيرا كتمان الأسرار ، ولذلك كثيرا ما فسدت طبخة أكثر من انقلاب عسكرى وهى فى دور الإعداد وقبل إعلان البيان الأول . . وأذكر - بالمناسبة - أننى أوشكت على خطبة فتاة سودانية وذهبت أستشير أحد الاصدقاء فى الأمر وكان رئيسا لتحرير إحدى الصحف وشددت عليه كتمان السر عملا بالحديث الشريف «أخفوا الخطبة وأعلنوا الزواج» خاصة وأننى لم أفاتح أهلها فى رغبتى بعد ، ووعدنى قائلا : «سرك فى بئر إلى يوم الدين» . . وفى الصباح التقيت زميلا صحفيا أمام مدخل جريدة «السودان الجديد» . . فإذا به يبادرنى قائلا : والله فرحنا أمس عندما نما إلى علمنا خبر اعتزامك خطبة فلانة بيت فلان . . وصعقت مما أسمع . . وزاد قائلا إنه عرف الخبر عبر جلسة ونسة مسائية فى منزل صديقى رئيس التحرير !

## ازيكم كيفنكم

كان الشاعر الكبير علي الجارم دائم السفر إلى السودان بين حين وآخر حتى يجدد صلاته مع شعرائه وأدبائه وتواصله مع إبداعاتهم الجديدة ، فكانت تنظم له الندوات

والليالى الشعرية وتقام على شرفه مآدب التكريم. ولأمر ما لم تصل الشاعر السودانى الكبير أحمد محمد صالح الدعوة لأحد الاحتفالات، فأنشد قصيدة عتاب يقول فيها:

لو كان زندى واريا لتهيبوا كفى وزندى

أو كان لى ذهب المعز لأحسنوا صلتى وودى

ثم يقول مخاطبا على الجارم:

هرعوا إليك جماعة وبقيت مثل الضيف وحدى

ومن المؤسف حقا ألا يعرف المصريون وحتى النقاد والأدباء منهم الكثير عن الحركة الثقافية والأدبية ومبدعيها فى السودان منذ استقلاله عام ١٩٥٦ وأن تتحول اهتماماتهم بعيدا فى هذا المجال الحيوى نحو المشرق والمغرب العربى وأوروبا.

صحيح أن الأصدقاء السودانيين الأعزاء من أمثال جيلى عبد الرحمن يرحمه الله ومحمد الفيتورى ومحيى الدين فارس وقيلى أحمد عمر.. جسدوا عبر إقامتهم بالقاهرة فترات طويلة إطلالة على نماذج من الإبداعات الأدبية والثقافية فى السودان، لكنها لم تكن بحال تسمن من جوع وفهم مطلوب للاقتراب من شواغل أهل السودان وتحسس مشاعرهم ووجدانهم، إذ إن الثقافة والأدب والفنون المنهل الذى يشكل ضمير الشعوب وفكرها والمدخل الطبيعى للانسجام والتفاهم الإنسانى المشترك.

ورغم مضى زهاء ٤٠ عاما على استقلال السودان لا يكاد الجيل الجديد من العامة أو الصفوة المصرية يعرف من أعلام الأدب الروائى فى السودان سوى الطيب صالح عندما قدم الناقد الأدبى رجاء النقاش لأول مرة روايته الرائعة موسم الهجرة إلى الشمال وأكد على أن قامته الأدبية تطول قامة نجيب محفوظ رغم أن الطيب صالح كان قبل ذلك الحين قد حقق إنجازات وإبداعات أدبية وشهرة ومقدرة فى السودان وبريطانيا والخليج!

مطرب السودان الكبير محمد وردى كان فى مقتبل شبابه قد قدم القاهرة للمرة الثانية عام ١٩٥٩ تسبقه إبداعاته وشهرته حيث أحيا حفلا ناجحا عل مسرح سينما أوديون اقتصر حضورها للأسف على الجالية السودانية، لكن المطرب الكبير سيد خليفة كان قد سبق وردى إلى كسب جمهور واسع من المعجبين المصريين بصوته وفنه، حين نجح فى أن يفرض صوته وإبداعاته على حفلات «أضواء المدينة» التى كان الإذاعى المصرى الكبير

جلال معوض يعدها ويقدمها حتى أصبحت أغنيتاه «المامبو السودانى» و «إزيكم كيفنكم» على لسان المصريين يرددونها ويحفظون كلماتها وألحانها عن ظهر قلب.

والحقيقة أن سيد خليفة استطاع أن يستثمر فترة إقامته فى القاهرة للدراسة بمعهد الموسيقى العربية على نحو جيد، وقد ساعده ولوجه عتبات الإذاعة وتسجيل كثير من أغنياته الجديدة، فضلا عن المشاركة فى الحفلات الكبرى لمايتميز به صوته من دفء العواطف واختياره حلو الكلمات، إضافة إلى براعته فى ممارسة أساليب العلاقات العامة، كما ساعدته إقامة الشاعر السودانى الكبير إسماعيل حسن فى القاهرة على توثيق وشائج التعاون الفنى المشترك معه.. ولذلك كانت معظم أغنيات بداياته الأولى من كلماته أو من وحى تلك العلاقة الخاصة..

ويذكر الصديق الإذاعى فؤاد عمر واقعة طريفة حول ولادة أغنية «إزيكم كيفنكم» حين عاد سيد خليفة إلى أرض الوطن خلال إجازته الدراسية الصيفية من معهد الموسيقى العربية، وهناك فى مسقط رأسه «الدبيبة» التقى الأهل والأحباب وكان من بينهم صديقه وأستاذه وابن بلدته وحلته المطرب الكبير أحمد المصطفى، وحين عاد من إجازته والتقى الشاعر إسماعيل حسن كانت بينهما جلسة ونسة.. وسأله عن مشاهداته وجولاته ولقاءاته فى السودان.. وقال له: السودان بخير.. وناسها مازالوا يمارسون عاداتهم فى الترحيب الحميم بالعائدين والغائبين عن الوطن من خلال العبارة العفوية التقليدية.. إزيكم كيفنكم، أنا لى زمان ماشفتكم.. ولم تنته جلسة الونسة حتى كان إسماعيل قد أكمل تأليف وصياغة الأغنية التى حققت شهرة سيد خليفة فى مصر.

على أن التواصل المعرفى بين مصر والسودان عبر دروب الموسيقى والغناء والفن بشكل عام إن لم يحظ بالاهتمام الرسمى المطلوب فالعلاقات الشعبية كانت سباقة إليه وواعية بضروراته. والأمثلة كثيرة على هذه المبادرات.. وتحتاج إلى باحث لحصرها وتقييمها.. ويحضرنى الآن سهرة بديعة فى منزل الموسيقار عمار الشريعى على شرف مطرب السودان الكبير عبد الكريم الكابلى، وكان من بين الحاضرين الشاعر الغنائى سيد حجاب والمخرج التليفزيونى الشهير محمد فاضل، وهكذا عبر غناء الكابلى نماذج من أغنياته وأغانى الحقيبة التراثية وألوان أخرى من أغانى الدوبيت والرمية، وحديثه الدارس المحقق حول مؤثرات الموسيقى والغناء والشعر العربى وألوانه المصرية بوجه خاص على موسيقى وغناء أهل السودان، انفتحت الشهية للنقاش وانهالت على الكابلى عشرات

التساؤلات التى تحاول اغتنام الفرصة السانحة للتعرف على ملامح الوجدان السودانى من خلال موسيقاه وشعره وغنائه بعدما باح المصريون بغيبتهم المعرفية عنها، وطرحوا أفكارا ومشروعات فنية مشتركة لتدارك هذا النقص وتجسيد مابين الشعبين من علاقات ووشائج.
و.. ذلك مجرد مثال متواضع على ماسبق أن أكدته مرارا على تجاهل أجهزة الإعلام والثقافة والفنون المصرية أو جهلها بأهمية أن تكون لديها رؤية إستراتيجية تستهدف خلق قنوات للتواصل والاتصال والتكامل بين الشعبين فى هذه المجالات الحيوية. وحين يتحقق ذلك فسوف تسقط حواجز الجهل المعرفى المتبادل تدريجيا، ولن يكون عسيرا بعدئذ استكمال عناصر التكامل مصداقيتها وعافيتها بين الشقيقين فى المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية.

وأنا شخصيا أستطيع أن أزعم وقد رافقت السيدة أم كلثوم فى رحلتها إلى السودان أن حفلاتها الغنائية الثلاث على المسرح القومى بأم درمان وزيارتها للمؤسسات الاجتماعية والمعالم الحضارية وحضورها الغامر حفل زواج كريمة الخليفة الفاتح النور فى حى بحرى واستمتاعها وتشجيعها للمطربين الشعبيين الذين أحيوا الحفل، قد حقق بشكل غير مباشر وتلقائى نجاحات وإنجازات ضخمة على صعيد التقارب الاجتماعى والتعاطف الوجدانى بين الشعبين.

الشاعر أحمد رامى شخصيا أصابته الدهشة حين زاره فى مكتبه بدار الكتب شاعر السودان الكبير محمد بشير عتيق عام ١٩٥٢ عندما روى على مسامعه إحدى قصائده ومطلعها: أهوى القمر والنيل وأهوى الأزهر. وتساءل رامى كيف غاب عنى أن فى السودان شعراء لهم كل هذا الإبداع والخيال الجميل؟! ورد عليه عتيق قائلا: وليه يا أستاذ هو احنا موش عندنا النيل زيكم؟!... ده حتى بيمر علينا قبل مابيوصل مصر.

وإذا كان هذا الموقف المندهش من شاعر كبير مثل أحمد رامى يشير بأصابع الاتهام للمثقفين المصريين وجهلهم بثقافات وفنون أهل السودان، فإن مبادرات أهل السودان إلى قراءة الثقافة وتذوق الفنون المصرية ظلت دائما سباقة إلى الوعى بخصوبة وخصوصية العلاقات التى تربطهم بالشعب المصرى أمس واليوم وغدا، وهكذا اختار أحمد المصطفى مطرب السودان الكبير من دواوين أحمد رامى قصيدة «راحل مقيم» وغنى الكابلى للعقاد قصيدة شذى زهرة، وللشاعر مصطفى عبدالرحمن غنى المطرب

العاقب محمد حسن قصيدته هذه الصخرة . . حتى مرت سنوات فإذا بأهل الطرب فى مصر يدركون أن السودان غنى بفحول الشعراء وأن قصائدهم تذوب أبياتها حلاوة وخيالات عبقرية لا تستعصى على التلحين والغناء من أمثال محمد أحمد المحجوب ومحمد سعيد العباسى والتيجانى يوسف بشير وأحمد محمد صالح ومبارك المغربى ومحمد الرضى وإبراهيم العبادى وعبدالرحمن الريح وإسماعيل خورشيد . . وإذا بأم كلثوم يقع اختيارها فى أخريات حياتها على قصيدة من ديوان الهادى آدم وتغنى له «أغدا ألقاك؟!» فكانت فتحا لما بعده على درب التعاون والفهم المشترك فى مجال الموسيقى والشعر والغناء العربى . .

ولا أحسبنى مغاليا إذا قلت إن المطربين السودانيين كانوا ولايزالون يهيمون بغناء القصائد ومن المحافظين على تراث الشعر العربى أكثر من غيرهم على اتساع رقعة الغناء العربى ومدارسه وألوانه المتعددة . أذكر أننى استمعت عبر إذاعة ركن السودان أو إذاعة وادى النيل إلى نماذج من الأعمال الموسيقية الغنائية التى شهدت ولادة أعمال مشتركة بين الفنانين السودانيين والمصريين بينها صورة غنائية مطلعها : «أنا جبت الشبكة يافوزية . . والشمس الحلوة على جبينى» ، ألحان فتحى حجازى وكلمات نبيل الفكهانى وجمعت بين المطرب يوسف الموصلى والمصريتين ليلى جمال وزينب يونس . ومن كلمات عمر قدور وألحان الدكتور يوسف شوقى استمعت إلى دويتو غنائى بين عثمان مصطفى وسوزان عطية ، ومن كلمات فتحى قورة وألحان الموسيقار محمود الشريف . . اجتمع صوت إبراهيم عوض وسعاد مكاوى فى دويتو بعنوان ياموج البحر ، واجتمع صوت المطرب أحمد عبد الرازق مع عبداللطيف التلبانى فى أغنية مشتركة بعنوان «أخويا الأسمر» ، وغنى الجيلانى مع أميرة سالم من كلمات الفنان العبقرى السر قدور وألحان الموسيقار محمد الموجى أغنية «يانجمة العلالى» . والفضل كله فى نجاح هذا العناق الفنى للإذاعى العاشق للسودان وفنونه الأستاذ فؤاد عمر . لكن يبقى العمل الغنائى المشترك الذى حظى بالانتشار الجماهيرى فى مصر وكان أغنية أحمد المصطفى مع المطربة صباح «رحماك يا ملاكى» ، لماذا؟ . . ذلك أن هذه الأغنية كانت تذاع ولا تزال ضمن البرامج الغنائية فى إذاعات صوت العرب والبرنامج العام والشرق الأوسط والشباب والرياضة والقاهرة الكبرى . . بينما ظلت معظم الأعمال الغنائية السودانية المصرية المشتركة أسيرة إذاعة ركن السودان سابقا وإذاعة وادى النيل لاحقا!

## جومو كينياتا السودان

كان الصديق الفنان الماحى إسماعيل ولايزال من ألطف أهل السودان الذين عرفتهم فى حياتى ممن جبلوا على المودة وطيب المعشر . ومن لطفه الآسر أنه يتحاشى الجدل والسفسطائية حين يتحدث فى تواضع جم عن عمله وخبراته فى دروب الموسيقى والغناء والفنون الشعبية ، وقد التقيته لأول مرة فى السبعينيات عندما عاد إلى السودان بعد دراسته الأكاديمية فى ألمانيا الغربية وحصل على درجة بروفسير وعمل فترة بإذاعتها التى تبث برامجها الموجهة إلى المنطقة العربية ، حيث تعاون مع خبير سوفيتى فى تكوين أول فرقة قومية سودانية للرقص الشعبى حفلت بكل ألوانه ونجومه فى مختلف ربوع السودان ، وكانت موضع إعجاب المشاهدين فى شتى دول العالم التى قدمت عروضها على مسارحها ، وفازت بكثير من الجوائز وشهادات التقدير فى المهرجانات الدولية للرقص الشعبى ، فضلا عن دوره المقدر فى تأسيس ومنهجية معهد الموسيقى والفنون فى السودان ، حيث استقدم كثيرين من الأساتذة والخبراء العرب والأجانب للتدريس وتحديث البرامج الدراسية حتى أصبحت شهاداته معترفا بها فى أرقى المعاهد والأكاديميات الدولية ، أذكر من بينهم الدكتور يوسف شوقى يرحمه الله وكان علما فذا فى الموسيقى وفى الجيولوچيا ، كذلك الحاج عبد المنعم عرفة أستاذ العود فى المعهد العالى للموسيقى العربية وصاحب كثير من المؤلفات الموسيقية فى مجال التواشيح أمد الله فى عمره ، والممثلة نادية السبع يرحمها الله !

كنت أول من أطلق على الماحى إسماعيل لقب «جوموكينياتا السودان» حتى شاع اللقب وسط أصدقائه وزملائه فى الوسط الفنى نظرا لتشابه ملامحه إلى حد التطابق مع زعيم كينيا الشهير الذى جسد عبر نضاله الجسور استقلال بلاده ، وكانت للماحى كذلك نفس جسارته الوطنية ، فقد كان عاشقا ولهانا بالسودان ومشاه خطى باحثا ومنقبا عن فنونه الشعبية وجمع وثائق ومفردات الشخصية السودانية فى موسيقاه وأغانيه وأساطيره وحكاياته ، وكان إلى كل ذلك عازفا مقتدرا على الكمان . ومن غرائب أطواره - كلما وفد إلى القاهرة حيث لم أكن أفارقه كظله - حرصه الشديد على أن أباعد بينه وبين أصدقائى ومعارفى من محترفى السياسة أو الحديث فى السياسة ، وأن يستثمر أوقاته فى لقاءات مع الفنانين الشعبيين البسطاء والمتخصصين فى دروب الفنون الشعبية .

أذكر أنه زار القاهرة فى شهر رمضان أوائل السبعينيات عندما اصطحبته فى المساء

إلى حى سيدنا الحسين، وهناك جلسنا فى سرادق فنان الشعب زكريا الحجاوى الذى كان يقدم بنفسه فقرات من ألوان الفنون الشعبية المصرية . . فى الريف والصعيد والنوبة والنجوع والسواحل بنفس شخوص فنانيها وملابسهم البسيطة وآلاتهم الموسيقية المتواضعة، وكأن الماحى إسماعيل قد وقع على كنز، حيث دأب طوال إقامته آنذاك فى القاهرة على ارتياد سرادق الحجاوى كل ليلة لعله يكتشف المزيد من حلقات الوصل والاتصال الحضارى بين الفنون الشعبية المصرية والسودانية، وقد رتبت لقاء جمعه مع زكريا الحجاوى فى سهرة بمنزلى حيث تبادلا الحديث الممتع حول عشقهما وتخصصهما المشترك فى الفنون الشعبية استمرت حتى الصباح، حتى وجه الدعوة إلى الحجاوى لزيارة السودان لمتابعة رجع الصدى المتبادل لفنون الشعبين، وعرض عليه كذلك العمل أستاذا زائرا فى معهد الموسيقى والفنون، لكن شيئا لم يتم، حيث اضطر الحجاوى إلى قبول عرض حكومة قطر للعمل خبيرا فى الفنون الشعبية تحت وطأة حاجته الملحة إلى مأوى لأسرته بعد قرار محافظة الجيزة هدم المنزل القديم الذى كان يقيم به بعد أن آل إلى السقوط!

على أن الماحى إسماعيل سرعان ما ضاق ذرعا بالبيروقراطية السودانية التى سدت أمامه منافذ الخلق والإبداع وتطوير المؤسسات المعنية بالموسيقى والفنون الشعبية . . وهى نفس المعوقات والسلبيات التى واجهت الصديق الأديب الكبير الطيب صالح عندما ضحى بمنصبه الرفيع فى الإذاعة البريطانية وعاد إلى السودان لتطوير إذاعة أم درمان. وكما قفل الطيب صالح راجعا إلى لندن وتبوأ أرفع المناصب الثقافية فى دولة قطر واليونسكو، عاد الماحى إسماعيل إلى ألمانيا وانقطعت عنى أخباره منذ أواخر السبعينيات.

جدير بالذكر أن للماحى إسماعيل بحوثه العلمية والميدانية المهمة التى كان لها فضل كبير فى التعريف بالموسيقى السودانية، حين وضع يده على العوامل الخارجية التى تأثرت بها الموسيقى السودانية عبر الاحتكاك والتمازج مع الشعوب المجاورة وفنونها الموسيقية الخاصة، حتى وصل إلى نظرية أو رؤية جديدة تؤكد أن الموسيقى السودانية ليست كلها سلما خماسيا تنبع منه وتصب فيه وتلتزم به، وأن هناك ألوانا أخرى من الموسيقى السودانية فى مناطق الأطراف، وهى وإن كانت غير متداولة أو شائعة على الصعيد القومى، إلا أنها تجسد تكامل السلم الموسيقى غير المنقوص، كالسلم السداسى الشرقى والسلم السباعى الغربى، ورغم ذلك لايختلف أحد فى السودان وخارجه عند سماعه لها، أنها سودانية بحتة من حيث الهوية والفطرة والإحساس والتذوق!

والماحى إسماعيل كان لذلك معجبا أيما إعجاب بالمطرب الكبير محمد الأمين، وهو الذى نصحنى بمداومة الاستماع لإبداعاته الغنائية ووصفه بأنه من أعلام المجددين فى الموسيقى السودانية، وآخر ما عرفته من أخباره أنه يتحشد الآن لتسجيل ألبوم غنائى جديد من تلحينه يضم عددا من الأغنيات الحديثة موزعة هارمونيا بمصاحبة فريق أوركسترالى كامل، إضافة إلى عدد من أغنياته القديمة فى ضوء المراجعة ومواكبة العصر!

أذكر أننى استمعت بالمصادفة إلى حديث مسجل لمحمد أمين فى إذاعة الـ «بى. بى. سى» البريطانية وكان يتحدث عن خصائص الموسيقى السودانية وأنها لاتخضع لسلم خاص، وضرب مثلا على ذلك بأغنيته «مراكب الشوق» التى غناها بصوته أمام الميكروفون وأغنية أخرى ربما خانتنى الذاكرة فى تحديد اسمها وأظنها «حروف اسمك» مشيرا إلى أن موسيقى الأغنيتين سودانية وفى نفس الوقت لا تنتمى إلى السلم الخماسى وأقرب إلى السلم الموسيقى الكامل.

وللحقيقة، فقد ظل محمد الأمين مجددا دوما، ووثيق الصلة بمشاعر ونبض الشعب السودانى دون الاعتذار بسوء الأوضاع السياسية والمعيشية، وما تزال أقدامه مغروسة فى طمى السودان يشرب من نيلها العذب ويتنفس نسيمه وغبار هبوبه الساخن ويرفض أن يستبدل به وطنا آخر ولو مؤقتا إلى حين تتجلى السحب التى تحجب الحريات والخلق والإبداع. ومن دواعى أسفى ألا ألتقى به حتى الآن، رغم مشواره الطويل الثرى بمناهج وأساليب وألوان التجديد الذى بدأه عام ١٩٥٨ حيث تفرد بمدرسة خاصة فى الغناء والتلحين.

أشعر دائما بأن صوته العملاق حين يغنى للوطن والثورة فكأنما يعبر عن إرادة أهل السودان الصلبة التى لاتلين فى مواجهة الجور والباطل، تماما مثلما أشعر بأن صوت المطرب الكبير حسن العطبراوى الهادر الحنون فى أغنيته الحماسية الشهيرة «أنا سودانى» يجسد العشق اللامتناهى لقيم الخير والفرح الأخضر والاعتزاز بالوطن رغم احترافه السابق لمهنة الجزارة.

ورغم بلوغ محمد الأمين قمة التألق فى إلهاب المشاعر والتحريض على الانتفاضة والتغيير فى أغانيه الوطنية، إلا أن القلوب والمشاعر تذوب وجدا ورقة عبر صوته الجياش فى أغانيه العاطفية، أذكر منها «الحب والظروف» التى كتب كلماتها الصديق والزميل الصحفى فضل الله محمد «ابن الجزيرة»، وأغنية «أنا وحبيبى» للشاعر محمد جبارة

و«وحياة ابتسامتك»، لكن تظل أغنية «عيال أب جويلى» موصولة بحبه للوطن وإخلاصه لتراث شعب السودان وفنونه الشعبية الأصيلة.

## أمير العـود

من الشخصيات النادرة التى تعرفت عليها خلال ترددى على نادى الفنانين بأم درمان المطرب الكبير حسن عطية يرحمه الله. وإذا كان الأستاذ محمد عبد الوهاب قد استحوذ فى مصر خلال حقبتى الثلاثينيات والأربعينات على لقب مطرب الملوك والأمراء بفضل رعاية أمير الشعراء أحمد شوقى بك، فقد استحق حسن عطية عن جدارة لقب مطرب المثقفين أو مطرب الصفوة حيث كان للأستاذ محمد أحمد محجوب رئيس وزراء السودان الأسبق - يرحمه الله - الفضل الأول فى تقديمه إلى رواد ندواته الخاصة من السياسيين والشعراء والأدباء، وهو الذى أقنعه باحتراف الفن بديلا عن مهنة التمريض فى الوقت الذى كان فيه معظم المطربين السودانيين حتى الخمسينيات يزاولون أعمالا أو مهنا أو وظائف حكومية للتكسب المادى واكتساب مكانة فى المجتمع تفوق مكانتهم الفنية المهشمة، إذ يبدو أن الفنان فى السودان كان شأنه شأن الفنان فى مصر حتى العشرينيات من هذا القرن إذ لم تكن تقبل شهادته أمام المحاكم.

أذكر أن الصديق عبد الكريم الكابلى برغم ماتحقق له من تألق فى عالم الطرب والتلحين وبرغم شهرته الواسعة التى امتدت سريعا إلى خارج السودان حتى وصلت الى أثيوبيا والصومال واليمن والسعودية والخليج إلا أنه ظل حريصا على وظيفته المتواضعة بإدارة المحاكم مداوما على أدائها والترقى فى مدارجها. وعندما أدرك أن هوايته للموسيقى والغناء تكاد تزهق روحه بالمجاملات الرسمية عبر إحياء الحفلات التى تدر عليه دخلا مجزيا خاصة بعد انهيار الديمقراطية فى أعقاب استيلاء العسكريين على الحكم عام ١٩٦٩ بزعامة نميرى ورفضه التغنى بعهدهم، عندئذ قرر الهجرة إلى السعودية والعمل فى وظيفة لدى إحدى الشركات الأجنبية كان شرطها الأول إجادة اللغة الإنجليزية. ومن عجب أن تتكرر اليوم تلك الظاهرة السياسية على نطاق واسع عبر غياب بلابل السودان الصداحة بألوان الإبداعات الفنية التى لاغنى عنها لإثراء وجدان الشعب بالفرحة والنشوة والجمال.

على أن أول مابهرت له فى الفنان حسن عطية كان عزفه على آلة العود خلال إجرائه لبروفة إحدى أغنياته الجديدة فى قاعة نادى الفنانين، وراقبت أنامله المرهفة وهى تحرك

الأوتار فى سهولة ونعومة دون أن يهتز العود فتخرج منه الأنغام غاية فى العذوبة وفصاحة التعبير وكأنها تخرج من قلبه وحنايا مشاعره أو كأنها تتردد على لسانه الذى يقطر دائما أنغاما أو حديثا كأنه الشهد . . وهو مالمسته فيه كإنسان اجتماعى واسع الأفق ومحبوب من الجميع بعد أن توثقت بيننا أواصر الصداقة والمحبة . وهكذا عندما أبديت ملاحظاتى أمام الكابلى حول أسلوب حسن عطية الفريد فى العزف على العود قال لى : صدقت . . ولذلك استحق أن يتربع على عرشه واكتساب لقب أمير العود .

ومن عجب أن حسن عطية لم يدرس العود - كما قال لى - فى معهد الموسيقى وإنما بالفطرة والهواية والعشق والمران الشاق ، ورغم أن العازفين والملحنين السودانيين مثل الفنان الكبير الموسيقار الملحن برعى دفع الله وغيره من الأجيال الجديدة التى تعلمت فى المعاهد والأكاديميات الموسيقية كانوا أقدر من حسن عطية على قراءة النوتة وإتقان الأصول العلمية فى العزف على العود والتناغم والانسجام مع غيره من آلات الأوركسترا الجماعية . . إلا أن عزف حسن عطية كان له مذاقه التراثى الذى يجسد حلاوة السلم الخماسى فى الموسيقى السودانية ، خصوصا حين يغنى منفردا فى جلسات الأصدقاء دون أن تصاحبه فرقته الموسيقية .

وينفرد المطربون فى السودان دون غيرهم من المطربين العرب بضرورة إتقان العزف على العود ، إلا أن هذه الظاهرة بدأت تتلاشى تدريجيا منذ أواخر الستينيات حيث يفضل بعض المطربين الآن أن يترك مهمة العزف على العود لغيره خلال غنائه فى الحفلات بمصاحبة فرقته الموسيقية . وقد قرأت أخيرا عددا من المقالات والبحوث التى تؤكد على أن العود دخل السودان مع فرق الموسيقى المصاحبة للجيش المصرى منذ حملة محمد على أو حملة لورد كيتشر ، وكذلك مع أفراد الجالية المصرية خصوصا المدرسين ومهندسى الرى ، وكذلك مع فرق المنشدين المصريين فى الطريقة الأحمدية . وقيل إن مطرب السودان الخالد خليل فرح كان فى طليعة جيله من الرواد الذين أجادوا العزف على العود مع فرقته الموسيقية التى كانت تصاحبه ، وأن الموسيقار إسماعيل عبد المعين كان يصاحب المطرب الكبير الحاج محمد أحمد سرور عازفا على العود ، إلا أن الكابلى يؤكد فى دراساته على رواية أخرى مشيرا إلى أن ضابطا سودانيا فى الجيش المصرى اسمه «تميم الدار» كان أول من حمل هذه الآلة إلى السودان ، بينما ينسب الموسيقار إسماعيل عبد المعين الريادة فى تعليم السودانيين العزف على العود إلى موظف مصرى فى مصلحة البريد اسمه عبد الله حسنى .

ولا شك فى أن العود آلة شرقية إلا أنه لعب دورا حضاريا غير مباشر فى دراسة وإتقان الموسيقيين والمطربين السودانيين لقواعد السلم الموسيقى السداسى وأصول الغناء الشرقى والتدريب بوجه خاص على غناء المطربين المصريين. وكثيرا ماسمعت مطرب السودان الكبير الصديق أحمد المصطفى شفاه الله وعافاه وهو يغنى بصوته الصافى الجميل بعضا من أغانى محمد عبد الوهاب وأم كلثوم القديمة والحديثة. . بل إننى سمعت كذلك أغنية سيد درويش والله تستاهل يا قلبى رغم صعوبة أدائها من الفنان إسماعيل عبد المعين، وهو نفس الدور الذى لعبته إذاعة أم درمان وركن السودان وصوت العرب فى التعريف بالأغنية السودانية وتذوق السلم الخماسى المميز للموسيقى السودانية خارج السودان.

## العميد في غيبوبة

فى دار الفنانين بأم درمان تعرفت أيضا على الفنان الكبير أحمد المصطفى، وهو صاحب صوت صاف حنون ينساب من حنجرته كما النبع الهادئ لاتعترض طريقه الصخور أو النتوءات حين يغنى، ودودا مفعما بالمودة والصدق حين يتكلم، حتى إننى خلته وكأنه استبعد الغضب والسخط والضغينة من قاموسه الإنسانى والاجتماعى واستبدل بها الوداعة والحلم والصفح الجميل عندما يبتلى بأراذل الناس وشرورهم.

وأحمد المصطفى كان على عهدى به من وجهاء العاصمة المثلثة، وجيها فى هندامه السودانى، شديد الأناقة فى ملبسه الأوروبى. ولاتقتصر وجاهته على الهيئة والشكل فحسب وإنما كذلك على صعيد شهرته وذيوع صيته بين الجيل القديم من السودانيين الذين كانوا يلحون عليه دائما أن يتحفهم بأغنية خاصة بين كثير من أغنياته التراثية فكان يبدؤها دائما بأغنية أستاذه خليل فرح «عزة فى هواك» التى تثير فى كوامنهم الوجدانية وذكرياتهم العزيزة مشاعر الوطنية التاريخية المبكرة قبل أن يعرف الشعب طريقه إلى الثورات والانتفاضات والشقاقات، وربما لذلك كانت علاقاته وصداقاته الشخصية الوثيقة بعلية القوم من السياسيين ورجال الأعمال والأدباء. وكان أول فنان سودانى يقتحم طريقه إلى السينما المصرية عندما غنى «دويتو» مع المطربة صباح فى أغنيته الشهيرة «أهواك يا ملاكى». وكم كان يحلو لموسيقار الأجيال محمد عبد الوهاب أن يستقبل أحمد المصطفى كلما زار القاهرة ليستمع إليه وهو يؤدى بصوته الدفىء أغانى عبد الوهاب القديمة التى كان يحفظها عن ظهر قلب عبر الأسطوانات والإذاعات ومتابعته مشاهدة أفلامه الغنائية مثل

«الوردة البيضاء ويحيا الحب ورصاصة فى القلب ولست ملاكا» كلما حان موعد عرضها فى دار سينما «كلوزيم» بالخرطوم. وكان عبد الوهاب يضحك من أعماقه وهو يروى نوادره وذكرياته الحلوة حول استقبال جمهور المشاهدين السودانيين لهذه الأفلام وتعليقاتهم على أسلوب تمثيله البطىء بالطربوش وسط الحسناوات الفاتنات، وكان أحمد المصطفى يكرر على عبد الوهاب دعوته لزيارة السودان ويوافق مرحبا لكن ظروفه ومشاغله حالت دون الوفاء بوعده.

ومن وجاهة أحمد المصطفى انتقاؤه لكلمات أغنياته من عيون قصائد الشعراء السودانيين مثل عبد المنعم عبد الحى وسيد عبد العزيز وحسن عوض أبو العلا وخاله الشاعر أحمد محمد الشيخ الشهير بلقب «الجاغربو»، وغنى أيضا لكثير من الشعراء العرب، أذكر منها قصيدة «وطنى النجوم» للشاعر اللبنانى المغترب إيليا أبو ماضى ولأحمد رامى غنى قصيدته الشهيرة «راحل».

كان أحمد المصطفى دائم التردد على القاهرة شتاء وعلى لندن صيفا، حتى بعد أن أصبح رجل أعمال وافتتح معرضا للأزياء يديره أحد أشقائه فى وسط الخرطوم، ونصب عينيه واهتماماته أن يطلق العنان لحواسه المرهفة الذواقة لكل جديد من ألوان الموسيقى والغناء وتسجيل إبداعاته فى إذاعة ركن السودان والإذاعة البريطانية، ولذلك ظل مجددا ومتجددا فى موسيقاه وغنائه وعزفه على العود. وقد عرفت عنه أنه كثيرا ما كان يلح على بعض أصدقائه السودانيين عندما يتصادف وجودهم فى لندن أن يصحبوه إلى عروض المسارح الغنائية والأوركسترا السيمفونى. . أذكر من بينهم رجل الأعمال سعد أبو العلا والشيخ حسن بليل يرحمهما الله وأديب السودان الكبير الطيب صالح وعثمان محمد الحسن المحاضر بجامعة الخرطوم ود. منصور خالد. ومن هنا اكتسب أحمد المصطفى لقب «العميد» ليس فقط لوجاهته الاجتماعية وشهرته الفنية فحسب ولكن أيضا لإسهاماته وتجدده كمطرب وملحن وعازف، وعطائه النقابى فى خدمة زملائه الفنانين والارتقاء بالفن. وأنا لم أتشرف بزيارة منزله الأنيق فى حى الامتداد إلا بعد زيارتى لمنزل عائلته فى بلدة «الدبيبة» التى تبعد عن الخرطوم بضعة كيلومترات، عندما دعانى والمطرب الكبير عبد الكريم الكابلى والبروفيسور الماحى إسماعيل الباحث الموسيقى عازف الكمان المقتدر وعازف العود المبدع المرحوم بشير عباس عام ١٩٦٦ لزيارة مسقط رأسه. . وهناك فى «الدبيبة» نحروا لنا كبشا وكأن أحمد المصطفى قد عادت به تلك الأجواء إلى بواكير نشأته الريفية الأولى. . حيث انطلق يغنى عازفا متمكنا على العود ألوانا من تراث الغناء والحداء

والمديح التى استمع إليها فى طفولته وكاد فى زحمة الحياة أن ينساها . . وكانت فى جملتها وتنوعها وثرائها وجمالها المحرك الأول لحواسه ومشاعره الفنية وتأجيج هوايته أو غوايته للغناء، وأشهد أن هذا اليوم كان من أسعد وأحلى الأيام التى عشتها فى طول السودان وعرضه. وهكذا دائما كانت كل أيامى أجمل وأسعد كلما ابتعدت عن الخرطوم قليلا أو كثيرا، حيث الناس الطيبون على سجيتهم وسماحتهم وأصالتهم يشكرون لله ويقنعون بقسمته لايراهنون على أن يستبدلوا بها صراخ وصخب وزحام العاصمة المثلثة التى يصفونها بالجوطة والكوراك أو الكبسيبة مهما كان الثمن إلا للضرورة القصوى أو الشديد القوى!

على أن المرة الأولى التى دخلت فيها منزل أحمد المصطفى بالخرطوم، كانت من دون دعوة ومن قبيل أداء الواجب للاطمئنان على حالته الصحية التى أوشكت آنذاك على التهلكة أو الضياع عام ١٩٨٦ لولا معجزة من فضل الله وقدرته سبحانه. والحكاية أن أخلص أقربائه استغل توكيلا عاما كان أحمد المصطفى قد استخرجه له لإدارة أعماله فاستولى على بعض أملاكه وأعماله، وعندما اكتشف خيانته أغمى عليه ووقع أرضا على مؤخرة رأسه وراح فى غيبوبة طويلة فقد بعدها الذاكرة.

حكاية أخرى حول أسباب استفحال حالته الصحية تقول إن نفرا من الموتورين وتجار الأزمات روجوا منشورات مطبوعة آنذاك كانت تباع فى الأسواق بأعلى الأسعار وبما يفوق ثمن الصحف والكتب تضم قوائم بأسماء المتعاونين السابقين مع جهاز «أمن الثورة»، وهو اسم جهاز المخابرات العامة إبان فترة حكم الرئيس نميرى الذى انهار فى أعقاب انتفاضة الشعب السودانى يوم السادس من إبريل عام ١٩٨٥، وقد استغل هؤلاء الموتورون نهم الناس وفضولهم لمعرفة أسرار هذا الجهاز الغامض عبر أساليب ووسائل الدس والوقيعة لتأكيد مصداقية تلك القوائم المزيفة، فكانت القوائم التى توزع اليوم تضم العشرات من الأسماء المختلفة تدحضها قوائم الغد التى تضم أسماء أخرى، حتى طالت جملة تلك القوائم معظم أسماء الشرفاء ورجالات السودان، وكان أحمد المصطفى من بينهم. . على أى حال فقد كان سقوط الفنان الشريف فى متاهات اللاوعى كمدا وإحباطا مثار حزن ولوعة أهل السودان، واحتار فى تشخيص مرضه وعلاجه كل أطباء الأمراض العصبية والنفسية فى السودان وأجمعوا على ضرورة علاجه فى لندن، وكانت نفقات السفر والعلاج والإقامة باهظة. وعلى عادة السودانيين فى التضامن والتعاون فى السراء والضراء، بادر صديقه سعد أبو العلا إلى رصد مبلغ

ضخم من الدولارات من جيبه الخاص وسرعان ما تقاطرت الأموال من كل حدب وصوب حتى من الفقراء والبسطاء الذين طالما أسعدهم بفنه ولا يعرفون عن هذا الرجل الفاضل سوى ما يشرفه ويعلى قدره.

وكان أحمد المصطفى قد عاد من مشوار العلاج فى لندن عندما هم بمصافحتى أو هكذا خُيّل إلىّ.. لكنه سرعان ما غاب عن الوعى، وقال لى ابنه الكبير الذى ورث عنه صوته وباعه وأسلوبه فى الغناء إنه هكذا منذ عودته من لندن يفيق لحظات عابرة كومض البرق يغيب بعدها فى عالم اللاوعى ساعات وأياما. وقد حملت إلى القاهرة صورا من التقارير الطبية عن حالته الصحية إلى الصديق الدكتور فاروق قوره رئيس قسم الأمراض العصبية بكلية طب جامعة القاهرة.. وهو صاحب مدرسة خاصة معروفة فى الأوساط الطبية العالمية بأسلوبها المبتكر فى العلاج.. وبعد أن قرأ التقارير بعناية وسألنى عن المريض ومهنته وظروفه قال: الحمد لله لقد كتب لصديقك عمر جديد لأن الصدمة العصبية التى فاجأته لم تكن مشاعره المرهفة قادرة على احتمالها أو استيعابها مثل غيره من البشر.. لقد اجتاز علاج الطب والعقاقير وبقى العلاج النفسى.. وشفاؤه فى مداومة سماعه لتسجيلات إبداعاته الموسيقية والغنائية، وكتب له دواء حديثا يتناوله على فترات متباعدة لمدة ثلاثة شهور فقط، ويبدو والله أعلم أن هذا الأسلوب نجح إلى حد كبير فى استعادة العميد معنوياته وذاكرته تدريجيا.

## الشيالين البنات

أدين لثلاثة أصدقاء كان لهم فضل عشقى للغناء السودانى والتعرف على منابعه وألوانه وأنغامه ومطربيه ومطرباته، أولهم صلاح أحمد المذيع السابق بإذاعة أم درمان الذى أصبح من بعد مستشارا صحفيا بسفارة السودان فى بيروت فكانت أخبار نشاطاته وصور لقاءاته موضع اهتمام الصحف اللبنانية، وبعدها انتقل إلى سفارة السودان فى القاهرة. ويحمد له أنه والمرحوم عبد الماجد أبوحسبو وزير الإعلام السودانى عام ١٩٦٨ شاركا فى ترتيب زيارة سيدة الغناء العربى أم كلثوم إلى السودان وإحيائها ثلاث حفلات على المسرح القومى بأم درمان فى إطار حملتها التطوعية لتمويل مشروع إعادة بناء القوات المسلحة المصرية إثر نكسة سنة ١٩٦٧ حيث أصبح صلاح من أصدقائها المقربين. ثم كان آخر عهده بالسلك الدبلوماسى عام ١٩٨٨ سفيرا لبلاده فى واشنطن.. وهو كان المبتكر والمعد

والمقدم للبرنامج الإذاعى الشهير «حقيبة الفن» الذى ظل سنوات متتابعة يعرض لتراث المجتمع السودانى الثرى فى عالم الطرب الجميل ومعظمه فاته عصر الأسطوانات والكاسيت وكاد يندثر فى زحمة التطور والحداثة لولا جهده الرائع فى جمع شتاته عبر ذاكرة وحناجر الثقات من معاصريه. ولا غرو إذا عرفنا أن والد صلاح هو شاعر السودان الكبير أحمد محمد صالح الذى يذكر أبناء وادى النيل قصيدته النارية التى أرخ فى أبياتها احتجاجه على عزل اللواء محمد نجيب أول رئيس لجمهورية مصر العربية منذ خمسة آلاف عام تجرى فى عروقه دماء مصرية سودانية.

على أننى لم أشرف بمعرفة صلاح أحمد إبان فترة عمله مذيعا ولكننى استمعت لأول مرة إلى تسجيلات معادة من برنامجه كلما أتيحت لى فرصة زيارة السودان منذ عام ١٩٦٤، بينما إرسال إذاعة أم درمان لم يكن يصل آنذاك لضعفه إلى القاهرة، مما كان مدعاة لمتابعة القليل من أغانى التراث السودانى من إذاعة ركن السودان حيث كان الصديق الثانى المذيع فؤاد عمر وهو مصرى الجنسية يواصل مهمته العظيمة فى تقديم ألوان الغناء السودانى قديمه وحديثه من خلال برنامجه الشهير «حبابك عشرة» وكذا من خلال جهده المقدر فى التعريف بأعلام الغناء السودانى وبالأصوات الواعدة من المطربين على وجه خاص، حيث كان يتبنى مواهبهم ودعوتهم إلى القاهرة وتوفير أسباب إعاشتهم والإمكانات التقنية المتقدمة والفرق الموسيقية المصرية المتميزة حتى يضمن تقديم إبداعاتهم إلى المستمعين فى مستوى فنى لائق يؤمن لها الانتشار والشهرة.

ولعل من حسن حظ جمهور وعشاق الغناء السودانى أن القائمين على شئون إذاعة ركن السودان، منذ الخمسينيات حتى تغير اسمها إلى إذاعة وادى النيل إثر إعلان ميثاق التكامل بين البلدين فى الثمانينيات، أنهم كانوا بلا استثناء من الكوادر السياسية والثقافية والفنية المصرية والسودانية التى عاشت زخم النضال المشترك لشعبى وادى النيل فى مواجهة الاستعمار البريطانى، أذكر فى مقدمتهم المرحوم الدكتور محمد المعتصم سيد والسيدة ثريا جودت والأستاذ إيهاب الأزهرى وفؤاد عمر والمرحوم عبد الرحمن صالح وعاصم دنانة وجمال السنهورى وشاعر السودان الكبير عبد المنعم عبد الحى، وهم الذين اختاروا وصاغوا شعار برنامج «حبابك عشرة» وآخرين كثيرين.

كم من مرة دعانى فيها الصديق فؤاد عمر إلى حفلات خاصة فى بيته وبيوت آخرين على شرف مطرب سودانى للحفاوة به والاستماع إلى غنائه خلال زيارته للقاهرة.. وكثيرا ما كنت أتردد عليه فى إستوديو إذاعة ركن السودان بحى المقرن كلما كان فؤاد فى

مهمة بالخرطوم لتسجيل أغانى المطربين السودانيين وحلقات برنامج « حبابك عشرة»، وكان حريصا على أن يكونوا عشرة من الضيوف، إلى غير ذلك من البرامج الممتعة والمفيدة مثل «مسرح الفكاهة » و«حكاوى وأغانى» و«قصة أغنية» و«الشريط رقم». والحقيقة أننى سعدت للغاية بأن يختتم الفنان فؤاد عمر سجل حياته الإذاعية الحافلة فى خدمة قضية إزالة الجهالة المعرفية لدى جمهور المستمعين المصريين بالغناء السودانى خاصة، والتعريف بالحياة الاجتماعية والثقافة السودانية بشكل عام منذ عام ١٩٥٤ حتى إحالته للمعاش عام ١٩٩١ حين جمع شتات فكره وذكرياته وعزمه أخيرا على إصدار كتاب من تأليفه تحت عنوان «ذكريات مع الفن السودانى» حكى من خلاله تجربته الفريدة التى يحسد عليها مع نجومه من المطربين والمطربات والشعراء والملحنين والموسيقين. وقد شهد له بهذا الجهد والعطاء غير المسبوق فى هذا المجال الحيوى الأستاذ على شمو وزير الإعلام الأسبق فى مقدمة الكتاب التى يقول فيها: يسعدنى أن أقدم إلى القارئ الكريم هذا الكتاب العظيم الذى يكتبه الأخ والصديق والزميل فؤاد عمر الذى قضى جزءا كبيرا من حياته العملية فى العمل الإذاعى بركن السودان وفى إذاعة وادى النيل، فقد كان أحد العمد التى قامت عليها إذاعة هى الأولى من نوعها، ولا يوجد ما يماثلها فى طريقة البث الإذاعى عبر البث الواحد فى قطرين متجاورين يمثلان كتابا حضاريا وثقافيا يرجع تاريخه إلى الآف السنين وأقدم الحضارات على ضفاف النيل العظيم. . والأخ فؤاد «المؤرخ لإنسان وادى النيل» وقلما راود إنسانا هذا التعبير. . كان أول خاطر يحدث هو أن نتصور المقصود به فؤاد عمر فهو مصرى المولد مصرى النشأة حتى تخرجه فى الجامعة ولكن بعد ذلك أصبح سودانيا بوجدانه وروحه وانصهر مع أهل السودان فى القاهرة أو الخرطوم أو فى أقاليم السودان المختلفة، وهو الذى يرحب بهم على طريقته «حبابك عشرة» وبعيدا عن الميكروفون يزيد على الترحيب «لاكشرة» حينما يكتمل التعبير السودانى المألوف. ويتابع الأستاذ على شمو تقديمه قائلا : إن هذا الكتاب هو محصلة تجارب تكونت عند فؤاد عمر عبر الأيام والسنين الطوال وهذا استعراض مهم ودقيق لمراحل مهمة من تاريخ الحياة الفنية والثقافية فى وادى النيل، ففيه يجد القارئ المعلومات الدقيقة عن تاريخ ركن السودان وإذاعة وادى النيل، والشخصيات التاريخية التى شاركت فى إدارة وإرساء هذا العمل العظيم، وفيه يجد الإنسان كذلك المعلومات القيمة حول الأغنية السودانية وشعرائها وملحنيها ومن التحليل والدراسة والتقديم بأسلوب علمى فى لغة سهلة ولكنها تمتنع على أولئك الذين لم يكتب لهم حسن التعبير وصناعة الكلم. ويختتم المذيع السودانى الشهير ووزير الإعلام الأسبق على شمو مقدمته قائلا : لابد من الإشارة إلى أنه لم يحدث فى تاريخ العمل الفنى

والثقافى أن قام أى من الأخوة فى شمالى الوادى فى مصر بالكتابة عن الفن السودانى أو الأغنية السودانية على وجه الخصوص سوى الأخ فؤاد إمام عمر وهذا ما يشهد به التاريخ اليوم.

أما الصديق الثالث الذى تحمل الكثير من فضولى ونزواتى لمعايشة فن الغناء السودانى ونهمى لتذوق ألوانه، وكان همزة الوصل والوصال بينى وبين عدد من ألمع نجومه، فهو الأستاذ عبد الكريم الكابلى مطرب السودان الكبير..

ومن المؤسف حقا أن معظم الكتاب والأدباء والمفكرين المؤرخين والفنانين المصريين لم يبادروا إلى زيارة السودان والطواف بربوعه والاندماج مع شعبه الكريم والتعرف على حاله وأحواله مثلما كان عليه حال أسلافهم إبان زمان النضال المشترك لشعبى وادى النيل. ومنذ رحلة رفاعة الطهطاوى التى قطع خلالها آلاف الأميال من مصر شمالا إلى السودان جنوبا عبر النيل أو ماشيا أو راكبا حذاءه، باحثا ومنقبا عن الشباب والفتية النجباء المؤهلين لدراسة العلوم فى مصر وأوروبا، ونقل كل ما هو جديد ومفيد عن معارفها لبناء دولة وادى النيل التى كان محمد على باشا ينشد تأسيسها كنواة للدولة العربية الإسلامية الحديثة المستقلة عن الخلافة العثمانية - لا نكاد نتذكر من بين أسماء الأعلام والصفوة المصرية سوى عباس محمود العقاد الذى زار السودان وأقام به فترة طويلة نسبيا فرارا من احتمالات غزو قوات المحور لمصر، والفنان الكبير يوسف وهبى الذى قدم عروض فرقته المسرحية «رمسيس» فى كثير من مدن السودان، وأخيرا أم كلثوم حتى إنها يرحمها الله قالت لى شخصيا بالحرف الواحد: «إننى نادمة على سنوات غيبتى الطويلة عن زيارة السودان والالتقاء بشعبها الشقيق الذى يكن للشعب المصرى كل هذا الحب ويبادله المسرات ويقف معه فى النوازل والنكبات»، وكذا الأديب الناقد الراحل عباس خضر الذى عمل بالتدريس فى السودان وكتب كثيرا من المقالات وألّف كتبا عن أدبه وأدبائه وعاداته وتقاليده!

صحيح أن قلة من السياسيين وكبار الصحفيين المصريين زاروا السودان فى مناسبات أو مهام صحفية مثل إحسان عبد القدوس ومحمد حسنين هيكل، وبعض الباحثين والدارسين المصريين ذهبوا إلى السودان وكتبوا عنه، وفرقا مصرية مسرحية وغنائية وراقصة قدمت عروضها مرارا فى السودان، لكن مثل هذه الزيارات تظل مقصورة على المناسبات والدعوات أو المهام الوظيفية السريعة والمؤقتة، دون أن تشكل فى مجملها الموضوعى آلية معرفية ذات رسالة ومنهج وأهداف تتسم بالاستمرارية والدوام. وعلينا أن

نتخيل ماذا كان يمكن أن ينفعل به ويجود بإبداعاته فنان كبير مثل محمد عبد الوهاب لو قدر له زيارة السودان مرة أو عدة مرات وكذلك توفيق الحكيم وطه حسين ونجيب محفوظ وعبد الحليم حافظ وغيرهم من الأدباء والشعراء والفنانين المصريين.

وعلينا أن نتخيل كذلك مدى الأثر المعرفى والثقافى والسياسى الذى كان يمكن أن تتأثر به العلاقات بين مصر والسودان إيجابيا لو أن محمد عبد الوهاب مثلا بادر إلى تلحين أغنيات لمطربين سودانيين كما كان دأبه على التلحين لفيروز وصباح وو ردة وغيرهن من المطربات والمطربين العرب، أو توافرت لهم فرصة تقديم أغنياتهم عبر الحفلات العامة والإذاعة والتليفزيون فى شكل أوركسترالى كامل وتوزيع هارمونى حديث، أو أن يبدع لنا يوسف إدريس ونجيب محفوظ وجمال الغيطانى ويوسف القعيد مثلا قصصا وروايات تجسد الملامح الإنسانية والاجتماعية للتواصل والأواصر التى تجمع بين الشعبين، و.. حتى فاجأنا الصديق الأديب رءوف مسعد بروايته الممتعة «بيضة النعامة» التى استقى معظم مادتها من مجتمع الأقباط فى مصر والسودان!

على أنه فى عالم الفن الذى لا يعترف بالرسميات والشكليات وينفرد بلغة مشتركة بين الشعوب، كان للفنانين المصريين والمعاهد الفنية الموسيقية بوجه خاص ومؤسسات الفن والتعليم دور وإسهامات مباشرة وغير مباشرة إزاء سد أوجه قصور الآلية المعرفية الرسمية بين شعبى وادى النيل وغياب أهميتها وضروراتها فى حسبان الحكومات المصرية المتعاقبة، وفى مقدمتها معهد الموسيقى العربية وأكاديمية الفنون اللذان وفرا منحا دراسية لجيل كامل من الموسيقيين والمطربين السودانيين أذكر من بينهم الأساتذة إسماعيل عبد المعين وسيد خليفة وعثمان مصطفى ويوسف الموصلى وبرعى دفع الله وأحمد عبد الرازق ومحمد عبد الله محمدية. كذلك كان للوجود المصرى فى السودان إشعاعات فنية فاعلة على الموسيقى وأسلوب الغناء فى السودان عبر فرق موسيقات الجيش النحاسية والوترية التى تلتزم بأصول العزف على النوتة وكذلك العزف على العود والكمان والبيانو من الموظفين المصريين العاملين فى إدارات الخدمة المدنية بالسودان والرى والتعليم المصرى حيث يشهد كثير من الباحثين والنقاد بدورهم الشخصى فى تدريب المطربين والموسيقيين السودانيين على تلك الآلات الشرقية ودخولها تدريجيا نسق الفرق الموسيقية الحديثة فى السودان.

وأنا شخصيا لم يسعدنى الحظ بلقاء الأستاذ مصطفى كامل عازف القانون المصرى وعضو البعثة التعليمية المصرية الذى أقام سنوات فى الخرطوم، لكن من خلال صداقتى لأهل الموسيقى والمغنى فى السودان سمعت منهم الكثير عن مآثره وأياديه البيضاء عبر

دوره فى وضع تقاليد وأصول تكوين الفرق الموسيقية أو التى تصاحب المطرب وكان أول من «أدخل الشيالين» أى الكورس الذى يردد «كوبليهات» الأغانى وراء المطرب، من العنصر النسائى ومن البنات بوجه خاص. وقال لى المطرب الكبير إبراهيم الكاشف يرحمه الله إن مصطفى كامل كان أول المحرضين له ولغيره من المطربين السودانيين على ضرورة تقاضى أجرا عن حفلاتهم وإبداعاتهم حتى يتفرغوا لحرفة الفن، وكانوا من قبل يتعففون عن قبول الأجر ولذلك كان المجتمع السودانى يتعامل معهم كهواة ومجاملين لا يتمتعون إلا بحقوق الضيوف والأصدقاء كالحفاوة وتناول الطعام والشراب!

## «عشة الفلاتية»

يبدو لى أن حديث الذكريات عن بعض أساطين الطرب فى شمالى السودان العربى والذين التقيت بهم ونسجت معهم صداقات عزيزة ولقاءات صحفية، قد تشعب وتراكم حتى لم أعد أقوى إلا على الاستمرار فيه حتى نهايته خشية أن يسقط أحد من الحساب والتقييم والإشادة، وذلك وارد بالضرورة لسببين: الأول بحكم فترات المعايشة المتقطعة للسودان، وثانيا تجنبا للفتوى والاجتهاد فى قضايا فنية متخصصة لا قبل لى على خوضها. لكن على كل حال أحسب أننى لم أجاف اهتمامات أهل السودان بالغناء والموسيقى كبارا أو صغارا، إذ نادرا ما عرفت سودانية أو سودانيا لايدندن بأغنيات مطربه المفضل ولاينتشى للطرب مهما كان مركزه الاجتماعى أو طبعه الغليظ، وربما لذلك كانت ولاتزال مساحة التناول الصحفى والإعلامى بشكل عام وكذا جلسات الونسة التقليدية فى السودان لفنون الغناء والموسيقى الوطنية تعادل مساحة النقاش والاهتمام بالشئون والهموم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

حتى نهاية الخمسينيات لم يكن عدد المطربين المعروفين فى الصف الأول يتعدى عشرة مطربين ومطربة واحدة هى السيدة عائشة أو عشة الفلاتية التى حازت لقب أم كلثوم السودان، بينما كان لكل قبيلة أو منطقة عدد من المطربين المحليين والهواة ومعظم إبداعاتهم مقصورة على أغانى الفولكلور والمديح والفخر والحماسة والهجاء، يمارسون الغناء بمصاحبة الطمبور والنقر على صناديق الكبريت والتصفيق بالأيدى والعود نادرا. . وقد تحيرت إزاء قلة عدد المطربين آنذاك، وقرأت وسمعت من المتخصصين تفسيرات شتى حول هذه الظاهرة، منها أن الإمام محمد المهدى الذى فجر أول ثورة وطنية فى تاريخ

السودان الحديث وخلفاءه فرضوا خلال حكمهم طابع الصرامة الجهادية والجدية الروحية حتى يتفرغ الشعب للتحشد حول مقاومة الاستعمار التركى ثم البريطانى، الأمر الذى انعكس تلقائيا على الوجدان الشعبى العام عبر ظاهرة تقلص مساحات الغناء وعدد المطربين المعروفين على المستوى القومى، وألوان وأغراض الشعر الشعبى والعربى الفصيح . . وترديد الغناء العاطفى أو السياسى المعارض للثورة المهدية فى الخفاء . فيما يرى البعض الآخر سببا آخر يكمن فى عمق مفهوم الولاء للقبيلة على حساب الولاء القومى الجماعى الموحد وغياب مفهوم الوطن الأم خصوصا فى ضوء مساحة السودان الشاسعة وتخلف وسائل النقل والمواصلات والاتصالات والإعلام والثقافة، وتراجع دور السلطة المركزية وفاعلية مؤسسات الدولة .

اليوم ارتفع عدد المطربين والمطربات المعروفين لدى جمهور الشمال السودانى إلى مايزيد على خمسين مطربا ومطربة، وبين الحين والآخر يدخل حلبة الغناء صوت جديد مثل زيدان وترباس وسيف الجامعة وحيدر بورسودان وبلابل العاصمة وبنات الأبيض والجلع وحنان بولو بولو . . . إلخ . . . إلخ . . . وسرعان ما تتضافر عوامل الحداثة والتحديث على انتشارهم وشهرتهم وعبورهم تلقائيا أجواء السودان إلى مصر ودول الخليج ولندن وغيرها، حيث يعيش الآن زهاء خمسة ملايين سودانى يجسدون باغترابهم الاختيارى، أو لجوئهم السياسى الاضطرارى صورة كاربونية متطابقة للمجتمع السودانى بسماته الحضارية وعاداته وتقاليده وتراثه الأصيل ووجدانه الأخضر المطبوع على الفرح والاحتفاليات الجميلة الزاخرة بالغناء والموسيقى .

كم أسعدنى ـ بالمناسبة ـ حين قدر لى زيارة الدوحة أخيرا عندما قال لى الصديق محمد المكى الكاتب بصحيفة «العرب»: لقد فاتك هنا منذ أسابيع عرس سودانى يذكرك بمجتمع الخرطوم الذى عشت ذكرياته الرائعة وأجواءه البهيجة فى الستينيات والسبعينيات! وعرفت أن أستاذنا الكبير عبدالمنعم المكى صاحب الإشراقات الذكية فى «نقطة ضوء» المفعمة بحب الوطن، تكبد كثيرا عامدا متعمدا ومتجاوزا حدود الكرم سخاء وأريحية تأكيدا على اعتزاز أهل السودان فى كل الظروف والأحوال بهويتهم وخصوصياتهم، عندما أعاد إلى ذاكرة الجالية السودانية فى قطر ولكل أولادها وبناتها من الجيل الجديد الذى نشأ وترعرع بعيدا عن الوطن . . تقاليد العرس السودانى بكل مظاهره التقليدية واحتفالياته البهيجة بمناسبة زواج كريمته . . فكان الطرب السودانى الجميل بألوانه التراثية والحديثة الفقرة الرئيسية التى أججت مشاعر الحنين والأشواق إلى مرابع الوطن .

ونعود بالذكريات إلى السيدة عشة الفلاتية أو عائشة موسى ـ وهو اسمها الحقيقى ـ وانفرادها بقمة الغناء الأنثوى فى السودان حتى رحيلها عن دنيانا عام ١٩٧٤ . ولاشك فى أن تلك الظاهرة - كذلك - كانت أيضا وليدة الانفراج التدريجى لأجواء كبت المشاعر والصرامة الموروث عن مجتمع المهدية المحافظ ، وربما كان السبب فى سماح المجتمع بظهورها وغنائها وشهرتها كونها غير سودانية ، بل تنتمى إلى فئات «الفلاتة» التى تسللت خلسة عبر الحدود من نيجيريا وغيرها من الدول المجاورة!

من سوء حظى أن يتأخر لقائى كثيرا بالسيدة عشة الفلاتية حتى أواخر السبعينيات برغم أننى استمعت إليها مرارا من خلال إذاعة ركن السودان فى القاهرة وإذاعة أم درمان وفى حفلة عرس سودانى بالنادى السورى ، وأخرى بدعوة من الصديق عبدالكريم ميرغنى سفير السودان الأسبق بالقاهرة فى حفل عرس قريب له بالعاصمة الوطنية أم درمان . . ولاحظت أن جمهور المستمعين فى الحفلتين طالبها منذ البداية بالاستماع إلى أغنية «البلابل تزورنى» التى شقت بها طريقها إلى الإذاعة لأول مرة ، وقد استلفت نظرى ثقتها الكبيرة بقدراتها ومكانتها وتعلق الناس بصوتها الجميل الآسر الذى كان ينطلق فى عفوية طبيعية كما لو أنها تتكلم على راحتها شدوا وأنغاما عذبة .

وحين التقيت بعشة الفلاتية كان ذلك عبر المصادفة البحتة والسعيدة فى منزل الصديق المرحوم زين العابدين محمد صالح ، وهو كان من رعيل السياسيين الذين أسهموا بدور مقدر فى استقلال السودان وهمزة الوصل بين السيد عبدالرحمن المهدى والصاغ صلاح سالم ، وكان ضابطا سابقا فى قوة جيش السودان ورجل أعمال فى أخريات حياته ، وبيته فى الخرطوم والقاهرة دائما على أهبة الاستعداد للترحيب بالضيوف وأصحاب الحاجات ليل نهار . وفى هذا اللقاء روت عشة مشوارها منذ الطفولة مع الغناء السودانى عبر ألوان «التم تم» وقالت إن تشجيع الجمهور لها كان وراء احترافها ، بينما كانت تظن أن غناءها فى الإذاعة لأول مرة من باب الهواية . وحكت قصة زواجها الذى رزقت منه بابنها الوحيد ، وكيف كان طلاقها سببا فى عزلتها وتمزقها النفسى ودور الجمهور والشعراء والملحنين فى إنقاذها من عثرتها حتى استعادت تألقها فى الأغانى «الدويتو» الثنائى مع الملحن والمطرب أحمد عبدالرازق مثل الريدة وياجافى حرام ومساهماتها فى دروب الوطنية من خلال أغانيها الحماسية مثل شعب السودان البطل ، وبلادى الحلوة . وأدركت إلى أى حد كانت مشاعرها الوطنية فياضة وصادقة ولماذا احتلت مكانها المرموق فى قلوب السودانيين وسيطرت على وجدانهم على مدى ٣٠ عاما متصلة!

# الباب الخامس

## وحدة وادى النيل .. من الإدراك المتبادل تبدأ

على الرغم، أن شعبي وادي النيل أدركا مبكرا أن الوحدة خيارهما الوحيد، فإن كمّ وألوان المخططات والاختراقات الخارجية المشبوهة التي واجهت العلاقات المصرية السودانية منذ القرن التاسع عشر ، إضافة إلى غياب الإدراك المتبادل لدى الحكام والنخب السياسية بأهمية الوحدة وحتمياتها منذ استقلال البلدين عام ١٩٥٦ ، أفرزت إشكالية أكثر خطورة تمثلت في الغياب المعرفي المتبادل على الصعيد الشعبي .

السؤال الآن : حتى يتحشد الجميع حكاما ومحكومين لتدارك الأخطاء وسد الثغرات إيذانا بترشيد مسيرة الوحدة . . من أين نبدأ؟!

## إبراهيم سعده يعلن الحرب على السودان

فى مقالة غير مسبوقة فى تاريخ العلاقات المصرية السودانية، شن الأستاذ إبراهيم سعده رئيس تحرير أخبار اليوم حملة ضارية على النظام الحاكم فى السودان، كال عبر سطورها النارية وتوجهاتها الثأرية الصاع صاعين لهذا النظام المجافى لتقاليد أهل السودان وأعرافهم إزاء سلسلة الجرائم المبيتة التى ارتكبها فى حق الشعب المصرى الشقيق، وافتعاله الخلافات تباعا مع الحكومة المصرية وتطاوله على الرئيس حسنى مبارك(١).

لكن الحقيقة أن الأستاذ إبراهيم سعده فشل فى أن يشفى غليل الشعب السودانى قبل الشعب المصرى إزاء حماقات وجرائم نظام «البشير - الترابى» وانتهاكه لثوابت العلاقات الأزلية. فهو قد تناسى أو غفل عن تدميره الكامل للمجتمع المدنى فى السودان منذ استيلائه على الحكم فى ٣٠ من يونيو عام ١٩٨٩، حين فصل نحو ١٥ ألف موظف من الخدمة المدنية وزهاء هذا الرقم من القوات المسلحة والشرطة وأجهزة الأمن لمجرد توجهاتهم السياسية المناوئة للجبهة الإسلامية أو شبه الاختلاف معها، وأجهض مسيرة الديمقراطية الثالثة التى استعادتها جماهير انتفاضة السادس من إبريل عام ١٩٨٥ من براثن حكم العسكريين بزعامة جعفر نميرى، وحل مختلف الأحزاب الوطنية وعطل الحركة النقابية وصادر الصحف ومنابر الرأى فى السودان.

من مبكيات القدر ومضحكاته أن يدعى نظام «البشير - الترابى» أنه وحده المؤهل دون غيره لحكم السودان رغم أن آخر انتخابات نيابية أسفرت عن مركز الجبهة الاسلامية الثالث

---

(١) توقيت مقال الأستاذ إبراهيم سعده سابق لمحاولة الاعتداء الفاشل على حياة الرئيس مبارك فى أديس أبابا، وما تكشفت عنه التحقيقات الأثيوبية عن دور الجبهة الإسلامية التى تهيمن على قيادة أجهزة الأمن والاستخبارات السودانية فى تدبير الحادث وإيواء المتهمين الفارين إلى السودان، وضبط تنظيمات إرهابية وأسلحة ومتفجرات تسللت من السودان لزعزعة الأمن فى مصر، وبعدها تتابعت تهديدات الترابى والبشير بقطع مياه النيل عن مصر وتحويل الحدود المشتركة إلى مقبرة للجيش والشعب المصرى .. إلخ إلخ.

بين أحزاب السودان، وأنه مبعوث العناية الإلهية لإقامة شرع الله وبعث الدولة الإسلامية في السودان عبر انفراده واستئثاره وحده دون مختلف الجماعات والفرق والطوائف الإسلامية بتفسير الإسلام على هواه، تارة برفع شعار: «ثورة الإنقاذ الوطنى» بينما المفهوم السياسى العلمى للثورة يعنى أنها لكل الشعب وليست حكرا على فصيل الجبهة الإسلامية بجناحيها المدنى والعسكرى، وتارة بدعوى نهجه المتميز عبر تبنى «تيار الإسلام الحضارى» وكأن دعوة الإسلام ذات شقين حضارى ورجعى أو كأن تاريخ النظم الإسلامية القديمة والحديثة موصومة بتبنى الإسلام الرجعى حتى منّ الله على السودان والعالم بالإسلام الحضارى!

وهكذا تحت مظلة الإسلام الحضارى تم إعدام ٢٨ ضابطا من خيرة الكفاءات العسكرية فى السودان يوم ٢٩ من رمضان وقفة عيد الفطر، بعد محاكمتهم جميعا جزافيا أمام محكمة تفتيش عسكرية لم تستغرق أكثر من ربع ساعة فقط بتهمة الشروع فى تدبير انقلاب مضاد لانقلاب البشير رغم أن هؤلاء الضباط الشهداء لم يطلقوا رصاصة واحدة ولم يحركوا دبابة ولا قتلوا بالتالى سودانيا واحدا!

وتحت دعوى الإسلام الحضارى صدر حكم الإعدام على شاب يافع من أسرة كريمة وينتمى بصلة القرابة إلى المفكر والمؤرخ الكبير جمال محمد أحمد وزير خارجية السودان الأسبق، وكانت التهمة - وياللهول - حيازته بضع مئات من الدولارات ظلت فى حوزته بعد صدور قرار منع التداول فى العملة الصعبة.. ولأنه مسلم الديانة لذلك كان العدل والمساواة فى عقوبة الإعدام بنفس التهمة على غيره من أهل الكتاب.. فكان الضحية الثانية «مضيفا جويا» مسيحيا، بينما ظل التعامل فى العملة الصعبة مباحا شرعا للجبهة الإسلامية فحسب!

## نأكل مما نزرع

باسم الإسلام الحضارى ضرب الفريق البشير عرض الحائط باتفاقية أديس أبابا التى وقعها السيد محمد عثمان الميرغنى زعيم الحزب الاتحادى مع جون جارانج زعيم حركة التمرد لكونها دعوة إلى السلام بينما الجهاد المقدس البديل المتاح الذى يفرضه شرع الله، وهكذا فى اليوم والساعة التى قرر فيها مجلس الوزراء عقد اجتماع استثنائى برئاسة

الصادق المهدى لتنفيذ الاتفاقية ووقف إطلاق النار وإحلال السلام فى الجنوب عبر تجميد سريان القوانين سيئة السمعة الموروثة عن نظام جعفر نميرى، كان اندلاع انقلاب الجبهة الإسلامية . . وقال البشير : «إن رفقة السلاح والزى الكاكى ولغة العسكريين المشتركة التى تجمعنا مع جارانج سوف تهيئ فرصة نادرة لتوقيع اتفاقية أفضل للسلام»، فإذا بنار جنهم تنفتح على الجنوب تحت شعارات الجهاد والحرب المقدسة . . وحشد القوات الحكومية والمقاومة الشعبية وتسخير موارد الدولة المرهقة بالديون لدعم المجهود الحربى وتعويض أسر الضحايا، والتورط فى التحالف مع النظام الشيعى فى طهران لجلب السلاح الإيرانى وكسر شوكة المتمردين أعداء الدين . . الأمر الذى أسفر عن إحياء النعرات الدينية وإثارة التناقضات العرقية . . ونحو مليونين من اللاجئين الجنوبيين النازحين إلى الدول المجاورة وإلى شمالى السودان . . غير مآسى الموت جوعا وتفشى الأمراض والأوبئة التى حصدت ضحاياها بالآلاف ولا تزال!

الإسلام الحضارى إذن كان وازع نظام «البشير - الترابى» وراحة ضميره فى حكم السودان بالحديد والنار والبصاصين والجواسيس، عبر أربعة أجهزة أمنية مخابراتية لكل منها دور وتنظيم وقيادة مختلفة لاتعلم شيئا عن غيرها، عبر اللجان الشعبية للجبهة الإسلامية والشرطة الشعبية وتنظيم الدفاع عن العقيدة التى تمارس رقابتها وتجسسها على الشعب وحماية النظام من خلال تقسيم مختلف ربوع السودان إلى مربعات سكنية وأمنية لا تهدأ فى شوارعها وحاراتها حركة البصاصين من عناصر الجبهة الإسلامية فوق دراجاتهم البخارية، عبر بيوت الأشباح التى لم تخل تقارير منظمات حقوق الإنسان والعفو الدولية من التنديد بما يجرى داخلها من عمليات الاستجواب القهرية وأساليب التعذيب البشعة وانتهاك الحرمات واغتيال المعارضين للنظام .

وعلى هدى الإسلام الحضارى ومبادئه الحنيفة . . توكل النظام على الشيطان وانتزع التجارة والاقتصاد والمصارف من أيدى التجار ورجال المال والأعمال المنتمين إلى الإسلام الرجعى . . ونصب مكانهم «أثرياء الشريعة» من عناصر الجبهة الإسلامية الذين يسكنون القصور الفاخرة فى حى «جاردن سيتى» الجديد وغيره من امتدادات الخرطوم العمرانية الفاخرة، ويركبون آخر صحية فى موديلات السيارات واختيارهم حكاما للأقاليم وأعضاء معينين فى البرلمان المسمى بالمجلس الوطنى . . وسفراء ورؤساء للمؤسسات .

وبينما كان ثراؤهم يتصاعد . . كان الشعب يئن تدريجيا تحت وطأة غلاء المعيشة

وارتفاع الأسعار وتدنى الخدمات تباعا وتكالب الشعب على الوقوف فى طوابير الخبز والبنزين . : وبينما كان نظام «البشير - الترابى» يروج لشعارات التنمية اعتمادا على الذات تحت شعار «نأكل مما نزرع . . ونلبس مما نصنع» كانت مجالس الونسة فى طول وعرض السودان تعرى تلك الأكاذيب والافتراءات وتعيد صياغة شعارات النظام على نحو واقعى ساخر : «ونحن نضحك مما نسمع ونلبس بيع ما نملك» . وخشية بأس النظام والتحايل على لقمة العيش وقضاء المصالح انتشرت ظاهرة إرسال اللحى . . وتسأل صحيفة عربية الملتحين الجدد عن السبب وتأتى الإجابة تقطر مرارة «من أجل أولادى» أو «دعونى أعيش»!

نعم غاب عن مقال الأستاذ إبراهيم سعده تجسيد معالم تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى لحقت بالشعب السودانى على يد «ثورة الإنقاذ الوطنى» ، أو كما يقول أهل السودان «إنقاذه من الحياة إلى شفا الموت والجوع والعوز» ، ولا فسَّر للقراء نجاح شعار الإسلام الحضارى المنقطع النظير فى تحقيق عزلة النظام الحاكم إفريقيا وعربيا ودوليا ، ولا لماذا تتابع صدور القرارات الدولية التى تدين انتهاكه حقوق الانسان وممارسة التفريغ العرقى فى جبال النوبة وكبته للحريات الديمقراطية وفتح الأبواب على مصراعيها لإيواء وتصدير الإرهاب تحت مسمى «أسلمة» دول الجوار . وكذلك لم يتوقف الأستاذ إبراهيم سعده طويلا أمام رقم خمسة ملايين سودانى شمالى وجنوبى يعيشون آمنين فى مصر والخارج فرارا من بطش نظام «البشير - الترابى» إضافة إلى نحو مليونى جنوبى من اللاجئين والنازحين المروعين بالحرب الأهلية والمجاعات والأوبئة ، ولم يكلف نفسه عناء البحث وسبر أغوار المؤامرة الكبرى الرامية لتفريغ السودان من سكانه وكفاءاته وخبراته ، فى الوقت الذى تفتح حدود السودان على مصراعيها رسميا لفئات «الفلاتة» النازحين من الدول الإفريقية المجاورة على حين كانوا يتسللون فى الماضى خلسة وبطريقة غير مشروعة وغيرهم ممن يدعون اعتناق الإسلام الحضارى ومنحهم حق الإقامة والعمل والجنسية فورا ، بينما الحقيقة واضحة وضوح الشمس فى تسريع تنفيذ مخطط إعادة تركيب الهوية السكانية والاجتماعية والثقافية فى السودان لسد الفراغ الناتج عن الهجرة واللجوء القسرى لأبناء الوطن والاستبدال بهم نحو عشرة ملايين أجنبى مسلم يدينون بالولاء للجبهة الإسلامية ، وتسكينهم حول مصادر المياه حتى يسدل الستار إلى الأبد على الدعوات القومية التنموية الرامية لجلب الفلاحين المصريين وتوظيفهم فى المشروعات

الزراعية التكاملية بعد نجاح نموذج المشروع الزراعى المشترك فى منطقة «الدمازين». و. . بعض هؤلاء الفلاتة وصل بالفعل إلى قمة السلطة، والأسماء معروفة للجميع إضافة إلى غيرهم ممن يحتكرون الآن وسائل نقل السلع والبضائع عبر الشاحنات واللوارى والتريلات الضخمة!

## اغتيال المصلين في أم درمان

من سوء طالع النظام الحاكم أن يقع فى شر أعماله. . عبر حادث إطلاق النار على المصلين فى مسجد الحارة بأم درمان الذى تشرف عليه جماعة أنصار السنة المحمدية المسالمة والمناوئة للجبهة وإسلامها الحضارى وأدى إلى وفاة عشرات المصلين بين ركوع وسجود غير أعداد أخرى من المصابين، وأن تكشف التحقيقات مع المتهمين عن جنسياتهم السابقة غير السودانية وأنهم جميعا من الأصوليين المتعصبين والإرهابيين الدوليين. . بل إن اختلاف هوياتهم ومذاهبهم الدينية كانت وراء خطتهم المبيتة لاغتيال الراعى والممول الأول لأنشطة جماعات الأفغان العرب المليونير أسامة بن لادن الذى أعلنت الحكومة السعودية سحب جنسيته وأعلنت أسرته تبرؤها منه.

عبثا حاول النظام الحاكم أن ينفى عن نفسه تهمة إيواء وتصدير الإرهاب، وأكد مرارا استعداده لفتح السودان أمام أى دولة أو منظمة دولية للتحقيق فى وجود معسكرات لتدريب وتسليح الإرهابيين. وبالرغم من صعوبة إثبات الاتهام نظرا لسهولة نقل الإرهابيين إلى معسكرات أخرى تبادلية وقت اللزوم، فإن الإدارة الأمريكية عبر سفيرها فى الخرطوم قدمت أخيرا إلى حكومة السودان خرائط ووثائق دامغة تحدد موقع أكبر معسكر لتدريب الإرهابيين غير السودانيين، الأمر الذى كان وراء حملة الشتائم والإهانات التى شنتها عناصر الجبهة الإسلامية أخيرا ضد السفير الأمريكى. . وحتى تفجرت فضيحة تسليم الزعيم الإرهابى الدولى كارلوس إلى المخابرات الفرنسية. . وادعاء النظام بأجهزته الأمنية والمخابراتية المتعددة أنه لم يكن يدرى من أمره شيئا رغم إقامته شهورا فى السودان، سواء فى فندق الميريديان أو الشقق المفروشة، وتردده على منتديات وأفراح الخرطوم وعلاقاته العاطفية الكاملة بسودانية كانت زوجة لأحد رجال الجبهة الإسلامية «البارزين» والذى تصفه الأوساط الإعلامية بالراعى الأول لانقلاب البشير، فى الوقت الذى أكدت فيه صحيفة «صانداى» البريطانية. أن الحكومة السودانية

عرضت على فرنسا فى البداية تسليم الزعيم الإرهابى الفلسطينى أبو نضال بديلا عن كارلوس . .لكن فرنسا رفضت .

## من الأزهر عبر الإرهاب

على أن السؤال يظل ملحا حول أسباب ومبرارات الهجوم والتبجح على مصر الرسمية والشعبية .

ولاشك فى أن الدكتور الترابى يدرك الصعوبات الجمة التى تعترض انتشار دعوته إلى «الإسلام الحضارى» داخل السودان ، فما باله بالصعوبات التى تعترض انتشار دعوته إلى أسلمة دول الجوار و«الإسلام الأممى» فى الخارج؟

الترابى باختصار يرى أن مصر القوية التى تسودها أواصر الوحدة الوطنية والاستقرار الأمنى والسياسى تمثل مكمن الخطر وسدا منيعا أمام انتشار دعوته إلى الإسلام الحضارى وكذا الإسلام الأممى ، فمن غير الأزهر الشريف يُعَدّ منبرا يؤمن له كسب المصداقية الدينية وزعامة المذهب السنى على قدم المساواة مع زعامة خلفاء الخومينى للمذهب الشيعى في مدينة « قم »؟!

وهكذا بينما فشل الاستعمار البريطانى فى الوقيعة بين الشعبين المصرى والسودانى لفصم عرى ووشائج نضالهما المشترك . . وفشلت كذلك رموز الردة عن الثورة المهدية فى إنتهاك ثوابت العلاقات الأزلية بين شعبى وادى النيل . . نجح الترابى فى الإساءة إلى الشعب المصرى عبر حملات الإذاعة والتليفزيون والصحافة التى تهيمن عليها الجبهة الإسلامية فى تلفيق اتهاماته للمصريين جميعا بالدعارة وإدمان المخدرات وانحرافهم عن الإسلام . . والتدليل على صحة تلك الادعاءات بمقتطفات من الأدب المصرى والأفلام والمسلسلات المصرية على سبيل التعميم!

وهكذا نجح نظام «البشير - الترابى» فى توتير العلاقات مع مصر تباعا . . حتى تواضعت طموحات الشعبين التاريخية صوب إنجاز الوحدة أو التكامل أو تلاقى المصالح إلى مجرد الأمنيات الطيبة والمساعى الحميدة فى إزالة التوترات وضمان حسن الجوار . وقد نجحت بالفعل مساعى ووساطات عربية مشكورة فى التخفيف من حدة التوتر فى علاقة البلدين ، وكانت مصر تستجيب ، لكن سرعان ما تعود ريمة إلى

عادتها القديمة لتبدأ سلسلة من تحرشات النظام الحاكم فى السودان بالمصريين واستفزاز الحكومة المصرية . . والشواهد على ذلك لا تعدولا تحصى ولم تعد خافية على أحد . . وبينها على سبيل المثال لا الحصر التهديد بتفجير السد العالى وإغلاق القنصليتين المصريتين فى الأبيض وبورسودان من دون إبداء المبرارات والأسباب ، واحتجاز الطائرات المصرية وتفتيش الركاب المصريين ساعات وأياما وفى بعض الأحيان إعادتهم إلى القاهرة ، واعتقال المصريين العاملين فى الشركات المصرية بالسودان كرهائن والمطالبة بالإفراج عن المعتقلين السودانيين على ذمة التحقيق فى قضايا الإرهاب مقابل الإفراج عن المصريين ، وإلغاء نشاط بعض الشركات المصرية وطرد عناصر السلك الدبلوماسى ورجال الرى من بيوتهم . والأدهى والأمر أن يتنكر نظام الجبهة الإسلامية للدور الثقافى والحضارى للتعليم المصرى فى السودان ، وإنجازاته التاريخية العظيمة فى تخريج الآلاف من المؤهلين لشغل الوظائف والتخصصات التى يحتاج إليها السودان للنهوض والتقدم . . ودوره المقدر في إجهاض الأهداف الثقافية والتربوية المشبوهة للتعليم الأنجلو سكسونى فى الشمال وإرساليات التبيشر فى الجنوب ، وأن يكافئ النظام مصر بقرار إلغاء التعليم المصرى والاستيلاء على مبانى المدراس المصرية وفرع جامعة القاهرة فى الخرطوم وترحيل الأساتذة المصريين فورا وبشكل غير لائق ولا كريم يجافى أخلاقيات أهل السودان ، والتهليل لهذه الإجراءات الاستفزازية كما لو أنها انتصار للسيادة الوطنية على الاستعمار الثقافى المصرى الذى طال أمده ومظالمه !

ومن هنا نحسب أن الأستاذ إبراهيم سعده كان هينا فى تحامله على هذا النظام بقدر تراكمات افتعاله الخلاف مع مصر وتحرشه دوما بالشعب المصرى والإساءة الصارخة لقيمه الحضارية وتدينه الذى سبق الوحى بالرسالات السماوية وتوجيه الضربات تباعا إلى مصالحه الحيوية وعلاقته الأزلية مع الشعب السودانى ، و . .

لعل السؤال الذى يطرح نفسه بداية ونهاية : لماذا؟

لماذا ، بينما الرئيس حسنى مبارك أمل خيرا فى هذا النظام عندما بادر إلى رفع شعار «ثورة الإنقاذ الوطنى» وتحسب جديته فى إنقاذ السودان من مشكلاته القومية المتفاقمة وفق سوابق مبادرات القوات المسلحة السودانية وانحيازها دوما إلى جماع إرادة الشعب السوداني كونها المؤسسة الوحيدة التى تكتسب مصداقيتها القومية وأنها تمثل بدرجة ما كل

أهل السودان ومصالحهم فى التقدم والاستقرار والوحدة الوطنية خاصة وأن القيادة العامة للقوات المسلحة كانت قد تقدمت بمذكرة احتجاج وإنذار منذ شهور إلى الحكومة الائتلافية برئاسة الصادق المهدى حول استفحال المشكلات القومية من دون حل وفى مقدمتها مشكلة الحرب الأهلية التى تكتوى بنارها فى الجنوب !

لم يكن اعتراف مصر إذن بالنظام الجديد يمثل سابقة سياسية منكورة فى تاريخ العلاقات، إذ إن ثوابت السياسة المصرية ظلت دائما تتعامل مع الشرعية السودانية التى تمثل سلطة السيادة أيا كانت هويتها وتوجهاتها ومهما كان وصولها إلى السلطة عبر الإرادة الشعبية الحرة أم عبر الانقلابات العسكرية، وهكذا كان اعتراف جمال عبدالناصر بالنظام العسكرى عام ١٩٥٨ بزعامة الفريق إبراهيم عبود، ثم نظام جبهة الهيئات التى فجرت ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤، ثم نظام نميرى الانقلابى عام ١٩٦٩، وبعدها كان اعتراف مصر وتعاملها السياسى مع النظام الذى أفرزته انتفاضة السادس من إبريل عام ١٩٨٥، وأخيرا النظام العسكرى بزعامة البشير فى ٣٠ من يونيو عام ١٩٨٩ . . بينما ظلت مصر تتعامل مع الشعب السودانى عبر القنوات الطبيعية فى تكافؤ وندية مهما تغيرت أنظمة حكمه أو اختلفت توجهات حكامه . . ومن هنا كانت دعوة الرئيس مبارك دول العالم إلى الاعتراف بالنظام الجديد فى السودان .

لم تستمر العلاقات بين القاهرة والخرطوم طويلا سمنا على عسل، إذ سرعان ما تحولت إلى مسارات جديدة تتسم بالتحفظ والترقب، وذلك أن الجبهة الإسلامية لم تنجح فى كبت طموحاتها إزاء توجيه دفة الحكم بعدما تكشف دورها الأساسى فى تدبير انقلاب البشير ومساندته، وعندئذ أدركت القاهرة أن الانقلاب لم يكن يمثل بأى حال من الأحوال النهج والتوجه القومى للقوات المسلحة السودانية، وإنما كان لصالح فئة وفصيل سياسى واحد لايمثل بالقطع الإرادة الجمعية ولامصالح وتباين التوجهات السياسية لشعب السودان . .

عندئذ لم تجد الجبهة وقد انكشف دورها فى تدبير الانقلاب وأهدافها المبيتة فى حكم السودان منفردة - إلا أن تصدر حملاتها المزيفة إلى الشعب المصرى لعلها تنجح فى انتزاع ثقته فى نظامه السياسى بالتوازى مع تصدير الإرهاب ودعم الجماعات الأصولية المحلية التى تتبنى الإرهاب . . لزعزعة الأمن والاستقرار وفصم عرى وحدته الوطنية . . كمقدمة ضرورية لنشر الإسلام الحضارى فى مصر . . عبر وصول الإسلاميين إلى

الحكم . . وعندئذ سوف يكون تنصيب الترابى زعيما لإسلام أهل السودان ومصر ممكنا . . توطئة لتنصيبه زعيما للأممية الإسلامية !

## ندوة واشنطن وفصل الجنوب

والغريب فى الأمر أن تلدغ مصر من جحر النظام الحاكم فى السودان مرارا وتكرارا . . وألا تتراجع عن نواياها الطيبة تجاه السودان رغم مصداقية الحكمة القائلة «اتق شر من أحسنت إليه» ، فمصر كانت حاضرة فى أمريكا بتصريحات حسنى مبارك وعمرو موسى وزير الخارجية التى فضحت المؤامرة الأمريكية لفصل جنوبى السودان عن شماليه عبر ندوة واشنطن التى قررت منح الجنوبيين حق تقرير المصير ، مؤكدة بوضوح على موقف مصر الثابت من وحدة السودان وأنها على أهبة الاستعداد لمنع هذه الجريمة القومية بشتى الوسائل بوصفها قضية مصير وحياة أو الموت للسودان ومصر معا وضربة موجهة إلى صميم الأمن القومى لوادى النيل فى العمق الإستراتيجى الجنوبى .

ومصر تكتوى بالإرهاب ودور السودان فى تأجيجه ودعمه لايحتاج إلى دليل جديد ، ورغم ذلك كانت وراء منع تصعيد الاتهام الأمريكى للسودان بالإرهاب الدولى بعد إدراجه فى القائمة الأمريكية التى تضم الدول التى ترعى الإرهاب حماية للشعب السودانى من ويلات صدور قرار من مجلس الأمن بتوقيع العقوبات السياسية أو الاقتصادية . ومصر أخيرا لعبت دورا بارزا فى الحيلولة دون طرد السودان من عضوية صندوق النقد الدولى بعد أن فشل فى تسديد مديونيته الدولية والوفاء بفوائدها وغرامات التأخير . . بينما كان رد النظام الحاكم فى السودان لجميل مصر ومواقفها المشرفة غاية فى الوضاعة والتعصب الأعمى . . حين رفض انضمام مصر إلى اتفاقية التجارة التفضيلية بين مجموعة دول وسط إفريقيا . . إذ إن الانضمام إلى تلك المجموعة يشترط إجماع كل أعضائها !

ولانذيع سرا الآن حول رفض مصر واحدا من المطالب الأساسية التى تقدم بها التجمع الديمقراطى الذى يضم مختلف أحزاب ونقابات السودان المنحلة والقيادة الشرعية للقوات المسلحة للسودان ، لمنحه إحدى موجات الإذاعات الخارجية المصرية حتى تتمكن زعامات المعارضة من مخاطبة قواعدها داخل السودان وتوعيتهم بمخاطر النظام الحاكم التى تتهدد حاضره ومستقبله وحشدها سياسيا صوب الخلاص واستعادة الديمقراطية الغائبة . . بينما

لم يكن الأمر صعبا بل ممكنا فى الاستجابة لمطلب التجمع من دون إثبات التهمة على مصر عبر التكنولوجيا الحديثة ووسائل التمويه المعروفة على الإذاعات السرية، إضافة إلى سوابق مصر فى دعم حركات التحرر الوطنى (*).

من دون صدور موافقة رسمية من جانب الحكومة المصرية كانت موافقتها طبيعية لاستقبال جموع الشعب السودانى التى تدفقت إلى مصر عبر المطارات والموانئ ومنافذ الحدود، ومن دون قيد ولاشرط كان الترحيب بإقامتهم على أرضها ومنحهم حق العمل والتملك، وسمحت كذلك للمعارضة السودانية باللجوء السياسى وممارسة حقها فى عرض توجهاتهم السياسية والفكرية المناوئه لنظام «البشير - الترابى» على الصعيد الإعلامى فحسب، وهى قد قبلت فى السابق منح حق اللجوء السياسى للصادق المهدى رئيس حزب الأمة والمرحوم عبدالخالق محجوب رئيس الحزب الشيوعى. . ورفضت تسليم الرئيس نميرى ومحاكمته فى السودان بعد منحه حق اللجوء السياسى. . لكن مصر ظلت فى كل الأحوال ترفض أن تكون منطلقا عسكريا للمعارضة أو مشاركة فى محاولات قلب نظام الحكم فى السودان.

وهكذا فى ضوء الثوابت التى تحكم سياسة مصر الخارجية وخصوصية العلاقات المصرية السودانية تبدو مقالة الأستاذ إبراهيم سعده مفاجأة سياسية كبرى لكونها تتعارض جملة وتفصيلا مع تلك الثوابت وهذه الخصوصية. . حين دعا مصر إلى أن ترتدى ثوب أمريكا وتتبنى توجهاتها السياسية وأساليبها القمعية فى كثير من دول أمريكا الجنوبية وآخرها «هايتى» للانتقام من النظام الحاكم فى السودان جزاء وفاقا لبعض ما اقترفه من جرائم فى حق مصر وأمنها واستقرارها أو بدعوى ردعه وتأديبه حتى يتوقف عن تجاوزاته وتحرشاته.

مصر من الناحية الموضوعية ليست أمريكا سيدة النظام الدولى الجديد، وحتى لو كانت فى وزن أمريكا قوة كبرى أحادية القطبية لكان عليها أن تطوع الإرادة الدولية وتستصدر من مجلس الأمن قرارات برفع الحصار الاقتصادى عن ليبيا وشعب العراق ووقف إبادة المسلمين فى البوسنة مثلا، لكنها سوف تتردد كثيرا فى استصدار عقوبات دولية ضد السودان لكون الضرر واقعا لامحالة على الشعب السودانى الشقيق وعلى الأمن القومى للبلدين.

---

(*) نجحت المعارضة السودانية أخيرا فى بث إذاعتها من الأراضي الأريترية.

أما على صعيد خصوصية العلاقات المصرية السودانية فيبدو والله أعلم أن الأستاذ إبراهيم سعده غفل عن نوايا النظام الحاكم فى السودان وحرصه ودأبه المسعور على افتعال الأزمات مع مصر تباعا لعل قيادته السياسية الراهنة تضرب بهذه الخصوصية عرض الحائط وتنساق إلى معركة عسكرية مبيتة، وبعدها سوف يسقط الضحايا بالتأكيد وتخضب دماء الشعبين أرض وادى النيل، ويسدل الستار إلى الأبد على هذا التاريخ الناصع الذى يشهد بتآخى الشعبين وتلاقيهما فى السراء والضراء.

من هذه الزاوية المهمة تحديدا نطلب فى تواضع من الأستاذ إبراهيم سعده أن يراجع تاريخ العلاقات المصرية السودانية حتى يكتشف مدى خصوصيتها التى يندر أن تتكرر فى علاقات شعبين متجاورين جمع بينهما النيل والأواصر الاجتماعية والثقافية والدينية والنضال المشترك فى مواجهة الاستعمار التركى والاستعمار البريطانى.

ولعل ذاكرة التاريخ لاتنسى للزعيم أحمد عرابى قائد الجيش المصرى موقفه الوطنى والقومى المتأنى أو المتلكئ حين رفض تنفيذ ثلاثة أوامر صادرة له من الخديوى توفيق لتجهيز حملة عسكرية لإخماد الثورة المهدية فى السودان.. وذاكرة التاريخ تؤكد على انضمام جيش العرابيين فى السودان إلى صفوف الثورة المهدية إثر إجهاض الثورة واعتقال عرابى فى مصر وصدور حكم الاستعمار البريطانى بإعدامه.

وذاكرة التاريخ تشير كذلك إلى مؤامرة الاستعمار لزرع الفتنة بين الشعبين المصرى والسودانى والوقيعة بين الثورة العرابية والثورة المهدية.. عبر إذعانها فى تمويل الخزانة المصرية لحملة عسكرية من فلول جيش عرابى بقيادة هكس لضرب الثورة المهدية..

وعبدالناصر كذلك كان على وعى بالمؤامرة المشبوهة التى حاكها عملاء الاستعمار فى السودان.. وهكذا عندما روج عبدالله خليل رئيس حكومة السودان لحشد القوات المصرية واستيلائها على حلايب بالقوة وجهز جيشا لاستردادها لم يجد عند وصوله إلى حلايب أثرا لأى جندى أو عسكرى بوليس مصرى فى حلايب حتى يواجهه!

ويا أستاذ إبراهيم إذا كنت معجبا إلى هذا الحد بنموذج القوة الأمريكية، فهذا شأنك.. وإذا كنت لاتعترف بذاكرة التاريخ فهذا شأنك أيضا.. لكن ما قولك فى موقف الرئيس مبارك المبدئى من السودان وتأكيده مرارا وتكرارا أنه لن يقع فى شراك المؤامرة المبيتة للوقيعة بين الشعبين.. ورفضه القاطع التدخل فى شئون السودان.. وإدراكه دوما لمخاطر المواجهة العسكرية مع السودان أمس واليوم وغدا.. وإعلانه فى عقر دار أمريكا

عن موقف مصر الإستراتيجى من السودان وأنها على أهبة الاستعداد لمساندة شعب السودان عسكريا فقط إذا تعرض للعدوان الخارجى . . أو تعرضت وحدة أراضيه للمؤامرت الانفصالية؟

أما متى وكيف يتوقف نظام «البشير - الترابى» عن تجاوزاته الاستفزازية وإرهابه . . فتلك مسئولية الشعب السودانى وحده وزعاماته وقواه السياسية ، وواجبنا فحسب أن نتضامن معه ونشد من أزره . إذن مهما استحكمت ظلمة الليل فالفجر آت ولاريب عبر النضال الجسور والخلاف الذى يعبئ الشعب السودانى ليوم الخلاص والصبر - كما يقولون - مفتاح الفرج !

## العلاقات المصرية السودانية
## والغياب المعرفي المتبادل

أحسب أن أبرز إشكاليات العلاقات المصرية السودانية منذ استقلال البلدين فى الخمسينيات يكمن فى الغياب المعرفى على الصعيد الشعبى وفى ضعف آليات الإدراك المتبادل على الصعيد الرسمى.

لايعنى ذلك أن العلاقات المصرية السودانية قبل حقبة الخمسينيات كانت مبرأة من الإشكاليات وعوامل الضعف ومعاول الهدم. لكن التواصل المعرفى بين الشعبين والإدراك المتبادل لدى النخبة السياسية فى مصر والسودان، كان من حيث القوة الفاعلة والمصداقية العفوية بقدر التجاوز الواعى لجملة التفاصيل الخلافية والتناقضات الثانوية، والتحشد السياسى والمعنوى والمادى عبر مراحل النضال المشترك فى مواجهة الاستعمار التركى المقنع خلف حكم الولاية الخديوية على مصر والسودان، ثم الاستعمار البريطانى السافر لوادى النيل برمته.

ومن هذه الزاوية لايستقيم الادعاء الذى يروج لحق الفتح كمبرر لاتهام مصر بمحاولة فرض سيادتها على السودان، ذلك أن محمد على باشا مؤسس مصر الحديثة لم يكن مصريا، كما وأن ذاكرة التاريخ تؤكد على أنه شرع يقوم بحملته العسكرية عام ١٨٢٠ لا لنهب ثروات السودان من الذهب والفضة والعاج وريش النعام لحساب الشعب المصرى، وإنما لتعقب مناوئيه من فلول المماليك واكتشاف منابع النيل الذى يمثل شريان مصر الوحيد إلى الحياة، فيما لم تشهد أى من كتب التاريخ على اكتشافات جيولوجية أو مشروعات تعدينية لاستخراج الذهب والفضة من مناجم السودان فى عهد محمد على، كما أن تجهيز حملة عسكرية من مصر إلى السودان بالرجال والعتاد وتأمين خطوط إمداداتها حتى المناطق الاستوائية فى العمق الإفريقى تفوق فى تكاليفها الباهظة أضعاف أضعاف المقابل المادى لوأنها تعمدت قتل كل أسراب النعام وكل الأفيال فى السودان وبيع الريش والعاج فى أسواق مصر وأوروبا، فيما يبرر بعض من المؤرخين حملة محمد على لا لطلب المنافع

الاقتصادية والتجارية وإنما لدعم الروابط الطبيعية والقومية والسياسية والدينية بين الشعبين عبر دعوة السودانيين له لفض خلافاتهم واقتتالهم نهاية عهد دولة الفونج.

والشاهد أن تاريخ وادى النيل منذ العصر الفرعونى ظل موحدا أو واحدا حتى حملة محمد على إلى السودان، حيث كان السودان قسمة ومشاعا بين القبائل والسلطنات المتناحرة والرعاة الذين لايعرفون حدودا بحثا عن المطر والكلإ والصيد بمعنى أن السودان كان غائبا آنذاك عن الكيان القانونى للدولة وسيادتها وسلطاتها المركزية، وفى العصر الفرعونى كان ملوك مصر يبسطون نفوذهم على جنوبى الوادى أحياناً لأسباب تجارية وأمنية بينما كان حكام الجنوب يبسطون نفوذهم أحيانا على وادى النيل جنوبيه وشماليه إبان ضعف الدولة فى مصر وكان أشهرهم الملك «باعنخى» !!

## التاريخ ومحاولات التزييف

ولاشك فى أن تاريخ مصر والسودان تعرض لمؤامرات مشبوهة من التشويش والمغالطات وخلط الأوراق من قبل المؤرخين الأجانب وعملائهم ومن الإرساليات التبشيرية الصليبية التى دخلت وادى النيل فى ركاب الاستعمار لزرع التناقضات والحساسيات والضغائن الشيفونية بين الشعبين، كما أن إشراف مستر دنلوب على سياسة التعليم فى مصر وإشراف نظيره الإنجليزى «جيمس كرى» على سياسة التعليم فى السودان زاد الطين بلة على صعيد تغذية تلك التناقضات وتفاقم الحساسيات، إذ بينما كانت كتب التاريخ فى المدارس المصرية منذ المرحلة الابتدائية تروج لفرية جلب محمد على الآلاف من شباب السودان لإلحاقهم بجيشه فإذا هم جميعا يتعرضون للموت من شدة برودة أجواء مصر، لترسيخ مفهوم اختلاف الشعبين لدى الأجيال الجديدة فى مصر فى الجنس والهوية والعقلية والطبائع ودرجة الاحتمال، كانت كتب التاريخ فى السودان تروج لاتهام المصريين بممارسة تجارةالرقيق جنوبا، بينما الحقيقة التى أكدتها الوقائع الثابتة فى كتاب «الخديوى إسماعيل المفترى عليه» الذى كتبه القاضى الأمريكى بيير كرابت تشير إلى أن تجارة الرقيق كانت وقفا على الأجانب وتحت حماية قناصل الدول الأوروبية وأمريكا، وكانت البواخر التى تنقل العبيد فى جنوبى السودان ترفع أعلام تلك الدول وفى مقدمتها العلم الأمريكى، وكان معظم المقاولين والوسطاء الجلابة من السودانيين، دون أدنى إشارة إلى الدور الإنسانى والسياسى الذى لعبه الضباط والموظفون المصريون فى السودان إبان

حكم الخديوى إسماعيل فى التصدى لتجارة الرقيق وحماية أبناء السودان من الأسر وانتزاع الأطفال من ذويهم وقطع دابر الأجانب وتأديب التجار والوسطاء المحليين.

على أن الشعب المصرى حين استعاد زمام المبادرة فى مواجهة الحكم العثمانى والولاية الخديوية على مصر عبر الثورة التى تزعمها أحمد عرابى والتف حولها الجيش والشعب، سرعان ما توجهت إلى تقنين العلاقات المصرية السودانية فى دستورها، بالنص على تخصيص مقاعد فى المجلس التشريعى لنواب السودان بحسب تعداد سكانه، تأكيدا على الندية والتكافؤ بين الشعبين ونفى شبهة الاستعلاء الخديوى أو الاستعمار التركى، فى إطار بناء الأساس وقاعدة الانطلاق نحو بناء دولة وادى النيل العربية الإسلامية المستقلة عن «الأستانة» مقر الخلافة العثمانية المريضة آنذاك!

## عرابي والمهدى

ويلاحظ فى هذا السياق التاريخى عدد من المواقف المصرية السودانية المضيئة كعلامات واضحة للحضور المعرفى والإدراك المتبادل بين الشعبين:

أولاً: أن عرابى وصل إلى مرتبة قائد الجيش عبر ضغوط مارستها مختلف الأسلحة والحاميات المصرية بالتحالف مع الأورطة السودانية التى حاولت قتل الخديوى توفيق حين احتدم الخلاف بينه وبين عرابى حتى أذعن لمطالبه.

ثانياً: رفض عرابى تنفيذ ثلاثة أوامر صدرت إليه من الخديوى توفيق لتجهيز قوة عسكرية من مصر لضرب الثورة الإسلامية الشعبية فى السودان بزعامة الإمام محمد أحمد المهدى.

ثالثاً: تزامن اندلاع الثورة فى مصر والسودان، وبرغم أن عرابى والمهدى لم تكن بينهما صلات تعارف أو تواصل، فإن نهج وتوجهات الثورتين لايختلفان حول انتزاع الاستقلال والإرادة الوطنية الحرة من قبضة الخلافة العثمانية، وبناء الدولة العربية الإسلامية. وللمهدى كلمة تاريخية مشهورة عندما اجتمع الأنصار الذين تحشدوا حوله فى العاصمة الوطنية «أم درمان» وقال لهم حرفيا: هذه دار الهجرة.. أما مصر فهى دار القرار! وكان يعنى مصر عاصمة الثورة العرابية ومقر الأزهر الشريف!

رابعاً : تكشفت أدوار وممارسات صمويل بيكو وجوردون الاستعمارية إبان حكم الخديوى إسماعيل فى التجسس وجمع المعلومات عن الأوضاع فى السودان والتمهيد للأطماع البريطانية فى احتلال وادى النيل خلال عهد الخديوى توفيق، إثر تزامن ونجاح ثورتى عرابى والمهدى لإجهاض مشروعهما القومى المتماثل فى قيام الدولة العربية الإسلامية الكبرى فى وادى النيل. . ولا يزال ذلك الهدف وتلك الدعوة أهم وأخطر محاور الطعنات الاستعمارية التى واجهت ولا تزال تواجه العلاقات المصرية السودانية وتعطيل آلياتها صوب إنجاز هذا الهدف وكذا إجهاض مشروع «مثلث الأمل» الذى يضم مصر والسودان وليبيا عبر صيغ الاندماج أو الكونفدرالية أو حرمان الدول الثلاث حتى من مجرد التكامل السياسى والاقتصادى والأمنى فيما بينهما !

خامساً : انضمام عدد من آليات وحاميات جيش العرابيين من السودانيين إلى جيش الثورة المهدية إثر أسر الإنجليز لعرابى وفشل الثورة العرابية، والعرابيون فى السودان كان لهم الفضل فى تصنيع الأسلحة النارية التى مكنت الأنصار من اقتحام الخرطوم واغتيال القائد البريطانى غوردون، وهكذا عندما جيء برأس جثته إلى المهدي بكى وقال : «كنت أود أن تأتونى به حيا حتى أفتدى به رأس عرابى فى مصر».

## الخديعة البريطانية

لقد أدرك الإنجليز تلك الصلات والوشائج الحميمة التى تجمع بين الشعبين المصرى والسودانى بفضل الوعى المعرفى والإدراك المتبادل والمصالح المشتركة والنضال من أجل مصير واحد، وذلك كان محل الدراسة المتعمقة التى سبقت عملية إعداد الخطة البارعة للإيقاع بين الشعبين وبين الثورتين، فكانت الحملة العسكرية الغاشمة والفتنة البريطانية الكبرى، حيث وقع الاختيار على «هكس» أقل الضباط الإنجليز دراية وكفاءة لقيادتها لتأديب المهدى وأنصاره وإجهاض ثورته التحررية فى السودان، ووقع الاختيار كذلك على فلول وأشلاء جيش عرابى للقيام بهذا الدور المشبوه وإفنائهم على بكرة أبيهم فى معارك عبثية لا ناقة لهم فيها ولا جمل للتخلص من جرثومة الثورة ووحدة وادى النيل التى عششت فى ضمائرهم، فكان الضحايا من الضباط والجنود المصريين ٨٠ ألفا

بينما لم يتجاوز ضحايا الجيش البريطانى ١٤٠٠ ضابط وجندى نصفهم من الهنود وفقا لإحصاءات كتاب «ضحايا مصر فى السودان وخفايا السياسة الإنجليزية» الصادر عام ١٩٣١ . . وأخيرا تمويل نفقات الحملة من دم وعرق الشعب المصرى ومن ميزانيته المكبلة بالديون، وتتويج المخطط البريطانى بقرار إخلاء السودان من الوجود المصرى فى ١٠ من يناير عام ١٨٨٤ بموافقة حكومة نوبار العميلة إثر استقالة حكومة شريف باشا الذى رفض أن يوقع على وثيقة فصم العرى والأواصر الحميمة التى تجمع بين الشعبين وقال: «إذا تركنا السودان فالسودان لن يتركنا» فيما شرعت بريطانيا إلى عقد اتفاقيات وإبرام معاهدات مع إيطاليا وألمانيا والكونجو البلجيكى تنازلت بموجبها عن مساحات هائلة من حدود السودان التى امتدت حدوده حتى خط الاستواء فى عهد الخديوى إسماعيل !

## محاولات الوقيعة

برحيل الإمام المهدى ونفى عرابى إلى جزيرة سيلان أصبح الباب مفتوحا أمام الاختراقات التآمرية والكيدية ضد المصريين فى السودان سواء على يد خلفاء المهدى حيث تعرض نحو ٢٠٠ ألف مدنى من المصريين لمذابح جماعية وسلب أموالهم وممتلكاتهم وسبى المئات من نسائهم، أو على يد الإنجليز الذين طردوا المصريين من السودان، وأقاموا حواجز أمنية وإجراءات بوليسية للحيلولة دون تواصل الحركة السياسية والتجارية بين البلدين ومولوا كثيرا من الصحف التى لم يكن لها دور أو هدف سوى الإساءة لمصر والمصريين . وفى رسالة الدكتوراه التى أعدها الصحفى صلاح عبداللطيف مدير مكتب وكالة أنباء الشرق الأوسط الأسبق فى الخرطوم وصدرت فى كتاب «الصحافة السودانية تاريخ وتوثيق» وكذا كتاب « العلاقات المصرية السودانية» للمؤرخ السودانى محمد عبدالحى كثير من أسماء تلك الصحف المشبوهة ونماذج من إساءاتها، إلا أنها لم تفلح فى تدارك الشعبين لتداعياتها السلبية، حيث اندلعت ثورة اللواء الأبيض عام ١٩٢٤ تعلن ولاء الشعب السودانى لوحدة وادى النيل وترفض الخطة المبيتة لسحب الجيش المصرى من السودان فى أعقاب حادث اغتيال السير لى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم السودان .

تلك مقدمة لامفر منها كمدخل للولوج إلى جوهر العلاقات المصرية السودانية وآلياتها

وإشكالياتها المعاصرة، وماذا يبقى من التاريخ سوى ذاكرته واستثمار ما حفل به من إيجابيات لاستنهاض الحاضر وبناء المستقبل الأفضل، وماذا يفيد الشعبين الآن وسط خضم المشكلات المحلية الحادة والمتغيرات الدولية العارمة إذا فتحنا صفحات التاريخ للتباكي والجدل وجلد الذات حول الأخطاء المتبادلة التى حدثت فى الماضى واستدعاء محاولات الاختراق الأجنبية ومؤامرات التشويه المشبوهة تكأة لانتهاك جملة الثوابت والمبادئ والأواصر التى تحكم علاقات الشعبين مصدر قوتهما أو مبرر وحدتهما ومصالحهما المشتركة؟!

وهل هناك ثمة حاجة الآن لإحصاء ما تكبدته مصر من جهد وتضحيات لبناء السودان الحديث عبر بناء دواوين الحكومة وتأسيس دور العلم على يد أكبر علمائها «رفاعة الطهطاوى» بك ومد أول خطوط السكك الحديدية وترسانة صنع البواخر والمراكب وبناء الخزانات والمصارف وزراعة القطن؟ وما الفائدة من استعادة الحديث عن مائة وخمسين مليون جنيه جملة نفقات مصر فى السودان مقابل ٧٩٨٨٠٢ جنيه اضطرت إنجلترا للتنازل عنها لمصر فى فبراير عام ١٨٩٦ عند الشروع لحملة دنقلة إلا أن يكون من قبيل المن على السودان؟!

## مذكرة حزب الوفد

لكن بينما تقول مذكرة حزب الوفد لمؤتمر الصلح عام ١٩١٩ إننا بطلبنا إرجاع السودان إلى مصر نريد أن نجعله شريكا له ما علينا، يقول مستر لويس جورج فى حديثه لصحيفة الأهرام يوم ٢٨ من أغسطس عام ١٩٣٠: «لقد كان للمصريين قبيل احتلال الإنجليز السلطة التامة فى السودان، ولكنهم أساءوا السياسة والإدارة لدرجة اضطرت السودان إلى طردهم فقد كانوا ظالمين». ولأن ذاكرة التاريخ لاتكذب ولا تتوانى عن إنصاف المصريين فى السودان، فالظلم التركى والاستعمار البريطانى كان المصريون والسودانيون على السواء يتجرعونهما، وحتى خلال فترة الوجود المصرى - مجازا - فى السودان كان مجلس شورى ينعقد مرة واحدة كل عام للنظر فى شئون السودان وكان أعضاؤه من الإنجليز، في الوقت الذى كان فيه البرلمان المصرى يضم عشرين نائبا عن السودان. والسودان منذ تولى الإنجليز إدارته لم يعرف من أبنائه مديرا ولا وكيلاً ولا مفتشا ولا ضابطا ولا موظفا له شأن. . بينما فى عهد «الظلم» المصرى الذى يروج له الإنجليز كان الزبير باشا وسليمان بك

الزبير وإدريس بك ويوسف باشا الشلالى وكلهم من أبناء السودان مديرين على التوالى لبحر الغزال، وكذا كانت الولاية للسودانيين مديرين أو وكلاء على كردفان وسنار وفاشودة وبربرة والخرطوم ودارفور وكبكبية، وكان من بينهم القضاة والعمد والنظار والأطباء وشيوخ الاسلام.. إلخ.. إلخ.

ثم ما مصلحة المصريين الآن فى اجترار ذكريات التاريخ التى تتحدث عن عداء الأنصار ومواجهتهم الشجاعة الجسورة للإنجليز؟.. ثم كيف انحازوا إلى جانبهم رغم تآمرهم على الثورة المهدية وإلى حد تراجع حزب الأمة عن حلم بناء دولة وادى النيل التى كانت أبرز طموحات الإمام المهدى؟.. وهل نتجاوز المحاذير عند الحديث عن وفد زعامات السودان الذى ذهب إلى لندن يعلن الولاء والخضوع للإنجليز والتمسك بأهداف الاستعمار البريطانى للسودان، فى الوقت الذى شكلت فيه الأمة المصرية وفدها بزعامة سعد زغلول لمطالبة الإنجليز بالجلاء عن وادى النيل؟ وإلى حد تقديم الوفد السودانى سيف الإمام المهدى إلى ملك بريطانيا بعد أن قدم الإنجليز للملكة فيكتوريا من قبل رأس قائد الثورة المهدية على طبق من فضة أو ذهب فور احتلال السودان بعد نبش قبره والتمثيل بجثته الطاهرة؟!

على أننا نخلص من سرد تلك الوقائع المؤلمة أو المتجنية على التاريخ والحقيقة إلى أن الشعبين أسدلا أستارا كثيفة على سلبيات الماضى حين تكشفت لهما أهداف الاستعمار البريطانى وأساليبه الخبيثة، وحين أدركا أنهما كانا ضحية التخلف والشائعات وأساليب الوقيعة والتشويه والتحريض وأن المستفيد هم الإنجليز عدوهما المشترك!

## تطور الحركة الوطنية في السودان

فى السودان استعادت الحركة الوطنية عافيتها عبر الزيادة المضطردة فى أعداد المتعلمين وانتشار الصحف والكتب المصرية، وعقد جلسات الحوار والفكر بين الصفوة لمراجعة أسباب انتكاس المد الثورى فى وادى النيل والبحث عن طريق جديد للخلاص، حيث امتد نفوذ التنظيم السرى لحزب الوفد المناوئ للإنجليز إلى السودان بينما كان التوقيع على معاهدة ١٩٣٦ فرصة لإعادة التواصل بين مصر والسودان بشكل طبيعى نسبيا، الأمر الذى استثمره نادى الخريجين فى «أم درمان» لعقد مؤتمره الأول فى يناير عام ١٩٣٨ وحضره ١١٨٠ خريجا من أبناء السودان واختيار إسماعيل الأزهرى سكرتيرا عاما

للنادى، فكانت بداية التحول الديمقراطى فى السودان ومقاطعة المجلس الاستشارى الصورى الذى شكله الاستعمار من رؤساء القبائل والطوائف الدينية لتزييف إرادته الشعبية، ووضع اللبنات الأولى لمكافحة الاستعمار فى أعقاب تمرد قوة دفاع السودان عام ١٩٤٥ بعد تسريحهم بلا مكافأة، ثم كان قيام الأحزاب السودانية الاتحادية مثل الأشقاء والأحرار الاتحاديين وحزب وادى النيل التى اندمجت بعد ذلك تحت راية الحزب الوطنى الاتحادى عام ١٩٥٢ وضم المثقفين والمهنيين والمزارعين والعمال والتجار، ثم نشأة حزب الأمة بزعامة عبدالله خليل، الذى كان عضوا فى نادى الخريجين تحت رعاية السيد عبدالرحمن المهدى إمام الأنصار، إضافة إلى ظهور حركات وقيادات سياسية وثقافية أبرزها الحركة السودانية للتحرر الوطنى اليسارية . . وحركة الإخوان المسلمين وكلاهما كان وثيق الصلة بالتنظيمين الأم فى مصر .

## عبدالناصر وحق تقرير المصير

باندلاع ثورة يوليو فى مصر بزعامة جمال عبدالناصر طويت صفحات من تاريخ العلاقات المصرية السودانية لتفتح صفحات جديدة، حافلة بالتحولات والمتغيرات السياسية الجذرية فى وادى النيل برمته شماليه وجنوبيه حين اجتمعت الأحزاب السودانية فى القاهرة على اختلاف توجهاتها ومواقفها من مصر سواء على صعيد الوحدة أو الاتحاد مع مصر أو الاستقلال عنها . . حيث نجح توكيل زعمائها جمال عبدالناصر فى التفاوض مع الإنجليز حول المسألة السودانية . وكان الصاغ صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة قد نجح وفى صحبته الشيخ الباقورى فى اختراق حواجز «المنطقة المقفولة» التى فرضها الإنجليز على جنوبى السودان وإقناع الزعامات السياسية والقبلية كذلك بضرورات الوحدة الوطنية عبر تفويض مصر فى الحديث مع الإنجليز حول المسألة السودانية .

من هذا التفويض وثقله السياسى والشعبى، قبل عبدالناصر التحدى وأعلن فى مفاوضاته مع الإنجليز عام ١٩٥٣ موافقة مصر على استفتاء شعب السودان حول تقرير مصيره ما بين الاستقلال أو الوحدة مع مصر . بل إن ثورة يوليو فاجأت الإنجليز قبل ذلك فى فبراير عام ١٩٥٢ بمذكرة تقترح فيها تمكين السودانيين من ممارسة الحكم الذاتى الكامل وتهيئة الجو الحر المحايد لتقرير المصير، بينما كانت الأحزاب المصرية المنحلة ترفض فى

الماضى منح السودان حق تقرير المصير خشية تلاعب الإنجليز والإصرار على انسحابهم أولا قبل استفتاء الشعب السودانى .

والقصة بعد ذلك معروفة، فقد انحاز أغلبية الشعب السودانى إلى خيار الوحدة مع مصر عبر فوز الحزب الوطنى الاتحادى بنصيب الأسد من مقاعد البرلمان فى أول انتخابات ديمقراطية فى تاريخ السودان الحديث، لكن الإنجليز لعبوا لعبتهم الخبيثة فى جذب عناصر اليمين السودانى الذى يستند إلى رعاية الطائفية في شن حملة من العداء ضد مصر والتلويح بانضمام السودان إلى الكومنولث، وتغذية النعرات العرقية فى الجنوب ضد أبناء الشمال عبر الترويج لاستئثارهم بالسلطة والنفوذ والمناصب . . فكان أول تمرد على السلطة الجديدة التى لم تزل فى المهد بزعامة تنظيم «الأنيانيا» عام ١٩٥٥ فى مدينة «توريت»، فيما كان عزل الرئيس محمد نجيب الذى تجرى فى عروقه دماء سودانية من منصبه عام ١٩٥٤ إثر خلافه مع جمال عبدالناصر الزعيم الحقيقى لثورة يوليو مما آثار رد فعل غاضب في أوساط الشعب السوداني على حد ما عبر عنه شاعر السودان الكبير أحمد محمد صالح فى قصيدته الشهيرة التي يستنكر فيها الغدر بنجيب ومطلعها :

ما كنت غدارا ولاخوانا كلا ولم تك يا نجيب جبانا

حتى يقول :

إن طوقوك فطالما طوقتهم مننا كبارا فى الزمان حسانا
أو قيدوك فقد فككت قيودهم ووهبتهم حرية وأمانا

وكذلك كان لعداء جماعة الإخوان المسلمين للثورة واعتقال زعاماتها فى أعقاب محاولة الاعتداء على حياة جمال عبدالناصر فى ميدان «المنشية»، انعكاساته السلبية التى استثمرها أعداء الوحدة مع مصر على الساحة السياسية والشعبية فى السودان على نحو بارع، الأمر الذى كان وراء دعوة إسماعيل الأزهرى البرلمان إلى التصويت على خيارى الوحدة أو الاستقلال قبل موعد الاستفتاء الشعبى الذى نصت عليه اتفاقية الجلاء . فكان إجماع النواب على استقلال السودان وتجنيب البلاد ويلات الشقاق وسحب البساط من تحت أقدام دعاة الاستقلال والكومنولث، وكانت مصر أول دولة تعترف بالسودان المستقل . فكانت لعبدالناصر عبارته المشهورة آنذاك : «السودان القوى المستقل قوة وسند لمصر خير من السودان الضعيف الذى يختلف أبناؤه حول الوحدة مع مصر» .

ثم إن ثورة يوليو تركت أسلحة وعتاد القوات المصرية فى السودان هدية لبناء قوة

السودان الحديث . . وسمحت للضباط والجنود الموظفين السودانيين فى الجيش المصرى وفى دواوين الحكومة بحق العودة إلى السودان للإسهام فى بناء جيش السودان وأجهزة الخدمة الأمنية مع حقهم فى صرف معاشاتهم من الخزينة المصرية . . إلا أن ثمة غصة وقفت حائلاً دون تقبل المصريين فكرة انفصال السودان عن مصر التى سعى الإنجليز فى الماضى لها بكل السبل وفشلوا . . وذلك أن الشعبين عاشا معا زهاء قرن من الزمان يجمعهم النضال المشترك على قسم وأمل إنجاز مشروع دولة وادى النيل التى لا انفصام لها ، فإذا تسارع الأحداث عبر تصويت البرلمان ونواب الحزب الوطنى الاتحادى بالتحديد إلى جانب خيار الاستقلال كأنه صدمة لم يتوقعها الشعب المصرى وحكومته ، وشرعت بعض الأقلام الصحفية تروج بالباطل لصفقة عقدها إسماعيل الأزهرى مع الإنجليز خلال لقائه بملكة بريطانيا ، وإذا بالضباط السودانين حين وجهوا الدعوة لإسماعيل الأزهرى فى نادى الضباط خلال زيارته للقاهرة يواجهونه بمثل هذه الشائعات المغرضة . . حتى ظن أن جمال عبدالناصر حرضهم على استقباله الفاتر أو اللاذع الأمر الذى زاد من حدة الجفوة على الصعيد الرسمى . و . . تلك قصة عرضنا لتفاصيلها من قبل !

بعدها جرت مياه كثيرة فى مجرى العلاقات السودانية المصرية ، فبينما فرضت على مصر معركة العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ ، ثم انجذبت بعيدا عن السودان وشئونه وشغلت بدورها القومى المقدر على الساحة العربية وساحة عدم الانحياز والساحة العالمية . . وخوض غمارالتحول الاشتراكى والبناء والتنمية والوحدة مع سوريا ثم الانفصال ومساندة ثورة الجزائر واليمن وحركات التحرر فى العالم الثالث . وانشغل السودان بإنجاز مهام الداخل عبر بناء مؤسسات الدولة الجديدة المستقلة ، ومواجهة التمرد فى الجنوب الذى لايزال على مدى ٤١ عاما يستنزف موارده وإمكاناته البشرية والمادية ، وخوض ثلاث تجارب ديمقراطية لم تصمد أمام الانقلابات العسكرية المغامرة . ومن هنا يأتى السؤال حول نتائج تلك الجفوة وذلك الانشغال على صعيد الغياب المعرفى بين الشعبين وضعف آليات الإدراك المتبادل بين الأنظمة المتعاقبة على حكم مصر والسودان . .

## شهادة صحفية

هنا أدلى بشهادتى بكل صراحة ووضوح كمواطن مصرى عاش أوج كفاح الشعبين المشترك من خلال متابعاتى الصحفية المتخصصة لشئون السودان وعلاقته بمصر منذ اندلاع ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ فى السودان .

إذ فى غياب الرؤية الإستراتيجية التى تحكم مسيرة العلاقات المصرية السودانية وآلياتها المعرفية نشأت أجيال جديدة مقطوعة الصلة بتاريخ وادى النيل المضىء وتاريخه النضالى المشترك وأواصره الحميمة وأهمية كل بلد بالنسبة للبلد والشعب الآخر . وبعد أن كانت الهجرة ومجالات العمل والثقافة والتجارة وفرص الاختلاط والتواصل من الجنوب إلى الشمال وبالعكس ، أصبحت منذ الستينيات تتجه نحو الخليج وأوروبا حتى وقع انقلاب ٣٠ من يونيو عام ١٩٨٩ بزعامة البشير مما اضطر نحو ثلاثة ملايين سودانى إلى الهجرة والإقامة واللجوء السياسى والعمل فى مصر .

وقد ظلت مصر تقدم نفسها إلى الشعب السودانى من خلال الكتب وكتابها وأدبائها وشعرائها المرموقين وإذاعاتها المسموعة والأفلام السينمائية والمسلسلات التليفزيونية والصحف الحديثة والمطربين المشهورين فى العالم العربى ، ولهجتها العامية المتداولة ، كذلك عبر مواقفها السياسية العربية والدولية ، إلى حد أن رجل الشارع السودانى الذى لم تتح له زيارة مصر يحيط بكل شىء عن أحوال مصر ويعرف أعلامها وشوارعها ومشكلاتها وخصوصياتها . . الخ .

وهذا فى الوقت الذى ظلت فيه آليات السودان المعرفية قاصرة عن جذب المواطن المصرى للاهتمام بأوضاع السودان التى لايكاد يعرف منها سوى اسم رئيس الدولة ، وربما أخطأ فى غالب الأحوال فى نطق أسماء أعلام السودان ، وكثيرا ماتقع الصحف المصرية والمسئولين المصريين فى هذا الخطإ فلا تكاد الأغلبية العامة من المصريين يعرفون غير أحداث السودان عبر الصحف ووكالات الأنباء والإذاعات ولا يعرفون شيئا عن خصوصيات أهل السودان وتقاليدهم وعاداتهم وثقافاتهم وفنونهم !

والمشكلة أن الإذاعة السودانية لايمتد إرسالها أبعد من أم درمان والصحف السودانية تصل القاهرة متأخرة ، ولأنها متواضعة فى طباعتها واهتمامها الغالب بالشئون المحلية لذلك لاتصمد فى المنافسة مع غيرها من الصحف المصرية والخليجية واللبنانية ، إضافة إلى سعرها المرتفع ، ولذلك ينلر معرفة المصريين أحدا من بين أدباء السودان سوى الطيب صالح بعد أن نوه النقاد المصريون بموهبته وإبداعاته ولا يعرفون من مطربى السودان سوى سيد خليفة بعد غنائه فى حفلات أضواء المدينة أو أحمد المصطفى بعد غنائه مع صباح فى أحد الأفلام السينمائية .

كان من الممكن والمطلوب أن تنهض المؤسسات الإعلامية المصرية بمعالجة أوجه القصور

فى مثيلاتها السودانية عبر اهتمام الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية بأوضاع السودان ومتغيراته كما كان عليه الحال فى الماضى، حيث كانت تخصص صفحة يومية أو أسبوعية لرسالة السودان رغم تخلف وسائل الاتصالات والمواصلات آنذاك، كما كان لها مكاتب ومراسلون معتمدون فى الخرطوم. وكان المطلوب كذلك أن توزع المادة الإذاعية فى ركن السودان الذى تحول إلى إذاعة السودان وأخيرا إذاعة وادى النيل على مختلف الإذاعات المصرية الأمر الذى يفرض حتما على المستمعين المصريين معرفة وفهم أوضاع السودان وشئونه وشجونه وأعرافه وتقاليده وتذوق الغناء السودانى الذى يعتمد السلم الخماسى فى موسيقاه المختلف عن السلم السداسى فى الموسيقى المصرية الشرقية. وأعتقد عن خبرة أن تذوق الغناء والموسيقى السودانية مدخل أساسى للفهم والاقتراب من وجدان الشعب السودانى ومشاعره الخاصة. . ولاشك أيضا فى أن الهيئة المصرية للكتاب ووزارة الثقافة والهيئة العامة للاستعلامات عليها دور كبير فى التعريف بثقافة وفنون وأوضاع السودان السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتبادل الخبرات والزيارات فى هذه المجالات الحيوية المعرفية. ومن الموسف حقا أن يفتقد الأدب المصرى قصة أو رواية تجسد واقع العلاقات بين البلدين وخصوصيتها. . والأمر كذلك على صعيد الإنتاج السينمائى والتليفزيونى !

أما على صعيد إشكالية غياب الإدراك المتبادل على الصعيد الرسمى، فلاشك فى أن انعكاساتها السلبية أشد خطورة على مستقبل العلاقات المصرية السودانية لعدة أسباب موضوعية :

إذ رغم الاعتقاد السائد والصحيح أن علاقات البلدين تحكمها نظرية «الأوانى المستطرقة»، حيث يتهدد السودان الخطر الذى يتهدد مصر أو يأتيه الخير والفرح الذى يأتى مصر والعكس صحيح، إلا أن العلاقات الرسمية منذ استقلال البلدين فى الخمسينيات لاتزال تتأرجح بين الازدهار والفتور والتباعد والصدام، بينما التاريخ والأواصر والمصير الواحد والجوار وخصوصيات العلاقات تفرض تبنى إستراتيجية ثابتة لمسار العلاقات لاتختلف ولا تتبدل مهما تغير الحكام أو اختلفت أنظمة الحكم، الأمر الذى يفرض إذن كخطوة أولى على هذا الدرب الإستراتيجى المطلوب توحد الخطاب السياسى للبلدين فى مواجهة التحديات الخارجية، بمعنى تلافى التداعيات الخطيرة الراهنة الناتجة عن اختلاف وتباين الخطاب الإسلامى الراهن فى السودان وتحالفاته الخارجية. . والخطاب القومى المصرى وتحالفاته الخارجية عبر الحوار السياسى والوفاق الديمقراطى، فإن كان

صعبا أو غير متاح على الصعيد الرسمى الآن ، فلا أقل من مبادرة الصفوة من السياسيين والمفكرين والمثقفين لتلافى تلك المخاطر والتحشد فى مواجهتها !

ورغم توالى الاجتماعات المشتركة إبان تجربة ميثاق التكامل ثم ميثاق الأخوة ، فإن وسائل الاتصالات والمواصلات بين البلدين لاتزال غاية فى التخلف ولايزال وصل خطوط السكك الحديدية بين مصر والسودان أو مد طريق يصل القاهرة بالخرطوم حلما فى زمن المعجزات الذى تجاوز الممكن والمتاح رغم استكمال كل دراسات الجدوى وتوافر التمويل اللازم عبر المعونات والتسهيلات الائتمانية من الأمم المتحدة والدول والبنوك العالمية .

ولاتزال مصر تحكمها عقدة الأنصار وحزب الأمة ، عند تعاملها منذ فجر الاستقلال مع الاتحاديين ، بينما السودان يعج اليوم بالقوى الحديثة التى تجاوزت الطائفية والقبلية والتعصب العرقى ، وتدفعها مصالحها وثقافتها وتوجهاتها السياسية إلى التعامل مع مصر بوضوح وبلا عقد أو حساسيات . وحتى الأنصار تغير نهجهم الاستقلالى والقطرى وأصبحوا اليوم أكثر حدبا على تبنى القومية العربية ، وأكثر إدراكا لأهمية توثيق العلاقات والتعاون مع مصر .

ويحتاج تخريج أجيال جديدة فى مصر والسودان تؤمن بحتميات وحدة وادى النيل ، إلى إعادة كتابة تاريخ البلدين بعد تنقيته من الشوائب المشبوهة والتفسيرات والمبررات التآمرية التى تكرس الضغائن والحساسيات ووفق نهج قومى موحد وأسلوب يحقق الانسجام والتوافق الشعبى ، خصوصا أن تاريخ مصر الحديث والقديم موصول بتاريخ السودان والعكس صحيح . . ولا مفر كذلك من توحيد سلم وبرامج التعليم بين البلدين وكذا السياسات الإعلامية مع عدم تجاهل التنوع والتمايز والخصوصيات المحلية والشعبية والجهوية !

ومن المؤسف حقا أن يتضاءل عدد المهتمين والمتخصصين فى شئون السودان على الصعيدين الإعلامى والدبلوماسى خاصة بعد إغلاق معهد شئون السودان وقيام بديل تحت مسمى معهد الشئون الإفريقية . ويلاحظ - على سبيل المثال - أن طاقم السفارة المصرية فى الخرطوم لا يتجاوز منذ الخمسينيات خمسة دبلوماسيين ، بينما طاقم الدبلوماسيين في سفارة مصر بروما - على سبيل المثال - أضعاف عددهم فى السودان رغم تدنى أهمية إيطاليا السياسية والإستراتيجية كثيرا عن السودان ، ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى أن سلطة

الرئاسة لاتزال منذ الخمسينيات المسئولة عن رسم ومباشرة سياسات مصر فى السودان وإعفاء وزارة الخارجية من القيام بدورها التخصصى فى هذا المجال الحيوى، بينما الصحيح تبادل الأدوار بين الخارجية والرئاسة والارتفاع بمستوى التعاون والتنسيق بين المؤسستين فى إطار إستراتيجية سياسية بعيدة المدى لا تتغير بتغير الحكام والحكومات فى مصر أو فى السودان !

و على صعيد المشروعات التنموية المشتركة لم يعد هناك سوى مشروع «الدمازين» الزراعى فى السودان ورغم نجاحاته المقدرة إلا أن جملة المشروعات الإستراتيجية الكبرى لاتزال حبراً على ورق، ولايزال الحديث عن تهجير الفلاحين المصريين لزراعة الأراضى الشاسعة الخصبة فى السودان مجرد دعوة فى فراغ، بينما ترصد آخر الإحصاءات السودانية - كما ذكرنا سلفا - هجرة نحو خمسة أو سبعة ملايين من فئات « الفلاتة » أى الذين تسللوا من الدول الإفريقية المجاورة إلى السودان، واستيطانهم في قرى عشوائية حول مصادر المياه حتى أصبحوا بمثابة قنبلة موقوتة تهدد هوية السودان العربية فى الصميم وسدا منيعا أمام هجرة الفلاحين المصريين إلى السودان حتى إن بعض هؤلاء الفلاتة وصل إلى مناصب السلطة وصنع القرار السودانى بآخرة، و. . الأسماء معروفة وبلا حصر وقد نبهنا مرارا لهذا الخطر ولا سميع أو مجيب !

وعلى صعيد العمل السياسى والثقافى المشترك، يلاحظ أنه بالرغم من تراكمات التواصل الثقافى المشترك بين الشعبين والخبرات السياسية الموروثة فى تلك المجالات، إلا أن برامج معظم الأحزاب المصرية تفتقر إلى رؤية وموقف وتوجه خاص يؤكد عزمها على ترسيخ العلاقات المصرية السودانية وأهميتها وضروراتها، ولا يعفيها من تدارك هذا الخطإ اهتمام صحفها بأوضاع السودان أحيانا، بينما غابت النقابات والاتحادات والجامعات والمنظمات الأهلية عن وصل ما انقطع من صلات وتواصل بقريناتها فى السودان !

## حساسيات مصرية سودانية

ولاشك أنه فى ضوء معطيات الغياب المعرفى والإدراك المتبادل الذى يفتقر إلى الرؤية والتوجه الإستراتيجى، علينا أن نتوقع سيادة أجواء الحساسيات الرسمية والشعبية غير المبررة وغير المدركة لأهمية العلاقات والضرورات التى تفرض ديمومتها وازدهارها. فمازال لدى بعض السودانيين الغائبين عن الوعى اقتناعات غير صحيحة حول استعمار

مصر للسودان . . بينما كانت مصر مستعمرة من الأتراك ثم الإنجليز . . فكيف تكون مُسْتعْمَرة ومُسْتعمرة فى آن واحد؟! أو الاعتقاد بتعالى المصريين والادعاء بأنهم فراعنة وخديوية، بينما مَرجع هذا الخطإ يكمن فى تراخى آليات التواصل السياسى والثقافى والاجتماعى بين الشعبين والجهل بالتاريخ، بدليل أن المصريين والسودانيين كلما جمعتهما الغربة عن الوطن غالباً ما تجمع بينهما المودة والتقاليد المشتركة والتآلف التلقائى . . ويقول السودانيون إن المصريين لايهتمون من شئون السودان إلا بالجوانب الأمنية فحسب أو كلما تهددت مصالحهم فى السودان، وإن مصر الرسمية تفضل التعامل مع الأنظمة العسكرية على الحكومات . . والإجابة الصحيحة على هذه الاتهامات . . لاتتعدى كذلك إشكاليات الغياب المعرفى والإدراك المتبادل، إذ من الطبيعى فى ظل هذا الغياب أن تهتم مصر بمصالحها أيا كان مكانها والخطر الذى يتهددها . . كما أن مصر المستقرة سياسيا وتضم مجتمعا موحدا منذ قيام الدولة المركزية ونظام الرى فى العصر الفرعونى غالبا ما كان يساورها القلق والانزعاج إزاء التخبط والخلافات السياسية التى سادت ثلاث تجارب ديمقراطية فى السودان، بينما لم يكن لمصر دور فى نجاح ثلاثة انقلابات عسكرية للاستيلاء على السلطة فى السودان.

أما المصريون، فيتهمون السودانيين بأنهم السبب فى تبنى سياسة الحذر والتحوط إزاء كل ما يتعلق بالسودان، إذ بينما السودانيون يتناولون مختلف شئون مصر بالتحليل أو النقد فى حرية وبلا حساسيات إلا أنهم سريعا ما يصادرون حق المصريين فى ممارسة نفس الدور عند التعرض لشئون السودان. ولعل تجربة الكاتب الكبير الأستاذ محمد حسنين هيكل شاهد على ذلك، فعندما كتب مقاله الشهير فى أعقاب ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ تحت عنوان «ثم ماذا بعد فى السودان؟» قامت قيامة بعضهم فى السودان وادعوا عليه بأنه يستخف بالشعب وثورته، وانطلقت المظاهرات فى شوارع الخرطوم حتى وصلت إلى السفارة المصرية تعلن احتجاجها . . ورغم أن مخاوف وتوقعات الأستاذ هيكل كانت صحيحة وقد تحققت بالفعل . . إلا أنه توقف بعد مقاله تماما عن الكتابة فى شئون السودان بسبب حساسيات السودانيين وممارسة بعضهم أساليب «الإرهاب» الفكرى فى مواجهة الكتاب المصريين أوالمصادرة على المطلوب إن شئنا التخفيف من وقع كلمة إرهاب.

ورب ضارة نافعة . . إذ إن التداعيات المؤسفة والمتردية لأوضاع السودان السياسية والاقتصادية وانتهاك حقوق الانسان، منذ انقلاب الجبهة الاسلامية عام ١٩٨٩، أسفرت تلقائيا عن نزوح ثلاثة ملايين مواطن سودانى إلى مصر . . يمارسون حياتهم الطبيعية وسط

أشقائهم المصريين، إنما الفرصة السانحة والمواتية لإعادة التلاقى والحوار الشعبى المتبادل لسد هوة الغياب والإدراك المعرفى بأهمية العلاقات المصرية والسودانية . . عبر الشروع إلى وضع التصور الإستراتيجى للمستقبل المشترك الذى يؤمن لها الثبات والتنامى والازدهار ووقايتها من فيروس الحساسيات والانتكاسات، وأحسب أن مساحة الديمقراطية الواسعة فى مصر تفرض فتح أبواب الإعلام والأحزاب والنقابات المصرية أمام النخبة السودانية للتعبير عن هموم وشجون الشعب السودانى ودعم نضاله الجسور حتى يستعيد السودان حرياته الديمقراطية المغتصبة.

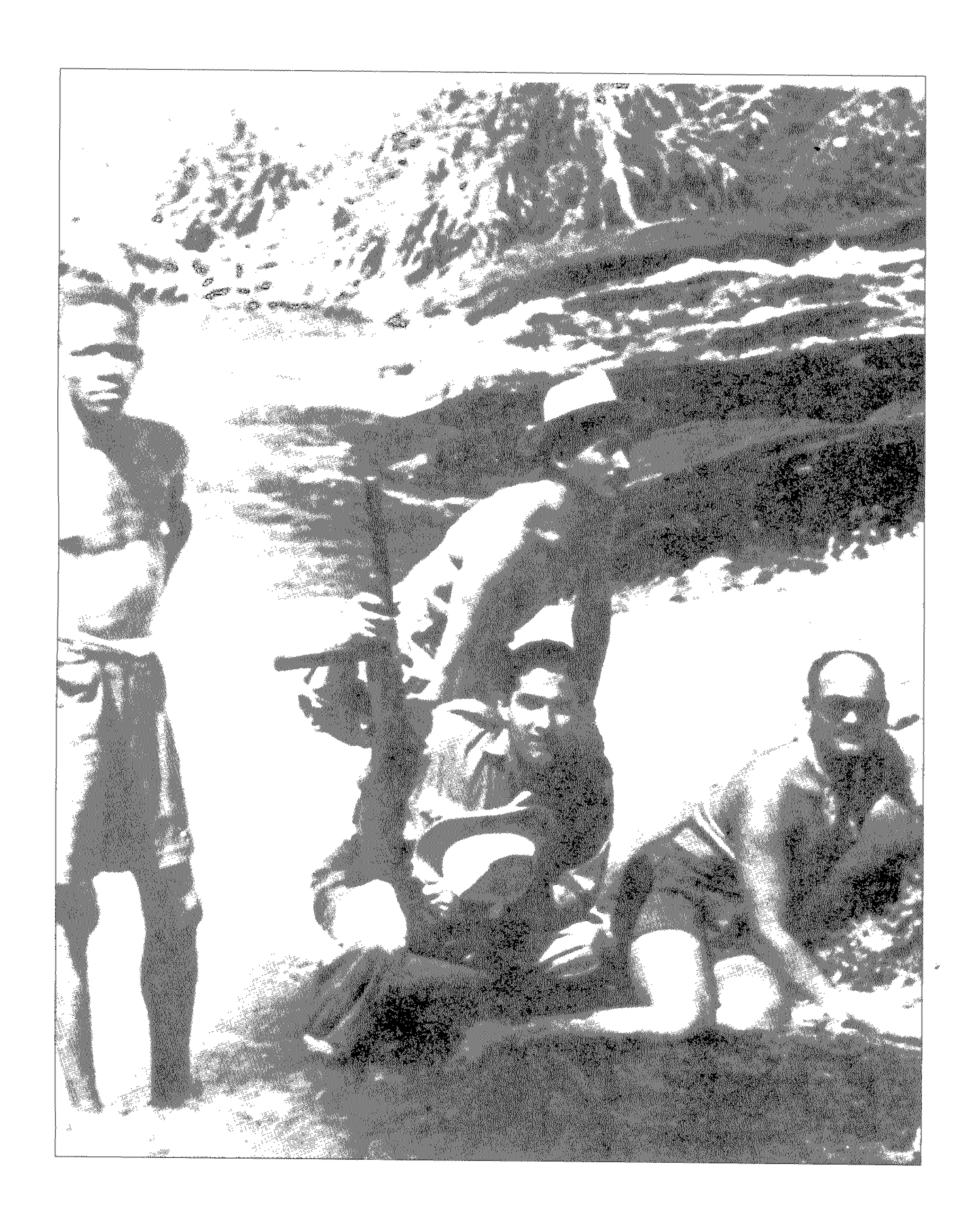
والله ولى التوفيق.



# ملحق صور



فتاة من قبيلة الهواوير





الصاغ صلاح سالم فى جنوب السودان



مع العقيد الدكتور جون جارانج



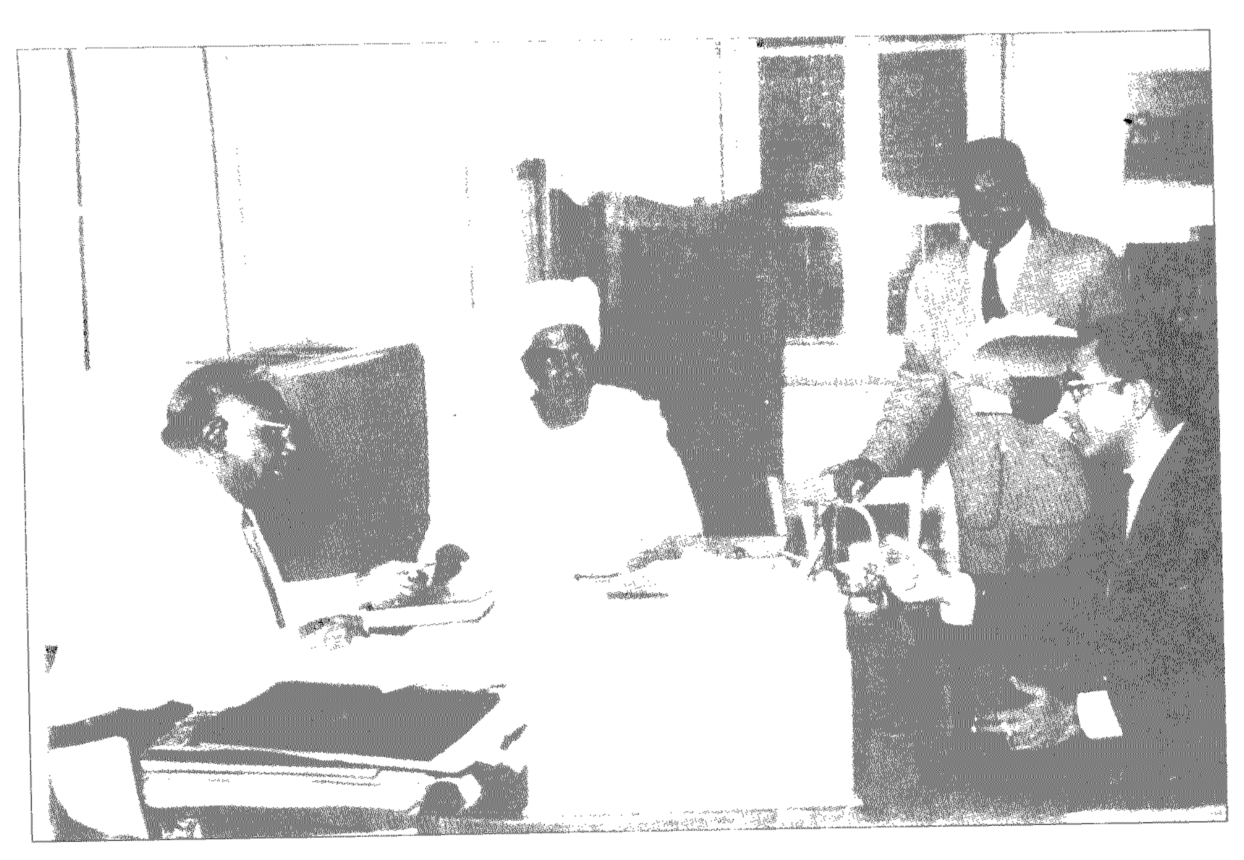
مع الصادق المهدى رئيس حزب الأمة بالسودان



مع مطرب السودان عبد الكريم الكابلى والسيدة عشة عمر راعية معهد القرش الخيرى



مع المشير سوار الذهب



حوار مع الرئيس إسماعيل الأزهرى



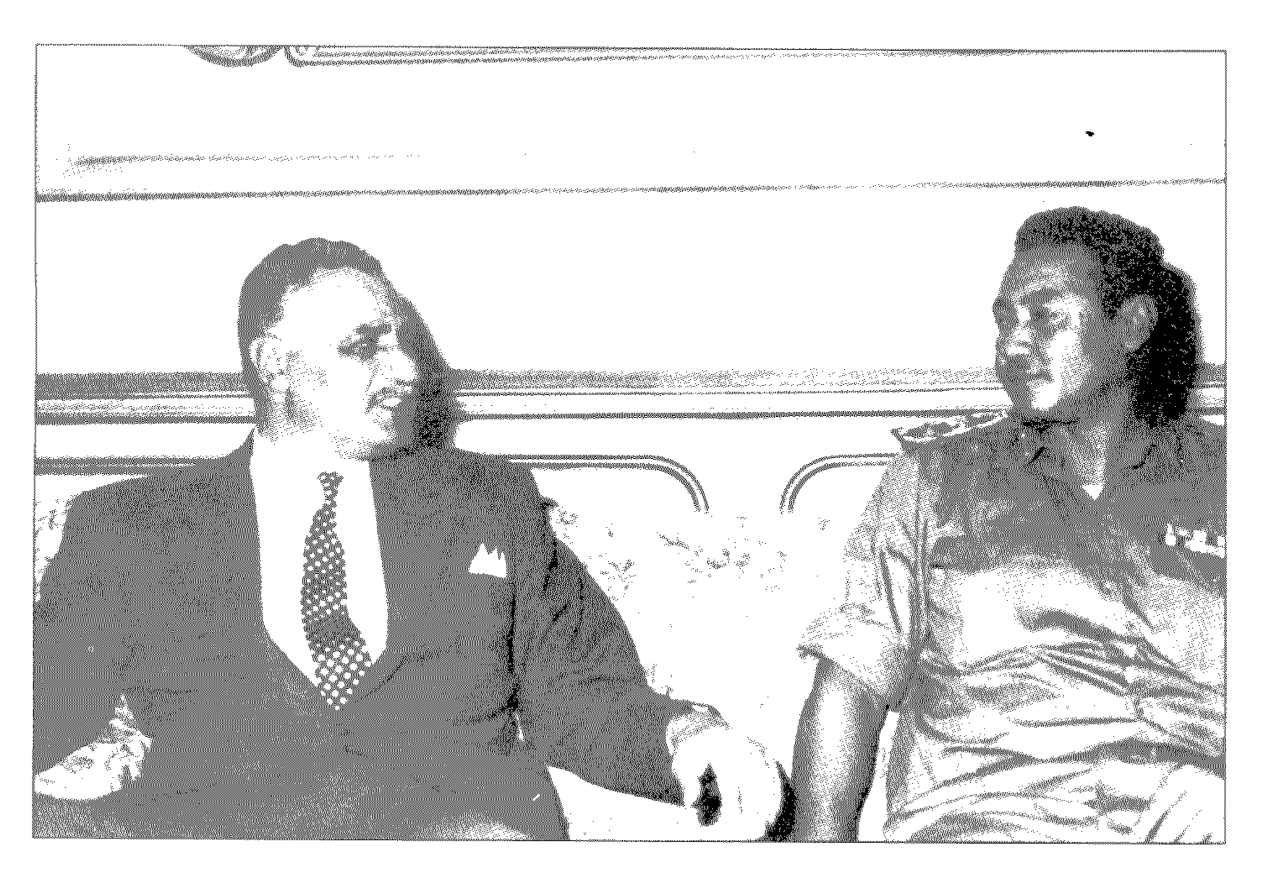
محمد نجيب وجمال عبد الناصر والدرديرى إسماعيل



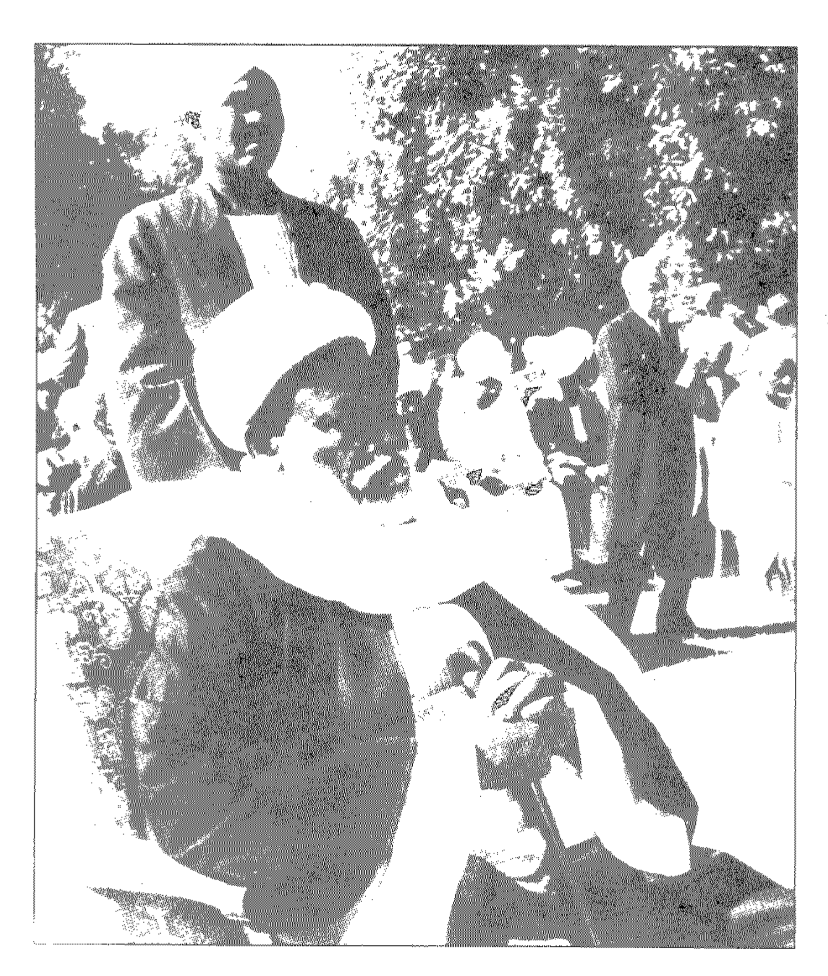
مع سلاطين الجنوب



الرئيس محمد نجيب مع الدرديرى إسماعيل والشيخ الباقورى



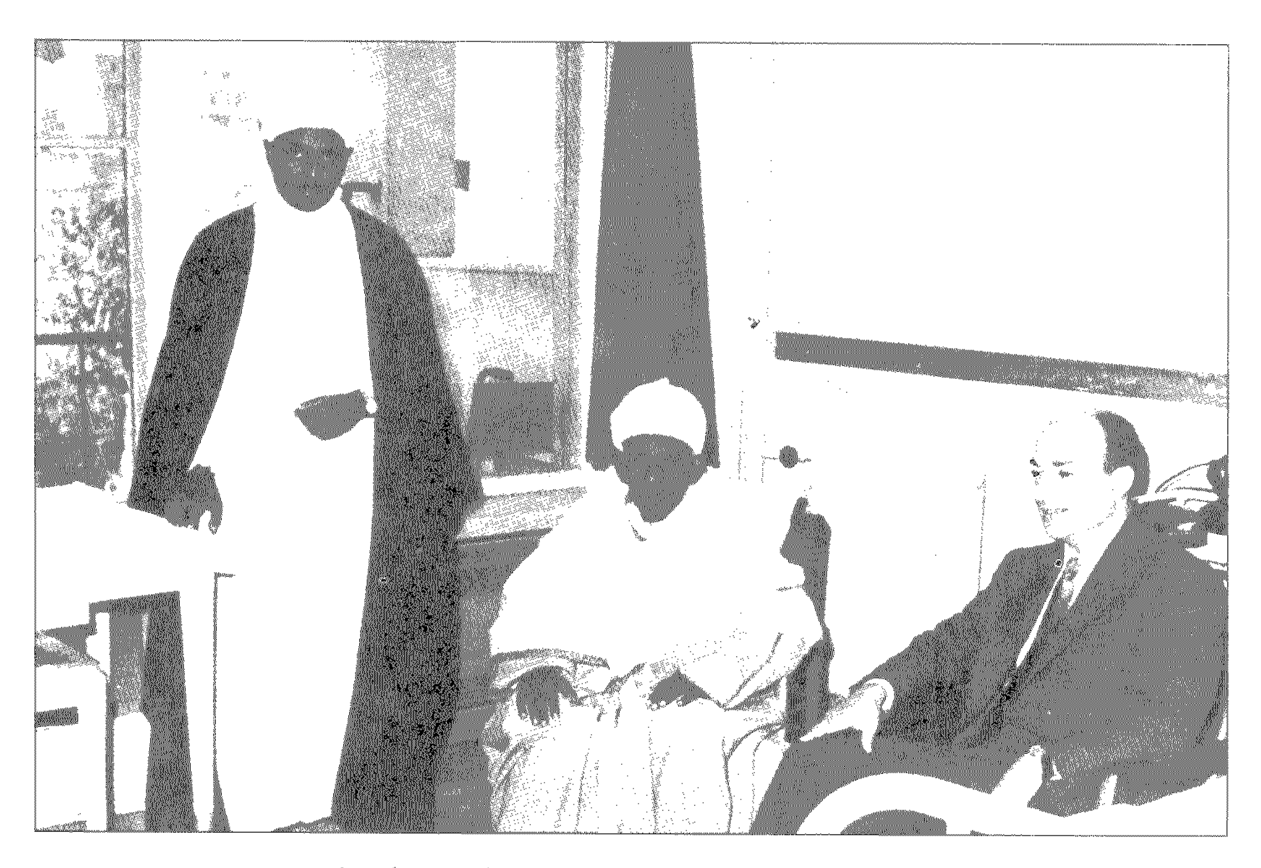
لقاء جمال عبد الناصر مع نميرى فى أعقاب انقلاب مايو بالسودان



الإمام السيد عبد الرحمن المهدى يوم
رفع علم الاستقلال ١/١/١٩٥٦
بالسراى



الرئيس إسماعيل الأزهرى والصاغ صلاح سالم



زار السيد زكريا محيى الدين والحسيب النسيب السيد على الميرغنى ونجله السيد محمد عثمان



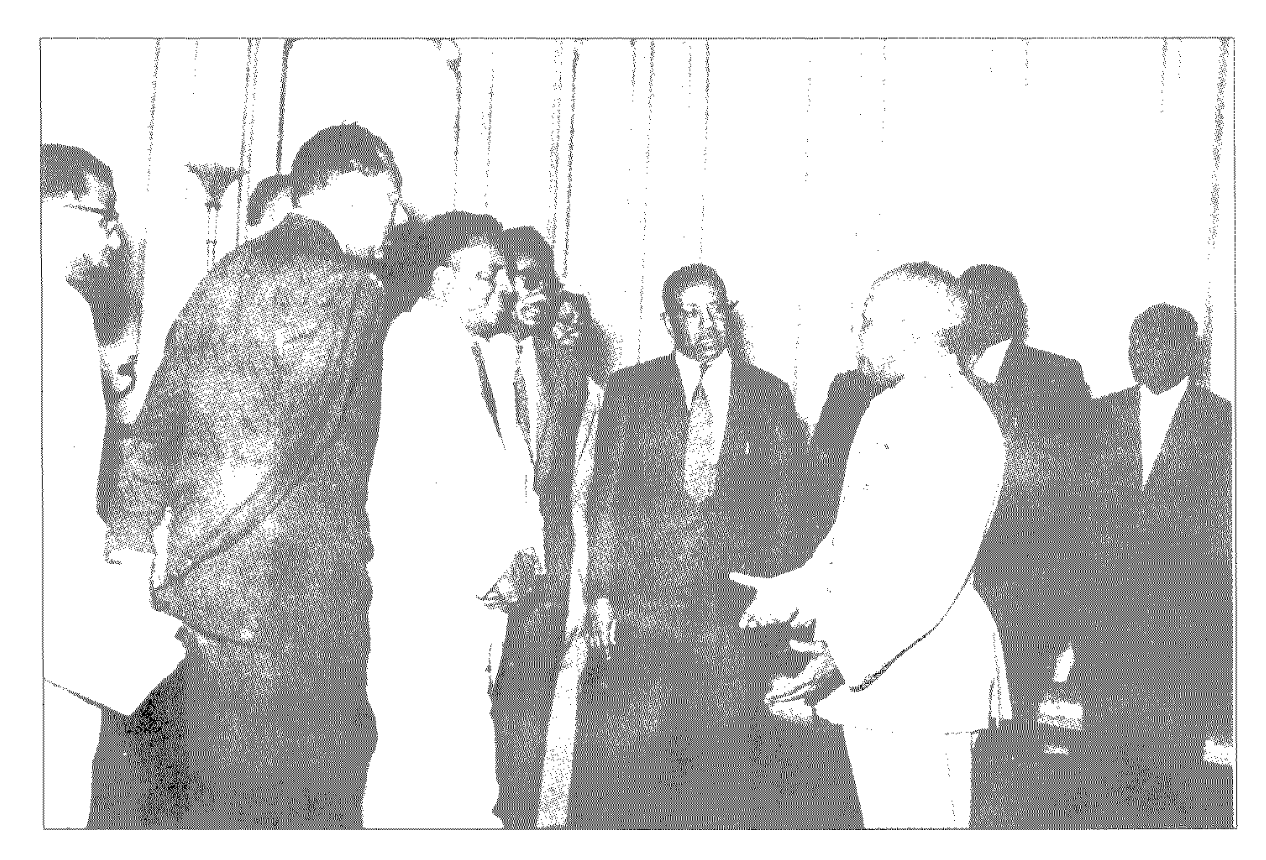
الوفد المصرى فى مؤتمر القمة العربى بالخرطوم عام ١٩٦٧



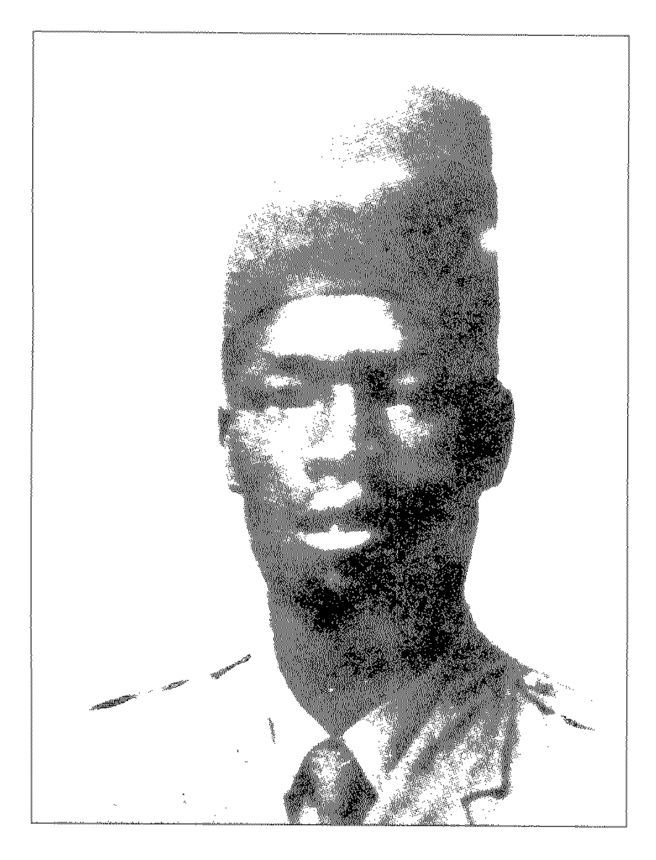
الأزهرى يسلم مندوب بريطانيا علمها إثر إعلان استقلال السودان عام ١٩٥٦



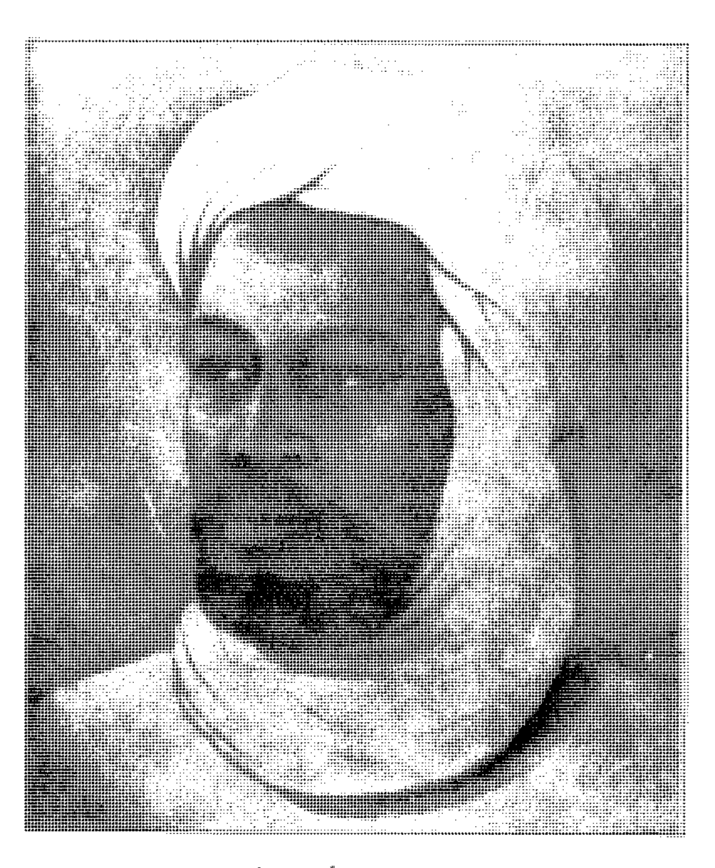
وفد السودان لبريطانيا عام ١٩١٩ زعماء السودان ورجال العشائر ورجال الدين



الفريق إبراهيم عبود مع سرالختم خليفة رئيس حكومة ثورة ١٩٦٤



على عبد اللطيف زعيم ثورة اللواء الأبيض



الإمام محمد أحمد المهدى



## ألوان من عرض ونقد الطبعة الأولى عام ١٩٩٦

(الأهرام) أحمد بهجت ٢/ ٧ ـ سلامة أحمد سلامة ٦/ ٧ ـ أنيس منصور ٨/ ٧ ـ ماجدة الجندى .

(الأخبار) إسماعيل النقيب ١١/ ١ ـ جمال الغيطانى ٣/ ٧ ـ وجيه أبو ذكرى ٢/ ٨ ـ نعم الباز ٦/ ٨ .

(الجمهورية) سعد هجرس ٢٧/ ٦ ـ المحرر ١٠/ ٦ ـ محمد العزبى ١٠/ ٧ ـ «المساء» حزين عمر ٢٤/ ٦ .

(الخرطوم) محمد توفيق ١٩/ ٦ ـ ٢٧/ ٦ ـ ٣/ ٧ ـ ١٠/ ٧ .

(الاتحاد) السودانية ـ سامى سالم ٢٠/ ٦ ـ ٢٣/ ٧ ـ جهاد الفكى ٦/ ٧ ـ ١٠/ ٧ ـ أمانى الطويل ٢٥/ ٦ ـ غادة أمين ٢٠/ ٦ .

(الوفد) حنفى المحلاوى ١٨/ ٧ ـ كلمة المحرر ٧/ ٧ ـ عماد الغزالى ١٧/ ١٠ .

(العربى) فتحى عامر ٢٤/ ٦ ـ جمال فهمى ٢٦/ ٦ ـ عبد الله السناوى ٨/ ٧ .

(روز اليوسف) عاصم حنفى ١٧/ ٦ ـ أحمد حمروش ٢٢/ ٧ ـ ٢٩ / ٧ ـ عبد الفتاح رزق ١٣/ ٦ .

(صباح الخير) المحرر ١٣/ ٦ ـ مفيد فوزى ٢٠/ ٦ ـ زينب صادق ١٥/ ٨ .

(الدستور) جمال فهمى ٢٦/ ٦ .

(آخر ساعة) مأمون غريب ١٠/ ٦ .

(أدب ونقد) د. حيدر إبراهيم ١/ ٨ .

(أكتوبر) محمد عبد الشكور ٤/ ٨ .

(الأحرار) مصطفى بكرى ٢٣/ ٧ .

(الهدف) الكويتية المحرر ٦/ ٧ .

(مجلة العربى) ٢٨/ ٦ .

(الأهالى) أمينة النقاش ٣/ ٧ .



# الفهرس

## الباب الأول: دورة الحكم الثلاثية

## الباب الثاني: الخروج على النص



## الباب الثالث: برلمانات «الونسة» الشعبية

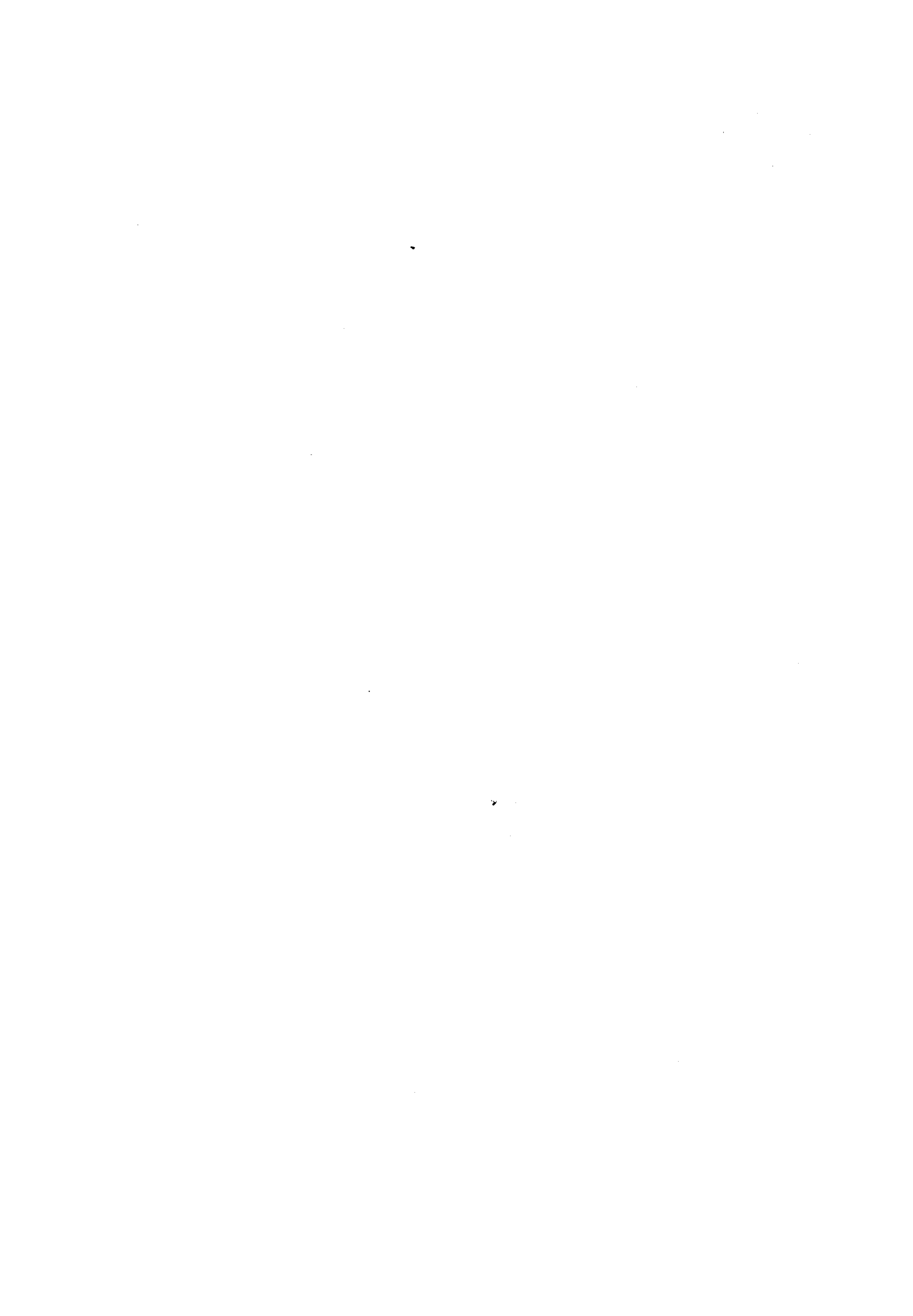
**الباب الرابع: جماليات وفنون أهل السودان**

الباب الخامس: وحدة وادى النيل... من الإدراك المتبادل تبدأ

رقم الإيداع ١٣٥٢٣ / ٢٠٠٤
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 01 - 9165 - 5

**مطابع الشروق**
القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى - ت : ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣ - فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)





# مهرجان القراءة للجميع



## مكتبة الأسرة

هذا العام نحتفل ببلوغ مكتبة الأسرة عامها العاشر وقد اضاءت بنور المعرفة جنبات البيت المصرى بأكثر من ٨٠ مليون نسخة كتاب من امهات الكتب فى فروع المعرفة الإنسانية المختلفة.. ومنذ عشر سنوات تفتحت عيون اطفال كانوا فى العاشرة من عمرهم على إصدارات مكتبة الأسرة وكانت زادهم المعرفى عبر السنوات العشرة الماضية لتلهب فى تلك العقول الشابة الآن نهم المعرفة من خلال القراءة وكنا ندرك منذ البداية ان المعرفة هى سلاحنا الأمضى لتأخذ مصر مكانتها فى ذلك العالم الجديد الذى تتفوق فيه المعرفة على القوة والمال لأنها تحمل الإنسان إلى آفاق لا حدود لها فى عالم متغير شعاره ثورة المعلومات وسرعة تدفقها عبر كل وسائل الاتصال ولم يكن منطقيا ان نقف مكتوفى الأيدى.. فكانت مكتبة الأسرة بكل ما قدمت إسهامة اساسية نستقبل بها ذلك العصر الجديد، عصر المعرفة وإنا لنتطلع فى الأعوام القادمة ان تواصل مكتبة الأسرة ثمارها اليانعة وتساهم فى التغير المعرفى والتكنولوجى لمعطيات العصر لتفسح المجال لشبابنا ان يشارك بدور فاعل فى تقدم البشرية الجديد لنكون امتدادا حضاريا معاصرا للحضارة المصرية القديمة التى كانت اهم واقدم الحضارات الإنسانية عبر التاريخ.

سوزان مبارك

دار الشروق




بسعر رمزى
اربعة جنيهات